٤١٥
م ٢٢ع

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
كلية اللغة العربية
قسم اللغويات

الأسماء العاملة عَمَل الفِعْل

دراسة نحويَّة

رسالة مقدَّمة لنيل شهادة العالمية العالية الدكتوراة

إعداد
الطالب / نواف بن جزاء الحارثي

إشراف
الأستاذ الدكتور / علي بن سلطان الحكمي

العام الجامعي
١٤١٧ - ١٤١٨ هـ

الجزء الأول


بسم الله الرحمن الرحيم

المـقـدمـة

إنَّ الحمد لله نحمده ونستغفره ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، مَنْ يَهْدِهِ الله فهو المهتدي، ومن يُضلِلْ فلن تجد له وَلِيًّا مُرشِدًا. وأشهد ألاَّ إله إلاَّ الله وحده لا شريك له، وأشهد أنَّ محمدًا عبدُه ورسوله.

وبعد. فإنَّ مِنْ نِعَمِ الله على المسلمين أنْ جعلَ القرآنَ الكريمَ حافظًا للُغةِ الدين، بعد أن تكفَّل -سبحانه- بحفظ هذا الكتاب العزيز. ﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**﴾[1]. وأنزله على خيرِ الخَلْقِ أجمعين، وأفصحِ مَنْ نَطَقَ بالضَّادِ من العالمين، النبيِّ محمَّدٍ العربي الأمين. صلَّى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين.

وقد قيَّضَ الله - تعالى - للُّغة العربية رجالاً أفذاذًا أفْنَوا أعمارَهم في خدمتها والمحافظة عليها، وتبارَوا في شرح غوامضها وحَلِّ معضلاتِهَا، فألَّفُوا في ذلك تآليف تشهد لهم بطُول الباعِ في فَهْمِها وإظهارِ أسرارِها، وتُبيِّنُ للآخرين حرصَهم الشديد على الحفاظ عليها.

وكان عِلْمُ النَّحو المسمَّى علمَ الإعراب أَهَمَّ فروع هذه اللُّغة، وهو - كما قال عنه الزَّمخشريُّ -: "أجْدَى من تفاريق العَصَا، وآثاره الحَسَنة عديدةٌ الحصَى وهو المِرْقَاة المنصوبة إلى عِلْمِ البيان، المُطْلِعِ على نُكَتِ نَظْمِ القرآن، الكافِلِ بإبراز محاسِنِه، المُوكَل بإثارة معادِنِه[2]".

ومن أهمِّ ركائز الإعراب ما يُعرف بالعامل النحوي. وقد حَظِيَتْ قضيةُ العاملِ في النَّحو بدراسات كثيرة، وشَغَلَتْ حيِّزًا كبيرًا من مؤلفات النحويين،

(١) الآية ٩ من سورة الحِجْر.

(٢) مقدِّمة المفصَّل في عِلْمِ العربية ص ٤.

وبعضهم أفردها بتآليف خاصَّة كالجرجاني في «العوامل المائة» والشنتريني في «تلقيح الألباب في عوامل الإعراب».

ولا شكَّ أنَّ العاملَ النحوي له أثرُه البالغ في معرفة الضبط الإعرابي لآخر الكلمة؛ رفعًا أو نصبًا أو جرًّا أو جزمًا؛ لذلك لا غرابة في أنْ نرى اهتمام النحويين قديمًا وحديثًا بمعرفة العامل وتعيينه وبيان عمله وأثره في كلِّ جزءٍ من أجزاء الجملة.

ولَّما نظروا في العوامل النحوية رأَوا أنَّ منها ما هو لفظي، ومنها ما هو معنوي، ورأوا أنَّ العامل اللفظي يشمل أقسامَ الكلمة الثلاثة؛ الأفعال والأسماء والحروف. وتبيَّن لهم في خِلال البحث في هذه العوامل أنَّ الأصل في العمل للأفعال، وأنَّ ما عمِلَ من الأسماء فهو محمولٌ على الفعل في عمله لسبب من الأسباب.

ثم ذكروا أنَّ الأسماء العاملة عمل الفعل عشرة، وهي المصدَر واسم المصدَر واسم الفاعل وصيغ المبالغة والصفة المُشَبَّهَة واسم المفعول واسم التفضيل واسم الفعل والظرف والجار والمجرور .

سبب اختيار هذا البحث موضوعًا للرِّسالة:

لَمَّا كانت هذه الأسماء العاملة عَمَلَ الفعل مِنَ الأهميَّة بمكان؛ لأنَّها قسيمة الأفعال في اللغة، ولكثرة دَوَرَانِها على الأَلْسُنِ، ورأيتُ أنَّها لم تأخذ حقَّها مِنَ البحث الموضوعيّ والدراسة الشاملة، وأنَّ الباحثين لم يتطرقوا لكيفية إعمالها وشروط ذلك العمل وشواهده وأسبابه، وإنْ كانوا قد بحثوا بعضَ هذه الأسماء على انفراد، في جوانب خاصَّة من مباحثها، كالكلام على النواحي الصَّرْفِيَّة

منهـا، والبحـث حـول الاختـلاف في حقيقـة بعضهـا مـن النـاحيتين الاسميَّـة والفعليَّة، وكالكلام على قياسيَّة بعض الأوزان الواردة فيها. ولَمْ أرَ مَنْ خَـصَّ الحديثَ عنها بالكلام على عملهـا، وشـروط ذلـك العمـل، وأسـبابه وقُوَّتـه وضَعْفه، مع أنَّ هذه الأمور مِنَ أهمِّ ما يجب على المتعلِّم معرفته؛ لأنَّها تتعلَّـق بتركيب الجملة العربية، ومعرفة حُكم كلِّ كلمةٍ فيهـا مِـنَ الناحيـة الإعرابيـة. حتى يأمَن من الوقوع في اللَّحْنِ. رأيتُ أن أجمـع هـذه الأسمـاء العاملـة عَمَـلَ الفعل في موضعٍ واحدٍ، وأدْرُسَها دراسةً نحويةً، وأبيِّنَ حقيقة كلِّ اسـمٍ منهـا، وكيفية عمله، وشروط ذلك العمل، وأسبابه، مع إظهار قُـوَّة هـذا العـامل أو ضعفه في ضوء أقوال علماء النَّحو في هذه العوامل، مُستدلاً على ذلك بما ورد لـه مـن شـواهد مـن القـرآن الكريـم والحديـث الشـريف وأقـوال العـرب وأشعارهم.

وقد ذكرتُ أقوال النحويين في المسألة مِنْ مصادرها الأصلية، مُرتِّبًا إيَّاهـا ترتيبًا زمنيًّا مـا أمْكَـنَ ذلـك. مـع بيـان وجهـة نظـر المخـالف في المسـألة، إنْ وُجِدَتْ.

ولَّما كانت هذه الأسماء عَشَرة رأيتُ أنْ أجمعَ ما كان منها متشابهًا، أو له علاقة تربطه بمماثله في فصلٍ واحـدٍ - قصـدًا للاختصـار -؛ فكـان المصـدر واسم المصدر في فصلٍ واحدٍ، وجُمِعَ بين اسم الفاعل وصِيَغ المبالغـة والصفـة المُشَبَّهَةِ في فصلٍ واحدٍ؛ لِمَا بين هذه الأسماء مِنَ المشابهة في أمورٍ؛ أهمها أنَّ صِيَـغَ المبالغة مُحَوَّلَة عن اسم الفاعل، فهو الأصل فيهـا، والصفـات المشـبَّهة تُشْـبِهُ اسـمَ الفاعل في التثنية والجمع والتأنيث، والدلالة على الموصوف، ورَفْعِ ما بعدهـا علـى الفاعلية. وغير ذلك ممَّـا يـأتي تفصيلـه. ولأجـل هـذا السـبب قُدِّمَـتْ الصفـةُ

المُشَبَّهَة على اسم المفعول. وكان الظرف والجارُّ والمجرور في فصلٍ واحدٍ لاتِّفاقهما في أمورٍ كثيرةٍ يأتي بيانُها فيما بعد إن شاء الله تعالى.

الخطَّة التي سار عليها البحث:

وقد انتظم عقد خُطَّة هذا البحث من تمهيد وسبعة فصولٍ وخاتمةٍ. بالإضافة إلى الفهارس الفنيَّة. وتفصيلها كما يلي:

التمهيد : وفيه أمران :

الأول : العوامل وأثرها في لغة العرب.

الثاني : الأسماء العاملة – أقسامها وسبب عملها.

الفصل الأول : المصدر واسم المصدر :

وفيه مبحثان:

المبحث الأول : المصدر. وفيه أربعة مطالب.

المطلب الأول : تعريف المصدر، وبيان المراد منه.

المطلب الثاني : المصدر وصلته بالمشتقَّات.

المطلب الثالث : عَمَلُ المصدر وشروط عمله.

المطلب الرابع : أحكام تابع معمول المصدر.

المبحث الثاني : اسم المصدر. وفيه ثلاثة مطالب.

المطلب الأول : تعريف اسم المصدر.

المطلب الثاني : الفرق بين المصدر واسم المصدر.

المطلب الثالث : عَمَلُ اسم المصدر والخلاف فيه.

الفصل الثاني : اسم الفاعل وصِيَغُ المبالغة والصفة المُشَبَّهَة.

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول : اسم الفاعل. وفيه أربعة مطالب.

المطلب الأول : تعريف اسم الفاعل، والخلاف في حقيقته.

المطلب الثاني : صوغ اسم الفاعل.

المطلب الثالث : عَمَلُ اسم الفاعل وشروط عمله.

المطلب الرابع : أحكام تتعلَّق بتابع معمول اسم الفاعل.

المبحث الثاني : صِيَغُ المبالغة . وفيه خمسة مطالب.

المطلب الأول : تعريف صيغ المبالغة.

المطلب الثاني : شروط اشتقاق صيغ المبالغة.

المطلب الثالث : أبنية المبالغة وأوزانها.

المطلب الرابع : عَمَلُ صِيَغِ المبالغة، وشروط عملها.

المطلب الخامس : حُكم عمل اسم الفاعل وصيغ المبالغة عند تثنيتهما وجمعهما.

المبحث الثالث : الصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ . وفيه خمسة مطالب.

المطلب الأول : تعريف الصفة المُشَبَّهَة ، وسبب تسميتها بذلك.

المطلب الثاني : صوغ الصفة المشبهة.

المطلب الثالث : عمل الصفة المشبهة وشروط عملها.

المطلب الرابع : صُوَرُ اجتماع الصفة المشبهة مع معمولها.

المطلب الخامس : الفروق بين الصفة المشبهة واسم الفاعل.

الفصل الثالث : اسم المفعول.

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول : تعريف اسم المفعول.

المبحث الثاني : صَوْغُ اسم المفعول.

المبحث الثالث : عَمَلُ اسم المفعول وشروط عمله

المبحث الرابع : أحكام تتعلَّق بعمل اسم المفعول.

الفصل الرابع : اسم التفضيل.

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول : تعريف اسم التفضيل وشروط صوغه.

المبحث الثاني : حالات اسم التفضيل وأحكام كلِّ حالة.

المبحث الثالث : عَمَلُ اسم التفضيل.

المبحث الرابع : ما جاء على وزن (أَفْعَل) ولم يُرَدْ به التفضيل.

الفصل الخامس : اسم الفعل.

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول : تعريف اسم الفعل، والخلاف في حقيقته.

المبحث الثاني : التقسيمات المختلفة لاسم الفعل.

المبحث الثالث : عَمَلُ اسم الفعل وأحكامه.

الفصل السادس : الظَّرفُ والجارُّ والمجرورُ.

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول : تعريف الظرف والجارّ والمجرور.

المبحث الثاني : عمل الظرف والجارّ والمجرور.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول : عمل الظرفِ والجارِّ والمجرورِ المُعْتَمِدَيْنِ.

المطلب الثاني : عمل الظرفِ والجارِّ والمجرورِ غير المُعْتَمِدَيْنِ.

المبحث الثالث : مسائل تتعلَّق بعمل الظرف والجارّ والمجرور.

الفصل السابع : الأسماء الجامدة المُضمَّنة معنى المشتق.

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول : الجامد المُؤَوَّل بالصفة المشبَّهة.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول : المقصود بالجامد المُؤَوَّل بالصفة المشبَّهة.

المطلب الثاني : عمل الاسم الجامد المُؤَوَّل بالصفة المشبَّهة، وشواهد ذلك.

المطلب الثالث : إجراء الاسم الجامد مُجرى المشتقِّ بين القياس والسَّمَاع.

المبحث الثاني : الجامد المُؤَوَّل باسم الفاعل.

المبحث الثالث : الجامد المُؤَوَّل باسم المفعول.

الخاتمة : وتشتمل على أهمِّ النقاط الرئيسة في البحث، وأهم النتائج التي توصَّل إليها

الفهارس العامة : وتشمل ما يلي:

١ - فهرس الآيات القرآنية، مرتَّبةً بحسب ترتيب السُّوَر.

٢ - فهرس الأحاديث الشريفة والآثار مرتَّبةً بحسب الحروف الهجائية.

٣ - فهرس أقوال العرب وأمثالهم، مرتبةً بحسب الحروف الهجائية.

٤ - فهرس الأشعار والأرجاز، مرتبةً بحسب القوافي.

٥ - فهرس الأعلام، مرتبةً على الترتيب الهجائي.

٦ - فهرس المصادر والمراجع على الترتيب الهجائي أيضًا.

٧ - فهرس الموضوعات، بحسب ورودها في الرسالة.

والحمد لله أولاً وآخرًا، وصلَّى الله على نبينا محمدٍ وعلى آله وصحبه وسلَّم.

التمهيـــد

وفيـــه أمـــران :

الأول : العوامل وأثرها في لغة العرب

الثاني : الأسماء العاملة – أقسامها ، وسبب عملها

العوامل وأثرها في لغة العرب

تعريف العامل

قال ابن منظور: عَمِل الشيءُ في الشيء أحدث فيه نوعًا من الإعراب[١] .

وعرَّفه في اصطلاح النحاة فقال: "والعامل في العربية ما عمل عملاً مَّا فرفع أو نصب أو جرَّ، كالفعل والناصب والجازم وكالأسماء التي من شأنها أن تعمل أيضًا وكأسماء الفعل" [٢].

وقال الشيخ خالد الأزهري: "العامل في اللغة من يعمل على الدوام وإن قلَّ، والفاعل أعمّ منه.

والعامل في اصطلاح النحويين: ما أوجب كون آخر الكلمة مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا أو ساكنًا... [٣]".

ونجد له تعريفًا آخر عند الفاكهي، فقد عرَّفه بقوله: "حدُّ العامل الجالب للإعراب ما أثَّر رفعًا أو نصبًا أو جرًّا أو جزمًا في آخر الكلمة المعربة من اسمٍ أو فعلٍ أو حرفٍ" [٤].

(١) لسان العرب ٤٧٦/١١ (عمل).

(٢) المصدر السابق.

(٣) شرح العوامل المائة للشيخ خالد الأزهري ص ١٤٢.

(٤) شرح الحدود في النحو للفاكهي ص ١٧٣.

ولو قارنَّا بين هذه التعريفات لوجدنا أنها متقاربة في المعنى، لكن بعضها أدق وأشمل من بعض.

فابن منظور لم يذكر الجزم حين قال : فرفعَ أو نصبَ أو جرَّ. والشيخ خالد الأزهري لَّما ذكر أنواع الإعراب جعل منها الساكن، ومعلومٌ أن السكون ليس من أنواع الإعراب، وإنما هو من أنواع البناء، وكان الأولى أن يقول : (أو مجزومًا). إلاَّ أنه ذكر ذلك تسامحًا كما جرت به عادة بعض النحويين في الخلط بين أنواع الإعراب وأنواع البناء [١].

وإذا انتقلنا إلى تعريف الفاكهي للعامل نجده تعريفًا عامًّا ، إلا أنه حصر العوامل في العامل اللفظي حينما قال: من اسمٍ أو فعلٍ أو حرفٍ، ولم يُشر إلى العامل المعنوي. ولا يخفى أن العامل المعنوي قسيم العامل اللفظي . كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى [٢].

ونستطيع أن نقول بعد ذلك: إنَّ أدقَّ تعريفٍ للعامل وأشمله ما ذكره الجرجاني في التعريفات، وهو قوله: "إنَّ العامل هو ما أوجب كون آخر الكلمة على وجهٍ مخصوصٍ من الإعراب" [٣].

(١) هذا عند الكوفيين ، فإنهم يخلطون بين ألقاب الإعراب والبناء، ولا يفرِّقون بينهما، بخلاف البصريين فإنَّهم لا يخلطون بينهما .

(٢) ينظر ما يأتي ص ١٩.

(٣) التعريفات للشريف الجرجاني ص ١٥٠ .

أنـواع العـامـل :

جعل العلماء العوامل في الأصل نوعين؛ عوامل لفظية وعوامل معنوية.

العوامل اللفظية :

العامل اللفظي هو الكلمة الملفوظة أو المقدَّرة الـتي تؤثـر في معمولهـا علـى وجهٍ خاصٍّ من التأثير.

وعرَّف الشيخ خالد الأزهري العوامل اللفظيـة بأنهـا "مـا تُعـرف بالجنـان وتُتلفَّظ باللسان" [١].

ويمكن أن يكون هذا التعريف غير جامع؛ إذ لا يدخل فيه العـامل المقـدَّر، لأنه غير ملفوظ به.

وعلى ذلك يكون التعريف الذي ذكرته أولاً هو المناسب لما نحن فيه.

أقسام العوامل اللفظية :

تنقسم العوامل اللفظية في اللغة العربية قسمين [٢]:

الأول : العوامل الزائدة والشبيهة بالزائدة.

يقصدون بالزائدة حروف الجـرِّ الـتي تدخـل علـى المبتـدأ والخـبر والفـاعل وخبر ليس ، ونحو ذلك.

(١) شرح العوامل المائة ص ١٥٠ .

(٢) تنظر أقسام العوامل اللفظية في العوامل المائـة للجرجـاني ص ١١٨ ونتـائج الأفكـار ص ٩٦ - ٢٣٧.

مثال دخولها على المبتدأ قولهم: "بحسبك درهم" . فالباء زائدةٌ، وحسبك مجرور لفظًا مرفوعٌ محلاً على أنه مبتدأ.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللهِ﴾ [١]. حيث دخلت "مِنْ" الزائدة – وتسمَّى في القرآن صلة للتأكيد – على المبتدأ "خالق" فهو مجرور بها لفظًا، لكنه مرفوع المحل على الابتداء.

ودخولها على الخبر كالواردة في الحديث: "ما أنا بقارئ" [٢] . فالباء فيه زائدة، لكنها تعمل في اللفظ الجرَّ ، وهو منصوب المحل على أنه خبر (ما) المشبهة بليس.

ومثال دخولها على الفاعل قوله تعالى: ﴿وَكَفَى بِاللهِ حَسِيبًا﴾ [٣] . فإنَّ لفظ الجلالة مجرورٌ لفظًا مرفوعٌ محلاً لأنه فاعل.

ومثال دخولها على خبر ليس قوله تعالى: ﴿ أَلَيْسَ اللهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ [٤] .

وسمِّيت هذه العوامل عوامل زائدة لأنه لا يتغير بحذفها أصل المعنى. كما قال الكافيجي في شرح قواعد الإعراب [٥] .

وقال ابن هشام : "الزائد عند النحويين معناه الذي لم يؤتَ به إلا لمجرد

(١) من الآية ٣ من سورة فاطر .

(٢) الحديث أخرجه البخاري في باب بدء الوحي ٣/١ .

(٣) من الآية ٣٩ من سورة الأحزاب .

(٤) من الآية ٣٦ من سورة الزمر.

(٥) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ص ٢٢٧ .

التقوية والتأكيد لا المهمل" [١] .

وينبغي أن يُسمَّى ما ورد في القرآن الكريم من ذلك صلة للتأكيد، تنزيهًا للقرآن عن الزيادة .

والذي جعل النحويين يعدُّون الحرف الزائد من العوامل هو ما له من تأثيرٍ في الكلمة من جهة اللفظ، فلذلك عُدَّ من العوامل.

وأمَّا ما يُسمَّى بالشبيه بالزائد فيمثِّلون له ببعض حروف الجر التي تكون في بعض اللهجات العربية . مثل (لعلَّ) في لغة عُقيل و (رُبَّ) و (لولاي ولولاك ولولاه) فإن هذه الأحرف تسمَّى شبيهة بالزائدة؛ لأن ما بعدها مجرورٌ لفظًا مرفوعٌ محلاً على الابتداء. ولم تكن زائدةً لأن معناها مؤثِّر في الجملة. بخلاف الزائدة.

واستشهدوا لعمل (لعل) بقول الشاعر :

فَقُلْتُ ادْعُ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً لَعَلَّ أَبِي المِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ [٢]

و (رُبَّ) كما في قول الأعرابي: "يا رُبَّ صائمه لن يصومه، ويا رُبَّ قائمه لن يقومه" [٣] .

(١) قواعد الإعراب لابن هشام ص ٦٤ .

(٢) البيت من الطويل، وهو لكعب بن سعد الغنوي من قصيدة طويلة في رثاء أخيه. تنظر القصيدة في الأصمعيات ص ٩٦ وجمهرة أشعار العرب ص ٣٢١ .

وقد ورد البيت في سر صناعة الإعراب ٤٠٧/١ ومغني اللبيب ص ٣٣٧ وهمع الهوامع ٢٠٧/٤ وشرح الأشموني ٢٠٥/٢ وخزانة الأدب ٤٢٦/١٠ .

(٣) ينظر مغني اللبيب لابن هشام ص ١٨٠ .

تأثير فيما دخلت عليه، في حين أن الشبيهة بالزائدة يكون معناها مؤثرًا في الجملة وموجودًا فيها.

الثاني : العوامل غير الزائدة .

وهي تشمل أنواع الكلمة الثلاثة : الحروف والأفعال والأسماء . فكلٌّ منها يكون عاملاً في موضعٍ معيَّنٍ .

ولو استقرأنا كتب النحويين في تقسيم هذه العوامل لوجدنا أن الشيخ عبد القاهر الجرجاني قد قسَّم هذه العوامل تقسيمًا بديعًا وحاصرًا لجميع أقسامها في كتابه (العوامل المائة) ؛ لذلك سأورد تقسيمه للعوامل فيما يلي :

جعل الجرجاني العوامل اللفظية قسمين سماعية وقياسية [١] .

وجعل السماعي خمسة أنواع، وهي :

الأول : حروف الجرِّ ، وهي عشرون حرفًا، تختص بالدخول على الأسماء ، فتعمل في لفظها أو في محلّها الجرَّ [٢] .

الثاني : الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر، وهي ستة : إنَّ و أنَّ وكأنَّ ولكنَّ وليتَ ولعلَّ . ومن ذلك لا النافية للجنس . وهذه تسمَّى

(١) العوامل المائة ص ١١٨ - ١٢٤ .

(٢) زاد بعضهم (لولا) فإنها حرف جر عند سيبويه. وزاد الأخفش بَلْه في حروف الجر. ينظر الكلام على حروف الجر في شرح الكافية الشافية ٢/٧٨٠ وهمع الهوامع ٤/١٥٣ وشرح الأشموني ٢/٢٠٤،٢٠٥ .

الحروف المشبهة بالفعل [١] .

الثالث : ما يرفع الاسم وينصب الخبر من الحروف ، وهما حرفان : مـا و لا المشبهتان بليس .

الرابع : الحروف الناصبة للفعل المضارع ، وهي أنْ و لنْ و إذنْ وكي.

الخامس : الأدوات الجازمة للفعل المضارع، وهي خمس عشرة: لَمْ ولَّما ولا الناهية ولام الأمر وإنْ وإذْمَا ومَهْمَا ومَنْ ومَا وأيْنَ ومَتَى وأنَّى وأيٌّ وحَيْثُمَا وأيَّان.

ومن هذه الجوازم ما يجزم فعلاً واحدًا ، وهو الأربعة الأُوَل، ومنها ما يجزم فعلين ، وهو سائر الأدوات [٢] ، كما هو معلومٌ .

وجعل القياسي منها تسعة عوامل [٣] .

الأول : الفعل مطلقًا [٤] .

الثاني : اسم الفاعل .

الثالث : اسم المفعول .

الرابع : الصفة المشبهة.

(١) يُنظر شرح الكافية للرضي ١٠٩/١ وشرح الأشموني ٢٦٩/١.

(٢) ينظر تفصيل ذلك في همع الهوامع ١٤٨/٢ وشرح الأشموني ٢/٤.

(٣) العوامل المائة للجرجاني ص ١٢٣.

(٤) أي سواء كان تامًّا، نحو (ضرب) أم ناقصًا، نحو (كان).

الخامس : اسم التفضيل .

السادس : المصدر .

السابع : الاسم المضاف، فهو يعمل الجر في المضاف إليه ، نحو (عبادةُ اللهِ تعالى فرضٌ).

الثامن : الاسم المبهم التام، فهو يعمل النصبّ، نحو (التراويح عشرون ركعةً) .

التاسع: معنى الفعل. وهو كل لفظٍ يُفهم منه معنى فعلٍ، نحو (تَرَاكِ ذنبًا) [١]، ونحو (ما في الدنيا راحةٌ) [٢] ، ونحو (ينبغي للعالم أن يكون محمديًّا خُلقُه) [٣] .

ثم جعل الجرجاني العوامل المعنوية عاملين :

الأول : رافع المبتدأ ، وهو الابتداء [٤] ، نحو ﴿مُحَمَّدٌ رَّسُولُ اللهِ﴾ [٥] .

الثاني : رافع الفعل المضارع - وهو وقوعه موقع الاسم، نحو يرحم اللهُ التائبَ.

(١) يقصد بذلك اسم الفعل، وسيأتي الكلام على عمله في ص .

(٢) يقصد بذلك عمل الظرف والجار والمجرور فيما بعده، وهذا على القول بإعراب (راحة) فاعلاً بالجار والمجرور. وسيأتي .

(٣) يقصد به الاسم الجامد المضمّن معنى الوصف، وسيأتي شرحه . فخلقه على هذا مرفوع على الفاعلية بالاسم المضمّن معنى الوصف وهو المنسوب.

(٤) أي تجريد الاسم عن العوامل اللفظية للإسناد . يُنظر شرح العوامل المائة ص ٣٣٦.

(٥) من الآية ٢٩ من سورة الفتح .

وهذا اختيارٌ من الجرجاني لمذهب البصريين في المسألتين. أمَّا الكوفيون فيرون أن العامل في المبتدأ هو الخبر [١] . وهو عاملٌ لفظيٌّ ، ويرون أن الرافع للفعل المضارع هو تجرُّده من العوامل الناصبة والجازمة [٢] . ورجَّحه ابن مالك [٣] ، وهذا عامل معنوي - كما قال البصريون، لكنهم خالفوهم في نوعية العامل فقط.

الأصل في العمل :

ممَّا تقرر لدى النحاة أن الأصل في العمل إنما هو للفعل. وذلك لأن جميع الأفعال تعمل، فما كان منها متعديًا عمل الرفعَ والنصبَ، وما كان منها لازمًا عمل الرفع فقط.

فأمَّا الحروف فإنه لا يعمل منها إلا ما كان مختصًّا، ونعني به ما كان خاصًّا بنوعٍ معيَّنٍ من الكَلِم، فما كان منها مختصًّا بالأسماء عمل الجرَّ ، وذلك هو حروف الجرِّ، وما كان مختصًّا منها بالأفعال عمل الجزمَ، كالحروف الجازمة، وما أشبه منها الأفعال فإنه يعمل النصبَ والرفعَ في الأسماء، كما هو الحال في إنَّ وأخواتها. أو يعمل الرفع والنصب كما في ما ولا ولات.

وأمَّا الأسماء فإنما يعمل منها ما كان مشبهًا بالأفعال ، كما سيأتي بيانه [٤] إن شاء الله تعالى .

(١) ينظر تفصيل المسألة في الإنصاف لأبي البركات بن الأنباري ١/٤٤.

(٢) تنظر المسألة في الإنصاف ٢/٥٥١.

(٣) اختار ابن مالك هذا القول في شرح الكافية الشافية ٣/١٥١٩.

(٤) سيأتي تفصيل ذلك في ص ٢٤.

قال الجرجاني – مبيِّنًا هذه الفكرة – : "اعلم أن المصادر فروعٌ على الأفعال في العمل [١] ، كما أن الأفعال فروعٌ عليها في الاشتقاق. وذاك أن المصادر أسماء معلَّقة على أشياء ، فهي كالغلام والرجل والثوب والدار في أنها لا أصل لها في العمل، وإنما تعمل لمشابهتها للأفعال في تضمُّن حروفها" [٢] .

ووضح ابن الخشاب أيضًا ذلك بقوله : " ... فالأفعال هي الأصول في العمل لغيرها، والقسمان الآخران (أي الحروف والأسماء) فرعان لها ومحمولان عليها ومشبهان بها .

يدلك على أنها أصلٌ في العمل أنك لا تجد فعلاً غير عاملٍ إلا الأقل النزر [٣] ؛ لإخراجه عن أصله لمعنى عرض له كما بيَّنوه، والأسماء أكثرها غير عاملٍ وهو الأصل، ومنها عامل لشبهه بالفعل وأخذه من لفظه أو نيابته عنه أو غير ذلك مما إذا حُقِّق أصله عاد إليه، وذاك كالاسم العامل عمل الحرف النائب عن الفعل اختصارًا [٤] . والحروف منها العامل ومنها غيره" [٥] .

وقال أيضًا : "الفعل أقوى من الحرف في العمل، والحرف إنما عمل نيابةً

(١) وكذلك الأسماء المشتقة فروع على الأفعال في العمل، ثم إن المصادر والأسماء فروع أيضًا على الأفعال في الإعلال .

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح ٥٥٣/١.

(٣) كما في الأفعال قلَّما وطالما وكثرما عند من يقول إنها لا تعمل بعد دخول (ما) عليها. يُنظر مغني اللبيب ص ٤٠٣ .

(٤) كاسم الفعل فإنه أشبه الحرف لكونه يعمل ولا يعمل فيه .

(٥) المرتجل لابن الخشاب ص ١١٦.

عن الفعل واختصارًا ..." [١] .

وتعرَّض ابن عصفور لتأكيد هذه الفكرة، فقال: "العمل أصلٌ في الأفعال، فرعٌ في الأسماء والحروف. فما وُجد من الأسماء والحروف عاملاً فينبغي أن يسأل عن الموجب لعمله ..." [٢] .

ويقول الشيخ خالد الأزهري: "الفعل أصلٌ في العمل، والمصدر فرعٌ عليه" [٣] .

وقد أوضح الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد - في بحثٍ له - هذه القضية أيما إيضاحٍ، وبسط فيها القول. نجتزئ منه ما يلي: "الأصل في العمل هو الفعل، وكل العوامل غير الفعل - سواء أكانت حروفًا ، مثل بعض حروف النفي، ومثل حروف النداء، وحرف الاستثناء، أم كانت أسماء كالمشتقات - إنما عملت بالحمل على الفعل، لنوعٍ من الشبه بينها وبين الفعل. وإنما كان الأصل في العمل للأفعال لأن الفعل يدل بمادته على حدوث الحدث، وقد علمنا أن كل حدثٍ لا بد له من مُحدِث". ثم قال: "والمشتقات منها ما لا يدل بوضعه على حدث أصلاً، وذلك اسم المكان واسم الزمان واسم الآلة، ومنها ما يدل على الحدث وصاحبه وذلك اسم الفاعل، ومنها ما يدل على الحدث ومن وقع عليه،وذلك اسم المفعول ومنها ما يدل على لزوم الحدث ، وذلك الصفة الشبهة، ومنها ما يدل على زيادة

(١) المصدر السابق ص ٢٣٥.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٥٠.

(٣) شرح العوامل المائة ص ٣٠٩.

واحد على غيره في ذلك الحدث، وهو اسم التفضيل ..." [١].

وإذا تقرر أن الفعل أصلٌ في العمل ثبت كونه ركنًا مهمًّا ورئيسًا في بناء الجملة العربية.

يقول الدكتور إبراهيم السامرائي: "كان الأقدمون يرون أن الفعل صاحب العمل، وهو عاملٌ قويٌّ، بل هو أقوى العوامل، فهو يرفع فاعلاً، وينصب مفعولاً، كما ينصب سائر ما أسموه بالفضلات كالمفاعيل والحال ونحو ذلك، وأنه يعمل أينما كان متقدمًا أم متأخرًا ظاهرًا أم مقدَّرًا" [٢].

(١) في أصول اللغة ص ١٤٠ . ويُنظر بقية النص من ص ١٤٠ - ١٤٤.

(٢) الفعل زمانه وأبنيته للدكتور إبراهيم السامرائي ص ١٥ .

الأسماء العاملة – أقسامها وسبب عملها

لو أردنا تقسيم الأسماء العاملة لوجدنا أنها تنقسم قسمين :

الأول : أسماء عاملة عمل الحرف، كالأسماء المضافة.

الثاني : أسماء عاملة عمل الفعل، وهي عشرة أسماء؛ المصدر واسم المصدر واسم الفاعل وصيغ المبالغة واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل واسم الفعل والظرف والجارّ والمجرور .

وهذه الأسماء هي التي عليها مدار هذا البحث . وسيأتي تفصيل عمل كل واحدٍ منها في موضعه.

المقصود بعمل الفعل :

قبل أن أبدأ في تفصيل عمل هذه الأسماء رأيت لزامًا عليَّ أن أوضح المقصود من عبارة (عمل الفعل) الواردة في التقسيم السابق.

إن المقصود من قولنا: (العاملة عمل الفعل) العمل الخاص بالفعل، وهو ما يعمله الفعل في معموله رفعًا أو نصبًا. ويكون معموله في حالة الرفع إمَّا فاعلاً له أو نائب فاعل . وفي حالة النصب يكون مفعولاً به أو غيره من الفضلات. وكذلك الحال مع هذه الأسماء فهي ترفع معمولاتها على الفاعلية أو النيابة عن الفاعلية، وتنصبها على المفعولية أو التشبيه بالمفعولية ، أو غيرها من الفضلات.

وهذه الأسماء في أصالة عمل الفعل وعدمه ليست سواء، فمنها ما هو

أصل في عمل الفعل، ومنها ما هو فرع مشبه بالأصل.

وقد وضَّح ابن الخشاب هذين القسمين بقوله : "... ثم اعلم أن الأسماء العاملة عمل الفعل منها ما هو أصلٌ في ذلك، وهو المجرى مجرى الفعل إجراءً حقيقيًّا، فيعمل عمله الصريح، وهو رفع الفاعل ونصب المفعول إن كان هناك مفعول. ومنه ما هو مُشْبِهٌ لذلك القسم في العمل، فينصب نصبًا غير صريح، بل على التشبيه بالمفعول" (١).

وأراد بالقسم الذي هو أصل في عمل الفعل اسم الفاعل واسم المفعول وصيغ المبالغة والمصدر واسم الفعل. وعنى بالقسم الآخر الصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف والجارّ والمجرور.

سبب عمل هذه الأسماء :

لقد اهتم النحويون بالعلل النحوية ، وربطوا الأحكام النحوية بها، فلا تكاد تجد حُكمًا نحويًّا إلا معلَّلاً بتعليل عقلي.

ولو أردنا أن نبحث عن سبب عمل هذه الأسماء عمل الفعل لوجدنا أن السبب العام لعمل هذه الأسماء هو مشابهتها للفعل في الدلالة على الحدث.

فهذه الأسماء أشبهت الفعل في أمر معيَّن فعملت عمله ، ولكن وجه الشبه بين هذه الأسماء والفعل يختلف في كل اسمٍ منها عن الآخر .

وسيعرض البحث لبيان وجه الشبه بين هذه الأسماء والفعل عند ذكر عمل كل اسمٍ منها في موضعه إن شاء الله تعالى.

(١) المرتجل ص ٢٣٥ - ٢٣٦ .

قال الجرجاني: "اعلم أن الأسماء لا أصل لها في العمل، ألا ترى أن نحو رجل وفرس لا يَرفع ولا ينصب، وإنما العمل للفعل وما يشابهه..." [١].

وبيَّن ابن الخشاب هذا التعليل بقوله: "أصل الأسماء أن تكون معربةً معمولةً، كما أن أصل الأفعال أن تكون مبنيةً عاملةً، فما أعمل من الأسماء فمحمول على الأفعال لشبهه لفظًا أو وقوعًا بالأفعال، كما أن المعرب من الأفعال محمول على الأسماء لمضارعته إياها" [٢].

(١) المقتصد في شرح الإيضاح ١/٥٠٦.

(٢) المرتجل لابن الخشاب ص ٢٣٥.

الفصـل الأول

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : المصدر

المبحث الثاني : اسم المصدر

المبحث الأول
المصدر

وتحته أربعة مطالب :

المطلب الأول : تعريف المصدر وبيان المراد به

المطلب الثاني : المصدر وصلته بالمشتقات

المطلب الثالث : عمل المصدر وشروط ذلك

المطلب الرابع : أحكام تابع معمول المصدر

المطلب الأول

تعريف المصدر وبيان المراد به

المصدر في اللغة الموضع الذي يُصْدَرُ عنه. ولهذا قيل للموضع الذي تصدر عنه الإبل مصدر [١].

قال في التهذيب: "المصدر أصل الكلمة التي تصدر عنها صوادر الأفعال، وتفسيره أن المصادر كانت أول الكلام، كقولك: الذهاب والسمع والحفظ، وإنما صدرت الأفعال عنها، فيقال: ذَهَبَ ذَهَابًا وسَمِعَ سَمْعًا وسَمَاعًا وحَفِظَ حِفْظًا" [٢].

وقال ابن فارس في معجم المقاييس: "الصاد والدال والراء أصلان صحيحان، أحدهما يدل على خلاف الوِرْدِ، والآخر صدر الإنسان وغيره، فالأول قولهم : صدر عن الماء، وصدر عن البلاد إذا كان وردها ثم شخص عنها" [٣].

أمَّا في اصطلاح النحاة فالمصدر عندهم هو الحدث الذي هو فعل الفاعل [٤].

(١) ينظر شرح السيرافي على الكتاب ٧٥/١ والإنصاف ٢٣٨/١ وحاشية ابن جماعة على الجاربردي ٦١/١.

(٢) تهذيب اللغة ١٣٥/١٢ (صدر) . وينظر لسان العرب ٤٤٩/٤ (صدر).

(٣) معجم مقاييس اللغة ٣٣٧/٣.

(٤) ينظر شرح الكافية للرضي ١٩١/٢.

وعرَّفه ابن مالك بأنه الاسم الموضوع بأصالة الدال على المعنى الصادر من المحدّث به عنه أو القائم به أو الواقع عليه [١].

أمَّا ابن الحاجب فحدُّ المصدر عنده اسم الحدث الجاري على الفعل [٢].

وعلَّق عليه الرضي بقوله: "ولو قال: اسم الحدث الذي يشتق منه الفعل لكان حدًّا تامًّا على مذهب البصرية، فإن الفعل مشتق منه عندهم، وعكس الكوفيون. قال البصريون: سُمِّي مصدرًا لكونه موضع صدور الفعل. وقال الكوفيون : هو مَفْعَل بمعنى المصدر، نحو قعدت مقعدًا حسنًا أي قعودًا، والمصدر بمعنى الفاعل أي صادر عن الفعل، كالعدل بمعنى العادل" [٣].

وهذا يوجب علينا أن نبيِّن الخلاف في حقيقة المصدر، هل هو أصل الفعل - كما يقول البصريون - أو هو فرع عنه كما ذهب إليه الكوفيون، من أجل ذلك كان المطلب الثاني .

(١) شرح عمدة الحافظ ص ٦٨٩ .

(٢) الكافية ص ١٧٨.

(٣) شرح الكافية للرضي ١٩١/٢ - ١٩٢.

المطلب الثاني

المصدر وصلته بالمشتقات

المصدر هو أصل المشتقات على القول الصحيح ، فمنه يُشتق الفعل كيفما تصرف، أي في جميع حالاته، فتقول: إن ضَرَبَ ويَضْرِبُ واضْرِبْ مشتقة من الضَّرْب، وهو المصدر. وكذلك يشتق منه اسم المصدر نحو قولهم: سلام وكلام، ومنه يؤخذ اسم الفاعل واسم المفعول وصيغ المبالغة، نحو ضارب ومضروب وضرَّاب ، وكذلك الصفة المشبهة، نحو حَسَن وكريم . ومنه يُشتق اسم التفضيل نحو أفضل وأكرم، واسم الزمان واسم المكان نحو مَضْرَب ومَقْتَل. ومنه اشتق اسم الآلة التي يفعل بها الفعل كالمضراب والمفتاح.

وبهذا تظهر لنا المناسبة بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي للمصدر، وعلاقة كلٍّ من المعنيين بالآخر، وكذلك سبب تسميته مصدرًا.

لكن العلماء لم يتفقوا على هذه المسألة، بل وقع الخلاف فيها بين المذهبين البصري والكوفي. وحاصل الخلاف في ذلك أربعة أقوال :

الأول : مذهب جمهور البصريين وهو صريح في أن المصدر هو الأصل وأن الفعل والوصف مشتقان منه وفرعان عنه [١].

قال سيبويه: "وأمَّا الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء" [٢].

(١) ينظر مذهب البصريين في الكتاب ١٢/١ وشرح السيرافي ٥٤/١ والإنصاف ٢٣٥/١ وشرح الكافية للرضي ١٩١/٢ وهمع الهوامع ٩٥/٣ والأشموني ١١٢/٢.

(٢) الكتاب ١٢/١.

وشرح السيرافي هذا النص بقوله: "يعني أن هذه الأبنية المختلفة أخذت من المصادر التي تُحْدِثُها الأسماء ..." [١].

الثاني : مذهب الكوفيين ، وهو على النقيض من المذهب الأول، فهم يرون أن الفعل هو الأصل، وأن المصدر والوصف مشتقان منه [٢].

الثالث : قولٌ لبعض البصريين، ويُنسب لأبي علي الفارسي. وهو أن المصدر أصلٌ للفعل والفعل أصلٌ للوصف . واختار هذا المذهب عبد القاهر الجرجاني ونسبه الرضي للسيرافي. ولم أجده في شرحه على الكتاب[٣].

الرابع : يرى أن المصدر والفعل أصلان، كلٌّ منهما مستقلٌ بذاته، وليس أحدهما مشتقًّا من الآخر . وهذا قول ابن طلحة الأندلسي [٤].

هذه مجموع الأقوال المشهورة في هذه المسألة . ولا شك أن القولين الأخيرين غير معتدّ بهما عند العلماء. وقد بيَّن الأستاذ محمد الطنطاوي وجه ضعف هذين القولين ، قال: "أمَّا الأخيران فضعفهما ظاهر، إذ الثالث يُمنع بأن مشتقات الأسماء لا تتضمن الزمن المعيَّن الذي في الفعل، واشتقاقها منه قاضٍ باحتوائها عليه فكيف تعتبر فرعًا له. والرابع يُدفع بأن الصلة بين الكلم

(١) شرح الكتاب للسيرافي ٥٤/١.

(٢) ينظر مذهب الكوفيين في الإيضاح للزجاجي ص ٥٦ والإنصاف ٢٣٥/١ وشرح المفصل ١١٠/١ وشرح الكافية للرضي ١٩١/٢ وهمع الهوامع ٩٥/٣.

(٣) ينظر المقتصد في شرح الإيضاح ٥٠٨/١، ٥٥٣ والتصريح ٣٢٥/١. و شرح الكافية للرضي ١٩٨/٢

(٤) ينظر ارتشاف الضرب ٢٠٢/٢ وهمع الهوامع ٩٥/٣.

العربية مُحسَّـة وثيقـة في اللفـظ والمعنـى ، فـلا بـد مـن اعتبـار الأصالـة فيهـا والفرعية، والتعويل على هذا القول قاضٍ بانفكاكها وعـدم ارتباطهـا، فـالحق أنه في غاية الهزال" [١].

وقد بسط أبـو البركـات بـن الأنبـاري أدلـة المذهبـين الأولـين في كتابيـه الإنصاف وأسرار العربية [٢] ، ورجَّـح - كعادتـه - مذهـب البصريـين، وردَّ على أدلة الكوفيين.

فقد ذكر سبعة أدلـة تؤيـد مذهـب البصريـين، وأربعـة أدلـة ترجِّـح قـول الكوفيين [٣]، ثم ردَّ عليها.

فمن أدلة البصريـين علـى أن الفعـل مشـتق مـن المصـدر قولهـم: إن هـذا يسمَّى مصدرًا، والمصدر هو الموضع الذي تصدر عنه الإبل، فلمَّا سُمِّي بذلك دلَّ على أنه موضع صدر عنه الفعل.

واستدلوا أيضًا بقولهم: المصدر يدل على زمان مطلق، والفعل يـدل علـى زمان معيَّن، فكما أن المطلق أصل للمعيَّن، فكذلك المصدر أصل للفعل.

ومن أدلتهم أيضًـا قولهـم: إن الفعـل يـدل بصيغتـه علـى شـيئين الحـدث والزمان، والمصدر يدل على شيء واحد وهو الحدث، فكما أن الواحد أصـل الاثنين فكذلك المصدر أصل الفعل.

(١) تصريف الأسماء للشيخ محمد الطنطاوي ص ٤١.

(٢) ينظر الإنصاف ١/٢٣٥ - ٢٤٥ وأسرار العربية ص ١٧١ - ١٧٥.

(٣) ينظر الإنصاف ١/٢٣٥ - ٢٣٩ وأسرار العربية ص ١٧١ - ١٧٣ . وينظر أيضًا شرح التسهيل لابن مالك ٢/١٧٨ وشرح الكافية للرضي ٢/١٩١ وشـرح ألفيـة ابن معط ١/٢٢٠.

وقالوا - أيضًا - : إن المصدر اسم ، وهو يستغني عن الفعل، والفعل لا بد له من الاسم، وما يكون مفتقرًا إلى غيره أولى بأن يكون فرعًا ممَّا لا يكون مفتقرًا إلى غيره.

وممَّا استدل به الكوفيون على صحة مذهبهم قولهم: إن المصدر يصح لصحة الفعل، ويعتل لاعتلاله، ومثَّلوا لذلك بنحو قاوَم قِوامًا وقام قيامًا، فذلك يدل على أن المصدر فرع عن الفعل وتابعٌ له.

واستدلوا - أيضًا - بأن الفعل يعمل في المصدر، كما في قولك: ضربت ضربًا، فينصب (ضربًا) بالفعل (ضربت)، ومعلومٌ - عقلاً - أن رتبة العامل قبل رتبة المعمول، فوجب كون الفعل أصلاً له [١].

ومن أدلتهم على ذلك - أيضًا - قولهم: إن المصدر يقع تأكيدًا للفعل، فإذا قلت: ضربته ضربًا، صار المصدر مؤكِّدًا للفعل. ولا شك أن رتبة المؤكَّد قبل رتبة المؤكِّد فدل ذلك على أن الفعل أصل، والمصدر فرع[٢].

وقالوا: إن هناك أفعالاً لا مصادر لها ، كما هو الحال في نِعْم وبئس وعسى وليس وأفعال التعجب ، فلو كان الفعل مشتقًّا من المصدر لما خلت هذه الأفعال من المصادر؛ لاستحالة وجود الفرع من غير أصل .

هذه بعض أدلة الفريقين، ولست في مقام الحصر والتقصي لأدلة المذهبين،

(١) يرد على الأول والثاني من هذه الأدلة بأن الفعل أصلٌ للمصدر في الإعلال وفي العمل، فلأجل ذلك تبعه المصدر فيهما، كما قال العلماء.

(٢) الإنصاف ٢٣٦/١ والتبيين للعكبري ص ١٤٧ وهمع الهوامع ٩٥/٣.

وإنما ذكرت بعضًا منها لتوضيح المراد .

وقد رجَّح العلماء مذهب البصريين في هذه المسألة ، وعدُّوه هو الصحيح.

قال ابن مالك : "والصحيح مذهب البصريين، ويدل على صحته ستة أمور ..." [١]. ثم ذكرها .

وكذلك اختار مذهبهم في الألفية حين قال:

وكونه أصلاً لهذين انتخب [٢]

وقال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد: "ويقوي هذا المذهب - يعني مذهب البصريين - أمران :

الأول : أن العلماء قد تضافرت كلمتهم على تسمية هذا الذي جعلوه أصلاً للاشتقاق بالمصدر، والمصدر هو ما تصدر عنه الأشياء، فكان خليقًا بأن يُعتقد أنه المأخوذ منه .

والأمر الثاني : أنَّا رأيناه لا يجري على وزان واحد، ولا يطَّرد جريانه على نسق واحد، ولو كان مأخوذًا من غيره لكان على وزان واحد كما هي الحال في اسم الفاعل واسم المفعول فإنهما يجريان على زنة واحدة، وهما بإجماع البصريين والكوفيين مأخوذان من غيرهما، فلما رأينا المصدر ليس على زنة واحدة ولا يطَّرد جريانه على نسق واحد علمنا أنه ليس مأخوذًا من غيره"[٣].

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١٧٨/٢.

(٢) يُنظر شرح الأشموني على الألفية ١١٢/٢.

(٣) دروس التصريف ، القسم الأول ص ١٧ .

أهمية المصدر ومكانته في العربية :

وعن أهمية المصدر في اللغة العربية، وتميزها بـه دون سـائر اللغـات يقـول الأستاذ العقاد: "من أشهر العلامـات الـتي يُسـتدل بهـا علـى ارتقـاء اللغـة أن تكـون وافيـةً بوسـائل التعبـير عـن المعـاني المجـرَّدة؛ لأن تجريـد المعـاني مـن المحسوسـات عمـل مـن أعمـال التفكـير يتقـدم إليـه الإنسـان مـع تقدمـه في الحضارة... وإنما تُعرف قدرة اللغة على أداء المعنى المجرَّد بدليل واحـد لا مـراء فيه، وهو أصالة هذه الوسيلة في قواعدها التي تجـري مجـرى القيـاس والسـماع المطرد في كل مادة من موادها ثم قال : ومن هنا كانت صيغـة المصـدر موضع المقارنة الصحيحة بين اللغات في هذا الباب، وكان مـن الحـق أن نعتـبر اللغة العربية في طليعة اللغات التي ثبت لها الارتقاء بهذه الخاصة النادرة الـتي لا نظير لها فيما نعلم من لغات الحضارة ..." [١] .

(١) (بحوث في اللغة والأدب) للأستاذ عباس العقاد ص ٦٢ .

المطلب الثالث

عمل المصدر وشروط عمله

لم يختلف العلماء في عمل المصدر عمل فعله إذا استوفى شروط عمله التي وضعوها له . واتفقوا على أنه يعمل عمل فعله الذي اشتق منه [١]. ومعنى ذلك أن المصدر إذا كان فعله لازمًا فإنه يرفع الفاعل فقط .

فمثال المصدر اللازم الرافع لفاعله قولك : أعجبني قيام زيدٍ. فزيد هنا وإن كان مجرورًا لفظًا، لكنه مرفوعٌ محلاً على أنه فاعل المصدر.

ومثال رفعه نائب الفاعل قولك: سرَّني إعطاء الدينارِ الفقيرُ. فالفقير مرفوعٌ بالمصدر (إعطاء) على أنه نائب فاعل له. والأصل سرَّني أن يُعطى الفقيرُ الدينار.

ويمكن أن يكون من رفع المصدر لنائب الفاعل قول العرب: "لا نولُك أن تفعل" [٢] . فإنه يجوز أن يجعل المصدر هنا - وهو "نولك" - بمعنى اسم المفعول أي متناولك ، وتكون (أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع على أنه نائب فاعل للمصدر المذكور.

(١) يُنظر في ذلك الكتاب ١٨٩/١ والمقتضب ١٣/١ وشرح المفصل ٥٩/٦ والمقرب ١٢٩/١ وشرح التسهيل ١٠٦/٣ وهمع الهوامع ٧٧/٥.

(٢) ورد هذا القول في الكتاب ٢٣٢/٤ والمخصص ٥٩/١٤.

هذا إذا كان فعله لازمًا، أمَّا إذا كان فعله متعديًا فإن المصدر يكون متعديًا، فيرفع الفاعل وينصب المفعول به. نحو قولك: عجبت من ضربك زيدًا.

فعمل المصدر الرفع في محل الكاف على الفاعلية، والنصب في (زيدًا) على المفعولية.

ومن شواهد تعدِّيه إلى المفعول قوله تعالى: ﴿كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ﴾ [١]. حيث أضيف المصدر لفاعله ونصب المفعول به "آباءكم" . وكذلك قوله تعالى: ﴿وَلَوْلاَ دَفْعُ اللهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾ [٢]. ففيها تعدَّى المصدر للمفعول به (الناس) فعمل فيه النصب على المفعولية.

وشروط عمل المصدر موضع خلاف بين العلماء . فمنهم من يثبتها كلها، ومنهم من يثبت بعضها وينفي بعضها الآخر .

وسأذكر فيما يلي هذه الشروط جميعًا ، مبينًا ما في كلِّ شرطٍ من خلاف، وموضحًا رأي المخالف ووجهة نظره، ومرجِّحًا ما أراه راجحًا من ذلك .

وقبل أن أذكر هذه الشروط أحب أن أبيِّن سبب عمل المصدر، فإني قد وجدت فيه خلافًا، يتلخص فيما يلي :

يرى جمهور النحاة أن سبب عمل المصدر هو شبهه بالفعل . فهم

(١) من الآية ٢٠٠ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٢٥١ من سورة البقرة و ٤٠ من سورة الحج .

يُرجعون ذلك إلى السبب العام الذي من أجله عملت هذه الأسماء المشبهة بالفعل؛ وهو وجود مشابهة مَّا بين الفعل وهذه الأسماء.

والشبه بين الفعل والمصدر يحصل في دلالة كل واحد منهما على الحدث؛ فهو المعنى الجامع بينهما [١] . ولأجل هذه المشابهة عمل المصدر عمل الفعل، فكان الفعل أصلاً للمصدر في العمل .

في حين يرى ابن السراج وابن مالك أن المصدر عمل لا لشبهه بالفعل، بل لأنه أصلٌ والفعل فرعٌ . ولذلك يعمل مرادًا به المضي أو الحال أو الاستقبال، بخلاف اسم الفاعل.

قال ابن السراج: "اعلم أن المصدر يعمل عمل الفعل؛ لأن الفعل اشتُق منه، وبُني مثله للأزمنة الثلاثة، الماضي والحاضر والمستقبل" [٢].

ويقول ابن مالك : "عمل المصدر عمل الفعل؛ لأنه أصلٌ والفعل فرعه، فلم يتقيَّد عمله بزمانٍ دون زمانٍ، بل يعمل عمل الماضي والحاضر والمستقبل؛ لأنه أصلٌ لكل واحدٍ منهما، بخلاف اسم الفاعل، فإنه عمل للشبه، فتقيد عمله بما هو شبهه، وهو المضارع" [٣].

وقد وافقهما على ذلك ابن هشام والأشموني .

يقول ابن هشام – في خلال شرحه لعمل المصدر – : "لا يتقيد إعمال

(١) ينظر شرح الكافية للرضي ١٩٤/٢ .

(٢) الأصول في النحو ١٣٧/١ .

(٣) شرح التسهيل ١٠٦/٣.

المصدر بزمان بعينه، بل يعمل في الأزمنة كلها؛ لأن عمله لحلوله محل الفعل، لا لشبهه به. ومن ثم لم يشترطوا في عمله زمانًا خاصًّا ولا اعتمادًا" [١].

وصرَّح بذلك أيضًا الأشموني في شرحه على الألفية [٢].

شروط عمل المصدر :

بلغ مجموع الشروط التي اشترطها العلماء لعمل المصدر تسعة شروط. وقد جمعت هذه الشروط من كتب النحاة، وذكرت ما وقع فيها من الخلاف، وهي كما يلي :

الشرط الأول : أن يُقصد بالمصدر قصد فعله من الدلالة على الحدث ونسبته إلى المخبر عنه .

قال ابن الناظم: "وعلامة ذلك صحة تقديره بالفعل مع الحرف المصدري؛ فيقدَّر بأنْ والفعل إنْ كان ماضيًا أو مستقبلاً، وبما والفعل إن كان حالاً" [٣].

ومثَّلوا للأول بنحو عجبت من ضربك زيدًا أمس أو غدًا، أي من أن ضربته أمس، أو من أن تضربه غدًا.

وللثاني بقوله تعالى : ﴿كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ﴾ [٤].فتقدر فيه (ما) والفعل ، أي

(١) شرح اللمحة البدرية ٢/١٠٠.

(٢) ينظر شرح الأشموني ٢/٢٨٧ .

(٣) شرح الألفية لابن الناظم ص ٤١٦ .

(٤) من الآية ٢٠٠ من سورة البقرة.

كما تذكرون آباءكم [١]. وكما في الحديث - في تعريف الغيبة - "**ذكرك أخاك بما يكره**" [٢].

وذكر هذا التقدير الرضي أيضًا، لكنه جعله خاصًّا بأنْ والفعل في كل حال دون غيرها من الحروف المصدرية. قال في شرح الكافية: "واعلم أن المصدر إنما يشابه الفعل إذا كان بتقدير حرف المصدر والفعل، وذلك إذا لم يكن مفعولاً مطلقًا؛ لأنه لا يصح إذنْ تقديره بأن والفعل، إذ ليس معنى ضربت ضربًا أو ضربةً أو ضربًا شديدًا ضربت أن ضربت... ثم قال: وتقديرهم للمصدر بأن والفعل لا يتم إذا كان بمعنى الحال؛ لأن (أَنْ) إذا دخلت على المضارع خلصته للاستقبال، بخلاف ما إذا دخلت على الماضي، فإنه يبقى معها على معنى المضي، لكنهم قدَّروه بأنْ والفعل دون (ما) و (كي) وإن كان في الحال أيضًا، نحو ضربك الآن زيدًا شديد، لكونها أشهر وأكثر استعمالاً منهما" [٣].

ولكن العلماء - غير الرضي - يجعلون هذا المصدر مقدرًا بأن والفعل إن أُريد به الماضي أو المستقبل ويقدِّرونه بما والفعل إن أُريد به الحال.

وهذا ما سار عليه ابن عصفور [٤] وابن مالك [٥] وأبو حيان [٦]

(١) ينظر همع الهوامع ٦٧/٥ والتصريح ٦٢/٢.

(٢) الحديث أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب البر والصلة باب تحريم الغيبة ٢٠٠١/٤ وأبو داود في سننه ١٩١/٥ والإمام أحمد في المسند ٢٣٠/٢.

(٣) شرح الكافية للرضي ١٩٤/٢ - ١٩٥ .

(٤) المقرب ١٢٩/١.

(٥) ينظر شرح الكافية الشافية ١٠١٢/٢.

(٦) ينظر ارتشاف الضرب ١٧٢/٣.

وابن هشام [١] والسيوطي [٢] والأشموني [٣] وغيرهم .

وهنا سؤال يفرض نفسه، وهو هل هذا الشرط لازمٌ لا بدّ منه أو أنه غالبٌ في أكثر الأحايين، وأنَّ المصدر قد يعمل وهو غير مقدَّر بأحد هذه الأحرف؟

يذكر السيوطي أن هذا الشرط لازمٌ عند جمهور النحويين، فهم يرون أن المصدر إذا لم يصح تأويله بالحرف المصدري والفعل فإنه لا يعمل [٤].

ففي نحو (ضربت ضربًا زيدًا) جعلوا العمل فيه للفعل الظاهر، لا للمصدر،وفي نحو (ضربًا زيدًا) جعلوا العمل فيه للفعل المقدَّر، لا للمصدر[٥].

وخالفهم ابن مالك، فهو يرى أن شرط التقدير غالبٌ لا لازم، وذكر أن المصدر قد يعمل وهو غير مقدَّرٍ بشيءٍ، وذكر شواهد عن العرب تؤيد ما ذهب إليه .

قال في شرح التسهيل : "وليس تقدير المصدر العامل بأحد الأحرف الثلاثة [٦] شرطًا في عمله، ولكن الغالب أن يكون كذلك. ومن وقوعه

(١) ينظر أوضح المسالك ٢/٢٤١.

(٢) ينظر همع الهوامع ٥/ ٦٧ .

(٣) ينظر شرح الأشموني ٢/ ٢٨٥ .

(٤) ينظر همع الهوامع ٥/٦٨ ، ويُنظر التبصرة والتذكرة ١/ ٢٣٩ .

(٥) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/١٩٧ وشرح المفصل ٦/٥٩ .

(٦) وهي أن وما المصدريتان وأن المخففة.

- عاملاً - غير مقدَّر بأحدها قول العرب: "سَمْعُ أذُني زيدًا يقول ذاك"، وقول أعرابي: "اللهم إنَّ استغفاري إياك مع كثرة ذنوبي لَلُؤم، وإنَّ تركي الاستغفار مع علمي بسعة عفوك لَغَيٌّ" [١] . ثم ذكر ثلاثة شواهد شعرية عن العرب تؤيد ذلك [٢].

ويظهر للمتأمِّل في عبارة سيبويه أنه يرى أن المصدر يعمل ولو لم يصح تقديره بالحرف المصدري والفعل. فقد عقد سيبويه في كتابه بابًا سمَّاه (باب من المصادر جرى مجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه) [٣]. أورد فيه أمثلةً لعمل المصدر المؤوَّل بأنْ والفعل ، ثم قال : ومِمَّا جاء لا ينوَّن قول لبيد:

عَهْدِي بِهَا الحَيَّ الجَمِيعَ وَفِيهِمُ قَبْلَ التَّفَرُّقِ مَيْسِرٌ وَنِدَامُ [٤]

ومنه قولهم: "سَمْعُ أذُني زيدًا يقول ذاك" [٥].

(١) شرح التسهيل ٣/١١١.

(٢) تنظر هذه الشواهد في شرحه على التسهيل ٣/١١١، وسيأتي ذكرها بعد ذلك.

(٣) الكتاب ١/١٨٩.

(٤) البيت من الكامل، وهو للبيد بن ربيعة العامري. يُنظر ديوانه ص ٢٨٨ . والبيت من شواهد سيبويه ١/١٩٠ والتبصرة والتذكرة ١/٢٤٠ وشرح المفصل ٦/٦٢ وشرح التسهيل ٣/١١١ وشفاء العليل ٢/٦٤٦ . ووجه الشاهد في البيت أن المصدر عهدي ليس مقدَّرًا بأنْ والفعل، ومع ذلك عمل النصب في المفعول به (الحي) فدلَّ على عدم اشتراط ذلك .

(٥) وفي هذا الشاهد عمل المصدر (سمع) في المفعول به، وهو لا يصح تقديره بالحرف المصدري والفعل.

وقال رؤبة :

وَرَأْيُ عَيْنَيَّ الفَتَى أَخَاكَا يُعْطِي الجَزِيلَ فَعَلَيْكَ ذَاكَا [١]

فهذه الشواهد تدل على أن المصدر قد يعمل وهو لا يصح تقديره بشيء من ذلك، كما قال ابن مالك .

وعليه يكون ابن مالك تابعًا لسيبويه في هذه المسألة وليس منفردًا بذلك كما قال أبو حيان [٢] والسيوطي [٣] ويؤيد ذلك أنه ذكر الشواهد التي ذكرها سيبويه في القضية نفسها .

وكذلك لا يتم هذا التقدير في المصدر النائب عن فعله، نحو قولك: (ضربًا زيدًا) . فإنه لا يصح أن يقدَّر المصدر بالحرف المصدري والفعل .

وفي هذا يرى سيبويه [٤] والمبرد [٥] أن العامل في المفعول به هو المصدر نفسه لا الفعل المقدَّر، مع أن هذا المصدر لا يتم فيه التقدير المذكور ؛ لأنه صار بدلاً من الفعل فورث العمل الذي كان له، وصار الفعل نسيًا منسيًّا" كما قال السيوطي [٦].

(١) البيت من الرجز، وهو في ملحقات ديوان رؤبة ص ١٨١ وكتاب سيبويه ١٩١/١ وشرح التسهيل ١١١/٣ وهمع الهوامع ٦٩/٥ .

(٢) ينظر ارتشاف الضرب ١٧٣/٣.

(٣) ينظر همع الهوامع ٦٨/٥.

(٤) ينظر الكتاب ١١٥/١.

(٥) ينظر المقتضب ١٥٧/٤.

(٦) ينظر همع الهوامع ٧٦/٥.

واختار هذا القول أيضًا ابن يعيش ، فقال في شرح المفصل: "ولا يبعد - عندي - أن يكون هذا المصدر عاملاً في (زيد) لنيابته عن الفعل، لا بحكم أنه مصدر..." [١].

الشرط الثاني : أن يكون المصدر مكبَّرًا .

فإن كان مصغَّرًا، فإنه لا يعمل، فلا يقال: (أعجبني ضريبُك زيدًا) بإعمال المصدر المصغَّر [٢].

وهذا الشرط لم أجد فيه مخالفًا، إلا ما حكاه الصبان بصيغة التمريض، حين قال: "وقيل : يعمل مصغَّرًا ويوافقه رويدًا [٣] زيدًا" [٤].

وقد ذكر ابن مالك تعليلاً لعدم عمل المصدر المصغَّر فقال: "...لأن التصغير يزيل المصدر عن الصيغة التي هي أصل الفعل زوالاً يلزم منه نقص المعنى [٥]...".

ونجد تعليلاً آخر عند الجوجري في شرحه على الشذور، حين قال:

(١) شرح المفصل ٥٩/٦ .

(٢) ينظر شرح الكافية للرضي ١٩٧/٢ وشرح التسهيل ١٠٦/٣ وارتشاف الضرب ١٧٤/٣ والمساعد لابن عقيل ٢٢٦/٢ والهمع ٦٥/٥ وشرح الأشموني ٢٨٦/٢ .

(٣) "رويد" مصدر والأصل أرْوَدَ إرْوَادًا ، ثم صغِّر المصدر بعد حذف زوائده، فصار "رويد". ويُستعمل مصدرًا إنْ نُوِّن أو أضيف- كما مثَّل به الصبان - ويُستعمل اسم فعلٍ إن لم ينوَّن و لم يُضَف.

(٤) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢٨٦/٢ .

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ١٠٦/٣ .

"ويظهر أن يعلل بأن التصغير من خصائص الأسماء، فلا يناسب الأفعال، فلما جاء على حالة لا تناسب الأفعال امتنع أن يعمل عملها، وهذا التعليل وإن لم أره مصرَّحًا به، لكن كلامهم يُفهمه" [١].

الشرط الثالث : أن يكون المصدر مُظهرًا .

فلا يعمل إذا كان مُضمَرًا ، أي أن ضمير المصدر لا يعمل عمل المصدر. فلا يُقال : ضربي زيدًا حسن وهو عمرًا قبيح .

وهذا الشرط محل خلافٍ بين النحويين. وحاصل الخلاف ثلاثة أقوال [٢].

الأول: قول جمهور البصريين ، وهو عدم جواز إعمال المصدر المضمر[٣]. قالوا: وذلك لضعفه بالإضمار لزوال حروف الفعل؛ لأن ضمير المصدر ليس بمصدر، ولأنه مباين للصيغة التي هي أصل الفعل.

قال أبو علي الفارسي "لم يجيزوا (مروري بزيد حسن وهو بعمرٍو قبيح) وإن كان (هو) ضمير مروري؛ لأن (هو) لا دلالة فيه على لفظ الفعل [٤] .

(١) شرح شذور الذهب للجوجري - رسالة ماجستير - ص ٥٥٥.

(٢) تنظر المسألة في شرح التسهيل ١٠٦/٣ وهمع الهوامع ٦٥/٥ وشرح الأشموني ٢٨٦/٢ وتلقيح الألباب ص ١٥٣.

(٣) ينظر ارتشاف الضرب ١٧٣/٣ وهمع الهوامع ٦٥/٥ وشرح الألفية لابن الناظم ص ٤١٦ .

(٤) الإيضاح العضدي ص ٢٢١.

القول الثاني: قول الكوفيين.وهو جواز عمل المصدر إذا كان مضمرًا[١].
واحتجوا لصحة مذهبهم بقول زهير :

وَمَا الحَرْبُ إلاَّ مَا عَلِمْتُم وَذُقْتُمُوا وَمَا هُوَ عَنْهَا بِالحَدِيثِ المُرَجَّمِ [٢]

ووجه الاستشهاد في ذلك ظاهرٌ، وهو أن الجارَّ والمجرور (عنها) متعلقان بالمصدر المضمر المكنى عنه بالضمير ، والتقدير وما الحديث عنها. وقدَّره ثعلب بمصدر آخر، فقال: "يريد وما عِلمكم عنها بالحديث الذي يُرمى فيه بالظنون، فكنى عن العلم" [٣].

القول الثالث : قول الرماني وابن جني ، وهو قولٌ يتوسط بين القولين السابقين، وهو جواز عمل المصدر المضمر في الجارِّ والمجرور، بخلاف المفعول به الصريح فلا يعمل فيه [٤]. ويقاس الظرف على الجارِّ والمجرور؛ لأنه صِنْوُهُما[٥] .

(١) ينظر شرح ديوان زهير لثعلب ص ٢٦ وهمع الهوامع ٦٥/٥.

(٢) البيت من الطويل من معلّقة زهير بن أبي سلمى المشهورة . ينظر ديوانه ص ٢٦ وهو من شواهد البسيط في شرح الجمل ٥٢٧/١ وشرح التسهيل ١٠٦/٣ والمساعد لابن عقيل ٢٢٦/٢ وشفاء العليل ٦٤٣/٢ والخزانة ١١٩/٨ وحاشية ياسين على التصريح ٦٢/٢ .

(٣) شرح ديوان زهير لثعلب ص ٢٦ .

(٤) ينظر ارتشاف الضرب ١٧٣/٣ وهمع الهوامع ٦٥/٥ وشرح الأشموني ٢٨٦/٢، وفيه أن ابن جني ذكره في الخصائص، ، وقد راجعت الخصائص فلم أجد هذا القول فيه.

(٥) ينظر همع الهوامع ٦٥/٥.

ودليل هذا القول البيت السابق [١]؛ لأن المصدر المضمر فيه إنما عمل في الجارّ والمجرور، ولم يعمل في المفعول به الصريح، ولأن الظرف والجارّ والمجرور يكفيهما في التعلُّق مجرَّد رائحة الفعل، ولأنه يُتوسع في الظرف والجارّ والمجرور ما لا يُتوسع في غيرهما.

وهذا القول هو أقرب الأقوال إلى الصواب، وأقواها في نظري؛ لأنه يستند إلى نص شعري عن العرب، لا ينبغي تأويله. وقد أوَّله البصريون بأن الجارّ والمجرور في البيت في قوله (عنها) متعلقان بفعل محذوف، تقديره (وما هو أعني الحديث عنها بالحديث) [٢].

ويقال عن هذا التقدير ما قاله عنه ابن مالك: "لا يخفى ما في هذا التقدير من التكلف .." [٣].

الشرط الرابع : أن يكون المصدر مفردًا .

فإن كان مثنى أو مجموعًا لم يعمل عمل فعله . قال ابن مالك في الكافية الشافية [٤]:

وَأُهْمِلَ الْمُضْمَرُ وَالْمَحْدُودُ وَمَصْدَرٌ فَارَقَهُ التَّوْحِيدُ

وَرُبَّ مَحْدُودٍ وَمَجْمُوعٍ عَمِلْ وَبِسَمَاعٍ لا قِيَاسٍ قَدْ قُبِلْ

(١) أي بيت زهير المتقدم في الصفحة السابقة.

(٢) يُنظر منهج السالك لأبي حيان ص ٣١٨ وحاشية ياسين على التصريح ٦٢/٢ .

(٣) شرح التسهيل ١٠٦/٣ .

(٤) شرح الكافية الشافية ١٠١١/٢.

ومعنى ذلك أن المصدر المثنى والمجموع لا يعملان قياسًا، وهذا هو ما ذهب إليه جمهور العلماء [١].

وعلّلوا ذلك بأن التثنية والجمع من خصائص الأسماء فيخرج بذلك عن صيغته الأصلية التي هي أصل الفعل. فبذلك يبتعد هذا المصدر عن شبهه بالفعل، الذي هو سبب عمله [٢].

ومن العلماء من يجيز عمل المصدر المجموع. ومن هؤلاء العلماء ابن جني وابن عصفور وابن مالك [٣].

قال ابن جني في الخصائص : "ومما جاء من المصادر مجموعًا ومعملاً أيضًا قوله :

..... مَـوَاعِيـدَ عُـرْقُـوبٍ أَخَـاهُ بِيَثْرِبِ [٤]

(١) ينظر المفصل ص ٢٢٣ وارتشاف الضرب ١٧٣/٣.

(٢) تنظر حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢٨٦/٢.

(٣) ينظر الخصائص ٢٠٩/٢ والمقرب ١٣١/١ وشرح التسهيل ١٠٦/٣.

(٤) عجز بيت من الطويل، لجبهاء الأشجعي، وصدره :

وَعَدْتَ وَكَانَ الخَلْفُ مِنْكَ سَجِيَّةً

والشاهد فيه إعمال : (مواعيد) وهو جمعٌ للمصدر (وعد) ونصب المفعول به (أخاه). وهو من شواهد الكتاب ٢٧٢/١ والخصائص ٢٠٧/٢ وشرح المفصل ١١٣/١ والمقرب ١٣١/١ وشرح التسهيل ١٠٦/٣ وارتشاف الضرب ١٧٤/٣ وشرح قطر الندى ص ٢٦٢ والمساعد ٢٢٧/٢ وهمع الهوامع ٦٦/٥ .

ومنه عندي قولهم: (تركته بملاحس البقر أولادَها) . فالملاحس جمع مَلْحَس، ولا يخلو أن يكون مكانًا، أو مصدرًا، فلا يجوز أن يكون هنا مكانًا؛ لأنه قد عمل في الأولاد فنصبها، والمكان لا يعمل في المفعول به، كما أن الزمان لا يعمل فيه، وإذا كان الأمر على ما ذكرنا كان المضاف هنا محذوفًا مقدَّرًا، وكأنه قال: تركته بمكان ملاحس البقر أولادها.... ثم قال: فملاحس البقر إذًا مصدر مجموع معمل في المفعول به" [١].

ولمَّا تحدث عن بيت الأعشى:

وَجَرَّبُوهُ فَمَا زَادَتْ تَجَارِبُهُمْ أَبَا قُدَامَةَ إلاَّ الحَزْمَ وَالفَنَعَا [٢]

رجَّح أن يكون قوله :(أبا قدامة) منصوبًا بالمصدر المجموع، وهو (تجاربهم). قال: "الوجه أن ينصب بتجاربهم؛ لأنه العامل الأقرب، ولأنه لو أراد أن يعمل الأول لكان حريً أن يعمل الثاني أيضًا، فيقول: فما زادت تجاربهم إياه أبا قدامة إلا كذا" [٣].

ويعلم مما سبق أن ابن جني قد ذكر لعمل المصدر المجموع ثلاثة شواهد،

(١) الخصائص ٢/٢٠٧ - ٢٠٨ .

(٢) البيت من البسيط ، من قصيدة للأعشى الكبير يمدح فيها هوذة بن علي الحنفي، ينظر ديوانه ص ١٥٩ . وهو من شواهد الخصائص ٢/٢٠٨ وشرح التسهيل لابن مالك ٣/١٠٧ وشرح الكافية الشافية ٢/١٠١٦ ومنهج السالك ص ٣١٩ وتوضيح المقاصد ٣/٩ وشرح الأشموني ٢/٢٨٧ . والشاهد فيه ظاهرٌ وهو نصب (أبا قدامة) بالمصدر المجموع (تجاربهم) وهو جمع تجربة .

(٣) الخصائص ٢/٢٠٩.

لكنه لم يبين إنْ كان هذا العمل سماعيًّا أو قياسيًّا. والذي يظهر من كلامه أن عمله قياسي عنده.

وصرَّح ابن عصفور بعمل المصدر المجموع، وأنه أمر سائغ، قال: "وجمع المصدر يجري مجراه في الإعمال" [١].

أمَّا ابن مالك فقد اختلف كلامه في عمل المصدر إذا كان مجموعًا، فهو في شرح الكافية الشافية يجعله مقصورًا على السماع [٢]، في حين نجده يصرح بجواز عمله في كتابيه شرح التسهيل وشرح عمدة الحافظ [٣]، ويذكر لعمله شواهد كثيرة.

قال في خلال مقارنته بين المصدر المصغَّر والمصدر المجموع وأن الأول لا يعمل وأن الثاني يعمل : " ... بخلاف الجمع فإن صيغته وإن زال معها الصيغة الأصلية ، فإن المعنى معها باق ومتضاعف بالجمعية؛ لأن جمع الشيء بمنزلة ذكره متكررًا بعطف..." [٤]. ثم أورد تأييدًا لهذه القضية خمسة شواهد عمل فيها المصدر وهو مجموع . ثلاثة منها سبق ذكرها عند ابن جني [٥].

وبقي منها اثنان، الأول قول الشاعر:

(١) المقرب ١/١٣١.

(٢) شرح الكافية الشافية ٢/١٠١٥.

(٣) شرح التسهيل ٣/١٠٦ وشرح عمدة الحافظ ص ٦٩٣.

(٤) شرح التسهيل ٣/١٠٧.

(٥) ينظر ما سبق في ص ٤٩.

كَأَنَّكَ لَمْ تُنْبأ وَلَمْ تَكُ شَاهِدًا بَلاَنِي وَكَرَّاتِي الصَّنِيعَ بِبَيْطَرَا [١]

فقد أعمل (كرَّاتي) - وهو جمع كرَّة مصدر كرَّ يكرُّ - في (الصنيع) فنصبه على المفعولية. والصنيع اسم فرسه.

والثاني قول الآخر :

إنَّ عِدَاتِكَ إيَّانَا لآتِيَةٌ حَقًّا وَطَيِّبَةٌ مَا نَفْسُ مَوْعُودِ [٢]

فنرى أن الشاعر قد أعمل (عداتك) وهي مصدرٌ مجموعٌ؛ لأنه جمع عِدَة في ضمير المتكلم (إيانا) .

الشرط الخامس : ألاَّ يكون المصدر محدودًا بالتاء.

وأحسن تعريفٍ للمصدر المحدود نجده عند ابن مالك في شرحه على التسهيل ، حين قال : "هو المردود إلى فَعْلَة قصدًا للتوحيد والدلالة على المرَّة" [٣].

ومعنى ذلك أن المصدر إذا كان دالاًّ على وقوع الحدث مرة واحدة، وهو

(١) البيت من الطويل. نسبه ابن مالك لابن الزبير الأسدي. ولم أجده في شعره المجموع . وهو من شواهد شرح التسهيل ١٠٧/٣ وشرح عمدة الحافظ ص ٦٩٤ ومنهج السالك ص ٣١٩ والتذييل والتكميل [ج٣ ق ٢٣١/أ].

(٢) البيت من البسيط، وهو للأعشى ميمون بن قيس . ينظر ديوانه ص ٣٢١ . وهو من شواهد شرح التسهيل ١٠٧/٣ وشرح عمدة الحافظ ص ٦٩٣ ومنهج السالك ص ٣١٩ والتذييل والتكميل [ج ٣ ق ٢٣١ / أ] .

(٣) شرح التسهيل ١٠٨/٣ .

المسمَّى اسم المرَّة فإنه لا يعمل، فلا يرفع فاعلاً ولا ينصب مفعولاً. فلا يقال: عرفت ضربتك زيدًا، فـ (ضربة) مصدر محدود بالتاء دال على المرَّة، فلا يصح نصب المفعول به.

وهذا الشرط لم يذكره العلماء المتقدمون - كسيبويه والمبرد - وإنما ذكره المتأخرون كابن مالك [١] وأبي حيان [٢] وابن هشام [٣]. وعلَّلوا منع عمل المصدر المحدود بتعليلين:

أحدهما: أن المصدر الذي لحقته التاء قد غير عن الصيغة التي اشتق منها الفعل، فبعُد بذلك شبهه للفعل، فمنع عن العمل [٤].

والثاني: أن دخول التاء على المصدر دالةً على المرَّة تجعله من أسماء الأجناس التي لا تناسب الأفعال [٥].

وقد أجاز عمل المصدر المحدود من المتقدمين أبو على الفارسي. فقد ذكر عنه ابن مالك أنه أجاز عمله [٦]، وأنه أنشد في «التذكرة» [٧] شاهدًا على

(١) ينظر شرح التسهيل ١٠٨/٣ وشرح الكافية الشافية ١٠١٥/٢.

(٢) ينظر ارتشاف الضرب ١٧٤/٣.

(٣) ينظر شرح قطر الندي ص ٢٦٤.

(٤) ينظر شرح التسهيل ١٠٨/٣ وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٢٨٦/٢.

(٥) ينظر شرح الكافية الشافية ١٠١٤/٢ وشرح الشذور للجوجري ص ٥٥٦.

(٦) ينظر شرح الكافية الشافية ١٠١٥/٢ وشرح التسهيل ١٠٨/٣.

(٧) ذكر حاجي خليفة أنه كتاب كبير يقع في مجلدات، وأن تلميذه أبا الفتح بن جني قد لخصه. وقد ذكر الدكتور حسن شاذلي فرهود أن كتاب التذكرة موجود في زنجان. ينظر كشف الظنون ٣٨٤/١ ومقدمة الإيضاح العضدي ص ١٤.

إعمال المصدر المحدود قولَ الشاعر:

يُحَـايِي بَـهَ الجَلْـدَ الَّـذِي هُـوَ حَـازِمٌ بِضَـرْبَـةِ كَفَّيْـهِ المَلاَ نَفْسَ رَاكِبِ [1]

حيث إنه قد أعمل المصدر المحدود بالتاء، وهو قولـه: (ضربـة) في المفعـول به (الملا) بعد أن أضافه لفاعله (كفيه) .

والحق أننا لـو نظرنـا في هـذا الاسـم المحـدود بالتـاء لرأينـا أنـه في حقيقتـه مصدر؛ لأنه يدل على الحدث، شأنه في ذلك شأن المصدر العام، ولكن الفرق بينهمـا أن المصـدر العـام يـدل علـى الحـدث مجـرَّدًا مـن الدلالـة علـى كميتـه ومقداره، فهو يصدق على القليل والكثير، أمَّا اسم المرَّة فإنما يدل على وقـوع الحدث مرَّة واحدة. لذلك يظهـر لي أنـه لا مـانع مـن إعمالـه إعمـال المصـدر العام؛ لأنه لا فرق بينهما في الدلالة على الحدث الـذي هـو السـبب في صحـة عمل المصدر. ولا سيما أنه قد وردت شواهد عن العرب عمـل فيهـا المصـدر وهو محدود بالتاء.

أمَّا منعهم عمل المحدود لأنه بعد دخول التاء عليه قد بعُـد شبهه بـالفعل،

(١) البيت من الطويل ، ولم يعرف قائله.

ومعنى (يحايي) أي يحيي، بمعنى يبقيه على الحياة . والمعنى العام للبيت هو أن الشـاعر يصف مسافرًا معه ماء فتيمم، وأحيى بالماء نفس راكب كاد يموت عطشًا.

وقـد ورد البيـت في شـرح التسـهيل لابـن مـالك ٣/١٠٨ وشـرح الكافيـة الشـافية ٢/١٠١٥ ومنهـج السـالك ص ٣١٩ والتذييـل والتكميـل [ج ٣ ق ٢٣١ / ب] وتوضيـح المقـاصد ٣/٧ وشـرح قطـر النـدى ص ٢٦٤ و المسـاعد ٢/٢٢٨ وهمـع الهوامع ٥/٦٥ وشرح الأشموني ٢/٢٨٦ .

فيجاب عنه بأن التاء لا تبعد الاسم عن شبه بالفعل؛ لأن تاء التأنيث عمومًا توجد في الفعل كذلك، نحو قولك: هند تذهب، فكيف يكون دخولها مبعدًا الاسم عن شبه الفعل.

ومن الشواهد الدالّة على إعمال المصدر المحدود - غير ما ذكره أبو علي الفارسي- قول الشاعر:

كَأَنَّكَ لَمْ تُنْبأ وَلَمْ تَكُ شَاهِدًا بَلاَئِي وَكَرَّاتِي الصَّنِيعَ بِبَيْطَرَا[1]

فقد أعمل (كرَّات) وهو مصدر مجموع، جمع كَرَّة، وهو اسم مرَّة، فنصب به (الصنيع) على المفعولية، فواحده أحق بذلك، لأن الواحد - كما قال ابن مالك - أقرب إلى اللفظ الأصلي، وهو الكرُّ [2]

ومنها قول كثيِّر عزة :

وأجْمَعُ هِجْرَانًا لأسْمَاءَ إنْ دَنَتْ بِهَا الدَّارُ لاَ مِنْ زَهْدَةٍ فِي وِصَالِهَا [3]

فأعمل المصدر المحدود الدال على المرَّة- وهو زَهْدَة - في الجارِّ والمجرور (في وصالها)، وقد قال العلماء : إنَّ الجارَّ والمجرور كان أصلهما المفعول به.

(١) سبق تخريجه والكلام عليه في ص ٥٢.

(٢) شرح التسهيل ١٠٨/٣.

(٣) البيت من الطويل، وهو من قصيدة لكثيِّر عزة بلغت ثلاثة وعشرين بيتًا، ينظر ديوانه ص ٩٢ . وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ١٠٨/٣ ومنهج السالك ص ٣١٩ والتذييل والتكميل [ج ٣ ق ٢٣١ / ب] وشفاء العليل ٦٤٣/٢.

الشرط السادس : ألاَّ يتقدم معمول المصدر عليه.

فلا يصح أن يُقال : يعجبني عمرًا ضَرْب زيدٍ [١] .

وعلَّلوا سبب منع ذلك بأن المصدر العامل مؤوَّل بحرف مصدري مع الفعل، والحرف المصدري من الموصولات، ومعلومٌ أن معمول الصلة لا يتقدم على الموصول [٢].

ونصَّ القائلون بهذا الشرط على أنه إذا ورد ما يوهم تقدم معمول المصدر عليه، فإنه يُقدَّر له عاملٌ آخر يكون متقدمًا عليه.

وفي الحق، فإنه قد وردت شواهد تخالف هذا الشرط. ذكر منها ابن مالك أربعة شواهد [٣]، وذكر الرضي ثلاثة شواهد أخرى [٤] . وسيأتي ذكرها.

وتلك الشواهد تدل على وقوع هذه الظاهرة. وهي تقدُّم معمول المصدر عليه في حالة كون المعمول ظرفًا أو شبهه.

وسنعرض لذكر شاهدين ممَّا ذكراه مخالفًا لهذا الشرط .

فممَّا ذكراه من الشواهد قول الشاعر:

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٧٦/٦ وشرح التسهيل ١١٣/٣ وهمع الهوامع ٦٩/٥ وشرح الأشموني ٢٩١/٢.

(٢) يُنظر شرح الكافية للرضي ١٩٥/٢.

(٣) ينظر شرح التسهيل ١١٣/٣.

(٤) ينظر شرح الكافية للرضي ١٩٥/٢.

وَبَـعْـضُ الحِـلْـمِ عِـنْـدَ الجَـهْـ ـــلِ لِـلـــذِّلَّـــةَ إذْعَـــانُ [١]

فأنت ترى أن قوله (للذلة) معمـولٌ للمصـدر (إذعـان) وقـد تقـدَّم عليـه. والجمهور قدَّروا له عاملاً من لفظه، كأنه قال: إذعان للذلة إذعان.

ومنها - أيضًا - قول الشاعر:

ظَنُّـهـا بَـي ظَـنُّ سُـوءٍ فَـاحِـشٍ وَبِـهَـا ظَـنّـي عَـفَـافٌ وَكَـــرَمْ [٢]

وهنا نرى أن قوله : (ظني) مصدر عامل في الجارّ والمجرور المتقدمـين عليـه وهما (بها) . وهذا سائغ على قول الرضـي، أمَّـا الجمهـور فقـدَّروا لـه عـاملاً آخر، أي وظنِّي بها ظنٌّي .

فهذه الشواهد وغيرها، يجب أن يُنظر إليها بعين الاعتبار؛ لأن تـأويل كـل شاهد منها وتقدير عامل آخر له يوجب تكثير التقديـرات بـلا داعٍ، ويوجـب تكثير الشواذ.

وقد تنبَّه الرضي لبُعد هذه التقديرات عن الصواب، وشدة تكلف التـأويل فيها، فأجاز تقديم معمول المصدر عليه إذا كان المعمـول ظرفًـا أو شـبهه، ثـم

(١) البيت من الهزج، وقائله الفِنْد الزِّمَّاني، شاعر جاهلي،واسمه شهل بن شيبان وقد نسبه له القالي في أماليه ٢٦٠/١ . وهو من شـواهد شـرح التسـهيل لابـن مـالك ١١٤/٣ وشـرح الكافيـة الشـافية ١٠١٩/٢ والمسـاعد لابـن عقيـل ٢٣٣/٢ وشـفاء العليـل ٦٤٧/٢ والمقاصد النحوية ١٢٢/٣ وهمع الهوامع ٦٩/٥ وشرح الأشموني ٢٩١/٢.

(٢) البيت من الرمل، وهو من قصيدة لعمر بن أبي ربيعة في ديوانـه ص ٢٤٦، وهـو مـن شواهد شرح التسهيل لابن مالك ١١٣/٣ والتذييل والتكميـل [ج ٣ ق ٢٣٥/ ب] وشفاء العليل ٦٤٧/٢.

أتى بشواهد على ذلك من القرآن الكريم وكلام العرب، قال - بعد أن شرح قول ابن الحاجب في الكافية: "ولا يتقدَّم معموله عليه [١] " - : هذا ما قالوا وأنا لا أرى منعًا من تقدُّم معموله عليه إذا كان ظرفًا أو شبهه، نحو قولك: اللهم ارزقني من عدوك براءة، ونحو وإليك الفرار. قال تعالى: ﴿وَلاَ تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ﴾ [٢] ، وقال سبحانه: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ﴾ [٣]. وفي نهج البلاغة: "قَلَّت عنكم نبوته". ومثله في كلامهم كثير، وتقدير الفعل في مثله تكلُّف"[٤].

ثم ردَّ على قولهم: إنه بمنزلة الموصول، والموصول لا يتقدَّم شيءٌ من صلته عليه. بأنه "ليس كل مؤوَّل بشيءٍ حكمه حكم ما أُوِّل به، فلا منع من تأويله

(١) الكافية ص ١٧٨.

(٢) من الآية ٢ من سورة النور، وهذا الدليل قد لا يسلم له؛ لأنه يمكن أن يعلَّق الجارّ والمجرور بالفعل "تأخذ" . قال العكبري في التبيان ٢/٩٦٤: "لا يجوز أن تتعلق الباء برأفة؛ لأن المصدر لا يتقدم عليه معموله، وإنما يتعلق بتأخذ، أي ولا تأخذكم بسببهما، ويجوز أن يتعلق بمحذوف على البيان، أي أعني بهما".

(٣) من الآية ١٠٢ من سورة الصافات .

والاستدلال بهذه الآية قد لا يسلم أيضًا للرضي؛ لأن المتبادر تعلُّق (مع) بالفعل (بلغ). إلاَّ أنَّ الزمخشري منع ذلك؛ لاقتضائه أنهما بلغا معًا حد السعي. وكذلك لا يتعلق بالسعي؛ لأن صلة المصدر لا تتقدم عليه.

ورجَّح الزمخشري وابن هشام تعلق (مع) بمحذوف على أن يكون بيانًا كأنه قيل: فلما بلغ الحد الذي يقدر فيه على السعي، قيل: مع مَن؟ فقيل: مع أعطف الناس عليه، وهو أبوه.

يُنظر الكشاف ٣/٣٠٦ ومغني اللبيب ص ٦٨٨.

(٤) شرح الكافية ٢/١٩٥.

بالحرف المصدري من جهة المعنى، مع أنه لا يلزمه جميع أحكامه" [١] .

ولكنه - أي الرضي - بعد أن قرر ذلك منع أن يتقدم المفعول به الصريح على المصدر العامل، قال: "بلى لا يتقدم عليه المفعول به الصريح؛ لضعف عمله، والظرف وأخوه يكفيهما رائحة الفعل" [٢] .

وقد أيَّد ابن مالك هذا الرأي، ومال إليه، فقال - بعد أن ذكر تأويلاً لتلك الشواهد المخالفة - : "ولنا أن نجعل ما تقدَّم متعلقًا بنفس المصدر الموجود، إما على نية التقديم والتأخير، وإما على أن ذلك استُبيح في المصدر، وإن لم يُستبح مثله في الموصول المحض، كما استبيح استغناؤه عن معمول لا دليل عليه، وإن لم يستبح مثله في صلة الموصول" [٣] .

وقد نسب أبو حيان للأخفش قولاً يجيز فيه تقديم معمول المصدر عليه. فقال: "وعن الأخفش نقلٌ غريبٌ، وهو أنه يجيز (يعجبني عمرًا ضرب زيد) فقدَّم المفعول به على المصدر" [٤] .

وكذلك نسب السيوطي لابن السراج القول بذلك. قال: ". خلافًا لابن السراج في قوله بجواز تقديم المفعول عليه" [٤] . والذي في الأصول يخالف

(١) المصدر نفسه ٢/١٩٥.

(٢) شرح التسهيل ٣/١١٤.

(٣) منهج السالك ص ٣٢٣.

(٤) همع الهوامع ٥/٦٩.

ذلك، ففيه أنه أجاز تقديم معمول المصدر النائب عن فعله، وليس المصدر على إطلاقه. فإنه مثّل في كتابه بنحو قولك: (ضربًا زيدًا) ثم قال: "يجوز أن يُقدَّم المفعول، فتقول: زيدًا ضربًا" [١].

ونصَّ قبل ذلك على أن المصدر غير النائب عن فعله لا يُقدَّم معموله عليه، فهو يقول: "إذا قلت: ضربك زيد خالدًا، فلا تقدم خالدًا قبل الضرب؛ لأنه في صلته" [٢].

وهذا يدل على أنه أجاز تقديم معمول المصدر النائب عن فعله فقط. وهذا لا خلاف فيه؛ لأنه لا يُقدَّر بالحرف الموصول، فلا يمتنع تقديمه [٣].

الشرط السابع : ألاَّ يُتبع المصدر بتابعٍ قبل تمام عمله.

ومعنى ذلك أنه لا يصح أن يؤتى بالمصدر، ثم يؤتى بعده بتابع من التوابع، نعتًا كان التابع أم توكيدًا أم عطفًا أم غيره، قبل أن يستوفي المصدر عمله وينصب مفعوله.

لذلك منعوا أن يقال: عجبت من ضربك الشديد زيدًا. وقولك: عجبت من قتالك نفسِه زيدًا؛ لأنه تأكيد للمصدر قبل استيفائه معمولاته، ونحو عجبت من شربِك وأكلِك اللبنَ [٤].

(١) الأصول في النحو ١٦٧/١.

(٢) المصدر السابق .

(٣) ينظر منهج السالك لأبي حيان ص ٣١٩ والمساعد لابن عقيل ٢٤٤/٢.

(٤) يُنظر شرح التسهيل لابن مالك ١٠٨/٣ وارتشاف الضرب ١٧٤/٣ والمساعد لابن عقيل ٢٢٩/٢ وهمع الهوامع ٦٩/٥.

وقالوا: إنه يجب تأخير التابع إلى أن يستوفي المصدر عمله، كما جاء ذلك في قول الشاعر:

إنَّ وَجْـدِي بِـكَ الشَّـدِيـدَ أرَانِي عَـاذِرًا فَـيـكَ مَـنْ عَـهِـدْتُ عَـذُولاً [١]

فإنه لَمَّا أراد نعت المصدر ذكر أولاً معموله وهو الجارّ والمجرور، ثـم جـاء بالنعت بعد ذلك، وهو قوله: (الشديد) .

ونجدهم قد عللوا لهذا الحكم بالتعليل السـابق، وهـو أن معمـول المصـدر بمنزلة الصلة من الموصول، فكما لا يُفصـل بـين الموصـول وصلتـه، كذلـك لا يُفصل بين المصدر ومعمولاته [٢] .

ونجد عند الصبان تعليلاً آخر، وهو أن النعت من خصائص الأسماء المبعدة عن الفعل[٣]. ولعلَّه حمل سـائر التوابـع علـى النعـت؛ لأن الحكـم في جميعهـا واحد.

وقالوا: إنْ وُجد في كلام العرب ما ظاهره الفصل بين المصـدر ومعمولـه بتابعٍ من التوابع فإنه يقدَّر له عاملٌ من لفظ المصدر [٤] .

(١) البيت من الخفيف . ولم يعرف قائله ، وهو من شواهد شـرح التسـهيل لابـن مـالك ١٠٩/٣ والتذييل والتكميل [ج ٣ ق ٢٣٢ / أ] وتوضيح المقـاصد ٢٤٥/٢ وشـفاء العليـل ٦٤٤/٢ وشـرح الشـذور للجوجـري ص ٤٧٥ والتصريـح ٢٧/٢ وشـرح الأشموني ٢٤٢/٢ والدرر اللوامع ٩/٥.

(٢) ينظر شرح التسهيل ١٠٨/٣ وشرح الأشموني ٢٨٦/٢.

(٣) تنظر حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢٨٦/٢.

(٤) ينظر شرح التسهيل ١٠٨/٣ وهمع الهوامع ٧٠/٥ وشفاء العليل ٦٤٣/٢.

ومما جاء فيه الفصل بين المصدر ومعموله بالنعت والعطف قول الشاعر:

أَرَواحٌ مُـــوَدِّعٌ أَمْ بُكُـــــورُ أَنْتَ فَانْظُـرْ لأيِّ ذَاكَ تَـصِـيُر [1]

وهنا قد فصل الشاعر بين المصدر (رواح) ومعموله (أنت) بالنعت (مودع) والعطف (أم بكور) .

ولكن أكثر النحويين - ومنهم سيبويه - يمنع هذا الإعراب، ويجعل الضمير (أنت) فاعلاً لفعلٍ مقدَّر.

فقد جعل سيبويه الضمير (أنت) فاعلاً لفعل مضمَر، كأنه قال: انظر أنت فانظر [2]. وأجاز فيه وجهين آخرين :

الأول : أن يكون (أنت) مبتدأ لخبر محذوف، كأنه قال: أنت الهالك.

الثاني : أن يكون خبرًا لمبتدأ محذوف، أي مثل هذا أنت [3] .

أمَّا الأعلم الشنتمري فقد جعله - أي الضمير - فاعلاً للمصدر (بكور) ولم يجعله فاعلاً للمصدر الأول (رواح) لوجود الفصل، قال: "كأنك قلت:

(١) البيت من الخفيف، وهو لعدي بن زيد العبادي . ينظر ديوانه ص ٨٤. والبيت من شواهد سيبويه ١٤٠/١ والنكت للأعلم الشنتمري ٢٦٦/١ وإيضاح الشعر للفارسي ص ٣٥٩ والخصائص ١٣٢/١ وأمالي ابن الشجري ١٣٤/١ ومغني اللبيب ص ٢٢٠ وتذكر النحاة ص ٣٦٢ وهمع الهوامع ٥٩/٢ .

والرواية في الديوان : (لك فاعلم لأي حالٍ تصير). ولا شاهد فيها حينئذٍ .

(٢) ينظر الكتاب ١٤١/١.

(٣) المصدر نفسه.

أتتروح أم تبتكر أنت" [١] .

وممَّا ورد فيه الفصل بالنعت -صراحةً- بين المصدر ومعموله قول الحطيئة:

أَزْمَعْتُ يَأسًا مُبِينًا مِنْ نَوَالِكُمُ وَلَنْ تَرَى طَارِدًا لِلْحُرِّ كَالْيَاسِ [٢]

فإن قوله : (من نوالكم) معمول للمصدر (يأسا) وقد فصل بينهما بالنعت (مبينا) .

ولكن النحويين منعوا ذلك، وجعلوا (من نوالكم) متعلقًا بفعلٍ محذوفٍ تقديره يئست من نوالكم. ومن هؤلاء النحويين ابن جني وابن مالك وابن هشام [٣] .

قال ابن جني: "لا يجوز أن يكون قوله (من نوالكم) متعلقًا بـ (يأس) وقد وصف بـ (مبين) وإن كان المعنى يقتضيه؛ لأن الإعراب مانعٌ منه، لكن تضمر له، حتى كأنك قلت: يئست من نوالكم" [٤] .

(١) النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢٦٧/١.

(٢) البيت من البسيط، وهو من سينيَّة الحطيئة المشهورة، التي مدح بها بغيضًا وهجا فيها الزبرقان بن بدر. ينظر ديوانه ص ٤٨ . والبيت من شواهد الخصائص ٢٥٨/٣ والمحتسب ٢٠٧/١ وشرح التسهيل ١٠٩/٣ ومغني اللبيب ص ٧٦٦ وشفاء العليل ٦٤٣/٢ وهمع الهوامع ٧٠/٥ وحاشية ياسين على التصريح ٦٣/٢.

(٣) ينظر في ذلك الخصائص ٢٥٩/٣ والمحتسب ٣٠٧/١ وشرح التسهيل ١١٠٩/٣ ومغني اللبيب ص ٧٦٦.

(٤) الخصائص ٢٥٩/٣.

وقال ابن مالك – بعد ذكره هذا البيت– : "فالمتبادر إلى فهم سامع هذا البيت تعليق (من نوالكم) بـ (يأسًا)، وهو غير جائز كما ذكرت، بل يتعلق بيئست مضمرًا" [١] .

أمَّا ابن هشام فقد ذكر في الجهة السادسة من الباب الخامس من المغني شواهد أخطأ في إعرابها بعض النحاة بسبب مراعاة المعنى وعدم مراعاة الصنعة الإعرابية، منها قول الحطيئة السابق، قال: "إنَّ من الوهم فيه قول بعضهم: إن (من) متعلقة بـ (يأسًا)، والصواب أن تعلقها بيئست محذوفًا؛ لأن المصدر لا يوصف قبل عمله" [٢] .

وقد أجاز بعض العلماء المتقدِّمين عملَ المصدرِ مع كونه موصوفًا، قبل استيفائه معمولاته، ومن هؤلاء العلماء السيرافي، فإنه قد أجاز في البيت السابق:

أرَواحٌ مُـوَدِّعٌ أَمْ بُكُـورُ أَنْتَ فَانْظُرْ لأيِّ ذَاكَ تَصِيرُ [٣] .

أن يكون قوله (أنت) فاعلاً للمصدر (رواح) مع أنه موصوف بقوله : (مودع) ومعطوف عليه قوله : (أم بكور) . قال: "يُرفع (أنت) ببكور؛ لأن المصادر تعمل عمل الأفعال، فكأنك قلت: أن تروح أم تبكر أنت" [٤] .

(١) شرح التسهيل ٣/١٠٩.

(٢) مغني اللبيب ص ٧٦٦.

(٣) سبق الكلام عليه ص ٦٢.

(٤) شرح الكتاب للسيرافي [ج ١ ق ٣٢٧ / ب] .

وممَّن أجاز الفصل بالنعت بين المصدر ومعموله – إذا كان المعمول ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا أو حالاً – أبو علي الفارسي ، فإنه قد أجاز ذلك في كتابه «الحجة»، وذلك عند إعراب قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ إِنَّمَا اتَّخَذْتُم مِّن دُونِ اللهِ أَوْثَاناً مودةَ بَيْنَكُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [١] في قراءة من نصب (مودةً) مع التنوين ونصب (بينَكم) وهي قراءة سبعية [٢] .

قال أبو علي : "فإن قلت: هل يجوز أن يتعلق الظرف الذي قد جاز أن يكون حالاً في (المودة) مع أنه قد وُصف بقوله: (بينكم) .

قيل : لا يمتنع ذلك ؛ لأنك إذا وصفته فمعنى الفعل قائمٌ فيه ، والظرف متعلق بمعنى الفعل ،وإنما الذي يمتنع أن يعمل فيه إذا وُصف المفعول به، فأمَّا الحال والظرف فلا يمتنع أن يتعلق كلُّ واحدٍ منهما به،وإن كان قد وُصف" [٣] .

وذكر العكبري أن هذا رأي جماعة من النحويين . قال في «التبيان»: "أجاز قومٌ منهم أن تتعلق (في) بـ (مودة) وإن كان (بينكم) صفة؛ لأن الظروف يُتوسع فيها بخلاف المفعول به" [٤] .

(٥) شرح الكتاب للسيرافي [ج ١ ق ٣٢٧ / ب] .

(١) من الآية ٢٥ من سورة العنكبوت.

(٢) قرأ بها نافع وابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر . تنظر السبعة لابن مجاهد ص ٤٩٩ والنشر في القراءات العشر ٣٤٣/٢.

(٣) الحجة للقراء السبعة ٤٣٠/٥.

(٤) التبيان في إعراب القرآن ١٠٣٢/٢.

ومما جاء فيه الفصل بالوصف بين المصدر ومعموله قوله تعالى: ﴿وَعْدَ اللهِ حَقًّا أَنَّه يَبْدَأُ الْخَلْقَ﴾[١] بفتح همزة أَنَّ في قراءة أبي جعفر والأعمش[٢].

فإن قوله: ﴿ أَنَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ﴾ في موضع نصب بالمصدر (وعد) مع وصفه بكلمة (حقًّا) .

لكن ابن جني منع أن يكون في موضع نصب بالمصدر؛ لأجل الفصل بالصفة. قال: "لا يجوز أن يكون (أنه) منصوبة الموضع بنفس (وعد) لأنه قد وُصف بقوله: (حقا)، والصفة إذا جرت على موصوفها آذنت بتمامه وانقضاء أجزائه، فهي من صلته فكيف يوصف قبل تمامه؟" [٣] .

وخرج فتح الهمزة في هذه القراءة على أحد وجهين؛ إمَّا على تقدير اللام في (أنه) أي وعد الله حقًّا لأنه يبدأ الخلق . أو على جعل الناصب له فعلاً مقدرًا، أي وَعَد اللهُ وعدًا حقًّا أنه يبدأُ الخلقَ. فتكون (أنه) منصوبة الموضع بالفعل الناصب للمصدر [٤] .

وجعل أبو البقاء العكبري (أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر فاعل لفعل محذوف. قال:"وقرئ بفتحها؛والتقدير حَقَّ أنه يبدأ الخلق، فهو فاعل"[٥].

(١) من الآية ٤ من سورة يونس.

(٢) تنظر القراءة في مختصر شواذ القرآن لابن خالويه ص ٥٦ والمحتسب ٣٠٧/١ والبحر المحيط ١٢٤/٥ وإتحاف فضلاء البشر ص ٢٤٧.

(٣) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات ٣٠٧/١.

(٤) المصدر نفسه ٣٠٧/١ - ٣٠٨.

(٥) التبيان في إعراب لقرآن ٦٦٥/٢.

ويتضح لنا مما سبق بيانه في هذه المسألة أن للعلماء ثلاثة مذاهب في قضية الفصل بين المصدر ومعمولاته بالنعت :

الأول : هو منع ذلك مطلقًا، فإنْ وُجد ما ظاهره الفصل قدِّر له عاملٌ مضمرٌ. وهذا قول أكثر النحويين.

الثاني : جواز ذلك مطلقًا، فيجوز تعليق المعمول المتأخِّر بالمصدر مع وجود الفصل، وهذا رأي بعض النحويين ، ومنهم السيرافي.

الثالث : جواز الفصل بين المصدر ومعموله بالنعت بشرط كون المعمول ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا أو حالاً، وهذا قول جماعة من النحويين ، ومنهم أبو علي الفارسي. كما سبق ذكره .

والذي أراه هو ترجيح القول بجواز الفصل بين المصدر ومعمولاته بالنعت؛ لوجود شواهد كثيرة جاء فيها المصدر منعوتًا قبل عمله. ولا حاجة بنا إلى تقدير عوامل خارجية مادام المعنى مفهومًا دون تقديرها؛ لأنَّ كثرة التقديرات خلاف الأصل. ومعلومٌ أنَّ الإعراب فرعُ المعنى. وقد جَزَمَ ابنُ جنِّي – عند تعليقه على بيت الحطيئة السابق – أنَّ المعنى صحيح ومستقيم على جَعْلِ الجارِّ والمجرورِ مُتَعَلِّقَيْنِ بالمصدر مباشرةً، لكن مَنَعَ مِنْ ذلك الصنعة الإعرابية فقط[1].

الشرط الثامن : ألاَّ يُفصل بين المصدر ومعموله بفاصل أجنبي [2] .

ويقصد النحويون بالأجنبي هنا ما كان غير معمولٍ للمصدر مما لا تعلُّق له به، كأن يكون خبرًا لمبتدأ أو لناسخٍ من النواسخ [3] .

(١) ينظر المحتسب ٣٠٧/١.

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١١٣/٣ وشرح الأشموني ٢٨٦/٢.

(٣) حاشية الدسوقي على المغني ١٧٦/٢.

وعللوا هذا الحكم بما سبق من تعليل للشرط السابق، وهو أن معمول المصدر بمنزلة صلة الموصول، فلا يُفصل بين المصدر ومعموله، كما لا يُفصل بين الموصول وصلته.

وقالوا: إنَّ ما ورد مما ظاهره الفصل بين المصدر ومعموله يجب أن يقدَّر له عاملٌ يتعلق به المعمول المتأخِّر .

وقد وردت شواهد كثيرة من الكتاب العزيز ومن أشعار العرب وقع الفصل فيها بأجنبي بين المصدر ومعمولاته. نذكر منها ما يلي:

١ - قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ . يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ﴾ [١] .

فإن الظرف (يوم) معمولٌ للمصدر (رجعه) ، وقد فُصل بينهما بالخبر (لقادر) وهو أجنبي منهما. والمعنى صحيح على ذلك؛ لأنه يكون المعنى عليه إنَّ الله قادرٌ على رجع هذا الإنسان يوم تبلى السرائر .

وهذا ما ذهب إليه الزمخشري، قال في «الكشاف»: "يوم تبلى منصوب برجعه" [٢] .

لكن المتأخرين من النحاة يمنعون ذلك ويردُّون على الزمخشري في تجويزه لهذا الإعراب، بدعوى أن ذلك يلزم منه الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي [٣] .

(١) الآيتان ٨ ، ٩ من سورة الطارق.

(٢) الكشاف ٤/٢٠٢.

(٣) ينظر مغني اللبيب ص ٦٩٩ - ٧٠٠.

قال أبو البقاء العكبري : "ولا يجوز أن يعمل فيه (رجعه) للفصل بينهما بالخبر" [١] .

وقال ابن مالك - معترضًا على الزمخشري - : "يلزم من قوله الفصل بأجنبي بين مصدر ومعموله، والإخبار عن موصول قبل تمام صلته. والوجه الجيد أن يقدَّر ناصبٌ لـ (يوم) كأنه قيل: يرجعه يوم تبلى السرائر" [٢] .

ومنعه أيضًا ابن هشام ، قال في أثناء عرضه لأوجه إعراب الآية السابقة: "وأمَّا امتناع تعليقه بالأول - وهو رأي جماعة منهم الزمخشري - فلاستلزامه الفصل بين المصدر ومعموله بالأجنبي..." [٣] .

٢ - وجاء الفصل - أيضًا - في قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ﴾ [٤] .

فإن الظاهر في هذه الآية هو تعليق الظرف (أيامًا) بالمصدر (الصيام) مع وجود الفاصل بينهما بقوله ﴿كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ...﴾ . والمعنى سائغ على ذلك .

وهذا هو ما ذهب إليه الزمخشري - أيضًا - في هذه الآية . قال : "وانتصاب (أيامًا) بـ (الصيام) [٥] .

(١) التبيان في إعراب القرآن ١٢٥١/٢.

(٢) شرح الكافية الشافية ١٠٢٠/٢.

(٣) مغني اللبيب ص ٦٩٩.

(٤) من الآيتين ١٨٣، ١٨٤ من سورة البقرة.

(٥) الكشاف ١١٢/١.

ولكن المتأخرين من النحويين منعوا ذلك للسبب السابق نفسه، وهو استلزامه الفصل بين المصدر ومعموله بالأجنبي. وقدَّروا له عاملاً مضمرًا، أي صوموا أيامًا [١] .

٣ - وورد الفصل - أيضًا - بين المصدر ومعموله بالأجنبي في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُو يُنَادَوْنَ لَمَقْتُ اللهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى الإِيمَانِ فَتَكْفُرُونَ﴾ [٢] .

فالعامل في الظرف (إذ) المصدر (لمقت) .

وهذا الإعراب قال به ابن الحاجب في أماليه. قال: "العامل في (إذ تدعون) على وجهٍ (لمقت الله) . ومعناه: لمقت الله إياكم في الدنيا إذ تُدعون إلى الإيمان فتكفرون أكبر من مقتكم أنفسكم في الآخرة . وليس من الاعتراض سوى الفرق بين المصدر ومعموله بالأجنبي، وهو (أكبر) الذي هو الخبر. والجواب عن هذا بأن الظروف اتُّسع فيها" [٣] .

وقد ردَّ ابن هشام - أيضًا - على من يجيز ذلك، قال: "الصواب أن الظروف الثلاثة [٤] متعلقة بمحذوف، أي مقتكم إذ تُدعون، وصوموا أيامًا، ويُرجعه يوم تُبلى السرائر" [٥] .

(١) ينظر التبيان للعكبري ١٤٩/١ ومغني اللبيب ص ٧٠٠.

(٢) الآية ١٠ من سورة غافر.

(٣) الأمالي النحوية لابن الحاجب ٥١/١.

(٤) أي في الآيات الثلاث السابقة.

(٥) مغني اللبيب ص ٧٠٠.

أمَّا الشواهد الشعرية التي ورد فيها الفصل صراحةً بين المصدر ومعموله بأجنبي، فأذكر منها ما يلي:

١ - قول الشاعر :

وَهُنَّ وُقُوفٌ يَنْتَظِرْنَ قَضَاءَهُ بَضَاحِي عَذَاةٍ أَمْرَه وَهُوَ ضَامِزُ [١]

فقد فصل الشاعر بين المصدر، وهو (قضاءه) ومفعوله وهو (أمره) بالجارِّ والمجرور (بضاحي عذاة) لأن الجارّ والمجرور هنا متعلقان بالفعل (ينتظرن) .

وهنا اختلف النحاة في تخريج هذا البيت .

فابن الشجري يجعل (أمره) مفعولاً به لفعل محذوف، وليس معمولاً للمصدر المذكور. قال - عند كلامه على هذا البيت، بعد أن اعترف بوجود الفاصل - : "وفي البيت فصل بالظرف الأجنبي بين المصدر ومنصوبه؛ لأن قوله: بضاحي عذاة متعلق بوقوف أو ينتظرن، فهو أجنبي من المصدر الذي هو (قضاء) فوجب لذلك حمل المفعول على فعلٍ آخر، كأنه أضمر (يقضي) فنصب به أمره" [٢] .

(١) البيت من الطويل، وهو للشماخ بن ضرار الذبياني. ينظر ديوانه ص ١٧٧ . ومعنى قوله: (بضاحي عذاة) أي بظاهر أرض طيِّبة والضامز هو الساكت.

والبيت من شواهد المقتضب ١٥/١ والجمل للزجاجي ص ١٢٢ وإيضاح الشعر للفارسي ص ٤٠٩ وأمالي ابن الشجري ٢٩٦/١ والمقرب ١٣٠/١ وشرح التسهيل ١١٤/٣ ومغني اللبيب ص ٦٩٩.

(٢) أمالي ابن الشجري ٢٩٦/١.

ويعترض ابن هشام على تقدير ابن الشجري العامل فعلاً محذوفًا، فهو يقول: "لا حاجة إلى تقدير ابن الشجري وغيره (أمره) معمولاً لقضى محذوفًا لوجود ما يعمل" [١] .

لذلك جعل ابن مالك وابن هشام الجارَّ والمجرور في قوله : (بضاحي عذاة)متعلقين بالمصدر نفسه، لئلا يقع الفصل بالأجنبي [٢] .

ولكن ابن هشام يخالف رأيه هذا في موضع آخر ، ويمنع تعليق الجارِّ والمجرور بالمصدر المذكور، ويجعلهما متعلقين بمصدر محذوف. قال - في شرح قصيدة كعب بن زهير - : "وأمره منتصب بقضائه محذوفًا مبدلاً من قضائه المذكور، ولا ينتصب بالمذكور؛ لأن الباء ومجرورها متعلقان بينتظرن، ولا يُفصل المصدر عن معموله" [٣] .

وبهذا يظهر لنا تفاوت تقديرات العلماء، واختلافهم في نوع هذا المقدَّر الذي لا يحتاج المعنى إلى إظهاره، ولا يتوقف فهم البيت عليه. فمنهم من يقدِّر المحذوف فعلاً ويعلّق الجارّ والمجرور به . ومنهم من يقدِّره مصدرًا آخر يتعلق به الجارُّ والمجرور. ومنهم من يجعل العامل في الجار والمجرور المصدر المذكور نفسه. ولو أنهم علّقوا الجارَّ والمجرور في هذا البيت بالفعل (ينتظرن) لاستقام المعنى، و لم يترتب عليه إخلالٌ بمعنى البيت، ولا يضر الفصل ههنا بين المصدر ومعموله؛ لأن الفاصل هو الجار والمجرور وهم يتوسعون في الظروف والمجرورات ما لا يتوسعون في غيرها.

(١) مغني اللبيب ص ٦٩٩.

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١١٥/٣ ومغني اللبيب ص ٦٩٩.

(٣) شرح قصيدة كعب بن زهير ص ٢٦٢.

٢ - ومن الشواهد التي ورد فيها الفصل بالأجنبي - أيضًا - قول الشاعر:

المَـنُّ للـذَّمِّ دَاعٍ بِالعَطَـاءِ فَـلاَ تَمْنُـنْ فَتُلْفَى بِلا حَمْدٍ وَلا مَالِ (١)

وهنا نجد الشاعر قد فصل بـالأجنبي - وهـو الخـبر (داع) - بـين المصـدر (المن) ومعموله، وهو الجارّ والمجرور في قوله: بالعطاء.

ولكن العلماء يقدِّرون في مثل هذا عاملاً آخر، مـن لفـظ المصـدر، حتـى يتعلق به الجارّ والمجرور.

قال ابن مالك : " والمخلِّص من ذلك تعليق البـاء بمحـذوف، كأنـه قيـل: المنُّ للذم داع المنّ بالعطاء" (٢) .

ويظهر التكلف الواضح في هذا التقدير؛ لأنه بتقديره لمصدر محذوف يقدر ما لا حاجة إليه في فهم المعنى، الذي هو أساس الإعراب.

ولذلك، واعتمادًا على آراء بعض العلماء كالسيرافي والزمخشري، ولكـثرة ما ورد من الشواهد التي وقع فيها الفصل، أرى أنه لا مـانع مـن الأخـذ بهـذا القول - وهو جواز الفصل بين المصدر ومعموله - وترك التأويل، طالما وُجـد رأيٌ يؤيد ذلك.

(١) البيت من البسيط . ولم أجد من نسبه من العلماء لقائله . ومعناه ظـاهر، وهـو يفيـد أن منَّ الإنسان بما يعطيه جالب لذمِّه، فلا تقع في هـذا المـنِّ؛ لأنـك إذا مننـت بمـالك فقد فقدت مالك وشُكر الناس لك معًا. والبيت مـن شـواهد شـرح الكافيـة الشـافية ١٠٢٠/٢ وشرح التسهيل ٢٥٦/٢ وشرح الأشموني ٢٩٢/٢.

(٢) شرح الكافية الشافية ١٠٢١/٢.

الشرط التاسع : ألاَّ يكون المصدر محذوفًا.

ويُقصد بذلك أنه لا يصح إعمال المصدر وهو محذوف ، بمعنى أنه إذا وُجد في الجملة معمولٌ لا عامل له فإنه لا يصح جعله معمولاً لمصدر محذوف.

وهذا الشرط ذكره ابن هشام والسيوطي [١] .

قال ابن هشام - بعد أن ذكر هذا الشرط- : "وبهذا ردُّوا على من قال في (مالك وزيدًا) إن التقدير وملابستك زيدًا، وعلى من قال في (بسم الله) إن التقدير ابتدائي بسم الله ثابت" [٢] . ثم ذكر بيتًا من الشعر المعمول فيه منصوبٌ بمصدرٍ محذوفٍ، وعدَّه من الضرورات الشعرية.

والبيت المذكور هو قول جرير:

هَلْ تَذْكُرُنَّ إِلَى الدَّيرَيْنِ هِجْرَتَكُمْ وَمَسْحَكُمُ صُلْبَكُمْ رَحْمَانُ قُرْبَانَا [٣]

قال : لأن التقدير فيه (وقولكم يا رحمن قربانا) [٤] .

(١) شرح قطر الندى ص ٢٦٦ وهمع الهوامع ٥/٧١.

(٢) شرح قطر الندى ص ٢٦٦.

(٣) البيت من البسيط ، من قصيدة جرير النونية في هجاء الأخطل. ينظر ديوانه ١/١٦٧.

وقد ورد البيت في لسان العرب ١٢/٢٣١ (رحم) وشرح قطر الندى ص ٢٦٦.

(٤) يُنظر شرح قطر الندى ص ٢٦٦.

أما السيوطي فقد جعل في المسألة خلافًا على قولين، قال: "ولا يحذف المصدر باقيًا معموله في الأصح؛ لأنه موصولٌ ، والموصول لا يحذف. وقيل: يجوز لدليل؛ لأنه كالمنطوق ، كما يحذف المضاف لدليل، ويبقى عمله في المضاف إليه" [١] .

ثم ذكر دليلاً للقول الثاني، فقال: "قيل: ومنه قوله تعالى: ﴿هَلْ تَسْتَطِيعُ رَبَّكَ [٢] ﴾ – في قراءة – [٣] أي سؤال ربك؛ إذ لا يصح تعليق الاستطاعة بغير فعل المستطيع" [٤] .

والذي يظهر أن هذا الشرط ليس بلازمٍ؛ أخذًا من قول النحويين أنفسهم، فإنهم كثيرًا ما قدَّروا العامل مصدرًا محذوفًا.

ومن ذلك ، الأمثلة التي ذكرها ابن هشام، فإن العلماء المتقدمين يرون أن العامل فيها مصدرٌ مقدَّرٌ، فسيبويه هو الذي قدَّر في قولهم: (مالك وزيدًا) مصدرًا محذوفًا ، فإنه جعل التقدير فيه: ما شأنك وملابسةٌ زيدًا، أو وملابستك زيدًا [٥] .

(١) همع الهوامع ٥/٧١.

(٢) من الآية ١١٢ من سورة المائدة.

(٣) وهي قراءة الكسائي من السبعة . تنظر السبعة لابن مجاهد ص ٢٤٩ والنشر ٢/٢٥٦ والإتحاف ص ٢٠٤.

(٤) همع الهوامع ٥/٧١.

(٥) الكتاب ١/٣٠٩.

والبصريون هم الذين جعلوا التقدير في (بسم الله) ابتدائي ثابت بسم الله [١] .

وقد بيَّن ابن مالك – نصًّا – أنَّ حذف المصدر العامل جائزٌ إذا دلَّ عليه دليل، وذكر لذلك شواهد، فهو يقول: "فإنّ حذفه إذا قويت الدلالة عليه واردٌ في الكلام الفصيح، كقوله تعالى: ﴿**قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ**﴾ [٢] ، أي وصدٌ عن سبيل المسجد الحرام، وإخراج أهله منه أكبر عند الله. فحذف (صد عن سبيل المسجد) لدلالة مثلهما من قبل عليهما، ولا يجوز عطف المسجد على الهاء من (به) لأن العطف على ضمير الجرِّ لا يجوز عند الأكثر إلاَّ إذا أعيد الجارُّ، ولا يصح أيضًا من جهة المعنى ..." [٣] .

ثم قال: "ومِنْ حذفِ المصدر وبقاء ما يتعلق به قول الشاعر:

لَصَوْنُكَ مَنْ تَعُولُ أَعَمُّ نَفْعًا لَهُمْ عَنْ ضِلَّةٍ وَهَوًى مُطَاعِ [٤]

(١) ينظر إعراب القرآن للنحاس ١٦٦/١ والتبيان العكبري ٣/١ والبحر المحيط ١٦/١.

(٢) من الآية ٢١٧ من سورة البقرة.

(٣) شرح التسهيل ٢٥٦/٢.

(٤) البيت من الوافر . ولم أعثر على قائله. وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ٢٥٦/٢ . ولم أجده في مرجع آخر .

والشاهد فيه تعليق الجارّ والمجرور "عن ضلة" بمصدر محذوف يفسره المذكور، أي صونك عن ضلة.

ومثله :

المَـنُّ لِلـذَّمِّ دَاعٍ بِالعَطَـاءِ فَـلا تَمْـنُـنْ فَتُلْفَى بِـلا حَمْـدٍ وَلا مَـالِ [١]

فـ (عن) من البيت الأول متعلق بصون محذوف، و (بالعطـاء) مـن البيـت الثاني متعلق بمن محذوف، والمحذوفان بدلان من الموجودين" [٢] .

ثم قال في آخر كلامه: "ولو صرَّح سـيبويه بمنـع حـذف المصـدر مطلقًـا لكان محجوجًا بثبوت ذلك عن العرب، فإن كلامهـم هـو المـأخوذ بـه، وقـد تقدَّمت الشواهد على إضمار المصدر وإبقاء ما يتعلق به، وأمكن حمـل كـلام سيبويه على وفق ذلك، فقوي الاستشهاد وتأكد الاعتضاد" [٣] .

وهذه الأدلة كافيةٌ في إجازة عمل المصـدر محذوفًـا، ويرجِّـح ذلـك أيضًـا اتفاق البصريين على جعل (بسم الله) متعلقًا بمصدر محذوف؛ إذ إنهم جعلـوا التقدير في ذلك ابتدائي بسم الله، أي كائن باسم الله [٤] .

أمَّا ابن هشام فقد عارض نفسـه، وأجـاز إعمـال المصـدر المحـذوف عنـد شرحه لقول كعب بن زهير:

وَهُـنَّ وُقُـوفٌ يَنْتَظِـرْنَ قَـضَـاءَهُ بِضَـاحِي عَـذَاةٍ أَمْـرَه وَهُـوَ ضَـامِـزُ [٥]

فـإنــه جعــل (أمــره) مفعـولاً بـه لمصـدر محـذوف دلَّ عليــه المذكــور،

(١) تقدم الكلام على هذا البيت في ص ٧٣.

(٢) شرح التسهيل ٢/٢٥٦.

(٣) المصدر نفسه٢/٢٥٧.

(٤) ينظر التبيان للعكبري ٣/١ والبحر المحيط ١٦/١.

(٥) تقدم تخريج البيت ص ٧١.

والتقدير: بضاحي عذاة قضاءه أمره [١] . فقدَّر العامل في المفعول به مصدرًا محذوفًا.

وبالنسبة لبيت جرير السابق [٢] ، فالمحذوف فيه قول مقدَّر، ومعلومٌ أن القول ورد حذفه كثيرًا في القرآن الكريم وفي لغة العرب.

قال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد - معلقًا على جعل ابن هشام هذا البيت من الضرورات الشعرية - : " إن إعمال القول محذوفًا من باب حدِّث عن البحر ولا حرج، فكأنه مستثنى من امتناع إعمال المصدر محذوفًا" [٣] .

حالات المصدر العامل :

المصدر العامل الذي سبق أن ذكرت شروط عمله يُستعمل في اللغة على ثلاث حالات:

الأولى : أن يكون مضافًا .

وهذه الحالة هي أكثر حالات المصدر استعمالاً، ولذلك لم يقع خلافٌ بين العلماء في إعماله مضافًا [٤] .

(١) ينظر شرح قصيدة كعب بن زهير لابن هشام ص ٢٦٢.

(٢) ينظر ما سبق ص ٧٤.

(٣) سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى ص ٢٦٧.

(٤) ينظر الكتاب ١/١٩٠ وشرح المفصل ٦/٦٢ والمقرب ١/١٣٠ وشرح الكافية للرضي ٢/١٩٦ وهمع الهوامع ٥/٧١.

يقول أبو حيان: "لا خلاف في إعماله بين البصريين والكوفيين" [١] .

وإضافة المصدر تأتي على خمسة أنواع، نذكرها فيما يلي:

النوع الأول : أن يُضاف المصدر إلى فاعله، ويُذكر بعده المفعول به منصوبًا.

وهذا النوع هو أكثر أنواع إضافة المصدر في اللغة. وقد وردت له شواهد كثيرةٌ من القرآن الكريم وكلام العرب .

فمن القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ وَلَوْلاَ دَفْعُ اللهِ النَّـاسَ﴾ [٢] . فقد أضيف المصدر (دفع) لفاعله (الله) ثم ذكر بعده المفعول به (الناس).

وكذلك قوله سبحانه: ﴿كَذِكْرِكِمْ آبَاءَكُمْ﴾ [٣] . فالمصدر (ذكر) أضيف لفاعله، وهو ضمير المخاطبين، وجيء بعده بالمفعول منصوبًا.

ومن الآيات - أيضًا - قوله - عز وجل - : ﴿وَأَخْذِهِمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ﴾ [٤] . فقد ورد في الآية مصدران كلٌّ منهما مضافٌ لفاعله، وذكر بعده مفعوله منصوبًا، فالأخذ مصدر مضاف لفاعله ضمير الغائبين، والربا مفعول به للمصدر، وأكلُ مصدرٌ مضافٌ لفاعله، وهو ضمير الغائبين، وأموال مفعولٌ به له.

(١) ارتشاف الضرب ٣/١٧٤.

(٢) من الآية ٢٥١ من سورة البقرة.

(٣) من الآية ٢٠٠ من سورة البقرة.

(٤) من الآية ١٦١ من سورة النساء.

أمَّا الشواهد الشعرية التي أضيف فيها المصدر لفاعله وذكر بعده المفعول به فكثيرةٌ جدًّا. نذكر بعضًا منها فيما يلي:

قول الشاعر:

عَهْدِي بِهَا الحَيَّ الجَمِيعَ وَفِيهِمُ قَبْلَ التَّفَرُّقِ مَيْسِرٌ وَنِدَامُ[١]

قال الأعلم الشنتمري - عند كلامه على هذا البيت - : "الشاهد فيه نصب الحي بعهدي؛ لأن معناه عهدت بها الحيَّ"[٢] .

ومن الشواهد - أيضًا - قول الآخر :

تَضُمُّهُ لِجَنَاحَيْهَا وَجُؤْجُئِهَا ضَمَّ الفَتَاةِ الصَبِيَّ المُغْيِلَ الصَّغِلاَ[٣]

فقد أضاف المصدر هنا، وهو (ضم) لفاعله (الفتاة) ثم أعمله في المفعول به (الصبي).

ومن شواهده - أيضًا - قول عمرو بن الأطنابة:

أَبَتْ لَي عِفَّتِي وَأَبَى إبَائِي وَأَخْذِي الحَمْدَ بِالثَّمَنِ الرَّبِيحِ

(١) تقدَّم تخريج هذا البيت والكلام عليه في ص ٤٣ .

(٢) تحصيل عين الذهب ص ١٥٩.

(٣) البيت من البسيط ، وهو من قصيدة عدي بن الرقاع اللامية المشهورة. ينظر ديوانه ص ٣٠ . والجؤجؤ هو صدر الطائر، والمغيل من ترضعه أمه وهي حامل ، والصغل السيئ الغذاء . والبيت لم يرد في كتب النحو . وهو في الطرائف الأدبية ص ٨٥.

وَإِقْدَامِي عَلَى الْمَكْرُوهِ نَفْسِي وَضَرْبِي هَامَةَ الْبَطَلِ الْمَشِيحِ [١]

ففي البيتين ثلاثة مصادر مضافةٌ لفاعلها، وقد ذكر بعدها مفعولاتها، فقوله: (أخذ) مصدرٌ مضافٌ لفاعله ياء المتكلم و (الحمد) مفعولٌ به للمصدر. وقوله : (إقدامي) مصدرٌ مضافٌ لفاعله، و (نفسي) مفعولٌ به للمصدر. وقوله: (ضربي) مصدرٌ مضافٌ لفاعله، وجاء بعده بالمفعول به منصوبًا، وهو (هامة).

وعلَّل الرضي سبب كثرة إضافة المصدر لفاعله بقوله: "لأنه – أي فاعل المصدر – محله الذي يقوم به، فجعْلُه معه كلفظٍ واحدٍ بإضافته إليه أولى من رفعه له، ومن جعله مع مفعوله كلفظٍ واحدٍ، وأيضًا طلبه للفاعل شديدٌ من حيث العقل؛ لأنه محله الذي يقوم به، وعمله ضعيفٌ لضعف مشابهته الفعل، فلم يبقَ إلا الإضافة" [٢] .

ونجد عند ابن مالك تعليلاً آخر لهذه القضية، وهو "أنَّ الإضافة تجعل المضاف إليه كجزءٍ من المضاف، كما يجعل الإسنادُ الفاعلَ كجزءٍ من الفعل، وتجعل المضافَ كالفعلِ في عدم قبول التنوين والألف واللام، فقويت بها مناسبة المصدر للفعل" [٣] .

(١) البيتان من الوافر، من قصيدة عمرو بن الأطنابة المشهورة في الشجاعة والإقدام . تنظر القصيدة في وقعة صفين ص ٣٥٩ وعيون الأخبار لابن قتيبة ١٢٦/١ والكامل للمبرد ١٤٣٤/٣ ومجالس ثعلب ٦٧/١ وأمالي القالي ٢٥٨/١ وحماسة البحتري ص ١ والمصون في الأدب ص ١٣٣.

(٢) شرح الكافية ١٩٦/٢.

(٣) شرح التسهيل ١١٥/٣.

النوع الثاني : أن يُضاف المصدر لمفعوله، ويُذكر بعده الفاعل مرفوعًا.

وهذا قليل، لكنه واردٌ في اللغة نثرًا وشعرًا.

فمن وروده نثرًا ما جاء في حديث أركان الإسلام: "**وحجّ البيتِ مَن استطاع إليه سبيلاً**" [١] . فإنَّ (مَنْ) الموصولة في هذا الحديث هي فاعل المصدر (حـج) وهو مضاف لمفعوله (البيت). والمعنى وأن يحج البيتَ المستطيعُ .

ومن وروده شعرًا قول الشاعر:

أفْنَى تِلادي ومَا جَمَّعْتُ من نَشَبٍ قَرْعُ القَوَاقِيزِ أفْوَاهُ الأبَارِيقِ [٢]

وذلك على رواية الرفع في (أفواه) على أنه فاعل المصدر (قرع) الذي أضيف لمفعوله (القواقيز).

أمَّا على الرواية الأخرى بنصب (أفواه) فهو من إضافة المصدر لفاعله، وذكر مفعوله بعد ذلك منصوبًا.

قال ابن هشام: "فإنّه روي بالرفع مع التمكن من النصب، وهو الرواية

(١) الحديث في صحيح مسلم - كتاب الإيمان ٤٢/١ وسنن الترمذي ٥/٣ وسنن النسائي ١٢٢/٤.

(٢) البيت من البسيط ، وقائله الأقيشر الأسدي . يُنظر ديوانه ص ٦٠.

التلاد: المال القديم . النشب: المال والعقار. القواقيز: جمع قاقوزة وهي آنية الخمر.

والبيت من شواهد المقتضب ٢١/١ والجمل للزجاج ص ١٢١ والإنصاف ٢٣٣/١ والمقرب ١٣٠/١ ومغني اللبيب ص ٦٩٤ وشرح الشذور ص ٣٨٣ والتصريح ٦٤/٢ وهمع الهوامع ٧٤/٥ وشرح الأشموني ٢٨٩/٢

الأخرى، وذلك أن القواقيز الفاعل والأفواه مفعول، وصحَّ الوجهان لأن كـلاًّ منهما قارعٌ ومقروعٌ" [١] .

ومن تلك الشواهد قول الشاعر:

ألا إنَّ ظُلْمَ نَفْسِهِ المَرْءُ بَيِّنٌ إذَا لَمْ يَصُنْهَا عَنْ هَوًى يَغْلِبُ العَقْلاَ [٢]

فالشاعر قد أضاف المصدر (ظلم) لمفعوله (نفسه) وجاء بعد ذلك بالفاعل مرفوعًا، وهو (المرء)؛ لأن المعنى أن يظلم المرء نفسه.

ومنها - أيضًا - قول الحطيئة:

أمِنْ رَسْمِ دَارٍ مَرْبَعٌ وَمَصِيفُ لِعَيْنَيْكَ مِنْ مَاءِ الشَّئُونِ وَكِيفُ [٣]

فالمصدر (رسم) مضافٌ لمفعوله (دار) وقوله: (مربع ومصيف) فاعلٌ للمصدر. والمعنى أمن أن رسم مَرْبَعٌ ومصيف دارًا .

وقد أنكر بعض النحويين جواز هذه الإضافة - أعني إضافة المصدر لمفعوله وذكر فاعله بعده مرفوعًا - . وخصُّوا ذلك بضرورة الشعر.

(١) مغني اللبيب ص ٦٩٤.

(٢) البيت من الطويل، ولم أجد من نسبه إلى قائله. وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ١١٨/٣ ومنهج السالك لأبي حيان ص ٣١٨ والتصريح ٦٣/٢.

(٣) البيت من الطويل. مطلع قصيدة للحطيئة. في ديوانه ص ١٦٦.

الرسم هو الأثر والمقصود بماء الشئون بجاري الدمع . والوكيف السائل.

والبيت من شواهد الإيضاح للفارسي ص ١٨٤ والمقتصد للجرجاني ٥٥٩/١ وأمالي ابن الشجري ١١١/٢ وشرح المفصل ٦٢/٦ وشرح عمدة الحافظ ص ٧٠٠ وشرح التسهيل ١١٨/٣ وخزانة الأدب ١٢١/٨.

وعلَّلوا سبب منعهم جواز هذه الإضافة بأنَّ ذكر الفاعل بعد المفعول نقضٌ للغرض الذي من أجله حذف الفاعل.

وقد بحثت عن تعيين القائل بهذا القول فلم أجده. فقد ذكر هذا الرأي ابن مالك وأبو حيان وابن هشام والسيوطي[١] دون تعيينٍ لقائله.

وقد ردَّ العلماء ، كابن مالك وابن هشام على القائلين بذلك. وبيَّنوا أن هذه الإضافة -وإن كانت قليلة- إلاَّ أنها واردة في كلام العرب نثرًا وشعرًا .

يقول ابن مالك - عن هذه الإضافة - : "قال بعض النحويين إنها لا تجوز إلا في الشعر.والصحيح جوازها مطلقًا، لكن استعمالها في النثر قليل"[٢].

وقال ابن هشام: "والحقُّ جواز ذلك في النثر، إلاَّ أنه قليل" [٣] .

النوع الثالث : أن يُضاف المصدر للفاعل ، ولا يُذكر معه المفعول.

وهذا النوع كثيرٌ ، واردٌ في القرآن الكريم وأشعار العرب. وسبب كثرته هو ما سبق من تعليل الرضي للوجه الثاني فليُنظر هناك [٤] .

فمن وروده في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿فَاسْتَبْشِرُوا بِبَيْعِكُمْ ...﴾ [٥] .

(١) ينظر شرح التسهيل ١١٣/٣ وارتشاف الضرب ١٧٥/٣ ومغني اللبيب ص ٦٩٤ وهمع الهوامع ٧٤/٥.

(٢) شرح التسهيل ١١٣/٣.

(٣) مغني اللبيب ص ٦٩٤.

(٤) ينظر شرح الكافية للرضي ١٩٦/٢.

(٥) من الآية ١١١ من سورة التوبة.

حيث أضيف المصدر في الآية (بيع) لفاعله، وهو ضمير المخاطبين. وقوله سبحانه: ﴿وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لأَبِيهِ ...﴾ [١] . وقوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ﴾ [٢] . وقوله سبحانه: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ بِنَصْرِ اللهِ ...﴾ [٣] إلى غير ذلك من الآيات.

ومن ذلك قراءة ابن كثير وحمزة وأبي عمرو ﴿رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَائِي﴾ [٤] بإثبات الياء وصلاً [٥] . حيث أضيف فيها المصدر لفاعله، وهو ضمير المتكلم.

ومِمَّا ورد من الشواهد الشعرية على ذلك قول الشاعر:

فَأَطْرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ وَلَوْ يَرَى مَسَاغًا لِنَابَيْهِ الشُّجَاعُ لَصَمَّمَا [٦]

حيث إن الشاعر قد أضاف المصدر (إطراق) لفاعله.

وهذا الحذف ليس على إطلاقه، ولكنه مقيَّد بكون المرفوع ليس مبتدأ في

(١) من الآية ١١٤ من سورة التوبة. وقد أضيف فيها المصدر (استغفار) لفاعله (إبراهيم) فهو مجرور لفظًا مرفوع محلاً.

(٢) من الآية ١٠٢ من سورة هود . والمصدر (أخذ) مضاف لفاعله (ربك).

(٣) من الآيتين ٤ ، ٥ من سورة الروم.

(٤) من الآية ٤٠ من سورة إبراهيم .

(٥) تنظر هذه القراءة في السبعة لابن مجاهد ص ٣٦٣ والنشر ٣٠١/٢.

(٦) البيت من الطويل. من قصيدة للمتلمس الضبعي في ديوانه ص ٣٤. وقد أوردها أبو تمام في كتاب الوحشيات ص ١١٢. والبيت من شواهد معاني القرآن للفراء ١٨٤/٢ وحماسة البحتري ص١٥ ولسان العرب ٣٤٧/١٢ (صمم) وشرح الأشموني ٧٩/١.

الأصل، كاسم كان ونحوها . لأنه إذا كان المرفوع بالمصدر مبتدأ في الأصل فإنه لا يجوز حذف المنصوب حينئذ.

وقد نبَّه على ذلك ابن مالك، حيث قال: "إذا أضيف المصدر إلى مرفوعٍ كان في الأصل مبتدأ لم يجز حذف المنصوب، كما لم يجز حذفه مع الفعل، نحو عرفت كون زيدٍ صديقك، وكذا إذا أضيف إلى منصوبٍ هو في الأصل مبتدأ أو خبر لا يجوز الاكتفاء به، بل لا بد من ذكر الجزء الثاني، وذلك قولك: عرفت كون صديقك زيد، وتبينت ظن عمر عدوَّك...وإنْ لم يكن المنصوب بعد الإضافة خبرًا ولا مخبرًا عنه فحذفه جائزٌ" [١] .

النوع الرابع : أن يُضاف المصدر للمفعول، ولا يُذكر بعده الفاعل.

وهذا كثير أيضًا . ومن الشواهد عليه قوله تعالى: ﴿لا يَسْأَمُ الإِنسَانُ مِن دُعَاءِ الْخَيْرِ﴾ [٢]. لأن التقدير فيه من دعائه الخيرَ. وقوله سبحانه: ﴿وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ﴾ [٣] . وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَرَدتُّمُ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ﴾ [٤] . وقوله تعالى : ﴿وَلا تَهِنُوا فِي ابْتِغَاءِ الْقَوْمِ﴾ [٥] . وقوله عز وجل: ﴿وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى﴾ [٦] . وقوله تعالى: ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ﴾ [٧] .

(١) شرح التسهيل ٣/١١٧.

(٢) من الآية ٤٩ من سورة فصلت .

(٣) من الآية ٨٥ من سورة البقرة . والتقدير إخراجكم إياهم .

(٤) من الآية ٢٠ من سورة النساء . والتقدير فيه استبدالكم زوجًا.

(٥) من الآية ١٠٤ من سورة النساء . وتقدير المحذوف ابتغائكم القوم.

(٦) من الآية ٩٠ من سورة النحل . والتقدير وإيتائكم ذا القربى.

(٧) من الآية ٢٤ من سورة ص . وتقدير الفاعل فيه بسؤاله نعجتك.

وباستعراض الآيات السابقة وما أشبهها نجد أن فاعل المصدر فيها قد حُذف، وأضيف المصدر لمفعوله. ومن المعلوم أن الفاعل لا يُستغنى عنه، فكيف جاز حذفُ فاعل المصدر؟

لقد اتفق رأي أكثر العلماء على أن فاعل الفعل لا يجوز حذفه؛ لأن الفعل لا بد له من فاعل.

أمَّا فاعل المصدر فنجد أنَّ في جواز حذفه خلافًا بين البصريين والكوفيين.

فالبصريون أجازوا حذف فاعل المصدر - كما ورد في الآيات المذكورة آنفًا - ولا يضمر فيه الفاعل؛ لأنه اسمٌ جامدٌ، والأسماء الجامدة لا تتحمل الضمائر.

قال ابن أبي الربيع: "ويُحذف مع هذا المصدر الفاعل؛ لأنه لا يطلبه ببنيته، وإنما يطلبه بمعناه، كما يطلب المفعول بمعناه" (١) .

وقال أبو حيان: "وحجة البصريين أنه - أي المصدر - قد يضاف إلى فاعله ، فمحال أن يُرفع حينئذٍ" (٢) .

ومذهب الكوفيين أن فاعل المصدر لا يُحذف ، فهو إمَّا أن يكون مذكورًا أو مضمرًا في المصدر.

واحتجُّوا بأن المصدر كاسم الفاعل والصفة المشبهة والفعل مما عمل في الظاهر رفعًا، فلا بد من أن يرفع ظاهرًا أو مضمرًا.

وتوسط ابن الأبرش الأندلسي بين المذهبين، فجعل فاعل المصدر منْويًّا،

(١) الملخص في ضبط قوانين العربية ٣١٨/١.

(٢) التذييل والتكميل [ج ٣ ق ٢٣٤ / ب].

لا محذوفًا. قال -فيما نقله عنه السيوطي- : "إن فاعل المصدر يُنوى، ولا يقال إنه محذوف؛ لأنَّ الفاعل لا يُحذف، ولا يُضمر فيه؛ لأن المصدر بمنزلة اسم الجنس لا يتحمل ضميرًا" [١] .

وقد رجَّح ابن الخشاب مذهب البصريين، فقال: "فأمَّا المصدر فحُذِفَ الفاعل معه حذفًا، ولم يصح أن يُضمر فيه ... لأنه اسمٌ على كل حالٍ، وليس بفعل ولا صفة جارية على فعل ولا مشبَّه بذلك، فنبهوا بذلك أي بحذف الفاعل على استغنائه عن الفاعل بكونه اسمًا صريحًا، والأسماء في الأصل مكتفيةٌ بأنفسها، مستغنيةٌ عن غيرها ... ثم قال: هذا نَصّ العلماء من أهل العربية، والقول على ما أصَّلوا؛ لأن المصدر جنس كسائر الأجناس، وتلك لا يضمرفيها ؛ إذ لا تعمل، لولا أن المصدر باينها بأن حروفه حروف ما أصله العمل، وهو الفعل" [٢] .

وجعل ابن الشجري حذف فاعل المصدر من الفروق بينه وبين اسم الفاعل، فقال: "اسم الفاعل يضمر الفاعل فيه، والمصدر يحذف الفاعل منه، وإنما أضمر الفاعل في اسم الفاعل؛ لأنه مشتق من الفعل، فأضمروا فيه الفاعل، والمصدر بعكس ذلك؛ لأن الفعل مشتق منه" [٣] .

النوع الخامس : أن يُضاف المصدر إلى الظرف .

وهو كثيرٌ أيضًا [٤] . ومن شواهده هذه الآيات الكريمات : ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ

(١) همع الهوامع ٥/٧٤.

(٢) المرتجل لابن الخشاب ص ٢٤٢ - ٢٤٣.

(٣) أمالي ابن الشجري ٣/٢٠٠.

(٤) ينظر شرح التسهيل٣/١١٩ وشرح التذور للجوجري ص٥٦١ وهمع الهوامع٥/٧٥.

وَالنَّهَارِ﴾ [١] . وقوله سبحانه: ﴿تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ [٢] . وقوله تعالى: ﴿ فَصِيَامُ ثَلاثَةِ أَيَّامٍ﴾ [٣] .

قال ابن مالك - مبينًا كيفية إضافته للظرف - : "ويجوز أن يجاء معه - أي مع الظرف - بعد الإضافة بالفاعل والمفعول معطيين الرفع والنصب، نحو عرفت انتظار يومِ الجمعة زيدٌ عمرًا . ثم قال : ذكر ذلك سيبويه غير مستشهدٍ بشيءٍ" [٤] .

وقد ذكر سيبويه إضافة المصدر للظرف، وذكر المفعول بعده، فقال: "وتقول: عجبت من ضرب اليوم زيدًا" [٥] . ثم نظّر هذه الإضافة بإضافة اسم الفاعل إلى الظرف، ونصب المفعول بعده، فقال: كما قال :

يَا سَارِقَ اللَّيْلَةِ أَهْلَ الدَّارِ [٦]

فجعل سيبويه حكمهما في الجواز واحدًا .

(١) من الآية ٣٣ من سورة سبأ.

(٢) من الآية ٢٢٦ من سورة البقرة.

(٣) من الآية ٨٩ من سورة المائدة .

(٤) شرح التسهيل ١١٩/٣.

(٥) الكتاب ١٩٣/١.

(٦) البيت من الرجز، ولم يُعرف قائله. وهو من شواهد الكتاب ١٩٣/١ ومعاني القرآن للفراء ٨٠/٢ وإيضاح الشعر للفارسي ص ٢٠٥ وأمالي ابن الشجري ٥٧٧/٢ وشرح المفصل ٤٦/٢ وشرح الكافية الشافية ١٠١٨/٢ وهمع الهوامع ١٦٧/٣ وخزانة الأدب ١٠٨/٣.

ويذكر أبو حيان أن بعض النحويين منع ذكر المفعول بعد إضافة المصدر للظرف. قال: "ومن منع ذكر الفاعل والمصدر منوَّن منع هذه المسألة" [١] . ولكنه لم ينص على مَن منع ذلك .

الحالة الثانية : أن يكون المصدر مجرَّدًا من أل والإضافة.

وهذه الحالة أقيس حالات عمل المصدر؛ بسبب كون المصدر في هذه الحالة يُشْبِه الفعلَ في التنكير [٢]. فالأفعال كلُّها نكرات، والمصدر المجرَّد من أل والإضافة نكرة. وعلى الرغم من ذلك لم يتَّفق العلماء على إعمال المصدر المجرَّد، فقد نقلوا عن الكوفيين مَنْعَ إعماله في هذه الحالة [٣].

ويظهر أنَّ سبب منعهم إعمال المصدر إذا كان مجرَّدًا هو دخول التنوين عليه، ومعلومٌ أنَّ التنوين من خصائص الأسماء؛ فابتعَدَ المصدر بذلك عن شَبَهِ الفعل؛ فلم يعمل.

وعلى ذلك حَمَلوا كلَّ ما وُجِدَ منصوبًا بعد المصدر المجرَّد على تقدير فعلٍ عاملٍ فيه.

أمَّا البصريون فقد أجازوا إعمال المصدر المجرَّد، وذكروا أنَّه من ناحية

(١) ارتشاف الضرب ٣/١٧٥.

(٢) يُنظر منهج السالك ص٣١٠ وشرح اللمحة البدرية٢/١٠٠ والتصريح على التوضيح ٢/٦٣.

(٣) يُنظر منهج السالك ص ٣١٢ والمساعد لابن عقيل ٢/٢٣٤ وشفاء العليل ٢/٦٥٠ والتصريح ٢/٦٣ وهمع الهوامع ٥/٧١.

الإعمال أقوى في القياس من غيره، كما تقدَّم بيانه.

ومثال ذلك قولك: أعجَبَنِي ضَرْبٌ زيدٌ عمرًا، وأسعَدَنِي إعطاءٌ خالدٌ زيدًا درهمًا.

وفي الحقِّ فإنَّ النصوص العربية ترجِّح هذا المذهب، وتؤيِّده، فقد وردت شواهد كثيرة دالة على إعمال المصدر المجرَّد.

وحَمْلُ هذه الشواهد على الشذوذ، أو تقدير عاملٍ خارجيٍّ أمرٌ مُسْتَبْعَدٌ، لا يصح حمل النصوص عليه.

وقد ذكر سيبويه المصدر المجرَّد، وأورد أربعة شواهد على إعماله من القرآن الكريم والشِّعر الفصيح [١]. وزاد العلماء مِنْ بعده شواهد أخرى سيأتي ذكرها.

فمن شواهد إعمال المصدر المجرَّد قوله تعالى: ﴿**أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ. يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ**﴾ [٢].

فقوله سبحانه: ﴿**إِطْعَامٌ**﴾ مصدرٌ مجرَّدٌ من أل والإضافة، وقد عَمِلَ النصبَ في المفعول به ﴿**يتيمًا**﴾.

وجَعَلَ أبو علي الفارسي مِنْ إعمال المصدر المجرَّد قوله تعالى: ﴿**وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللهِ مَا لاَ يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِنَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ شَيْئًا**﴾ [٣]. حيث جَعَلَ

(١) يُنظر الكتاب ١/١٨٩، ١٩٠.

(٢) الآيتان ١٤، ١٥ من سورة البلد.

(٣) من الآية ٧٣ من سورة النحل.

الرزقَ مصدرًا عاملاً النصب في المفعول به (شَيئًا) [١].

وقد اعترض بعضُ العلماء على هذا الإعراب وجعلوا (شيئًا) منصوبًا على النيابة عن المصدر، أو بدلاً من الرزق.

ومِنَ المعترضين عليه ابنُ الطَّراوة ، فإنَّه ذَكَرَ إعراب الفارسي المتقدِّم، ثم عقَّب عليه بقوله : "وهذا خطأٌ ؛ لأنَّ الرِّزق اسمٌ بمنزلة الطِّحْنِ والرِّعْيِ ، لا يجوز عَمَلُ شيءٍ منه في غيره"... ثم قال: "وأمَّا (شيئًا) في الآية فإنَّما ينتصب انتصاب الحدث، كناية عن القلَّة، كما قال تعالى: ﴿لاَ تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا [٢]﴾، والمعنى قليلاً ولا كثيرًا... [٣]".

وقد ردَّ ابنُ أبي الربيع على ابن الطَّرَاوة إنكارَه على الفارسي هذا الإعراب، وبيَّن أنَّ الرِّزق كما يُطْلَقُ على المَرْزُوق، يُطْلَقُ أيضًا على الحَدَثِ وهو المصدر. قال: "ولا أعلمُ خلافًا بين النحويين أنَّ الرزق ينطلق على هذين الوجهين إلاَّ ابن الطَّراوة، فإنَّه ذهب إلى أنَّ الرِّزق بكسر الراء لا ينطلق إلا على المرزوق، والمصدر يُقال فيه: رَزْقٌ بفتح الراء، وجعله بمنزلة الطَّحْن والطِّحْن، الطَّحْنُ بفتح الطَّاء المصدرُ، والطِّحْنُ بكسر الطَّاء المَطْحُون، وكذلك الذَّبْح والذِّبْح. وهذا الذي ذهب إليه لا أدْرِي ما حمله عليه. قد جاء ظَنَنْتُ ظَنًّا وظِنًّا، فإذا كان المصدر هنا يأتي على فَعْلٍ وفِعْلٍ بفتح العين وكَسْرِهَا فكذلك يأتي الرَّزْق والرِّزْق بفتح الرَّاء وكسرها على معنى واحد،

(١) يُنظر الإيضاح العضدي ص ١٨١.

(٢) من الآية ٤٨ من سورة البقرة.

(٣) الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح ص ٦٥، ٦٦ بتصرفٍ يسيرٍ.

والكسر أجْوَدُ، وهو الذي ذَكَرَه الناس، وقد ذَكَرَه ابنُ القوطيَّة في الأفعال[١]، فلا وجه لإنكاره إلاَّ وَضْع اللغة بالوَهْم، وردّها بالوَهْم... "[٢].

وهذا الإعراب الذي ذكره الفارسي ليس بِدْعًا من عنده، بل سبقه بعضُ العلماء إلى القول بذلك، كالفرَّاء، ونَسَبَ أبو جعفر النَّحاس هذا الإعراب للكوفيين عمومًا [٣].

قال الفرَّاء – في إعراب الآية – : "نصبتَ (شيئًا) بوقوع الرزْق عليه، كما قال تعالى: ﴿أَلَمْ نَجْعَلِ الأَرْضَ كِفَاتًا أَحْيَاءً وَأَمْوَاتًا﴾ [٤]. أي تَكْفِتُ الأحياءَ والأمواتَ، ومثله ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا﴾ [٥]. ولو كان الرِّزق مع الشيء لجاز خفضه... "[٦].

وهذا النَّص الذي ذكره الفرَّاء يبين بالإضافة إلى جواز هذا الإعراب أمرًا آخر، وهو أنَّ الكوفيين قد أجازوا إعمال المصدر المجرَّد من أل والإضافة، كما ذهب إليه البصريون، وأنَّهم لم يمنعوا إعمالَه، كما سبق نسبة هذا المذهب إليهم، ولا سيما أنَّ أبا جعفر النَّحاس، قد نصَّ على أنَّ هذا مذهب الكوفيين، كما تقدَّم.

(١) يُنظر الأفعال لابن القوطية ص ٢٥٣.

(٢) البسيط في شرح الجُمَل ٩٩٢/٢.

(٣) يُنظر إعراب القرآن للنحاس ٤٠٣/٢.

(٤) الآيتان ٢٥، ٢٦ من سورة المرسلات.

(٥) من الآيتين ١٤، ١٥ من سورة البلد.

(٦) معاني القرآن للفرَّاء ١١٠/٢.

وقد ذكر العلماء ثلاثة أوْجُهٍ في إعراب (شيئًا) المذكورة في الآية السابقة، أحدها أن يكون منصوبًا برِزْق، إمَّا على أنَّه مصدر، أو اسم للمصدر، واسم المصدر يعمل عَمَلَ المصدر [١]، كما سيأتي.

والوجه الثاني أن يكون منصوبًا على البدلية من رِزْق، وهذا إعراب الأخفش وكثير من العلماء [٢].

والوجه الثالث أن يكون منصوبًا نَصْب المصدر، والتقدير لا يملِكُون رِزْقًا مُلْكًا [٣].

ومن شواهد إعمال المصدر المجرَّد من القرآن الكريم - أيضًا - قوله تعالى: ﴿قَدْ أَنزَلَ اللهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا. رَّسُولاً﴾ [٤]. حيث جَعَلَ أبو علي الفارسي التقدير في الآية أنْ ذَكَرَ رسولاً. فنُصِبَ به المفعول [٥].

وهذا الإعراب أحد الأوجه الواردة في إعراب هذه الآية، فقد جعل بعضهم (رسولاً) بدلاً من قوله: (ذِكْرًا). وجعل بعضهم العامل فيه فعلاً مقدَّرًا، أي وَأَرْسَلَ رسولاً. وهناك أوجُه أخرى [٦].

(١) يُنظر التبيان في إعراب القرآن ٨٠٣/٢.

(٢) يُنظر معاني القرآن للأخفش ٣٨٤/٢ والبيان في غريب إعراب القرآن ٨١/٢.

(٣) يُنظر التبيان في إعراب القرآن ٨٠٣/٢.

(٤) من الآيتين ١٠، ١١ من سورة الطلاق.

(٥) يُنظر الإيضاح العضدي ص ١٢٨.

(٦) يُنظر إعراب القرآن للنحاس ٤٥٦/٤ ومشكل إعراب القرآن ٣٨٥/٢ والبيان لابن الأنباري ٤٤٤/٢ والتبيان في إعراب القرآن ١٢٢٨/٢ والبحر المحيط ٢٨٦/٨.

ومن الشواهد أيضًا ما ذكره ابن مالك من قراءة أبي بكر عن عاصم ﴿بِزِينَةِ الْكَوَاكِبَ﴾ [١] بتنوين (زينة) ونصب (الكواكب) على المفعولية [٢]. فإنه جَعَلَ التقدير في الآية بتَزْيِينٍ الكواكبَ [٣].

وقال ابن خالويه - عن هذه القراءة - : "قرأ عاصمٌ في رواية أبي بكر (بزينةٍ) مُنَوَّنًا أيضًا، (الكواكب) نَصْبٌ مَفْعُولٌ، أي بزينتنا الكواكبَ، فعند البصريين ينصب (بزينة)؛ لأنَّ المصدر يعمل عَمَلَ الفعل، وعند الكوفيين لا يُشْتَقُّ من المصدر" [٤].

ويقول أبو علي الفارسي في الاحتجاج لهذه القراءة: "أَعْمَلَ الزِّينة في الكواكب، والمعنى بأنْ زَيَّنَا الكواكبَ فيها" [٥].

أمَّا الشواهد الشِّعرية على إعمال المصدر المجرَّد فكثيرة، منها قول الشاعر:

فَرُمْ بَيَدَيْكَ هَلْ تَسْطِيعُ نَقْلاً جِبَالاً مِنْ تِهَامَةَ رَاسِيَاتِ [٦]

(١) من الآية ٦ من سورة الصافات.

(٢) يُنظر كتاب السبعة لابن مجاهد ص ٥٤٦ والحجة للقرَّاء السبعة ٥٠/٦ والنشر في القراءات العشر ٣٥٦/٢.

(٣) يُنظر شرح التسهيل لابن مالك ١١٦/٣.

(٤) إعراب القراءات السبع وعللها ٢٤٤/٢.

(٥) الحجة للقرَّاء السبعة ٥١/٦.

(٦) البيت من الوافر، وهو للفرزدق في ديوانه ١٠٩/١.

وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ١١٦/٣ ومنهج السالك ص ٣١١ والتذييل والتكميل [ج٣ ق٢٣٤/أ] وشرح اللمحة البدرية ١٠١/٢ وشفاء العليل ٦٤٤/٢ وهمع الهوامع ٦٧/٥.

فأعمَلَ الشاعرُ المصدرَ (نَقْلاً) وهو مجرَّدٌ من أل والإضافة، ونَصَبَ به (جِبَالاً) على المفعوليَّة.

ومن تلك الشواهد - أيضًا - قول الآخر :

بِضَرْبٍ بِالسُّيُوفِ رُؤُوسَ قَوْمٍ أَزَلْنَا هَامَهُنَّ عَنِ الْمَقِيلِ (١)

فالمصدر المجرَّد (ضَرْب) قد عمل النصبَ في المفعول به (رؤوس).

قال الأعلم الشَّنْتَمَري: "نَصَبَ الرؤوسَ بالضَّرْبِ لَمَّا نوَّنه" (٢).

ومنها قول الشاعر :

فَلَوْلاَ رَجَاءُ النَّصْرِ مِنْكَ وَرَهْبَةٌ عِقَابَكَ قَدْ صَارُوا لَنَا كَالْمَوَارِدِ (٣)

(١) البيت من الوافر، وهو للمرَّار بن منقذ التميمي.

وهو من شواهد الكتاب ١/١٩٠ والتبصرة والتذكرة ١/٢٣٩ والنُّكَت للأعلم الشَّنتمري ١/٢٥٠ وشرح المفصَّل لابن يعيش ٦/٦١ وشرح الجُمَل لابن عصفور ٢/٢٤ وشرح الكافية الشافية ٢/١٠١٣ والبحر المحيط ٨/٢٨٧ ومنهج السالك ص ٣١١ والمقاصد النحوية ٣/٤٩٩.

(٢) النُّكَت في تفسير كتاب سيبويه ١/٢٥٠.

(٣) البيت من الطويل، ولم يَعْزُهُ أحدٌ فيما اطَّلعتُ عليه.

وهو من شواهد كتاب سيبويه ١/١٨٩ والإيضاح العضدي ص ١٨٢ والتبصرة والتذكرة ١/٢٩٥ والنُّكَت للأعلم الشَّنتمري ١/٢٩٥ وشرح المفصَّل لابن يعيش ٦/٦١ وإيضاح شواهد الإيضاح ١/١٧٠.

فقوله: (رَهْبَة) مصدرٌ مجرَّدٌ من أل والإضافة، وقد عَمِلَ النصبَ في قوله: (عقابك) على المفعولية.

وكذلك قول الآخر:

أَخَذْتُ بِسَجْلِهِمْ فَنَفَخْتُ فِيهِ مُحَافَظَةً لَهُنَّ إِخَا الذِّمَامِ (١)

فالمصدر في قوله: (مُحافَظَة) مجرَّدٌ من أل والإضافة، وقد نَصَبَ المفعولَ به (إخَاءَ).

قال الأعلم الشَّنْتَمَري: "الشاهد فيه نَصْبُ إِخَا الذِّمَام بمُحافَظة، والتقدير لأَنْ حافظتُ إِخَا الذِّمَام، أي راعيتُه..." (٢).

ومن هذه الشواهد أيضًا قول الشاعر:

بِبَذْلٍ فِي الأُمُورِ وَصِدْقِ بَأْسٍ وَإِعْطَاءٍ عَلَى الْعِلَلِ الْمَتَاعَا (٣)

فإنَّ قوله: (إعطاء) مصدر مجرَّد، وقد أعمله الشاعر في قوله: (المتاعا) حيث نصبه على المفعولية.

(١) البيت من الوافر، ولم يُعرف قائلُه.

وهو من شواهد الكتاب ١٨٩/١ والتبصرة والتذكرة ٢٤٢/١ والنُّكَت للأعلم الشَّنتمري ٢٩٥/١ وشرح الجُمَل لابن عصفور ٢٥/٢.

(٢) تحصيل عين الذهب ص ١٥٨.

(٣) البيت من الوافر، وهو لزياد بن الأعجم، وقد أخَلَّ به ديوانُ شعره الذي جمعه الدكتور يوسف بكَّار.

وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ١١٦/٣ ومنهج السالك لأبي حيَّان ص ٣١١ والتذييل والتكميل [ج٣ ق٢٣٤/أ] وشفاء العليل ٦٤٨/٢.

وقول الآخر:

أَعَلاَقَةً أُمَّ الوُلَيِّدِ بَعْدَمَا أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَالثَّغَامِ المُخْلِسِ [١]

قال الأعلم الشَّنتمري: "الشاهد في نَصْب الأُمِّ بقوله: (عَلاَقة) لأنَّها بَدَل من لفظ (تَعْلَقُ) فعملتْ عملَه [٢]".

وهناك شواهد أخرى كثيرة عَمِل فيها المصدر المجرَّد عَمَلَ الفعلِ، ومَنْ أراد الاستزادة فليراجع «الكتاب» و «ارتشاف الضَّرَب» [٣].

وهذا كلُّه يؤكد صحة مذهب القائلين بإعمال المصدر المجرَّد، ويدلّ على أنَّ إعماله واردٌ كثيرًا في اللغة، ويَرُدُّ على المانعين إعمالَه؛ لأنَّ الشواهد الكثيرة لا تحتمل التأويل.

الحالة الثالثة: أنْ يكون المصدرُ مقترنًا بأل.

ومثال ذلك قولك: عجبتُ مِنَ الضَّرْبِ زيدٌ عمرًا. أي مِنْ أنْ ضَرَبَ زيدٌ عمرًا.

وهذه الحالة أقلُّ حالات عَمَل المصدر، وأضعفها؛ ولذلك وقع الخلاف بين النحويين في صحة إعماله - في هذه الحالة - عَمَل الفعل. فبعض النحويين

(١) البيت من الكامل، وهو للمرار بن سعيد الفقعسي.

وهو من شواهد الكتاب ١١٦/١ والمقتضب ٥٤/٢ والأصول في النحو ٢٣٤/١ وأمالي ابن الشجري ٥٦١/٢ وشرح الجُمَل لابن عصفور ٢٤/٢ والمقرَّب ١٢٩/١ وارتشاف الضَّرَب ١٧٠/٣ ومغني اللبيب ص ٤٠٩ وخزانة الأدب ٢٣٠/١٠.

(٢) تحصيل عين الذهب ص ١١٩.

(٣) يُنظر الكتاب ١٨٩/١، ١٩٠ وارتشاف الضَّرَب ١٧٠/٣، ١٧١.

يمنع إعماله حينئذٍ، ومنهم مَنْ أجاز إعماله مطلقًا، ومنهم مَنْ أجازه ببعض القيود.

وفيما يلي تفصيلٌ لهذه الأقوال الواردة في المسألة.

القول الأول : صحَّة إعمال المصدر المقترن بأل. وهذا مذهب سيبويه والمبرّد وأبي علي الفارسي، وغيرهم من البصريين [١].

قال سيبويه: "تقول : عجبتُ مِنَ الضَّرْبِ زيدًا، كما قلتَ: عجبتُ مِنَ الضَّارِب زيدًا، يكون الألف واللام بمنزلة التنوين [٢]". ثم استطردَ في ذِكْرِ شواهد على عَمَلِ المصدر المقترن بالألف واللام، سيأتي عليها البحثُ فيما بعد.

وقد مَثَّلَ المبرِّد لعمل المصدر المقترن بأل في الفاعل والمفعول بقوله: "وتقولُ: أعجبني الضَّرْبُ زيدٌ عمرًا" [٣].

وكذلك فَعَلَ أبو علي الفارسي، قال: "ومثال ما أُعْمِلَ من المصادر وفيه الألف واللام قولك: أعجبني الضَّرْبُ زيدٌ عمرًا، والشَّتْمُ بَكْرٌ خالدًا قبيحٌ". وبعد أنْ ذَكَرَ شاهدًا من الشِّعر على إعماله مقترنًا بأل قال: "ولم أعلم شيئًا من المصادر بالألف واللام مُعْمَلاً في التنزيل" [٤].

(١) يُنظر الكتاب ١٩٢/١ والمقتضب ١٤/١ والإيضاح العضدي ص ١٨١، ١٨٦.

(٢) الكتاب ١٩٢/١

(٣) المقتضب ١٤/١

(٤) الإيضاح العضدي ص ١٨٦.

وقد تعقَّبه العلماء في ذلك، وذكروا وروده مُعملاً في إحدى الآيات القرآنية، سيأتي الكلام عليها بَعْد ذِكْر بقية الأقوال في المسألة.

القول الثاني : عدم صحة إعمال المصدر المقترن بأل مطلقًا، وما وُجِدَ معمولاً بعده فعامله فعلٌ مقدَّرٌ.

وهذا مذهب الكوفيين والبغداديين وبعض البصريين منهم ابن السَّرَّاج [١].

وسبب منعهم إعماله في هذه الحالة هو أنَّه لَمَّا اقترن بأل قَوِيَ شَبَهُهُ بالأسماء الجامدة؛ لأنَّ (أل) فيه للتعريف؛ وبذلك لا يحقُّ له العمل [٢].

قال ابن السَّرَّاج – بعد أنْ ذَكَرَ إعمالَه – :"وقال قومٌ: إذا قلت: أردتُ الضَّرْبَ زيدًا إنَّما نصبْتَه بإضمارِ فِعْلٍ؛ لأنَّ (الضَّرْب) لا ينصب. وهو عندي قولٌ حَسَنٌ [٣]".

القول الثالث : هو جواز إعمال المصدر المقترن بأل على قُبْح. ومعنى ذلك أنَّ إعماله جائز، ولكنَّ ترك إعماله أولى. وهذا المذهب نسبه أبو حيَّان لأبي على الفارسي وجماعة من البصريين [٤].

وقد سبق أن نقلتُ نصًّا عن الفارسي ذَكَرَ فيه جواز إعمال المصدر المقترن بأل مطلقًا، دون أنْ يصفه بالقبح.

(١) يُنظر الأصول في النحو ١٣٧/١ ومنهج السالك ص ٣١٣ وهمع الهوامع ٧٢/٥.

(٢) يُنظر الإفصاح لابن الطراوة ص ٧٠ والتصريح ٦٣/٢.

(٣) الأصول في النحو ١٣٧/١.

(٤) يُنظر منهج السالك ص ٣١٣.

القول الرابع : التفريق بين أنْ تكون أل في المصدر معاقبة للضمير، أو غير معاقبة. فإنْ كانت معاقبةً للضمير صَحَّ إعمال المصدر المقترن بأل حينئذ، وإن لم تكن معاقبةً له لم يجز إعماله في تلك الحال.

وهذا التفصيل في عمل المصدر المقترن بأل قال به ابن الطَّراوة [١] وابنُ طلحة وأبو حيَّان من الأندلسيين [٢].

ومعنى معاقبة الألف واللام للضمير صِحَّةُ تقدير الضمير عند حذفهما. ومثال ذلك قولك: إنَّك والضَّرْب خالدًا لمسيء إليه. فصحَّ إعمال المصدر المقترن بأل حينئذ؛ لأنَّ التقدير إنَّك وضربُك خالدًا...

ومثال عدم معاقبة الضمير قولك: عجبتُ مِنَ الضَّرْبِ زيدٌ خالدًا. فلا يصحُّ إعمالُ المصدر؛ لعدم صحَّة تقدير الضمير.

يقول ابن الطَّراوة – في الردِّ على الفارسي عند إجازته لعمل المصدر المقترن بأل – : "وأجاز في هذا الباب أعجبني الضَّرْبُ زيدٌ عمرًا. وهذا باطلٌ لا وجْهَ له، وتوهُّمٌ فاسدٌ لا يُعبأ به؛ لأنَّ (الضَّرْب) هنا هو اسم الجنس المأخوذ في غير مأخذه، لا يتوجَّه فيه إلا ما يتوجَّه في (رجل) من بابه؛ لأنَّه في مقابلته... ثم قال: ويدلّ على فساده امتناع وجوده في نثر أو نظم بغير نظرٍ فيه ولا بحث [٣]". وبعد أنْ ذكر البيت الذي استشهد به الفارسي على إعماله، خرَّجه على أنَّ لام التعريف فيه معاقبةٌ للضمير، قال: "تقديره: ضعيفٌ

(١) يُنظر الإفصاح لابن الطراوة ص ٧٠.

(٢) يُنظر منهج السالك ص٣١٣ وارتشاف الضَّرَب٣/١٧٧ وهمع الهوامع د/٧٢-٧٣.

(٣) الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح ص ٧٠ بتصرُّفٍ يسيرٍ.

نكايتُه أعداءَه [١]".

وصحَّح أبو حيَّان هذا المذهب، وذكر الشواهد الدالة عليه [٢].

وفي الحقِّ فإنَّ الشواهد التي ذكرها سيبويه يصحُّ تقدير الضمير فيها، لكنَّه في تمثيله لعمل المصدر المقترن بأل ذَكَرَ أمثلةً لا يصحّ فيها تقدير الضمير، وأجازها، وكذلك فَعَل المبرِّدُ وأبو علي الفارسي، كما سبق النقلُ عنهم.

ويحسن فيما يلي أنْ أذكر بعض الشواهد التي عَمِلَ فيها المصدر المقترن بأل؛ لأنَّ استقصاء جميع هذه الشواهد يطول بنا.

فمن هذه الشواهد قوله تعالى: ﴿لاَ يُحِبُّ اللهُ الجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلاَّ مَن ظُلِمَ﴾ [٣].

ووجه الاستشهاد من الآية أنَّ قوله: ﴿مِن ظُلِمَ﴾ يحتمل أنْ يكون في موضع رفع فاعل للمصدر المقترن بأل، وهو قوله: ﴿الْجَهْرِ﴾ على أنْ يكون التقدير لا يحبُّ اللهُ أنْ يَجْهَرَ بالسوءِ مِنَ القولِ إلاَّ مَنْ ظُلِمَ.

وقد أجاز هذا الإعراب كثيرٌ مِنَ العلماء منهم أبو إسحاق الزجَّاج وأبو جعفر النَّحاس ومكِّي بن أبي طالب والعكبري وابن مالك [٤].

(١) المصدر السابق.

(٢) يُنظر منهج السالك ص ٣١٣، ٣١٤.

(٣) من الآية ١٤٨ من سورة النساء.

(٤) يُنظر معاني القرآن وإعرابه للزجَّاج ١٢٦/٢ وإعراب القرآن للنحاس ٤٩٩/١ ومشكل إعراب القرآن ٢١٠/١ والتبيان للعكبري ٤٠٢/١ وشرح التسهيل لابن مالك ١١٦/٣.

وقد جعل أبو البركات بن الأنباري المصدر المقترن بأل في الآية عاملاً في موضع الجارِّ والمجرور، وهما قوله: ﴿بالسُّوء﴾. قال: "بالسوء في موضع نصب؛ لأنَّه يتعلَّق بالجهر، وهو مصدر جَهَرَ بالقول يَجْهَرُ جَهْرًا. وإعمال المصدر وفيه الألف واللام قليل، وليس في التنزيل إعماله إلاَّ في هذا الموضع، ولم يعملْ في اللفظ، وإنَّما عَمِلَ في الموضع... "[١].

وقال ابن مالك - مُبيِّنًا احتمال إعماله في هذا الموضع - : "ولم يجئ إعمال المقترن بالألف واللام إلاَّ في موضع محتَمَل، وهو قوله تعالى : ﴿لاَ يُحِبُّ اللهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إلاَّ مَنْ ظُلِمَ﴾ [٢]، فيُحْتَمَلُ أنْ يكون (مَنْ) في موضع رفع بالجهر على تقدير لا يحب اللهُ أنْ يُجاهِرَ بالسوءِ مِنَ القولِ إلاَّ مَنْ ظُلِمَ. ويُحتمل أنْ يكون الكلام قد تَمَّ قبل (إلاَّ) وتكون (مَنْ) في موضع نَصْبٍ على الاستثناء [٣]".

أمَّا شواهد إعمال المصدر المقترن بأل مِنَ الشِّعر فأذكُر منها ما يلي:

١ - قول الشاعر:

ضَعِيفُ النَّكَايَةِ أَعْدَاءَه يَخَالُ الْفِرَارَ يُرَاخِي الأَجَلْ [٤]

(١) البيان في غريب إعراب القرآن ٢٧٢/١.

(٢) من الآية ١٤٨ من سورة النساء.

(٣) شرح التسهيل ١١٦/٣.

(٤) البيت من المتقارب، ولم ينسبْه أحدٌ فيما اطَّلعتُ عليه.

وهو من شواهد كتاب سيبويه ١٩٢/١ والإيضاح العضدي ص ١٨٦ والمنصف لابن جنّي ٧١/٣ والتبصرة والتذكرة ٢٤٠/١ والبيان لابن الأنباري ٢٧٢/١ وشرح المفصَّل ٦٤/٦ =

فقوله: (النِّكاية) مصدرٌ مقترنٌ بأل، وقد عَمِلَ النصبَ في قولـه: (أعـداءه) على المفعولية.

٢ - قول الشاعر :

لَـقَدْ عَـلِمَتْ أُولَـى المُغِيرَةِ أَنَّـنِي كَرَرْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعَا [١]

فالمصدر في قوله: (الضَّرْب) مقـترنٌ بـأل، وقـد نَصَـبَ المفعـولَ بـه، وهـو قوله: (مِسْمَعا).

٣ - قول الشاعر:

رَأَيْـتَكَ وَالتَّكْـلِيـفَ نَـفْسَـكَ دَارِمَـا كَشَـيْءٍ مَـضَـى لاَ يُـدْرِكُ الـدَّهْـرَ طَالِبُهُ [٢]

=والمقـرَّب ١٣١/١ وشـرح الجُمَـل لابـن عصفـور ٢٧/٢ وشـرح التسـهيل ١١٦/٣ ومنهـج السالك ص ٣١٤ والمساعد لابن عقيل ٢٣٥/٢ وشفاء العليـل ٦٤٩/٢ وهمـع الهوامـع ٧٢/٥ وخزانة الأدب ١٢٧/٨.

(١) البيت من الطويل. وقد نسبه سيبويه والأعلم للمرَّار الأسدي، ونسـبه الجرمـي لمـالك بـن زغبـة الباهلي.

يُنظـر الكتـاب ١٩٢/١ والمقتضـب ١٤/١ والجُمَـل للزجَّـاجي ص ١٢٤ والإيضـاح العضـدي ص١٨٧ وتحصيل عـين الـذهب ص ١٦١ وإيضـاح شـواهـد الإيضـاح ١٨٠/١ والإفصـاح لابن الطَّـراوة ص ٧١ وشـرح المفصَّـل ٦٤/٦ وشـرح التسـهيل لابـن مـالك ١١٦/٣ ومنهـج السـالك ص ٣١٤ وشـفاء العليـل ٦٤٩/٢ والمقـاصد النحويـة ٥٠١/٣ وهمـع الهوامـع ٧٢/٥ وشرح الأشموني ١٠٠/٢ وخزانة الأدب ١٢٩/٨.

(٢) البيت من الطويل، وهو للأخطل النصراني، من قصيدة طويلة.

يُنظر ديوانه ص ٢١٨ ومنهج السالك ص ٣١٣ والتذييل والتكميل [ج٣ ق٢٣٨/ب].

فإنَّ قوله: (التكليف) مصدرٌ مُحَلّى بأل، وقد عمل النصبَ في قوله: (نفسك) على المفعولية.

وهناك شواهد أخرى كثيرة، أورَدَ منها أبو حيَّان عشرةَ شواهد دالَّة على إثبات عَمَلِ المصدر المقترن بأل [١].

وهذا يدل على صحة إعمال المصدر المقترن بأل، وأنَّه كغيره من المصادر يعمل عَمَلَ الفعل؛ لأنَّ شواهد عمله لا تقلُّ عن شواهد غيره من المصادر. وبناءً على كثرة ما ورد من الشواهد الدالَّة على إعماله؛ فالأوْلَى القول بإعماله، كسائر المصادر الأخرى.

وقد ردَّ ابنُ مالك على من زعم أنَّ المنصوب بعد المصدر المقترن بأل إنَّما هو بعاملٍ مقدَّرٍ بأنَّ هذا القول مع ما فيه من التكلُّف مردودٌ بإتيان النصب في مواضع لا يصلح فيها إتيان فعلٍ [٢]، ثم استشهد على ذلك بقول الشاعر:

تَلُومُ امْرَءًا فِي عُنْفُوَانِ شَبَابِهِ وَلِلتَّرْكِ أَشْيَاعَ الضَّلَالَةِ حِينُ [٣]

فإنَّ المصدر المقترن بأل، وهو قوله: (للتَّرك) قد عَمِلَ النصبَ في المفعول به (أشياع). ولا يصح هنا تقدير الفعل؛ لأنَّ حرف الجرِّ لا يدخل على الأفعال.

(١) يُنظر منهج السالك لأبي حيَّان ص ٣١٣، ٣١٤.

(٢) يُنظر شرح التسهيل ١١٧/٣.

(٣) البيت من الطويل، وهو لكُثَيِّر عَزَّة. يُنظر ديوانه ص ١٧٣.

والبيت من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ١١٧/٣ وشرح عمدة الحافظ ص ٦٩٧ ومنهج السالك ص ٣١٣ والتذييل والتكميل [ج٣ ق ٢٣٨/ب] وشفاء العليل ٦٤٩/٢.

المطلب الرابع

أحكام تابع معمول المصدر المضاف

معمول المصدر المضاف هو الاسم المجرور بإضافة المصدر إليه، سواء أكان فاعلاً في الأصل أم مفعولاً .

وإذا أُتبع هذا المعمول بتابعٍ من التوابع، نعتًا كان التابع أم عطفًا أم توكيدًا أم بدلاً، فإنه يجوز في هذا التابع وجهان من الإعراب.

الأول : الجرُّ مراعاةً للفظ المضاف إليه.

وذكروا أن هذا الوجه هو الأجود والأكثر استعمالاً .

فتقول - إذا كان المضاف إليه فاعلاً في الأصل - : عجبت من قراءة زيدٍ العالمِ، وعرفت إخلاص زيدٍ وعمرٍو . وهكذا سائر التوابع [١] .

وتقول - إذا كان المضاف إليه مفعولاً في الأصل - : يعجبني شربُ اللبنِ الباردِ زيدٌ ، وشرب اللبنِ والعسلِ عمرٌو.

الوجه الثاني : مراعاة المحل . فإن كان المضاف إليه في محل رفع أتيت بالتابع مرفوعًا. وإن كان المضاف إليه في محل نصب على المفعولية جئت بالتابع منصوبًا .

(١) ينظر في ذلك شرح التسهيل لابن مالك ٣/١٢٠ ومنهج السالك ص ٣٢١ والتصريح ٢/٦٤.

فمثال الإتباع على محل المرفوع قولك: يعجبني أكل زيدٍ الظريفُ. برفع النعت إتباعًا لمحل المجرور، وهو الرفع على أنه فاعل للمصدر.

ومثال الإتباع على محل المنصوب، قولك: يعجبني شرب اللبنِ الباردَ زيدٌ. بنصب النعت إتباعًا له على محل (اللبن) وهو النصب مفعول به للمصدر.

ويذكر أبو حيان خلافًا في مسألة الإتباع على المحل. وأنَّ سيبويه ومحققي البصريين يمنعون ذلك . فهو يقول : "مذهب سيبويه ومحققي البصريين أنه لا يجوز فيه الإتباع على المحل. وذهب الكوفيون وجماعةٌ من البصريين إلى جواز الإتباع على المحل. وذهب الجرمي إلى التفصيل، فأجاز ذلك في العطف والبدل ومنع ذلك في النعت والتأكيد" [١] .

والذي في كتاب سيبويه يخالف ما ذكره أبو حيان عنه. فإن سيبويه قال في باب عمل المصدر ما نصُّه: "ومن قال: هذا ضارب زيد وعمرًا قال: عجبت له من ضرب زيدٍ وعمرًا" [٢] . واستشهد لذلك بقول رؤبة:

قَدْ كُنْتُ دَايَنْتُ بِهَا حَسَّانَا مَخَافَةَ الإِفْلاَسِ واللَّيَانَا

يُحْسِنُ بَيْعَ الأَصْلِ وَالقِيَانَا [٣]

(١) منهج السالك ص ٣٢١ وارتشاف الضرب ١٧٧/٣.

(٢) الكتاب ١٩١/١.

(٣) الأبيات من الرجز . وقد نسبها سيبويه لرؤبة، وهي في ملحقات ديوانه ص ١٨٧. ونسبها ابن يعيش لزياد العنبري .

واللليان مصدر بمعنى اللي وهو المماطلة بالدين . والأصل المال الثابت . والقيان جمع قينة، وهي الأمَة .

فـ: (الليانـا) و (القيانـا) معطوفـان بـالنصب علـى محـــل (الإفـلاس) و (الأصل)؛ لأنهما في محل نصب على المفعولية بالمصدرين المذكورين.

وقد وردت شواهد كثيرة جاء فيها نصب التـابع مراعـاةً للمحـل . منهـا قول الشاعر :

هَـوَيْتَ ثَنَـاءً مُسْتَطَـابًـا مُـؤَبَّـدًا فَلَمْ تَخْلُ مِنْ تَمْهِـيدِ مَجْدٍ وَسُودَدَا [١]

فإن الشاعر قد عطف قوله (سوددا) بالنصب على محل المجرور (بمجد) لأنه في موضع نصب مفعول به للمصدر. وكذلك قول الآخر :

مَـا جَعَـل امْـرَءًا القَـومُ سَيِّـدًا إلاَّ اعْـتِيَـادُ الخُـلُـقِ المُمَجَّـدَا [٢]

فجاء بنعت المجرور منصوبًا، وهـو قولـه (الممجـدا) مراعـاةً للمحـل؛ لأن قوله: (الخلق) في محل نصب مفعول به للمصدر (اعْتِيَاد) .

= وقد ورد الشاهد في الكتاب ١٩١/١ والإيضـاح العضـدي ص ١٨٥ والمرتجـل لابن الخشاب ص ٣٠١ وشرح المفصل ٦٥/٦ وشرح التسهيل لابن مالك ١٢٠/٣ والمقاصد النحوية ٥٢٠/٣ والتصريح ٦٥/٢ وشرح الأشموني ٢٩١/٢ .

(١) البيت من الطويل. ولم أجد من نسبه لقائله وهو من شـواهد شـرح التسـهيل لابـن مالك ١٢٠/٣ والتذييل والتكميل [ج ٣ ق ٢٤١/ أ] ومغني اللبيب ص ٦١٨.

(٢) البيتان من الرجز. ولم أعثر على قائلهما. وهما من شواهد شـرح التسـهيل ١٢٠/٣ والتذييل والتكميل [ج ٣ ق ٢٤١ / أ] والمساعد لابن عقيل ٢٣٧/٢ وشفاء العليـل ٦٥٢/٢.

أمَّا الإتباع بالرفع على محل المجرور فشواهده كثيرة وواردة في اللغة نثرًا وشعرًا.

فمن الشواهد النثرية على ذلك قراءة الحسن ﴿عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللهِ وَالْمَلائِكَةُ وَالنَّاسُ أَجْمَعُونَ﴾ (١) .

برفع الملائكة وما بعده إتباعًا لمحل المضاف إليه وهو لفظ الجلالة ؛ لأنه في محل رفع فاعل للمصدر.

ومن تلك الشواهد ما جاء في حديث عائشة – رضي الله عنها – : "أنَّ النبيَّ ﷺ أمَرَ بقتلِ الأبْتَرِ وذُو الطُّفْيَتَيْنِ" (٢) .

والشاهد في هذا الحديث هو عطف (ذو) بالرفع على محل (الأبتر) ومحله الرفع؛ لأنه نائب فاعل للمصدر (قتل). وذلك لأن التقدير فيه أمَرَ بأن يُقتل الأبتر وذو الطفيتين. كما بيَّن ذلك ابن مالك (٣) .

ومن الشواهد الشعرية التي جاء فيها الإتباع على محل المجرور بالرفع قول لبيد:

(١) من الآية ١٦١ من سورة البقرة. وقراءة الحسن هذه في مختصر شواذ القرآن ص ١١ والمحتسب ١١٦/١ والبحر المحيط ٤٦٠/١ .

(٢) الحديث أخرجه مسلم في صحيحه – باب قتل الحيَّات ١٧٥٢/٤ وهو في مسند الإمام أحمد ٢٩/٦ .

والأبتر نوعٌ من الحيَّات قصير الذنب. والطفيتان خطان أبيضان على ظهر الحيَّة.

(٣) ينظر شرح عمدة الحافظ ص ٧٠٢.

حَتَّى تَهَجَّـرَ بِالــرَّوَاحِ وَهَـاجَـهَـا طَـلَـبَ الْمُعَـقِّـبِ حَـقَّـهُ الْمَظْلُــومُ [١]

فالمظلومُ مرفوعٌ على أنه نعتٌ للمعقب إتباعًا على محل المعقب وهو رفع؛ لأنه فاعل المصدر (طلب).

ومنها قول الشاعر:

يَـا لَعْنَـةَ ا للهِ والأَقْـوَامُ كُلُّهُـمُ وَالصَّالِحُونَ عَلَى سِمْعَانَ مِنْ جَـارِ [٢]

فإنه روي برفع (الأقوام) وما بعده عطفًا علـى محـل المضـاف إليـه، وهـو لفظ الجلالة؛ لأنه في محل رفع فاعل المصدر.

وكذلك قول الآخر :

السَّالِـكُ الثَّغْـرَةَ الْيَقْظَـانَ سَـالِكُهَـا مَشْـيَ الْهَلُـوكِ عَلَيْهَـا الْخَيْعَلُ الْفُضُلُ [٣]

(١) البيت من الكامل، من قصيدة لبيد بن ربيعة، في وصف حمـر الوحـش. ينظـر ديوانـه ص ١٢٨ . والبيت من شواهد معاني القرآن للفراء ٦٦/٢ والإيضاح العضـدي ص ١٨٦ وإيضاح الشعر ص ٢٩٩ وأمالي ابن الشـجري ٣٤٧/١ والإنصـاف ١٨٧/١ والمرتجل ص ٢٤٣ وشرح المفصل ٦٦/٦ والتصريح ٦٥/٢ وهمـع الهوامـع ٢٩٣/٥ وشرح الأشموني ٢٩٠/٢ وخزانة الأدب ٢٤٠/٢.

(٢) البيت من البسيط، وهو من شواهد سيبويه المجهولة القـائل . ينظـر الكتـاب ٢١٩/٢ والأصول لابن السراج ٣٥٤/١ والإنصاف ١١٨/١ وشرح المفصل ٢٤/٢ وشـرح التسهيل لابن مـالك ١٢٠/٣ ومغـني اللبيـب ص ٤٨٨ والمقـاصد النحويـة ٢٦١/٤ وهمع الهوامع ٤٥/٣.والرواية في بعض هذه المصادر بالجر ، عطفاً على الظاهر .

(٣) البيت من البسيط، وهو للمتنخل الهذلي . ينظر شرح أشعار الهذليين ١٢٨١/٣ . =

فقد ذكروا أن قوله (الفضل) مرفوعٌ على أنه نعت للمضاف إليه، وهو الهلوك؛ لأنه في محل رفع فاعل للمصدر (مشي).

فهذه الشواهد، وما كان على منواها تُرجِّح القول بجواز الإتباع على محل المجرور بالمصدر مطلقًا؛ لأن الشواهد إذا كثرت صح القياس عليها، كما يقول علماء أصول اللغة.

ولذلك اختار المرادي القول بجواز الإتباع على محل معمول المصدر مطلقًا، فإنه قال - بعد أن ذكر الأقوال السابقة - : "والظاهر الجواز، لورود السماع، والتأويل خلاف الظاهر" [١] .

= والهلوك هي المرأة الفاجرة ، والخيعل ثوب الخلوة، والفضل التي تلبس ثوب الخلوة . والبيت من شواهد إيضاح الشعر للفارسي ص ٤٧٤ والخصائص ١٦٧/٢ وسر صناعة الإعراب ٦١١/٢ وأمالي ابن الشجري ٢٢٠/٢ والمخصص ٣٦/٤ وشرح التسهيل ١٢٠/٣ وشرح الكافية الشافية ١٠٢٣/٢ والتذييل والتكميل [ج ٣ ق ٢٤١ / أ] وشفاء العليل ٦٥١/٢ وهمع الهوامع د/٢٩٣ وشرح الأشموني ٢٩٠/٢ وخزانة الأدب ١١/٥.

(١) توضيح المقاصد والمسالك ١٣/٣.

المبحث الثاني

اسم المصدر

وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : تعريف اسم المصدر

المطلب الثاني : الفرق بين المصدر واسم المصدر

المطلب الثالث : عمل اسم المصدر والخلاف فيه

المطلب الأول

تعريف اسم المصدر

لم أجد عند المتقدمين من العلماء تعريفًا لاسم المصدر؛ لأنهم لا يفرِّقون بين المصدر واسمه، فكل ما دلَّ على الحدث عندهم فهو مصدر. وهذا ما سار عليه سيبويه وغيره [١] .

أمَّا المتأخرون من العلماء فقد وردت عنهم تعريفاتٌ مختلفةٌ لاسم المصدر.

فمنهم من يقول - عن اسم المصدر - : هو ما نقصت حروفه عن حروف فعله [٢] .

ومنهم من يعرِّفه بأنه اسم العين المستعمل بمعنى المصدر [٣] .

وقيل : هو اسم الجنس المنقول عن موضوعه إلى إفادة الحدث [٤] .

وعرَّفه ابن مالك في التسهيل بأنه "ما دلَّ على معناه - أي معنى المصدر - وخالفه بخلوه لفظًا وتقديرًا دون عِوضٍ من بعض ما في فعله" [٥] .

وهذا أحسن تعريفٍ رأيته لاسم المصدر. وذلك لأن هذا الحد مشتملٌ على

(١) ينظر الكتاب ٤/٤٢، ٤٣ و ٨١، ٨٢ والمقتضب ٢/١٢٨.

(٢) سار على هذا أكثر المتأخرين . ينظر التصريح ٢/٦٤.

(٣) هذا تعريف الرضي في شرح الكافية ٢/١٩٨.

(٤) هذا تعريف ابن هشام في شرح الشذور ص ٤١٠.

(٥) تسهيل الفوائد ص ١٤٢.

تعريف اسم المصدر وبيان الفرق بينه وبين المصدر. وعلى هذا التعريف سار شرَّاح الألفية والتسهيل [١] .

وفيما يلي شرح لهذا التعريف ، قوله : (ما دلَّ على معناه) أي على معنى المصدر، وهو الحدث. فيخرج بهذا القيد ما لم يدل على معنى المصدر، وإن اشتمل على حروفه، نحو قولهم: الدهن والكحل.

وقوله : (خالفه بخلوه لفظًا وتقديرًا) مُخرج لنحو قولك: قاتل قتالاً. فإن هذا مصدر، مع أنه قد خلا من ألف المد التي في الفعل. ولكن هذه الألف موجودة تقديرًا؛ لأنها قد قُلبت ياءً في لغة بعض العرب، فإنهم قالوا في مصدر قاتل : قيتالا. وقد حكى هذه اللغة سيبويه ، قال: "فأمَّا الذين قالوا: تحملت تِحِمَّالاً فإنهم يقولون: قاتلت قيتالاً" [٢] . فوجود هذه اللغة دليلٌ على أن الأصل ثبوت الألف في المصدر.

وقوله في التعريف: "دون عِوَضٍ) خرج به نحو قولهم: عدة، فإنه مصدر للفعل وعد ، مع أنه قد خلا من الواو التي في أول فعله، لكنه قد عُوِّض عنها بالتاء في آخره.

ومن أمثلة اسم المصدر قولك: عطاء وكلام وثواب وسلام ونبات .

قال تعالى: ﴿وَاللهُ أَنبَتَكُم مِّنَ الأَرْضِ نَبَاتًا﴾ [٣] . فنبات - في الآية - اسم

(١) ينظر المساعد لابن عقيل ٢٣٩/٢ وشفاء العليل ٦٥٢/٢ وشرح الأشموني ٢٨٧/٢.

(٢) الكتاب ٨٠/٤ . وينظر شرح المفصل لابن يعيش ٤٨/٦ والمساعد ٢٤٠/٢.

(٣) من الآية ١٧ من سورة نوح.

مصدر، لا مصدر؛ لأنه قد نقصت حروفه عن حروف فعله (أنبت) مع دلالته على الحدث.

يقول الأخفش - في شرح هذه الآية - "فجعل النبات المصدر، والمصدر الإنبات؛ لأن هذا يدل على المعنى" [١] .

وقال الزجاج: " (نباتًا) محمول في المصدر على المعنى؛ لأن معنى أنبتكم جعلكم تنبتون نباتًا، والمصدر على لفظ أنبتكم إنباتًا، ونباتًا أبلغ في المعنى" [٢].

وكذلك (سلام) في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَى قَالُوا سَلامًا قَالَ سَلامٌ﴾ [٣] اسم مصدر لأنه نقص عن حروف فعله، وهو سلَّم. ومصدره التسليم.

ونجد الرضي قد أطلق اسم المصدر على شيئين. قال: "وهو شيئان: أحدهما ما دلَّ على معنى المصدر مزيدًا في أوله ميم كالمقتل والمستخرج، والثاني اسم العين مستعملاً بمعنى المصدر" [٤] .

وكذلك قسَّم أبو حيان اسم المصدر إلى هذين النوعين. فقال: "اسم المصدر يقال باصطلاحين؛ أحدهما ما ينقاس بناؤه من الثلاثي على مفعل، وممَّا زاد على صيغة اسم المفعول ... ثم قال: والاصطلاح الثاني من اسم المصدر هو ما كان

(١) معاني القرآن للأخفش ٢/٥١٠.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٥/٢٣٠.

(٣) من الآية ٦٩ من سورة هود.

(٤) شرح الكافية ٢/١٩٨.

أصل وضعه لغير المصدر، كالثواب والعطاء والدهن والخبز والكلام... [١]. ثم ذكر حكم كل نوعٍ منهما من ناحية العمل ، كما سيأتي تفصيله.

أمَّا ابن هشام فاسم المصدر – عنده – يصدق على ثلاثة أنواع:

الأول : ما كان علمًا موضوعًا على معنى، نحو (فجار) و (حماد) فإنهما علمان على الفجرة والمحمَدة.

الثاني : ما كان دالاً على الحدث، وهو مبدوء بميم زائدة لغير المفاعلة. نحو قولك: (مضرب) و (مهلك) .

الثالث : ما دلَّ على الحدث، وهو على زنة مصدر ثلاثي وفعله متجاوز الثلاثة. نحو قولك: غُسْل ووضوء وكلام وسلام. فإن فعل هذه الأسماء متجاوز ثلاثة أحرف، فإنه يقال: اغتسل غسلاً، وتوضأ وضوءًا، وتكلم كلامًا، وسلَّم سلامًا [٢] .

وكذلك عدَّد هذه الأنواع لاسم المصدر في الجامع الصغير [٣] . إلا أنَّ جَعْلَه المصدر الميمي نوعًا من أنواع اسم المصدر غير مُسلَّم؛ لأن العلماء قد صرَّحوا بأن هذا مصدر حقيقة .

قال سيبويه : "وربما بنوا المصدر على المفعل ... وذلك قولك: المرجع، قال

(١) منهج السالك لأبي حيان ص ٣١٦، ٣١٧.

(٢) ينظر أوضح المسالك ٢/٢٤٠.

(٣) الجامع الصغير ص ١٥٢.

الله عز وجل: ﴿ إِلَى رَبِّكُم مَّرْجِعُكُمْ﴾ [١] أي رجوعكم، وقال تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَاعْتَزِلُوا النِّسَاء فِي الْمَحِيضِ﴾ [٢] أي في الحيض، وقالوا: المعجز يريدون العجز ..." [٣] .

وقال المبرد: "اعلم أن المصادر تلحقها الميم في أولها زائدة؛ لأن المصدر مفعول، فإذا كان كذلك جرى مجرى المصدر الذي لا ميم فيه في الإعمال وغيره، وذلك قولك: ضربته مضربًا، أي ضربًا، وغزوته غزوًا ومغزىً ، وشتمته شتمًا ومشتمًا" [٤] .

ويقول ابن يعيش: "أمَّا المصبح والممسى ونحوهما فمصادر غير ذي شك؛ وذلك لأن المصدر إذا كان لفعلٍ زائدٍ على الثلاثة كان على مثال المفعول؛ لأن المصدر مفعول، تقول: أدخلته مدخلاً وأخرجته مخرجًا ..." [٥] .

فهذه النصوص تؤكد أن المصدر الميمي من جنس المصدر، لا من أنواع اسم المصدر، بدليل اتفاق العلماء على عمله، كما سيأتي.

وقد صرَّح ابن هشام نفسه في شرح الشذور بأن هذا مصدر حقيقة، لا اسم مصدر. قال – عن هذا النوع – : "وهو ما بُدئ بميمٍ زائدةٍ لغير المفاعلة،

(١) من الآية ١٦٤ من سورة الأنعام ومن الآية ٧ من سورة الزمر.

(٢) من الآية ٢٢٢ من سورة البقرة.

(٣) الكتاب ٨٨/٤.

(٤) المقتضب ١١٩/٢.

(٥) شرح المفصل ٥٣/٦.

كالمضرَب، والمقتَل. وذلك لأنه مصدر في الحقيقة، ويسمَّى المصدر الميمي، وإنما سمُّوه أحيانًا اسم مصدرٍ تجوزًا" [١] .

وإنما عَدَّه ابن هشام اسم مصدرٍ في أوضح المسالك اتباعًا لابن الناظم، ولأبي حيان كما سبق ذكره عنه.

قال ابن الناظم: "إن كان أوله ميم مزيدة لغير المفاعلة، كالمضرب والمحمَدة، أو كان لغير ثلاثي بوزن الثلاثي كالوضوء والغسل فهو اسم المصدر، وإلاَّ فهو مصدر" [٢] .

وقد بيَّنت فيما مضى وجهة نظر العلماء المتقدمين في هذا النوع، وأنهم يعدُّونه مصدرًا حقيقةً .

أمَّا إطلاق ابن هشام اسم المصدر على المصدر العَلَم فهو مُتَّبِعٌ في ذلك لا مبتدع، فهذا سيبويه قد سمَّاه اسم مصدر، حين قال: "ومما جاء اسمًا للمصدر قول النابغة :

إنَّا اقْتَسَمْنَا خُطَّتَيْنَا بَيْنَنَا فَحَمَلْتُ بَرَّةَ وَاحْتَمَلْتَ فَجَارِ [٣]

(١) شرح شذور الذهب ص ٤١٠.

(٢) شرح الألفية لابن الناظم ص ٤١٦.

(٣) البيت من الكامل، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٥٥ . وهو في كتاب سيبويه ٢٧٤/٣ ومجالس ثعلب ٣٩٦/٢ والخصائص ١٩٨/٢ وأمالي ابن الشجري ٣٥٧/٢ وشرح المفصل ٥٣/٤ وما بنته العرب على فعال ص ٤٥ وشرح التسهيل ١٢١/٣ وخزانة الأدب ٣٢٧/٦ .

والشاهد فيه قوله: (برة) و (فجار) فهما علمان على المبرة والفجْرة.

فَفَجَارِ معدول عن الفَجْرة، وقال الشاعر:

فَقَـالَ امْكُثِي حَتَّى يَسَـارِ لَعَلَّنَـا نَحُجُّ مَعَـا قَـالَتْ أَعَـامًا وَقَـابِلَـه [١]

فهي معدولة عن الميسرة" [٢] .

وممَّن جعله من أسماء المصادر كذلك ابن مالك في شرح التسهيل، فإنـه جعـل اسم المصدر قسمين: علمًا وغير علمٍ، ثم عرَّف اسم المصدر العلم بقوله: "فـالعلم ما دلَّ على معنـى المصـدر دلالـة مغنيـة عـن الألـف والـلام لتضمُّـن الإشـارة إلى حقيقته" [٣] . ثم ذكر البيتين السابقين اللذين ذكرهما سيبويه .

ولعل مراد النحويين من تسمية هذا النوع اسم مصدر أنه علـم علـى المصـدر، فجعلوه اسمًا له، أو أنهم جعلوه اسم مصدرٍ بسبب عدم جريانه على فعله.

(١) البيت من الطويل، وهو ينسب لحميد بن ثور، ولحميد الأرقط، وقال الميمني: إنه بمذهبه أليط، ينظر ديوان حميد بن ثور ص ١١٧ . والبيـت في سيبويه ٢٧٤/٣ وشـرح المفصـل ٥٥/٤ وأمالي ابن الشجري ٣٥٦/٢ وما بنته العرب على فعال ص ٥٢ وشرح التسـهيل ١٢١/٣ وهمع الهوامع ٩٤/١ وخزانة الأدب ٣٣٨/٦ .

والشاهد في قوله: (يسار) فإنه علم على الميسرة بمعنى اليسار والغنى.

(٢) الكتاب ٢٧٤/٣ - ٢٧٥.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١٢١/٣.

المطلب الثاني

الفرق بين المصدر واسم المصدر

يفرِّق العلماء المتأخرون بين المصدر واسمه من جهتين ؛ جهة لفظية وأخرى معنوية [١] .

فمن جهة اللفظ يحصل التفريق بينهما بأن المصدر لا تنقص حروفه عن حروف فعله، فهو إمَّا أن يساويه في عدد الحروف ، نحو توضأ توضؤًا، أو يزيد عليه، نحو أكرم إكرامًا واغتسل اغتسالاً. إلا أن قدِّر المحذوف أو عُوِّض عنه [٢] .

بخلاف اسم المصدر فإنه لا يكون مساويًا لفعله في عدد حروفه، بل تنقص حروفه عن حروف فعله، نحو توضأ وضوءًا ، واغتسل غُسْلاً .

أمَّا من جهة المعنى فإنهم قالوا: إن مدلول المصدر هو الحدث ، ومدلول اسم المصدر لفظ المصدر الدال على الحدث. فكلٌّ منهما يدل على الحدث، لكن المصدر يدل عليه بلا واسطة واسم المصدر يدل عليه بواسطة المصدر[٣].

لكن ابن الحاجب جعل الفرق بينهما من وجه آخر، حيث جعل المصدر هو ما له فعل يجري عليه ، واسم المصدر اسم المعنى الذي ليس له فعل من لفظه.

(١) ينظر في الفرق بين المصدر واسمه : شرح التسهيل لابن مالك ١٢٢/٣ والمساعد لابن عقيل ٢٣٩/٢ وشفاء العليل ٦٥٣/٢ وشرح الأشموني ٢٨١/٢ والتصريح ٦١/٢ .

(٢) كما في (قتال) و (عِدَة) . وقد سبق بيان ذلك .

(٣) التصريح على التوضيح ٦٢/٢.

قال في الأمالي: "الفرق بين قول النحويين مصدر واسم مصدر، أن المصدر هو الذي له فعل يجري عليه كالانطلاق في انطلق، واسم المصدر هو اسم المعنى وليس له فعل يجري عليه كالقهقرى، فإنه نوع من الرجوع، ولا فعل له يجري عليه من لفظه، وقد يقولون: مصدر واسم مصدر في الشيئين المتقاربين لفظًا وأحدهما للفعل والآخر للآلة التي يستعمل بها الفعل؛ كالطَّهور والطُّهور والأَكْل والأُكْل، فالطَّهور المصدر والطُّهور اسم ما يُتطهر به ، والأَكْل المصدر والأُكْل ما يؤكل" [١] .

وهناك فرق آخر عند بهاء الدين بن النحاس، حيث قال: "الفرق بينهما أن المصدر في الحقيقة هو الفعل الصادر عن الإنسان وغيره كقولنا: إن (ضربًا) مصدر في قولنا: يعجبني ضرب زيد عمرًا، فيكون مدلوله معنى، وسُمُّوا ما يعبَّر به عنه مصدرًا مجازًا نحو (ضَ رَ بَ) في قولنا: إن (ضربًا) مصدرٌ منصوبٌ إذا قلت: ضربت ضربًا، فيكون مسمَّاه لفظًا.

واسم المصدر اسمٌ للمعنى الصادر عن الإنسان وغيره كسُبحان المسمَّى به التسبيح الذي هو صادر عن المسبِّح، لا لفظ (تسبيح) بل المعنى المعبَّر عنه بهذه الحروف، ومعناه البراءة والتنزيه" [٢] .

وفَرَّقَ بينهما ابن القيم بأن المصدر يدل على شيئين الحدث وفاعله، في حين أن اسم المصدر يدل على شيء واحد، وهو الحدث المجرَّد. قال: "وأمَّا الفرق المعنوي - أي بين المصدر واسم المصدر - فهو أنَّ المصدر دالٌّ على الحدث

(١) الأمالي النحوية ٤/١٢٦.

(٢) ينظر الأشباه والنظائر للسيوطي ٤/٤٥.

وفاعله، فإذا قلت: تكليم وتسليم وتعليم ونحو ذلك، دلَّ على الحدث ومن قام به، فيدل التسليم على السَّلام والمُسَلِّم، وكذلك التكليم والتعليم. وأمَّا اسم المصدر فإنما يدل على الحدث وحده، فالسلام والكلام لا يدل لفظهما على مُسَلِّم ومُكَلِّم، بخلاف التكليم والتسليم، فاسم المصدر جرَّدوه لمجرد الدلالة على الحدث" [١] .

هذه أهم الفروق التي ذكرها النحويون بشأن التفريق بين مدلول المصدر ومدلول اسم المصدر، وقد رأينا مدى اختلافهم في التفريق بينهما.

أمَّا اللغويون فالذي يظهر من صنعهم في المعاجم أنه ليس لهم قاعدة منضبطة في تحديد مفهوم اسم المصدر .

فهم أحيانًا يجعلون اسم المصدر ما نقصت حروفه عن حروف فعله - كما يقول النحويون - قالوا: "أدَّى يُؤدِّي تأدِيَةً، والاسم الأداء" [٢] .

وقالوا: "ورد البعير وغيره الماء يَرِدُه وُرُودًا، والاسم الوِرْدُ" [٣] .

وقالوا: "كلمته تكليمًا، والاسم الكلام" [٤] .

وقد يفرِّقون بين المصدر واسمه باختلاف الحركات ، كقولهم: "الغَسْل المصدر

(١) بدائع الفوائد ١٣٧/٢.

(٢) ينظر تهذيب اللغة ٢٣٠/١٤ ولسان العرب ٢٦/١٤ (أدى).

(٣) المصباح المنير ص ٢٥١ (ورد).

(٤) المصدر نفسه ص ٢٠٦ (كلم).

من غسلت، والغُسْل بالضم الاسم من الاغتسال" [١] .

وقد يجعلون اسم المصدر أكثر حروفًا من فعله - على عكس ما يقوله النحاة - جاء في المصباح : "أتى الرجل يأتي أتيًا جاء، والإتيان اسم منه" [٢].

وقالوا: "شتَّ شتًّا من باب ضرب، إذا تفرق . والاسم الشتات" [٣] .

وجاء في القاموس: "مَرَح كفَرح أشر وبَطِر واختال ونشط وتبختر، والاسم ككتاب" [٤] أي مراح.

وقد يختلفون في الصيغة الواحدة فيجعلها بعضهم مصدرًا، ويعدّها آخرون اسم مصدر، مثل كلمة (القوت) جعلها الجوهري اسم مصدرٍ، في حين عدَّها الفيروزأبادي من جملة المصادر . يقول الجوهري : "قات أهله يقوتهم قوتًا، والاسم القُوت بالضم، وهو ما يقوم به بدن الإنسان من الطعام" [٥] . أمَّا الفيرودأبادي فقد عدَّه من المصادر حين قال: "وقاتهم قَوْتًا وقُوتًا وقِيَاتةً" [٦].

ومثل قول صاحب المصباح "وددته أَوَدُّه ودًّا ... والاسم المَوَدَّة" [٧] . وقد

(١) لسان العرب ٢٩٤/١١ (غسل).

(٢) المصباح المنير ص ٢ (أتى).

(٣) المصدر نفسه ص ١١٥ (شتت).

(٤) القاموس المحيط ٢٥٧/١ (مرح).

(٥) الصحاح ٢٦١/١ (قوت).

(٦) القاموس المحيط ١٦١/١ (قوت).

(٧) المصباح المنير ص ٢٥٠ (ودد).

عدَّها الفيروزأبادي صاحب القاموس مصدرًا من مصادر الفعل (وَدَّ)[١] .

ومثل اختلافهم في لفظ (البَخل) بفتح الباء ، فقد عدَّه صاحب لمصباح اسم مصدر، وجعله في القاموس مصدرًا[٢] .

وغير ذلك كثير. وبهذا يظهر لنا تفاوت مفهوم اسم المصدر عند اللغويين، شأنهم في ذلك شأن النحويين.

ولو نظرنا في آراء العلماء المحدثين لوجدنا أن نظرتهم إلى اسم المصدر مختلفة أيضًا، وأنهم لم يتفقوا فيه على شيءٍ محدَّدٍ . و لم يتفقوا - أيضًا - على بيان الفرق بينه وبين المصدر.

فقد ذكر فارس الشدياق الفرق بينهما بقوله: "الفرق بين المصدر والاسم أن المصدر يتضمن معنى الفعل، وينصب مثله، والاسم هو الحال التي حصلت من الفعل، مثال ذلك الغَسْل والغُسْل، تقول : قد بالغت في غَسْل هذا الثوبَ، فتنصب الثوب، فإن أردت الحال قلت: لست أرى في هذا الثوب غُسْلاً، وهذا ما ظهر لي"[٣] .

ويبدو أن هذا التفريق غير مسلَّم له؛ لأنه جعل العمل أصل التفريق بينهما، فما كان عاملاً النصب ، فهو المصدر، وما كان غير عاملٍ فهو اسم المصدر، وهذا غير صحيح؛ لأن اسم المصدر يعمل عمل الفعل، وقد وردت شواهد كثيرة على عمله. كما سيأتي في المطلب القادم.

(١) ينظر القاموس المحيط ٣٥٧/١ (ودد).

(٢) ينظر المصباح المنير ص ١٥ والقاموس ٣٤٣/٣ (بخل).

(٣) الجاسوس على القاموس ص ١٩٥.

ولذلك اختار الأستاذ محمد الخضر حسين - في بحث له عن اسم المصدر- أنه لا فرق بين المصدر واسم المصدر من جهة المعنى، أي أن كلاً منهما يدل على المعنى الصادر من الفاعل أو القائم به. وأمَّا من جهة اللفظ فاسم المصدر ما كانت أحرفه أنقص من أحرف الفعل، والمصدر ما كانت أحرفه مساوية لأحرف الفعل، أو أزيد منها . كما يقول النحويون [١] .

(١) (اسم المصدر في المعاجم العربية) بحث نُشِرَ في مجلة مجمع اللغة العربية ، الجزء الثامن ، ص ١٥٥.

وتُنظر مناقشة بعض الأساتذة لهذا البحث في (محاضر جلسات مجمع اللغة العربية - الدورة السادسة عشرة ص ٥٠٤ - ٥٠٧.

المطلب الثالث

عمل اسم المصدر والخلاف فيه

مرَّ بنا أن اسم المصدر يمكن أن يُطلق على ثلاثة أنواعٍ، وهي المصدر العَلَم، نحو (سُبْحَانَ) و (حَمَادِ) و (فَجَارِ) ، والمصدر الميمي - وهو المبدوء بميم زائدة لغير المفاعلة- نحو (مقتل) و (مضرب) ، وما كان على وزن مصدر الثلاثي وقد زاد فعله على الثلاثة، نحو (الكلام) و (الثواب) و (الغسل) .

وحُكم هذه الأنواع الثلاثة من ناحية العمل مختلف .

فالأول منها - أعني المصدر العَلَم - لا يعمل بالإجماع.

يقول ابن هشام يقول : "لا يعمل اتفاقًا "[١] . وقال السيوطي إن كان علمًا، كسبحان للتسبيح وفجارِ وحَمَادِ للفجرة والمحمدة، فلا عمل له بالإجماع"[٢] .

وقد ذكر ابن مالك تعليلاً لعدم عمل المصدر العلم بأنه خالف المصادر الأصلية، بكونه لا يُقصد به الشياع، ولا يُضاف ، ولا يقبل الألف واللام، ولا يوصف، ولا يقع موقع الفعل ، ولا موقع ما يوصل بالفعل"[٣] .

وعلَّله الشيخ خالد الأزهري في التصريح بأن سبب عدم عمله تعريفه

(١) شرح شذور الذهب ص ٤١٢.

(٢) البهجة المرضية في شرح الألفية ص ١١٠، ١١١.

(٣) شرح التسهيل ١٢١/٣.

بالعلمية، والأعلام لا تعمل [١] .

أمَّا النوع الثاني ، وهو المصدر الميمي فإنه يعمل ، بمعنى أنَّه يرفع الفاعل وينصب المفعول بالإجماع، فلم يختلف في عمله العلماء.

وسبب ذلك كونه في الحقيقة مصدرًا، وإنما سمّوه اسم مصدر مجازًا، كما سبق أن ذكرته عن ابن هشام [٢] .

قال أبو حيان – بعد أن ذكر شاهدين على جواز عمله –: "وهذا النوع لا خلاف نعلمه في جواز إعماله، وحُكمه حُكم المصادر في تقسيمه إلى مضاف ومنّون وذي أل وجميع أحكام المصدر" [٣] .

والشواهد الدالة على عمل المصدر الميمي كثيرةٌ جدًّا. منها البيت المشهور عند أهل الأدب، وهو قول الشاعر:

أظَلُومُ إنَّ مُصابَكُم رَجُلاً أهْدَى السَّلامَ تحِيَّةَ ظلمُ [٤]

(١) التصريح ٦٣/٢.

(٢) سبق ذلك في ص ١١٨.

(٣) ارتشاف الضرب ١٧٨/٣.

(٤) البيت من الكامل . وقد اختلف في قائله، فنسب للحارث بن خالد المخزومي، وللعرجي، ولأبي دهبل الجمحي. والأكثرون على أنه للحارث المخزومي. ينظر شعره ص ١٢٣.

وقد وقعت للمازني قصة بسبب هذا البيت، وهي مشهورة عند أهل الأدب. تنظر في معجم الأدباء ١١١/٧ .

والبيت من شواهد مجالس ثعلب ٢٤٤/١ والأصول لابن السراج ١٣٩/١ والتبصرة =

فإن قوله : (مصابكم) مصدر ميمي، فهو بمعنى إصابتكم، ولذلك عمل النصب فيما بعده (رجلاً) على المفعولية.

وقد ذكر ابن مالك وأبو حيان شواهد كثيرة عَمِل المصدر الميمي فيها عمل الفعل، بلغ مجموعها أحد عشر شاهدًا [١] . نذكر منها ما يلي:

١ - قول لقيط بن يعمر الإيادي :

يَا دَارَ مَيَّةَ مِنْ مُحْتَلِّهَا الجَرَعَا هَاجَتْ لِيَ الهَمَّ وَالأَحْزَانَ وَالْوَجَعَا [٢]

فإن قوله: (محتلها) مصدر ميمي بمعنى احتلالها ، وقد عمل النصب في المفعول به، وهو (الجرعا).

٢ - قول الشاعر :

وَمَفْحَصَهَا عَنْهَا الحَصَا بِجِرَانِها وَمَثْنَى نَوَاجٍ لم يَخُنْهُنَّ مَفْصِلُ [٣]

=والتذكرة ٢٤٥/١ وشرح عمدة الحافظ ص ٧٣١ وشرح التسهيل ١٢٤/٣ ومنهج السالك ص٤١٦ ومغني اللبيب ص٦٩٧ والتصريح٦٤/٢ وشرح الأشموني ٢٨٨/٢.

(١) تنظر هذه الشواهد في شرح التسهيل لابن مالك ١٢٤/٣ - ١٢٥ ومنهج السالك لأبي حيان ص ٤١٦.

(٢) البيت من البسيط، وهو مطلع قصيدة لقيط العينية التي حذّر فيها قومه من غزو كسرى بلادهم. ينظر ديوانه ص ٣٦ ، وفيه : (يا دار عمرة) .

والجرع هي الأرض السهلة المستوية. كما في اللسان ٤٦/٨ (جرع) .

والبيت ورد في أمالي ابن الشجري ٦٢/١ وشرح التسهيل لابن مالك ١٢٥/٣ ومنهج السالك لأبي حيان ص ٣١٦ والتذييل والتكميل [ج ٣ ق ٢٤٢ / أ].

(٣) البيت من الطويل، وهو لكعب بن زهير ، ينظر ديوانه ص ٥٣ ، وفيه (ومضربها تحت الحصا) . وقال شارحه : ويروى (ومفحصها). =

فأعمل (مفحص) وهو مصدر ميمي في المفعول به، الذي بعده، وهو (الحصا) فنصبه به.

٣ - قول الآخر :

مُسْتَعَـانُ العَبْـدِ الإلَـهَ يُـرِيـهِ كُـلَّ مُسْتَصْعَبٍ مِـنَ الأمْـرِ هَيْنـَا [١]

فقوله (مستعان) مصدر ميمي، بمعنى استعانة ، وقد أعملـه في (الإلـه) فنصبـه على المفعولية.

٤ - قول جرير :

أَلَمْ تَعْلَمْ مُسَرَّحِي الْقَـوَافِي فَـلاَ عِيًّـا بِهِـنَّ وَلاَ اجْتِـلاَبَـا [٢]

أعمل (مسرحي) - وهو مصدر ميمي بمعنى تسريحي - فيما بعده. فنصب به (القوافي) على المفعولية.

= والجران باطن العنق، والمثنى موضع الثني، والنواجي الإبل السريعة.

والبيت من شواهد سيبويه ١/١٧٣ وشرح التسهيل لابن مالك ٣/١٢٥ ومنهج السالك لأبي حيان ص ٤١٦ والتذييل والتكميل [ج ٣ ق ٢٤٢ / أ] .

(١) البيت من الخفيف. ولم يعرف قائله . وهو من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل ٣/١٢٥ ومنهج السالك لأبي حيان ص٤١٦ والتذييل والتكميل [ج٣ ق٢٤٢/ب].

(٢) البيت من الوافر. يخاطب به جرير العباس بن يزيد الكندي مفتخرًا. ينظر ديوانه ٢/٦٥١.

والبيت من شواهد سيبويه ١/٢٣٣ والمقتضب ١/٧٥ والخصائص ١/٣٦٧ وأمالي ابن الشجري ١/٦٢ وارتشاف الضرب ٣/١٧٨ والبحر المحيط ٧/٢٦٠ ومنهج السالك ص٣١٦ والتذييل والتكميل [ج ٣ ق ٢٤٢ / أ] والمساعد لابن عقيل ٢/٢٣٩.

٥ - قول الشاعر:

وَمَغْـزَاهُ قَبَـائِـلَ غَـائِظَـاتٍ عَلَى الـذِّهْيَـوْطِ فِي لَـجَـبٍ لُـهَـامِ [١]

حيث أعمل (مغزاه) وهو مصدر ميمي بمعنى الغزو، فنصب به (قبائل) على أنه مفعول به للمصدر.

وهذه الشواهد التي ذكرت بعضًا منها تدل على كثرة وقوع المصدر الميمي عاملاً ، واطِّراد عمله النصب في المفعول به . لذلك لم يخالف أحدٌ في إعماله عمل الفعل ، ووقع على ذلك الإجماع، على ما سبق نقله عن أبي حيَّان [٢] .

والملحوظ على الشواهد التي عمل فيها المصدر الميمي أنه جاء فيها جميعها مضافًا، فهل عمل المصدر الميمي مقصورٌ على حالة كونه مضافًا؟ أو أنه يعمل وإن كان مقترنًا بأل أو مجردًا ؟

يقول الشاطبي - فيما نقله عنه ياسين العليمي بعد أن ذكر أنَّ الوارد في إعمال اسم المصدر كونه مضافًا - : "و لم يأتِ - فيما أحفظ - منوَّنًا ولا معرَّفًا بأل، و لم يأتِ الناظم له في كتبه بمثالٍ، إلاَّ أنه قال في التسهيل: "إنَّ اسم المصدر

(١) البيت من الوافر. من قصيدة طويلة للنابغة الذبياني في مدح عمرو بن هند. ينظر ديوانه ص ١٣٣

الذِّهْيَوطُ اسم أرض ، واللَّجَب الجيش الشديد الصوت، واللهام الكثير .

وقد ورد البيت في منهج السالك لأبي حيان ص ٣١٦ وارتشاف الضرب ١٧٨/٣. و لم أجده في غيرهما.

(٢) يُنظر ما سبق في ص ١٢٧.

يعمل عمل فعله [١]" . وظاهره إعماله في جميع أحواله، والأمر محتمل"[٢] .

وأمَّا النوع الثالث من أنواع اسم المصدر، وهو ما كان من غير الثلاثي على وزن مصدر الثلاثي، أو اسم الجنس المنقول عن موضوعه إلى إفادة الحدث فقد وقع في إعماله خلاف بين النحويين. وبذلك صارت هذه المسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين [٣] .

فالبصريون يرون أنه لا عمل لهذا النوع من أسماء المصدر، وأن ما وجد منصوباً بعده فليس معمولاً لاسم المصدر، وإنما هو منصوب بفعل مقدَّر.

وعللوا عدم عمله بأن أصل وضع هذه الأسماء كان لغير الحدث، فهي في الأصل موضوعة لأسماء الذوات. وبناء على هذا الأصل لا يصح إعمالها.

فقولك : الغسل والوضوء والعطاء والكلام ونحوها هي في الأصل أسماء أخذت من مواد الأحداث، ووضعت لما يُغسل به، ولما يتوضأ به، ولما يُعطى، وللجُمل المنطوق بها . وهي أسماء جامدة ، فلا يصح عملها كسائر الأسماء الجامدة [٤] .

(١) تسهيل الفوائد ص ١٤٢.

(٢) حاشية ياسين على التصريح ٦٣/٢، ٦٤.

(٣) والغريب أنَّ أبا البركات بن الأنباري وأبا البقاء العكبري لم يذكرا هذه المسألة في ضمن المسائل الخلافية . وقد ذكرها الزَّبيدي مختصرةً في ائتلاف النصرة ص ٧٣.

(٤) يُنظر منهج السالك لأبي حيان ص ٣١٧ وشرح الشذور للجوجري ص ٥٩٦ والتصريح ٦٤/٢.

والمذهب الثاني مذهب الكوفيين والبغداديين . وهو إعمال اسم المصدر عمل المصدر.

قال أبو حيان: "ذهب الكوفيون والبغداديون إلى جواز إعماله، فأجاز الكسائي والفراء وهشام (عجبت من كرامتك زيداً) و (من طعامك طعامَنا). واستثنى الكسائي من ذلك ثلاثة ألفاظ ، فلم يعملها، وهي الخبز والقوت والدهن، فلا تقول : عجبت من خبزك الخبزَ، ولا عجبت من دهنك رأسَك، ولا من قوْتك عيالَكَ. وأجاز ذلك الفراء" [١] .

وقد عللوا سبب عمله بأنه – وإن كان في الأصل موضوعاً لغير الحدث – فهو الآن بعد استعماله استعمال المصادر صار دالاً على الحدث. هذا علاوة على ما ورد عن العرب من شواهد كثيرة عمل فيها اسم المصدر، ومعلوم أن القياس إذا عارض النص فهو فاسد الاعتبار – كما يقوله الأصوليون.

أمَّا الشواهد الدالة على إعمال اسم المصدر عمل المصدر فهي كثيرة ، نذكر منها ما يلي :

١ – حديث ابن مسعود ﷺ أن النبي ﷺ قال: "**مِنْ قُبْلَة الرَّجُلِ امرأتَهُ الوضوءُ**" [٢] .

فإن قوله : (قُبلة) اسم مصدر للتقبيل، وقد عمل عمل المصدر، حيث نصب (امرأته) على المفعولية.

٢ – قول القطامي :

(١) منهج السالك ص ٣١٧ . ويُنظر ارتشاف الضرب ١٧٩/٣.

(٢) الحديث أخرجه الإمام مالك في الموطأ في كتاب الطهارة ص ٦٥.

أَكُفْـرًا بَعْـدَ رَدِّ المَـوْتِ عَنِّي وَبَعْـدَ عَطَـائِكَ المِائَةَ الرِّتَـاعَـا [١]

فأعمل (عطائك) وهو اسم مصدر للفعل أعطى، فنصب به (المائة) على أنه مفعول به.

٣ - قول حسان ﷺ :

لأنَّ ثَـوَابَ اللهِ كُـلَّ مُـوَحِّـدٍ جِنَـانٌ مِـنَ الفِـرْدَوسِ فِيهَـا يُخَلَّدُ [٢]

فاسم المصدر هنا (ثواب) لأنه فعله أثاب ، وقد أعمله في (كل) فنصبه على المفعولية.

٤ - قول الشاعر :

بِعِشْـرَتِـكَ الكِـرَامَ تُعَـدُّ مِـنْهُـم فَـلاَ تُـرَيِّنْ لِـغَيرِهِمُ أَلُـوفَـا [٣]

(١) البيت من الوافر، وهو من قصيدة طويلة للقطامي يمدح فيها زفر بن الحارث الكلابي، حين منَّ عليه وأطلق سراحه وأعطاه مائة من الإبل. يُنظر ديوان القطامي ص٣٧.

والبيت من شواهد الأصول لابن السراج ١٤٠/١ وإيضاح الشعر ص ٢٦١ والخصائص ٢٢١/٢ وأمالي ابن الشجري ٣٩٦/٢ وشرح المفصل ٢٠/١ وشرح التسهيل لابن مالك ١٢٥/٣ وارتشاف الضرب ١٧٩/٣ وشرح الشذور ص ٤١٢ وخزانة الأدب ١٣٦/٨.

(٢) البيت من الطويل ، يُنظر ديوان حسان بن ثابت ٣٠٦/١ .

وهو من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل ١٢٣/٣ وأبي حيان في منهج السالك ص ٣١٧ وارتشاف الضرب ١٧٩/٣ والسيوطي في همع الهوامع ٧٨/٥ وشرح الأشموني ٢٨٨/٢.

(٣) البيت من الوافر . ولم يُعرف قائله .

وقد ورد في شرح التسهيل لابن مالك ١٢٣/٣ والتذييل والتكميل [ج٣ ق٢٤٢/أ] وشرح الألفية لابن عقيل ١٠٠/٣ والمقاصد النحوية ٥٢٧/٣ وشرح الأشموني ٢٨٨/٢.

فقوله (عشرتك) اسم مصدر عاشر، وقد نصب المفعول به (الكرام).

٥ - قول الشاعر :

قَالُوا كَلامُكَ هندًا وهي مُصْغِيَةٌ يَشْفِيكَ قُلْتَ صَحِيحٌ ذَاكَ لَوْ كَانَا (١)

فأعمل (كلام) وهو اسم مصدر عمل الفعل، فنصب به (هندًا) على المفعولية.

٦ - قول الآخر :

إذا صَحَّ عَوْنُ الخَالِقِ المَرْءَ لَمْ يَجِدْ عَسِيرًا مِنَ الآمَالِ إلاَّ مُيَسَّرا (٢)

فقوله (عون) اسم مصدر للفعل أعان يعين إعانة، وقد أضيف إلى فاعله، وهو (الخالق) ونصب به المفعول، وهو (المرء).

فهذه الشواهد على كثرتها النثرية والشعرية لا يكون معها إعمال اسم المصدر قليلاً، كما صَرَّحَ بذلك ابنُ عقيل (٣)، ولا نادرًا كما يرى الصيمري (٤). بل الوجه أن إعمال اسم المصدر أكثر في كلامهم؛ لأن القليل هو ما دون الكثير ،

وشرح الألفية لابن عقيل ١٠٠/٣ والمقاصد النحوية ٥٢٧/٣ وشرح الأشموني ٢٨٨/٢.

(١) البيت من البسيط ، وهو مجهول القائل ، لم ينسبه أحد فيما اطلعت عليه.

وهو من شواهد شرح التسهيل ١٢٣/٣ ومنهج السالك ص ٣١٧ وارتشاف الضرب ١٧٩/٣ وشرح الشذور ص ٢٧ وشرح الأشموني ٢٨٨/٢.

(٢) البيت من الطويل . ولم أعثر على قائله.

يُنظر شرح التسهيل ١٢٣/٣ والتذييل والتكميل [ج ٣ ق ٢٤٢ / أ] والمساعد لابن عقيل ٢٣٨/٢ وشفاء العليل ٦٥٣/٢ والمقاصد النحوية ٥٢٥/٣ .

(٣) شرح الألفية لابن عقيل ١٠١/٣.

(٤) التبصرة والتذكرة ٢٤٥/١.

والنادر أقل من القليل ، كما ذكر ذلك السيوطي في الاقتراح [١] .

وهذه الشواهد كثيرة لا يصح وصفها بالندور ولا بالقلة ، وقد ذكر ابن جني في «الخصائص» أنه ليس من شرط المقيس عليه الكثرة، فقد يقاس على القليل لموافقته للقياس ، وعقد لذلك بابًا سمَّاه (باب في جواز القياس على ما يقل ورفضه فيما هو أكثر منه) وضرب لذلك أمثلة [٢] .

(١) الاقتراح في أصول النحو وجدله ص ١٦٦.

(٢) يُنظر الخصائص ١/١١٥.

الفصل الثاني

اسم الفاعل وصيغ المبالغة والصفة المشبهة

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : اسم الفاعل

المبحث الثاني : صيغ المبالغة

المبحث الثالث : الصفة المشبهة

المبحث الأول

اسم الفاعل

فيه أربعة مطالب :

المطلب الأول : تعريف اسم الفاعل والخلاف في حقيقته

المطلب الثاني : صوغ اسم الفاعل

المطلب الثالث : عمل اسم الفاعل وشروطه

المطلب الرابع : أحكام تتعلق بتابع معمول اسم الفاعل

المطلب الأول

تعريف اسم الفاعل والخلاف في حقيقته

وردت عن العلماء تعريفات مختلفة لاسم الفاعل. ويظهر أن أول من قام بتحديد مفهوم اسم الفاعل هو الزمخشري في «المفصل»، حيث قال: "هو ما يجري على يَفْعَل من فعله كضارِب ومكرِم ومنطلِق ومستخرِج ومدحرِج"[١].

وعرَّفه ابن الحاجب في «الكافية» بأنه "ما اشتُق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث" [٢].

أما ابن مالك فحدَّه في «التسهيل» بقوله : "هو الصفة الدالة على فاعل جاريةٌ في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها لمعناه أو معنى الماضي"[٣].

وبهذا التعريف عرَّفه المرادي في شرحه على الألفية [٤].

وعرَّفه ابن مالك في «شرح الكافية الشافية» بأنه "ما صِيغَ من مصدرٍ موازنًا للمضارع ليدل على فاعله، غير صالح للإضافة إليه، كضارب ومكرِم ومستخرِج" [٥].

(١) المفصل في علم العربية ص ٢٢٦.

(٢) الكافية ص ١٨٠.

(٣) تسهيل الفوائد ص ١٣٦.

(٤) توضيح المقاصد للمرادي ١٤/٣.

(٥) شرح الكافية الشافية ١٠٢٧/٢.

ونجد عند ابن أبي الربيع في كتابه «البسيط في شرح الجمل» تعريفًا مغايرًا لهذه التعريفات، حيث عرَّفه بقوله: "اسم الفاعل الصفة الجارية على الفعل المبني للفاعل في حركاته وسكناته" [١] .

أما ابن هشام فعرَّفه في «أوضح المسالك» بتعريف مختصر، بينما عرَّفه في «شرح اللمحة البدرية» بتعريف أوسع منه.

قال في «أوضح المسالك»: "هو ما دل على الحدث والحدوث وفاعله" [٢] .

وقال في «شرح اللمحة البدرية» : "هو ما دل على حدث وفاعله ، جاريًا مجرى الفعل في إفادته الحدوث والصلاحية للاستعمال بمعنى الماضي والحال والاستقبال" [٣] .

أمَّا في «شذور الذهب» فقد عرَّفه بتعريف ابن الحاجب المتقدِّم نفسه [٤] . وأخذ بهذا التعريف الفاكهي في «الحدود النحوية» [٥] .

وإذا وصلنا إلى السيوطي فإنا نجده قد عرَّف اسم الفاعل بقوله: "هو ما دل على حدث وصاحبه" ثم شرحه بقوله: "(فما دل) جنس وقوله : (على حدث) يُخرج الجامد والصفة المشبهة وأفعل التفضيل، و(صاحبه) يُخرج المصدر واسم المفعول [٦] .

(١) البسيط في شرح الجمل ٢/٩٩٧.

(٢) أوضح المسالك ٢/٢٤٨.

(٣) شرح اللمحة البدرية ٢/٨٥.

(٤) شرح شذور الذهب ص ٣٨٥.

(٥) شرح الحدود النحوية ص ١٨٦.

(٦) همع الهوامع ٥/٧٩.

وهذه التعريفات – وإن اختلفت لفظًا وعبارةً – فهي متفقة معنى ودلالة، غالبًا.

ولو عملنا مقارنةً بين هذه التعريفات المختلفة لوجدنا أن تعريف الزمخشري وتعريف ابن مالك في «التسهيل» ينصَبَّان على بيان وجه الشبه بين اسم الفاعل والفعل المضارع في لفظه ومعناه.

وأن تعريف ابن مالك له في «شرح الكافية الشافية» أراد به بيان الفرق العملي بين اسم الفاعل وغيره من المشتقات. فاسم الفاعل لا تصح إضافته لفاعله ، بخلاف غيره من المشتقات كالصفة المشبهة واسم المفعول تصح إضافتهما لمرفوعهما . وسيأتي شرح ذلك بالتفصيل فيما بعد – إن شاء الله تعالى.

أمَّا تعريف ابن الحاجب ، وكذلك ابن هشام في «شذور الذهب» فإنهما أرادا به بيان جهة اشتقاق اسم الفاعل ، وأنه مشتق من الفعل، وبيَّن ابن هشام في الشرح أن المراد بذلك من مصدر الفعل [١] . وذلك بناء على قول البصريين : إن المصدر هو أصل الاشتقاق .

أمَّا تعريف السيوطي المذكور، فهو تعريف قاصر ؛ لأنه يدخل فيه – علاوة على اسم الفاعل – كلٌّ من صيغ المبالغة والصفة المشبهة واسم التفضيل.

فإن كل اسمٍ من هذه الأسماء يصدق عليه هذا التعريف؛ بسبب كونها تدل على الحدث وصاحبه. وليس قوله في الشرح: "حدث يخرج الجامد والصفة

(١) شرح الشذور ص ٣٨٥.

المشبهة وأفعل التفضيل" [١] بصحيح؛ لأن الحدث بمنزلة الجنس، يشمل جميع الأوصاف والأفعال، كما قال الشيخ خالد الأزهري [٢] .

ويتبقى لنا تعريف ابن هشام في «أوضح المسالك»، فهو المختار؛ لأنه - على اختصاره - جامعٌ مانعٌ.

أمَّا حقيقة اسم الفاعل فقد اختلفت آراء العلماء حولها؛ هل هو اسم حقيقة ، أو هو فعل محض، أو هو بين ذلك، أو هو شيءٌ آخر غير هذه المذكورات جميعًا.

وفيما يلي تفصيل لهذه المسألة مع ذكر أقوال العلماء المتقدمين وما توصل إليه بعض الباحثين المحدثين فيها، مرجحًا ما أراه راجحًا.

أمَّا الأقوال فهي كما يلي :

الأول : قول البصريين : إن اسم الفاعل من قبيل الأسماء ، فهو اسمٌ على الحقيقة؛ وذلك لأنه يقبل العلامات التي وضعها العلماء لتمييز الاسم عن غيره.

وهذه العلامات هي الجرُّ والتنوين والنداء وأل المعرّفة والإسناد إلى الكلمة والتثنية والجمع والإضافة ونعت الكلمة والتذكير والتأنيث، وكون الكلمة فاعلاً أو مفعولاً إلى غير ذلك من علامات الاسم، وهي كثيرةٌ جدًّا تعدَّت الثلاثين علامةً . كما ذكر ذلك السيوطي حين قال: "تتبعنا جميع ما ذكره الناس من علامات الاسم فوجدناها فوق ثلاثين علامة" [٣] ، ثم ذكرها.

(١) همع الهوامع ٧٩/٥.

(٢) التصريح على التوضيح ٦٥/٢.

(٣) الأشباه والنظائر ٨/٣.

ومعلومٌ أنه ليس بشرطٍ أن يقبل الاسم جميع هذه العلامات، بل قبول الكلمة واحدةٌ من هذه العلامات يؤهلها لأن تكون اسمًا كما فصَّل القول في ذلك علماؤنا السابقون [١] .

ولو نظرنا إلى اسم الفاعل الذي هو مدار البحث لوجدناه مؤهلاً لقبول هذه العلامات، فهو بالتالي اسم.

فاسم الفاعل يصح فيه الجر والتنوين والنداء، تقول: مررت براكبٍ فرسًا، ويا راكبًا فرسًا. وهو كذلك يُعرَّف بأل ، ويُضاف ، ويُثنَّى ، ويُجمع، فيقال: جاء الراكب ، ورأيت راكب الفرس. ويقال : جاء الراكبان والراكبون . واسم الفاعل يُسنَد إليه ، كما يُسند لسائر الأسماء ، فيقال: حضر راكب الفرس.

وهو في الوقت نفسه لا يقبل شيئًا من علامات الفعل الخاصة به، وقد حصرها السيوطي في «الأشباه والنظائر» حين قال: "جميع ما ذكره الناس من علامات الفعل بضع عشرة علامة، وهي تاء الفاعل وياؤه وتاء التأنيث الساكنة وقد والسين وسوف ولو والنواصب والجوازم وأحرف المضارعة ونونَا التوكيد واتصاله بضمير الرفع البارز ولزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية وتغيير صيغه لاختلاف الزمان" [٢] .

ومن أجل هذا كله قال البصريون: إن هذه الصيغة اسمٌ حقيقة كسائر الأسماء.

(١) يُنظر على سبيل المثال أسرار العربية لأبي البركات بن الأنباري ص ١٠ وشرح المفصل ٢٢/١.

(٢) الأشباه والنظائر ١٩/٣.

القول الثاني : قول الكوفيين : إن هذه الصيغة من قبيل الأفعال. وسموها الفعل الدائم [١] . وقسَّموا الفعل على هذا الأساس ثلاثة أقسام ؛ الماضي والمضارع والدائم. ويقصدون بالفعل الدائم ما يعنيه البصريون بقولهم : اسم الفاعل.

أمَّا فعل الأمر فهو عندهم مقتطع من المضارع المجزوم بلام الأمر، لذلك جعلوه معربًا، لا مبنيًّا كما قال البصريون [٢] .

أمَّا تسمية الكوفيين لهذه الصيغة بالفعل الدائم فقد ورد ذلك عند الفراء كثيرًا في كتابه «معاني القرآن» .

من ذلك قوله : "وقال الكسائي : ... تقول : منعتك أن تقوم، ولا تقول: منعتك أن قمت؛ فلذلك جاءت في (مالك) في المستقبل و لم تأتِ في دائمٍ ولا ماضٍ ..." [٣] .

فيظهر من نص الفراء هذا أنه أراد بـ (الدائم) اسم الفاعل ، وبالماضي الفعل الماضي، وبالمستقبل الفعل المضارع.

وفي عطفه كلمة (ماض) على (دائم) إشارة إلى أنه كان يعد اسم الفاعل فعلاً.

وجَعَلَه فعلاً أيضًا في موضع آخر من تفسيره . وذلك حين تعرَّض لتفسير

(١) معاني القرآن للفراء ٣٢/١، ١٦٥، ٤٢٠/٢ ومجالس ثعلب ٢٧١/١ ، ٤٧٧/٢.

(٢) يُنظر الإنصاف لابن الأنباري ٢٧٣/٢.

(٣) معاني القرآن ١٦٥/١.

قوله تعالى: ﴿ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهِ﴾ [١].

قال الفراء : "نوَّن فيهما عاصم والحسن وشيبة المدني ، وأضاف يحيى بن وثاب ، وكلٌّ صواب [٢] . ومثله ﴿ إِنَّ اللهَ بَالِغُ أَمْرِهِ ﴾ [٣] و ﴿ بَالِغٌ أَمْرَه ﴾ و ﴿ مُوهِنُ كَيْدِ الْكَافِرِينَ ﴾ [٤] و ﴿ مُوهِنٌ كَيْدَ الْكَافِرِينَ﴾ ، وللإضافة معنى مضي من الفعل، فإذا رأيت الفعل قد مضى في المعنى فآثر الإضافة فيه، تقول: ههنا أخوك آخذُ حقِّه، ويقبح أن تقول: آخذٌ حقَّه. فإذا كان مستقبلاً لم يقع بعد قلت : أخوك آخِذٌ حقَّه عن قليل وآخذُ حقِّه عن قليل، ألا ترى أنك لا تقول: هذا قاتلٌ حمزة مبغضًا؛ لأن معناه ماضٍ فقبح التنوين ؛ لأنه اسم" [٥] .

(١) من الآية ٣٨ من سورة الزمر.

(٢) القراءة بالتنوين ونصب المفعول به قراءة عاصم برواية أبي بكر، وقراءة أبي عمرو بن العلاء، وقرأ الباقون بالإضافة.

يُنظر كتاب السبعة لابن مجاهد ص ٥٦٢ والنشر ٣٦٣/٢ وإتحاف فضلاء البشر ص٣٧٦.

(٣) من الآية ٣ من سورة الطلاق . والقراءتان سبعيتان، قرأ الجمهور بالتنوين ونصب (أمره) على المفعولية ، وقرأ حفص عن عاصم بالإضافة والجرّ في (أمره) .

يُنظر السبعة لابن مجاهد ص ٦٣٩ والنشر ٣٨٨/٢.

(٤) من الآية ١٨ من سورة الأنفال.

قرأ حفص عن عاصم بالإضافة دون تنوين ، وقرأ الباقون بالتنوين ونصب ما بعده على المفعولية .

يُنظر السبعة ص ٣٠٤ والنشر ٢٧٦/٢

(٥) معاني القرآن للفراء ٤٢٠/٢.

وكذلك جعله فعلاً عند تفسيره قول الله تعالى : ﴿ وَلاَ تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾ [١] . قال: "ألا ترى أنك قد تقول : الجيش مقبل والجند منهزم، فتوحّد الفعل لتوحيده، فإذا صرت إلى الأسماء قلت: الجيش رجال والجند رجال" [٢].

فقد عنى بقوله: (فتوحد الفعل) اسم الفاعل. وفرَّق بينه وبين الأسماء الأخرى.

ومما يؤكد تسمية الكوفيين لهذه الصيغة فعلاً، وأنها أصبحت مذهبًا كوفيًّا قول ثعلب في مجالسه: " هذا الرجل قائم، وقد أجاز أهل البصرة إذا كان معهودًا أن يُنصب الفعل ..." [٣] .

فهو يعني بقوله: الفعل اسم الفاعل (قائم) .

وقال في موضع آخر : "ولا يحال بين الدائم والاسم بما ..." [٤] . فهو هنا يسمِّيه دائمًا، ويجعله مغايرًا للاسم في عطفه له عليه.

وقد سبق الأخفش الكوفيين إلى عدِّ اسم الفاعل فعلاً، ومعلومٌ أن أكثر آراء الكوفيين منقولة عن الأخفش، فهم الذين وافقوه، وليس هو الذي سار على مذهبهم.

قال الأخفش – عند تفسيره الآية ﴿ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلاَقُو رَبِّهِم﴾ [٥]– :

(١) من الآية ٤١ من سورة البقرة.

(٢) معاني القرآن للفراء ١/٣٣.

(٣) مجالس ثعلب ١/٤٤.

(٤) المصدر السابق ١/٢٧١.

(٥) من الآية ٤٦ من سورة البقرة.

"فأضاف قوله : ملاقو ربهم ، و لم يقع الفعل ، وإنما يضاف إذا كان قد وقع الفعل ..." [١] .

فأطلق كلمة (الفعل) وقصد بها ما يُسمَّى عند البصريين اسم الفاعل . وقد عاب البصريون على الكوفيين تسميتهم لهذه الصيغة بالفعل الدائم، واعترف بذلك الكوفيون.

جاء في مجالس العلماء للزجاجي قول ثعلب لابن كيسان : "أليس هو - أي قائم - عندكم اسمًا ، وتعيبوننا بتسميته فعلاً دائمًا؟ فقال: لفظه لفظ الأسماء، وإذا وقع موقع الفعل المضارع وأدَّى معناه عمل عمله؛ لأنه قد يعمل عمل الفعل ما ليس بفعلٍ إذا ضارعه" [٢] .

وقال الزجاجي في الإيضاح: "وإذا كان ذلك كما ذكرنا، والحركة لا تبقى وقتين بطل من ذلك أن يكون فعلٌ دائمٌ ، فمحال قول من قال من الكوفيين : فعل دائم" [٣] .

القول الثالث : قولٌ يجمع بين القولين السابقين ، فهو يرى أن اسم الفاعل في مرتبة بين الاسمية والفعلية، فليس هو اسمًا صريحًا ولا فعلاً خالصًا؛ لأن لفظه لفظ الأسماء، ومعناه معنى الأفعال.

وهذا القول قول الفراء ، ذكر ذلك عنه أبو العباس ثعلب، في أثناء مناظرة

(١) معاني القرآن للأخفش ٨٣/١.

(٢) مجالس العلماء ص ٢٤٤. ويُنظر الأشباه والنظائر ٨٩/٥.

(٣) الإيضاح في علل النحو ص ٥٣.

جمعت بينه وبين أبي العباس المبرد، وكان اسم الفاعل هو موضوع هذه المناظرة التي أوردها الزجاجي في مجالس العلماء.

"قال ثعلب : كلمت ذات يومٍ محمد بن يزيد البصري ، فقال : كان الفراء يناقض ، يقول : (قائم) فعل وهو اسم لدخول التنوين عليه . فإذا كان فعلاً لم يكن اسمًا ، وإن كان اسمًا فلا ينبغي أن تسمِّيه فعلاً . فقلت : الفراء يقول: (قائم) فعل دائم، لفظه لفظ الأسماء لدخول دلائل الأسماء عليه، ومعناه معنى الفعل ؛ لأنه ينصب فيقال : قائمٌ قيامًا ، وضاربٌ زيدًا . فالجهة التي هو فيها اسم ليس هو فيها فعلاً ، والجهة التي هو فيها فعل ليس هو فيها اسمًا ..." [١] .

وقد وافق بعض المتأخرين من النحويين كابن يعيش والرضي الفراء على هذا القول في خصوص اسم الفاعل المقترن بأل. حيث عدُّوه في اللفظ اسمًا وفي المعنى فعلاً .

قال ابن يعيش: "واسم الفاعل المتصل بها – أي بأل الموصولة – بمعنى الفعل، فلمَّا كان في مذهب الفعل عمِل عمله، فهو اسم لفظًا وفعل معنى" [٢].

وقال الرضي : "إن اسم الفاعل المقترن بأل فعلٌ في صورة الاسم؛ لأن (أل) الداخلة عليه موصولة بمعنى (الذي) " [٣] .

(١) مجالس العلماء للزجاجي ص ٢٦٥.

(٢) شرح المفصل ٦/٧٧.

(٣) شرح الكافية للرضي ٢/٣٨.

وقال في موضع آخر : "وإنما عمل ذو اللام مطلقًا لكونه في الحقيقة فعلاً" [١] .

القول الرابع : قول بعض الباحثين المحدثين، إنَّ اسم الفاعل نوعٌ مستقلٌ ليس من قبيل الأسماء ، ولا من قبيل الأفعال، بل هو قسمٌ برأسه أسموه الصفة، وأدرجوا تحت هذا اللفظ ما يُعرف عند النحاة باسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وصيغ المبالغة واسم التفضيل [٢] .

قال الدكتور تمام حسان - مبررًا إخراجه الوصف عن قسم الأسماء وجعْله قسمًا مستقلاً - : "ذكر الأشموني تحت عنوان (الصفة المشبهة باسم الفاعل) أن الشارح عرَّف الصفة المشبهة بقوله: "ما صيغ لغير تفضيلٍ من فعلٍ لازمٍ لقصد نسبة الحدث إلى الموصوف به دون إفادة معنى الحدوث" [٣]. وواضحٌ أن المقصود بالحدث هنا معنى المصدر، وأن المراد بالحدوث الوقوع [٤] . فإذا أضفنا إلى ذلك أنه عرَّف اسم الفاعل بأنه الصفة الدالة على فاعل، وعرَّف اسم المفعول بأنه ما

(١) المصدر نفسه ٢/٢٠١.

(٢) من القائلين بهذا التقسيم الدكتور تمّام حسان في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها ص ٩٠ ، والدكتور فاضل ساقي السامرائي في كتابه أقسام الكلام العربي ص ٢٢١ - ٢٢٩وفي كتابه الآخر اسم الفاعل بين الاسمية والفعلية ص ١٦١

(٣) شرح الأشموني ٣/٣.

(٤) الظاهر من كلام النحاة أن مرادهم بالحدوث التجدد لا الوقوع ، كما قال الدكتور تمام ؛ لأنهم يقصدون بالحدوث أن الأمر يحدث فترة ثم ينقطع، وهو عكس معنى الثبوت والوقوع.

دل على الحدث ومفعوله، وأن مدلول صيغ المبالغة هو المبالغة والتكثير، وأن معنى اسم التفضيل هو التفضيل أدركنا أن الصفة (والمقصود هنا صفة الفاعل أو المفعول أو المبالغة أو المشبهة أو التفضيل) لا تدل على مسمى بها، وإنما تدل على موصوف بما تحمله من معنى الحدث (أي معنى المصدر) وهي بهذا خارجة عن التعريف الذي ارتضاه النحاة للاسم حين قالوا: الاسم ما دل على مسمًّى" [١] .

وإذا كان هذا فرقًا بين الأسماء والصفات من ناحية المعنى فإن هناك فروقًا شكلية أوضحها الدكتور تَمَّام بقوله: "ومن حيث الصيغة تمتاز الصفات عن بقية أقسام الكلم بصيغ خاصة مشتقة من أصولها لتكون أوصافًا [٢] ... ثم قال : "ومعنى هذا أن الصفة من حيث التضام تلتقي مع الاسم من ناحية ومع الفعل من ناحية أخرى، فتقبل - كما يقبل الاسم - النداء وأن تكون مسندًا إليها، وأن تكون مضافًا أو مضافًا إليه. وتقبل - كما تقبل الأفعال - أن تكون مسندًا، وكذلك تكون متعديةً أو لازمةً فتضام المفعول به مباشرة أو بواسطة الحرف، فمشابهتها للأسماء تنفي عنها أن تكون فعلاً، ومشابهتها للأفعال تنفي عنها أن تكون اسمًا، وإذا لم تكن الصفة اسمًا من الأسماء ولا فعلاً من الأفعال فلا بد لها أن تكون قسمًا قائمًا بذاته من أقسام الكلم" [٣] . ثم ذكر نواحيَ أُخر تختلف فيها الصفات مع بقية الأسماء، من حيث الصيغة ومن حيث الدلالة على الحدث والزمن وغيرها [٤] .

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ص ٩٨ - ٩٩.

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها ص ١٠٠.

(٣) المصدر السابق ص ١٠٢.

(٤) المصدر نفسه ص ١٠٠ - ١٠٣.

أمَّا الدكتور فاضل الساقي فهو - أيضًا - قد تابع الدكتور تمَّامًا في جعله الصفة قسمًا مستقلاً بذاته، وإن كان خالفه في بعض النتائج .

ففي كتابه «اسم الفاعل بين الاسمية والفعلية» عدَّ اسم الفاعل قسمًا مستقلاً عن الأسماء والأفعال، وسمَّاه (القرين) .

قال: "ولمَّا كانت هذه المادة [١] ليست اسمًا وليست فعلاً، - كما ثبت من سير البحث - فإنني أميل إلى جعلها قسمًا قائمًا بذاته، يكون قسيمًا للاسم والفعل والحرف وأن أطلق عليه (القرين) . وسبب هذه التسمية يتجلَّى في أن هذه المادة تقترن أحيانًا بعلامات الاسم، ولا تكون اسمًا محضًا، كما تقترن بضمائم سياقية على نحو ما يقترن الفعل بضمائمه ولا تكون فعلاً . وعندئذ تكون أقسام الكلام في النحو العربي، اسمًا وفعلاً وقرينًا وحرفًا" [٢] .

فهو في كتابه هذا جعل الكلام أربعة أقسام - كما ترى - . وفي كتابه الآخر جعل أقسام الكلام سبعة - تبعًا للدكتور تمَّام [٣] - وهي الاسم والصفة والفعل والضمير - ويشمل ما يُعرف بالضمائر وأسماء الإشارة والموصولات - والخالفة - وتشمل اسم الفعل واسم الصوت وصيغة التعجب وأفعال المدح والذم - والظرف والأداة [٤] .

(١) كذا عبَّر بالمادة عن صيغة اسم الفاعل ، وهو تعبير خاطئ؛ لأن المادة هي الأصل الذي يُشتق منه فالأصح التعبير بالصيغة .

(٢) اسم الفاعل بين الاسمية والفعلية ص ١٦١.

(٣) يُنظر اللغة العربية معناها ومبناها ص ٩٠.

(٤) أقسام الكلام العربي ص ٢١٥ - ٢٦٨.

وحين شرح مراده بالصفة قال: "هي كل كلمة تدل على موصوف، وتشتمل الصفة في اللغة العربية على صفة الفاعل وصفة المفعول وصفة المبالغة وصفة التفضيل والصفة المشبهة" [١] .

وما أود أن أناقش فيه الأستاذين الفاضلين هو أن كون الصفة تدل على موصوف لا يبرر جعلها قسيمًا للاسم؛ لأن كل اسمٍ له مسمى، والصفة مسماها الموصوف، فهي إذن تدل على مسمى بها وهو الموصوف. ثم إن خصائص الوصف الاسمية أوسع من خصائصه الفعلية، كما أن دلائل اسميته أقوى من أن يُفرد في قسم مستقل، فهو يقبل الجرَّ والتنوين والنداء وأل والإسناد والإضافة والتثنية والجمع والتصغير ، وغير ذلك مما سبق بيانه، وهو كذلك يقع في المواقع الإعرابية التي تقع فيها الأسماء ، ويؤدي الوظائف النحوية، كأن يجيء فاعلا ومفعولاً وحالاً ونحو ذلك .

فالذي أراه راجحًا هو قول البصريين ، وهو جعْل هذه الصيغة من أفراد الاسم؛ لأن كل ما ذكره العلماء من علامات وظواهر تميِّز الاسم عن الفعل والحرف موجود ومنطبق على هذه الصيغة، فما المانع من جعلها اسمًا ؟

إن كان المانع هو عملها عمل الفعل فليس هذا مانعًا حقيقيًّا لأن العمل كما هو موجود في الأفعال هو كذلك موجود في الأسماء، حتى الأسماء الجامدة مثل المصدر واسم المصدر فإنهما يعملان ، كما سيأتي . وكذلك المبتدأ يعمل في الخبر عند الجمهور [٢] ، ولم يقل أحدٌ إن هذه ليست بأسماء بسبب كونها عاملة .

(١) المصدر السابق ص ٢٢١.

(٢) تُنظر المسألة في الإنصاف ١/٤٤.

وإن كان المانع هو اختلاف الدلالة فيه عن الاسم حيث إنه يدل على موصوف، أمَّا الاسم فلا يدل على موصوف . فهذا لا يكون مانعًا؛ لأن الدلالة على الموصوف لا تخرجه عن أفراد الاسم ؛ لأن مسمَّى الصفة هو الموصوف. ثم إن خصائص الوصف الاسمية أكثر وأوسع من خصائصه الفعلية، ودلائل اسميته أقوى من دلائل فعليته ، فهو - كما سبق أن ذكرت - يقبل الجرَّ والتنوين والنداء والإسناد والإضافة والجمع والتثنية ويقع المواقع الإعرابية التي تقع فيها الأسماء، ويؤدي الوظائف النحوية التي تؤديها الأسماء، وذلك بأن يقع فاعلاً - كما تكون الأسماء - والفعل لا يكون فاعلا. ويقع مبتدأً ومفعولاً به، وحالاً ، بخلاف الفعل.

أمَّا قضية الوصفية فلا تمنع كونه اسمًا ؛ لأن هناك أسماء تقع أوصافًا، كالمصدر في قولهم: زيد عدل، فإنه وصف مع أنه اسم بلا خلاف.

المطلب الثاني

صوغ اسم الفاعل

اسم الفاعل العامل عمل فعله إن كان مأخوذًا من الثلاثي المجرَّد ، فإنه يُصاغ على وزن (فَاعِل) نحو ضرب فهو ضارب، وكتب فهو كاتب، وشرب فهو شارب.

وإن كان مأخوذًا من فعلٍ مزيدٍ على الثلاثة كالرباعي والخماسي والسداسي فهو يُصاغ على وزن مضارعه المبني للمعلوم مع إبدال حرف المضارعة ميمًا مضمومةً وكسر ما قبل الآخر. نحو قولك : أكرم فهو مكرِم، ودحرج فهو مُدحرِج ، وانطلق فهو منطلِق، واستخرج فهو مستخرِج.

هذه هي القاعدة العامة التي يأتي عليها القياس في اسم الفاعل [١] .

وقد جاءت لاسم الفاعل صيغٌ أخرى ، خرجت عن هذه القاعدة، فلم تأتِ على هذا الوزن الثلاثي. وهذه الصيغ حصرها أبو حيان في كتابه الارتشاف فلتنظر هناك [٢] .

(١) يُنظر في ذلك الكتاب ٤/٥ - ٦ وشرح الكافية ١٩٨/٢ وارتشاف الضرب ٢٣٣/١.

(٢) ارتشاف الضرب ٢٣٣/١ - ٢٣٤ . وللمزيد يُنظر شرح لامية الأفعال لابن الناظم ص ١٠٠ والمصباح المنير - الخاتمة - ص ٢٦٣ - ٢٦٥ و (أبنية الصرف في كتاب سيبويه) د. خديجة الحديثي ص ٢٦٢ - ٢٦٨.

المطلب الثالث

عمل اسم الفاعل وشروط عمله

سبق أن تحدثت عن اشتقاق اسم الفاعل ، وعن تعريفه وبيان حقيقته .

وبقي أن أبيِّن كيفية عمل اسم الفاعل، وهذا المطلب أساس هـذا المبحـث كلِّه.

المقصود بقول النحويين : عمل اسم الفاعل قيامه بالوظائف النحويـة الـتي يقوم بها الفعل الذي هو بمعناه؛ فإن كان فعله لازمًا صار هـو لازمًـا، وعمـل الرفع في الفاعل فقط، نحو قولك : زيد قادمٌ أبوه.

وإن كان فعله متعديًا صار هو أيضًا متعديًا فرفع الفاعل ونصب المفعـول، نحو قولك : هذا ضارب أبوه زيدًا.

ويعمل في الظرف والجارِّ والمجرور فيتعلقـان باسـم الفـاعل، كمـا يتعلقـان بالفعل. كما في قولك : هو ظانٌّ بك خيرًا.

وتعلُّق الظرف والجار والمجرور بكلمة يدل على عمل هذه الكلمـة فيهمـا؛ لأن التعلق نوعٌ من العمل، كما هو الحال مع الفعل.

وقد ذكر بعض النحويين مثالاً جامعًا لعمـل اسـم الفـاعل في المفعـول بـه والمفعول المطلق وظرفي الزمان والمكـان والحـال والمفعـول لـه والجـارّ والمجـرور والمعطوف والمستثنى، فقال: "هذا الضارب عمـرًا ضربًـا يـوم الجمعـة أمـامك قائمًا إكرامًا لخالد والقوم إلا أباه" [١] .

(١) كشف المشكل في النحو لحيدرة اليمني ١/٤١٤.

وقد وضَّح ابن بابشاذ عمل اسم الفاعل، وبيَّن أنه أقوى الأسماء العاملة حين قال: "وجملة الأمر أن أقوى الأسماء العوامل أسماء الفاعلين الجارية على الأفعال؛ لأنها جرت على الأفعال المستقبلة في حركاتها وسكناتها، ووجبت بوجوبها، فوجب إعمالها، ووجب أن يكون حكمها حكمها في التعدي.

فما كان من الأفعال يتعدَّى إلى مفعول واحد كان اسم الفاعل متعديًا إلى ذلك الواحد، مثل هذا ضارب زيدًا، بمنزلة هذا يضرب زيدًا، وما كان منها يتعدى إلى اثنين لا يجوز الاقتصار على أحد المفعولين كان أيضًا كذلك في اسم الفاعل، من نحو هذا عالِمٌ زيدًا قائمًا، كما تقول: هذا يعلم زيدًا قائمًا، وكذلك إذا جاز الاقتصار على أحدهما، مثل هذا معطٍ زيدًا درهمًا، كما تقول: هذا يعطي زيدًا درهمًا، وما كان يتعدى إلى ثلاثة فكذلك أيضًا ، مثل هذا مُعلمٌ زيدًا عمرًا قائمًا، كما تقول هذا يُعلم زيدًا عمرًا قائمًا.

وكذلك ما يتعدى بحرف جرّ مثل: هذا مارٌّ بزيد، كما تقول: هذا يمرُّ بزيد. وكذلك ما يتعدى تارةً بحرف جرّ وتارةً بغير حرف جرّ، مثل: هذا شاكرٌ زيدًا، وشاكرٌ لزيد، كما تقول: هذا يشكر زيدًا، ويشكر لزيد. فقد بان لك كيف تعمل أسماء الفاعلين" [١] .

وقد جعل النحويون اسم الفاعل العامل على قسمين :

القسم الأول : ما يعمل مطلقًا ، أي بلا شروط .

وذلك هو اسم الفاعل المقترن بأل الموصولة . وقد اختلفوا في عمله إلى

(١) شرح المقدمة المحسبة ٢/٣٨٧ - ٣٨٨.

الأقوال التالية:

القول الأول : يرى جمهور النحويين - بناءً على استقرائهم لكلام العرب - أن اسم الفاعل إذا كان مقترنًا بأل الموصولة فإنه يعمل مطلقًا دون قيدٍ أو شرطٍ ، سواء كان معناه ماضيًا أم حالاً أم استقبالاً. تقول : هذا الضارب زيدًا أمس أو الآن أو غدًا [١] .

وقد علل النحويون لهذا الحكم المطلق بأن سبب ذلك هو أن (أل) التي اقترن بها اسم الفاعل هي اسم موصول وأن اسم الفاعل صلة لأل بمنزلة الفعل، فلما صار بمنزلة الفعل أُعطي حكمه من العمل المطلق [٢] .

وقد ذكر ذلك سيبويه وعقد له بابًا في كتابه، قال: "هذا باب صار الفاعل فيه بمنزلة الذي فَعَل في المعنى، وما يعمل فيه، وذلك قولك: هذا الضارب زيدًا، فصار في معنى هذا الذي ضرب زيدًا، وعمل عمله؛ لأن الألف واللام منعتا الإضافة وصارتا بمنزلة التنوين . وكذلك هذا الضاربُ الرَّجلَ ، وهو وجه الكلام" [٣] .

وقال ابن الحاجب في شرحه على الكافية - معللاً لهذا الحكم ومبيِّنًا سبب وقوع صلة الموصول اسمًا، خلافًا للمعهود - : "وإنما عمل الماضي إذا دخلت اللام لما تقدم في الموصولات من أنها موصول، وأصلها أن توصل بجملة فعلية،

(١) يُنظر مذهب الجمهور في الكتاب ١٨١/١ وشرح المفصل ٧٧/٦ وشرح التسهيل لابن مالك ٧٦/٣ وشرح الكافية للرضي ١٩٩/٢ وهمع الهوامع ٨٢/٥.

(٢) يُنظر شرح المفصل ٧٧/٦ وشرح الكافية لابن الحاجب ص ٩٤.

(٣) الكتاب ١٨١/١ - ١٨٢.

وإنما سُبك الفعل باسم الفاعل لأمر استحساني لفظي فجرى مجرى الفعل مطلقًا" [١] .

وقال ابن يعيش : "وإنما حوّل لفظ الفعل فيه إلى الاسم لأن الألف واللام لا يجوز دخولهما على لفظ الفعل، فكأن الذي أوجب نقل لفظه حكم أوجب إصلاح اللفظ ومعنى الفعل باقٍ على حاله" [٢] .

ونجد عند ابن مالك تعليلاً أظهر من هذا في قوله: "لأنه وقع موقعًا يجب تأوله فيه بالفعل، كما يجب تأول الألف واللام بالذي أو أحد فروعه، فقام تأوله مقام ما فاته من الشبه اللفظي، كما قام لزوم التأنيث في المؤنث بالألف وعدم النظير في الجمع مقام سبب ثان في منع الصرف" [٣] .

وذكر هذا التعليل نفسه السيوطي في همع الهوامع [٤] .

ولعل مفهوم هذا التعليل هو الذي شجع الكوفيين على جعل اسم الفاعل فعلاً، سواء كان مقترنًا بأل أم مجردًا عنها .

ونخلص من هذا إلى بقية الأقوال في اسم الفاعل المقترن بأل .

القول الثاني : أن اسم الفاعل المقترن بأل يعمل إذا كان بمعنى الماضي فقط .

(١) شرح الكافية لابن الحاجب ص ٩٤.

(٢) شرح المفصل ٦/٧٧.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٣/٧٥ - ٧٦.

(٤) همع الهوامع ٥/٨٢.

وقد نسب هذا القول ابن مالك والسيوطي للرماني [١] ، ونسبه الرضي للرماني وأبي علي الفارسي [٢] ، في حين نسبه الأشموني للمازني [٣] .

أمَّا نسبة هذا القول للرماني فليست صحيحة على إطلاقها؛ لأنه في شرحه على كتاب سيبويه قد وافق الجمهور على القول بإعمال اسم الفاعل المقترن بأل مطلقًا [٤] .

يقول محقق شرح الرماني : "وبالرجوع إلى شرح الرماني نجد ما يشير إلى ما يعارض ذلك الذي نسبه إليه ابن مالك والسيوطي، من أن نصب اسم الفاعل المقرون بأل مخصوص بالماضي دون غيره، وأن الرماني يرى ما يراه الجمهور" [٥] .

وأمَّا نسبته لأبي علي الفارسي فقد أيدها أيضًا ابن القواس في شرحه على ألفية ابن معط، فإنه قال: "وأبو علي لا يُعمله وفيه الألف واللام إلا في الماضي، دون الحال والاستقبال" [٦] .

وبالرجوع إلى كتاب «إيضاح الشعر» للفارسي نجد ما يشير إلى هذا

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٧٦/٣ وهمع الهوامع ٨٣/٥

(٢) شرح الكافية ٢٠١/٢

(٣) شرح الأشموني على الألفية ٢٩٦/٢.

(٤) يُنظر شرح الرماني على الكتاب [ج ٢ ق ١٠٣٣].

(٥) شرح كتاب سيبويه للرماني - قسم الدراسة - ص ٢٤٣.

(٦) شرح ألفية بن معط ٩٨٢/٢.

القول، وإن لم يكن نصًّا صريحًا في ذلك. فإنه قال - بعد إيراده لقول الشاعر:

فَبِتُّ وَالهَـمُّ تَغْشَـانِي طَوَارِقُـه مِن خَوفِ رِحلَةِ بَينِ الظَّاعِنِينَ غَـدَا [١]

: "التقدير من خوف الارتحال أو خوف الفراق" [٢] .

فيفهم من هذا التقدير أنه لم يجعل (غدا) معمولاً لاسم الفاعل المقترن بـأل وهو (الظاعنين) لأنه بمعنى المستقبل، وإنما جعله معمولاً لمحذوف.

وقد نقل البغدادي هذا النص عن أبي علي على هذا الأساس [٣] .

والناظر في كتبه الأخرى يجد أنه يصرح بجواز إعمال اسم الفـاعل المقـترن بأل دون أن يفرق بين ما كان للماضي أو للحال أو للاستقبال.

قال في الإيضاح : "فإن ألحقـتَ الألـف واللام اسـمَ الفـاعل قلـت: هـذا الضارب زيدًا، ولا يجوز إضافة - الضارب - إلى زيد" [٤] .

وقال في البصريات: "وإن كان دخول اللام بمعنى (الذي) في اسم الفـاعل لم تجز إضافته أيضًا، ألا ترى أنه إذا كان كذلك كـان اسـم الفـاعل في تقديـر جملة" [٥] .

(١) البيت من البسيط . وهو لجرير بن عطية . يُنظر ديوانه ٣٩٤/١.

وهو من شـواهد إيضـاح الشـعر للفارسـي ص ٩٥ وشـرح التسـهيل ٧٧/٣ وشـرح الكافية للرضي ٢٠١/٢ وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ٩٨٢/٢.

(٢) إيضاح الشعر للفارسي ص ٩٥.

(٣) خزانة الأدب ١٣٩/٨.

(٤) الإيضاح العضدي ص ١٧٥.

(٥) المسائل البصريات ٨٦٥/٢.

ولعل سبب قصر عمله على الماضي فقط، عند القائلين بهذ القول ، هو ما جاء في عبارة سيبويه السابقة، وذلك أنه فسَّر اسم الفاعل المقترن بالفعل الماضي، فإنه قال: "هذا بابٌ صار الفاعل فيه بمنزلة الذي فَعَل في المعنى وما يعمل فيه، وذلك قولك: هذا الضارب زيدًا، فصار في معنى هذا الذي ضَرَبَ زيدًا، وعمل عمله ..."[١] .

وقد ردَّ العلماء على من فهم هذا الفهم بأن سيبويه ذكر الماضي؛ لأنه كان ممنوعًا عمله فيما لم يقترن به أل، أمَّا ما كان بمعنى الحال والاستقبال فإن عملهما جائز قبل دخول أل، فيكون عملهما بعد دخول أل جائزًا من باب أولى.

يقول السيرافي – ردًّا على من زعم ذلك – : "اسم الفاعل الذي في معنى الفعل الماضي لا ينصب الاسم الذي بعده مع غير الألف واللام، والذي في معنى المستقبل ينصب، فإذا ذكر نصب اسم الفاعل مع الألف واللام في معنى الفعل الماضي لم يقع شك في أن المستقبل يعمل ذلك العمل؛ لأن المستقبل أقوى عملاً من الماضي، ولو فسَّره – أي سيبويه – بالمستقبل جاز أن يقول قائل: إن الماضي لا يعمل ذلك العمل" [٢] .

وذكر هذا الرد نفسه الأعلم الشنتمري في «النكت» [٣] .

(١) الكتاب ١/١٨١ ، ١٨٢.

(٢) شرح كتاب سيبويه [ج ١ ق ٣٤٨ / أ].

(٣) النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/٢٩١.

ويقول ابن مالك – ردًّا على هذا الزعم أيضًا – : "لم يتعرض – أي سيبويه – للذي بمعنى المضارع؛ لأنه قد صح له العمل دون الألف واللام، فعمله عند اقترانه بهما على معنى الذي أحق وأولى" [١] .

وبهذا يُعرف مدى ضعف هذا القول، وأنه لا يصح الأخذ به؛ لمخالفته للواقع.

القول الثالث : أن اسم الفاعل المقترن بأل لا يعمل ، والمنصوب بعده إنما هو على التشبيه بالمفعول به.

لأن (أل) التي اقترن بها اسم الفاعل حرف تعريف، فيبعد بها الوصف عن الفعل؛ لكونها من خواص الاسم.

وهذا القول نسبه ابن مالك والرضي وغيرهما للأخفش [٢] .

وهذا القول الذي نسب للأخفش جاء في كتابه «معاني القرآن» ما يخالفه. فإمَّا أن يكون هذا قولاً آخر للأخفش، ذكره في كتاب آخر من كتبه، وإما أن يكون قد نُسب له خطأ.

فإنه قال في «معاني القرآن» : "وإذا أدخلت الألف واللام قلت : هو الضارب زيدًا، ولا يكون أن تجر (زيدًا) لأن التنوين كأنه باقٍ في (الضارب) إذا كان فيه الألف واللام؛ لأن الألف واللام تعاقبان التنوين ... " ثم قال:

(١) شرح التسهيل ٣/٧٦.

(٢) يُنظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/٧٧ وشرح الكافية للرضي ٢/٢٠١.

"لأن معناه وإعماله مثل معنى الذي وإعماله" [١] .

وقد ردَّ العلماء على من قال : إنه منصوب على التشبيه بالمفعول به.

قال أبو حيان: "ورُدَّ هذا المذهب بأن المنصوب بالصفة المشبهة لا يكون إلا سببيًّا ... وهذا ينصب السَّبَبِيَّ والأجنبيَّ ، نحو مررت بالضارب غلامه وبالضارب زيدًا" [٢] .

وذكر مثل هذا الرد ابن عقيل في شرحه على التسهيل [٣] .

وقال أبو حيان في منهج السالك: "ورُدَّ أيضًا بأن اسم الفاعل بمعنى المضي لو كان المنتصب بعده على طريق التشبيه لجاز أن ينتصب الاسم بعده وإن لم تدخل عليه الألف واللام، فلمَّا لم ينتصب بعده دل على بطلان مذهبه وتبين أنه مفعول باسم الفاعل" [٤] .

وعلَّل ذلك أيضًا بقوله: "لأن عمله إذ ذاك من جهة أنه ناب مناب الفعل لا للشبه ، فإذا قلت: الضارب فهو في معنى الذي ضرب ، أو الذي يضرب. ويدل على ذلك عطف الفعل عليه في نحو ﴿ إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللهَ﴾ [٥] .

(١) معاني القرآن للأخفش ١/٨٤.

(٢) التذييل والتكميل [ج ٣ ق ٢١٣ / ب] .

(٣) المساعد على تسهيل الفوائد ٢/١٩٩.

(٤) منهج السالك ص ٣٣١.

(٥) من الآية ١٨ من سورة الحديد . والنص في التذييل والتكميل [ج ٣ ق ٢١٣ / ب].

وسبب اختلاف العلماء في المسألة السابقة راجعٌ إلى اختلافهم في نوع (أل) الداخلة على اسم الفاعل.

فالجمهور يرون أن (أل) في اسم الفاعل اسم موصول. واستدلوا بأدلة كثيرة. أقواها عود الضمير على (أل) الداخلة على اسم الفاعل، ومعلومٌ أن الضمير لا يعود إلا على الأسماء. تقول: أَفْلَحَ الْمُتَّقِي رَبَّهُ. فعاد الضمير على (أل). وكذلك استحسان خلو الصفة معها عن الموصوف. فلولا أنها اسم موصول، قد اعتمدت الصفة عليها لقبح خلوها عن الموصوف [١] . ومن أجل ذلك جعل الجمهور اقتران اسم الفاعل بها موجبًا لعمله مطلقًا، سواء كان ماضيًا أم حالاً أم استقبالاً.

ويرى الأخفش أن (أل) في اسم الفاعل حرف تعريف، وهو رأي المازني أيضًا، وروي عنه أنه جعلها حرفًا موصولاً [٢] .

واستدل من قال بحرفيتها بأن العامل يتخطاها لما بعدها، في مثل قولك: مررت بالضارب زيدًا. فحرف الجر عمل في اسم الفاعل، ولم يؤثر فيها لفظًا ولا محلاً. وذلك يدل على أنها حرف كسائر الحروف، إذْ لو كانت اسمًا لكان لها موضعٌ من الإعراب.

وبناءً على ذلك مُنع اسم الفاعل المقترن بها من العمل؛ لأن (أل) الحرفية تبعد الاسم عن شبه الفعل؛ لكونها من خصائص الأسماء.

(١) يُنظر رأي الجمهور وبقية أدلتهم في شرح المفصل ٦/٧٧ وشرح التسهيل لابن مالك ١/٢٠١ وشرح الكافية ٢/٢٠١ والتصريح ٢/٦٥.

(٢) يُنظر شرح الكافية ٢/٢٠١ وهمع الهوامع ٥/٨٢.

وقد أجاب الجمهور عن دليل من قال بحرفيتها بأن تخطي العامل لها إنما هو لمجيئها على صورة أل الحرفية، فلما كانت كذلك نقل الإعراب لما بعدها. كما هو الحال في (لا) الواقعة موقع (غير) كقولك : جئت بلا زادٍ [١] .

وأجاب ابن مالك عن الاستدلال السابق بجواب آخر، فقال: "مقتضى الدليل أن يظهر عمل عامل الموصول في آخر الصلة، لكن منع من ذلك كون الصلة جملة، والجمل لا تتأثر بالعوامل ، فلما كانت صلة الألف واللام في اللفظ غير جملة جيء بها على مقتضى الدليل ؛ لعدم المانع" [٢] .

ولو أراد الباحث ترجيح قولٍ من هذه الأقوال لا أُراه يختار غير قول الجمهور، وذلك للأسباب التالية:

الأول : أن هذا القول جاء على القياس؛ لأن اسم الفاعل المقترن بأل بمنزلة الفعل. فهو يقع موقعًا يجب تأوله فيه بالفعل، والفعل يعمل مطلقًا ، فكذلك ما كان بمنزلته.

الثاني : أنَّ إعمال اسم الفاعل المحلَّى بأل لا يخالف الأصل، في حين أن تقدير عامل خارجي، أو جعله مشبهًا للصفة المشبهة مخالف للأصل؛ لأن الأصل عدم التقدير.

الثالث : أنه قد وردت شواهد كثيرة من النثر والشِّعر ظهر فيها عمل اسم الفاعل المقترن بأل مطلقًا، سواء أكان ماضيًا أم حالاً أم استقبالاً .

(١) يُنظر شرح الكافية للرضي ٣٨/٢.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢٠٣/١.

يقول أبو حيان : "وقد ورد السماع عن العرب بإعماله في الماضي وغيره" [١] .

فمن هذه الشواهد قوله تعالى : ﴿وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ﴾ [٢] .

فقد عمل اسم الفاعل في الموضعين، والمراد به الحال والاستقبال، وليس المراد منه الماضي فقط.

قال ابن الأنباري: "التقدير والذاكرين الله والذاكراته. فحذف المفعول، وكذلك التقدير والحافظين فروجهم والحافظات أي والحافظاتها، فحذف المفعول لدلالة ما تقدَّم عليه" [٣] .

ومن تلك الشواهد - أيضًا - قول جرير السابق:

فَبِتُّ وَالْهَمُّ تَغْشَانِي طَوَارِقُه مِن خَوفِ رِحلَةِ بَينِ الظَّاعِنِينَ غَدَا [٤]

فقوله: "(الظاعنين) اسم فاعل مقترن بأل، وقد عمل في الظرف (غدًا)، وفي قوله : (غدًا) دليل على أن اسم الفاعل هنا يراد به المستقبل. ولكن هذا الشاهد قد يُعترض عليه بأن اسم الفاعل فيه إنما عمل في الظرف، والظرف يكفيه رائحة الفعل، كما يحتمل قوله (غدًا) أن يكون منصوبًا بالمصدر (رحلة)

(١) منهج السالك ص ٣٣٢.

(٢) من الآية ٣٥ من سورة الأحزاب.

(٣) البيان في غريب إعراب القرآن ٢٦٩/٢.

(٤) تقدم تخريج البيت في ص ١٥٩.

أو (ببين) أو باسم الفاعل (الظاعنين) . والدليل إذا تطرق إليه الاحتمال بطل به الاستدلال.

قال الرضي: "ويحتمل انتصاب (غدًا) برحلة وببين والظاعنين ، والاستدلال بالمحتمَل ضعيف، مع أن كلامنا فيما ينصب مفعولاً به والظرف يكفيه رائحة الفعل" [١] .

وإذا كان هذا الشاهد قد ضعف بالاحتمال فلننتقل لما لا ضعف فيه.

فمن الشواهد التي تدل على إعماله صراحة غير ماض قول الشاعر :

إذَا كنتَ معنيًا بِمجدٍ وسُؤْدُد فَلاَ تَكُ إلاَّ المجملَ القولَ والفعلاَ [٢]

فهذا دليل ظاهر على إعمال اسم الفاعل المقترن بأل، وهو بمعنى الحال أو الاستقبال. فإن قوله: (المجمل) المراد به الذي يُجمِل ، وقد أعمله في المفعول به، وهو (القول).

ومن الشواهد قول عمرو بن كلثوم :

وَأنَّا الشَّارِبُونَ المَاءَ صَفْوًا وَيَشْرَبُ غَيْرُنا كَدَرًا وَطِينَا [٣]

(١) شرح الكافية ٢٠١/٢.

(٢) البيت من الطويل . ولم يُعرف قائله .

وقد استشهد به ابن مالك في شرح التسهيل ٧٧/٣ وأبو حيان في التذييل والتكميل [ج ٣ ق ٢١٣ / ب] وفي منهج السالك ص ٣٣١ وابن عقيل في المساعد ١٩٩/٢ والسلسيلي في شفاء العليل ٦٢٨/٢ والسيوطي في همع الهوامع ٨٣/٥.

(٣) البيت من الوافر . من معلقة عمرو بن كلثوم المشهورة . وفي الديوان (ونشرب إن وردنا الماء) وحينئذ فلا شاهد فيه .

فمراد الشاعر أنهم مستمرون على هذا العمل ، ولا يريد أنهم فعلوا ذلك في الماضي فقط، بدليل الرواية الأخرى في البيت (ونشرب) بالفعل المضارع الدال على الحال.

ومن الشواهد - أيضًا - قول عنترة:

الشَّاتِمَي عِرضي ولَمْ أَشْتُمْهُمَا والنَّاذِرَيْنِ إذَا لَمْ أَلْقَهُمَا دَمِي (١)

فقوله : (الناذرين) اسم فاعل مثنّى مقترن بأل، مراد به المستقبل، بدليل ذكر (إذا) الدالة على الاستقبال. وقد عمل النصب في المفعول به ، وهو دمي.

ولا دليل مع من منع إعماله في غير الماضي، وإنما يقول : إنه لم يسمع عاملاً إلا وهو بمعنى الماضي. وقد تبين بالبحث كثرة الشواهد التي عمل فيها اسم الفاعل المقترن بأل، وهو غير ماض.

ومن الشواهد التي لم أقف عليها في مصادر هذا الفصل قول الوليد بن عقبة بن أبي معيط:

ألاَ أيُّهَا المُزْجِي المَطِيَّةَ غَادِيَا ألاَ أبْلِغَنْ عَنِّي هُدِيتَ مُعَاوِيَا (٢)

= وقد ذُكر برواية الشاهد في شرح ابن الأنباري وشرح التبريزي. يُنظر شرح القصائد السبع لابن الأنباري ص ٤١٩ وشرح القصائد العشر للتبريزي ص ٣٦٠ وشرح التسهيل ٧٧/٣ والتذييل [ج ٣ ق ٢١٣ / ب] وشفاء العليل ٦٢٨/٢

(١) البيت من الكامل ، من معلّقة عنترة بن شداد . يُنظر ديوانه ص ٢٢٢ وشرح القصائد السبع الطوال ص ٣٦٤ وجمهرة أشعار العرب ص ٢٢٢ والتذييل والتكميل [ج ٣ ق ٢١٣ / ب] والمساعد ١٩٩/٢ والأشموني ٢٩٩/٢.

(٢) البيت من الطويل. تُنظر حماسة البحتري ص ٣٤.

فاسم الفاعل (المزجي) في هـذا البيـت دال علـى الحـال أو الاستقبال ولا يراد به المضي قطعًا وقد عمل النصب في المفعول الذي بعده.

وقول أروى بنت الحباب:

الـرَّاكبينَ مِـنَ الأمُـورِ صـدورَهـا لا يَـرْكَبُـون مَعَـاقِـدَ الأذْنَـابِ[١]

فقد عمل اسم الفاعل (الراكبين) حيث نصب المفعول (صدورها) ، وهـو بمعنى الحال أو الاستقبال ، بدليل مجيء المضارع بعده.

وقول عمرو بن أسواء العبدي :

ومَـا أنَا بالنَّاسِي الخليلَ ولا الَّـذي تَغَيَّـر إنْ طَـالَ الـزَّمانُ خَـلائِقُهُ[٢]

فقوله : (الناسي) قد عمل النصب في المفعول به (الخليل) مع أنه دال علـى الاستقبال.

فهذه الشواهد والتي ذكرت قبلها ترجِّح مذهب الجمهور في صحة إعمال اسم الفاعل المقترن بأل مطلقًا، بأي معنى كان.

القسم الثاني : اسم الفاعل المجرَّد من أل .

وهذا القسم عمله مرهونٌ بشروطٍ ذكرها جمهور النحويين.

وذلك لأن اسم الفاعل محمولٌ على الفعل المضارع في العمل، وفرعٌ منـه،

(١) المصدر السابق ص ٤٣٣. والبيت من الكامل.

(٢) المصدر نفسه ص ٩٢. والبيت من الطويل.

والفرع دائمًا يكون أحطَّ مرتبةً من الأصل، فلما كان فرعًا عنه كان أضعف منه، فوجب أن يُقوّى جانبُه ببعض الشروط التي تدفع عنه الضعف.

شروط عمل اسم الفاعل المجرَّد :

ذكر النحويون لعمل اسم الفاعل المجرَّد شروطًا عدَّة، وهذه الشروط موضع خلاف بينهم. وفيما يلي ذكر لهذه الشروط مع بيان ما وقع فيها من خلاف بين العلماء ووجهة نظر المخالف .

الشرط الأول : أن يعتمد اسم الفاعل على ما يقربه من الفعل ، ويسمى صاحبه.

وذلك أحد خمسة أشياء : الاستفهام، والنفي، والمخبَر عنه، والموصوف، وصاحب الحال.

وقد يكون المعتمَد عليه مقدَّرًا، كما سيأتي. وهذا الشرط قال به جمهور النحويين البصريين.

وقد ذكر العلماء تعليلات لهذا الحكم – أعني اعتماد الوصف على صاحبه عند العمل – كان من أوضحها قول ابن الفرخان: "وإنما كان ذلك كذلك لأن الفعل لا حظَّ له في الابتداء ، فكذلك ما يجري مجراه ، وكأنه إذا جرى على الاسم قبله كان أصح شبهًا بالفعل؛ لأن الفعل لا يكون إلاَّ محمولاً على غيره، فإن لم يكن جاريًا على ما قبله. وضامته همزة الاستفهام، أو (ما) النافية تقاوى بالاعتماد عليهما، فلم ينبُ به موضعه، وترشح لأن يعمل عمل الفعل، فإن لم يكن هذا ولا ذاك فبمعزل عن العمل" [١] .

(١) المستوفى في النحو ١/١٤٣.

ومنها قول الرضي : "اسم الفاعل لمَّا كان على خلاف وضعه روعي فيه أن يكون موقعه عند العمل موقع الفعل، فاشترط للعمل ما يقويه، إمَّا بذكر ما وضع محتاجًا إليه، وهو ما يخصصه من منعوت أو مخبَر عنه أو صاحب حال، وإما بوقوعه بعد شيء هو بالفعل أولى ، وهو النفي والاستفهام" (١) .

وقد ذكر سيبويه هذا الشرط - نقلاً عن الخليل - قال: "وزعم الخليل أنه يستقبح أن يقول: قائم زيد ... ثم قال : وإنما حسن عندهم أن يجري مجرى الفعل إذا كان صفةً جرى على موصوفٍ، أو جرى على اسمٍ قد عمل فيه، كما أنه لا يكون مفعولاً في (ضارب) حتى يكون محمولاً على غيره؛ فتقول: هذا ضارب زيدًا، وأنا ضارب زيدًا، ولا يكون ضارب زيدًا ..." (٢) .

فمثال اعتماد اسم لفاعل على الاستفهام الظاهر قوله تعالى : ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ﴾ (٣) .

جعل العكبري الوصف هنا مبتدأ وما بعده فاعلاً له ، قال : "(راغب) مبتدأ، و (أنت) فاعله، وأغنى عن الخبر، وجاز الابتداء بالنكرة لاعتمادها على الهمزة" (٤) .

(١) شرح الكافية ١٩٩/٢ . ويُنظر (اسم لفاعل والصفة المشبهة . د/ أبو الروس) ص ٣٧.

(٢) الكتاب ١٢٧/٢.

(٣) من الآية ٤٦ من سورة مريم .

(٤) التبيان في إعراب القرآن ٨٧٦/٢.

وجعله الزمخشري خبرًا مقدَّمًا وما بعده مبتدأ مؤخرًا. قال : "وقـدَّم الخـبر على المبتدأ في قوله : ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ﴾ ؛ لأنه كان أهم عنـده وهـو عنـده أعْنَـى، وفيه ضرب من التعجب والإنكار" (١) .

وقد أجاز النحويون في الوصف المعتمد إذا كـان هـو ومـا بعـده مفردين إعرابه مبتدأ وما بعده فاعل به، وإعرابه خبرًا مقدَّمًا، وما بعده مبتدأ مؤخرًا.

وقد رجَّح أبو حيان إعراب العكبري على إعراب الزمخشري من وجهين.

قال: "ويترجَّح هذا الإعراب على ما أعربه الزمخشري من كون (أراغـب) خبرًا، و (أنت) مبتدأ بوجهين ، أحدهما ألا يكـون فيـه تقديـم ولا تأخـير؛ إذ رتبة الخبر أن يتأخر عن المبتدأ، والثاني ألا يكون فصل بـين العـامل الـذي هـو (أراغب) وبين معموله الذي هو (عن آلهـتي) بمـا ليـس بمعمـول للعـامل ؛ لأن الخبر ليس هو عاملاً في المبتـدأ، بخـلاف كـون (أنـت) فـاعلاً فإنـه معمـول لـ (راغب) فلم يفصل بين (أراغب) وبين (عن آلهتي) بأجنبي، إنما فصـل بمعمـول له" (٢) .

أما ابن هشام فإنه منع إعرابه خـبرًا مقدَّمًـا، وردَّ علـى الزمخشـري. قـال: "فإن القول بأن الضمير مبتدأ، كمـا زعـم الزمخشـري في الآيـة مـؤدٍّ إلى فصـل العامل من معموله بالأجنبي" (٣) .

(١) الكشاف ٤١٣/٢.

(٢) البحر المحيط ١٩٢/٦.

(٣) مغني اللبيب ص ٧٢٣.

ويُفهم مما تقدَّم أن اعتماد الوصف على الهمزة هنا أفاد فائدتين ، الأولى تسويغ الابتداء به وهو نكرة . والثانية عمله الرفع فيما بعده.

وقد ورد الاعتماد على الهمزة في كثير من الشواهد الشعرية ؛ منها قول الشاعر:

أَقَاطِنُ قَوْمُ سَلْمَى أَمْ نَوَوا ظَعَنًا إنْ يَظْعَنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشُ مَنْ قَطَنَا (١)

فاسم الفاعل (قاطن) اعتمد على حرف الاستفهام ؛ لذلك عمل الرفع فيما بعده، وهو (قوم) فرفعه على الفاعلية.

ومنها قول الآخر :

أَنَاوٍ رِجَالُكَ قَتْلَ امرِئٍ مِنَ العِزِّ في حُبِّكَ اعْتَاضَ ذُلاَّ (٢)

فقد عمل اسم الفاعل (ناوٍ) فرفع الفاعل ونصب المفعول، وذلك بعد اعتماده على الاستفهام.

(١) البيت من البسيط . وهو مجهول القائل .

وقد ورد في شرح التسهيل لابن مالك ٢٦٩/١ وشرح شذور الذهب ص ١٨١ وشرح قطر الندى ص ١٢٢ والمساعد لابن عقيل ٢٠٤/١ وشفاء العليل ٢٧١/١ والتصريح ١٥٧/١ وشرح الأشموني ١٩٠/١.

(٢) البيت من المتقارب . ولم يُعرف قائله.

يُنظر شرح التسهيل لابن مالك ٧٣/٣ ومنهج السالك لأبي حيان ص ٣٢٦ وشرح الشذور ص ٣٨٩ والمقاصد النحوية ٥٦٦/٣ وهمع الهوامع ٨٠/٥.

وفيما سبق من الشواهد اعتمد اسم الفاعل على الاستفهام الظاهر، وقد يكون اعتماده على الاستفهام المقدَّر كما في قول الشاعر:

لَيْتَ شِعْرِي مُقِيمٌ العُذْرَ قَوْمِي أمْ هُمُ في الحُبِّ لِي عَاذِلُونَا [١]

فاسم الفاعل (مقيم) عمل النصب في المفعول به (العذر)؛ لاعتماده على استفهام مقدَّر، إذ أصله أمقيم، بدليل وجود (أم) المعادلة في الشطر الثاني من البيت.

وقد يكون الاعتماد على النفي ، واستشهد له النحاة بقول الشاعر:

خَلِيلَيَّ مَا وافٍ بعهدي أنتُما إذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أُقَاطِعُ [٢]

حيث عمل اسم الفاعل عمل الفعل، فرفع الضمير (أنتما) على الفاعلية، وتعلَّق به الجارُّ والمجرور (بعهدي) ؛ وذلك لاعتماده على النفي الذي قبله.

(١) البيت من الخفيف . ولم أجد من نسبه لقائله.

وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ٣/٧٤ وارتشاف الضرب ٣/١٨٢ ومنهج السالك ص ٣٢ وشرح الشذور ص ٣٩٠ والمساعد لابن عقيل ٢/١٩٥ وهمع الهوامع ٥/٨٠ .

(٢) البيت من الطويل ، ولم يُعرف قائله.

وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٦٩ ومغني اللبيب ص ٧٢٣ وأوضح المسالك ١/١٣٤ وهمع الهوامع ٢/٦ وشرح الأشموني ١/١٩١.

وفي هذا الموضع يجب إعراب المرفوع الـذي بعـد الوصـف المعتمـد فـاعلاً مرفوعًا باسم الفاعل، ولا يجوز جعلُه مبتدأ مؤخَّرًا؛ وذلك لأنه مثنًـى، والمبتـدأ مفرد، ولا يصح الإخبار بالمفرد عن المثنَّى.

قال ابن هشام – بعد أن منع إعرابـه مبتـدأ – : "القـول بذلـك في البيـت مؤدٍّ إلى الإخبار عن الاثنين بالواحد" [١] .

ومن شواهد اعتماده على النفي أيضًا قول الآخر:

فمَـا بَـاسِطٌ خَيْـرًا وَلاَ دَافِـعٌ أَذَى مِـنَ النَّـاسِ إلاَّ أَنْـتُـمْ آلَ دَارِمِ [٢]

وكذلك قول الشاعر :

مَا رَاعِ الخِـلاَّنُ ذِمَّـةَ نَـاكِـثٍ بَلْ مَـنْ وَفَى يَجِـدِ الخَلِيـلَ خَلِيلاَ [٣]

فأعمل اسم الفاعل (راع) فيما بعده ، فرفع بـه (الخـلان) علـى الفاعليـة، ونصب به (ذمة) على المفعولية ، وذلك بعد اعتماده على النفي.

(١) مغني اللبيب ص ٧٢٣.

(٢) البيت من الطويل وهو مجهول النسبة .

وقد ورد في تخليص الشواهد لابـن هشـام ص ١٨٣ والمسـاعد علـى تسـهيل الفوائـد لابن عقيل ١/٢٠٥ ولم أجده في غيرهما.

(٣) البيت من الكامل ، ولم يُعرف قائله .

وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ٣/٧٣ ومنهج السالك ص ٣٢٧ وشـرح الشذور ص ٣٨٨ وشرح اللمحة البدرية ٢/٨٩ وشفاء العليل ٢/٦٢٦.

ويظهر من أمثلة سيبويه والمبرد وغيرهما أنه لا فرق في الاعتماد على الاستفهام أن يكون بالحرف، أو بالاسم.

وكذلك الحال مع النفي، لا فرق بين كونه واقعًا بالحرف ، أو بالفعل ، أو بالاسم.

وهذا ما صرَّح به العلماء المتأخرون كابن مالك وأبي حيان وابن عقيل وغيرهم.

يقول ابن مالك : "أدوات الاستفهام كلها مستوية في تصحيح الابتداء بالوصف المذكور، فكما يقال : أقائم الزيدان ؟ يقال : هل معتَق العبدان ، وما صانع العمران ، ومن خاطبُ البِكران ، ومتى ذاهبٌ العمران، وأين جالسٌ صاحبانا، وكيف مصبحٌ ابناك، وكم ماكث صديقاك، وأيان قادم رفيقاك؟ قال: وكذلك النفي يتناول كل نافٍ يصلح لمباشرة الأسماء" (١) .

وقال في التسهيل : "وأجري في ذلك (غير قائم) ونحوه مجرى ما قَائِمٌ" (٢) .

وقال أبو حيان: "النفي يندرج فيه النفي بالحرف ... وبالاسم نحو غير قائم الزيدان؛ لأنه في معنى ما قائم الزيدون" (٣) .

(١) شرح التسهيل ١/٢٧٤.

(٢) تسهيل الفوائد ص ٤٤ .

(٣) منهج السالك ص ٣٦ ، ويُنظر شرح الألفية لابن عقيل ١/١٨٩.

ومن شواهد الاعتماد على النفي بالاسم قول الشاعر:

غَيْرُ لاَهٍ عِدَاكَ فَاطَّرِحِ اللَّهْـ ـوَ وَلاَ تَغْتَرِرْ بِعَارِضِ سِلْمِ [١]

فأعمل اسم الفاعل (لاه) حيث رفع به ما بعده على الفاعلية؛ وذلك لاعتماده على (غير) الدالة على النفي.

ومنها قول الآخر :

وإنَّ امْرَءًا لَمْ يُغْنَ إلاَّ بِصَالِحٍ لَغَيْرُ مُهِينٍ نَفْسَهُ بِالمَطَامِعِ [٢]

أمَّا الاعتماد على المخبَر عنه فيشمل الاعتماد على المبتدأ والاعتماد على ما كان أصله المبتدأ، وذلك اسم كان وأخواتها، واسم إنَّ وأخواتها، والمفعول الأول لأفعال القلوب.

فمثال الاعتماد على المبتدأ قولك: زيد مُكرِم عمرًا.

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿وَاللهُ مُخْرِجٌ مَّا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ﴾ [٣] . ففي هذه الآية

(١) البيت من الخفيف . ولم يُعرف قائله .

وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٧٥ ومغني اللبيب ص ٨٨٦ والمساعد على تسهيل الفوائد ١/٢٠٨ وشفاء العليل ١/٢٧٤ وشرح الأشموني ١/١٩١.

(٢) البيت من الطويل، ولم أجد من نسبه إلى قائله .

وقد ورد في شرح التسهيل لابن مالك ٣/٧٣ والتذييل والتكميل [ج٣ ق ٢١٠ /أ]. ومنهج السالك ص ٣٢٧ والمساعد ٢/١٥٩ وشفاء العليل ٢/٦٢٦.

(٣) من الآية ٧٢ من سورة البقرة .

عمل اسم الفاعل (مُخرِج) النصب في المفعول به (ما) وذلك بعد اعتماده على المبتدأ .

وكذلك قوله تعالى : ﴿وَاللهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ﴾ [١] .أُعمِل اسم الفاعل (غالب) في الجارِّ والمجرور، بعد اعتماده على المبتدأ.

ومنه قول الشاعر:

مَنْ مُبلغٌ عمرَو بنَ نُعْمَان إنّما فُضُوحُ الحَيَاةِ أنْ نُقِرَّ المَظَالِمَا [٢]

فقوله : (مبلغ) اسم فاعل، معتمد على المبتدأ، وهو اسم الاستفهام الذي قبله، ولذلك نصب ما بعده على المفعولية.

ومثال الاعتماد على اسمِ كان قول الشاعر :

إذا كُنْتَ في كُلِّ الأمُورِ مُعَاتِبًا صَدِيقَك لَمْ تَلْقَ الَّذِي لاَ تُعَاتِبُهْ [٣]

فأعمل اسم الفاعل (معاتبا) لاعتماده على اسم كان ؛ فلذلك نصب

(١) من الآية ٢١ من سورة يوسف.

(٢) البيت من الكامل ، وهو للزبرقان بن بدر ﷺ . يُنظر ديوانه ص ٥٥ وحماسة البحتري ص ٢١

(٣) البيت من الطويل ، وهو لبشار بن برد . يُنظر ديوانه ٣٢٦/١.

وليس البيت مما يُستشهد به، وإنما يؤتى به للاستئناس فقط؛ لأن صاحبه مولد. وقد قيل إن سيبويه قد استشهد ببيت لبشار.

وقد أورد البحتري الشاهد في حماسته في ضمن أبيات أخرى . تُنظر الحماسة للبحتري ص ١٠٠

(صديقك) على المفعولية.

وقول النابغة:

وَلَسْتَ بِمُسْتَبْقٍ أَخًا لاَ تَلُمُّـــه عَلَى شَعَثٍ أَيُّ الـرِّجَالِ الْمُهَذَّبُ [١]

فقوله: (مستبق) اسم فاعل نصب المفعول به (أخًـا) لاعتمـاده علـى اسـم ليس.

ومثـال اعتمـاده علـى اسـم إنَّ قـولـه تعـالى : ﴿إِنَّ اللهَ مُخْـرِجٌ مَّـا تَحْـذَرُونَ﴾ [٢] . حيـث عمـل اسـم الفـاعل (مُخـرِج) فيمـا بعـده النصـب ؛ لاعتماده على اسم إنَّ.

وكـذلك قـولـه تعـالى : ﴿ إِنِّـي جَاعِـلٌ فِـي الأَرْضِ خَلِيفَـةً ﴾ [٣] . فاسـم الفـاعـل (جاعل) قد اعتمد على اسم إنَّ؛ فلذلك عمل النصب في المفعول به.

ومنه قول الشاعر:

أَكُنْتَ تَحسِبُ أنّي قَـابِـلٌ غُـيُرًا مِنْ مَـالِكٍ لاَ وَرَبِّ البَيْتِ وَالحَـرَمِ [٤]

(١) البيت من الطويل ، وهو من قصيدة النابغة التي يعتـذر فيهـا إلى النعمـان بـن المنـذر . يُنظر ديوانه ص ٧٤ وحماسة البحتري ص ٩٩وشرح التسـهيل لابـن مـالك ٣٨١/١ ومجموعة المعاني ص ٢٧٣.

(٢) من الآية ٦٤ من سورة التوبة.

(٣) من الآية ٣٠ من سورة البقرة.

(٤) البيت من البسيط، وهو للحارث بن الحصين الكلبي . تُنظر حماسة البحتري ص ٢٣.

حيث عمل اسم الفاعل(قابل) في المفعول به (غيرا) ؛ لاعتماده على اسم إنَّ.

ومثال اعتماده على المفعول الأول لأفعال القلوب قولك: ظننت زيدًا ضاربًا عمرًا، وعلمت زيدًا مكرمًا خالدًا.

ومثال اعتماده على الموصوف قولك: مررت برجلٍ مكرِمٍ عمرًا [١] .

وقد يكون الموصوف المعتمَد عليه مقدَّرًا مفهومًا من السياق. كقوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ وَالدَّوَابِّ وَالأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ كَذَلِكَ﴾ [٢] ؛ لأن التقدير: صنف مختلف ألوانه، كما قال المفسرون.

ومن ذلك قول الشاعر:

كَنَاطِحِ صَخْرَةً يَوْمًا لِيَفْلِقَهَا فَلَمْ يَضِرْهَا وَأَوْهَى قَرْنَهُ الوَعِلُ [٣]

قال العلماء: إن اسم الفاعل فيه معتمِد على موصوف محذوف، تقديره كوعل ناطح.

ومثل ذلك قول ابن هرمة:

(١) ينظر في ذلك التذييل والتكميل [ج٣ ق٢٠٩/ب] وأوضح المسالك ١٤/٣.

(٢) من الآية ٢٨ من سورة فاطر.

(٣) البيت من البسيط ، وهو للأعشى الكبير ميمون بن قيس، من معلقته المشهورة، يُنظر ديوانه ص ١١١ وحماسة البحتري ص ٢٢٨.

وهو من شواهد شرح الكافية الشافية ١٠٣٠/٢ وشرح الألفية لابن الناظم ص٤٢٤ وأوضح المسالك ٢٤٩/٢ وشرح الشذور ص ٣٩٠ وشرح الألفية لابن عقيل ١٠٩/٣ وشرح الأشموني ٢٩٥/٢.

كَتَارِكَةٍ بَيْضَهَا بِالعَرَاءِ وَمُلبسةٍ بَيْضَ أُخْرى جَنَاحَا [١]

أي كنعامة تاركة ونعامة ملبسة .

وقد عدَّ العلماء من ذلك - أعني من الاعتماد على موصوف مقدَّر - اسم الفاعل المسبوق بحرف النداء، كقولك: يا طالعًا جبلاً، فإنَّ التقدير فيه يا رجلاً طالعًا جبلاً [٢] .

أمَّا ابن مالك فإنه يعدُّ حرف النداء أحد الأمور التي يصح اعتماد اسم الفاعل عليها. قال في الألفية - وهو يذكر الأشياء التي يصح اعتماد اسم الفاعل عليها -:

وَوَلِيَ استفهامًا أو حَرْفَ نِدَا أو نفيًا أو جَا صِفَةً أو مُسْنَدَا

إلاَّ أنَّ أكثر شرَّاح الألفية لم يوافقوه على هذا الرأي، واعترضوا على ذكره النداء في ضمن الأشياء التي يعتمد عليها الوصف.

فهذا ابنه بدر الدين أول المعترضين عليه، فهو يقول: "وليس المسوغ الاعتماد على حرف النداء؛ لأنه ليس كالاستفهام والنفي في التقريب من الفعل؛ لأن النداء من خواص الأسماء" [٣] .

(١) البيت من المتقارب، من قصيدة لإبراهيم بن هرمة . يُنظر شعره ص ٨٧ .

وقد ورد البيت في حماسة البحتري ص ١٧١ وعيون الأخبار ٨٧/٢ والشعر والشعراء ٧٥٨/٢ وشرح عمدة الحافظ ص ٦٧٥ ولسان العرب ٤٩٥/٢ (شحح).

(٢) يُنظر في ذلك شرح الألفية لابن الناظم ص ٤٢٤ وأوضح المسالك ٢٥٠/٢.

(٣) شرح الألفية لابن الناظم ص ٤٢٤.

وقال ابن هشام: "وقول ابن مالك : إنه اعتمد على حرف النداء سهو؛ لأنه مختص بالاسم، فكيف يكون مقربًا من الفعل؟" [١] .

ولكنَّ أبا حيان كان له رأي آخر، فإنه يرى أن ابن مالك يعد حرف النداء ذاته من مسوغات عمل اسم الفاعل.

قال - بعد أن ذكر نص ابن الناظم السابق -: "وما ذكره متوجه لكن الناظم لا يرى ذلك، بل هو عنده من مسوغات العمل، ألا ترى إلى قوله بعده: (وقد يكون نعت محذوف عرف) البيت فلو كان عمله إذا وليه حرف النداء لكونه حذف موصوفه لم يذكر قوله: (أو حرف نداء) لاندراجه في قوله: وقد يكون نعت محذوف عرف" [٢] .

وقد أجاب بعض المتأخرين عن هذا الاحتمال بأن تصريح ابن مالك بحرف النداء حتى يدفع ما يتوهم من أنَّ اسم الفاعل المسبوق بحرف النداء لا يحق له العمل بسبب بُعده عن شبه الفعل.

قال الصبان: "وأجيب بأن المصنف لم يدَّعِ أنه مسوغ، بل أن الوصف إذا ولي حرف النداء عمل، وهذا لا ينافي كون المسوّغ الاعتماد على الموصوف المحذوف، وإنما صرح بذلك حينئذ مع دخوله في قوله بعد: (وقد يكون نعت محذوف...الخ) لدفع توهم أن اسم الفاعل لا يعمل إذا ولي حرف النداء لبُعده عن الفعل" [٣] .

(١) أوضح المسالك ٢/٢٥٠.

(٢) منهج السالك لأبي حيان ص ٣٢٧.

(٣) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢/٢٩٣ وحاشية ياسين على التصريح ٢/٦٦.

وعبارة ابن مالك السابقة صريحة في أنه يعدُّ حرف النداء من الأمور التي يصح اعتماد اسم الفاعل عليها؛ لأن هذا هو المفهوم نصًّا من إطلاق عبارته التي سبق ذكرها.

وقد صرَّح أبو حيان في شرح التسهيل أن ابن مالك يعدُّ حرف النداء من وجوه الاعتماد ، وأنه ذكر لذلك شاهدًا.

قال: "وعدَّ المصنِّف في غير هذا الكتاب من وجوه الاعتماد أن يعتمد على حرف النداء، وأنشد قول الشاعر:

فَيَا مُوقِدًا نَارًا لِغَيْرِكَ ضَوْؤُهَا وَيَا حَاطِبًا فِي غَيرِ حَبْلِكَ تَحْطِبُ [١]

ولم يذكر ذلك أصحابنا" [٢] .

وصرَّح بهذا القول - أيضًا - ابن عقيل في شرحه على التسهيل [٣] .

وعلى ذلك يكون حرف النداء واحدًا من الأمور التي يصح اعتماد اسم الفاعل عليها، عند ابن مالك . ويرجِّح قولَه هذا البيت الذي سبق ذكره.

(١) البيت من الطويل، ولم يُعرف قائله .

وهو من شواهد أبي حيان في التذييل والتكميل [ج٣ ق ٢١٠ / أ] وابن عقيل في المساعد على تسهيل الفوائد ١٩٦/٢ والسيوطي في همع الهوامع ٣٧/٣.

والشاهد فيه إعمال اسم الفاعل (موقد) لاعتماده على حرف النداء الذي قبله.

(٢) التذييل والتكميل [ج ٣ ق ٢١٠ /أ].

(٣) المساعد على تسهيل الفوائد ١٩٦/٢.

وكذلك يمكن أن يستشهد له بالبيت الذي أنشده سيبويه - في باب اسم الفاعل - [١] :

يَـا سَـارِقَ اللَّيْـلَـةِ أَهْـلَ الـدَّارِ [٢]

حيث أعمل اسم الفاعل (سارق) ونصب به المفعول (أهل) لاعتماده على حرف النداء (يا).

وفي هذا الشاهد لا يصح تقدير موصوف؛ لعدم صحة التركيب حينئذ بين الصفة والموصوف.

وقول المعترضين : إن حرف النداء يُبعد اسم الفاعل عن شبه الفعل غير مقبول؛ لأن حرف النداء بمعنى الفعل، فإنهم متفقون على أنه يفسَّر بالفعل (أدعو).

ومثال اعتماد الوصف على صاحب الحال قولك: جاء زيدٌ راكبًا فرسًا. ولم أرَ من النحويين من ذكر له شاهدًا.

ويصح أن يكون من شواهد ذلك الآية الكريمة ﴿وَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [٣] .

فإن اسم الفاعل (مخلصين) حالٌ من واو الجماعة، ومعتمد عليه؛ لذلك نصب (الدين) على المفعولية.

(١) يُنظر الكتاب ١/١٧٥.

(٢) تقدَّم الكلامُ على هذا البيت في ص ٨٩.

(٣) من الآية ٢٩ من سورة الأعراف.

وكذلك قول الشاعر:

وَعَـوْرَاءَ جَـاءَتْ مِنْ أَخٍ فَـرَدَدْتُها بِسَـالِمَـةِ العَيْنَـيْـنِ طَـالِبَـةً عُـذْرَا [١]

فأعمل اسم الفـاعل (طالبـة) حيـث نصـب بـه المفعـول (عـذرا)، وذلـك لاعتماده على صاحب الحال، وهو الضمير في الفعل (جاءت)

المذهب الثاني : مذهب الأخفـش والكوفيـين، وهـو أن اعتمـاد الوصـف على ما يسبقه ليس بشرط، فقد يعمل الوصف غير معتمِدٍ على شيءٍ من هـذه المذكورات [٢] .

و لم يذكـر هـذه المسـألة الخلافيـة أحـد مـن أصحـاب كتـب الخـلاف إلا الزَّبيدي في كتابه «ائتلاف النصرة» .

قال فيه : "ذهب البصريون إلى أن اسم الفاعل لا يعمل أو يعتمد [٣] على كلام قبله من مبتدأ أو موصوف أو موصول أو ذي حال أو ألـف استفهام أو ما النافية، لكي لا يكون الفرع كالأصل؛ لأنه فرع الفعل.

ومذهب الكوفيين والأخفش أنه يعمل من غير اعتماد ..." [٤] . ثم ذكـر دليلين للكوفيين وردَّ عليهما، ومن ثم خَلُص لترجيح مذهب البصريين، فقال:

(١) البيت من الطويل . يُنسب للأعور الشني وهو في حماسة البحتري ص ٢٧١.

(٢) يُنظر شرح المفصل ٧٩/٦ وشرح التسهيل ٢٧٤/١ وشرح الكافية لـلرضي ٢٠٠/٢ والتذييل والتكميل [ج٣ ق ٢٠٩ /ب] وهمع الهوامع ٨١/٥ .

(٣) إي إلاّ أن يعتمد.

(٤) ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ص ٨٦.

"فالصحيح قول البصريين" [١] .

وفيما يلي أُورد ما اطلعتُ عليه من أدلة لأصحاب هذا القول:

١ - دليل عقلي، وذلك أنهم بنوا عمل اسم الفاعل على أصل عام لهم، وهو أن أسماء الفاعلين من قبيل الأفعال، فهي أفعال دائمة عندهم، ولها من قوة العمل ما للأفعال؛ فلذلك كانوا يُعملونها مطلقًا بلا شروط، فتعمل عندهم في الماضي والحال والاستقبال ، وتعمل غير معتمدة على شيء؛ لأنها أفعال . وقد سبق أن ذكرت مذهبهم في القول بفعلية اسم الفاعل [٢] .

٢ - من النقل استدلوا بقراءة أبي حَيْوَةَ ﴿وَدَانِيَةٌ عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا﴾ [٣] برفع (دانية) على أنها مبتدأ و (ظلالها) فاعل سد مسد الخبر، و لم يعتمد المبتدأ على شيء.

قال أبو حيان: "واستدل به الأخفش على جواز رفع اسم الفاعل من غير أن يعتمد ، نحو قولك: قائم الزيدون. ولا حجة فيه لأن الأظهر أن يكون (ظلالها) مبتدأ و (دانية) خبر له" [٤] .

(١) المصدرالسابق.

(٢) يُنظر ما تقدم ص ١٤٣.

(٣) من الآية ١٤ من سورة الإنسان ، وهذه القراءة ذكرها أبو جعفر النحاس في إعراب القرآن ١٠١/٥ وأبو حيان في البحر المحيط ٣٩٦/٨.

(٤) البحر المحيط ٨ / ٣٩٦.

إلاَّ أنه أورد قراءة أخرى وذكر أنها تصح أن تكون دليلاً لهذا القول. قال: "وقرأ أُبَيٌّ ﴿وَدَانٍ﴾ مرفوع . فهذا يمكن أن يستدل به الأخفش" [١] .

يقصد أبو حيان أن هذه القراءة الأخيرة لا يصح تخريجها على ما خرِّجت عليه القراءة الأولى؛ إذ لا يصح أن يقال : إن (دان) خبر مقدَّم و (ظلالها) مبتدأ مؤخر؛ لأنه لا يخبر عن الجمع بالمفرد إلا ما استثني من ذلك، وهذا ليس منه، فعلى ذلك يصح عدُّ هذه القراءة دليلاً للأخفش والكوفيين.

٣ - ومن أدلتهم أيضًا البيت المشهور :

خَبِيٌّ بَنُو لِهْبٍ فَلاَ تَكُ مُلْغِيًا مَقَالَةَ لِهْبِيٍّ إذَا الطَّيْرُ مَرَّتِ [٢]

فقوله (خبير) اسم فاعل عمل الرفع في الفاعل (بنو لهب) مع أنه غير معتمد على شيء من وجوه الاعتماد.

٤ - قول الشاعر :

فَخَيْرٌ نحنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُم إذَا الدَّاعِي الْمُثَوِّبُ قَالَ يَا لاَ [٣]

(١) المصدرنفسه . وقراءة أُبَيّ في معاني القرآن للفراء ٢١٦/٣.

(٢) البيت من الطويل ، يُنسب لرجل من طيئ.

وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ٢٧٣/١ وشرح الكافية الشافية ٣٣٣/١ ومنهج السالك لأبي حيان ص ٣٧ وأوضح المسالك ١٣٧/١ وشفاء العليل ٢٧٣/١ وهمع الهوامع ٧/٢ وشرح الأشموني ١٩٢/١.

(٣) البيت من الوافر ، وهو لزهير بن مسعود الضبي .

وقد ورد في نوادر أبي زيد ص ١٨٥ والخصائص ٢٧٦/١ وشرح التسهيل لابن مالك ٢٧٣/١ ومغني اللبيب ص ٢٨٩ والمساعد ٢٠٧/١ وشفاء العليل ٢٧٣/١ وخزانة الأدب ٦/٢.

وقوله (خير) وإن كان اسم تفضيل لكنه وصف كاسم الفاعل، وقد عمل فيما بعده فرفع (نحن) على الفاعلية، ولا يجوز غير هذا الوجه من الإعراب.

قال ابن مالك: "ولا يكون (خير) خبرًا مقدَّمًا، و (نحن) مبتدأ ؛ لأنه يلزم في ذلك الفصل بمبتدأ بين أفعل التفضيل و (مِنْ) وهما كمضاف ومضاف إليه، فلا يقع بينهما مبتدأ" [١] .

وقد أجاب البصريون عن أدلة الكوفيين والأخفش بما يلي :

أجابوا عن استدلالهم بالآية بأن (دانية) خبر مقدَّم و (ظلالها) مبتدأ مؤخَّر، كما سبق ذكره عن أبي حيان [٢] .

وأجابوا عن البيت الأول بالجواب نفسه، وهو جعله على التقديم والتأخير، فقوله: (خبير) خبر مقدَّم و (بنو لهب) مبتدأ مؤخَّر. ولا يمنع ذلك كون الخبر مفردًا؛ لأن وزن (فعيل) كالمصدر يصلح للمفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث بلفظ واحد [٣] .

والذي أراه أن تأويل هذه النصوص جميعًا ليس بمستساغ، ولا سيما أن هناك شواهد لا يمكن تخريجها على ما قالوا، كقوله:

فخيرٌ نحنُ عند النَّاسِ منكم [٤]

(١) شرح التسهيل ١/٢٧٤.

(٢) يُنظر التذييل والتكميل [ج٣ ق ٢٠٩ /ب].

(٣) يُنظر أوضح المسالك ١/١٣٧ وشرح الأشموني ١/١٩٢.

(٤) سبق تخريجه في ص ١٨٦.

فإنه لا يجوز فيه جعل (خير) خبرًا مقدَّمًا و (نحن) مبتدأ مؤخرًا؛ لأنه يلزم من ذلك الفصل بين أفعل التفضيل ومتعلقه، وذلك لا يجوز كما سبق ذكره عن ابن مالك.

وكذلك القراءة التي ذَكَرَهَا أبو حيان، فإنه لا يصح فيها التأويل المذكور ؛ لأنه لا يخبر بالمفرد عن الجمع، كما تقدم [١].

وقد أجاز ابن مالك وابنه بدر الدين عمل اسم الفاعل ، وهو غير معتمد، وذكر ابن مالك أن سيبويه أجازه على قبح [٢] .

ونص سيبويه – كما في الكتاب – : "وزعم الخليل – رحمه الله – أنه يستقبح أن يقول : قائم زيد، وذلك إذا لم تجعل (قائمًا) مقدَّمًا مبنيًا على المبتدأ ... ثم قال: وإذا لم يريدوا هذا المعنى وأرادوا أن يجعلوه فعلاً ، كقوله: يقوم زيد وقام زيد قبح لأنه اسم، وإنما حسن عندهم أن يجري مجرى الفعل إذا كان صفة جرى على موصوف أو جرى على اسم قد عمل فيه ، كما أنه لا يكون مفعولاً في (ضارب) حتَّى يكون محمولاً على غيره، فتقول: هذا ضارب زيدًا وأنا ضارب زيدًا" [٣] .

قال ابن مالك: "ومن زعم أنَّ سيبويه لم يجز جعله مبتدأ إذا لم يلِ استفهامًا أو نفيًا فقد قوَّله ما لم يقل" [٤] .

(١) يُنظر ما سبق ص ١٨٦.

(٢) شرح التسهيل ٢٧٣/١ وشرح ابن الناظم على الألفية ص ١٠٦.

(٣) الكتاب ١٢٧/٢.

(٤) شرح التسهيل ٢٧٣/١.

وكذلك اختار هذا المذهب الوسط بدر الدين بن مالك، قال في شرح الألفية: "أمَّا إذا لم يعتمد على الاستفهام أو النفي كان الابتداء به قبيحًا، وهو جائز على قبحه" (١) .

لذلك ينبغي ألا نخطِّئ من أعمل اسم الفاعل غير معتمد على شيء ، بل الأولى أن نعدَّ ذلك أمرًا جائزًا، وإن كان الأرجح الاعتماد ، وقد وجدت ما يؤيد هذا المذهب - علاوة على ما ذكره النحاة - وذلك في قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّت مِنَ الْحَيِّ﴾ (٢) . قرئ بتنوين اسم الفاعل ونصب (الميت) على المفعولية (٣). فقد عمل هنا وهو غير معتمد على شيء مما ذكر .

الشرط الثاني : أن يكون اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال فقط.

وهذا الشرط قال به جمهور النحويين من بصريين وكوفيين .

قال سيبويه: "وتقول : هذا ضاربٌ كما ترى، فيجيء على معنى هذا يضرب، وهو يعمل في حال حديثك، وتقول: هذا ضارب، فيجيء على معنى هذا سيضرب ..." (٤) .

وقال في موضع آخر : "هذا باب من اسم الفاعل جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول والمعنى ، فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في (يفعل)

(١) شرح الألفية لابن الناظم ص ١٠٦.

(٢) من الآية ٩٥ من سورة الأنعام .

(٣) وهذه قراءة اليزيدي، وقد ذكرها ابن خالويه في مختصر شواذ القرآن ص ٣٩.

(٤) الكتاب ١/١٣٠.

كان نكرة منونًا، وذلك قولك: هذا ضاربٌ زيدًا غدًا، فمعناه وعمله مثل يضرب زيدًا ... وتقول : هذا ضاربٌ عبدَ الله الساعة ... "[١] . ثم ذكر شواهد عن العرب تؤيد ما ذهب إليه.

فهذه النصوص تبين بوضوح اشتراط سيبويه لصحة عمل اسم الفاعل كونه بمعنى الحال أو الاستقبال. وتبعه على هذا القول جمهور العلماء.

قال المبرد: "اسم الفاعل إذا كان ماضيًا لا تنونه؛ لأنه اسم، وليست فيه مضارعة الفعل" ثم قال : "فإن جعلت اسم الفاعل في معنى ما أنت فيه و لم ينقطع، أو ما تفعله بعد و لم يقع جرى مجرى الفعل المضارع في عمله وتقديره"[٢] .

وقال الأخفش: "إنما يضاف إذا كان قد وقع الفعل، تقول: هم ضاربو أبيك، إذا كان قد ضربوه، وإذا كانوا في حال الضرب أو لم يضربوا قلت: هم ضاربون أخاك، إلا أن العرب قد تستثقل النون فتحذفها في معنى إثباتها، وهو نحو ﴿مُلَاقُو رَبِّهِمْ﴾[٣] .

وقال ابن السراج: "اسم الفاعل الذي يعمل عمل الفعل هو الذي يجري على فعله، ويطرد القياس فيه ..." ثم قال: "تقول: "هذا ضاربٌ زيدًا، إذا أردت (بضارب) ما أنت فيه أو المستقبل ، فإذا قلت: هذا ضارب زيد، تريد به معنى المضي فهو بمعنى غلام زيد"[٤] .

(١) الكتاب ١٦٤/١.

(٢) المقتضب ١٤٨/٤ - ١٤٩ ويُنظر ١١٩/٢.

(٣) من الآية ٤٦ من سورة البقرة ، والنص في معاني القرآن للأخفش ٨٣/١.

(٤) الأصول في النحو ١٢٢/١، ١٢٥.

فابن السراج يصرح بوجوب كون اسم الفاعل العامل مرادًا به الحال أو الاستقبال، وأنه إذا أريد به معنى الماضي لم يعمل وكانت إضافته حقيقية.

وبهذا المذهب أخذ الفراء وسائر الكوفيين من بعده، خلافًا لشيخه الكسائي كما سيأتي.

قال الفراء في أثناء ذكره لتفسير قوله تعالى: ﴿هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ﴾ [١] : "وللإضافة معنى مضي من الفعل، فإذا رأيت الفعل قد مضى في المعنى فآثر الإضافة فيه، تقول: أخوك آخذُ حقِّه، فتقول ههنا: أخوك آخِذُ حَقِّهِ، ويقبح أن تقول: آخِذٌ حَقَّهُ، فإذا كان مستقبلاً لم يقع بعد قلت: أخوك آخذٌ حقَّه عن قليل ، وآخذُ حَقِّهِ عن قليل ، ألا ترى أنك لا تقول: هذا قاتلٌ حمزةَ مُبغِّضًا ؛ لأن معناه ماضٍ ، فقبح التنوين لأنه اسم" [٢] .

والمفهوم من نص الفراء السابق أنه يجيز إعمال اسم الفاعل إن كان للحال أو الاستقبال، ويمنعه إن كان بمعنى الماضي؛ لذلك قال : فقبح التنوين.

وقد حكى الزجَّاج إجماع النحاة البصريين وأكثر الكوفيين على منع إعمال اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي، قال: "لأن أسماء الفاعلين إذا كان الفعل قد وقع أضيفت إلى ما بعدها لا غير، تقول: هذا ضاربُ زيد أمس.

(١) من الآية ٣٨ من سورة الزمر.

(٢) معاني القرآن للفراء ٢/٤٢٠.

فإجماع النحويين [١] أنه لا يجوز في (زيد) النصب، وعلى ذلك أكثر الكوفيين. وبعض الكوفيين يجيز النصب ، فإذا قلت: هذا معطي زيدٍ درهمًا، فنصب الدرهم محمول على أعطى" [٢] .

وقال ابن يعيش : "اعلم أن اسم الفاعل الذي يعمل عمل الفعل هو الجاري مجرى الفعل في اللفظ والمعنى، أمَّا اللفظ فلأنه جارٍ عليه في حركاته وسكناته،ويطَّرد فيه،وذلك نحو ضارِب ومُكرِم ومُنطلِق ومُستخرِج ومُدحرِج، كله جارٍ على فعله. فإذا أريد به ما أنت فيه وهو الحال أو الاستقبال، صار مثله من جهة اللفظ والمعنى فجرى مجراه وحُمل عليه في العمل، كما حُمل فعل المضارع على الاسم في الإعراب؛ لما بينهما من المشاكلة" [٣] .

المذهب الثاني : جواز إعمال اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي، فيعمل عمل فعله. وعليه فإن اسم الفاعل يعمل مطلقًا ، سواء كان معناه ماضيًا أم حالاً أم مستقبلاً، فينصب مفعوله، اكتفاءً بالشبه المعنوي.

وهذا مذهب الكسائي وهشام الضرير - من الكوفيين - وأبي جعفر بن مضاء من المتأخرين [٤] .

أما الفراء وسائر الكوفيين فإنهم يوافقون البصريين في عدم إعماله ماضيًا ، وقد تقدَّم نقل مذهب الفراء [٥] .

(١) أي النحويين البصريين بدليل ما بعده.

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/٢٧٤.

(٣) شرح المفصل ٦/٦٨.

(٤) يُنظر شرح المقدمة المحسبة ٢/٣٩١ وشرح المفصل لابن يعيش ٦/٧٧ وشرح عمدة الحافظ ص ٦٧٣ ومنهج السالك لأبي حيان ص ٣٢٥.

(٥) يُنظر ما تقدم ص ١٩١.

أدلة هذا المذهب :

١ - قوله تعالى - في قصة أصحاب الكهف - : ﴿ وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾ [١] .

وهذه الآية أظهر دليل لأصحاب هذا القول، ووجه الاستدلال منها أن اسم الفاعل فيها (باسط) بمعنى الماضي - بدليل أن القصة وقعت في الماضي - وقد عمل اسم الفاعل فنصب (ذراعيه) على المفعولية.

٢ - ذكر بعض العلماء أن من أدلة هذا المذهب قوله تعالى : ﴿جَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا﴾ [٢] .

فقوله سبحانه ﴿جَاعِلُ﴾ اسم فاعل بمعنى (جعل) - بدليل القراءة الأخرى ﴿وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا﴾ [٣] - . وقد عمل النصب في المفعول الثاني (سكنا) بعد إضافته لمفعوله الأول (الليل) .

٣ - ومن أدلتهم ما حكاه الكسائي عن العرب : (هذا مارٌّ بزيد أمس فسويّر فرسخًا) [٤] .

وهذا صريح في إعمال اسم الفاعل الماضي.

(١) من الآية ١٨ من سورة الكهف.

(٢) من الآية ٩٦ من سورة الأنعام.

(٣) هذه قراءة عاصم وحمزة والكسائي، وقرأ باقي السبعة (جاعل) على صيغة اسم الفاعل. يُنظر السبعة لابن مجاهد ص ٢٦٣ والنشر ٢/٢٦٠.

(٤) ذكره ابن عصفور في شرح الجمل ١/٥٥٠.

٤ – قول الأعرابي – بعد مضي شهر رمضان – "يـارُبَّ صائمـه لـن يصومـه وقائمه لن يقومه"

قال ابن هشام : "وهو ممَّا تمسك به الكسائي على إعمال اسم الفاعل المجرَّد بمعنى الماضي" (١).

ووجَّه هذا القول الدسوقي في حاشيته على المغني بقوله : "وجْهُه أن (صائم) هذا إنما هو ماضٍ بدليل قول العربي له بعد رمضان، وقد عمل في الضمير النصب وهو مجرَّد ، فإن قلت : لا نسلم أنه عامل في الضمير ، بل هو مضاف له، أُجيب بأنه لو كان مضافًا له للزم عمل (رُبَّ) في معرفة وهو لا يصح، فيتعين عمله فيه " (٢).

وقال الأمير في حاشيته : "لأن (صائم) مضاف للهاء، فلو لم يكن عاملاً فيها كانت الإضافة محضة فيكون معرفة، ومدخول (رُبَّ) لا يكون إلا نكرة..." (٣).

أمَّا من الشعر فقد احتجوا بما يلي :

١ – فَرِيقَانِ مِنْهُمْ جَازِعٌ بَطْنَ نَخْلَةٍ وَآخَرُ مِنْهُمْ قَـاطِعٌ نَجْدَ كَبْكَبِ (٤)

(١) مغني اللبيب ص ١٨٠.

(٢) حاشية الدسوقي على المغني ١٤٦/١.

(٣) حاشية الأمير على مغني اللبيب ١١٩/١.

(٤) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس بن حجر . يُنظر ديوانه ص ٤٣.

وقد استشهد به أبو حيان على هذه القضية و لم ينسبه. يُنظر منهج السالك ص ٣٢٥ والتذييل والتكميل [ج٣ ق ٢١٠/ب]، و لم أجده في غيرهما.

فـ (جازع) و (قاطع) كلٌّ منهما اسم فاعل قد عمل النصب فيما بعده، وهما بمعنى الماضي ؛ لأن البيت إخبار عمَّا مضى:

٢ – وَمَجْرٍ كغُلاَّن الأُنَيعِمِ بَالِغٍ دِيَارَ العَدُوِّ ذِي زُهَاءٍ وَأَرْكَانِ [١]

فقوله (بالغ) اسم فاعل ، عمل النصب في المفعول به (ديار) وهو ماضٍ، بدليل وقوعه بعد واو رُبَّ ، وهي مثل (رُبَّ) تخلص ما تدخل عليه إلى الماضي، كما قال أبو حيان [٢] .

وقد أجاب أصحاب المذهب الأول – أعني البصريين – عن أدلة الكوفيين بما يلي :

أمَّا استدلالهم بالآية الأولى ، قوله تعالى : ﴿ وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾ [٣] فلا يصح لأن الآية جاءت على حكاية الحال، بمعنى (يبسط) بدليل وجود أدلة في الآية نفسها تُفهم حكاية الحال.

(١) البيت من الطويل، و لم ينسبه أحدٌ ممن استشهد به، وقال محقّق المساعد: "إنه لم يعثر على قائله ، ولا على بقيته" . وهو لامرئ القيس بن حجر في ديوانه ص ٩٣ ، من قصيدة طويلة.

والمجْر الجيش الضخم . والغُلاَّن الأودية الكثيرة الشجَّر . الأُنَيْعم اسم موضع .

والبيت من شواهد أبي حيان في التذييل والتكميل [ج٣ ق٢١٠/ب] ومنهج السالك ص ٣٢٥ وابن عقيل في المساعد على تسهيل الفوائد ١٩٨/٢.

(٢) ينظر التذييل والتكميل [ج٣ ق٢١٠/ب] ومنهج السالك ص ٣٢٥.

(٣) من الآية ١٨ من سورة الكهف.

ففي قوله ﴿وَنُقَلِّبُهُمْ﴾ جاء بالمضارع الدال على الحال، ولو أراد الماضي لقال : (وقلبناهم) [١] .

وكذلك الواو في قوله ﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ﴾ واو الحال ، وهي التي يحسن بعدها المضارع لا الماضي، تقول : حضر محمد وأبوه يضحك، ولا تقل: ضحك، بالماضي [٢] .

ومعنى حكاية الحال أن يقدر أن ذلك الفعل الماضي واقع في حال التكلم، كما في قوله تعالى ﴿فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنبِيَاءَ اللهِ مِنْ قَبْلُ﴾ [٣] ، أو أنْ يُجعل ما كان واقعًا في الزمن الماضي واقعًا في هذا الزمن، فيعبَّر عنه بلفظ المضارع [٤] .

والقول بذلك - أي بأن الآية جاءت على حكاية الحال - ليس بدعًا من القول؛ لأن حكاية الحال من القواعد الشهيرة التي خُرِّج عليها كثير من النصوص العربية، من القرآن الكريم وأشعار العرب.

وقد ذكر ابن هشام في المغني هذه القاعدة وخرَّج عليها آيات كثيرة، من بينها الآية المذكورة ، قال: "القاعدة السادسة أنهم يُعبِّرون عن الماضي والآتي كما يُعبرون عن الشيء الحاضر، قصداً لإحضاره في الذهن حتى كأنه مشاهَد حالة الإخبار" . ثم استطرد في ذكر الآيات السائرة على هذه القاعدة، إلى أن قال : "ومنه عند الجمهور ﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾ [٥] ، أي يبسط ذراعيه،

(١) يُنظر مغني اللبيب ص ٩٠٦.

(٢) يُنظر منهج السالك لأبي حيان ص ٣٢٥ والتصريح على التوضيح ٦٦/٢.

(٣) من الآية ٩١ من سورة البقرة.

(٤) يُنظر شرح الكافية للرضي ٢٠٦/٢ وشرح الشذور للجوجري ص ٥٦٤

(٥) من الآية ١٨ من سورة الكهف.

بدليل (ونقلبهم) . ولم يقل وقلبناهم، وبهذا التقرير يندفع قول الكسائي وهشام: إن اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي يعمل، ومثله ﴿وَاللَّهُ مُخْرِجٌ مَّا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ﴾ [١] ، إلاَّ أنَّ هذا على حكاية حال كانت مستقبَلَةً وقت التدارؤ، وفي الآية الأولى حُكيت الحال الماضية" [٢] .

أمَّا الآية الثانية – وهي قوله تعالى– : ﴿جَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا﴾ [٣] . فقد اختلفت إجاباتهم حولها . فأكثرهم يرى أن قوله : ﴿سَكَنًا﴾ منصوب بفعل محذوف مدلول عليه باسم الفاعل، والتقدير : جعله سكنًا.

والمضاف إليه هنا مجرور لفظًا ومحلاً؛ لأن إضافة اسم الفاعل الذي بمعنى المضي إضافة معنوية محضة. وهذا رأي الزجاج وأبي علي الفارسي والجمهور [٤] .

وأجاب بعضهم بأن الآية جاءت على الحكاية ، فيكون اسم الفاعل عاملاً هنا؛ لأنه بمعنى المضارع ، أي ويجعل الليل سكنًا، فيُضاف لفظًا للمفعول الأول، وهو (الليل). وينصب المفعول الثاني وهو (سكنًا) [٥] .

(١) من الآية ٧٢ من سورة البقرة.

(٢) مغني اللبيب ص ٩٠٥ – ٩٠٦.

(٣) من الآية ٩٦ من سورة الأنعام.

(٤) يُنظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٧٤/٢ والإيضاح العضدي ص ١٧٣ والحجة للفارسي ٣٦٣/٣ والملخّص لابن أبي الربيع ٢٩٧/١ وشرح التسهيل لابن مالك ٧٨/٣ والتذييل والتكميل [ج٣ ق ٢١١/أ].

(٥) يُنظر أوضح المسالك ٢٥٩/٢.

وأجاب بعضهم بأنه يمكن أن يُقال : إن اسم الفاعل هنا ليس للماضي المنقطع، بل هو في الآية للماضي المستمر استمرارًا تجدديًا، إذْ جعل الليل سكنًا لم يقع في الماضي فقط، بل قد وقع في الماضي ويقع في الحاضر وسيقع في المستقبل. وعلى ذلك يكون اسم الفاعل هو العامل النصب في المفعول به (سكنًا).

قال الزمخشري: "فإن قلتَ: كيف يكون للَّيل محل والإضافة حقيقية؛ لأن اسم الفاعل المضاف إليه في معنى المضي، ولا تقول: زيد ضارب عمرًا أمس، قلت: ما هو في معنى المضي، وإنما هو دال على جَعْل مستمر في الأزمنة المختلفة، وكذلك ﴿فَالِقُ الْحَبِّ﴾ [١] و ﴿فَالِقُ الإِصْبَاحِ﴾ [٢] كما تقول : الله قادر عالم، فلا تقصد زمانًا دون زمان" [٣] .

وذهب السيرافي إلى أنه يجوز في هذه الحالة نصب المفعول الثاني باسم الفاعل نفسه وإن كان بمعنى الماضي؛ لأنه اكتسب بالإضافة إلى الأول شبهًا بمصحوب الألف واللام، وقد تعذرت إضافته لمعموله لوجود المضاف الأول، فوجب نصبه به [٤] .

وتابعه على هذا القول أبو علي الشلوبين وابن عصفور [٥] .

(١) من الآية ٩٥ من سورة الأنعام.

(٢) من الآية ٩٦ من سورة الأنعام.

(٣) الكشاف ٢/٢٩.

(٤) يُنظر شرح الكتاب للسيرافي [ج١ ق ٣٥٠/ب].

(٥) يُنظر شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/٨٧٩ وشرح الجمل لابن عصفور ١/٥٥٢.

قال أبو علي الشلوبين – مرجِّحًا مذهب السيرافي – : "وهو الصحيح؛ لقولهم : هذا ظانّ زيدٍ أمس منطلقًا . ولا يُتصور هنا ما ذكره الفارسي من الانتصاب بإضمار فعل لما يؤدي إليه ذلك من الاقتصار على أحد المفعولين في الظن ؛ إذ لا يجوز أن يقال في (ظان) : إنه متعدّ إلى مفعول آخر، غير هذا الذي نصبه المضمر ، مع الامتناع من نصب المفعول الثاني باسم الفاعل الذي بمعنى المضي؛ لأن ذلك رجوع عن الامتناع من نصبه، فلم يبق للممتنع من النصب به إلا الاقتصار على أحد مفعولي الظن، وذلك غير جائز" [١] .

وهذا الرأي يَحْسُنُ الأخذ به خروجًا من الإشكال السابق.

وأجابوا عن استدلالهم بقول العرب: (هذا مارّ بزيد أمس) بأنه لا حجَّة لهم فيه على عمل اسم الفاعل الماضي؛ لأنه عمل هنا في الجار والمجرور، والخلاف إنما هو في عمله في المفعول به الصريح، أما الظرف والجارّ والمجرور فيكتفيان بما فيه رائحة الفعل، فإنه يعمل فيهما اللفظ المحتمل لمعنى الفعل وإن لم يكن مشتقًّا [٢] .

وأمَّا قول الأعرابي: (يا رُبَّ صائمه) ، فقد أجيب عنه بأنه على التقدير أي يا رُبَّ مقدِّر في نفسه صومَه ، والعرب تقول : إنه مسافر غدًا ، أي يُقدِّر في نفسه السفر غدًا، ومنه مررت برجلٍ معه صقر صائدًا به غدًا [٣] .

(١) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/٨٧٩.

(٢) يُنظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٥٠ ومنهج السالك ص ٣٢٥.

(٣) يُنظر منهج السالك لأبي حيان ص ٣٢٥.

أو أنه يُحمل على حكاية الحال الماضية ، وربَّ وإن كانت تصرف معنى مدخولها إلى الماضي لكنها لا تصرف لفظه إليه.

قال الدسوقي: "والجمهور يجعلونه من باب حكاية الحال" [١] .

وأجاب الجمهور عن الشعر الذي احتج به من قال بعمله ماضيًا بأن ذلك الشعر محمول على حكاية الحال - أيضًا - .

فإن قوله : (جازعٌ بطنَ نخلة) و (قاطعٌ نجدَ كبكب) لو جيء بدل اسم الفاعل فيهما بمضارع لساغ ذلك ، وصحَّ معناه، فيقال: يجزع بطن نخلة، ويقطع نجد كبكب؛ فلذلك صح حمل البيت على حكاية الحال الماضية.

وبمثل هذا يخرج البيت الثاني على أنه جاء على حكاية الحال، فيكون معنى قوله : (بالغ ديار العدو) أي يبلغ ديار العدو [٢] . أو يجعل منصوبًا بفعل مقدَّر، أي بالغ يبلغ ديار العدو.

قال أبو حيان: "وخرَّجه - أي البيت - ابن طاهر على إضمار فعل، أي يبلغ ديار العدو" [٣].

وقد ردَّ العلماء قول الكسائي ، ولم يوافقه عليه سائر الكوفيين سوى هشام الضرير كما سبق.

قال ابن أبي الربيع - بعد أن ذكر اشتراط الحال أو الاستقبال في عمل اسم الفاعل واسم المفعول - : "ولا أعلم في هذا خلافًا بين البصريين

(١) حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ١٤٦/١.

(٢) يُنظر التذييل والتكميل [ج٣ ق ٢١٠ / ب] ومنهج السالك ص ٣٢٥.

(٣) منهج السالك ص ٣٢٥ ويُنظر المساعد لابن عقيل ١٩٨/٢.

والكوفيين إلا الكسائي، فإنه خالف في هذا، وقال: إنهما يعملان وإن كانا بمعنى الماضي، وجعل عملهما بالمعنى، ولم يجعل عملهما بالشبه" [١] .

وقال ابن مالك - مشيرًا إلى مذهب الكسائي - : "ومذهبه في هذه المسألة ضعيف؛ لأن اسم الفاعل الذي يراد به المضي لا يشبه الفعل الماضي إلا من قِبل المعنى، فلا يُعطى ما أعطى المشابه لفظًا ومعنى ، أعني الذي يراد به المضارع وأيضًا فإن الفعل المضارع محمول على اسم الفاعل في الإعراب، فحمل اسم الفاعل عليه في العمل ..." [٢] .

ويقول أبو حيان في الرد على الكسائي: "وإنما يثبت ما قال الكسائي لو حكي من كلامهم هذا ضارب عمرًا أمس؛ لأنك لو أتيت هنا بالفعل وجب أن يكون ماضيًا، فكنت تقول: هذا ضرب زيدًا أمس ، ولا يحسن هذا يضرب زيدًا أمس" [٣] .

وقال - أيضًا - : "والدليل على أن اسم الفاعل إذا عمل والمعنى على الماضي المراد به حكاية الحال أنه لا يوجد عاملاً إلاّ في موضع يسوغ فيه وقوع المضارع" . ثم ضرب لذلك أمثلة، فقال: "نحو قولك: كان زيدٌ ضاربًا عمرًا، فالضرب ماضٍ من جهة المعنى، وقد عمل اسم الفاعل، ولو صرحت هنالك بالفعل كان مضارعًا... وكذلك جاءَ زيدٌ واضعًا يدَه على رأسِه، لو أتيت بالفعل لقلت: جاءَ زيدٌ يضعُ يدَهُ على رأسِهِ، فدل على أنهم قصدوا

(١) البسيط في شرح الجمل ٩٩٩/٢.

(٢) شرح التسهيل ٧٥/٣.

(٣) منهج السالك ص ٣٢٥.

حكاية الحال؛ ولذلك أعربه النحويون في هذا الباب حالاً، وإن كان المعنى على المضي" [١] .

مسألة / عمل اسم الفاعل في مرفوعه.

يرى أكثر النحويين أن اسم الفاعل يعمل الرفع في الضمير المستتر ، دون شرط الحال أو الاستقبال. تقول: زيدٌ قاتلٌ أمسِ، فيرفع ضميره على الفاعلية.

وقد حكى بعض العلماء اتفاق النحويين على ذلك [٢] .

ونقل الخلاف فيه أبو حيان وابن عقيل والسيوطي [٣] .

قال أبو حيان : "ذهب الجمهور إلى أنه يرفع، وذهب أبو بكر بن طاهر وابن خروف إلى أنه لا يرفع المضمر، والذي تلقيناه أنه لاشتقاقه يتحمل الضمير [٤] .

ولا شك أن الصحيح ما ذهب إليه جمهور العلماء؛ لأن اسم الفاعل قبل أن يكون عاملاً كان مشتقًّا. ومعلوم أن المشتق - إن لم يرفع ظاهرًا بعده - فهو متحمِّلٌ للضمير الذي فيه، كما ذكر أبو حيان. والضمير لا يستتر إلا في عامله. فعلى ذلك يكون اسم الفاعل في الواقع هو العامل فيه.

(١) التذييل والتكميل [ج٣ ق ٢١٠، ٢١١/أ].

(٢) يُنظر ارتشاف الضرب ١٨٤/٣ وهمع الهوامع ٨٢/٥ وشرح الأشموني ٢٩٤/٢.

(٣) يُنظر منهج السالك ص ٣٢٦ والمساعد ١٩٨/٢ وهمع الهوامع ٨٢/٥.

(٤) التذييل والتكميل [ج٣ ق ٢١١/ب].

أمَّا إن كان مرفوعه اسمًا ظاهرًا – كما في قولك: مررت برجل قائم أبوه أمس – فقد وقع فيه الخلاف بين النحويين القائلين باشتراط الزمن الحالي أو المستقبلي في العمل .

فمذهب أكثر النحويين أن هذا الشرط غير لازم في عمله الرفع ؛ فعلى ذلك يرفع الفاعل، وإن كان زمنه ماضيًا [١] .

وذهب بعض النحويين – منهم ابن جني وأبو علي الشلوبين–[٢] إلى أنه لا يعمل في الفاعل الظاهر إذا كان دالاً على المضي.

فابن جني يقول – في أثناء حديثه عن الآية – ﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [٣] : لا يجوز أن يكون رابعهم وصفًا لثلاثة، على أن يكون كلبهم رفعًا برابع، من قِبل أن رابعهم في هذا الموضع وإن كان اسم فاعل فإنه يراد به المضي ، وإذا كان اسم الفاعل ماضيًا في المعنى لم يجز أن يعمل عمل الأفعال ، لا رفعًا ولا نصبًا؛ ألا ترى أنَّك لا تقول: هذا رجل قائم أمس أخوه على أن ترفع الأخ بفعله، وهو القيام" [٤] .

فهذا نص نادر عن ابن جني يمنع فيه عمل اسم الفاعل الماضي مطلقًا، سواء كان في مرفوع أم في منصوب. ولكن المتأخرين من النحاة ردوا هذا القول وصرحوا بعمل اسم الفاعل في مرفوعه مطلقًا.

(١) يُنظر منهج السالك ص ٣٢٦ والتذييل والتكميل [ج ٣ ق ٢١١ / ب].

(٢) يُنظر سر الصناعة ٦٤٣/٢ وشرح الجزولية الكبير ٨٨٤/٢.

(٣) من الآية ٢٢ من سورة الكهف.

(٤) سر صناعة الإعراب ٦٤٣/٢.

قال الرضي: "وأما سما الفاعل والمفعول فعملهما في مرفوع هو سبب جائز مطلقًا، سواء كانا بمعنى الماضي أو بمعنى الحال أو الاستقبال، أو لم يكونا لأحد الأزمنة الثلاثة ، بل كانا للإطلاق المستفاد منه الاستمرار، نحو زيد ضامر بطنُه ومسود وجهُه ومؤدب خدامُه؛ وذلك لأن أدنى مشابهة للفعل تكفي في عمل الرفع لشدة اختصاص المرفوع بالفعل..." [١] .

وكذلك صرح ابن هشام بأن اشتراط الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال إنما هو لعمله في المنصوب لا لمطلق العمل، بدليلين أحدهما: أنه يصح (زيد قائم أبوه أمس) .

والثاني : أنهم لم يشترطوا لصحة نحو (أقائم الزيدان) كون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال [٢] .

لكن إدخال ابن هشام شرط الاعتماد في ذلك غير مسلَّم له؛ لأن شرط الاعتماد لازم حتى في عمله في مرفوع .

وقد نصَّ على ذلك سيبويه نقلاً عن الخليل ، قال: "وزعم الخليل - رحمه الله - أنه يستقبح أن يقول : قائم زيد، وذلك إذا لم تجعل (قائمًا) مقدمًا مبنيًّا على المبتدأ ... ثم قال: "فإذا لم يريدوا هذا المعنى وأرادوا أن يجعلوه فعلاً ، كقوله : يقوم زيد وقام زيد قبح؛ لأنه اسم، وإنما حسن عندهم أن يجري مجرى الفعل إذا كان صفة جرى على موصوف أو جرى على اسم

(١) شرح الكافية ١/٢٧٨.

(٢) مغني اللبيب ص ٦١٢ - ٦١٣.

قد عمل فيه، كما أنه لا يكون مفعولاً في (ضارب) حتى يكون محمولاً على غيره [١] ..."

فهذا النص من سيبويه يدل دلالة صريحة على أن شرط عمل اسم الفاعل الرفع فيما بعده متوقف على حصول الاعتماد.

فالاعتماد شرط للعمل مطلقًا، سواء أكان في الرفع أم في النصب.

الشرط الثالث : ألا يوصف اسم الفاعل قبل العمل .

وهذا الشرط قال به جمهور البصريين والفراء من الكوفيين [٢] .

وقد صرح سيبويه بهذا الشرط في قوله: "ألا ترى أنك لو قلت : مررت بضارب ظريف زيدًا، وهذا ضاربٌ عاقلٌ أباه كان قبيحًا؛ لأنه وصفه فجعل حاله كحال الأسماء" [٣] .

وللنحويين في منع عمل اسم الفاعل الموصوف تعليلان:

الأول : أن الوصف من خصائص الأسماء، فيبعد بذلك اسم الفاعل عن مشابهة فعله [٤] .

الثاني : أن اسم الفاعل محمول في العمل على الفعل، والفعل لا يوصف، فكذلك ما نُزِّل منزلته [٥] .

(١) الكتاب ١٢٧/٢.

(٢) يُنظر الكتاب ٢٩/٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٥٥٤/١.

(٣) الكتاب ٢٩/٢.

(٤) يُنظر شرح التسهيل لابن مالك ٧٤/٣ والبسيط في شرح الجمل ١٠٠٠/٢.

(٥) منهج السالك لأبي حيان ص ٣٢٧.

والمخالف في هذا الشرط - أيضًا - هو الكسائي وأصحابه إلا الفراء، فإنهم أجازوا إعمال اسم الفاعل الموصوف مطلقًا، سواء أكان الوصف قبل العمل أم بعده. واستدلوا بما يلي:

١ - ما حكاه الكسائي من قولهم : (أنا زيدًا ضاربٌ أيُّ ضارب) [١] . ففي هذا القول عمل اسم الفاعل الموصوف النصب في المفعول به، لكن عمله كان قبل الوصف لا بعده.

٢ - قول الشاعر :

إذَا فَاقِدٌ خَطْبَاء فَرْخَيْنِ رَجَّعَتْ ذَكَرْتُ سُلَيْمَى فِي الخَلِيطِ المُبَايِنِ [٢]

وهذا البيت - كما يظهر - نص في موضع النزاع؛ لأن قوله: (فاقد) اسم فاعل من فقد يفقد ، وقد وصف بقوله: (خطباء) ثم عمل النصب في المفعول به (فرخين).

٣ - قول ذي الرمة :

وقَائِلَةٍ تَخْشَى عَلَيَّ أَظُنُّهُ سَيُودِي بِهِ تَرْحَالُهُ وَمَذَاهِبُه [٣]

(١) يُنظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/٧٤.

(٢) البيت من الطويل ، يُنسب لبشر بن أبي خازم ، وليس في ديوانه.
وهو من شواهد إيضاح الشعر للفارسي ص ٣٤٤ والمقرب لابن عصفور ١/١٢٤ وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٧٤ وشرح الكافية الشافية ٢/١٠٤٢ والتذييل والتكميل [ج ٣ ق ٢٠٧ / أ] ومنهج السالك ص ٣٢٨ والمقاصد النحوية ٣/٥٦٠ وشرح الأشموني ٢/٢٩٤.

(٣) البيت من الطويل ، وهو لذي الرمة في ديوانه ٢/٨٥٨.
وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ٣/٧٥ ومنهج السالك لأبي حيان ص٣٢٨ والتذييل والتكميل [ج ٣ ق ٢٠٧ / أ] ومغني اللبيب ص ٥٦٥ والمساعد لابن عقيل ٢/١٩٢.

فإن اسم الفاعل (قائلة) قد وصف بجملة (تخشى عليّ) مع أنه عامل في جملة مقول القول (أظنُّه) .

٤ - قول الشاعر :

وَرَاكِضَةٍ مَا تَسْتَجِنُّ بِجُنَّةٍ بَعِيرَ حِلالٍ غَادَرَتْهُ مُجَعْفَلِ [١]

والشاهد فيه إعمال اسم الفاعل (راكضة) في المفعول به (بعير) مع أن اسم الفاعل موصوف قبل العمل بجملة (ما تستجن بجنة) .

هذا ما تسنّى لي الوقوف عليه من أدله لهذا القول في هذه المسألة .

وقد أجاب أصحاب القول الأول عن هذه الأدلة بما يلي :

أما قولهم : (أنا زيدًا ضاربٌ أيّ ضارب) ، فلا دليل فيه؛ لأن وصف اسم الفاعل كان بعد عمله لا قبله، وهذا لا محظور فيه عند الجمهور . لكن بعض العلماء - ومنهم النحَّاس وابن الأنباري والعكبري وابن مالك - يمنع إعمال اسم الفاعل الموصوف مطلقًا، سواء تقدمت الصفة على المعمول أم تأخرت.

(١) البيت من الطويل، وهو لطفيل بن كعب الغنوي. يُنظر ديوانه ص ٦٨.

الحِلال بكسر الحاء مركب من مراكب النساء، والمجعفل المصروع ، والمراد هنا المقلوب، وهو نعت لحِلال.

يُنظر البيت في الأمالي لأبي علي القالي ١٠٤/١ والمخصَّص لابن سيده ١٤٧/٧ ولسان العرب ١١٣/١١(جعفل) و (حلل) ومنهج السالك لأبي حيان ص ٣٢٨ وتذكرة النحاة ص ٤٦٩ والتذييل والتكميل [ج ٣ ق ٢٠٧ / أ] والأشباه والنظائر ٢٨٨/٥ وتاج العروس ٢٥٨/٧ (جعفل).

فقد أعرب كلٌّ من النحَّاس وابن الأنباري والعكبري جملة ﴿ يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِن رَّبِهِمْ﴾ الواقعة في الآية الكريمة ﴿وَلاَ آمِّينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِن رَّبِّهِمْ﴾ [١] حالاً من الضمير المستتر في (آمِّين) . ومنعوا إعرابها صفة لاسم الفاعل، مُعَلِّلين ذلك بأنَّ اسم الفاعل إذا وُصِفَ لا يعمل.

قال النحَّاس : "هي في موضع نصبٍ، أي مُبْتَغِين" [٢].

وقال ابن الأنباري: "و (يبتغون) جملةٌ فعليةٌ في موضع نصبٍ على الحال من الضمير في (آمِّين) أي لا يُحِلُّوا مَنْ قَصَدَ البيتَ الحرامَ مُبتغِين فضلاً من ربهم، ولا يجوز أنْ يكون صفةً لآمِّين؛ لأنَّه قد نصب (البيت). واسم الفاعل إذا وُصِفَ لم يعمل؛ لأنَّه يخرج بالوصف عن شبه الفعل؛ لأنَّ الفعل لا يُوصَف، وإذا خرج بالوصف عن شبه الفعل؛ فينبغي ألاَّ يعمل" [٣].

وقال العكبري:"(يبتغون) في موضع الحال من الضمير في (آمِّين) ولا يجوز أن يكون صفة لآمِّين؛ لأن اسم الفاعل إذا وُصف لم يعمل في الاختيار" [٤] .

وردَّ ابن هشام هذا القول بأنَّه: "قولٌ ضعيفٌ، والصحيح جواز الوصف بعد العمل" [٥] .

(١) من الآية ٢ من سورة المائدة.

(٢) إعراب القرآن للنحاس ٤/٢.

(٣) البيان في غريب إعراب القرآن ٢٨٣/١

(٤) التبيان في إعراب القرآن ٤١٦/١.

(٥) مغني اللبيب ص ٧٦٦.

أما ابن مالك فإنه صرَّح بمنع عمل اسم الفاعل الموصوف مطلقًا. وأجاب عن حكاية الكسائي السابقة بقوله: "وأمَّا إجازته (أنا زيدًا ضاربٌ أيّ ضارب) فلا حجَّة فيه؛ لأنه لم يقل : أنا سمعته عن العرب، بل ذكره تمثيلاً ، ولو رواه عن العرب لم يكن فيه حجَّة؛ لأنه كان يُحمل على أن زيدًا منصوب بضارب وضارب خبر أنا، وأيَّ ضارب خبر ثان. وهذا توجيه سهل موافق للأصول المجمع عليها، فلا يعدل عنه" (١) .

وقد ردَّ أبو حيان رأي ابن مالك هذا بأنه لم يخالف أحد في جواز وصف اسم الفاعل بعد عمله، قال: "وهذا الذي ذكره لا نعلم فيه خلافًا من أنه إذا وصف بعد أخذه مفعوله جاز ذاك، وليس وصفه بعد أن أخذ معموله قادحًا في عمله" (٢) .

وهذا من أبي حيان تعميم ليس في محله . فقد سبق أن ذكرت أنَّ ابن الأنباري وأبا البقاء العكبري قد سَبَقَا ابنَ مالك إلى القول بمنع عمل اسم الفاعل الموصوف مطلقًا ، وأنَّ ذلك هو ظاهر إعراب النحَّاس المتقدِّم ذكره ، فلم يكن ابن مالك منفردًا بهذا الرأي . والخلاف موجود فيه قبل ابن مالك.

وأجاب الجمهور عن استدلال الكوفيين بالبيت السابق ، وهو :

إذَا فَـاقِـدٌ خُطَبَـاءُ فَرْخَـيْنِ رَجَّـعَتْ

بجوابين ؛ أحدهما ما ذكره ابن عصفور، وهو أن قوله : (فرخين) ليس

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣/٧٤.

(٢) التذييل والتكميل [ج٣ ق ٢٠٧ / أ].

منصوبًا بفاقد، بل هو منصوب بفعل مقدَّر دل عليه اسم الفاعل، أي فقدت فرخين [١] .

ورَجَّحَ أبو حيان هذا الجواب، وقال: "ويؤيِّد أنَّه ليس منصوبًا بفاقد أن فاقدًا صفة غير جارية على الفعل في التأنيث، ألا ترى أن اسم الفاعل إذا لم يجرِ على الفعل في تذكيره وتأنيثه لم يعمل. لا يجوز هذه امرأة مرضعٌ ولدها؛ لأن اسم الفاعل لا يذهب به إذ ذاك مذهب الفعل، وإنما ذُهِبَ به مَذْهَبَ النِّسَبِ ، فإذا قلت : امرأة مرضع فالمعنى ذات رضاع، كما تقول: رجل دارع أي ذو درع، فإن ذهبت بمرضع مذهب الزمان فلا بد من التاء، ويعمل إذ ذاك" [٢] .

والجواب الثاني أن يجعل قوله: (فرخين) منصوبًا بالفعل رجَّعت على إسقاط حرف الجر، وأصله : رجعت على فرخين ، ثم حذف حرف الجر وتعدَّى الفعل بنفسه فنصب المفعول به، كما قال ابن مالك [٣] .

وأجابوا عن البيت الثاني بأحد جوابين:

١ - إمَّا أن تكون جملة (تخشى عليّ) في محل نصب على الحالية من الضمير المستتر في اسم الفاعل (قائلة) أي هي ، فلا يكون اسم الفاعل موصوفًا [٤] .

(١) المقرب لابن عصفور ١/١٢٥ . ويُنظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/٧٤ ومنهج السالك ص ٣٢٨.

(٢) التذييل والتكميل [ج ٣ ق ٢٠٧ / أ].

(٣) شرح التسهيل ٣/٧٤.

(٤) التذييل والتكميل [ج ٣ ق ٢٠٧ / أ].

٢ - وإمَّا أن يقدر فعل قبل جملة (أظنُّه) يكـون هـو العـامل فيهـا، والتقديـر : وقائلة تخشى عليَّ قالت أو تقول.

قال ابن مالك : "والجواب أن يُقال : أظنُّه محكي بقالت أو تقـول مقـدَّرًا فبطل الاحتجاج" [١] .

وكذلك الحال بالنسبة للبيـت الثـالث، يجـاب عنـه بـأن يجعـل قولـه: (مـا تستجن بجنة) جملة في موضع النصب على الحال مـن الضمـير المسـتتر في اسـم الفاعل (راكضة) وعلى ذلك لا يكون اسم الفاعل موصوفًا. أو يكون المفعول منصوبًا بفعل مقدَّر، أي ركضت بعير حِلاَلٍ [٢] .

الشرط الرابع : أن يكون اسم الفاعل مكبَّرًا، فإن صُغِّر لم يعمل.

وهذا الشرط قال به جمهور البصريين والفراء من الكوفيين .

قال سيبويه : "واعلم أنك لا تحقر الاسم إذا كان بمنزلـة الفعـل، ألا تـرى أنه قبيح هو ضويرب زيدًا" [٣] .

وفي المسألة مذهبان آخران سنعرض لهما فيما بعد .

وقد علَّل الجمهور هذا الشرط بأحد تعليلين:

الأول : أن التصغير مـن خصـائص الأسمـاء، فيُضعِـف شـبه اسـم الفـاعل بالفعل، فيبطل عمله.

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣/٧٥.

(٢) يُنظر التذييل والتكميل [ج ٣ ق ٢٠٧ / أ].

(٣) الكتاب ٣/٤٨٠ ويُنظر شرح المفصل ٥/١١٣.

قال أبو حيان: "وعلة منعه من ذلك أنه إذا صغِّر دخلته خاصة من خواص الاسم ، فبعد عن شبه المضارع بتغيُّر بنيته التي كانت عمدة في الشبه" [١] .

الثاني : أن التصغير وصف في المعنى؛ لأن معنى قولك: ضويرب ضارب صغير [٢] ، واسم الفاعل إذا وصف لا يعمل، كما تقدَّم في الشرط الثالث.

قال أبو علي الفارسي: "تصغير الاسم بمنزلة وصفه بالصغر، فقولنا : حجير كقولنا حجر صغير. ويدل على ذلك أن من أعمل اسم الفاعل، نحو هذا ضارب زيدًا، إذا صَغَّر، فقال: ضويرب لم يستحسن إعماله في المفعول به، كما لا يستحسن إذا وصفه فقال: هذ ضارب ظريف زيدًا" [٣] .

المذهب الثاني : جواز إعمال اسم الفاعل المصغَّر في المفعول به. وهذا مذهب الكسائي وأصحابه الكوفيين إلاَّ الفراء ، ووافقهم في هذه المسألة أبو جعفر النحاس [٤] .

دليل هذا القول : ما حكاه الكسائي عن العرب من قولهم : (أظنّني مرتحلاً وسويِّرًا فرسخًا) [٥] .

(١) التذييل والتكميل [ج ٣ ق ٢٠٦ / ب].

(٢) وقال ابن أبي الربيع معناه: "ضارب ضربًا قليلاً؛ لأن تصغير الصفات لتقليل الوصف". البسيط في شرح الجمل ١٠٠٠/٢

(٣) التكملة ص ٤٨٦ - ٤٨٧.

(٤) يُنظر هذا المذهب في شرح الكافية الشافية ١٠٤٢/٢ وارتشاف الضرب ١٨١/٣ وهمع الهوامع ٨١/٥.

(٥) يُنظر شرح التسهيل لابن مالك ٧٤/٣.

و لم أعثر لهم على دليل آخر عن العرب نثرًا أو شعرًا غير هذا القول. ووجه الاستدلال منه: أن قوله (سويِّرًا) تصغير (سائر) اسم فاعل وقد أعمله مع أنه مصغَّر في قوله : (فرسخًا) فنصبه به.

أمَّا أبو جعفر النحاس ، فقد ذكر ابن مالك أنَّ دليله على ذلك هو قياسه لاسم الفاعل المصغَّر على جمع التكسير، فكما أن اسم الفاعل المجموع جمع تكسير يعمل على الرغم من تغيُّر بنيته كذلك يعمل اسم الفاعل المصغر على الرغم من تغيُّر بنيته، اكتفاء بالشبه المعنوي فقط بين اسم الفاعل والفعل [١] .

المذهب الثالث: مذهب يقول بالتفصيل . حيث يقسم اسم الفاعل المصغَّر قسمين ، قسم استعمل له مكبّر، فهذا لا يعمل عمل الفعل، وقسم لم يحفظ له مكبّر، ويسمى الملازم للتصغير، وهذا يعمل ، فيرفع الفاعل وينصب المفعول.

وهذا القول نسبه أبو حيان لابن عصفور في ارتشاف الضرب [٢] ، ونسبه لبعض مشايخه دون تعيين في كتبه الأخرى [٣] .

غير أني لم أجد هذا القول في كتب ابن عصفور المعروفة ، بل جاء في كتابه شرح الجمل التصريح بمنع إعمال اسم الفاعل المصغَّر مطلقًا دون تفصيل [٤] .

وأكثر العلماء ينسب هذا القول لبعض المتأخرين دون تعيين [٥] .

(١) نقل السيوطي هذا الدليل عن التحفة لابن مالك . يُنظر همع الهوامع ٨١/٥.

(٢) ارتشاف الضرب ١٨١/٣.

(٣) التذييل والتكميل [ج ٣ ق ٢٠٦ / ب] ومنهج السالك ص ٣٢٧.

(٤) شرح جمل الزجاجي ٥٥٤/١ .

(٥) يُنظر توضيح المقاصد ١٦/٣ وشرح الأشموني ٢٩٤/٢.

واستدل أصحاب هذا الرأي بقول الشاعر :

فَمَا طَعْمُ راحٍ بالزجاجِ مَدَامَةٍ تَرَقْرَقُ فِي الأَيْدِي كُمَيتِ عَصِيرُها [١]

حيث عمل الوصف الملازم للتصغير (كميت) فيما بعده فرفعه على الفاعلية، وهذا على رواية الجرِّ في كميت، على أنه صفة لراح، والكميت، وهو الذي خالط حمرته سواد ، وَصْفٌ لم يُستعمل إلا مصغرًا.

وقد أجاب الجمهور عن أدلة المذهبين الأخيرين بما يلي:

أمَّا ما حكاه الكسائي عن العرب من قولهم: (أظنني مرتحلاً وسويِّرًا فرسخا) فقالوا: إن اسم الفاعل هنا عمل في (فرسخ) وهو ظرف لا مفعول به، والظروف تكتفي بعمل ما فيه رائحة الفعل؛ لأنهم يتوسعون في الظروف ما لا يتوسعون في غيرها. بل تعمل فيها أحيانًا الأسماء الجامدة لتضمنها معنى المشتق [٢] .

أمَّا قياس النحاس اسم الفاعل المصغَّر على اسم الفاعل المجموع جمع تكسير فهو قياس مع الفارق؛ لأن جمع التكسير لم يحدث معنى غير لائق

(١) البيت من الطويل ، وهو لمضرس بن ربعي.

وهو من شواهد ارتشاف الضرب ١٨١/٣ ومنهج السالك ص ٣٢٧ والتذييل والتكميل [ج ٣ ق ٢٠٦ / ب] وتوضيح المقاصد للمرادي ١٧/٣ والمقاصد النحوية ٥٦٧/٣ وهمع الهوامع ٨١/٥ وشرح الأشموني ٢٩٤/٢.

(٢) يُنظر هذا الرد في شرح التسهيل لابن مالك ٧٤/٣ ومنهج السالك لأبي حيان ص ٣٢٧ وتوضيح المقاصد ١٦/٣.

بالفعل، وإنما هو بمنزلة العطف، أمَّا التصغير فهو مع تغييره بنية اسم الفاعل غيّر معناه أيضًا إلى الوصفية.

وقد أوضح ابن مالك هذا بقوله :

"التصغير لم يمنع العمل لتغير نظم الواحد فحسب، بل لكونه مغيّرًا نظم الواحد ومحدثًا فيه معنى غير لائق بالفعل، وهو معنى الموصوفية، فإن معنى قولك: ضويرب ضارب صغير، والجمع وإن غيَّر نظم الواحد فليس محدثًا في المجموع معنى لا يليق بالفعل؛ لأن الجمع بمعنى العطف، فإن معنى قولك: ضُرَّاب ضارب وضارب وضارب، والعطف لائق بالفعل، فلذلك امتنع عمل اسم الفاعل بالتصغير دون التكسير" [١] .

وأجاب أبو حيان بجواب آخر عن هذا القياس، فقال: "جمع التكسير إنما وقع في اسم الفاعل بعد استقرار العمل له، فلم يؤثر فيه، بخلاف التصغير" [٢].

ويرد على المذهب الثالث بأنه لا فرق من ناحية النتيجة بين اسم الفاعل الملازم للتصغير وغير الملازم؛ لأن العلة التي بسببها منع المصغر من العمل ثابتة في النوعين، وهي أن التصغير يبعد اسم الفاعل عن شبه الفعل؛ لتلبسه بخاصة من خصائص الأسماء.

أمَّا عن البيت المذكور فاسم الفاعل فيه إنما عمل في المرفوع وهو قوله: (عصيرها) ولا خلاف في جواز عمله الرفع، وإنما الخلاف في عمله مصغَّرًا النصب في المفعول به.

(١) شرح التسهيل ٣/٧٨ - ٧٩.

(٢) التذييل والتكميل [ج ٣ ق ٢٠٦ / ب] ومنهج السالك ص ٣٢٧.

وأجيب عنه أيضًا بأن الرواية المشهورة في البيت وردت برفع (كميت) على أنه خبر مقدَّم وما بعده مبتدأ مؤخر. وعلى ذلك فلا شاهد في البيت على تلك الدعوى.

هذه شروط عمل اسم الفاعل التي ذكرها العلماء، وعلَّقوا عمله عليها.

وذكر أبو حيان عن بعض النحويين شرطًا آخر ، لم أجده عند غيره. وهو ألاَّ يُضاف اسم الفاعل العامل لغير مفعوله، فإن كان مضافًا لغيره لم يصح عمله.

قال: "ونبَّه بعض أصحابنا على شرطٍ آخر في اسم الفاعل إذا عمل، وهو ألاَّ يُضاف إلى غير مفعوله، فإن أضيف إلى غير مفعوله لم يعمل، فتقول: هذا صابغ القريةِ وخيَّاط البلدِ ، ولا يجوز أن يعمل هذا عمل الفعل، فتقول: هذا صبَّاغنا الثيابَ، وخيَّاطنا القُمُصَ؛ لأنك أضفته إلى غير مفعوله، فبعد عن شبه الفعل. وهذا الأصل لم ينبِّهوا عليه في كتبهم والأصول تشهد بصحته" [1] .

بقي أن يُقال : إنَّ هناك أنواعًا أخرى لاسم الفاعل غير ما سبق ذكره لا تعمل، وقفتُ عليها من خلال استطلاعي لكتب النحاة، وأنا أوردها فيما يلي :

١ – اسم الفاعل المعرَّف بأل لا يعمل عمل الفعل.

ومعنى ذلك أن (أل) في اسم الفاعل إمَّا أن تكون موصولةً أو معرفةً، فإن كانت موصولة صح عمل اسم الفاعل عمل فعله كما سبق تفصيله.

(١) منهج السالك لأبي حيان ص ٣٢٨.

وإن كانت حرف تعريف لم يعمل اسم الفاعل؛ لأن (أل) المعرّفة من خصائص الأسماء، فوجودها في اسم الفاعل يبعده عن شبه الفعل الذي كان سببًا في عمله.

وممن نصَّ على ذلك أبو علي الفارسي في كتابه «المسائل المشكلة» قال: "إذا تعرّف اسم الفاعل بأل لم يعمل عمل الفعل" [١].

وذكر ذلك أيضًا الصيمري فإنه جعل (أل) الداخلة على اسم الفاعل قسمين موصولة ومعرَّفة. ثم قال: "هذا إذا كانت الألف واللام بمعنى الذي، فإن كانا بمنزلتهما في الرجل والغلام لم تجز الإضافة ولا النصب، ولم يكن إلا الإفراد. كقولك: هذا الضارب، وهذا القاتل، كما تقول: هذا الغلام" [٢].

ومثل ذلك أل في المؤمن والكافر، فإنها حرف تعريف.

قال الشيخ خالد الأزهري: "أل في نحو المؤمن والكافر معرفة؛ لكون الوصف للثبوت والدوام، لا للحدوث والتجدد" [٣].

٢ - اسم الفاعل الذي لم يُقصَد به معنى الفعل، بل قُصِدَ به الاسم الجامد لا يعمل عمل الفعل. نحو قولهم: صاحب وراكب، إذا أريد بهما الاسم المحض. قال ابن مالك: "ولا يعمل اسم الفاعل إذا لم يُقصد به معنى الفعل، كصاحب في أكثر الاستعمال؛ لعدم الاعتماد على صاحب مذكور أو منويّ" [٤].

(١) المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ص ٥٥٤.

(٢) التبصرة والتذكرة ١/٢٢٠، ويُنظر أيضًا شرح عمدة الحافظ ص ٦٧٢.

(٣) التصريح على التوضيح ١/٢٨٠.

(٤) شرح التسهيل ٣/٧٤.

٣ - اسم الفاعل الذي لم يذهب به مذهب الزمان لا يعمل ؛ لأنه يجري مجرى الأسماء.

ذكر ذلك أبو حيان، ومثّل له بقول الشاعر :

ألقيتَ كاسبَهم في قعرِ مُظلمَةٍ فاغفرْ عليكَ سلامُ اللهِ يا عمرُ [١]

قال: "ليس المعنى على أنه كَسَبَ ولا يَكْسِبُ، وكأنه قال: ألقيتَ والدَهم أو ألقيتَ أباهم" [٢] .

٤ - اسم الفاعل المشتق من العدد، وهذا فيه تفصيل.

وذلك أنه يجوز أن يصاغ من الأعداد الاثنين والعشرة وما بينهما اسم فاعل، تقول: ثان وثالث ورابع إلى عاشر، ومع أن ذلك اشتقاق من أسماء جامدة إلا أنه مسموعٌ عن العرب.

ويُستعمل هذا المشتق على سبعة أوجه، ذكرها النحويون [٣] . والذي يهمنا منها في هذا البحث وجهان :

الوجه الأول : اسم الفاعل المشتق من العدد مع أصله الذي اشتق منه، نحو قولك: ثالثُ ثلاثةٍ ورابعُ أربعةٍ.

(١) البيت من البسيط . وهو للحطيئة من قصيدته التي يستعطف بها أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ليطلق سراحه من الحبس. يُنظر ديوانه ص ١٩٢.

وهو من شواهد شرح الجُمَل لابن عصفور ٢/٧٠منهج السالك ص ٣٢٤ والبحر المحيط ٤/١٨٧ والمقاصد النحوية ٤/٥٢٤.

(٢) منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك ص ٣٢٤.

(٣) يُنظر الكتاب ٣/٥٥٩ والمقتضب ٢/١٨١ والمخصَّص ١٧/١١٠ وأوضح المسالك ٣/٢٢٣ - ٢٢٦.

رأي العلماء في عمله :

اختلف علماء النحو في إعماله عمل الفعل إلى المذاهب التالية :

المذهب الأول : منع الإعمال ووجوب الإضافة.

وهذا مذهب جمهور البصريين والفراء من الكوفيين .

قال سيبويه: "فبناء الاثنين وما بعده إلى العشرة فاعل، وهو مضاف إلى الاسم الذي به يبيَّن العدد، وذلك قولك: ثاني اثنين" [١] .

وقال المبرد: "اعلم أنك إذا قلت: هذا ثاني اثنين فمعنى هذا أحد اثنين، ثم قال: وتلك لا يجوز أن تنصب بها؛ لأن المعنى أحد ثلاثة وأحد أربعة"[٢] .

وقال ابن يعيش – معللاً لقول البصريين – : "فما كان من هذا الضرب فإضافته محضة؛ لأن معناه أحد ثلاثة وبعض ثلاثة، فكما أن إضافة هذا صحيحة، فكذلك ما هو في معناه ، ولا يجوز فيه أن ينوَّن وينصب في قول أكثر النحويين ؛ لأنه ليس مأخوذًا من فعل عامل" [٣] .

وعللوا ذلك بأن اسم الفاعل هنا اسم جامد بمنزلة (بعض) و (أحد) فلا يعمل النصب [٤] .

وقالوا : إن الإضافة هي الواردة في القرآن الكريم، كقوله تعالى: ﴿لَقَدْ

(١) الكتاب ٥٥٩/٣.

(٢) المقتضب ١٨١/٢ - ١٨٢.

(٣) شرح المفصل ٣٦/٦.

(٤) يُنظر التصريح ٢٧٦/٢.

كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾ [١] ، وقوله سبحانه: ﴿إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ﴾ [٢] .

و لم تأتِ قراءةٌ بالنصب في هاتين الآيتين، حتّى في القراءات الشواذ.

أمَّا بالنسبة للفراء فقد صرَّح برأيه هذا في كتابه «معاني القرآن» قال: "يكون مضافًا، ولا يجوز التنوين في (ثالث) فتنصب الثلاثة، وكأنك قلت: واحد من اثنين، وواحد من ثلاثة، ألا ترى أنه لا يكون ثانيًا لنفسه ولا ثالثًا لنفسه" [٣] .

المذهب الثاني : جواز الإضافة والإعمال . فتقول : هذا ثالث ثلاثة بالجرِّ على الإضافة والنصب على الإعمال .

وهذا المذهب ينسب للأخفش والكسائي وقطرب وثعلب [٤] .

أمَّا الأخفش فقد نسب له ابن مالك هذا القول [٥] . ونسب له أبو حيان قولين في المسألة؛ أحدهما موافق للجمهور والآخر مخالف لهم [٦] . و لم أجد هذا القول في كتابه «معاني القرآن» .

(١) من الآية ٧٣ من سورة المائدة.

(٢) من الآية ٤٠ من سورة التوبة.

(٣) معاني القرآن للفراء ٣١٧/١.

(٤) يُنظر شرح التسهيل لابن مالك ٤١٢/٢ وارتشاف الضرب ٣٦٧/١ وتوضيح المقاصد ٣١٩/٤.

(٥) شرح التسهيل ٤١٢/٢.

(٦) ارتشاف الضرب ٣٦٧/١.

وأمَّا الكسائي فنسب لـه هـذا الـرأي ابـن السـكيت، قـال: "كـان الفـراء والخليل لا يجيزان فيها – أي في هذه الأعداد – إلاَّ الإضافة؛ لأنهـا في مذهـب الأسماء، كأنه قال: هو أحد ثلاثة، وأحد أربعة، وكذلـك إلى العشـرة، وكـان الكسائي يجيز النصب" [١] .

وأمَّا ثعلب فقد حكى عنه هذا المذهـب ابـن كيسـان، يقـول ابـن سـيده: "وقد اجتمع النحويون على ذلك – أي على وجوب الإضافة – إلا مـا ذكـره أبو الحسن بن كيسان عن أبي العباس ثعلب أنه أجاز ذلك ، قال أبو الحسن : قلت له إذا أجزت ذلك فقد أجريته مجرى الفعل، فهل يجوز أن تقـول : ثلثـت ثلاثةً ، قال: نعم على معنى أتممت ثلاثة" [٢] .

المذهب الثالث : أن الإضافة واجبة مع الأعداد من الثلاثة إلى العشـرة، إلاَّ ثاني اثنين ، فتجوز فيه الإضافة والإعمال. وهذا قول ابن مالك [٣] .

وعن سبب هذا التفريق يقول: "لأن موازن فاعل المشار إليـه إذا أريـد بـه معنى بعض لا فعل له، إلا أن يكون ثانيًا، فإن العرب تقول: ثنيت الرجلين إذا كنت الثاني منهما، فمن قال: ثانٍ اثنينَ بهذا المعنى عُذر؛ لأن لـه فعـلاً، ومـن قال: ثالثٌ ثلاثةً لم يُعذر؛ لأنه لا فعل له" [٤] .

(١) تهذيب الألفاظ ص ٥٩٠.

(٢) المخصص ١٠٩/١٧.

(٣) يُنظر تسهيل الفوائد ص ١٢١.

(٤) شرح التسهيل ٤١٢/٢.

وقد ردَّ أبو بكر بن الأنباري الكوفي قول الكسائي المتقدم فقال: "وهذا خطأ في قول الفراء وسيبويه؛ لأنه لا يجوز أن يتأول فيه عبد الله متمِّم ثلاثة؛ لأنه هو أحد الثلاثة، فلا يجوز أن يكون متمِّمًا لنفسه [١] ..." .

وبهذا يظهر لنا أن القول الراجح في المسألة هو قول البصريين؛ لأنه لا اعتراض عليه. وهو القول بأن اسم الفاعل المشتق من العدد مع أصله لا يعمل عمل الفعل

الوجه الثاني : اسم الفاعل المشتق من العدد المستعمل مع ما دون أصله، كقولك : رابع ثلاثة وخامس أربعة إلى قولك : عاشر تسعة .

وهذا الوجه : لم يخالف فيه أحدٌ من النحاة، فقد أجمعوا على جواز إعماله فيما بعده وجواز إضافته إليه .

تقول: زيد رابعٌ ثلاثةً ورابعُ ثلاثةٍ نصبًا وجرًّا . ومع المؤنث : هند رابعةٌ ثلاثًا ورابعةُ ثلاثٍ.

ومن شواهد ذلك قوله تعالى : ﴿سَيَقُولُونَ ثَلاَثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [٢] .

قال سيبويه: "وتقول: هذا خامس أربعةٍ؛ وذلك أنك تريد أن تقول: هذا الذي خمس الأربعة، كما تقول: خَمَسْتُهم وربعتهم، وتقول في المؤنث خامسة أربع، وكذلك جميع هذا من الثلاثة إلى العشرة، إنما تريد هذا الذي صيَّر أربعة

(١) المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٦٥٥.

(٢) من الآية ٢٢ من سورة الكهف.

خمسة، وقلما تريد العرب هذا، وهو قياس" [١] .

وقال أبو بكر بن الأنباري: "ولكن يجوز أن تقول: عبد الله رابعٌ ثلاثةً ورابعُ ثلاثةٍ، فمن قال: رابعٌ ثلاثةً أراد متمِّمٌ ثلاثة، ومن قال: رابعُ ثلاثةٍ قال: أضفت رابعًا إلى المفعول، كما أقول: عبد الله ضاربٌ زيدًا وضاربُ زيدٍ"[٢].

وقال ابن عصفور : "وإن أضفت إلى المخالف جرى مجرى اسم الفاعل المأخوذ من الفعل في جميع أحواله، فيعمل بمعنى الحال والاستقبال، ولا يعمل بمعنى الماضي إلاّ إذا دخلت عليه الألف واللام، نحو هذا الرابع ثلاثةً أمس" [٣] .

وأكد على هذا الشرط أيضًا الرضي والمرادي.

يقول الرضي: "وإذا نصبت به فإنما تنصب إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال، لا بمعنى الماضي، والإضافة في هذا أكثر من النصب، بخلاف سائر أسماء الفاعلين فإنهما متساويان فيهما، أو النصب أكثر" [٤] .

وقال المرادي : "حكمه حكم اسم الفاعل، فإن كان بمعنى المضي وجبت إضافته، وإن كان بمعنى الحال والاستقبال جازت إضافته وجاز تنوينه وإعماله" [٥] .

(١) الكتاب ٣/٥٥٩.

(٢) المذكر والمؤنث ص ٦٥٥.

(٣) المقرب ١/٣١٦.

(٤) شرح الكافية ٢/١٥٨.

(٥) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٣/٣٢٠.

ويُفهم من نص سيبويه السابق أن إعمال اسم الفاعل المشتق من العدد قياسي، وأنه لم يُسمع عن العرب. وصرَّح بذلك أبو حيان، قال: "لم يستشهد النحويون على النصب بكلمة واحدة، فدل ذلك على أنه منهم قياس، وبالإضافة جاء القرآن ، قال تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَى ثَلاَثَةٍ إِلاَّ هُوَ رَابِعُهُمْ وَلاَ خَمْسَةٍ إِلاَّ هُوَ سَادِسُهُمْ﴾ (١) .

٥ - اسم الفاعل المشتق من العدد المركَّب، نحو قولك: هو ثالث عشر ثلاثة عشر، وثالث عشر اثني عشر.

وهذا لا يصح إعماله عمل الفعل باتفاق ؛ لوجود التركيب. والفعل غير مركَّب.

قال ابن عصفور: "ولا يعمل اسم الفاعل المأخوذ من العدد المركَّب أصلاً" (٢).

وعلَّل منع عمله لوجود التركيب فيه. قال: "وإنما لم يجز هنا العمل؛ لأنه ليس له فعل يحمل عليه، ألا ترى أن فعله الذي كان يكون محمولاً عليه يلزم أن يكون مركَّبًا مثله، وذلك غير موجود في الأفعال" (٣) .

وعُلِّل أيضًا بأن عمل الوصف إنما يتأتى مع تنوينه أو اقترانه بأل، وهما منتفيان مع التركيب" (٤) .

(١) من الآية ٧ من سورة المجادلة . والنص في ارتشاف الضرب ٣٧٣/١.

(٢) المقرب ٣١٧/١.

(٣) شرح الجمل الكبير ٤٢/٢.

(٤) التصريح على التوضيح ٢٧٨/٢.

ويُفهم من النص السابق لابن عصفور تعميمه المنع في اسم الفاعل المركَّب. والواقع أن اسم الفاعل المركَّب إمَّا أن يذكر تامًّا في التركيب ، كما تقدم في المثال السابق، فهذا لا خلاف في امتناع عمله، لما تقدَّم من الأسباب.

وإمَّا أن يحذف منه العقد، فيقال: رابع ثلاثة عشر، وثالث اثني عشر. وهذا قد اختلف في عمله.

فسيبويه والمتقدمون من النحاة يرون صحة إعماله ، قياسًا [١] . والأخفش والمازني والمبرد يمنعون عمله؛ لعدم ورود السماع به.

وقد نقل المبرد هذا الخلاف، ورجح القول الثاني، قال: "فإن النحويين كانوا يقولون: هذا خامسٌ أربعةَ عشر، وهذه خامسةٌ أربعَ عشرة، ويقيسون هذا أجمع، ويقولون: هذا رابعٌ ثلاثَ عشرة ... فهذا قول النحويين المتقدمين، وكان أبو الحسن الأخفش لا يراه صوابًا. ثم قال: والقياس عندي ما قال، وهو قول المازني"[٢].

ونقل الرضي جواز الإعمال عن بعض النحويين، دون تعيين، قال: "ومنهم من يجيزه ويشتقه من لفظ النيِّف، فيقول: هذا ثاني أحد عشر، وثالث اثني عشر، وينوِّنه" [٣] .

٦ - اسم الفاعل المراد به الاستمرار في جميع الأزمنة، فإنه لا يعمل عمل الفعل، وإضافته حقيقية.

(١) يُنظر الكتاب ٥٦١/٣.

(٢) المقتضب ١٨٢/٢، ١٨٣.

(٣) شرح الكافية ١٥٩/٢ . ويُنظر همع الهوامع ٣١٧/٥.

وقد ذكر ذلك الزمخشري وأبو حيان وابن هشام [١] .

فالزمخشري أعرب قوله تعالى ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [٢] صفة للفظ الجلالة. ثم أورد سؤالاً مؤدَّاه كيف يصح وصف المعرفة بالنكرة؛ لأن إضافة اسم الفاعل غير حقيقية ولا تفيد التعريف؟ وأجاب عن ذلك بقوله: "إنما تكون غير حقيقية إذا أريد باسم الفاعل الحال أو الاستقبال، فكان في تقدير الانفصال، فأمَّا إذا قصد معنى الماضي، كقولك: هو مالك عبده أمس، أو زمان مستمر، كقولك: زيد مالك العبيد، كانت الإضافة حقيقية، كقولك: هو مولى العبيد" [٣] .

فهذا النص يُفهم منه أن اسم الفاعل المراد به الاستمرار حكمه حكم اسم الفاعل الماضي لا يصح عمله، وأن إضافته حقيقية؛ لذلك صح وصف المعرفة به.

وقال أبو حيان : "إذا كان - أي اسم الفاعل - لا يتقيد بزمان خاص، وإنما هو للاستمرار فلا يجوز له أن يعمل، ولا لمجروره محل، وقد نصُّوا على ذلك، وأنشدوا:

ألقيتَ كَاسِبَهُم في قَعْرِ مُظْلِمَةٍ [٤]

(١) يُنظر الكشاف ٩/١ والبحر المحيط ١٨٧/٤ ومغني اللبيب ص ٦٦٤.

(٢) الآية ٤ من سورة الفاتحة.

(٣) الكشاف للزمخشري ٩/١.

(٤) صدر بيت من البسيط للحطيئة. وقد سبق تخريجه والكلام عليه مفصلاً في ص ٢١٨.

فليس الكاسب هنا مقيدًا بزمان" [١] .

أما ابن هشام فقال: "فإن لم يكن الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال فإضافته محضة تفيد التعريف والتخصيص؛ لأنها ليست في تقدير الانفصال ، وعلى هذا صح وصف اسم الله تعالى بـ ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [٢] . ثم نقل قول الزمخشري السابق واستحسنه [٣] .

وهذا الحكم لم يتفق عليه العلماء، فهذا الرضي يصرِّح بجواز إعمال اسم الفاعل المراد به الاستمرار، وينصُّ على ذلك. قال: "أمَّا اسما الفاعل والمفعول فعملهما في مرفوع هو سبب جائز مطلقًا، سواء كانا بمعنى الماضي، أو بمعنى الحال أو الاستقبال، أو لم يكونا لأحد الأزمنة الثلاثة، بل كانا للإطلاق المستفاد منه الاستمرار، نحو ضامر بطنه ومسود وجهه ومؤدب خدامه؛ وذلك لأن أدنى مشابهة للفعل تكفي في عمل الرفع؛ لشدة اختصاص المرفوع بالفعل" [٤] .

وكذلك نجد أن الزمخشري قد ناقض نفسه في موضع آخر، وذكر ما يفيد أن اسم الفاعل إذا أريد به زمانٌ مستمرٌّ كانت إضافته لفظيةً، وصح عمله، فقد قال عند قوله تعالى: ﴿وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا﴾ [٥] :

(١) البحر المحيط ٤/١٨٧.

(٢) الآية ٤ من سورة الفاتحة.

(٣) مغني اللبيب ص ٦٦٤ - ٦٦٥.

(٤)شرح الكافية ١/٢٧٨.

(٥) من الآية ٩٦ من سورة الأنعام . قرأ الجمهور (جاعل) بالألف على أنه اسم فاعل ، وقرأ عاصم وحمزة والكسائي (جعل) على أنه فعل ماض.

يُنظر السبعة لابن مجاهد ص ٢٦٣ وحجة القراءات ص ٢٦٢ والنشر ٢/٢٦٠.

"فإن قلت: كيف يكون للّيل محل والإضافة حقيقية؛ لأن اسم الفاعل بمعنى المضي ، ولا تقول: زيد ضارب عمرًا أمس. قلت: ما هو في معنى المضي، وإنما هو دال على جعْل مستمر في الأزمنة المختلفة، وكذلك ﴿فَالِقُ الْحَبِّ﴾[١] و ﴿فَالِقُ الإِصْبَاحِ﴾[٢] .. كما تقول : الله قادر عالم، فلا تقصد به زمانًا دون زمان"[٣] .

فالمفهوم من هذا النص أن اسم الفاعل المراد به الاستمرار ليس بمعنى الماضي، وأنه يصح عمله؛ لذلك صح الإتباع بالنصب على محل معموله المجرور.

ولذلك اعترض عليه أبو حيان وابن هشام، وذكرا أن هذه الآية لا يصح تخريجها على عمل اسم الفاعل.

يقول أبو حيان: "أمَّا قوله - أي الزمخشري - إنما هو دال على جعْل مستمر في الأزمنة، يعني فيكون إذ ذاك عاملاً، ويكون للمجرور بعده موضع من الإعراب، فيعطف عليه الشمس والقمر. وهذا ليس بصحيح، إذا كان لا يتقيد بزمان خاص، وإنما هو للاستمرار فلا يجوز له أن يعمل ، ولا لمجروره محل[٤] ...".

ويقول ابن هشام - في الرد على الزمخشري بعد أن نقل نصه السابق - :

(١) من الآية ٩٥ من سورة الأنعام.

(٢) من الآية ٩٦ من سورة الأنعام.

(٣) الكشاف ٢/٢٩ - ٣٠.

(٤) البحر المحيط ٤/١٨٧.

"وحاصله أن إضافة الوصف إنما تكون حقيقية إذا كان بمعنى الماضي، وأنه إذا كان لإفادة حدث مستمر في الأزمنة كانت إضافته غير حقيقية، وكان عاملاً. وليس الأمر كذلك" [١] .

وقد أجاب بعض المتأخرين عن هذا التناقض الذي وقع في كلام الزمخشري بأن اسم الفاعل المراد به الاستمرار؛ لكونه شاملاً معنى الماضي والحال والاستقبال يجوز فيه اعتباران، اعتبار معنى الماضي فلا يعمل ، واعتبار معنى الحال أو الاستقبال فيحق له العمل.

وقد نقل هذا ابن قاسم العبادي في رسالته المسماة «اسم الفاعل المراد به الاستمرار» عن السيد الجرجاني، فقال: "وأجيب عنه بأن الزمان المستمر يشمل الماضي والحال والاستقبال، فجاز أن يعتبر جانب الماضي فلا يكون الاسم عاملاً، وتكون إضافته حقيقية، وأن يعتبر جانب الحال أو الاستقبال فكان الاسم عاملاً، وإضافته غير حقيقية، وكل واحدٍ من الاعتبارين يتعلق باقتضاء المقام وقرائن الأحوال" [٢] .

ونقل الشيخ خالد الأزهري هذا الجواب عن اليمني شارح الكشاف ، قال: "أمَّا إذا كان اسم الفاعل بمعنى الاستمرار في جميع الأزمنة ففي إضافته اعتباران ؛ أحدهما أنها محضة باعتبار معنى المضي فيه، وبهذا الاعتبار يقع صفة للمعرفة ولا يعمل، وثانيهما أنها غير محضة باعتبار معنى الحال أو

(١) مغني اللبيب ص ٦٦٥.

(٢) رسالة في اسم الفاعل المراد به الاستمرار في جميع الأزمنة ص ٧٤.

الاستقبال، وبهذا الاعتبار يقع صفةً للنكرة ويعمل فيما أضيف إليه" [١] .

وبهذا يعرف اختلاف وجهة نظر العلماء تجاه اسم الفاعل المراد به الاستمرار في جميع الأزمنة، وأن منهم من لم يُجز إعماله مطلقًا، كما هو ظاهر من كلام أبي حيان وابن هشام المتقدم عنهما. ومنهم من أجاز إعماله مطلقًا ، كما سبق النقل عن الرضي ، وأن منهم من أجاز عمله باعتبار دون اعتبار، كما ورد في كلام الزمخشري.

وينبغي أن يُنظر إلى الاستمرارية في اسم الفاعل من جهتين؛ وذلك لكونه مستغرقًا وشاملاً لجميع الأزمنة .

فمن جهة تضمنه معنى الماضي ، يحكم له بحكم اسم الفاعل الماضي، ويترتب على ذلك عدم عمله وكون إضافته حقيقية تفيد التعريف، وعلى ذلك يُحمل قوله تعالى ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [٢] ؛ فيكون صفةً للفظ الجلالة؛ لأن إضافة اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي تفيده التعريف . ومن جهة تضمنه معنى الحال أو الاستقبال يحكم له بحكم اسم الفاعل الدال على الحال أو الاستقبال؛ ويترتب على ذلك صحة عمله، وكون إضافته لفظية لا تفيد التعريف؛ وعلى ذلك تحمل الآية الأخرى، وهي قوله تعالى : ﴿وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا﴾ [٣] ، فيصح حينئذ عطف (الشمس) على محل (الليل) لكونه في محل نصب باسم الفاعل .

(١) التصريح على التوضيح ٢/٧٠.

(٢) الآية ٤ من سورة الفاتحة.

(٣) من الآية ٩٦ من سورة الأنعام.

وقد نقل ابن قاسم العبادي عن السيد الشريف الجرجاني تقسيم الاستمرار إلى نوعين ؛ ثبوتي وتجددي، فباعتباره ثبوتيًّا تكون إضافته معنوية، ولا يصح عمله، وباعتباره تجدديًّا تكون إضافته لفظية، ويصح عمله. قال: "الاستمرار في ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [١] ثبوتي، وفي ﴿جَاعِلِ﴾ [٢] تجددي بتعاقب أفراده، فكان الثاني عاملاً ، وإضافته لفظية؛ لورود المضارع بمعناه، دون الأول" [٣] .

(١) الآية ٤ من سورة الفاتحة.

(٢) من الآية ٩٦ من سورة الأنعام.

(٣) رسالة في اسم الفاعل المراد به الاستمرار في جميع الأزمنة ص ٧٧، ٧٨.

المطلب الرابع

أحكام تتعلق بمعمول اسم الفاعل

إذا استوفى اسم الفاعل شروط عمله المتقدمة جاز في مفعوله وجهان بالإجماع، ما لم يمنع مانع؛

الأول : النصب على المفعولية ، تقول: زيد مكرِمٌ محمدًا.

الثاني : الجرّ على الإضافة ، تقول: محمد مكرمُ زيدٍ [١] .

يشهد لذلك كثير من الآيات القرآنية والأبيات الشعرية ، من ذلك قوله تعالى ﴿إِنَّ اللهَ بَالِغٌ أَمْرَهُ﴾ [٢] .

قرأ الجمهور بالنصب في ﴿أَمْرَهُ﴾ على إعمال اسم الفاعل، وقرأ حفص عن عاصم بالجرِّ فيه، على الإضافة [٣] .

ومنها قوله تعالى : ﴿هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهِ﴾ [٤] .

(١) يُنظر الكتاب ١/١٦٥ والتبصرة والتذكرة ١/٢١٦ والمقرب ١/١٢٣ والبسيط في شرح الجمل ٢/١٠٢٦ ومنهج السالك ص ٣٣٥ وأوضح المسالك ٢/٢٥٨.

(٢) من الآية ٣ من سورة الطلاق.

(٣) يُنظر كتاب السبعة لابن مجاهد ص ٦٣٩ وحجة القراءات لابن زنجلة ص ٧١٢ والنشر في القراءات العشر ٢/٣٨٨.

(٤) من الآية ٣٨ من سورة الزمر.

قرأ أبو عمرو بن العلاء بنصب ﴿ضُرَّه﴾ و ﴿رَحْمَتَهُ﴾ على إعمال اسم الفاعل في الموضعين. وقرأ الجمهور بالجرِّ فيهما على الإضافة [١] .

ومن الشواهد الشعرية التي اتفق فيها مجيء الجرّ على الإضافة والنصب على الإعمال في بيت واحد قول زهير :

بَدَا لِي أَنِّي لستُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلاَ سَابِقٍ شيئًا إذَا كانَ جَائِيَا [٢]

فأضاف اسم الفاعل الأول - وهو مدرك - لمعموله ؛ فجرَّه على الإضافة، وأعمل الثاني - وهو سابق - في معموله؛ فنصبه على المفعولية.

وهذا على رواية النحويين للبيت، وإن كانت رواية الديوان مخالفة لذلك؛ إذ فيه (سابقي) على الإضافة لياء المتكلم .

وقد ذكر سيبويه أن الجرّ على الإضافة والنصب على الإعمال متفقان في المعنى، وإنما حذف التنوين والنون - مع الإضافة- تخفيفًا. وأن إضافة اسم الفاعل لا تفيده تعريفًا؛ لأنها إضافة لفظية لمجرد التخفيف.

قال: "واعلم أن العرب يستخفون، فيحذفون التنوين والنون، ولا يتغير من المعنى شيءٌ ، وينجرّ المفعول لكف التنوين من الاسم ... ثم قال: وليس يغير

(١) يُنظر السبعة لابن مجاهد ص ٥٦٢ والنشر ٣٦٣/٢.

(٢) البيت من الطويل، من قصيدة لزهير بن أبي سلمى، وتُنسب لصرمة بن أنس الأنصاري. يُنظر ديوان زهير ص ٢٠٨.

والبيت من شواهد سيبويه ١٦٥/١ والخصائص ٣٥٣/٢ والإنصاف ١٩١/١ وشرح المفصل ٦٩/٨ ومغني اللبيب ص ٦١٩ وهمع الهوامع ٢٧٨/٥ وشرح الأشموني ٢٣٥/٢.

كف التنوين، إذا حذفته مستخفًا شيئًا من المعنى، ولا يجعله معرفة" [١] .

وعلّل النحويون جواز الوجهين بأن عمل اسم الفاعل في مفعوله سبب جائز لا واجب، وقد اعتوره معنيان؛ معنى الفعل وعمله النصب، ومعنى الاسم وهو يقتضي الإضافة لما بعده [٢] .

لكن وقع الخلاف بين العلماء - بعد اتفاقهم على جواز الوجهين - في أيِّ الوجهين أولى: النصب أم الإضافة ؟

ذهب سيبويه إلى أن الإعمال أولى؛ لأن ذلك هو الأصل، قال: "والأصل التنوين؛ لأن هذا الموضع لا يقع فيه معرفة" [٣] .

وقال الزجاجي: "الأجود أن تنوِّنه وتنصب" [٤] .

وذهب الكسائي إلى أن الإعمال والإضافة سواء؛ لأن لكل منهما دليلاً يرجحه [٥] .

ويرى أبو حيان أن الجرَّ على الإضافة أولى من الإعمال؛ لأن الإضافة أحق بالأسماء من الإعمال. قال: "والذي يظهر أن الجرَّ بالإضافة أولى؛ لأن الأصل

(١) الكتاب ١/١٦٦، ١٦٧.

(٢) يُنظر شرح المقدمة المحسبة ٢/٣٩٠ وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٨٣.

(٣) الكتاب ١/١٦٨.

(٤) الجمل في النحو ص ٨٥.

(٥) يُنظر التذييل والتكميل [ج ٣ ق ٢١٤ / أ] وتوضيح المقاصد ٣/٢٦ وهمع الهوامع ٥/٨٣ وشرح الأشموني ٢/٣٠١.

في الأسماء إذا تعلق أحدهما بالآخر الإضافة، والعمل إنما كان بجهة الشبه للمضارع، فالحمل على الأصل أولى، وهو الإضافة" [١] .

ورجَّح هذا المذهب أيضًا في كتابه منهج السالك [٢] .

وذكر العلماء أنه إنما يجوز الوجهان فيما إذا كان المفعول به تاليًا لاسم الفاعل، كما سبق التمثيل له. أمَّا إذا كان غير تالٍ له، بأن فَصَل بينهما فاصلٌ فليس فيه إلا وجه واحد، وهو النصب؛ لتعذر الإضافة حينئذ.

ومثَّلوا لذلك بقوله تعالى : ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [٣] .

فهنا تعذر إضافة اسم الفاعل (جاعل) إلى مفعوله (خليفة) للفصل بينما بالجار والمجرور؛ فوجب النصب حينئذ [٤] .

مسألة / وقوع المعمول ضميرًا متصلاً .

إذا وقع معمول اسم الفاعل ضميرًا متصلاً - نحو قولك: زيد مكرِمك - فقد اختلفت كلمة العلماء في موضعه إلى الأقوال التالية :

١ - أنه يحكم له بحكم الاسم الظاهر، فإن كان مجرَّدًا من أل والتنوين كان الضمير في محل جرّ على الإضافة. كقولك : ضاربك ومكرمك؛ لأن

(١) التذييل والتكميل [ج ٣ ق ٢١٤ / أ] .

(٢) منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك ص ٣٣٥ - ٣٣٦.

(٣) من الآية ٣٠ من سورة البقرة.

(٤) يُنظر شرح التسهيل لابن مالك ٨٤/٣ وارتشاف الضرب ١٨٦/٣ وشرح الأشموني ٣٠٠/٢.

الظاهر لو وضع هنا لكان مجرورًا على الإضافة ، كما تقول: هذا مكرِم زيدٍ .

وإن كان اسم الفاعل مقترنًا بأل كان الضمير في محل نصب باسم الفاعل، كقولك: جاء المكرِمك؛ لأنه لو وضع مكانه اسم ظاهر لكان منصوبًا، نحو هذا المكرِم زيدًا. ولا يُضاف ما فيه أل لما بعده إلا في مسائل خاصة ليس هذا منها.

وإن كان اسم الفاعل مثنى أو جمعًا كان الضمير في محل جر على الإضافة. وهذا مذهب سيبويه، قال: "إذا قلت: هم الضاربوك، وهما الضارباك ، فالوجه فيه الجر؛ لأنك إذا كففت النون من هذه الأسماء في المظهر كان الوجه الجر ... ثم قال: ولا يكون في قولهم: هم ضاربوك أن تكون الكاف في موضع النصب ؛ لأنك لو كففت النون في الإظهار لم يكن إلا جرًّا [١] ...".

٢ - أن الضمير المتصل باسم الفاعل في موضع نصب دائمًا، سواء اقترن اسم الفاعل بأل أم لم يقترن. وهذا قول الأخفش [٢] .

قال ابن يعيش: "وكان أبو الحسن الأخفش فيما حكاه أبو عثمان الزيادي يجعل المضمر إذا اتصل باسم الفاعل في موضع نصب على كل حال" [٣] .

(١) الكتاب ١٨٧/١.

(٢) ذكر قول الأخفش هذا السيرافي في شرح الكتاب [ج ١ ق ٣٥٥/ ب].

(٣) شرح المفصل ١٢٤/٢ ويُنظر شرح الكافية للرضي ٢٨٣/١.

وعلَّل ابن مالك ما ذهب إليه الأخفش "بأن موجب النصب المفعولية، وهي محققة، وموجب الجرِّ الإضافة، وهي غير محققة؛ إذ لا دليل عليها إلا حذْف التنوين ونون التثنية والجمع، ولحذفها سبب غير الإضافة، وهو صون الضمير المتصل من وقوعه منفصلاً" (١) .

وقد جاء في «معاني القرآن» للأخفش ما يشهد لهذا، وهو قوله – عند تفسير قوله تعالى : ﴿إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ﴾ (٢) – : "لأن الأول كان في معنى التنوين؛ لأنه لم يقع؛ فلذلك انتصب الثاني" (٣) .

قال أبو حيان – عن الآية السابقة، ذاكرًا مذهب سيبويه ، ومذهب الأخفش – : "الكاف في مذهب سيبويه في موضع جَرّ و (أهلك) منصوب على إضمار فعل، أي وننجِّي أهلك ... والكاف على مذهب الأخفش وهشام في موضع نصب، و (أهلك) معطوف عليه؛لأن هذه النون كالتنوين، وهما على مذهبهما يحذفان للطافة الضمير، وشدة طلبه الاتصال بما قبله" (٤) .

٣ – أن هذا الضمير في موضع جرّ دائمًا. وقد أخذ بهذا القول الزمخشري، قال في مبحث الإضافة اللفظية: "وإذا كان المضاف إليه ضميرًا متصلاً جاء ما فيه تنوين أو نون وما عدم واحدًا منهما شَرَعًا في صحة الإضافة

(١) شرح التسهيل ٨٣/٣ ويُنظر ارتشاف الضرب ١٨٦/٣ وهمع الهوامع ٨٣/٥.

(٢) من الآية ٣٣ من سورة العنكبوت.

(٣) معاني القرآن ٤٣٦/٢.

(٤) البحر المحيط ١٥١/٧.

لأنهم لما رفضوا فيما يوجد فيه التنوين أو النون أن يجمعوا بينه وبين الضمير المتصل جعلوا ما لا يوجد فيه له تبعًا؛ فقالوا: الضاربك والضاربانك والضاربيّ والضارباتي، كما قالوا: ضاربك، والضاربك والضاربوك والضاربي" [١] .

وعقب على هذا النص ابن يعيش بقوله: "فحاصل كلامه أنه لا يتصل باسم الفاعل ضمير إلا مجرورًا، ولا أعرف هذا المذهب، وقيل : إنه رأي لسيبويه، وقد حكاه الرماني في شرح الأصول" [٢] .

ونخلص من هذا الخلاف إلى أن الأقوال في هذه المسألة ثلاثة، أصحها الأول، وهو القول بأن الضمير يُحكَم له بحكم الظاهر.

قال ابن مالك – مرجحًا مذهب سيبويه – : "وهو الصحيح؛ لأن الظاهر هو الأصل، والمضمَرات نائبة عنه؛ فلا ينسب لشيءٍ منها إعراب لا ينسب إليه، إلا إذا كان المضمَر بلفظ غير صالح بالإعراب الظاهر الذي وقع موقعه كالكاف والهاء من لولاك ولولاه..." [٣] .

وقد وردت بعض الأبيات التي جمع فيها بين اسم الفاعل وبين نون الجمع مع الضمير المتصل. وقد اختلف في قبولها العلماء؛ فمنهم من حملها على الضرورة الشعرية، ومنهم من أجازها، ومنهم من خرَّجها على أوجه أخر. وسيأتي تفصيل ذلك كله .

(١) المفصل في علم العربية ص ٨٤.

(٢) شرح المفصل ١٢٤/٢ ويُنظر شرح الكافية للرضي ٢٨٤/١ وهمع الهوامع ٢٧٥/٤.

(٣) شرح التسهيل ٨٣/٣ ويُنظر أيضًا شرح الكافية الشافية ١٠٥٢/٢.

فمن هذه الأبيات قول الشاعر:

هُـمُ القَائِلُـونَ الخـيرَ والآمِـرُونَه إذا مَا خَشَوا مِنْ مُحَدَثِ الأمْرِ مُعْظَمَا [١]

ومنها قول الآخر :

وَلَـمْ يَـرْتَفِـقْ والنَّـاسُ محتضـرونَـه جميعًا وأيـدِي المعتَفِين رواهقُـه [٢]

ففي قوله (الآمرونه) جمع بين نون الجمع والضمير المتصل باسم الفاعل، وكذلك قوله (محتضرونه) اسم فاعل جمع محتضر، وقد جمع فيه بين النون والضمير المتصل.

فمذهب سيبويه وجمهور النحويين أن اتصال النون باسم الفاعل المضاف للضمير يعد من الضرورات الجائزة في الشعر فقط.

وعلى ذلك عدَّه السيرافي والقزاز وابن عصفور من الضرورات الشعرية[٣].

(١) البيت من الطويل، ولم يُعرف قائله، وقال عنه سيبويه : زعموا أنه مصنوع.
يُنظر الكتاب ١٨٨/١ ومعاني القرآن للفراء ٣٨٦/٢ ومجالس ثعلب ١٢٣/١ وما يحتمل الشعر من الضرورة ص ٥٥ وما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٢١٤ وشرح المفصل ١٢٥/٢ وضرائر الشعر لابن عصفور ص ٢٧ وشرح التسهيل ٨٤/٣ ومنهج السالك لأبي حيان ص ٣٣٧ وهمع الهوامع ٣٤٢/٥ وخزانة الأدب ٢٦٩/٤.

(٢) البيت من الطويل ، وهو مثل سابقه لم يُعرف قائله.
وهو من شواهد كتاب سيبويه ١٨٨/١ والكامل للمبرد ٤٦٨/١ وما يحتمل الشعر من الضرورة للسيرافي ص ٥٥ وما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٢١٥ والتبصرة والتذكرة ٢٢٤/١ وشرح المفصل ١٢٥/٢ والمقرب ١٢٥/١ وضرائر الشعر ص ٢٨ وشرح التسهيل ٨٤/٣ ومنهج السالك ص ٣٣٧ وخزانة الأدب ٢٧١/٤.

(٣) يُنظر ما يحتمل الشعر من الضرورة للسيرافي ص ٥٥ وما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٢١٤ وضرائر الشعر لابن عصفور ص ٢٧.

يقول سيبويه : "واعلم أن حذْف النون والتنوين لازمٌ مع علامة المضمَر غير المنفصل؛ لأنه لا يتكلم به مفردًا، حتى يكون متصلاً بفعل قبله، أو باسم فيه ضمير ... ثم قال: وقد جاء في الشعر" [١] . فذكر البيتين السابقين.

ويرى المبرد أن اتصال النون أو التنوين باسم الفاعل المضاف للضمير لا يصح حتى في ضرورة الشعر، وأجاب عن البيتين المذكورين بأنهما مصنوعان لم يثبتا عن العرب، قال: "وقد روى سيبويه بيتين محمولين على الضرورة، وكلاهما مصنوع، وليس أحدٌ من النحويين المفتشين يُجيز مثل هذا في الضرورة ؛ لما ذكرت لك من انفصال الكناية ..." [٢] .

وقد نقل البغدادي عن أبي جعفر النحاس أنه قال: "هذا - أي إثبات النون مع اسم الفاعل لمضاف للضمير - خطأ عند المبرد؛ لأن المجرور لا يقوم بنفسه ولا ينطق به وحده، فإذا أتى بالتنوين فقد فصل ما لا ينفصل وجمع بين زائدين . وهذا لا يلزم سيبويه منه غلط؛ لأنه قد قال نصًّا: وزعموا أنه مصنوع. فهو عنده مصنوع لا يجوز، فكيف يلزمه منه غلط" [٣] .

وهذا النص يُفهم منه أن المبرد قد غلّط سيبويه في هذه المسألة، في حين أن المفهوم من نص المبرد السابق أنه لم يغلط سيبويه، وإنما منع جواز وقوع ذلك في الضرورة.

(١) الكتاب ١/١٨٧، ١٨٨.

(٢) الكامل في اللغة والأدب ١/٤٦٨.

(٣) خزانة الأدب ٤/٢٧٠ . وليس هذا النص في شرح النحاس لأبيات سيبويه المطبوع.

وقد خرَّج السيرافي ما وقع في البيتين السابقين على وجه آخر، فإنه جعل الهاء فيهما هاء السكت، وليست هاء الضمير.

قال: "فالصحيح الجيد في هذا أن تكون الهاء هي هاء الوقف، وجَعَلَهَا في الوصل على حكمها في الوقف، وحرَّكها [١] ... ".

ونسب هذا التخريج في شرحه على الكتاب للمبرد، قال: "ذكر أبو العباس أن هذه الهاء هي هاء السكت، وكان حكمها أن تسقط في الوصل، فاضطر الشاعر أن يجريها في الوصل مجراها في الوقف" [٢].

وقد منع ابن عصفور أن تكون الهاء هنا للسكت، وردَّ ذلك بثلاثة أمور؛ قال: "ذلك ضعيف؛ لما يلزم من إدخالها على معرَب، وبابه ألاَّ يدخل إلاَّ على مبني، ومن تحريكها، وحكمها أن تكون ساكنة، ومن إثباتها في الوصل وبابها ألاَّ تلحق إلاَّ في الوقف" [٣].

أمَّا البغدادي فقد خرَّج ذلك على وجهٍ آخر ، فجعل الهاء مجرورةً بحرف جرّ مقدَّر، قال: "ولا يبعد أن يكون من باب الحذف والإيصال، والأصل (والآمرون به) فحُذفت الباء واتصل الضمير به، فإن (أمر) يتعدَّى إلى المأمور بنفسه، وإلى المأمور به بالباء، يقال: أمرته بكذا، والمأمور هنا محذوف، أي الآمرون الناس بالخير، فيكون الضمير منصوبًا لا مجرورًا [٤] ..." .

(١) ما يحتمل الشعر من الضرورة ص ٥٦.

(٢) شرح كتاب سيبويه [ج ١ ق ٣٥٦ / أ].

(٣) ضرائر الشعر ص ٢٨.

(٤) خزانة الأدب ٤/ ٢٧٠.

وقد أجاز ابن مالك اتصال النون باسم الفاعل المضاف للضمير ، وجعل ذلك هو الأصل. قال: "مقتضى الدليل بقاء الاتصال بعد التنوين ونوني التثنية والجمع؛ لأن نسبتها من الاسم كنسبة نون التوكيد من الفعل، واتصال الضمير لا يزال بنون التوكيد، فكذلك لا يزول بالتنوين ونوني التثنية والجمع، ولو قصد النصب، وقد نبهوا على جواز ذلك باستعماله في الشعر ... [١] ". ثم أورد البيتين السابقين.

والذي يُفهم من عبارات العلماء أن الهاء التي اتصل بها اسم الفاعل في قولك: ضاربونه ومكرِمونه، في محل جرّ بالإضافة ؛ وعلى ذلك منعوا اتصال نون المثنى أو الجمع به؛ لأن النون والتنوين لا يجتمعان مع الإضافة.

ولو جعلت الهاء في محل نصب على المفعولية لاسم الفاعل لما امتنع اتصال النون أو التنوين باسم لفاعل؛ لأنه ليس مضافًا، وإنما هو عامل فيما بعده، وهو هاء الضمير . وقد تنبه لذلك البغدادي ؛ فجعل الضمير في محل نصب، لا جرّ، قال: "وعلى هذا فالضمير منصوب على المفعولية، لا أنه مضاف إليه و (محتضرون) عامل النصب فيه؛ لوجود شرط عمل النصب [٢] ".

(١) شرح التسهيل ٣/٨٤.

(٢) خزانة الأدب ٤/٢٧١.

المبحث الثاني

صيـغ المبـالغـة

وتحته خمسة مطالب :

الأول : تعريف صيـغ المبالغـة

الثاني : شروط اشتقاق صيغ المبالغة

الثالث : أبنية المبالغة وأوزانـها

الرابع : عمـل صيـغ المبـالـغـة

الخامس: حُكْم عمل اسم الفاعل وصيغ المبالغة عند تثنيتهما وجمعهما

المطلب الأول

تعريف صيغ المبالغة

هي أبنيـة حُـولت عـن اسـم الفـاعل ؛ لقصـد التنصيـص علـى الزيـادة والتكثير في دلالة اسم الفـاعل علـى الحـدث . وتسـمى صيـغ المبالغـة ، كمـا تسمى – أيضًا – أوزان المبالغة، وأمثلة المبالغة، وأبنية المبالغة [١] .

ولا يجد الباحث تعريفًا لهذه الصيغ عند سيبويه والمتقدمـين مـن النحـاة . أمَّا المتأخرون فنجد عندهم تعاريف مختلفة لهذه الأوزان .

فقد عرَّفها أبو حيان بقوله : "المثال هو ما حُوِّل من اسم الفاعل للمبالغـة إلى فَعُول ، وفعَّال ومِفْعال، وفَعِيل وفِعِّيل وفُعَّال[٢]".

وعرَّفها في موضع آخر بتعريف أشمل من هذا الحـد. فقـال : "المثـال هـو الوصف الدال على الفـاعل للمبالغـة، المشـتق مـن متعـد ، المطـابق لموصوفـه، تذكيرًا وإفرادًا وفروعهما [٣]".

وعرَّف ابـن هشام أمثلة المبالغة تعريفًا واحدًا في كتابيه «شذور الذهـب»، و «الجامع الصغير»، بقوله: "المثال هو ما حُوِّل للمبالغة من فـاعل إلى فعَّـال أو مِفعال أو فَعُول بكثرة، أو فعيل أو فَعِل بقلة" [٤].

(١) يُنظر الجمل للزجاجي ص ٩٢ ومنهج السالك ص ٣٣٢.

(٢) ارتشاف الضرب ١٩١/٣.

(٣) تذكرة النحاة ص ٣١٥.

(٤) شرح الشذور ص ٣٩٢ والجامع الصغير ص ١٥٦.

ونستطيع من خلال التعريفات السابقة أن نتبين النقاط التي اتفقت فيها التعريفات والتي اختلفت فيها.

اتفق كلٌّ من أبي حيان وابن هشام على ما يلي :

الأول : أن صيغ المبالغة فرعية وليست أصلية؛ لأنها محوَّلة عن اسم الفاعل الذي هو الأصل فيها.

الثاني : أن الهدف والمقصد من هذا التحويل والنقل هو المبالغة في أصل الحدث.

الثالث : اتفاقهما على أن هذه الصيغ تشتق مما كان على وزن الثلاثي فقط، هو وزن (فاعل) . كما ذكراه نصًّا .

واختلفا في أمرين :

الأول : أن أبا حيان زاد في صيغ المبالغة صيغتين هما (فعِّيل) و (فُعَّال) ، بينما اقتصر ابن هشام على الصيغ الخمس المشهورة.

الثاني : بيَّن ابن هشام أن الأوزان الثلاثة الأُوَل، وهي فَعَّال ومِفعال وفَعول تستعمل للمبالغة بكثرة، بخلاف الوزنين الأخيرين، وهما فَعِيل و فَعِل، فيقل فيهما هذا الاستعمال.

أمَّا أبو حيان فلم ينبه على هذا الفرق بين صيغ المبالغة.

وفي تعريف أبي حيان الآخر وضح شروط اشتقاق هذه الأوزان، التي سيكون الحديث عنها في المطلب التالي.

المطلب الثاني

شروط اشتقاق صيغ المبالغة

إن البحث في اشتقاق صيغ المبالغة والتعرف على أوزانها السماعية والقياسية من اختصاصات علم الصرف، وهي خارجة عن موضوع هذا البحث . لكنني في هذا المطلب أردت أن أوضح كيفية اشتقاق هذه الصيغ ومعرفة أوزانها بشيء من الاختصار؛ لما له من علاقة بعمل هذه الصيغ الذي هو موضوع البحث.

فأقول: إنَّ العلماء قد وضعوا شروطًا لاشتقاق صيغ المبالغ، لكنهم لم يتفقوا على جميع هذه الشروط،ووقع بينهم الاختلاف في بعضها؛ ولذلك أورد فيما يلي شروط اشتقاق هذه الصيغ، وما وقع فيها من خلاف وآراء للعلماء:

الشرط الأول : أن تكون مشتقة من مصدر فعل ثلاثي.

نحو قولك : ضَرَّاب، من ضرب. وقتَّال من قتل. فلا يصح اشتقاقها من غير الثلاثي المجرد [١].

وخالف في هذا الشرط ابنُ مالك ، فأجاز بناءها من غير مجرد الثلاثي، وقد سمع قولهم : دَرَّاك وهو من أدرك، وسآر وهو من أَسْأَرَ، ومِعْطاء وهو من أعطى ، ومِهْوَان من أهان ، وسميع ونذير من أسمع وأنذر، وزَهُوق من أزهق [٢].

(١) ارتشاف الضرب ١٩١/٣.

(٢) يُنظر شرح التسهيل لابن مالك ٨٢/٣ وتصريف الأسماء للشيخ محمد الطنطاوي ص٨٧.

فهذه صيغ للمبالغة وردت عن العرب مشتقة من غير الثلاثي . قال ابن مالك في التسهيل: "وربما بُنِي فَعَّال ومِفْعال وفَعِيل وفَعُول من أَفْعَل" [١].

وقال في شرحه : "والمشهور بناء هذه الأمثلة من الثلاثي، وقد يبنى من أفعل فعَّال كأدرك فهو دَرَّاك وأسأر فهو سآر، وفعيل كأنذر فهو نذير وآلم فهو أليم وأسمع فهو سميع.

ثم قال : "وقد يُبنى أيضًا من أفعل مِفعال كمِعطاء ومِهداء ومِعْوَان ومِهوان ، وندر بناء فَعول ذي المبالغة من أفعل [٢]". ومثَّل له بقولهم: زهوق. وذكر في أثناء ذلك شواهد تدل على استعمال العرب بعض هذه الصيغ [٣].

الشرط الثاني : أن تكون من فعلٍ متعدٍّ ، فلا تُصاغ من اللازم.

وهذا رأي الجمهور ، وعدُّوا كلَّ ما جاء على هذه الأوزان من الفعل اللازم صفة مشبهة، نحو كريم وبخيل ولَبِق وفَطِن.

وبالنظر في «كتاب سيبويه» في باب صيغ المبالغة نجد أنَّه لم يأتِ في أمثلته بما صِيغ من اللازم، وإنما ذكر أمثلة لما صِيغ من المتعدي فقط [٤]، لكنه في باب جمع التكسير جاء بأمثلة بعضها مشتق من اللازم، كقوله: طُوَال ومِهْذَار

(١) تسهيل الفوائد ص ١٣٦.

(٢) شرح التسهيل ٣/٨٢.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) الكتاب ١/١١٠ - ١١٥.

وصبور [١]. وقالوا : رجل عَجِل ورجل سَكِر [٢]. ومعلومٌ أن هذه الصيغ مشتقة من أفعال لازمة، وهي طَالَ وهَذَرَ وصَبَرَ وعَجِلَ وسَكِرَ.

وقد ذكر ابن جني والرضي أن صيغ المبالغة تكون من اللازم والمتعدي.

قال ابن جني : "(فَعِيل) هو الأصل، وإنما يُخرج به إلى (فُعَال) إذا أريد المبالغة . وطُوال وعُراض أشد مبالغةً من طويل وعريض، وفعيل وفُعال كلاهما من أبنية المبالغة، فإذا أرادوا الزيادة في المبالغة ضعَّفوا العين فقالوا: كُرَّام وحُسَّان ووُضَّاء ... [٣]".

ونحو ذلك قال الرضي في «شرح الشافية» [٤].

(١) الكتاب ٣/٦٣٩، ٦٤٠.

(٢) المصدر نفسه ٣/٦٤٦.

(٣) المنصف في شرح تصريف المازني ١/٢٤٠ - ٢٤١.

(٤) شرح الشافية ٢/١٣٦ ويُنظر أيضًا ٢/١٧٨ - ١٨٠ وأبنية الصرف في كتاب سيبويه ص ٢٧٤.

المطلب الثالث

أبنية المبالغة وأوزانها

أبنية المبالغة هي الأوزان التي تأتي عليها تلك الصيغ.

والمشهور فيها أنها تأتي على خمسة أبنية، ذكرها سيبويه [١]. وهي فعَّال نحو قتَّال وضرَّاب، ومِفعال نحو مِنْحَار ومِهْذار وفَعُول نحو ضَرُوب وغَفور، وفَعِل نحو حَذِر وعَمِل، وفعيل نحو عليم وقدير.

وقد زاد العلماء بعده على هذه الأبنية صيغًا أخرى [٢].

وذكر السيوطي أن ابن خالويه جعل صيغ المبالغة على اثني عشر بناء. قال: "العرب تبني أسماء المبالغة على اثني عشر بناء (فَعَال) كفَسَاق ، و (فُعَل) كعُدَر، و (فَعَّال) كغدَّار، و (فَعُول) كغَدُور، و (مِفْعِيل) كمِعْطِير، و (مِفْعَال) كمِعْطَار، و (فُعَلَة) كهُمَزَة ولُمَزَة، و (فَعُولة) كمَلُولَة، و (فَاعِلة) كرَاوِية وخَائِنَة، و (فَعَّالَة) كبَقَّاقَة للكثير الكلام، و (مِفْعَالَة) كمِجْزَامَة [٣].

وزاد الرضي عما سبق (فُعَال) كطُوَال، و (فِعِّيل) كفِسِّيق، و (فُعَّل) كزُمَّل، و (فُعَّيل) كزُمَّيل ، و (مِفْعَل) كمِدْعَس [٤]، وقال: "والظاهر أن فُعالاً

(١) الكتاب ١/١١٠ - ١١٥.

(٢) يُنظر شرح الشافية للرضي ٢/١٣٦، ١٧٨، ١٨٠.

(٣) المزهر ٢/٢٤٣.

(٤) شرح الشافية للرضي ٢/١٣٦، ١٧٩ والزُّمَّيل الجبان الضعيف، والمِدْعَس الكثير الطعن. يُنظر لسان العرب ٦/٨٤ و ١١/٣١١.

مبالغة فعيل في المعنى؛ فطُوال أبلغ من طويل، وإذا أردت زيادة المبالغة شددت العين، فقلت طُوَّال [١]".

وهذه الصيغ على كثرتها لم ينص العلماء على ما كان منها قياسيًّا وما كان منها سماعيًّا.

فسيبويه ذكر الصيغ الخمس المشهورة و لم يبين هل هي قياسية أو سماعية؟ وإنما ذكر "أنَّ الأصل الذي عليه أكثر معنى المبالغة هو فَعُول وفَعَّال ومِفْعال وفَعِل ، وقد جاء فَعِيل ، كرحيم وعليم وقدير وسميع وبصير [٢]".

وقد يُفهم من قوله هذا قياسية الأوزان الأربعة الأُوَل.

والمفهوم من كلام الزجَّاجي أنه يرى قياسية هذه الأوزان الخمسة، وأنه يصح قياس ما لم يُسمع على ما سُمع عن العرب.

قال – في باب الأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل – : "وهي فَعُول وفعَّال ومِفْعَال، وفَعِل وفَعِيل" وذكر لكل صيغة منها مثالاً من عنده، ثم قال: "كلُّ ذلك جائز" [٣] .

وعقّب على قوله هذا ابنُ أبي الربيع – في شرحه – فقال: "ويظهر من قول أبي القاسم أنه قياس في الجميع؛ لأنه قال: ضَرُوب وضَرَّاب ومِضْراب وضَرِيب وضَرِب" [٤] .

(١) شرح الشافية ٢/٣٥.

(٢) الكتاب ١/١١٠.

(٣) الجمل في النحو ص ٩٢.

(٤) البسيط في شرح الجُمَل ٢/١٠٥٤.

وقد ذكر ابن أبي اربيع اختلاف العلماء في قياسية هذه الأوزان، فبيَّن أن أكثرهم لا يقولون بالقياس فيها، وأن بعضهم أجاز القياس عليها، ثم اختار القول بعدم قياسية هذه الأوزان.

قال: "واختلف الناس في القياس ؛ فالأكثر أنه لا يقال من هذه الأمثلة إلاَّ ما قالته العرب، فلا يقال: أكَّال ولا مِئْكال ، وإنما يقال: أَكُول؛ المسموع من العرب، وتقول: قَتَّال؛ لأنه سُمع أيضًا، ولا تقول: مِقْتال؛ لأنه لم يُسمع ... ومنهم من قال: إنه قياس في فَعُول وفَعَّال، ويظهر من قول أبي القاسم أنه قياس في الجميع ... ثم قال: والذي يظهر لي أنه لا يُقال منه إلاَّ ما قالته العرب، لا يكون أقوى من الفعل، وهو في الفعل مسموع، على أنَّ مِنَ النحويين من جعل ذلك في الفعل قياسًا. لكن الصحيح أنَّ هذا كله يقصر على السماع" [١] .

ويظهر من ترتيب ابن مالك لها في العمل أن الصيغ الثلاث الأُوَل قياسية، وأنَّ الأخيرتين سماعيَّتان. فإنه قد ذكر أنَّ استعمال فعَّال ومِفْعال وفَعُول أكثر من استعمال الصيغتين الأخيرتين فَعِيل وفَعِل [٢] .

ولذلك نجد أبا حيان قد اختار قياسيَّة الصيغ الثلاث الأُوَل، دون الأخيرتين.

قال: والذي أختاره جواز القياس في فَعُول وفَعَّال ومِفْعال، والاقتصار في فَعِيل وفَعِلٍ على المسموع" [٣] .

(١) المصدر السابق ٢/١٠٥٤ - ١٠٥٥ .

(٢) يُنظر شرح عمدة الحافظ ص ٦٧٨ وشرح التسهيل ٣/٧٩ وشرح الكافية الشافية ٢/١٠٣١.

(٣) ارتشاف الضرب ٣/١٩٣.

وقد ذَكَرَ ياسين العليمي أنَّ الخلاف في هذه المسألة على ثلاثة أقوال:

الأول : أنَّ هذه الأمثلة الخمسة منقاسة في كل فعل ثلاثي متعدٍّ، نحو (ضَرَبَ) . ونسبَ هذا القول للبصريين.

الثاني : أنَّ هذه الأبنية الخمسة كلّها سماعية.

الثالث: أن الصيغ الثلاث الأُوَل منها قياسية، وهي فَعَّال ومِفْعال وفَعُول، وأن فَعِيل وفَعِل سماعيتان [١] .

وقد أقرَّ مجمع اللغة العربية بالقاهرة - في العصر الحاضر - قياسية صيغتين من صيغ المبالغة، هما فَعَّال وفَعِيل.

ونَصُّ القرار الأول: "يُصاغ (فَعَّال) للمبالغة من مصدر الفعل الثلاثي اللازم والمتعدي" [٢] .

ونَصُّ القرار الثاني هو "يُصاغ فَعِيل ، بفتح الفاء وكسر العين، لمعنى المبالغة أو الصفة المشبهة" [٣] .

ولا أدري لِمَ خصَّ المجمع هاتين الصيغتين بصحة القياس عليهما، دون غيرهما من الصيغ، على الرغم من أن صيغتي مِفْعال وفَعُول قد نَصَّ على جواز القياس عليهما بعض العلماء كأبي حيان، وقد سبق بيان ذلك.

(١) حاشية ياسين على التصريح ٦٧/٢.

(٢) مجلة مجمع اللغة العربية - المجلد الثاني- ص ٣٥ ، ونص القرار في ص ٥٣، ٥٤.

(٣) كتاب (في أصول اللغة) - من إصدارات المجمع - الجزء الأول ص ٣٨.

المطلب الرابع

عمل صيغ المبالغة

سبق أن ذكرتُ أن اسم الفاعل إنما عمل حَمْلاً لـه علـى الفعـل المضـارع لموافقته له لفظًا ومعنى. وتبيَّن لنا من خلال دراسـة أبنيـة المبالغـة أنهـا جـاءت على أوزان مخالفة لوزن الفعل المضارع.

ولذلك لم تتفق كلمةُ النحويين في إعمال هذه الصيغ عمل اسـم الفـاعل، بل اختلفوا على مذهبين رئيسين:

المذهب الأول : مذهب البصريين ، وهو إعمال صيغ المبالغـة ، حمـلاً لهـا على أصلها وهو اسم الفاعل، لا حملاً على الفعل [١] .

وحجَّتهم ورود إعمال هـذه الصيغ كثيرًا في كـلام العـرب شعـرًا ونثرًا. وسنعرض لهذه الشواهد فيما بعد.

واحتجُّوا لمذهبهم -من جهة العقل- بأنَّ هذه الصيغ عملت حملاً لها على أصلها، وهو اسم الفاعل الذي استقر له العمل قبل التحويل، ثم جاءت المبالغة في الحدث لتجـبر مـا زال عنهـا مـن الشبه الصـوري بـالفعل، فَتَقَـوَّى عملُهـا بذلك.

(١) يُنظر مذهب البصريين في الكتاب ١/١١٠ والمقتضب ٢/١١٣ والأصـول لابـن السراج ١/١٢٤ وشرح المفصل ٦/٧٣.

المذهب الثاني : مذهب الكوفيين، وهو أنَّ صِيَغَ المبالغةِ لا تعملُ عملَ الفعلِ، وأنَّ المنصوبَ بعدها إنما هو منصوبٌ بإضمارِ فعلٍ مُقدَّرٍ [١] .

واحتجُّوا بدليل عقلي، وهو زوال الشبه الصوري بين هذه الصيغ وبين الفعل، بسبب اختلاف أوزانها عن أوزان الفعل، الذي هو الأصل في العمل [٢] .

واحتجُّوا - أيضًا - بأنَّ هذه الأسماء بعد تحويلها إلى هذه الصيغ قد جرت مجرى الأسماء الجامدة، التي يُمدح بها ويُذم [٣] .

وهذا مذهبٌ مستغرَبٌ من الكوفيين الذين اعْتَمَدَ غالبُ مذهبهم على السَّمَاعِ، وعدم التأويل، حتى قيل عنهم: "إنهم لو سمعوا بيتًا واحدًا فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً، وبنوا عليه قاعدة" [٤] .

وقيل عن مذهبهم : "إنَّه أبعد ما يكون عن الأخذ بأسباب المنطق ، أو التعلق بأساليب الفلاسفة، أو القول بالتأويل في النصوص الواردة عن العرب" [٥].

(١) يُنظر مذهبهم في مجالس ثعلب ١٢٤/١، ١٩٦ وشرح الكافية للرضي ٢٠٢/٢ وهمع الهوامع ٨٧/٥.

(٢) شرح الكافية للرضي ٢٠٢/٢.

(٣) منهج السالك لأبي حيان ص ٣٣٣.

(٤) الاقتراح في أصول النحو ص ٣٥٩ ونشأة النحو للطنطاوي ص ٨٥.

(٥) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ص ٣٨٠ - ٣٨٣.

وخلافهم في هذه المسألة ، حيث جعلوا ما وُجد منصوبًا بعد صيغ المبالغة معمولاً لعامل مقدَّر، دليل على أن ظاهرة التأويل موجودة في المذهب الكوفي - كما وُجِدَتْ في المذهب البصري - وإن كانت أقل منها عند البصريين.

وقد ذكر الدكتور عبد الله الخثران أمثلةً لمسائل أخرى قال فيها الكوفيون "بتأويلات بعيدة في التعسف والتَّمَحُّل" (١) .

وهذا المذهب - أعني القول بعدم إعمال صيغ المبالغة عند الكوفيين، وتأويل ما ورد من ذلك ثابت نصًّا عن أئمتهم. فقد نقله ثعلب عن الكسائي والفراء.

فإنه - بعد أن أنشد بيتًا من الشعر وردت فيه صيغة المبالغة (فَعُول) عاملة، وهو قوله:

ثَقِيلٌ عَلَى مَنْ سَاسَهُ غَيْرَ أَنَّه رَكُومٌ عَلَى آرِيِّه الرَّوَثَ مِنْثَلُ (٢)

قال: "لا يتعدَّى فَعُول ولا مِفْعال، وأهل البصرة يعدُّونه. والفراء والكسائي يَأْبَيَانِهِ إلاَّ من كلامين، وقال: رَكُومٌ يَرْكُمُ" (٣) .

(١) ظاهرة التأويل في الدرس النحوي ص ٤٦.

(٢) البيت من الطويل. ولم أجد مَنْ نسبه لقائله. وهو في وصف برذون. والآريُّ محبس الدابة، والمِنْثَل الكثير الروث. وقد ورد البيت في مجالس ثعلب ١/١٢٤ وتهذيب اللغة للأزهري ١٥/٨٩ ولسان العرب ١١/٦٤٦ (نثل).

والشاهد فيه نصب (الروث) بصيغة المبالغة (ركوم).

(٣) مجالس ثعلب ١/١٢٤.

ومعنى قوله: إلاَّ من كلامين، أي أن يقدَّر عامل آخر يعمل النصب في المنصوب الواقع بعد صيغ المبالغة، كما قدَّره بالفعل في هذا الشاهد .

وقال في موضع آخر : "أنت زيدًا ضروبٌ، يأباه أصحابنا - أي الكوفيون - لأنه لا يتصرف. ومثله مِضْرَاب وضَرَّاب أيضًا، وأهل البصرة يجيزونه" [١] .

فثعلب في هذين النصَّين يصرح بأن مذهب أصحابه الكوفيين هو عدم إعمال صيغ المبالغة، وعلَّل لذلك بأنها لا تتصرف.

وكذلك نسب لهم هذا المذهب كثير من المؤلفين، كالرضي وأبي حيان وابن هشام والسيوطي [٢] .

وعلى الرغم من أن هذه المسألة من المسائل الخلافية الرئيسة بين المدرستين البصرية والكوفية، إلاَّ أنه لم يرد لها ذكر في كتب الخلاف النحوي التي وصلت إلينا.

ولا شك، بعد المقارنة بين هذين المذهبين - في هذه المسألة - أنَّ مذهب البصريين القائل بإعمال صيغ المبالغة أصح مأخذًا وأولى بالقبول؛ لكثرة ما ورد من الشواهد التي عملت فيها صيغ المبالغة، ولا داعي لتكلف تقدير عامل خارجي؛ لأنه على خلاف الأصل، مادام الاستغناء عنه ممكنًا.

(١) المصدر السابق ١٩٦/١.

(٢) يُنظر شرح الكافية للرضي ٢٠٢/٢ ومنهج السالك ص ٣٣٣ وشرح اللمحة البدرية ٩٦/٢ وهمع الهوامع ٨٧/٥.

قال ابن هشام: "وأمَّا الكوفيون فلا يُجيزون إعمال شيء من الخمسة، ومتى وجدوا شيئًا منها قد وقع بعده منصوب أضمروا له فعلاً. وهو تعسف" [١].

ويردُّ على قول الكوفيين : إنها لا تعمل لخروجها عن وزن الفعل، بأن هذه الصيغ قد عملت حملاً لها على اسم الفاعل الذي هو أصلها قبل التحويل، ثم إنَّ المبالغة التي حدثت بعد ذلك قد قوَّت عملها وجبرت ما زال عنها من الشبه اللفظي للفعل [٢] .

ويُرَدُّ على قولهم: لا يجوز تقديم المنصوب عليها بأنه قد ورد السماع عن العرب نثرًا وشعرًا بتقديم المنصوب بهذه الصيغ عليها.

فمن النثر ما رواه سيبويه، سماعًا عن العرب، قال: "سمعنا من يقول: أمَّا العَسَلَ فَأَنَا شَرَّابٌ" [٣] . وفي هذا دليل آخر للبصريين، وهو أنه لا يصح تقدير الفعل هنا؛ لأن (أمَّا) لا يفصل بينها وبين الفاء الواقعة في جوابها بجملة، فلو قدَّرنا ههنا فعلاً ناصبًا للمفعول - كما يقول الكوفيون - لزم الفصل بين (أمَّا) والفاء بجملة، وذلك لا يصح باتفاق.

ومن تقديم مفعول صيغ المبالغة عليها في الشعر ما ورد من قوله:

(١) شرح شذور الذهب ص ٣٩٦.

(٢) شرح الكافية للرضي ٢٠٢/٢.

(٣) الكتاب ١١١/١.

قَـلاَ دِينَـهُ وَاهْتَـاجَ للشَّـوقِ إِنَّهـا عَلَى الشَّـوقِ إِخْـوَانَ الْعَزَاءِ هَيُـوج [١]

فأعمل قوله : (هيوج) وهو صيغة مبالغة على وزن فَعُول، في المفعـول بـه المتقدم عليه، وهو قوله: (إخوان).

ومن ذلك – أيضًا – قول الآخر :

بَكَيْتُ أخَـا الـلأْوَاءِ يُحْمَـدُ يَومُـهُ كَرِيمٌ رُؤُوسَ الدَّارِعِينَ ضَـرُوب [٢]

فقوله: (رؤوس) مفعول به مقدَّم على عامله وهو قوله : (ضروب).

لذلك نصَّ سيبويه على أن هذه الصيـغ تعمـل عمـل اسـم الفـاعل تقديمًـا وتأخيرًا، قال: "يجوز فيهن ما جاز في (فاعل) من التقديم والتأخـير والإضمـار والإظهار ... " [٣] .

(١) البيت من الطويل، وقد نُسب في سيبويه لأبي ذؤيب الهـذلي، والصـواب أنـه لـلراعي النميري من قصيدة طويلة. يُنظر شعره ص ١٢٥.

والبيـت مـن شـواهد سـيبويه ١١١/١ وشـرح الكافيـة الشـافية ١٠٣٣/٢ وشـرح التسـهيل ٧٩/٣ وشـرح الألفيـة لابـن النـاظم ص ٤٢٧ ومنهـج السـالك ص ٣٣٣ وشـرح الألفيـة لابـن عقيـل ١١٣/٣ والمقـاصد النحويـة ٥٣٦/٣ وشـرح الأشمونـي ٢٩٧/٢.

(٢) البيت من الطويل،وقد نسبه ابن يعيش لأبي طالب بن عبد المطلب، وليس في ديوانه.

وهو من شواهد سيبويه ١١١/١ والتبصرة والتذكرة ٢٢٦/١ وشرح المفصـل ٧١/٦ وشرح عمدة الحـافظ ص ٦٧٩ ومنهـج السـالك ص ٣٣٣ وشـرح اللمحـة البدريـة ٩٦/٢ .

(٣) الكتاب ١١٠/١.

ونعود الآن لأصحاب الرأي الأول، فنجد أنهم قد اختلفوا فيما يعمل من هذه الصيغ، ففي حين نرى سيبويه يُعمِل هذه الصيغ جميعًا، نرى أنَّ المبرد وأكثر البصريين لا يُعمِلون منها سوى الصيغ الثلاث الأُوَل، وفيما يلي تبيين لهذه الأقوال بشيء من التفصيل:

الأول : قول سيبويه وبعض أصحابه، وهو إعمال هذه الصيغ الخمس جميعًا، و لم يفرِّقوا بينها في العمل.

جاء في «الكتاب» : "وأجروا اسم الفاعل إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر مجراه إذا كان على بناء فاعل؛ لأنه يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل، إلاَّ أنه يريد أن يُحَدِّث عن المبالغة، فمما هو الأصل الذي عليه أكثر هذا المعنى فَعُول وفَعَّال ومِفْعَال وفَعِل . وقد جاء فَعِيل كرحيم وعليم وقدير وسميع وبصير"[١] .

بعد ذلك أخذ سيبويه يذكر شواهد على هذه الصيغ، فذكر لعمل (فَعُول) أربعة شواهد ، سبق أن ذُكِرَ شاهدان منها في الردِّ على قول الكوفيين[٢] ، وبقي شاهدان هما :

قول الشاعر :

هَجُومٍ عَلَيْهَا نَفْسَهُ غَيْرَ أَنَّهُ مَتَى يُرْمَ فِي عَيْنَيْهِ بِالشَّبْحِ يَنْهَضِ[٣]

(١) الكتاب ١/١١٠.

(٢) يُنظر ما سبق في ص ٢٥٨.

(٣) البيت من الطويل، وهو لذي الرّمة، يصف فيه ظليمًا يلقي نفسه على البيض، لكنه متى ما يرى شبحًا ينهض عنه هاربًا. يُنظر ديوان ذي الرّمة ٣/١٨٣٢. =

فأعمل (هَجُوم) وهو مبالغة (هاجِم) فنصب به (نفسه) على المفعولية.

وقول أبي طالب:

ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيْفِ سُوقَ سِمَانِهَا إذَا عَدِمُوا زَادًا فَإِنَّكَ عَاقِرُ (١)

حيث أعمل قوله (ضَرُوب) وهو على وزن (فَعُول) في المفعول به (سُوق).

وذكر لصيغة (فَعَّال) ثلاثة شواهد، شاهدين من الشعر، هما :

قول الشاعر :

أَخَا الحَرْبِ لَبَّاسًا إِلَيْهَا جِلاَ لَهَا وَلَيْسَ بِوَلاَّجِ الْخَوالِفِ أَعْقَلاَ (٢)

- وهو في الكتاب ١١٠/١ والحيوان للجاحظ ٣٤٧/٤ وشرح التسهيل لابن مالك ٧٩/٣ ومنهج السالك لأبي حيان ص ٣٣٢ والتذييل والتكميل [ج ٣ ق ٢٠٧/ب) وشفاء العليل ٦٢٤/٢ وخزانة الأدب ١٥٧/٨.

(١) البيت من الطويل. يُنظر ديوان أبي طالب ص ٣٧.

وهو من شواهد الكتاب ١١١/١ والمقتضب ١١٤/٢ والأصول لابن السراج ١٢٤/١ والجمل ص ٩٢ وشرح المفصل ٧٠/٦ ومنهج السالك ص ٣٣٢ وتوضيح المقاصد ٢١/٣ والمقاصد النحوية ٥٣٩/٣ والتصريح ٦٨/٢ وهمع الهوامع ٨٦/٥ والأشموني ٢٩٧/٢.

(٢) البيت من الطويل، وهو للقلاخ بن حزن.

وهو من شواهد سيبويه ١١١/١ والمقتضب ١١٣/٢ والتبصرة والتذكرة ٢٢٥/١ وشرح المفصل ٧٠/٦ وشرح التسهيل لابن مالك ٧٩/٣ وشرح الكافية الشافية ١٠٣٢/٢ ومنهج السالك لأبي حيان ص ٣٣٢ وشفاء العليل ٦٢٣/٢ والمقاصد النحوية ٥٣٥/٣ وهمع الهوامع ٨٦/٥.

فأعمل صيغة المبالغة (لَبَّاسًا) في المفعول به (جِلالها).

وقول الآخر :

بِـرَأْسِ دَمَّـاغٍ رُؤُوسَ الْعِـزّ (١)

فقوله (دَمَّاغ) مبالغة (دامِغ) ، وقد نصب (رؤوس) على المفعولية.

والشاهد الثالث ما حكاه عن العرب من قولهم : (أَمَّا العَسَلَ فَأَنَا شَرَّابٌ) (٢). وقد تقدم بيانه.

وذكر شاهدين لعمل صيغة (مِفْعَال)؛ الأول قول العرب: "إنَّه لِمِنْحَار بَوَائِكَهَا" (٣). والثاني قول الشاعر :

شُمٌّ مَهَاوِينَ أَبْدَانَ الجُزُور مَخَا مِيصِ العَشِيَّاتِ لا خُورٍ ولا قَزَمِ (٤)

(١) بيت من الرجز، لرؤبة بن العجاج من أرجوزة طويلة في مدح أبان البجلي. يُنظر ديوانه ص ٦٤.

والبيت في الكتاب ١/١١٣ وتحصيل عين الذهب ص ١١٦ وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٦٧ والتذييل والتكميل [ج ٣ ق ٢٠٨/أ) وخزانة الأدب ٨/١٥٧.

(٢) الكتاب ١/١١١.

(٣) الكتاب ١/١١٢، والبوائك جمع بائكة وهي الناقة السمينة.

(٤) البيت من البسيط، وهو للكميت بن زيد الأسدي، يُنظر شعره ٢/١٠٤. ويُنسب أيضًا للكميت بن معروف. وهو في شعره المجموع في ضمن (شعراء مُقِلُّون) ص١٩٩.

وهو من شواهد الكتاب ١/١١٤ وشرح المفصل ٦/٧٤ وشرح عمدة الحافظ ص ٦٨٣ وشرح الكافية الشافية ٢/١٠٣٥ وتوضيح المقاصد ٣/٢١ وشفاء العليل ٢/٦٢٤ والمقاصد النحوية ٣/٥٦٩ وهمع الهوامع ٥/٨٩ وخزانة الأدب ٨/١٥٠.

فقوله: (مهاوِين) جمع مِهْوَان مبالغة مُهِين، وقد عمل النصب في المفعول به (أبدان).

وفي صيغة (فَعِيل) ذكر شاهدًا واحدًا على عملها، هو قوله:

حَتَّى شَآهَا كَلِيلٌ مَوْهِنًا عَمِلٌ بَاتَتْ طِرَابًا وَبَاتَ اللَّيْلُ لَمْ يَنَمِ (١)

وخرَّج ذلك على أن (كليل) مبالغة (مُكِل) فنصب به (مَوْهِنًا) على المفعولية.

ثم ذكر أن صيغة (فَعِل) أقل عملاً من صيغة (فَعِيل)، قال: "وقد جاء في فَعِل وليس في كثرة ذلك" (٢). وقال أيضًا: "وفَعِل أقلُّ من فَعِيل بكثير" (٣). وذكر شاهدين على عملها؛

الأول قول الشاعر:

أَوْ مِسْحَلٌ شَنِجٌ عِضَادَةَ سَمْحِجٍ بِسَرَاتِهِ نَدَبٌ لَهَا وَكُلُومُ (٤)

(١) البيت من البسيط . وهو لساعدة بن جُؤَيَّة الهذلي. يُنظر شرح أشعار الهذليين ١١٢٩/٣.

والبيت من شواهد سيبويه ١١٤/١ والمقتضب ١١٥/٢ والتبصرة والتذكرة ٢٢٦/٢ وشرح المفصل ٧٢/٦ والمقرب ١٢٨/١ وشرح التسهيل لابن مالك ٨٠/٣ وشرح الكافية الشافية ١٠٣٦/٢ ومنهج السالك ص ٣٣٣ ومغني اللبيب ص ٥٦٨ وخزانة الأدب ١٥٥/٨.

(٢) الكتاب ١١٢/١ .

(٣) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٤) البيت من الكامل ، وهو للبيد بن ربيعة من قصيدة طويلة ، وقد نُسب خطأ في =

وذلك على أنَّ قوله : (شنج) مبالغة شَانِج بمعنى مـلازم ، وقـد أعملـه في (عِضادة) فنصبه على المفعولية، على ما ذهب إليه سيبويه.

والثاني قول الشاعر:

حَـذِرٌ أُمُـورًا لاَ تَضِـيرُ وَآمِـنٌ مَـا لَيْـسَ مُـنْجِيهِ مِـنَ الأَقْـدَارِ (١)

فقوله: (حَذِر) مبالغة (حاذِر) ، وقد عمل فيما بعده فنصبه على المفعولية.

القول الثاني : قول أكثر البصريين منهم المازني والمبرد وابن السـراج. وهـو أن الأسماء الثلاثة الأول، وهـي (فَعَّـال ومِفْعَـال وفَعُـول) تعمـل عمـل الفعـل،

=سيبويه لابن أحمر. يُنظـر ديـوان لبيـد ص ١٢٥. وفيـه (أو مِسْـحَل سنق عِضَـادة سَمْحَج) والسنق: الشَّبِع.

والبيت مـن شـواهد الكتـاب ١١٢/١ وشـرح المفصـل ٧٢/٦ وشـرح الجُمَـل لابـن عصفـور ٥٦٣/١ ومنهـج السـالك ص ٣٣٣ والمقـاصد النحويـة ٥١٣/٣ وشـرح الأشموني ٢٩٨/٢ وخزانة الأدب ١٦٩/٨.

والمِسْحَل حمار الوحش، والشنج الملازم للشيء والسَّـمحج الأتـان الطويلـة، والسـراة أعلى الظهر.

والمعنى يصف حمارَ وحشٍ ملازم لجانب أتنه وقد أدمت ظهره من كثرة رمحها له.

(١) البيت من الكامل. يُنسب لأبان اللاحقي ولابن المقفَّع.

وقـد ورد في الكتـاب ١١٣/١ والمقتضـب ١١٦/٢ والجمـل ص ٩٣ والتبصـرة والتذكـرة ٢٢٧/١ وأمـالي ابـن الشـجري ٣٤٦/٢ وشـرح المفصـل ٧١/٦ وشـرح الجُمَل لابـن عصفـور ٥٦٢/١ وشـرح الكافيـة الشـافية ١٠٣٨/٢ وشـرح التسـهيل ٨١/٣ ومنهج السالك ص ٣٣٣ وتوضيح المقاصد ٢٣/٣ وشرح الأشموني ٢٩٨/٢ وخزانة الأدب ١٦٩/٨.

بخلاف (فَعِيل وفَعِل) فلا تعملان [١].

قال المبرد : "فأمَّا ما كان على (فَعِيل) نحو رحيم وعليم ، فقد أجاز سيبويه النصب فيه، ولا أراه جائزًا؛ وذلك أنَّ (فَعِيلاً) إنما هو اسم الفاعل من الفعل الذي لا يتعدى، فما خرج إليه من غير ذلك الفعل فمضارع له ملحق به. والفعل الذي هو لفعيل في الأصل إنما هو ما كان على (فَعُلَ) نحو كَرُمَ فهو كَرِيم، وشَرُفَ فهو شَرِيف، وظَرُفَ فهو ظَرِيف..." ، ثم قال: "وكذلك ما ذكر في (فَعِل) أكثر النحويين على ردِّه، و (فَعِيل) في قول النحويين بمنزلته، فما كان على (فَعِل) فنحو فَرِق وبَطِر وحَذِر. والحجة في أنَّ هذا لا يعمل أنه لَمَّا تنتقل إليه الهيئة، تقول: فلانٌ حَذِرٌ أي ذو حَذَرٍ، وفلانٌ بَطِرٌ ، كقولك : ما كان ذا بَطَرٍ ولقد بَطِرَ، وما كان ذا حَذَرٍ ولقد حَذِرَ، فإنما هو كقولك: ما كان ذا شَرَفٍ ولقد شَرُفَ، وما كان ذا كَرَمٍ ولقد كَرُمَ" [٢].

وذكر ابن يعيش مذهب الجمهور وبيَّن حجتهم، فقال: "وخالف سيبويه أكثرُ النحويين في بناءين من هذه المُثُل الخمسة، وهما فَعِل وفَعِيل، قالوا: لأنَّ فَعِلاً وفَعِيلاً بناءان موضوعان للذات والهيئة التي يكون الإنسان عليها، لا لأنْ يُجْرَيَا مُجْرَى الفعل، فهما كقولك: رجل كَرِيم وظَرِيف ورجل عَجِل ولَقِن إذا كان ذلك كالطبيعة [٣]...".

(١) يُنظر المقتضب ٢/١١٤ - ١١٧ والأصول ١/١٢٤ وشرح السيرافي [ج ١ ق ٣٠٣/ب] وشرح المفصل ٦/٧٢.

(٢) المقتضب ٢/١١٤ - ١١٦.

(٣) شرح المفصل ٦/٧٢.

وقد حملوا ما احتج به سيبويه من الشواهد على إعمال هاتين الصيغتين على التأويل أو على القدح في صحتها.

وقالوا عن البيت :

حَتَّى شَآهَا كَلِيلٌ مَوْهِنًا عَمِلٌ

إن قوله: (مَوْهِنًا) ليس مفعولاً به، وإنما هو منصوب على الظرفية، والظرف إنما يعمل فيه معنى الفعل" [١].

«والمعنى أن البرق ضعيف الهبوب كَلِيل في نفسه، والمَوْهِنُ الساعة من الليل ، فهو يصف حمارًا وأُتُنًا شاقها البرقُ الضعيف في هذه الساعة من الليل حين نقلها من الموضع الذي كانت فيه إلى الموضع الذي كان منه البرق» [٢].

وقال الأعلم الشنتمري: "قال النحويون: هذا غلطٌ بيِّنٌ من سيبويه؛ وذلك أن الكليل هو البرق الضعيف وفعله لا يتعدى، والموهن الساعة من الليل، فهو ينتصب على الظرف" [٣].

وأجابوا عن قول الشاعر :

أَوْ مِسْحَلٌ شَنِجٌ عِضَادَةَ سَمْحَجٍ بِسَرَاتِهِ نَدَبٌ لَهَا وَكُلُومُ

(١) يُنظر المقتضب ١١٥/٢ والنكت في تفسير كتاب سيبويه ٢٤٨/١ وشرح المفصل ٧٣/٦.

(٢) شرح السيرافي على الكتاب [ج ١ ق ٣٠٤ / أ] ويُنظر تحصيل عين الذهب ص١١٦.

(٣) النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢٤٨/١.

بأنَّ (عِضَادة) بمعنى ناحية، فهو منصوب على الظرفية أيضًا، والمعنى ملازمٌ في ناحية سَمْحِج.

قال الشنتمري: "وقد خولف سيبويه في هذا وجُعِل نصب (عِضَادة) على الظرف، والتقدير شَنِج في عِضَادة سَمْحَجٍ، وعضادتها ناحيتها، فكأنه قال: منقبض في ناحية من الأتان" (١).

أمَّا البيت الآخر وهو قوله :

حَـذِرٌ أُمُـورًا لاَ تَضِـيرُ وَآمِـنٌ مَـا لَـيْسَ مُـنْجِيهِ مِنَ الأَقْـدَارِ

فقد قدحوا في صحته ورموه بالوضع واتهموا اللاحقي باختلاقه.

قال عنه المبرد في أثناء ردِّه على استشهاد سيبويه به: "وهذا بيتٌ موضوعٌ محدَث" (٢).

وقال السيرافي: "قال النحويون : هذا بيتٌ لا يصح عن العرب، وقد رُوي عن أبي عثمان المازني عن اللاحقي أنه قال: سألني سيبويه عن شاهد في تعدي (حَذِر) فعملت له هذا البيت، ويُرْوَى أيضًا أن البيت لابن المقفع" (٣).

وسيأتي ردُّ العلماء على هذا الزعم وتبرئة سيبويه من ذلك.

القول الثالث : قول الجرمي، فهو قد أجاز إعمال صيغة (فَعِل) بالإضافة إلى

(١) تحصيل عين الذهب ص ١١٤.

(٢) المقتضب ١١٧/٢.

(٣) شرح الكتاب [ج ١ ق ٣٠٤ / أ].

الصيغ السابقة، ومنع إعمال صيغة (فَعِيل) [١].

وسبب تفريقه بين الصيغتين أن فَعِلاً جاء على وزن الفعل، كقولهم: عَلِمَ وسَمِعَ، فأشبه أن يكون جاريًا مجراه، بخلاف (فَعِيل) فليس على وزن من أوزان الفعل [٢].

وقد رجَّح العلماء المتأخرون مذهب سيبويه، واختاروا عمل هذه الصيغ الخمس جميعًا، وناقشوا ما اعتل به من منع إعمال الصيغتين الأخيرتين فَعِل وفَعِيل، وردُّوا على شُبههم؛ لأنَّه قد وردت عن العرب جملةٌ من الشواهد صالحة لإثبات إعمال ما أنكروا إعماله.

ويرد على قولهم: إنَّ فَعِيلاً وفَعِلاً بناءان موضوعان للذات والهيئة التي يكون عليها الإنسان. بأن هذين البناءين نوعان؛ نوع مُحَوَّل عن (فاعل) فهو يجري مجرى الفعل ويعمل عمله، مثل رَحِيم وعَلِيم وقَدِير المحوَّلة عن رَاحِم وقَادِر وعَالِم. وكذلك حَذِر المحوَّل عن حَاذِر وعَمِل المحوَّل عن عَامِل، ونوعٌ غير مُحَوَّل عن اسم الفاعل، وهو موضوع للذات والهيئة فلا يعمل، نحو كَرِيم وظَرِيف وفَرِح وأَشِر [٣].

أمَّا قولهم بأن (مَوْهِنًا) - في البيت السابق - ظرف، فقد أجاب عنه الأعلم بقوله: "وهذا ردٌّ غير صحيح؛ إذ لو كان كَلِيلاً لم يقل (عَمِل) وهو

(١) يُنظر الأصول لابن السراج ١/١٢٥ وشرح السيرافي على الكتاب [ج١ ق٣٠٤/ب] والتبصرة والتذكرة ١/٢٢٧.

(٢) يُنظر شرح السيرافي [ج ١ ق ٣٠٤ / ب] والتبصرة والتذكرة للصيمري ١/٢٢٧.

(٣) يُنظر التبصرة والتذكرة ١/٢٢٦.

الكثير العمل، ولا وصفه بقوله: (وبات الليل لم ينم). والمعنى على مذهب سيبويه أنه وصف حمارًا وأُتُنًا نظرت إلى برق مستطير دال على الغيث يكل الموهنَ بروقُه وتوالي لمعانه، كما يقال: أتعبتَ ليلَك أي سِرْتَ فيه سيرًا حثيثًا ... ثم قال : "وفَعِيل في معنى (مُفْعِل) موجود كثيرًا، يقال: بَصِير بمعنى مُبْصِر وأَلِيم بمعنى مُؤْلِم ودَاعٍ سَمِيع بمعنى مُسْمِع ... وكذلك كَلِيل في معنى مُكِلّ، وإذا كان بمعناه عمل عملَه؛ لأنه مُغَيَّر منه للتكثير" [١].

وقال السيرافي مجيبًا عنه: "وقد خُرِّج لسيبويه أن (كليلاً) في معنى مُكِلّ، ووزنه مُفْعِل، وفَعِيل في معنى المُفْعِل المتعدي، مثل عذاب أَلِيم وداء وَجِيع، بمعنى المُؤْلِم والمُوجِع يتعديان، فيصير كأنه مُكِلٌّ مَوْهِنًا بدوامه عليه ... " [٢].

أمَّا ابن مالك فقد عدَّ هذا الجواب تكلُّفًا لا حاجة إليه، وأجاب عن رد الجمهور له بأن "سيبويه إنما ذكر هذا البيت شاهدًا على أن (فَاعِلاً) قد يعدل به إلى (فَعِيل) و (فَعِل) على سبيل المبالغة، فذكر هذا البيت لاشتماله على (كَلِيل) المعدول به عن (كَالّ) وعلى (عَمِل) للعدل به عن (عَامِل) ولم يتعرض لوقوع الإعمال. وإنما حجته في إعمال (فَعِيل) قول بعض العرب: "إنَّ اللهَ سميعٌ دُعَاءَ مَنْ دَعَاهُ" . ومن حججه قول الشاعر:

فَتَاتَانِ أما مِنْهُمَا فَشَبِيهَةٌ هِلالاً والاخْرَى منهما تُشْبِهُ البَدْرَا [٣]

(١) تحصيل عين الذهب للأعلم ص ١١٦، ١١٧.

(٢) شرح السيرافي على الكتاب [ج ١ ق ٣٠٤ / ب].

(٣) البيت من الطويل . وهو لعبيد الله بن قيس الرُّقَيَّات، في ديوانه ص ٣٤.

وهو من شواهد شرح التسهيل ٨١/٣ وشرح الكافية الشافية ١٠٣٧/٢ =

فأعمل (شبيهة) أنثى شبيه، مع كونه من أَشْبَهَ، كنَذِير من أنْذَرَ. وإذا ثبت إعمال (فَعِيل) من (أفْعَلَ) مع قلّة نظائره، فإعمال (فَعِيل) من الثلاثي أولى لكثرته" [١].

ويُجاب عن قولهم في البيت الآخر إن (عِضَادة) منصوب على الظرفية بأنه مردود؛ لأن المعنى لا يصح على هذا التقدير، وبأن ((عضادة) اسم للقوائم، والأسماء لا تُجعل ظروفًا قياسية، غير أسماء الزمان والمكان [٢].

قال السيرافي: "قال المحتج عن سيبويه(شَنِج) في معنى لازم، والعِضَادة هي القوائم، وهي لا تكون ظرفًا، كأنه قال: لازمٌ قوائم سَمْحَج، كما قال الآخر:

قَالَتْ سُلَيْمَى لَسْتَ بِالْحَادِي الْمُدِلّ مَالَكَ لاَ تَلْزَمُ أعْضَادَ الإِبِل [٣]

فأعضاد بمنزلة عِضَادة، وقد نصبها بتلزم، وشَنِج في معنى ذلك" [٤].

-وشرح عمدة الحافظ ص ٦٨٠ وشرح الألفية لابن الناظم ص ٤٢٨ ومنهج السالك لأبي حيان ص ٣٣٤ وتوضيح المقاصد ٢٣/٣ وشفاء العليل ٦٢٤/٢ والمقاصد النحوية ٥٤٣/٣ وشرح الشذور للجوجري ص٥٦٩ والتصريح ٦٨/٢ والأشموني ٢٩٧/٢.

(١) شرح الكافية الشافية ١٠٣٧/٢ - ١٠٣٨.

(٢) شرح الجُمَل لابن عصفور ٥٦٣/١.

(٣) الرجز لابن أخي الشماخ ، جبَّار بن جزء. يُنظر ديوان الشماخ ص ٣٨٩.

وقد ورد في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٣/١ والنكت للأعلم الشنتمري ٢٤٧/١ وشرح المفصل ٧٣/٦ وخزانة الأدب للبغدادي ٣٣٩/٤.

(٤) شرح الكتاب للسيرافي [ج ١ ق ٣٠٤ / أ].

وأجاب – أيضًا – عن هذا الاعتراض الأعلـمُ، وذكـر أن المعنـى لا يصـح على تقدير (عِضَادة) ظرفًا. قال: "والصحيح قول سيبويه، وعليه معنى الشعر؛ لأنه وَصَفَ المسحلَ، وهو عير الفلاة بالنشاط والهياج والحمْل على أتانه، فهـي ترمحه وتَكْلُمه، أي تجرحه، وشبَّه ناقته به في هذه الحال، ولو كان المعنـى علـى التفسير الآخر لقصَّر في وصف ناقته، وتشبيهها به [١]...".

وكذلك منع أبو نصر القرطبي إعراب (عِضَادة) ظرفًا، وعدَّ ذلـك مفسـدًا للمعنى الذي قصده الشاعر، قـال – بعـد أن ذكـر أن بعـض النحويـين أعربـه ظرفًا – : "وهذا من الذين يتهاونون بالخَلْق إذا عرفوا الإعراب، وهو إذا جعله ظرفًا كان المعنى فاسدًا؛ وذلـك أن الشـاعر شبَّه ناقتـه في نشـاطها وصلابتهـا بحمارٍ وحشيٍّ ملازمٍ لأتانٍ يضربها، فلشدته وصلابته قد لازمها، وقبض علـى الناحية التي بينها وبينه، ولم يحجزه عن ذلـك رَمْحُهـا وعضُّهـا اللَّـذان بسـراته منها ندب وكُلُوم؛ ولو كان ظرفًا لكـان المعنـى أن المِسْـحَل شَـنِجٌ منقبـضٌ في ناحية السمْحَجِ مَهِين، قـد شـغفه عضُّهـا ورَمْحُهـا، فكيـف يُشبِّه أحـدٌ ناقتـه بمِسْحَلٍ هذه صفته ؟ [٢]".

أمَّا جوابهم عن قول الشاعر:

حَـذِرٌ أُمُـورًا لاَ تَضِـيرُ وَآمِـنٌ مَـا لَـيْسَ مُـنْجِيهِ مِـنَ الأقَـدَارِ

فقد شَنَّعَ العلماءُ على من اتَّهم به سيبويه وردُّوا قوله، وبرَّؤوا سيبويه من هذه التهمة.

(١) تحصيل عين الذهب ص ١١٤.

(٢) شرح عيون كتاب سيبويه لأبي نصر القرطبي ص ٧٩.

قال ابن السيرافي - بعد أن حكى ما رُوي عن اللاحقي - : "وإذا حَكَى أبو يحيى مثل هذا عن نفسه، ورَضِيَ أن يُخبر أنه قليلُ الأمانة، وأنه اؤتُمن على الرواية الصحيحة فخان، لم يكن مثلُه يُقبَل قولُه ويعترض به على ما قد أثبته سيبويه، وهذا الرجل أحبَّ أن يتجمَّل بأن سيبويه سأله عن شيء، فخبَّر عن نفسه بأنه فَعَل ما يُبطل الجمال، ويُثبت عليه عارَ الأبد، ومن كانت هذه صورته بَعُدَ في النفوس أن يسأله سيبويه عن شيء" (١).

وقال ابن أبي الربيع: "ولا أدري كيف خَفِيَ على المازني؟ اللاحقي [كذا] قد أقرَّ على نفسه بالكذب وعدم النصيحة، فكيف يقبل قوله؟ ولعله كَذَبَ في قوله: سألني سيبويه ...، ولم يكن سيبويه بهذه الغفلة حتى يَختَرِص عليه اللاحقي، ولا يستدلُّ سيبويه على قوانين العرب إلاَّ بما يوثق بصحته" (٢).

وكذلك استنكر هذه الرواية ابن مالك وأبطلها، قال في أثناء ردِّه على اختلاق اللاحقي أو ابن المقفَّع له: "والاختلاف في تسمية هذا المدَّعِي يُشعِر بأنها رواية موضوعة، ووقوع مثل هذا مستبعَد، فإن سيبويه لم يكن ليحتج بشاهد لا يثق بانتسابه إلى من يثق بقوله، وإنما يُحمل القدح في البيت المذكور على أنه من وضعِ الحاسدين وتقوُّلِ المتعنِّتين" (٣).

أمَّا أبو نصر القرطبي فقد فَهِمَ من عبارة اللاحقي المذكورة فَهْمًا مختلفًا عمَّا سبق، فهو قد جَعَلَ الوضع هنا بمعنى الرواية وليس بمعنى الكذب، معللاً

(١) شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٤١٠.

(٢) البسيط في شرح الجمل ٢/١٠٥٩.

(٣) شرح الكافية الشافية ٢/١٠٣٩.

ذلك بأنه لا يُعقل أن ينسب إنسانٌ إلى نفسه الكذب. قال: "فسبق إلى محمد ابن يزيد حين قال: فَوَضَعْتُ له هذا البيت، أن شاعره اللاحقي وضعه لذلك، وهذا ضعيف في التأويل، وكيف يصلح أن ينسب اللاحقي إلى نفسه ما يَضَعُ منه ولا يحل؟ أو كيف يجوز هذا التأويل على سيبويه وهو المشهور في دينه وعلمه وعقله وأخْذِه عن الثقات الذين لا اختلاف في علمهم وصحة نقلهم؟ وإنما أراد اللاحقي فوضعت له هذا البيت فرويته له [١]".

ثم إنَّ العلماء قد ذكروا شاهدًا آخر على عمل (فَعِل) غير هذا الشاهد. يصلح للاستشهاد به ، وليس عليه اعتراض.

يقول الأعلم الشنتمري: "وقد ألفيتُ في بعض ما رأيت لزيد الخيل بن مهلهل الطائي بيتًا في تعدي (فَعِل) وهو قوله:

أَتَانِي أَنَّهُمْ مَزِقُون عِرْضِي جِحَاشُ الكِرْمَلَيْنِ لَهَا فَدِيدُ [٢]

(١) شرح عيون كتاب سيبويه ص ٨٠.

(٢) البيت من الوافر، وقائله زيد الخيل الطائي الصحابي ﷺ .

الكِرْمَلَين: اسم ماء في جبل طيئ، فَدِيد : صوت وجلبة. يُنظر شعر زيد الخيل ص١٧٦.

والبيت من شواهد تحصيل عين الذهب ص ١١٦ والحلل لابن السِّيد ص ١٣١ وشرح المفصل ٧٣/٦ والمقرّب ١٢٨/١ وشرح الجُمَل لابن عصفور ٥٦٣/١ وشرح الكافية الشافية ١٠٤٠/٢ وتوضيح المقاصد ٢٥/٣ والمساعد ١٩٣/٢ وشفاء العليل ٦٢٥/٢ وشرح الشذور ص ٣٩٤ والمقاصد النحوية ٥٤٥/٣ والتصريح ٦٨/٢ والأشموني ٢٩٨/٢ وخزانة الأدب ١٦٩/٨.

فقال : مَزِقُون عِرضي ، كما ترى ، وأجراه مُجرى مُمزِّقين . وهذا لا يحتمل غير هذا التأويل ، فقد ثبت صحة القياس بهذا الشاهد القاطع" [١].

وتبعه ابن السِّيد، فقال: في «الحلل» : "وقد وجدنا في شعر زيد الخيل الطائي بيتًا آخر لا مطعن فيه، وهو قوله [٢]" ، ثم ذكر البيت .

وقال ابن مالك: "وقد جاء إعمال (فَعِل) فيما لا سبيل إلى القدح فيه، وهو قول زيد الخيل [٣]" ثم أورد البيت المذكور.

هذه هي صيغ المبالغة العاملة عمل الفعل، التي اتفق على ذكرها العلماء. وقد أضاف ابن ولاَّد وابن خروف لهذه الصيغ صيغةً أخرى، ذهبا إلى أنها تعمل عمل الفعل أيضًا. وهي صيغة (فِعِّيل) بتشديد العين المكسورة. نحو قولك: هو شِرِّيبٌ الماءَ، وطِبِّيخٌ اللحمَ [٤].

جاء في شرح الجمل لابن خروف: "وهذه الأمثلة – يعني الصيغ الخمس المتقدِّمة – نادرة، ويُزاد عليها فِعِّيل، نحو شِرِّيب" [٥].

وذكر هذا المذهب ابن أبي الربيع، ولم يعيِّن قائله، قال: "ورأيت بعض

(١) تحصيل عين الذهب ص ١١٦.

(٢) الحلل في شرح أبيات الجمل ص ١٣١.

(٣) شرح الكافية الشافية ١٣٩/٢.

(٤) يُنظر ارتشاف الضرب ١٩٣/٣ومنهج السالك ص ٣٣٤ وهمع الهوامع ٨٨/٥.

(٥) شرح الجُمَل لابن خروف [ق ٨٧ / ب].

المتأخرين قد زاد فيها فِعِّيلاً، فقال: أقول: هذا شِرِّيب العسلَ؛ لأن فِعِّيلاً للمبالغة، فكما عَمِلَ فَعَّال يعمل فِعِّيل؛ لأن فَعَّالاً إنما عمل بما ذُكر من أنه معدول عن فاعل كثيرًا، وأنت إذا قلت : هذا شِرِّيبٌ، فالأصل هذا شاربٌ شُربًا كثيرًا، ثم عُدِل إلى شِرِّيب ، فيجب أن يعمل، كما يعمل ما هو فرعٌ عنه وثان" [١].

وقد نسب لهما هذا المذهب أيضًا أبو حيان قال: "وذهب ابن ولاَّد وابن خروف وبعض النحويين إلى أنَّ فِعِّيلاً من أبنية المبالغة يجوز له أن يعمل، كما أعمل فَعَّالاً وأخواته، فأجازوا هذا رجل شِرِّيبٌ الماءَ وطِبِّيخٌ اللحمَ" [٢].

ونقل عن صاحب كتاب «ترتيب الفصول في تهذيب الأصول» أن ابن ولاَّد يجيز (شِرِّيبٌ الخمرَ) وأنه - أي صاحب هذا الكتاب - اختار هذا القول؛ لأن هذا الوزن بمعنى التكثير [٣].

وقد بحثت عن صاحب هذا الكتاب، فلم أعرفه.

وذَكَرَ هذا المذهب - أيضًا - السيوطي فقال : "وأعمل ابن ولاَّد وابن خروف (فِعِّيلاً) بالكسر والتشديد ، فأجازا زيد شِرِّيبٌ الخمرَ وطِبِّيخ الطعامَ " [٤].

(١) البسيط في شرح الجُمَل ١٠٦٢/٢.

(٢) التذييل والتكميل [ج ٣ ق ٢٠٩ / أ].

(٣) منهج السالك لأبي حيان ص ٣٣٤.

(٤) همع الهوامع ٨٨/٥.

وقد تباينت أقوال العلماء بعدهما حول قبول هذه الصيغة وإعمالها، أو تركها، فمنهم مَنْ أجاز إعمالها، ومنهم من منع ذلك، ومنهم من اضطرب رأيه فيها، فمرةً أجازها، ومرةً منعها.

ومن المانعين لإعمال هذه الصيغة ابن أبي الربيع، فإنه بعد أن نقل المذهب السابق، قال: "والذي ذهب إليه هذا المتأخر لم أرَ أحدًا من المتقدِّمين قاله [١]، ولا سمعت أنَّ فِعِّيلاً يعمل. ولا يصح أن يُقال: إنهم اكتفوا بفعَّال؛ لأنه لو كان كذلك لم يذكروا من هذه الأمثلة إلاَّ مثالاً واحدًا، فكونهم قد ذكروها كلَّها، ولم يذكروا معها فِعِّيلاً دليل على صحة ما ذكرته، وكأن فِعِّيلاً إنما جاء مبالغة في الصفة [٢]...".

أمَّا أبو حيان فقد اضطرب قوله في هذه المسألة فمرةً منعها ومرةً أجازها.

فهو في «شرح التسهيل» يمنع إعمالها، قال - بعد أن ذكر مذهب ابن ولاَّد وابن خروف المتقدِّم - : "والصحيح المنع؛ لأنه لم يسمع، ولا يُضاف في هذه المسألة، القياس على فَعُول وفَعَّال ومِفْعَال، والاقتصار في فَعِيل وفَعِل على مورد السماع" [٣].

وفي «ارتشاف الضرب» - وهو من أواخر كتبه - أشار إلى جواز عملها. قال فيه: "وأمَّا فِعِّيل فأعمله ابن ولاَّد وابن خروف، فأجازا زيد شِرِّيبٌ الخمرَ،

(١) يُعلَم ممَّا تقدَّم أنَّ ابن ولاَّد قد سبق ابنَ خروف إلى القول بذلك.

(٢) البسيط في شرح الجُمَل ١٠٦٢/٢.

(٣) التذييل والتكميل لشرح التسهيل [ج ٣ ق ٢٠٩ / أ].

وطِبِّيخٌ الطعامَ. وسمع إضافة (شِرِّيب) إلى معموله، قال حسان:

لا تَنْفُرِي يَا نَاقُ مِنْهُ فَإِنَّهُ شِرِّيبُ خَمْرٍ مِسْعَرٌ لِحُرُوبِ [١]

وعلى هذا لا يبعد عمله نصبًا" [٢].

وإذا ثبتت هذه الصيغة عن العرب فينبغي إعمالها، قياسًا على الصيغ الخمس المتقدِّمة؛ لأنها تؤدي معنى المبالغة الذي تؤديه الصيغ المتقدِّمة، وقد ذكر الزمخشري في «أساس البلاغة» ألفاظًا كثيرةً جاءت على هذا الوزن تدل على المبالغة في الوصف، منها سِكِّيت، لطويل السكوت، وشِرِّيب لكثير الشُّرب، وسِكِّير لكثير السُّكْر، وصِرِّيع للذي يَصرع الناس كثيرًا، وصِدِّيق لكثير الصِّدْق [٣].

فورود هذه الألفاظ على هذا الوزن تجعله قياسيًّا، فحينئذ الأَوْلَى القول بصحَّة إعماله، كغيره مِنَ الأوزان العاملة.

(١) البيت من الكامل، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ١/٤١٠.

وقد نُسب البيت مع أبيات أخرى في حماسة أبي تمام لحفص بن الأحنف الكناني، وقيل: حفص بن الأخيف. ونُسب أيضًا لعمرو بن شقيق ولضرار بن الخطاب الفهري، يُنظر شعره ص ١٢١ والحماسة لأبي تمام ١/٤٤١ وشرح الحماسة للتبريزي ٢/١٨٧ والكامل للمبرد ٣/١٤٥٨ والعقد الفريد ١/١١٦ وأمالي ابن الشجري ١/٢٤٤ وارتشاف الضرب ٣/١٩٣ وهمع الهوامع ٥/٨٨ والدرر اللوامع ٥/٢٧٣.

(٢) ارتشاف الضَّرَب مِن لسان العرب ٣/١٩٣.

(٣) أساس البلاغة ص ٢١٥، ٢٥١، ٢٥٢.

شروط عمل صيغ المبالغة :

هذه الصيغ التي سبق أن ذكرت أوزانها قد اتفقت كلمة النحويين الذين أجازوا عملها على أنها محمولة على اسم الفاعل في العمل.

فإن كانت مقترنةً بأل عملت مطلقًا دون شرط. تقول: هو الفَعَّالُ الخيرَ والضَّرُوبُ أعناقَ الرجال.

وإن كانت غير مقترنة بأل اشترط في عملها الشروط السابقة في عمل اسم الفاعل، وهي أن يكون الوصف معتمدًا على نفي أو استفهام أو ما يقوم مقامهما، وأن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال، وألاَّ يُصغَّر، وألاَّ يُوصف قبل العمل.

وعمل المثال هو عمل اسم الفاعل. "فإن كان من فعلٍ لازمٍ عَمِلَ المثالُ عَمَلَ اسمِ الفاعلِ اللازمِ، وإن كان من متعدٍّ عمل المثالُ عملَ اسم الفاعل المتعدِّي، فتقول: مررتُ برجلٍ نَؤُومٍ أبُوه، كما تقول: نائمٍ أبُوه، ومررتُ برجلٍ ضَرُوبٍ أبُوه زيدًا، كما تقول: ضاربٍ أبُوه زيدًا" [١].

فهذه الشروط يجب تحققها في صيغة المبالغة إذا أريد إعمالها، في حالة كونها مجرَّدة من أل. وهذا مذهب الجمهور [٢].

يقول ابن عصفور: "وحكم هذه الأمثلة كحكم اسم الفاعل من التقديم والتأخير والإضافة والفصل ، وأنَّ الإضافة غير محضة، وسائر أحكام أسماء الفاعلين" [٣].

(١) منهج السالك ص ٣٣٣.

(٢) يُنظر شرح الجُمَل لابن عصفور ٥٦٤/١ والبسيط في شرح الجُمَل ١٠٥٦/٢ ومنهج السالك لأبي حيان ص ٣٣٥ وشرح اللمحة البدرية ٩٢/٢.

(٣) شرح الجُمَل الكبير ٥٦٤/١.

وقال ابن أبي الربيع: "فيجب في هذه الأمثلة إذا كانت بغير أَلِـف ولام أن يشترط في عملها ما اشترط في عمل اسم الفاعل، ولا أعلم في هذاخلافًا بين المتقدمين [١]...".

وهكذا لا نجد في هذه المسألة مخالفًا عند المتقدِّمين من العلماء، حتى نصل إلى عصر ابن طاهر الإشبيلي، وتلميذه ابن خروف، فنجدهما قد خالفا الجمهور، وأجازا إعمال صيغ المبالغة، وإن كانت بمعنى الماضي، فصيغ المبالغة عندهما تعمل عمل الفعل دون النظر إلى اشتراط زمن معيَّن في معناها.

جاء في «شرح الجمل» لابن خروف : "وتعمل هذه الأمثلة بمعنى الماضي والمضارع ، وبعض الأبيات التي أنشد تشهد لذلك ولأنها لم تعمل لشبه الفعل" [٢].

وقد نَسب لهما هذا المذهب كثيرٌ من العلماء، كابن عصفور وابن أبي الربيع وأبي حيان وابن هشام والسيوطي.

يقول ابن عصفور: "ذكر ابن خروف أن هذه الأمثلة قد تعمل عمل اسم الفاعل بمعنى المضي [٣]..." ، ثم ذكر ما استدل به على ذلك، كما سيأتي.

وقال أبو حيان : "وأحكام هذه الأمثلة أحكام اسم الفاعل، إلاَّ أنَّ ما كان منها بغير أل في جواز إعماله خلاف. ذهب أبو بكر بن طاهر وتلميذه

(١) البسيط في شرح الجُمَل ١٠٥٦/٢.

(٢) شرح الجُمَل لابن خروف [ق ٨٧ / ب].

(٣) شرح الجُمَل الكبير ٥٦٤/١.

ابن خروف إلى جواز إعماله ماضيًا؛ وذلك لما فيه من المبالغة وللسماع الوارد بذلك [١]...".

وقال عن هذا الخلاف ابن هشام - أيضًا - : "وزعم ابنا طاهر وخروف أنه يجوز إعمال هذه الأمثلة الخمسة بمعنى الماضي، وإن لم يَجُزْ ذلك في اسم الفاعل، واستدلاً بالسماع والقياس [٢]...".

وقال السيوطي: "وذهب ابن طاهر وابن خروف إلى جواز إعمالها ماضية، وإن عَرِيت من أل، وإن لم يقولا بذلك في اسم الفاعل؛ لما فيها من معنى المبالغة" [٣].

وقد اسْتَدَلَّ ابنُ خروف على هذا المذهب بأدلة عقليَّة ونقليَّة.

فمن الأدلة العقلية قوله: "إن هذه الصيغ لما كانت فيها مبالغة تأكدَّ فيها هذا المعنى، فلزم أن تكون في العمل أقوى من اسم الفاعل [٤].

أمَّا أدلته النقليَّة، فمنها قول الشاعر :

بَكَيْتُ أخَا اللأْوَاءِ يُحْمَدُ يَومُهُ كَرِيمٌ رُؤُوسَ الدَّارِعِينَ ضَرُوبُ [٥]

(١) التذييل والتكميل [ج ٣ ق ٢٠٩ / أ].

(٢) شرح اللمحة البدرية ٢/٩٧.

(٣) همع الهوامع ٥/٨٩.

(٤) يُنظر البسيط في شرح الجُمَل ٢/١٠٥٦.

(٥) سبق تخريج هذا البيت ، ونسبته إلى قائله في ص ٢٥٨.

ووجه الاستشهاد من هذا البيت أن الشاعر يندب رجلاً قد مات [١]، فقوله: (ضَرُوب) صيغة مبالغة بمعنى الماضي، وقد عملت النصب في المفعول المتقدِّم عليها.

ومنها قول أبي طالب في رثاء أبي أميَّة المخزومي، الذي توفي بالشام [٢]:

ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيْفِ سُوقَ سِمَانِهَا إِذَا عَدِمُوا زَادًا فَإِنَّكَ عَاقِرُ [٣]

فقوله: (ضَرُوبٌ) هنا بمعنى الماضي - أيضًا - وقد عملت النصب في المفعول به وهو (سُوق).

وقد أجاب العلماء عمَّا استدل به ابن خروف من قوله إنَّ المبالغة أوجبت أن تكون هذه الصيغ أقوى في العمل من اسم الفاعل بأنَّ ذلك لا يصح؛ بدليل أن الفعل المضعَّف لا يتفاوت عمله عن غير المضعَّف، نحو قولك: قَتَل وقَتَّل، عملهما واحد، وليس عمل المضعَّف منهما بأقوى من عمل المخفَّف [٤].

وأجابوا عن البيتين اللذين استدل بهما أصحاب هذا الرأي بأنهما محمولان على حكاية الحال . فالمراد من (ضَرُوب) في البيتين الحالية على حكاية ما حصل في الماضي وكأنه موجود في الوقت الحاضر. وحكاية الحال من القواعد المقرَّرة في العربية، وحمل عليها كثير من المسائل .

(١) يُنظر شرح اللمحة البدرية ٢/٦٩.

(٢) يُنظر في ذلك خزانة الأدب ٨/١٤٦.

(٣) قد تقدَّم الكلام على تخريج هذا البيت في ص ٢٦٠ .

(٤) يُنظر شرح اللمحة البدرية ٢/٩٧.

يقول ابن عصفور – في ردِّه دليل هذا المذهب – : "وهذا الذي ذهب إليه – أي ابن خروف – فاسدٌ، بل هو محمولٌ على حكاية الحال، كما تقدَّم في قوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ [١] ﴾ . انتهى [٢].

وقال ابن أبي الربيع – في معرض جوابه عنه – : "والصحيح أن هذه الأمثلة لا تعمل إلاَّ في الموضع الذي يعمل فيه اسم الفاعل ؛ لأن عمل هذا كلّه بالحَمْل على اسم الفاعل، ولا يكون الفرعُ أقْوَى من الأصل، وأمَّا استدلاله بقول الشاعر :

ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيْفِ سُوقَ سِمَانِهَا إذَا عَدِمُوا زَادًا فَإِنَّكَ عَاقِرُ [٣]

فليس فيه عندي دليل ؛ لأن هذه حالة متصلة [٤]...".

(١) من الآية ١٨ من سورة الكهف.

(٢) شرح الجُمَل لابن عصفور ١/٥٦٥.

(٣) سبق تخريج هذا البيت ونسبته في ص ٢٦٠.

(٤) البسيط في شرح الجُمل ٢/١٠٥٧ ويُنظر منهج السالك ص ٣٣٥ وشرح اللمحة البدرية ٢/٩٧.

المطلب الخامس

حكم عمل اسم الفاعل وصيغ المبالغة عند تثنيتهما وجمعهما

اتفق العلماء على أنَّ اسم الفاعل إذا ثُنِّيَ أو جُمع عَمِل عَمَلَ مفرده، وكذلك الحال بالنسبة لصيغ المبالغة، عند من أجاز عملها.

وذلك لأن تثنية الوصف وجمعه لا يخرجانه عن شبه الفعل؛ لأنهما لا يغيران صيغة المفرد، فهما بمنزلة العطف والتكرار، ثم حمل جمع التكسير على جمع التصحيح فعمل عمله [١].

يقول سيبويه : "وممَّا يجري مجرى فاعل من أسماء الفاعلين فواعل، أجروه مجرى فاعله، حيث كانوا جمعوه وكسَّروه عليه، كما فعلوا ذلك بفاعلين وفاعلات" [٢]. ثم ذكر شواهد على عمل جمع التكسير. سيأتي ذكرها.

وقال – عند كلامه على جمع صيغة المبالغة – : "وأجروه حين بنوه للجمع كما أُجْرِي في الواحد؛ ليكون كفواعل حين أُجْرِيَ مثل فاعل" [٣].

ثم أورد شواهد على جمعها، سيأتي البحث على ذكرها فيما بعد.

(١) يُنظر شرح المفصَّل لابن يعيش ٦/٧٤.

(٢) الكتاب ١/١٠٩.

(٣) المصدر نفسه ١/١١٢.

وقال الزمخشري: "وما ثُنِّي من ذلك، وجُمِع مُصَحَّحًا أو مكسَّرًا يعمل عمل المفرد" (١).

وقد بين ابن مالك سبب التفريق بين جمع اسم الفاعل وتصغيره، حيث يحق للأول العمل دون الثاني بأن "الجمع وإنْ غيرَّ نظم الواحد فليس محدثًا في المجموع معنى لا يليق بالفعل؛ لأن الجمع بمعنى العطف، فإنَّ معنى قولك: (ضُرَّاب) ضارِب وضارِب وضارِب، والعطف لائق بالفعل، ... فأمَّا التثنية وجمع التصحيح فحقيقان بأن يبقى العمل معهما؛ لأنهما يساويان جمع التكسير في تَضمُّنِ معنى العطف، ويفُوقَنِهِ بأنهما لم يُغيِّرا نظم الواحد" (٢).

وقال أيضًا: "المثنى والمجموع يُحكَم لهما في الإعمال بما حُكِم للمفرد، ويُشترط فيهما ما اشتُرط له" (٣).

شواهد إعمال اسم الفاعل المثنى والمجموع:

من شواهد إعمال اسم الفاعل المثنى قول عنترة:

الشَّاتِمَي عِرْضِي وَلَمْ أَشْتِمْهُمَا وَالنَّاذِرَيْنِ إِذَا لَمْ أَلْقَهُمَا دَمِي (٤)

فقوله (النَاذِرَيْن) اسم فاعل مثنى ، ومفرده ناذر، وقد نصب (دمي) على المفعولية.

(١) المفصَّل في علم العربية ص ٢٢٧.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٣/٧٩.

(٣) شرح الكافية الشافية ٢/١٠٤٠ ، ١٠٤١.

(٤) سبق الكلام على هذا البيت وتخريجه في ص ١٦٧.

ومن شواهد إعمال اسم الفاعل مجموعًا جمع تصحيحٍ قوله تعالى : ﴿وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ والذَّاكِرِينَ اللهَ كَثِيرًا والذَّاكِرَاتِ﴾ (١).

فأعمل اسم الفاعل المجموع في قوله: الحافظين والذاكرين، ونصب بهما ما بعدهما على المفعولية، وكذلك في قوله : والحافظات والذاكرات، حيث أعمل اسم الفاعل المجموع جمع مؤنث سالماً في الموضعين، فرفع بهما الفاعل المستتر فيهما، ومفعولهما محذوف، دلَّ عليه السياق، والتقدير: والحافظاتها والذاكراته، كما ذكر ذلك ابن الأنباري (٢).

ومن الشواهد الشعرية على إعماله مجموعًا جمعَ مذكرٍ سالمًا قول امرئ القيس:

الْقَاتِلِينَ الْمَلِكَ الْحُلاَحِلاَ خَيْرَ مَعَدٍّ حَسَبًا وَنَائِلاَ (٣)

فإن قوله:(القاتلين) اسم فاعل جمعٌ لقاتِل،وقد نُصب به المفعول الذي بعده.

قال ابن هشام : "فيه دليل على إعماله مجموعًا" (٤).

وكذلك قول عمرو بن كلثوم من معلقته المشهورة:

(١) من الآية ٣٥ من سورة الأحزاب.

(٢) ينظر البيان في غريب إعراب القرآن ٢٦٩/٢.

(٣) البيتان من الرجز، من قصيدة قالها امرؤ القيس يتوعد فيها قاتلي أبيه. والحُلاحِل: السيد الشريف. يُنظر ديوانه ص ١٣٤.

وقد ورد البيتان في منهج السالك ص ٣٣١ والتذييل والتكميل [ج٣ ق٢١٣/أ] وشرح شذور الذهب ص ٣٨٦ وشرح قطر الندى ص ٢٧١ وهمع الهوامع ٨٢/٥ وخزانة الأدب ٣٣٣/١

(٤) شرح شذور الذهب ص ٣٨٧.

وَأَنَـا الـشَّـارِبُـون المَـاءَ صَـفْـوًا وَيَـشْـرَبُ غَـيْـرُنَـا كَـدِرًا وَطِـينَـا [١]

وقول الآخر :

الـرَّاكِبِينَ مِـنَ الأُمُـور صُـدُورَهَـا لاَ يَـرْكَـبُونَ مَـعَـاقِـدَ الأَذْنَـابِ [٢]

حيث أعمل (الراكبين) وهو جمع راكب، عمل الفعل، فنصب به (صدورَها) على المفعولية.

ومنها قول الشاعر :

مـن الـرَّافِعِينَ الهَـمَّ للـذِّكْرِ وَالعُلَى إذَا لَـمْ يَنُـؤْ إلاَّ الكَـرِيمُ لِـيُـذْكَرَا [٣]

فقوله : (الرافعين) جمع رافع، وقد أعمله في المفعول به (الهمّ).

ومن شواهد إعمال جمع المؤنث السالم قراءة أبي عمرو بن العلاء: ﴿هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتٌ ضُرَّهُ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَاتٌ رَحْمَتَهُ﴾ [٤].

فإنه قرأ بتنوين اسم الفاعل في الموضعين، ونصب ما بعده على المفعولية. واسم الفاعل فيهما جمع مؤنث سالم، والمفرد منهما كاشفة ومُمسِكة.

أمَّا شواهد إعمال اسم الفاعل المجموع جمع تكسير فهي كثيرة جدًّا، وواردة نثرًا وشعرًا.

(١) سبق تخريج البيت والكلام عليه في ص ١٦٦.

(٢) تقدَّم الكلام على هذا البيت في ص ١٦٨.

(٣) البيت من الطويل. وهو لهدبة بن الخشرم العذري من قصيدة طويلة ، قالها وهو سجين. يُنظر شعره ص ٩٥ وحماسة البحتري ص ١٩٤.

(٤) من الآية ٣٨ من سورة الزمر. وقد سبق تخريج هذه القراءة في ص ٢٣٢.

فمن النثر ما حكاه سيبويه عن العرب، قال: "فمن ذلك قولهم "هُنَّ حَوَاجُّ بيتَ اللهِ "[١]. وقولهم : "قُطَّانٌ مَكَّةَ، وسُكَّانٌ البلدَ الحرامَ"[٢].

ففي هذه الأقوال أعمِل اسم الفاعل - وهو مجموع جمع تكسير - عمل المفرد، فنصب ما بعده على المفعولية. وقوله: حَوَاجُّ جمع حاجَّة، والتنوين فيه مقدَّر؛ لأنه ممنوع من الصرف، لصيغة منتهى الجموع؛ ولذلك جاء ما بعده منصوبًا على المفعولية.

وذكر من شواهد الشعر قوله:

مِمَّنْ حَمَلْنَ بِهِ وَهُنَّ عَوَاقِدٌ حُبُكَ النِّطَاقِ فَشَبَّ غَيْرَ مُهَبَّلِ[٣]

فقد أعمل قوله: (عواقد) فنصب به المفعول، وهو جمع عاقدة.

وقول العجاج:

أَوَالِفًا مَكَّةَ مِنْ وُرْقِ الحَمِي[٤]

(١) الكتاب ١٠٩/١ .

(٢) المصدر نفسه ١١٠/١.

(٣) البيت من الكامل. وهو لأبي كبير الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١٠٧٢/٣.
وهو من شواهد كتاب سيبويه ١٠٩/١ والإنصاف ٤٨٩/٢ وشرح المفصَّل ٧٤/٦ وشرح الكافية الشافية ١٠٤٠/٢ ومنهج السالك ص ٣٣٥ ومغني اللبيب ص ٨٩٩ والمقاصد النحوية ٥٥٨/٣ وشرح الأشموني ٢٩٩/٢ وخزانة الأدب ١٩٢/٨.

(٤) البيت من أرجوزة طويلة للعجاج، تجاوزت سبعين ومائة بيت. يُنظر ديوانه ص٢٩٥.
=

فقوله: (أوالفًا) جمع آلفة، وقد أعمله فيما بعده فنصبه على المفعولية.

ومن شواهد إعمال المثنى من أمثلة المبالغة قول الآخر:

وَعَيْنَانِ قَالَ اللهُ كُونَا فَكَانَتَا فَعُولاَنِ بِالأَلْبَابِ مَا تَفْعَلُ الخَمْرُ (١)

فإنَّ قوله: (فَعُولان) مثنّى (فَعُول) وهو مبالغة (فاعِل). وقد أعمله في الجارِّ والمجرور اللذين بعده ، ثم نصب به الموصول على المفعولية.

ومن شواهد إعمالها مجموعة قول طرفة:

ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِي قَوْمِهِمْ غُفُرٌ ذَنْبَهُمُ غَيْرُ فُجُرْ (٢)

= وهو من شواهد كتاب سيبويه ١١٠/١ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٥١ والخصائص ١٣٥/٣ والمحتسب ٧٨/١ والإنصاف ٥١٩/٢ وشرح المفصل ٧٥/٦ وشرح الكافية الشافية ١٠٤١/٢ ومنهج السالك ص ٣٣٥ والمقاصد النحوية ٥٥٤/٣ والتصريح ١٨٩/٢ وهمع الهوامع ٧٧/٣ وشرح الأشموني ٢٩٩/٢.

(١) البيت من الطويل . وهو لذي الرمة في ديوانه ٥٧٨/١.
وقد ورد في مجالس العلماء للزجاجي ص ٦٦ والخصائص ٣٠٢/٣ ومنهج السالك لأبي حيان ص ٣٣٥ والأشباه والنظائر ٢٠١/٥.

(٢) البيت من الرَّمل. وهو من قصيدة طويلة يفتخر فيها طرفة بن العبد بقومه، ويذكر مآثرهم. يُنظر ديوانه ص ٧٨.
وهو من شواهد كتاب سيبويه ١١٣/١ والجُمل ص ٩٣ والتبصرة والتذكرة ٢٢٨/١ وشرح المفصَّل ٧٤/٦ وشرح عمدة الحافظ ص ٦٨٢ وشرح الألفية لابن الناظم ص ٤٢٩ ومنهج السالك ص ٣٣٥ والمقاصد النحوية ٥٤٨/٣ وهمع الهوامع ٨٨/٥ وشرح الأشموني ٢٩٩/٢ وخزانة الأدب ١٨٨/٨.

فقوله: (غُفُـر) جمـع غفـور، وقـد أعملـه في قولـه: (ذَنْبهـم) فنصبـه علـى المفعولية.

ومن تلك الشواهد - أيضًا - قول الشاعر :

شُمٌّ مَهَـاوِينَ أَبْـدَانَ الجُـزُور مَخَـا مِيصِ العَشِيَّـاتِ لا خُـورٍ ولا قَـزَمِ (١)

فإن قوله : (مَهَاوِين) جمع مِهْوَان صيغة مبالغة علـى وزن (مِفْعَـال). وقـد عمل النصب في المفعول به (أبدان).

ومنها قول الآخر :

رَأَى النَّـاسَ إلاَّ مَـنْ رَأَى مِثْـلَ رَأْيِهِ مَـلاَعِينَ تَـرَّاكِينَ قَـصْـدَ المَنَاهِجِ (٢)

فأعمل قوله: (تَرَّاكين) ونصب به (قَصْد) على المفعولية. وهو جمع تـرَّاك، صيغة مبالغة على وزن فَعَّال.

وكذلك قول الشاعر :

صُـبُـرٍ عَـلَى مَـا كَـانَ مِـنْ حَـدَثٍ وَالأَكْـرَمُـونَ أَحَـقُّ بِالصَّبْـرِ (٣)

(١) سبق تخريج البيت ونسبته في ص ٢٦١.

(٢) البيت من الطويل. وهو لسَمِيرة، وقيـل : سَبُرَة بـن الجعـد، أحـد الخـوارج في عصـر الحجاج بن يوسف.

يُنظر البيت في شعر الخوارج ص ١٢٢ ومنهج السالك لأبي حيان ص ٣٣٥ والبحـر المحيط ٣٩٥/٢ وارتشاف الضَّرَب ١٩٤/٣ وهمع الهوامع ٨٩/٥.

(٣) البيت من الكامل، وهو لابن عدَّاء النخعي. وقد ورد في حماسة البحتري ص ١٩٥.

فقوله: (صُبُر) جمع صَبُور، وقد عمل في الجارِّ والمجرور ، حيث تعلَّقا به، والتعلُّق نوعٌ من العمل.

وهذه الشواهد - وغيرها كثير - تدل على أنَّ عمل اسم الفاعل وصيغ المبالغة لا يختلف، سواء كانت مفردة أم مثَّاة أم مجموعة جمع تصحيح أو تكسير . وهذا ليس فيه خلاف بين العلماء.

وهذا الأمر أحد الأمور التي خالف فيها اسمُ الفاعل وما تفرَّع عنه المصدرَ فإنه قد سبق القول بأن المصدر إذا ثُنِّي أو جُمع لا يعمل على قول جمهور العلماء، وإن كان من العلماء من يرى جواز عمله وهو مجموع . وقد سبق بيان ذلك في مبحث المصدر [١].

وبهذه المناسبة نذكر الأمور التي خالف فيها اسمُ الفاعل المصدرَ - اختصارًا - كما ذكر ذلك العلماء [٢].

١ - أنَّ المصدر يعمل دون نظرٍ إلى زمنه، بمعنى أنه يعمل سواء كان مرادًا به الماضي أم الحال أم الاستقبال. أمَّا اسم الفاعل فعمله مشروط - عند الجمهور - بكونه مرادًا به الحال أو الاستقبال.

٢ - أنَّ المصدر يعمل سواء كان معتمدًا على ما يقوِّي عملَه ، أم غير معتمدٍ. واسم الفاعل لا يعمل إلا بعد اعتماده كما سبق عند الجمهور.

(١) يُنظر ما سبق ص ٤٨ - ٥٢.

(٢) يُنظر في ذلك أمالي ابن الشجري ٣/٢٠٠ والأشباه والنظائر للسيوطي ٤/٦٩.

٣ – أنَّ المصدر لا يتقدَّم معمولُه عليه، بخلاف اسم الفاعل، فإنه يصح تقديم معموله عليه، إن لم يكن صلةَ لأل. وقد سبق تفصيل ذلك.

٤ – أنَّ المصدر يُحذف فاعلُه – على قول البصريين – ولا يُضمر فيه، أمَّا اسم الفاعل ؛ فلاشتقاقه يُضمر فيه فاعلُه كالفعل.

٥ – أنَّ المصدر يُضاف لفاعله ولمفعوله. وقد سبق ذكر الشواهد على ذلك . أمَّا اسم الفاعل فيُضَاف لمفعوله، ولا يُضاف لفاعله إذا جاء على أصله. وقد علَّل ذلك ابن الشجري، فقال: "لأن اسم الفاعل عبارة عن الفاعل، والشيء لا يُضاف إلى نفسه" [١].

٦ – أنَّ المصدر لا يجمع بين إضافته واقترانه بأل، أمَّا اسم الفاعل فقد يقترن بأل، ويُضاف لما هي فيه أو لِمُضَافٍ لما فيه أل.

٧ – أنَّ المصدر لم يخالف أحدٌ في اسميته، أمَّا اسم الفاعل فقد وقع الخلاف فيه، حيث جعله الكوفيون فعلاً. كما سبق بيان ذلك [٢].

(١) أمالي ابن الشجري ٣/٢٠٠ .

(٢) يُنظر ما تقدَّم ص ١٤٣.

المبحث الثالث

الصِّفَـة المُشَبَّهَـة

وتحته خمسة مطالب :

الأول : تعريف الصِّفة المُشَبَّهَة، وسبب تسميتها بذلك

الثاني : صَوْغُ الصِّفة المُشَبَّهَة

الثالث : عمل الصِّفة المُشَبَّهَة وشروط عملها

الرابع : صُوَرُ اجتماع الصِّفة المُشَبَّهة مع معمولها.

الخامس: الفرق بين الصِّفة المِشَبَّهَة واسم الفاعل.

المطلب الأول

تعريف الصِّفة المُشَبَّهَة ،

وسبب تسميتها بذلك

عرَّف النحويون الصفة المشبَّهة بتعاريف مختلفة؛ بسبب نظرتهم إليها.

وأول تعريف لها نجده عند ابن السراج، حين قال: "الصفات المشبَّهة بأسماء الفاعلين هي أسماء يُنعت بها، كما يُنعت بأسماء الفاعلين وتُذكَّر وتُؤنَّث ويدخلها الألف واللام وتُجمع بالواو والنون، كما يجمع الضمير في الفعل. فإذا اجتمع في النعت هذه الأشياء التي ذكرت أو بعضها شَبَّهوهَا بأسماء الفاعلين، وذلك نحو حَسَن وشَدِيد وما أشبهه، تقول: مررت برجلٍ حَسَنٍ أبوه وشديدٍ أبوه" (١).

ثم جاء ابن الحاجب وعرَّفها بأنها : "ما اشتُقَّ من فعلٍ لازمٍ لمن قام به على معنى الثبوت" (٢).

وعرَّفها ابن عصفور بقوله: "كلُّ صفةٍ مأخوذة من فعلٍ غير متعدٍّ في اللفظ إلى مفعول به منصوب، إلاَّ أنها شُبِّهت باسم الفاعل المأخوذ من الفعل المتعدِّي، فنصبت" (٣).

(١) الأصول في النحو ١/١٣٠.

(٢) الكافية ص ١٨٣.

(٣) المقرب ١/١٣٨.

ثم مثّل لها بقوله: "نحو قولك: هذا حَسَنٌ الوجهَ" [١].

أمَّا ابن مالك فقد ذكر لها تعريفين مختلفين.

عرَّفها في التسهيل بأنها "الملاقية فعلاً لازمًا، ثابتًا معناها تحقيقًا أو تقديرًا، قابلة للملابسة والتجرُّد والتعريف والتنكير بلا شرط" [٢].

وشَرَحَ هذا النص بقوله: "احترز بالملاقية فعلاً من نحو قرشيّ وبَتّات [٣]، وبكون الفعل الذي تلاقيه لازمًا من نحو عارف وجاهل، وبالثابت معناها من نحو قائم وقاعد، ونبّه بتقدير الثبوت على مُتَقَلِّب ونحوه، واحترز بقبول الملابسة والتجرُّد من أبٍ وأخٍ ونحوهما، وبقبول التعريف والتنكير بلا شرط من أَفْعَل التفضيل" [٤].

والتعريف الآخر ذكره في «شرح الكافية الشافية»، وهو قوله: "هي المصوغة من فعل لازم صالحة للإضافة إلى ما هو فاعل في المعنى" [٥].

وذكر أنَّ ضبطها بصلاحيتها للإضافة إلى ما هو فاعل في المعنى أولى من

(١) المصدر السابق ١/١٣٨.

(٢) تسهيل الفوائد ص ١٣٩.

(٣) البَتّات هو بائع البَتّ، وهو الكساء. وجاء في المطبوع من شرح التسهيل (قَتّات) بالقاف، ولا معنى لها هنا، والصواب ما ذكرته - كما في شرح التسهيل المخطوط [ق ١٥٣ / أ].

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٣/٨٩.

(٥) شرح الكافية الشافية ٢/١٠٥٤.

ضبطها بالدلالة على معنى ثابت وبمباينة وزنها لوزن المضارع؛ لأن ذلك قد يتخلف [١].

ولم يرتضِ هذا التعريف ابنه في شرح الألفية، زاعمًا أنه يلزم منه الدَّور، قال : "وهذه الخاصة لا تصلح لتعريف الصفة المشبَّهة، وتمييزها عمَّا سواها؛ لأن العلم باستحسان الإضافة إلى الفاعل موقوف على العلم بكون الصفة مُشَبَّهَةً ، فهو متأخر عنه، وأنت تعلم أن العلم بالمعرِّف يجب تقدُّمه على العلم بالمعرَّف" [٢].

وعرَّف الصفة المشبَّهة بقوله: "ما صِيغَ لغير تفضيل من فعل لازم لقصد نسبة الحدث إلى الموصوف، دون إفادة معنى الحدوث" [٣].

وقد ردَّ ابن هشام والأشموني [٤] على اعتراض ابن الناظم، وذكرا أن تعريف ابن مالك لا يلزم منه الدَّور.

يقول ابن هشام : "وقد تبيَّن أن العلم بحُسْن الإضافة موقوف على النظر في معناها، لا على معرفة كونها صفة مشبهة، وحينئذ فلا دور في التعريف المذكور، كما توهمه ابن الناظم" [٥].

(١) المصدر نفسه ٢/١٠٥٥.

(٢) شرح الألفية لابن الناظم ص ٤٤٥ .

(٣) المصدر نفسه ص ٤٤٤.

(٤) يُنظر أوضح المسالك ٢/٢٦٩ وشرح الأشموني ٣/٣.

(٥) أوضح المسالك ٢/٢٦٩.

وتعريف ابن الحاجب هو أشهر التعاريف، وبه أخذ المتأخرون . وشرَحَه الرضي بقوله: "قوله: لازم، يُخرج اسم الفاعل والمفعول المتعديين، وقوله: لمن قام به، يُخرج اسم المفعول اللازم المعدَّى بحرف الجر، كمعدول عنه، واسم الزمان والمكان والآلة. وقوله: على معنى الثبوت أي الاستمرار واللزوم، يُخرج اسم الفاعل اللازم كقائم وقاعد، فإنه مشتق من لازم لمن قام به، لكن على معنى الحدوث، ويَخرج عنه نحو ضامر وشازب وطالق، وإن كان بمعنى الثبوت؛ لأنه في الأصل للحدوث؛ وذلك لأن صيغة الفاعل موضوعة للحدوث والحدوث فيها أغلب؛ ولهذا اطَّرَدَ تحويل الصفة المشبَّهة إلى فاعل، كحاسن وضائق، عند قصد النص على الحدوث" [١].

وهذه التعريفات هي أهم ما وُجد من تعريفهم للصفة المشبهة.

أمَّا سبب تسمية هذا الوصف بالصفة المشبَّهة فذلك يرجع إلى مشابهته لاسم الفاعل.

وأوجه الشبه بينهما أمور ذكرها العلماء [٢]، وهي :

الأول : أنَّ كلاً منهما صفةٌ تدلُّ على الحَدَثِ ومَنْ قام به.

الثاني : أنَّ كلاً منهما يتحمَّل الضمير.

(١) شرح الكافية لرضي ٢/٢٠٥.

(٢) يُنظر شرح المفصَّل لابن يعيش ٦/٨١ والمستوفى لابن الفرخان ١/١٤٧ - ١٤٨ وشرح الكافية للرضي ٢/٢٠٦ ومنهج السالك لأبي حيان ص ٣٥٦ وشرح الأشموني ٣/٣.

الثالث : أنَّ كلاً منهما يطلب الاسم بعده للعمل فيه رفعًا.

الرابع : أنَّ كلاً منهما يُذكَّر ويُؤنَّث ويُفْرَد ويُثَنَّى ويُجمَع .

قال ابن الخشاب : "ووجه شبهها باسم الفاعل أنها يُوصَفُ بها كما يوصف به وتُثَنَّى تثنيته وتُجمع جمعه وتُؤنَّث تأنيثه، فكما تقول: ضارب وضاربانِ وضاربون وضاربة وضاربتَانِ وضاربات، تقول حَسَن وحَسَنَانِ وحَسَنُونَ وحَسَنَتَانِ وحَسَنَات" [١].

وهذه المشابهة بين اسم الفاعل والصفة المشبَّهة هي التي أوجبت لها العمل، كما سيبيَّن فيما بعد.

(١) المرتجل ص ٢٤٠.

المطلب الثاني

صوغ الصفة المشبَّهة

تُصاغ الصفة المشبَّهة - كما قال العلماء - من مصدر الفعل اللازم؛ لأنها تُفيد الدوام والثبوت. فاختير اشتقاقها من مصدر فعل لازم حتى توافق معناها.

ثم ذكروا أنها تُصاغ قياسًا من الثلاثي على الأوزان الآتية [١]:

١ - فَعِل ، ويكون في الأعراض، وهو أكثر أوزان الصفة المشبَّهة ورودًا، نحو فَرِح وأَشِر وعَجِل وشَكِس وفَهِم.

٢ - أَفْعَل، وتكون غالبًا في الألوان والحُلَى والعيوب الظاهرة، نحو أخْضَر وأَسْوَد وأَلْمَى وأَكْحَل وأَعْوَر وأَعْمَى وأَعْرَج.

٣ - فَعْلان ، ويكون في ما دلَّ على الامتلاء والخُلُوِّ وحرارة الباطن، نحو شَبْعَان وريَّان وسَكْرَان وعَطْشَان وجَوْعَان وغَضْبَان.

٤ - فَعِيل ، ويكون غالبًا فيما كان فعله مضموم العين، نحو كَرِيم وشَرِيف وظَرِيف وطَوِيل وشَدِيد.

٥ - فَعْل ، ويقِلُّ فيما كان فعله مضموم العين، نحو شَهْم وضَخْم وصَعْب وسَهْل وعَذْب.

٦ - فُعْل ، نحو صُلْب وغُمْر.

(١) تُنظر الشافية لابن الحاجب ص ٢٥ وشرح الشافية للرضي ١/١٤٣ - ١٥١ وشرح لامية الأفعال لابن الناظم ص١٠١-١٠٨. وشرح الجاربردي على الشافية ١/٦٠-٦١ والتصريح ٢/٧٨ وتصريف الأسماء للشيخ محمد الطنطاوي ص١٠١-١٠٤.

٧ - فِعْل ، نحو عِفْر [١] وغِرّ [٢].

٨ - فَعَل ، نحو حَسَن وبَطَل.

٩ - فُعُل ، نحو جُنُب وسُرُح [٣].

١٠ - فَعَال ، نحو جَبَان وحَصَان ورَزَان وجَوَاد.

١١ - فُعَال ، نحو شُجَاع وفُرَات.

١٢ - فَعُول ، نحو وَقُور.

١٣ - فَعَّال ، نحو وَضَّاء وقَرَّاء.

١٤ - فَاعِل ، وهو نادر كقولهم: فَارِه وعَاقِر وشَاحِط.

١٥ - فَيْعِل بكسر العين لِمَا كان فعله معتل العين، نحو طَيِّب وسَيِّد ومَيِّت وجَيِّد.

١٦ - فَيْعَل بفتح العين لِمَا كان فعله صحيح العين ، نحو صَيْرَف وغَيْلَم ونَيْرَب [٤].

وتُصاغ الصفة المشبَّهة مِنْ غير الثلاثي قياسًا على وزن اسم الفاعل من غير الثلاثي، بشرط أن يكون المعنى على جهة الثبوت والدوام. حتى يفرّق بذلك بين الصفة المشبَّهة واسم الفاعل.

(١) العِفْر هو الخبيث . لسان العرب ٥٨٦/٤ - عفر.

(٢) الغِرّ هو غير المُجَرَّب . لسان العرب ١٦/٥ - غرر.

(٣) سُرُح ، يقال: جنين سُرُح أي سهل الولادة . لسان العرب ٤٨٥/٢ - سرح.

(٤) النيرب هو النمَّام. لسان العرب ٧٥٥/١ - نرب.

ومثّلوا لذلك بنحو مُسْتَقِيم الرَّأي ومُعْتِدَل المزاج ومُرْتَفِع القامة [١].

وفي عدِّ هذا النوع من الصفة المشبَّهة خلاف بين العلماء، سيأتي ذكره فيما بعد.

هذا ما ذكره العلماء من أوزانٍ لصيغ الصفة المشبَّهة الجارية مجرى اسم الفاعل . وقد نصُّوا على أنها لا تُشتق إلاَّ من فعل لازم، كما سبق.

والناظر في الأمثلة التي مثّلوا بها للصفات المشبَّهة يجد منها ما هو مشتق من فعل متعدّ. وذلك مثل عَلِيم المشتق من (عَلِم) وهو متعدّ. ومن ذلك أيضًا رَحِيم ورَحْمَان، مشتقان من فعل متعدّ، وهو (رَحِم).

وقد أجاب المتأخرون عن ذلك بأحد أمرين:

الأول : أنَّ هذه الصفات اشتقت من هذه الأفعال بعد تحويلها إلى وزن (فَعُل) اللازم، ولم تشتق منها قبل التحويل [٢].

الثاني : أنَّ هذه الأفعال نزلت منزلة الأفعال اللازمة. فهي لازمة بالتنزيل، لا بالأصالة.

وقد جعل بعض العلماء ذلك مقصورًا على السماع. بمعنى أن ما جاء من الصفات المشبَّهة مشتقًّا من فعل متعدّ فهو سماعي لا يُقاس عليه [٣].

(١) يُنظر أوضح المسالك ٢٦٧/٢ وتصريف الأسماء للشيخ محمد الطنطاوي ص ١٠٤.

(٢) الفوائد الضيائية للجامي ٢٠٣/٢.

(٣) تراجع في ذلك حاشية ياسين على التصريح ٨٢/٢ وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٣/٣.

المطلب الثالث

عمل الصفة المشبَّهة ، وشروط عملها

لما أشبهت الصفة المشبَّهة اسمَ الفاعل في أوجه الشبه المتقدمة ، حُملت عليه في الإعمال، رفعًا ونصبًا.

ومن الجدير ذكره أني لم أجد خلافًا بين العلماء في عملها. وكان القياس ألاَّ تعمل النصب؛ لمباينتها الفعل بدلالتها على الثبوت، ولكونها مصوغة من فعل لازم، ولكنها لَمَّا أشبهت اسم الفاعل المتعدي لواحد عملت عمله [١].

وهذا ما أكدَّه سيبويه بقوله: "هذا باب الصفة المشبَّهة بالفاعل [٢] فيما عملت فيه و لم تَقْوَ أن تعمل عمل الفاعل لأنها ليست في معنى الفعل المضارع. فإنما شُبِّهت بالفاعل فيما عملت فيه. وما تعمل فيه معلوم، إنما تعمل فيما كان من سببها معرَّفًا بالألف واللام أو نكرة، لا تجاوز هذا؛ لأنه ليس بفعل ولا اسم بمعناه [٣]".

ومِنْ نَصِّ سيبويه هذا أخذ العلماء أن الصفة المشبَّهة محمولة على اسم الفاعل في العمل، وأنها لا تعمل إلاَّ في السَّبَبِيّ دون الأجنبي.

أمَّا كيفية عمل هذه الصفة فإنها تعمل في معمولها الرفع والنصب والجر،

(١) التصريح على التوضيح ٢/٨٠.

(٢) أي باسم الفاعل.

(٣) الكتاب ١/١٩٤.

ولمعمولها في كل حالة من هذه الحالات إعرابٌ يختص به. وستأتي شواهد عملها رفعًا ونصبًا وجرًّا.

عمل الصفة المشبَّهة الجر :

قد ذكر سيبويه أن عملها الجر هو الأكثر والأحسن؛ ولذلك قدمتُه على غيره.

قال: "والإضافة فيه أحسنُ وأكثر؛ لأنه ليس كما جرى مجرى الفعل، ولا في معناه، فكان أحسن عندهم أن يتباعد منه اللفظ، كما أنه ليس مثلَه في المعنى وفي قوَّته في الأشياء [١]".

وقد وردت شواهد كثيرة في اللغة العربية عملت فيها الصِّفة المشبَّهة الجر على الإضافة. وهي أكثر حالاتها استعمالاً.

وهذه الإضافة إضافة لفظية تفيد التخفيف أو رفع القبح في إجراء اللازم مجرى المتعدِّي.

يقول سيبويه : "فلمَّا كان ترك التنوين فيه والنون لا يُجَاوَز به معنى النون والتنوين كان تركهما أخفَّ عليهم، فهذا يقوي أن الإضافة أحسن [٢]...".

وقال ابن يعيش : "كان المختار الإضافة وإدخال الألف واللام في المضاف إليه، أمَّا اختيار الإضافة فلأن هذه الصفات المشبَّهة بأسماء الفاعلين غير معتدّ بفعلها؛ لأن أفعالها غير مؤثرة، كضارِب وقاتِل ، وإنما حدث فيها هذا المعنى

(١) الكتاب ١/١٩٤.

(٢) المصدر السابق ١/١٩٥ . ويُنظر شرح الكافية الشافية ٢/١٩٠.

والشبه بأسماء الفاعلين بعد أن صارت أسماء ، وكانت غير مستغنية عن الاسم الذي بعدها، فأضيفت إلى ما بعدها كسائر الأسماء إذا اتصلت بأسماء، نحو غلام زيدٍ ودار عمرٍو ؛ فلذلك اختير فيها الإضافة [١]...".

وقد مثّل سيبويه لعمل الصِّفة المشبَّهة الجر بقوله: "فالمضاف قولك: هذا حَسَنُ الوجهِ، وهذه حَسَنَةُ الوجهِ [٢]...".

ثم ذكر للصفة المشبَّهة شواهد نثرية وشعرية على عملها الجرّ في معمولها، فقال: "ومن ذلك قولهم: هو أحمَرُ بين العينين، وهو جيدُ وجهِ الدار" [٣].

وقال : "فمن ذلك قولهم: هو حديثُ عهدٍ بالوجع [٤]" .

ومن الشواهد الشعرية على عملها الجر في معمولها قول الشاعر :

وَلاَ سَيِّئِي زِيٍّ إذَا مَا تَلَبَّسُوا إلَى حَاجَةٍ يَوْمًا مُخَيَّسَةً بُزْلاً [٥]

فقوله: (سيئي) جمع صحيح للصفة (سَيِّء) وقد أضافه لمعموله (زِيّ).

(١) شرح المفصل ٨٤/٦.

(٢) الكتاب ١٩٥/١.

(٣) المرجع السابق نفسه.

(٤) الكتاب ١٩٧/١.

(٥) البيت من الطويل، وهو لعمرو بن شأس الأسدي. يُنظر شعره ص ٧٢.

وهو من شواهد سيبويه ١٩٧/١ والمقتضب ١٦٠/٤ والمنصف ١٠٣/٢ والتبصرة والتذكرة ٢٣٢/١ وشرح الكافية الشافية ١٠٦٤/٢ وشرح التسهيل ٩٧/٣ ومنهج السالك ص ٣٦٤ والدرر اللوامع ٣٦/٥.

وكذلك قول حميد الأرقط:

لاَحِـقُ بَـطْـنٍ بِـقَـرًا سَـمِينِ (١)

فقوله: (لاحق) اسم فاعل أُجري مجرى الصفة المشبَّهة لأنه وصف يدل على الثبوت واللزوم؛ ولذلك أضافه لمرفوعه (بطن) فجاء به مجرورًا.

ومن شواهد إضافة الصفة لمعمولها أيضًا قول الخنساء في رثاء أخيها صخر:

طَلْقُ اليَدَيْنِ بَفِعْلِ الخَيْرِ ذُو فَجَرٍ ضَخْمُ الدَّسِيعَةِ بِالخَيْرَاتِ أَمَّار (٢)

فأضيفت الصفة المشبَّهة لمعموليها في الموضعين، في قولها: (طَلْق اليدين) وفي قولها: (ضَخْم الدَّسيعة).

وكذلك قولها :

رَفِيعُ العِمَادِ طَوِيلُ النِّجَـ دِ سَادَ عَشِيرَتَهُ أَمْرَدَا (٣)

فالصفتان (رفيع وطويل) قد عملتا الجر في معموليهما؛ فجاء المعمول في الموضعين مجرورًا على الإضافة.

(١) البيت من مشطور الرجز . وهو من شواهد سيبويه ١٩٧/١ والمقتضب ١٩٥/٤ والأصول لابن السراج ١٣٣/١ والتبصرة والتذكرة ٢٣٢/١ وشرح المفصَّل ٨٥/٦ ولسان العرب ١٧٩/١٣ (وزن) ومنهج السالك ص ٣٦٣ وشرح الأشموني ١٤/٣.

(٢) البيت من البسيط، وهو من قصيدة الخنساء الرائية المشهورة . يُنظر ديوان الخنساء ص ٣٩٠. وهو في التعازي والمراثي للمبرِّد ص ١٠١.

(٣) البيت من المتقارب، وهو مدوَّر. يُنظر ديوان الخنساء ص ١٤٣ والكامل في اللغة والأدب ١٤١٣/٣ والتعازي والمراثي للمبرِّد ص ٩٠ والعقد الفريد ٢٦٨/٣ والأشباه والنظائر للخالديَّين ٤٥/١.

والناظر في ديوان الخنساء على وجه الخصوص يجده مليئًا بشواهد الصفة المشبَّهة عاملة أو مضافة لمعمولها [١].

وتبرز هنا مسألةٌ تتعلق بعمل الصفة المشبَّهة الجرّ، وهي معرفة أصل الجرِّ في عمل الصفة المشبَّهة.

فقد وقع خلافٌ بين العلماء في عمل الصفة الجرَّ، هل كان ناشئًا عن رفع أو عن نصب؟ وهل كان أصل المعمول المجرور مرفوعًا أو منصوبًا؟

وهذه المسألة لم نجد صداها إلاَّ عند نحاة الأندلس. فقد وقع بينهم الاختلاف فيها على ثلاثة أقوال:

الأول : أنَّ الإضافة كانت عن نصب، لا عن رفع، فالجرُّ ناشئ عن النصب والنصب ناشئ عن الرفع.

ومعنى ذلك أنَّك إذا قلت: مررت برجلٍ حسنِ الوجهِ، بالجرِّ، فإنَّ أصله: حَسَنٍ الوجهَ، بالنصب، حيث شُبِّهَ الوصف اللازم بالوصف المتعدي فنصب، ثم جاز جرُّه على الإضافة، بعد تحويل الإسناد عنه إلى ضمير الموصوف. وسبب هذا التحويل حتى لا يلزم من ذلك إضافة الشيء إلى نفسه.

وهذا مذهب ابن السِّيد وأبي علي الشَّلَوبين وابن عصفور [٢].

(١) يُنظر على سبيل المثال ديوان الخنساء - الصفحات - ٧٠، ٨٦، ٩٥، ١١٠، ١٤٣، ١٧٥، ٢١٩، ٢٣٤، ٣٠٩، ٣١٤، ٣١٩.

(٢) يُنظر إصلاح الخلل لابن السِّيد ص ٢١٤، ٢١٥ وشرح المقدمة الجزولية الكبير ٨٤٣/٢، ٨٨٥ وشرح الجُمَل لابن عصفور ٥٦٧/١ ومنهج السالك لأبي حيان ص٣٥٣.

قال أبو علي الشَّلوبين - في باب الإضافة - : "لا يصح إضافة الصفة إلى فاعلها في اللفظ أصلاً، وإذا أضيفت إليه فإنما تُضاف إليه بعد ما يُنصب على التشبيه بالمفعول به؛ ليكون المضاف غير المضاف إليه [١]".

وقال - في باب الصفة المشبَّهة - : "الإضافة في هذا الباب لا تكون إلاَّ من النصب [٢]".

ويقول ابن عصفور: "والصفة لا تكون مشبَّهة حتى تنصب أو تخفض؛ لأن الخفض لا يكون إلاَّ من النصب، ولا يجوز أن يكون من الرفع، لئلا يؤدي إلى إضافة الشيء إلى نفسه [٣]".

القول الثاني : أنَّ الإضافة في الصفة كانت من رفع فالمجرور بها كان مرفوعًا في الأصل. ويُنسب هذا القول للسهيلي وابن مالك [٤].

قال السهيلي - في قولك : مررت برجل حسن أبوه - : "لَّما قام الضمير مقام الاسم المرفوع صار الضمير مرفوعًا، فاستتر في الفعل، فقلت: برجلٍ حَسَنٍ، ثم أضفته إلى السبب الذي من أجله صار حَسَنًا، وهو الأب [٥]".

فمقتضى ذلك أنَّ الإضافة كانت عن رفع، لا عن نصب.

(١) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٨٤٣/٢.

(٢) المصدر نفسه ٨٨٥/٢.

(٣) شرح الجُمَل الكبير ٥٦٧/١.

(٤) يُنظر نتائج الفكر ص ٢١١ وشرح التسهيل لابن مالك ٨٩/٣ ومنهج السالك ص٣٥٣.

(٥) نتائج الفكر ص ٢١١.

ويقول ابن مالك: "ويميزها - أي الصفة المشبَّهة - من اسم فاعل الفعل اللازم اطراد إضافتها إلى الفاعل في المعنى [١]".

قال أبو حيان: "ظاهر كلام ابن مالك يدلُّ على أنَّ الإضافة مِنْ رفْعٍ، لا مِنْ نصب [٢]".

القول الثالث : أنَّ الجرَّ في معمول الصفة المشبَّهة يمكن أن يكون من نصب، ويمكن أن يكون من رفع.

وهذا القول نسبه أبو حيان لأبي الحسن الدبَّاج [٣].

ونقل عنه قوله: "لَّما قلتَ : مررت برجلٍ حسنٍ وجهُه، وهو الأصل أردت أن تنقل الضمير إلى (حسن) مبالغةً في الوصف، فبقي الوجه مُهملاً دون إعراب؛ إذ إعرابه قد انتقل إلى الضمير في (حسن) فإمَّا أن تنصبه على التشبيه، ثم تخفضه بعد ذلك ، وإمَّا أن تخفضه من أول وهلة. وقد رُدَّ هذا بأنه يلزم مِنْ ذلك إضافة الشيء إلى نفسه. وأجاب الدبَّاج عن هذا بأنه إنما يلزم ذلك لو قلت: حسنِ وجهِه، من غير نقل للضمير، أمَّا بعد النقل فقد صار الحسن هو الضمير، لا الوجه، فخفض الوجه بالإضافة على ما يجب في الأسماء من إضافة بعضها إلى بعض [٤]".

(١) تسهيل الفوائد ص ١٣٩.

(٢) التذييل والتكميل [ج ٣ ق ٢٢٠ / ب].

(٣) يُنظر منهج السالك ص ٣٥٣ والتذييل والتكميل [ج ٣ ق ٢٢٠ / ب].

(٤) منهج السالك ص ٣٥٣.

وهذه المسألة من فضول المسائل النحوية، ولا يترتب على عدم معرفتها اختلاف في حكم إعرابي، يلزم منه لحن أو خطأ؛ فلذلك لم يتعرض لذكرها أكثر النحويين.

عمل الصفة المشبَّهة الرفع :

تعمل الصفة المشبَّهة الرفع في معمولها. وذلك هو أول درجات عملها، وهو الأصل فيها؛ وذلك لأنها لَمَّا شبّهت باسم الفاعل في العمل شبّهت بما كان منه متعديًا لواحد، وأول مراتب عمل اسم الفاعل الرفع.

تقول: جاء زيدٌ الحَسَنُ وجهُه، والطيِّبُ خلقُه، والكريمُ نسبُه.

ويُعرب المرفوع بعد هذه الصفات فاعلاً لها، والصفة هي العاملة فيه الرفع، كما سيتضح هذا فيما بعد.

قال المبرد: "اعلم أن هذه الصفة إنما حدُّها أن تقول : هذا رجلٌ حَسَنٌ وجهُه وكثيرٌ مالُه، فترفع ما بعد (حَسَن) و (كثير) بفعلهما؛ لأن الحُسْن إنما هو للوجه، والكثرة إنما هي للمال، فهذا بمنزلة قولك: هذا رجلٌ قائمٌ أبُوه، وقاعدٌ أخُوه [١]".

وبيَّن هذا الإعراب أيضًا ابنُ يعيش بقوله: "تقول: مررتُ برجلٍ حَسَنٍ وجهُه، وزيدٌ كريمٌ حَسَبُه وشديدٌ ساعِدُه وصَعْبٌ جَانِبُه. فترفع ما بعد هذه الصفات من الأسماء بفعلها، كما كنت صانعًا في اسم الفاعل، حيث قلت: هذا قائمٌ أبُوه وقاعدٌ أخُوه [٢]".

(١) المقتضب ٤/١٥٨.

(٢) شرح المفصَّل ٦/٨١.

أمَّا معمول الصفة ، وهو الاسم الذي تعمل الصفة فيه رفعًا أو نصبًا أو جرًّا فهو نوعٌ خاصٌّ من المعمولات.

وقد نص العلماء على أنها لا تعمل في اسمٍ أجنبي عنها؛ لأنها لَمَّا كانت فرعًا عن اسم الفاعل في العمل وجب أن تكون في مرتبةٍ أحطّ منه، حتى يمتاز الأصل عن الفرع [١]. وهذا أحد الفروق بينها وبين اسم الفاعل التي سيأتي ذكرها فيما بعد بالتفصيل.

وقد ذكر العلماء أن معمول هذه الصفة يكون أحد شيئين [٢]:

الأول : ضمير الموصوف، سواء كان مستترًا في الصفة، نحو قولك: زيدٌ حَسَنٌ وعمرٌو كريمٌ. فمعمول الصفة المشبَّهة في هذين المثالين هو الضمير المستتر في الصفة العائد على الموصوف في كلٍّ منهما. أمْ كان الضمير متصلاً بارزًا ، كقولك: مررت برجلٍ حَسَنِ الوجهِ جميلِه. فمعمول الصفة المشبَّهة (جميل) هو الهاء المتصلة به، وهو ضمير بارز [٣].

وقد استشهد لهذا الوجه ابن مالك [٤] بقول الشاعر :

(١) يُنظر شرح المقدمة المحسبة ٣٩٢/٢ وكشف المشكل في النحو ٤٢٣/١ وأوضح المسالك ٢٧٠/٢ والأشباه والنظائر ٧٤/٤.

(٢) تُنظر التبصرة والتذكرة ٢٢٩/١ وشرح المقدمة المحسبة ٣٩٢/٢ وشرح المفصل ٨٢/٦ وتسهيل الفوائد ص ١٣٩ والتذييل والتكميل [ج ٣ ق ٢٢٢ / ب].

(٣) المساعد لابن عقيل ٢١٤/٢.

(٤) شرح التسهيل ٩١/٣.

حَسَنُ الوَجْهِ طَلْقُهُ أنْتَ فِي السِّلْـ ـمِ وَفِي الحَرْبِ كَالِحٌ مُكْفَهِرُّ [١]

فقوله: (طَلْقُه) صفة مشبَّهة، وقد جاء معمولها ضميرًا متصلاً بها.

الثاني : السببي ويَعْنُونَ به "الاسم الظاهر الذي اتصل به ضمير الموصوف لفظًا أو تقديرًا [٢]".

وذكر هذا سيبويه حين قال: "وما تعمل فيه معلوم، إنما تعمل فيما كان من سببها معرَّفًا بالألف واللام أو نكرة [٣]".

ومثَّل له المبرد بقوله: "هذا رجلٌ حَسَنٌ وجهُه وكثيرٌ مالُه [٤]".

قال ابن يعيش : "فترفع الوجه بحَسَن، وهو من سبب رجل، ولولا الهاء العائدة على (رجل) من (وجهه) لم تجز المسألة [٥]".

وقد جعل ابن مالك المعمول السَّبَبِيّ أنواعًا كثيرةً زادت على العشرة [٦]. سيأتي ذكرها عند الكلام على صور اجتماع الصفة مع معمولها.

(١) البيت من الخفيف، ولم يُعرف قائله.

وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك٣/٩١والتذييل والتكميل[ج٣ ق٢٢٢/ب] ومنهج السالك ص ٣٦١ وتوضيح المقاصد ٣/٤٧ وشفاء العليل ٢/٦٣٥ وشرح المكودي على الألفية ص ١٢٤ والمقاصد النحوية ٣/٦٣٣ وشرح الأشموني ٣/٥.

(٢) التصريح ٢/٨٣.

(٣) الكتاب ١/١٩٤.

(٤) المقتضب ٤/١٥٨.

(٥) شرح المفصَّل ٦/٨٢.

(٦) يُنظر تسهيل الفوائد ص ١٣٩.

ويدخل في السَّبَبِيّ ما كان الضمير فيه مقدَّرًا؛ لأن المقدَّر كالثابت كما يقول اللغويون.

ومثال ما كان فيه الضمير مقدَّرًا ، قولك : مررت بالرجل الحسنِ الوَجْهُ، فإن التقدير فيه (الحسن الوجهُ منه). وبهذا قدَّره البصريون. أمَّا الكوفيون فيرون أن الضمير لم يُحذف، وأن الألف واللام في المعمول صارتا عوضًا عنه [١].

وقد نقل هذين المذهبين الزَّجَّاجيُّ، فقال: "أهلُ الكوفة يقولون: الألف واللام في هذا الباب عَقِيب الإضافة ، ومثل ذلك عبدُ الله أمَّا المالُ فكثيرٌ، وأمَّا الخلقُ فحَسَنٌ، تقديره عندهم أمَّا مالُه فكثيرٌ وأمَّا خلقُه فحسنٌ، فعاقبت الألف واللام الإضافة، وأهلَ البصرة يُضمرون ما ذكرتُ لك [٢]".

ومذهب الكوفيين هذا قد عرض له الفراء بتوسعٍ وبسط في كتابه «معاني القرآن» وذكر شواهد على ذلك من القرآن وأشعار العرب. قال - عند تفسير قوله تعالى - : ﴿ مُفَتَّحَةً لَهُمُ الأَبْوَابُ﴾ [٣]: ترفع (الأبواب) لأن المعنى مُفَتَّحَة لهم أبوابُها. والعرب تجعل الألف واللام خلفًا من الإضافة، فيقولون: مررت على رَجُلٍ حسَنَةٍ العينُ قبيحٍ الأنفُ. والمعنى حسنةٍ عينُه قبيحٍ أنفُه، ومنه قوله - عز وجلّ-: ﴿ فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى﴾ [٤]. فالمعنى -والله أعلم- مأواه [٥]".

(١) معاني القرآن للفراء ٤٠٨/٢ وشرح القصائد السبع الجاهليات لأبي بكر بن الأنباري ص ٧٠، ٧١.

(٢) الجُمَل للزجاجي ص ٩٣ - ٩٤.

(٣) من الآية ٥٠ من سورة ص.

(٤) من الآية ٣٩ من سورة النازعات.

(٥) معاني القرآن للفراء ٤٠٨/٢.

وكذلك ذكر هذا المذهب ابنُ الأنباري الكوفي، في «شرح القصائد السبع الطوال» عند شرحه قول امرئ القيس :

كَبِكْرِ المُقَانَاةِ البَيَاضِ بِصُفْرَةٍ غَذَاهَا نَمِيرُ المَاءِ غَيْرَ مُحَلَّلِ [١]

قال : "سألت أبا العباس أحمد بن يحيى عن إعراب (البياض) فقال: يجوز الخفض والنصب والرفع ... ثم قال : ومن رفع (البياض) جعل الألف واللام بدلاً من الهاء ورفعه بفعل مضمر" . ثم قال ابن الأنباري: "والألف واللام تكون بدلاً من الإضافة؛ لأنهما جميعًا دليلان مِنْ دلائل الأسماء، قال الله عز وجل: ﴿ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى﴾ [٢]. معناه عن هواها، فأقام الألف واللام مقام الإضافة، وقال: ﴿يُصْهَرُ بِهِ مَا فِي بُطُونِهِمْ وَالْجُلُودُ﴾ [٣] أراد وجلودهم [٤]".

ثم استطرد في ذكر شواهد شعرية تدل على هذه المسألة.

وقد رجَّح العلماء المتأخرون مذهب البصريين؛ لأنه قد ورد عن العرب

(١) البيت من الطويل، وهو من معلقة امرئ القيس المشهورة.

والبِكْرُ هنا البيضة الأولى للنعامة ، والمقاناة المخالطة ، ونَمِير الماء هو الماء العذْب.

يُنظر ديوانه ص ١٦ وشرح القصائد اسبع ص ٧٠ وشرح القصائد العشر ص ٦٤ .

وقد ورد البيت في إيضاح الشعر للفارسي ص ٤٦٤ والتبصرة والتذكرة ٢٣١/١ وشرح المفصل ٩١/٦ ولسان العرب ٢٠٥/١٥ (قنا) ومنهج السالك ص ٣٦٣.

(٢) الآية ٤٠ من سورة النازعات.

(٣) الآية ٢٠ من سورة الحج.

(٤) شرح القصائد السبع الطوال لابن الأنباري ص ٧٠، ٧١.

الجمع بين الألف واللام والضمير، ومعلومٌ أنه لا يصح الجمع بين العوض والمعوض منه [١].

ومما جاء فيه الجمع بينهما قول طرفة بن العبد :

رَحِيبٌ قِطَابُ الجَيْبِ مِنْهَا رَفِيقَةٌ بِجَسٍّ النَّدَامَى بَضَّةُ المُتَجَرَّدِ [٢]

فقوله : (رحيب) صفة مشبَّهة، وقد رفعت معمولها على الفاعلية، وهو (قطاب الجيب) ثم صرح بذكر الضمير العائد، فقال: (منها).

وفي ذلك جمعٌ بين (أل) والضمير، فلو كانت (أل) عوضًا عن الضمير لَما ذكره؛ لأنه لا يُجمع بين العوض والمعوض منه.

وقد ردَّ الزجاج أيضًا مذهب الكوفيين من جهة الصناعة النحوية، لا من جهة المعنى. قال: "ومعنى ﴿ مُفَتَّحَةً لَهُمُ الأَبْوَابُ﴾ [٣] أي منها . وقال بعضهم: مُفتَّحة لهم أبوابُها، والمعنى واحد. إلاَّ أنَّ على تقدير العربية الأبواب منها أجود من أنْ تجعل الألف واللام بدلاً من الهاء والألف ؛ لأن معنى الألف واللام ليس معنى الهاء والألف في شيء؛ لأن الهاء والألف اسم، والألف واللام

(١) التصريح على التوضيح ٨٣/٢.

(٢) البيت مِنَ الطويل، وهو من معلقة طرفة المعروفة.

يُنظر ديوانه ص ٤٨، وشرح القصائد السبع ص ١٨٩ وشرح السيرافي على الكتاب [ج ١ ق ٣٦٥ / ب] والمحتسب ١٨٣/١ والتبصرة والتذكرة ٢٣٤/١ والبسيط في شرح الجُمَل ١٠٩٤/٢ والتصريح على التوضيح ٨٣/٢ وخزانة الأدب ٣٠٣/٤.

(٣) من الآية ٥٠ من سورة ص.

دخلتا للتعريف، ولا يبدل حرف جاء لمعنى من اسم ولا ينوب عنه. هذا مُحال" [١].

ونجد ردودًا أخرى على قول الكوفيين عند أبي علي الفارسي في «المسائل البغداديات» [٢] وابن أبي الربيع في «البسيط في شرح الجمل» [٣].

أمَّا حكم إعراب معمول الصفة لمشبَّهة إذا كان مرفوعًا فقد اختلف فيه العلماء. ففي حين يرى الجمهور أنه مرفوع على الفاعلية، أي أنه فاعل للصفة المشبَّهة وعلى ذلك أعربوا ﴿ الأَبْوَاب ﴾ في قوله تعالى ﴿ مُفَتَّحَةً لَهُمُ الأَبْوَابُ﴾ [٤] فاعلاً مرفوعًا بالصفة المشبَّهة [٥]. يرى أبو علي الفارسي أنه مرفوعٌ على البدلية من الضمير المستتر في الصفة. قال في إعراب الآية المذكورة: "ليس على مفتَّحة لهم الأبوابُ منها، ولا على أنَّ الألف واللام سَدَّا مَسَدّ الضمير العائد من الصفة، ولكن ﴿ الأَبْوَاب ﴾ بدل من الضمير الذي في ﴿ مُفَتَّحَة ﴾ ؛ لأنك قد تقول فُتِحَت الجنانُ إذا فُتِّحت أبوابُها" [٦].

ويظهر لنا من النص السابق الذي نقله ابن الأنباري عن ثعلب أنه يرى أن

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٣٧/٤

(٢) المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ص ١٤١ - ١٤٨.

(٣) البسيط في شرح الجُمَل ١٠٩٤/٢.

(٤) من الآية ٥٠ من سورة ص.

(٥) البيان في إعراب غريب القرآن ٣١٦/٢ والتبيان في إعراب القرآن للعكبري ١١٠٣/٢.

(٦) الإيضاح العضدي ص ١٨٠ وتُنظر المسائل البغداديات ص ١٤٣.

المرفوع بعد الصفة المُشَبَّهة مرفوعٌ بفعلٍ مضمر، مفهوم من الصفة المشبَّهة. فإنه قال: "ومن رفع (البياض) جعل الألف واللام بدلاً من الهاء ورفعه بفعل مضمر، والتقدير: كبِكْرِ المقاناةِ قُوني بياضُها بصُفْرَة [١]". فهذا قول ثالث في المسألة بعد القولين المذكورين سابقًا.

وتقدير الفعل هنا لم يذكره أحدٌ من النحويين ، فهو رأي انفرد به ثعلب. أمَّا سائر الكوفيين فهم يرون أن الاسم المعمول مرفوع بالصفة المشبَّهة نفسها. وقد نقل ذلك عنهم العلماء [٢].

أمَّا قول الفارسي : إنه مرفوع على البدل فقد رَدَّه بعضُ العلماء وأنكروا عليه هذا القول.

قال الرَّضي – مشيرًا لرأي الفارسي – : "وهذا غسل الدم بالدم؛ لأن بدل البعض وبدل الاشتمال لا يخلوان من ضمير المبدل منه في الأغلب [٣]".

وقالوا : يَردُّ قولَ الفارسي جوازُ نحو (زيدٌ حَسَنٌ أبُوه). وهذا لا يجوز فيه أن يكون بدل كلٍّ من كلٍّ ولا بدل بعض ولا بدل اشتمال؛ لأن الضمير فيه يكون للموصوف، وهو زيد والبدل هو المرفوع وهو الأب.

(١) شرح القصائد السبع الطوال ص ٧٠.

(٢) يُنظر معاني القرآن للزجاج ٣٣٧/٤ والتبيان في إعراب القرآن ١١٠٣/٢ وشرح المفصل ٨٢/٦.

(٣) شرح الكافية ٢١٠/٢.

كما يَردُّ هذا القول أيضًا جوازُ أن يقال: (مررت برجلٍ مضروبِ الأبِ)؛ إذ المضروب الأب لا الرجل، الذي هو صاحب الضمير المستتر في الوصف - على ما ذهب إليه الفارسي - وهذا لا يجوز فيه أن يكون بدل كلٍّ ولا بدل بعض ولا بدل اشتمال [١].

وفي المقابل نجد من دَافَعَ عن رأي الفارسي واختاره. فهذا ابن أبي الربيع - بعد أن ذكر الأقوال في المسألة - رجَّح قول الفارسي، وقال: "وهذا الوجه الذي ذهب إليه أبو علي هو الذي يظهر لي في الآية، وفي مثل قولك : مررت بالرجلِ الحسنِ الوجهُ، وهو أن يكون (الوجه) بدل بعضٍ من كلٍّ [٢]".

ورَدَّ على من اعترض على قوله بأنَّ بدل البعض وبدل الاشتمال لا بد فيهما من الضمير بأنه قد سُمع كثيرًا حذف الضمير من البدل، ولم يُسمع حذف الضمير من الصفة [٣].

واختار هذا المذهب أيضًا في كتابه «الملخَّص» ، قال فيه: "الأبوابُ جاء على البدل من الضمير في ﴿ مُفَتَّحَةً ﴾ والضمير يحذف كثيرًا من بدل البعض من الكل ومن بدل الاشتمال [٤]".

(١) يُنظر منهج السالك لأبي حيان ص ٣٦٢ و (اسم الفاعل والصفة المشبَّهة - دراسة مقارنة-) ص ٢٥٦.

(٢) البسيط في شرح الجُمَل ١٠٩٦/٢.

(٣) المصدر السابق.

(٤) الملخَّص في ضبط قوانين العربية لابن أبي الربيع ص ٣١١.

وكذلك اختار هذا القول الزمخشري واعتمده عند إعرابه لهذه الكلمة من الآية الكريمة - لكنه لم ينسبه لأبي علي - ولم يذكر غيره من الأقوال.

قال: "الأبواب بدل من الضمير، تقديره مفتَّحة هي الأبوابُ، كقولهم: ضُرِبُ زيدٌ اليدٌ والرجلُ، وهو من بدل الاشتمال [١]".

وقد ذكر العكبري أنه لا خلاف بين البصريين والكوفيين في إعرابه فاعلاً للوصف المذكور، وإنما اختلفوا في تقدير الضمير، فالبصريون يرون تقديره، والكوفيون يرون أنَّ (أل) نابت مناب الضمير، فلا ضمير فيه [٢].

والناظر في الوصف في الآية المذكورة ، وهي قوله تعالى ﴿جَنَّاتِ عَدْنٍ مُفَتَّحَةً لَهُمُ الأَبْوَابُ﴾ [٣] يعجب مِنْ إعراب النحويين للاسم المرفوع بعده فاعلاً واتفاقهم على ذلك، مع أن الوصف في الآية ليس صفة مشبَّهة، وإنما هو اسم مفعول؛ لأنه مشتق من قولك: فُتِّحت الأبوابُ فهي مُفتَّحة. فهو اسم مفعول من مزيد الثلاثي، وقياس وزنه مُفَعَّل للمذكر ومُفَعَّلَة للمؤنث، كما هو معلوم؛ وعلى ذلك يكون المرفوع بعده نائبًا عن الفاعل، لا فاعلاً.

وهناك من النحويين من تنبَّه لذلك، وأعرب المرفوع في الآية نائبًا عن الفاعل. ولعل أول من ذكر هذا الإعراب هو أبو جعفر النحاس، وذلك عند إعرابه لهذه الكلمة من الآية المذكورة، قال: "رُفِعَت الأبوابُ لأنها اسمُ ما لم يُسَمَّ فاعلُه [٤]".

(١) الكشاف ٣٣٢/٣.

(٢) التبيان في إعراب القرآن ١١٠٣/٢

(٣) الآية ٥٠ من سورة ص .

(٤) إعراب القرآن للنحاس ٤٦٨/٣.

وممن أجاز أن تُعرب نائبًا عن الفاعل ابن الحاجب وأبو حيان وابن هشام.

يقول ابن الحاجب: "في رفع (الأبواب) وجهان؛ الأول : أن يكون في (مفتَّحة) ضمير الجنَّات ... وتكون (الأبوابُ) بدلاً من الضمير بدل الاشتمال. والثاني : ألاَّ يكون في (مفتَّحة) ضمير، فتكون (الأبوابُ) مرتفعةً بها ارتفاع ما لم يُسَمَّ فاعلُه بما أسند إليه [١]".

وقال ابن هشام : "الأبواب مفعول ما لم يُسَمَّ فاعلُه، أو بدل من ضمير مستتر، والأول أولى [٢]".

أمَّا أبو حيان فقد نسب هذا القول لجمهور النحويين [٣]، مع أنَّ النحاة إنما أعربوه فاعلاً أو بدلاً من الضمير المستتر، كما ذكر العكبري، ويوردون هذه الآية شاهدًا في باب الصفة المشبَّهة، لا في باب اسم المفعول [٤].

عمل الصفة المشبَّهة النصب :

مقتضى وضع الصفة المشبَّهة ألاَّ تعمل النصبَ في المفعول به؛ لأنها مشتقة من فعلٍ لازمٍ، فإذا كان الفعل اللازم الذي هو الأصل لا ينصب المفعولَ به

(١) الأمالي النحوية ١/١١١.

(٢) مغني اللبيب ص ٦٥٩.

(٣) البحر المحيط ٧/٦٥٩.

(٤) يُنظر معاني القرآن للفراء ٢/٤٠٨ والإيضاح العضدي ص ١٨٠ والتبيان في إعراب القرآن ٢/١١٠٣ وشرح المفصَّل ٦/٩٠ وشرح الكافية للرضي ٢/٢١٠ وشرح قطر الندى ص ٢٨١ والمساعد لابن عقيل ٢/٢٢٥.

فمن باب أولى ألا تنصب الصفةُ - وهي فرع عنه - المفعولَ به؛ إذ من المعلوم أن الفرعَ أحطُّ مرتبةً من الأصل.

ولكن لَّما حُمِلت الصفة المشبهة على اسم الفاعل المتعدي لواحد صَحَّ لها أن تعمل النصب في معمولها.

قال ابن يعيش: حَسَنٌ وبَطَلٌ وكَرِيمٌ من أفعال غير متعدية على الحقيقة، فكان حكمُها في عدم التعدي حكمَ أفعالها؛ لأنها فروع في العمل عليها، فأقصى درجاتها أن تساويها، وأمَّا أن تفوقَها فلا. وإنما تعدِّيها على التشبيه، لا على الحقيقة [١]".

وعلى ذلك إن كان المعمول معرفةً فهو منصوبٌ على أنه مشبَّهٌ بالمفعول به، كقولك: جاء الحَسَنُ الوجهَ. وإن كان نكرةً فهو منصوبٌ على التمييز، أو على التشبيه بالمفعول به، نحو جاء الحَسَنُ وجهًا.

وهذا التفصيل قال به البصريون الذين يشترطون تنكير التمييز [٢].

قال ابن بابشاذ: "فالنصب على التمييز، وقد قيل على التشبيه بالمفعول به، والأحسن قولك: تمييز؛ لأنه يجري مجرى باب (تَفَقَّأَ زَيدٌ شحمًا) و (تَصَبَّبَ عَرَقًا) ، فكما تُسمِّي ذلك تمييزًا لَمَّا كان منصوبه فاعلاً في المعنى، كذلك تسمي منصوب هذا الباب تمييزًا لكونه فاعلاً في المعنى. فأمَّا إن أدخلت الألف

(١) شرح المفصل ٦/٨١.

(٢) يُنظر شرح المفصل ٦/٨٤ وشرح الجُمَل لابن عصفور ١/٥٧٠ وشرح الكافية ٢/٢١٠.

واللام على (الوجه) ونصبته فإنه لا يحسن أن تقول: تمييز؛ لأن التمييز لا يكون بالمعرفة [١]".

أمَّا الكوفيون فقد جعلوا المنصوب في الوجهين تمييزًا [٢]؛ لأنهم لا يشترطون في التمييز كونه نكرة، بل يجوز عندهم أن يكون معرفةً، كما هو معروف من مذهبهم.

وعلى ذلك جعل ثعلب - فيما حكاه ابن الأنباري عنه - البياضَ في بيت امرئ القيس السابق [٣] منصوبًا على التمييز، مع أنه معرفة. قال: "ومن نصب البياض نصبَه على التفسير، كما تقول: مررت بالرجل الحسن وجهًا [٤]".

والتفسير مصطلحٌ كوفي يقابل التمييز عند البصريين [٥].

ويبقى السؤال هنا إذا كان المنصوب بالصفة المشبَّهة معرَّفًا بالإضافة، لا بأل، كقولك: زيد حسنٌ وجهَ الأبِ. فهل يكون عند الكوفيين منصوبًا على التمييز أيضًا ؟ مع أنَّ التمييز لا يكون مضافًا لمعرفة!

لم أجد من تكلَّم على هذه المسألة. ولعلَّها من المسائل المنسيات.

(١) شرح المقدمة المحسبة ٣٣٤/٢.

(٢) يُنظر شرح الكافية للرضي ٢١٠/٢.

(٣) تقدَّم الكلام على البيت في ص ٣١١.

(٤) شرح القصائد السبع الطوال لابن الأنباري ص ٧٠.

(٥) يُنظر في هذا المصطلح معاني القرآن للفراء ٧٩/١، ٢٢٦ ومجالس تعلب ٢٦٥/١، ٤٢٥/٢ وشرح القصائد السبع لابن الأنباري ص ٧٠، ٤١٢.

شـواهد عمـل الصفـة المشبَّهة النصـب:

ذكر سيبويه شواهد على عمل الصفة النصب في معمولها، وذكر غيرُه من النحويين شواهد أخرى.

فمن الشواهد التي ذكرها سيبويه قوله [١]: "ومما جاء منوَّنًا قول زهير:

أهَـوَى لَهَـا أَسْفَعُ الخَـدَّيْنِ مُطَّـرِقٌ رِيشَ القَوَادِمِ لَمْ تُنْصَبْ لَـهُ الشَّبَكُ [٢]

فأعمل قوله : (مُطَّرِقٌ) وهو صفة مشبَّهة بمعنى مُتَراكِب في (ريش) فنصبه على التشبيه بالمفعول به.

ومنها قول العَجَّاج :

مُـخْتَـبِـكٍ ضَـخْـمٍ شُـــؤونُ الـرَّأْسِ [٣]

(١) الكتاب ١/١٩٥ - ١٩٦.

(٢) البيت من البسيط. وهو في ديـوان زهـير ص ١٣٢ . وقـد ورد في الكتـاب ١/١٩٥ والتبصـرة والتذكـرة ١/٢٣٤ ومنهـج السـالك ص ٣٦٣ والتذييـل والتكميـل [ج ٣ ق ٢٢٠ / أ] والأشباه والنظائر ٦/٤٦.

(٣) الرجز ورد في ديوان العجاج برواية

مُـخْتَـبِـكٍ ضَـخْـمٍ شُـــؤونُ الـرَّأْسِ

على الإضافة، قال شارحه الأصمعي: وإن شئتَ نصبتَ الشؤون، وتنوِّن ضخمًا، مثل (حسنٍ الوجهَ). وفسَّرَ المختبِكَ بأنه الذي قد تمت سِنُّه. أما المحتبِـك بالبـاء الـوارد في رواية سيبويه فهو الشديد .

يُنظر ديوان العجاج بشرح الأصمعي ص ٤٧٣ والكتـاب ١/١٩٦ وشـرح السـيرافي على الكتاب [ج ١ ق ٣٦٣ / أ] وتحصيل عين الذهب ص ١٦٢ والنكت في تفسـير كتاب سيبويه ١/٢٩٩ وشرح شواهد الإيضاح لابن بَرِّي ص ٦١٥.

فقوله : (ضَخْم) من أمثلة الصفة المشبهة، وقد عملت فيما بعدها النصب على التشبيه بالمفعول به.

ومما ذكره شاهدًا على ذلك أيضًا بيت النابغة:

ونَـأْخُـذ بَعْدَهُ بِـذِنَـابِ عَيْـشٍ أَجَبَّ الظَّهْرَ لَيْسَ لَـهُ سَنَـامُ (١)

فقوله: (أجَبَّ) صفةٌ مشبَّهة عملت النصب في (الظهر) تشبيهًا له بالمفعول به.

قال ابن الحاجب: "أجبَّ الظهرَ منصوب على التشبيه بالمفعول ... كنصب الوجه في قولك: مررت برجلٍ حسنٍ الوجهَ. وهي لغة فصيحة على التشبيه بالمفعول. ومنهم من جعله نصبًا على التمييز، ولا حاجة إليه؛ لكونه معرفة" (٢).

ومِمَّا يُلحَظُ على الأبيات التي ذكرها سيبويه أن المعمول فيها معرفة إمَّا بالإضافة كما في البيتين الأولين، وإمَّا بأل كما في البيت الثالث؛ لذلك وجب

(١) البيت من الوافر ، من قصيدة النابغة الذبياني في ذكر مرض النعمان بن المنذر، وأنه إن مات صار الناس بعده إلى أسوأ حال، حسب زعمه. يُنظر ديوان النابغة ص١٠٦. والبيت من شواهد الكتاب ١٩٦/١ والمقتضب ١٧٩/٢ والإنصاف ١٣٤/١ وأسرار العربية ص ٢٠٠ وشرح المفصل ٨٣/٦ والأمالي النحوية ١٥٧/٢ وشرح الكافية الشافية ١٠٦٦/٢ وشرح التسهيل ٩٦/٣ ومنهج السالك ص ٣٦٣ والمقاصد النحوية ٥٧٩/٣ والأشباه والنظائر ١١/٦ وشرح الأشموني ١١/٣ وخزانة الأدب ٣٦٣/٩.

(٢) الأمالي النحوية ١٥٧/٢.

النصب فيها على التشبيه بالمفعول به، عند البصريين.

ومن شواهد عمل الصفة المشبَّهة النصب على التشبيه بالمفعول بـه – الـتي لم يذكرها سيبويه – قول الشاعر:

وَلَـقَـد أغْتَـدِي وَمَـا صَقَعَ الـدِّيـ ـكُ عَلَى أَدْهَـمِ أَجَـشَّ الصَّـهِـيـلا [١]

فأعمل الصفة (أَجَشّ) حيث نصب (الصهيلا) على أنه مشبَّه بالمفعول به.

وهناك شـواهد أخـرى سيأتي ذكرهـا عنـد بيـان اجتمـاع صـور الصفـة المشبهة مع معمولها [٢].

وقد بيَّن سيبويه كثرة ورود معمول الصفة المشبَّهة منصوبًـا بهـا، بقولـه: "وهو في الشعر كثير" [٣].

و لم أرَ خلافًا بين النحاة على أن الصفة المشبهة تعمل النصب في معمولهـا، سواء أكان على التشبيه بالمفعول به أم على التمييـز [٤]. وأنكـر عملهـا بعـضُ المحدثين، دون استناد إلى حجَّة أو دليل . ومن هؤلاء محقِّـق كتـاب «الأصـول»

(١) البيت من الخفيف، و لم يُعرف قائله.

وقد ورد في أمالي ابـن الشـجري ٣٩٩/٢ والإنصـاف ١٣٤/١ وأسـرار العربيـة ص ١٩٩ والتبيين عن مذاهب النحويين ص ٢٨٧.

(٢) يُنظر المطلب الرابع ص ٣٦٦ وما بعدها.

(٣) الكتاب ١٩٦/١.

(٤) يُنظـر الكتـاب ١٩٥/١ والمقتضـب ١٥٩/٤ والأصـول في النحـو ١٣٠/١ وشـرح الجُمَل لابن عصفور ٥٦٧/١.

لابن السراج؛ حين قال: "دعوى عَمَلِ الصفة المشبَّهة لا أساس لها، فهي لا تنصب ؛ لأن فعلها غير عامل، فكيف يعمل المحمول على فعله [١]".

وقوله ليس بشيء ، فكلام النحاة على الإعمال. وقد ذكرتُ في أول عمل الصفة أنها عملت حملاً لها على اسم الفاعل - لما بينهما من الشبه - لا حملاً على فعلها الذي اشتقت منه . ويُضاف لذلك اتفاق النحاة على صحة النصب بها لمعمولها؛ لكثرة الشواهد الواردة في ذلك.

هذا ما يتعلق بعمل الصفة المشبَّهة النصب في معمولها على التشبيه بالمفعول به.

أمَّا عملها في المنصوبات الأخرى - غير المفعولية - كالظروف والمجرورات والأحوال والتمييز، فإن الصفة لم تعمل فيها بحق الشبه باسم الفاعل، وإنما عملت فيها لما فيها من معنى الفعل، وهو دلالتها على الحدث؛ لأن الصفة المشبَّهة - كاسم الفاعل - تدل على أمرين؛ الحدث ومن قام به. وهذه المعمولات المذكورة - نظرًا لضعفها - يكفي للعمل فيها ما فيه رائحة الفعل، حتى إنه يصح أن تعمل فيها الأسماء الجامدة وأسماء الإشارة إذا تضمنت معنى الفعل، وسيأتي الكلام على ذلك في فصل عمل الجامد المؤول بالمشتق [٢].

ومن أمثلة عمل الصفة في الحال قولك: زيدٌ حَسَنٌ الوجهِ طَلْقَه. فقولك: (طَلْقَه) منصوب عى الحالية، والعامل فيه الصفة المشبَّهة .

(١) الأصول لابن السراج - الحاشية - ١/١٣٠.

(٢) تُنظر ص ٧١٧.

ومن أمثلة عملها في التمييز قولك: زيدٌ حسنٌ وجهًا وعظيمٌ شأنًا.

ومن أمثلة عملها في الظرف والجارّ والمجرور قولهم: "محمد اليومَ فَرِحٌ، وزيدٌ بك فَرِحٌ" [١].

واستثنى ابن هشام من تلك المنصوبات المفعول المطلق، وذكر أنَّ الصفة المشبهة لا تعمل فيه. فقد ذكر ياسين العليمي أنَّ ابن هشام قد صرَّح في الحواشي بأنها - أي الصفة المشبَّهة - لا تعمل في المفعول المطلق، وأنه جعل ذلك أحد الفروق بينها وبين اسم الفاعل [٢].

ومما عملت فيه الصفة المشبَّهة بسبب ما فيها من معنى الفعل عملها في المرفوع غير الصالح للنصب على التشبيه بالمفعول به، فيصح حينئذ أن يكون فاعلها أجنبيًّا عنها

ومثَّلوا لذلك بنحو قولك: أحَسَنٌ الزيدانِ، وما قبيحٌ العُمَرانِ.

قال الرضي - تعليقًا على قول النحاة : لا تعمل الصفة المشبَّهة في الأجنبي -: "ليس إطلاقُهم هذا القول بوجهٍ، بلى تعمل في غير السبب إذا كان في معمولٍ آخر لها ضميرُ صاحبها، نحو برجلٍ طيِّبٍ في دارِه نومُك، وكذا إذا اعتمدتْ على حرف الاستفهام أو النفي، نحو أحَسَنٌ الزيدانِ، وما قبيحٌ الزيدونَ، فإنه لا صاحب لها ههنا حتى تعمل في سببه [٣]".

(١) شرح الألفية لابن الناظم ص ٤٤٦ وأوضح المسالك ٢/٢٧١.

(٢) حاشية ياسين على التصريح ٢/٨٣.

(٣) شرح الكافية ٢/٢١١.

شروط عمل الصفة المشبَّهة:

إنَّ ما عرفناه من عمل الصفة المشبهة عمل اسم الفاعل متوقف على شروط ذكرها النحاة لصحة عملها، وإن كانوا قد اختلفوا في بعضها.

وهذه هي الشروط التي ذكرها النحويون مرتبة بحسب أهميتها :

الشرط الأول : شرط الاعتماد .

وذلك أن الصفة المشبَّهة لما كانت محمولة على اسم الفاعل اشترط لها الشرط الرئيس في عمل اسم الفاعل، وهو الاعتماد. فلا تعمل الصفة المشبَّهة إلاَّ معتمدة على واحد من أنواع الاعتماد السابق ذكرها.

وقد ذكر هذا الشرط ابن مالك وأبو حيان وغيرهما [١].

وقد قَصَرَ بعضُ العلماء شروط عمل الصفة على هذا الشرط وحده كما فَعَلَ الرضي والتفتازاني [٢].

قال الرضي - في شرح قول ابن الحاجب : وتعملُ عملَ فعلِها - "يعني من غير شرط زمان من الأزمنة الثلاثة؛ لأنها موضوعة على معنى الإطلاق. وأما الاعتماد على أحد الأشياء الخمسة فلا بد منه؛ لما قلناه في اسم الفاعل، بل هو فيها أولى لضعفها [٣]".

فلم يشترط الرضي لعمل الصفة المشبَّهة غير شرط الاعتماد .

(١) يُنظر شرح الكافية الشافية ١٠٥٧/٢ ومنهج السالك ص ٣٥٨.

(٢) شرح الكافية ٢٠٦/٢ وإرشاد الهادي في النحو ص ١١٧.

(٣) شرح الكافية ٢٠٦/٢.

وهذا ما صرح به التفتازاني حين قال: "لا يُشترط في عملها إلا الاعتماد، أو اللام [١]، مثل زيد حَسَنٌ وجهَه، وجاءني الحَسَنُ وجهَه [٢]".

ويظهر من نص التفتازاني السابق أن الصفة المشبَّهة كاسم الفاعل إن كانت مقترنة بأل عملت دون شرط، وإن لم تقترن بأل عملت بشرط الاعتماد.

الشرط الثاني : أن تكون بمعنى الحال .

أي تكون مستعملة للزمن الحاضر المتصل بالماضي، فلا تعمل في الماضي المنقطع ولا في المستقبل.

وأول من ذكر هذا الشرط في عمل الصفة المشبَّهة هو أبو بكر بن السراج في «الأصول» ، قال – في أثناء حديثه عن عمل الصفة –: "واعلم أن (حَسَنًا) وما أشبهه إذا أعملته عمل اسم الفاعل فليس يجوز عندي أن يكون لما مضى ولا لما يأتي، فلا تريد به إلا الحال؛ لأنه صفة وحق الصفة صُحبة الموصوف [٣]".

وأخذ بهذا القول أبو علي الفارسي والشَّلوبين وابن مالك [٤].

(١) أي أن تقترن الصفة نفسها بالألف واللام.

(٢) إرشاد الهادي ص ١١٧.

(٣) الأصول في النحو ١/١٣٣.

(٤) يُنظر الإيضاح العضدي ص ١٧٨ وشرح الجزولية الكبير للشَّلوبين ٢/٨٨٥ وشرح الكافية الشافية ٢/١٠٥٧.

قال الشَّلوبين - في شرح قول الجزولي: "لا تكون إلاَّ حالاً" [١] -: "لأنها لم توجد في كلامهم إلاَّ كذلك، وله وجهٌ من القياس، وهو أنها مُشبَّهة باسم الفاعل فلم تقوَ قوَّته في عملها في الزمانين [٢]".

وقد جمع ابن مالك بين هذا الشرط والذي قبله في كافيته، وجعلهما شرطين لصحة عمل الصفة المشبَّهة، فقال:

والاعْتِمَادُ واقْتِضَاءُ الحَالِ شَرْطَانِ فِي تَصْحِيحِ ذَا الإِعْمَال [٣]

وقال في شرحه: "لأن الصفة المشبَّهة فرعُ اسمِ الفاعل، فهي أحوجُ إلى الاعتماد منه، ولفرعيتها قَصُرت عن عملها مرادًا بها غيرُ الحال [٤]".

وهذا الشرط لم يكن موضع اتفاق بين العلماء، بل ذكر أبو حيان أن جمهور النحويين لا يشترطون في عملها هذا الشرط. وذكر الخلاف في ذلك ، فقال: "ذهب أكثر النحويين إلى أنه لا يشترط أن تكون بمعنى الحال، وذهب أبو بكر بن طاهر إلى أنها تكون للأزمنة الثلاثة، وأجاز أن يقول: مررتُ برجلٍ حاضرِ الابنِ غدًا، فيكون بمعنى المستقبل، وذهب السيرافي إلى أنها أبدًا بمعنى الماضي، وهو ظاهر كلام الأخفش، قال: الصفة لا يجوز تشبيهُها إلا إذا ساغَ أن يُبنى منها قد فَعَل، وذهب ابن السراج والفارسي إلى أنها لا تكون

(١) المقدمة الجزولية ص ١٥١.

(٢) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/٨٨٥.

(٣) شرح الكافية الشافية ٢/١٠٥٧.

(٤) المصدر نفسه ٢/١٠٥٨.

بمعنى الماضي، وهو اختيار الأستاذ أبي علي، وسواءٌ رَفَعَتْ أم نَصَبَتْ؛ لأنك إذا قلت: مررت برجلٍ حسنِ الوجهِ، فحُسنُ الوجهِ ثابتٌ في الحال، ولا تريد مُضيًّا ولا استقبالاً؛ لأنها لما شُبِّهت باسم الفاعل لم تقوَ قوَّته في عملها في الزمانين" . ثم قال في آخر كلامه: "وقد جمع بعضُ أصحابنا بين قول السيرافي وقول ابن السراج بأن قال: لا يريد السيرافي بقوله إنها للمضي أنَّ الصفة انقطعت، وإنما يريد أنها ثبتت قبل الإخبار عنها ودامت إلى وقت الإخبار، ولا يريد ابن السراج أنها إنما وجدت وقت الإخبار، فلا فرق بين القولين على هذا [١]".

وقول السيرافي الذي أشار إليه أبو حيان هو ما جاء في شرحه على الكتاب من قوله: "إن (حَسَنَ الوجهِ) إنما هو مأخوذٌ من فعلٍ ماضٍ وأمرٍ مستقر [٢]".

وظاهر هذا القول من السيرافي لا يدل على أنَّ الصفة المشبَّهة لا تعمل إلا بمعنى الماضي، وإنما يدل - كما هو ظاهر - على أنها مشتقة من فعل ماض.

وفي نظري أن اشتراط الحالية في عمل الصفة المشبَّهة ليس بلازم؛ لأنها موضوعة للدلالة على الثبوت والاستمرار في الأزمنة الثلاثة، والثبوت من ضرورته الحال، كما قال صاحب «البسيط» فيما حكاه عنه أبو حيان [٣].

(١) التذييل والتكميل [ج ٣ ق ٢٢١ / أ].

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي [ج ١ ق ٣٦٢ / أ].

(٣) يُنظر التذييل والتكميل [ج ٣ ق ٢٢٢ / أ].

وإذا كان هذا الشرط لازمًا في الصفة فهو شرط في معناها لا في عملها؛ لأنه لو قيل: كان زيدٌ حَسَنَ الوجهِ أو زيدٌ حَزِينٌ أمسِ، لصح عملُها في معمولها بلا خلاف بين العلماء، مع أن الحدث هنا واقعٌ في الماضي.

وجاء في حاشية الخضري: "لم يَذكر كونَها للحال أو للاستقبال للزومه للدوام المدلول لها، فلا معنى لاشتراطه فيها [١]".

الشرط الثالث : ألاَّ يُفصل بين الصفة ومعمولها بفاصل .

وقد ذكر هذا الشرط سيبويه في كتابه حين قال: "ولا يحسن أن تفصل بينهما فتقول: هو كريمٌ فيها حَسَبَ الأبِ [٢]".

وهذا الشرط قال به الجمهور. فلا يصح عندهم في سعة الكلام الفصل بين الصفة المشبَّهة ومعمولها. فلا يُقَال: زيدٌ حَسَنٌ في الحربِ وجهُه. وأجازوا ذلك في ضرورة الشعر.

ذكر أبو حيان عن الخَفَّاف أنه قال : "لم يفصلوا بين الصفة المشبَّهة ومعمولها، فيقولوا: كريمٌ فيها حَسَب الآباءِ، إلاَّ في الضرورة [٣]، كما قال :

..... **وَالطَّيِّبُون إذَا مَا يُنْسَبُون أَبَا** [٤]

(١) حاشية الخضري على شرح الألفية لابن عقيل ٢/٣٦.

(٢) الكتاب ١/١١٥

(٣) التذييل والتكميل [ج ٣ ق ٢٢٦ / أ] .

(٤) عجز بيت من البسيط، وهو للحطيئة ، وصدره:

سِيرِي أُمَامَ فَإِنَّ الأَكْثَرِين حَصًا =

وقد فرق بعض العلماء بين معمول الصفة المرفوع والمنصوب والمجرور، فأجازوا الفصل بينها وبين معمولها إذا كان مرفوعًا أو منصوبًا ومنعوه إذا كان مجرورًا.

ومن هؤلاء صاحب «البسيط» قال: "يجوز الفصل بين الصفة المشبَّهة ومعمولها إذا كان مرفوعًا أو منصوبًا، كقوله تعالى : ﴿ جَنَّاتِ عَدْنٍ مُفَتَّحَةً لَهُمُ الأَبْوَابُ ﴾ [1].

ولعل سبب التفريق في ذلك، وإجازة الفصل بينها وبين معمولها إن كان مرفوعًا أو منصوبًا ومنعه إن كان مجرورًا هو أن المعمول المجرور يكون مجرورًا بإضافة الصفة إليه، ومعلومٌ أنه لا يصح الفصل بين المضاف والمضاف إليه؛ لأنهما بمنزلة الشيء الواحد.

ويرد على الاستشهاد بهذه الآية ما سبق أن ذكرته من أن الوصف فيها اسم مفعول لا صفة مشبَّهة، فيكون مرفوعه نائبًا عن الفاعل، لا فاعلاً.

والذي يظهر هو جواز الفصل بين الصفة المشبَّهة ومعمولها إذا كان

= والموجود في ديوان الحطيئة : (والأكرمين) بدل (والطيبون) فلا يكون فيه شاهد على ذلك؛ لأنه جمع أَكْرَم وهو اسم تفضيل وليس بصفة مشبَّهة. يُنظر ديوان الحطيئة ص١٤.

وقد ورد البيت في التذييل والتكميل [ج ٣ ق ٢٢٦ / أ] والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/٢٢٥.

(١) من الآية ٥٠ من سورة ص ، ويُنظر هذا النص عنه في التذييل والتكميل [ج ٣ ق٢٢٦ / أ] والمساعد لابن عقيل ٢/٢٥٥.

مرفوعًا أو منصوبًا، وعدم قصر ذلك على الضرورة؛ قياسًا على سائر الصفات كاسم الفاعل واسم المفعول واسم التفضيل. بل الصفةُ المشبهة أولى بالجواز من اسم التفضيل؛ لأنه أضعف منها في العمل.

أمَّا قول سيبويه : (لا يَحْسُن) فلا يدلُّ على المنع، وإنما يدل على أن الفصل خلاف الأولى.

وقد وُجِدَتْ شواهد كثيرة عن العرب جاء فيها الفصل بين الصفة ومعمولها سواء أكان الفاصل بينهما الظرف أم غيره.

فممَّا ورد فيه الفصل بين الصفة ومعمولها بالنداء قول الشاعر:

أَحُلْوٌ يَا حَنِيفَ بَنُو عُقَيْلٍ فَقَد جَرَّبْتِ أَمْ صَبِرٌ وَصَابُ (١)

ففصل بين الصفة (حُلْو) ومعمولها (بنو عقيل) بالنداء (يا حنيف).

وممَّا ورد فيه الفصل بينهما بالاستثناء ما أنشده سيبويه من قول الشاعر:

وَيَوْمٍ شَهِدْنَاهُ سُلَيْمًا وَعَامِرًا قَلِيلٍ سِوَى الطَّعْنِ النِّهَال نَوَافِلُه (٢)

(١) البيت من الوافر. وقد نسبه أبو تمام لبعض بني عُقيل. ولم أجده عند غيره.

وحنيف ترخيم حنيفة اسم قبيلة، والصَّابُ: شجرٌ مُرٌّ. يُنظر كتاب الوحشيات لأبي تمام ص ٦٨.

(٢) البيت من الطويل. لرجل من بني عامر .

وهو من شواهد الكتاب ١٧٨/١ والمقتضب ١٠٥/٣ وإيضاح الشعر ص ٥٥ والتبصرة والتذكرة ٣٠٨/١ وأمالي ابن الشجري ٧/١ وشرح المفصل ٤٦/٢ والمقرب ١٤٧/١ ومغني اللبيب ص ٦٥٤ وهمع الهوامع ١٦٦/٣ والأشباه والنظائر ٣٨/١ وخزانة الأدب ١٨١/٧.

ففصل الشاعر بين الصفة المشبَّهة (قليل) ومرفوعها (نوافله) بالاستثناء.

وممَّا ورد فيه الفصل بينهما بالجارِّ والمجرور قول الشَّنْفَرَى:

بَعِيدٌ بِمَسِّ الدُّهْنِ والفَلْيِ عَهْدُهُ لَهُ عَبَسٌ عَافٍ مِنَ الغِسْلِ مُحْوِلُ [1]

فقوله: (بعيد) صفة مشبَّهة ومعمولها قوله: (عهده) وقد فصل بينهما بالجارِّ والمجرور والمعطوف .

وكذلك قول الآخر :

رَأَيْتُ الوَلِيدَ بْنَ اليَزِيد مُبَارَكًا شَدِيدًا بَأَحْنَاء الخِلافَةِ كَاهِلُه [2]

ففي هذا البيت إعمال للصفة المشبهة، وهي (شديد) حيث رفعت معمولها على الفاعلية وهو (كاهله) مع وجود الفاصل بينهما بالجار والمجرور.

(١) البيت من الطويل. من قصيدة الشَّنْفَرَى المعروفة بلامية العرب. يُنظر ديوانه ص ٧٢.

والفَلْي تنظيف الرأس ممَّا علق به. والعَبَس ما يَعْلُق بأواخر الإبل والضأن من الروث. والعاف الكثير. والمحول الذي أتي عليه حول.

يُنظر الشاهد في النوادر للقالي ص ٢٠٦ وأعجب العجب للزمخشري ص ١٣٥ وشرح لامية العرب للعكبري ص ٦٠.

(٢) البيت من الطويل . وهو لابن ميَّادة الرمَّاح بن أبرد المرِّي ، من قصيدة يمدح بها الوليد بن يزيد بن عبد الملك . يُنظر شعر ابن ميَّادة ص ١٩٢.

والبيت من شواهد معاني القرآن للفراء ٤٠٨/٢ وأمالي ابن الشجري ٢٣٦/١ وشرح المفصّل ٤٤/١ وشرح الكافية الشافية ١٨٠/١ وشرح التسهيل ٤١/١ ومغني اللبيب ص ٧٥ والمقاصد النحوية ٢١٨/١ وهمع الهوامع ٧٧/١ والأشباه والنظائر ٢٣/١ وخزانة الأدب ٢٢٦/٢.

وشواهد الفصل بين الصفة المشبَّهة ومعمولها - كما ذكرت - كثيرة لا يأتي عليها الحصر. فالأظهر عدم قصر جواز الفصل بينهما على ضرورة الشعر فقط؛ لأن الشواهد إذا كثرت صح القياس عليها.

الشرط الرابع : أن يكون معمولُها سببيًا لا أجنبيًا.

ذكر هذا الشرط سيبويه ، فقال: "وما تعمل فيه معلوم، إنما تعمل فيما كان من سببها مُعرَّفًا بالألف واللام أو نكرةً ، لا تُجاوز هذا [١]".

وقال المبرِّد : "ولذلك لم يجزْ لهذه الصفة أن تعمل إلا فيما كان من سببها [٢]".

وهذا الشرط قال به الجمهور، ويكاد أن يكون متفقًا عليه لا خلاف فيه بين العلماء.

وقد ذُكر عن ابن الناظم أنه قال: إنَّ قول العرب : (زيدٌ بكَ فَرِحٌ) يُبطل قول النحويين بأن معمول الصفة المشبَّهة لا يكون إلاَّ سببيًّا مؤخرًا؛ لأنه في هذا المثال لم يكن معمولها سببيًّا، وإنما هو جارّ ومجرور.

وقد أجابوا عن اعتراضه بأن المقصود بمعمول الصفة ما عملت فيه بحق الشَّبَه باسم الفاعل: أمَّا عملها في الظرف والجارّ والمجرور والحال والتمييز فهو بما فيها من معنى الفعل، لا بحق الشبه [٣].

والناظر في قول ابن الناظم في «شرح الألفية» يجد أنه موافقٌ للنحويين

(١) الكتاب ١/١٩٤.

(٢) المقتضب ٤/١٦٤.

(٣) يُنظر أوضح المسالك ٢/٢٧٠ وشرح الأشموني ٣/د.

وليس مخالفًا؛ لأنه قال - بعد أن عرَّف المعمول السَّبَبِي -: "هذا بالنسبة إلى عملها فيما هو فاعلٌ في المعنى، وأمَّا غيرُه كالجارّ والمجرور فإن الصفة تعمل فيه متقدمًا عنها ومتأخرًا وسببيًّا وغيرَ سببي، تقول: زيدٌ بكَ فَرِحٌ، كما تقول: فَرِحٌ بك، وجَذْلانُ في دارِ عمرٍو، كما تقول: في دارِه [١]".

فلا فرق بين هذا الكلام وقول الجمهور، بل هو موافق لهم؛ لأن معنى قوله : (ما هو فاعلٌ في المعنى) هو ما أراده الجمهور بقولهم: (المعمولُ ما عملتْ فيه بحقِّ الشَّبه) لأن ما هو فاعلٌ في المعنى هو معمول الصفة المنصوب أو المجرور، وقد كان في الأصل مرفوعًا ؛ لما سبق من أن المرفوع بالصفة المشبهة أصلٌ للمنصوب، وأن المنصوب بها أصل للمجرور بها. أمَّا غير المرفوع في المعنى فيصح أن تعمل فيه الصفة متقدمًا ومتأخرًا سببيًّا وأجنبيًّا، كما مثَّل ابن الناظم لكلِّ ذلك.

قال الخضري في حاشيته على شرح ابن عقيل - بعد قوله : إلاَّ في سببي - : أي إذا عملت النصبَ على التشبيه بالمفعول، وكذا الجرّ؛ لأنه فرعُه فلا بد من كون معمولها سببيًّا، أمَّا المنصوب على وجهٍ آخر أو المرفوع فلا يشترط فيهما ذلك ؛ لأن عملها فيهما بالحمل على الفعل ، لا بِشَبَهِ اسم الفاعل، فيجوز كونُهما أجنبيين، نحو أَحَسَنٌ الزيدانِ، وما قبيحٌ العُمَرَانِ، وزيدٌ بِكَ فَرِحٌ [٢]".

(١) شرح الألفية لابن الناظم ص ٤٤٦.

(٢) حاشية الخضري ٢/٣٦.

الشرط الخامس : ألاَّ يتقدم معمولُها عليها.

وأول من نبَّه على هذا الشرط سيبويه، لكنه ذكره في غير باب الصفة المشبهة، ذكره عندما أراد بيان منع تقديم التمييز على معموله، قال: "ولا يُقدَّم المفعولُ فيه فتقول: ماءً أمتَلأْتُ، كما لا يُقدَّم المفعول فيه في الصفة المشبهة، ولا في هذه الأسماء؛ لأنها ليست كالفاعل؛ وذلك لأنه فعلٌ لا يتعدى إلى مفعول، وإنما هو بمنزلة الانفعال [١]".

ونصَّ على هذا الشرط أيضًا المبرِّد، قال في باب الصفة المشبهة: "واعلم أنَّ هذه الصفة لا يجوز أن يتقدَّمها مفعولُها؛ وذلك أنها ليست كالفاعل في الحقيقة [٢]".

وقد ذكر هذا الشرط أكثرُ النحويين [٣]، ولم أجد فيه مخالفًا، بل نص أبو حيان على إجماع النحاة على ذلك، قال: "واتفقوا على أنها لا تعمل مضمرة ولا يتقدم معمولها عليها [٤]".

وقد علَّل النحويون لهذا الشرط بأحد أمرين:

الأول : أن الصفة المشبَّهة لَمَّا كانت فرعًا عن اسم الفاعل في العمل

(١) الكتاب ١/٢٠٥.

(٢) المقتضب ٤/١٦٤.

(٣) يُنظر شرح المقدمة المحسبة ٢/٣٩٢ و أعجب العجب للزمخشري ص ٩٣ وشرح الكافية الشافية ٢/١٠٥٨ وارتشاف الضَّرَب ٣/٢٤٣.

(٤) ارتشاف الضرب ٣/٢٤٣.

قَصُرَت عنه، فلم تعمل في متقدِّمٍ عليها لضعفها؛ وذلك لكونها فرعًا عن اسم الفاعل الذي هو فرعٌ عن الفعل في العمل [١].

الثاني : أن معمول الصفة المشبهة فاعلٌ في الأصل، والفاعل لا يتقدَّم على عامله، كما هو الحال مع الفعل [٢].

وينبغي أن يُقال في هذا الشرط ما قيل في سابقه، وهو أن المقصود بمعمولها ما عملتْ فيه بحقِّ الشَّبَه باسم الفاعل. أمَّا ما عملت فيه بما فيها من معنى الفعل، فلا يكون داخلاً تحت هذا الشرط. وذلك كعملها في الظرف والجارِّ والمجرور. كما ورد ذلك في المثال الذي ذكره ابن الناظم عن العرب، وهو قولهم: (زيدٌ بِكَ فَرِحٌ) [٣]. فقد تقدَّم فيه معمول الصفة المشبَّهة وهو الجار والمجرور عليها. وقد وُجِدَتْ شواهد عن العرب يمكن حملُها أو تخريجُها على تقدُّم معمولِ الصفة المشبَّهة عليها.

فمن ذلك قول لبيد بن ربيعة:

حُلْـوٌ كَرِيـمٌ وَفِي حَـلاوَتِـه مُـرٌّ لَـطِيفُ الأَحْـشَاء والكَبِـدِ [٤]

(١) يُنظر البسيط لابن أبي الربيع ١٠٧٣/٢ وشرح قطر الندى ص ٢٨٠ والتصريح ٨٢/٢.

(٢) ذكره ابن هشام في الحواشي على الألفية ، يُنظر حاشية ياسين على التصريح ٨٢/٢.

(٣) شرح الألفية لابن الناظم ص ٤٤٦.

(٤) البيت من المُنْسَرِح. وهو في ديوان لبيد ص ١٦٢ وحماسة البحتري ص ١٦٣ والسيرة النبوية لابن هشام ٣٣٨/٢.

فقوله: (في حلاوته) معمول للصفة المشبهة (مُرّ) وقد تقدَّم عليها.

ومن ذلك أيضًا قول الآخر :

مُتَسَرْبِلِي البَغْضَاءِ بَادٍ شَنْؤُهُمْ خُزْرٌ عُيُونُهُمُ عَلَيَّ غِضَابُ [١]

فقوله: (عليَّ) جارّ ومجرور معمولان للصفة (غِضَاب) جمع غضبان، وقد تقدَّما عليها.

الشرط السادس : ألاَّ تُوصف الصفة قبل العمل .

وهذا الشرط موافقٌ لما اشتُرط في أصلها وهو اسم الفاعل. وقد ذكره سيبويه، ونظَّرَ مَنْعَ وصفِ الصفة العاملة بمنعِ وصفِ اسم الفاعل العامل، وذلك حين قال: "وإن وصفتَه فقلتَ: مررتُ برجلٍ حَسَنٌ ظريفٌ أبُوه ، فالرفع فيه الوجهُ والحدُّ، والجرُّ فيه قبيحٌ؛ لأنه يَفصِل بوصفٍ بينه وبين العامل، ألا ترى أنك لو قلتَ: مررتُ بضاربٍ ظريفٍ زيدًا، وهذا ضاربٌ عاقلٌ أباه، كان قبيحًا؛ لأنه وصفه فجَعَلَ حالَه كحالِ الأسماء [٢]".

ومعنى قوله: (الجرّ فيه قبيح) أن إعمال الصفة المشبَّهة في هذا الموضع قبيح؛ لأنك إذا جررت الصفة فقد أعملتها في المعمول، فرفعته على الفاعلية، وهي موصوفة ، وذلك لا يصح. وإن رفعت الصفة فهي خبر مقدَّم والمرفوع بعدها مبتدأ مؤخر، فلا إشكال في ذلك.

(١) البيت من الكامل. وقد نسبه البحتري في الحماسة لعباد بن عمرو .

تنظر حماسة البحتري ص ٢٦٣.

(٢) الكتاب ٢/٢٩.

وقد أخذ النحويون هـذا الشـرط مـن قـول سـيبويه السـابق [١]. وشـرحه السيرافي – مبيِّنًا سبب هذا الشرط – فقال: "إذا قلـت: مـررت برجـلٍ حَسَـنٌ ظريفٌ أبُوه، لم يحسُـن جـرُّ (حَسَـن) و (ظريـف) إذا أردت أن ترفـع (الأب) بحَسَن وظريف؛ لأن باب الإجراء والعمل فيه بَعْدُ إنما هو للأسماء الجارية علـى الأفعال، التي تُؤنَّث وتُذكَّر، فـإذا وصفـت اسـم الفـاعل خـرج مـن الأفعـال، وقَوِي في الاسميـة؛ فصـار البـابُ الرفـعَ فيـه؛ فيكـون (أبُـوه) مبتـدأ و (حَسَـن ظريف) خبره مقدَّم [٢]...".

وقال الفارسي – في شـرح النـص السـابق أيضًـا –: "إذا وصفـت الصفـة المشبَّهة بالفاعل [٣]، أو المشـبَّهة بالمشـبَّهة بـالفعل بَعُـدَتْ مـن أنْ تَعمـل عمـل الفعل، كما كانت تعمل عملَه قبل أن توصف، وإنما بَعُدَتْ بوصفك إياها من أنْ تعملَ عملَ الفعل؛ لأن الأفعال لا توصف، وإنما توصف الأسماء، فـأنت إذا وصفتَ هذه الصفـات فقـد أبعدتهـا مـن مشـابهة الفعـل، وأدخلتهـا في حـيِّز الأسماء [٤]".

وباستعراض كتب النحاة لم أجد مخالفًا لهـذا الشـرط، كمـا وقـع في اسـم الفاعل، فقد سبق أن ذكرتُ أنه قد وقع خلافٌ بين العلمـاء في اشـتراط عـدم الوصف في عَمَلِ اسم الفاعل، وأنَّ من العلمـاء مـن لم يشـترط ذلـك، وذكـر

(١) يُنظر منهج السالك ص ٣٥٨.

(٢) شرح الكتاب للسيرافي [ج ١ ق ٥٦٤ / أ].

(٣) أي باسم الفاعل.

(٤) التعليقة على كتاب سيبويه ٢٣٦/١.

شواهد عَمِلَ فيها اسم الفاعل، وهو موصوف. وقد تقدَّم بيان ذلك وإيضاح مذهب الجمهور في تلك المسألة [١]. أمَّا في عمل الصفة المشبَّهة فلم يخالف أحدٌ في اشتراط عدم الوصف في عملها.

وكذلك لم توجد شواهد مخالفة لهذا الشرط. ويَظهر لي أن سبب ذلك قوَّة اسم الفاعل في العمل وضَعْف الصفة المشبَّهة؛ فلذلك أجاز فيه بعض العلماء عمله وهو موصوف بخلاف الصفة المشبَّهة، فلم يُجزْ فيها أحدٌ ذلك.

الشرط السابع : ألاَّ تكون الصفة المشبَّهة مُصَغَّرَة .

وهذا الشرط مشتَرط في أصلها أيضًا، وهو اسم الفاعل؛ لأنه إذا كان شرطًا في الأصل فلإن يكون شرطًا في الفرع أولى. فلا يصح أن تقول: زيدٌ حُسَيْنٌ وجهُه، على إعمال الصفة، وهي مُصغَّرة.

ويظهر أن يعلَّل هنا بما عُلِّل به اسم الفاعل، وهو أن التصغير وصفٌ في المعنى، والوصف من خصائص الأسماء فيبعد بذلك شبه الصفة عن الفعل؛ فلا يصح إعمالها حينئذ.

وقد أخذ النحويون هذا الشرط من عموم قول سيبويه – وإن لم يخص الصفة المشبَّهة بالذكر – حين قال: "واعلم أنك لا تحقِّر الاسم إذا كان بمنزلة الفعل، ألا ترى أنه قبيح: هو ضُوَيْرِبٌ زيدًا، وهو ضُوَيْرِبُ زيدٍ، إذا أردت بضارب زيدٍ التنوين [٢]...".

(١) تُنظر ص ٢٠٥.

(٢) الكتاب ٣/٤٨٠.

ومعلومٌ أن الصفة المشبَّهة مثل اسم الفاعل في هذا الحكم؛ لأنها اسم بمنزلة الفعل في العمل، ولكونها فرعًا عن اسم الفاعل، وإذا اشترط هذا في الأصل كان اشتراطه في الفرع - وهو الصفة - أولى.

وممَّن اشْتَرَطَ عدم التصغير في الصفة العاملة أبو حيان، إلاَّ أنه ذكره دون تفصيل، في ضمن الشروط الأخرى، حين قال: "أنْ تكون الصفة معتمدةً وألاَّ تكون مُصغَّرةً ولا موصوفةً قبلَ العملِ، كما كان ذلك في اسم الفاعل [١]".

الشرط الثامن : ألاَّ تكون الصفةُ مضمرةً .

ويقصد النحويون بذلك أنه لا يصح أن تعمل الصفة المشبَّهة وهي محذوفة، عطفًا على صفة أخرى.

فلا يصح عندهم أن يُقال: زيدٌ حَسَنُ الوجهِ والقلبَ، بالنصب على تقدير: وحَسَنٌ القلبَ.

وسبب منع ذلك - كما قالوا - أن الصفة المشبَّهة ضعيفة في العمل؛ لكونها فرعَ الفرع؛ فلا يصح أن تعمل محذوفةً [٢].

وقد ذكر هذا الشرط سيبويه، وتبعه النحويون. فإنه حين عقد موازنة بين صيغ المبالغة والصفة المشبَّهة قال: "وليس هذا بمنزلة قولِك: حَسَنٌ وجهَ الأخِ؛ لأن هذا لا يُقلَبُ ولا يُضمرُ [٣]".

(١) منهج السالك ص ٣٥٨.

(٢) يُنظر شرح السيرافي [ج ١ ق ٣٠٥ / أ]. ومنهج السالك ص ٣٥٩ ومغني اللبيب ص ٥٩٩ والتصريح ٨٣/٢.

(٣) الكتاب ١١٥/١.

فمعنى قوله : (لا يُضمر) أي لا تعمل الصفة المشبَّهة محذوفةً .

وقد شرح هذا النص السيرافي بالمثال ، فقال: "إذا قلتَ: هذا حَسَنٌ الوجه والعينِ، لم يصلح أن تنصب (العين) بإضمار (وحَسَن العين) كما تقول: هذا ضاربُ زيدٍ وعمرًا، على إضمار (وضاربٌ عمرًا) فاسم الفاعل يتصرَّف ويجري مُجرى الفعل، وليس بمنزلة الصفة المشبَّهة [١]".

ويترتب على كونها لا تعمل مضمرةً أنه لا يصح النصب بها في باب الاشتغال؛ لأن ما لا يعملُ لا يفسِّر عاملاً.

ولذلك نص العلماء على وجوب الرفع في مثل قولك: (وجهُ الأبِ زيدٌ حَسَنُه) على الابتدائية، ولا يجوز فيه النصب؛ لأن الصفة المشبَّهة لا تعمل محذوفةً ولا تعمل فيما قبلها، وما لا يعملُ لا يفسِّر عاملاً [٢]".

قال أبو حيان : "اسم الفاعل يعمل ظاهرًا ومضمرًا ، وهذه الصفة لا تعمل إلاَّ ظاهرة فقط، تقول: أنا زيدًا ضاربه، التقدير أنا ضاربٌ زيدًا ضاربه. ولا يجوز إعمال الصفة مضمرة، لا تقول: زيدٌ الوجهَ حَسَنُهُ، تريد زيدٌ حَسَنٌ الوجهَ حَسَنُهُ [٣]".

وقد ذكر ابن هشام هذا الشرط عندما ذكر الفروق بين الصفة المشبَّهة واسم الفاعل، فقال: "السابع أنه يجوز حذفه - أي اسم الفاعل - وبقاء معموله؛ ولهذا أجازوا (أنا زيدًا ضاربُهُ) و (هذا ضاربُ زيدٍ وعمرًا) بخفض

(١) شرح السيرافي [ج ١ ق ٣٠٥ / أ].

(٢) يُنظر التصريح ٣٠٦/١.

(٣) منهج السالك ص ٣٥٩.

(زيد) ونصب (عمرو) بإضمار فعلٍ أو وصفٍ منوَّنٍ، ولا يجوز (مررت برجلٍ حَسَنِ الوجهِ والفعلَ) بخفض الوجه ونصب الفعل، ولا (مررت برجلٍ وجهَه حَسَنِهِ) بنصب الوجه وخفض الصفة؛ لأنها - أي الصفة المشبَّهة - لا تعمل محذوفة، ولأن معمولها لا يتقدمها، وما لا يعمل لا يفسِّر عاملاً [1]".

هذا ما وجدته من شروط عمل الصفة المشبَّهة . ولم يتعرض لذكرها أكثرُ النحويين، وبعضهم ذكر بعضًا منها، ولم تُذكر الشروط بهذا الترتيب، وإنما ذُكرت متفرقةً بحَسَب موضع كل شرط.

(١) مغني اللبيب ص ٥٩٩.

المطلب الرابع

صور اجتماع الصفة المشبهة مع معمولها

أورد النحويون صورًا متعددةً لاجتماع الصفة مع معمولها. واختلفوا في عدد هذه الصور ، تبعًا لاختلافهم في جواز مجيء معمولها على صور مختلفة.

ثم جاء المتأخرون وأضافوا إلى ما ذكره المتقدمون صورًا كثيرةً تُعَدُّ بالآلاف ، حتى أوصلها بعض المتأخرين إلى أرقام خيالية، فقد ذكر المكودي في شرحه على ألفية ابن مالك أنه قد بلغ مجموع صور اجتماع الصفة المشبهة مع معمولها أربعةَ عشرَ ألفَ صورةٍ ومائتين وستٍّ وخمسين صورة [١].

وهذه رياضة عقلية مُمِلَّة لا تدخل في صميم علم النحو؛ لذلك قمتُ بتقسيمٍ جديدٍ لصور اجتماع الصفة المشبهة مع معمولها بحسب موقع المعمول الإعرابي.

فقد جعلتُ عمدةَ التقسيم هو موضع المعمول من ناحية الإعراب؛ لأن ما يتعلق بعمل الصفة المشبهة في معمولها هو أَهَمَّ ما يجب على المتعلم معرفته، في هذا الباب.

فجعلت أساس التقسيم مُنْصَبًّا على حكم معمولها، رفعًا ونصبًا وجرًّا.

(١) شرح الألفية للمكودي ص ١٢٤.

وسأقدِّم قبل ذلك ما ذكره المتقدمون من النحاة، كسيبويه وغيره عن عدد صور اجتماع الصفة المشبهة مع معمولها.

قال سيبويه - مختصِرًا صور اجتماع الصفة مع معمولها - : "وما تعمل فيه معلوم، إنما تعمل فيما كان من سببها مُعَرَّفًا بالألف واللام أو نكرة، لا تجاوز هذا [١]".

فجعل سيبويه معمول الصفة أحد شيئين؛ إمَّا معرفة وإمَّا نكرة. وذكر أن الصفة إمَّا أن تكون بألْ أو مُجَرَّدَة من ألْ.

ويتفرع عن ذلك فروعٌ كثيرةٌ، ذكرها العلماء.

وبلغ العدد عند الزجاجي إحدى عشرة صورة جائزة [٢]، وصورة أخرى ممتنعة، وهي (ما كانت الصفةُ فيه بألْ والمعمول مُجَرَّدٌ مجرورٌ بالإضافة [٣]). وسيأتي تفصيلها.

أمَّا الجزولي فجعل الصور المجتمعة من الصفة المشبهة مع معمولها ثماني عشرة صورة، ثم بيَّنَ ما يحسن من هذه الصور وما يقبح وما يمتنع.

قال: "ومدار هذا الباب في ثماني عشرة مسألة، كل مسألةٍ تكرَّر فيها الضميرُ منها فهي قبيحة، وكل مسألةٍ حُذِفَ الضميرُ منها فهي قبيحة، وكل ما خرج عن هذين الضربين منها فهي حَسَنَةٌ، إلاَّ نحو الحَسَن وَجْهٍ فهي

(١) الكتاب ١/١٩٤.

(٢) الجُمَل للزجاجي ص ٩٤ - ٩٨.

(٣) المصدر نفسه ص ٩٧.

باطلة [١]".

وكذلك بلغ عددها عند ابن الحاجب، قال: "وتقسيم مسائلها أن تكون الصفة باللام أو مجردةً عنها، ومعمولُها مضافًا أو باللام أو مجرَّدًا عنهما، فهذه ستَّة، والمعمول في كل واحد منها مرفوعٌ ومنصوبٌ ومجرورٌ، صارت ثمانية عشر [٢].

وعند ابن مالك وابن هشام بلغ عددُ هذه الصور سِتًّا وثلاثين صورة. منها أربع صورٍ ممنوعة [٣]. وسيأتي تفصيل ذلك كلِّه.

وقد جمعت هذه الصور، وقمتُ بتقسيمها بحسب معمولاتها، ذاكرًا حكم كلِّ صورةٍ، ومبيِّنًا أقوال العلماء فيها، والشواهد عليها، سواء أَوَرَدَ ذِكرهُا عند النحويين أم لم يرد.

فأقول: يتنوع معمول الصفة المشبهة بادئ ذي بدءٍ إلى نوعين:

النوع الأول : أن يكون المعمول اسمًا ظاهرًا.

النوع الثاني : أن يكون المعمول ضميرًا بارزًا أو ما هو بمنزلته.

وينقسم النوع الأول إلى قسمينِ رئيسَيْنِ

القسم الأول : أن تكون الصفة مجرَّدَةً من أل.

وهو على ثلاثة أوجه ، وتحت كل وجهٍ ثلاثُ صورٍ.

(١) المقدمة الجزولية ص ١٥١ - ١٥٢.

(٢) الكافية ص ١٨٣.

(٣) شرح الكافية الشافية ١٠٦٠/٢ وأوضح المسالك ٢٧١/٢.

الوجـه الأول : أن تكـون الصفـة مجـرَّدةً مـن أل، والمعمـول مجـرور. وتحتـه ثـلاث صـور:

الصـورة الأولـى : أن يكـون المعمـول مقترنًـا بـأل، أو مضافًـا لمـا فيـه أل.

وهذه الصورة هي أكثر صُوَرِ الصفة المشبهة استعمالاً. قال عنها سيبويه: "والإضافة فيه – أي في هذا الباب – أحسنُ وأكثرُ؛ لأنه ليس كما جرى مُجرى الفعل ولا في معناه، فكان أحسن عندهم أن يتباعد منه في اللفظ، كما أنه ليس مثله في المعنى وفي قوته في الأشياء [١]".

وشواهد هذه الصورة كثيرة، واردة في القرآن الكريم وكلام العرب.

فمن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَاللهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ ﴾ [٢]. وقوله سبحانه: ﴿إِنَّ رَبَّكَ وَاسِعُ الْمَغْفِرَةِ ﴾ [٣].

وما جاء في الحديث في صفة النبي ﷺ : "كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ ضَخْمَ الهَامَةِ، شَثْنَ الكَفَّيْنِ والقَدَمَيْنِ ضَخْمَ الكَرَادِيسِ، أَنْوَرَ المتجَرَّدِ [٤]".

ومن الشعر قول النابغة – على رواية الجر، وهي الواردة في الديوان – :

وَنَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذِنَابِ عَيْشٍ أَجَبَّ الظَّهْرِ لَيْسَ لَهُ سَنَامُ [٥]

(١) الكتاب ١/١٩٤.

(٢) من الآية ٢٠٢ من سورة البقرة ومن الآية ٣٩ من سورة النور .

(٣) من الآية ٣٢ من سورة النجم.

(٤) الحديث أخرجه الترمذي في باب المناقب . تُنظر سنن الترمذي ٥/٢٥٩.

(٥) سبق تخريج البيت والكلام عليه في ص ٣٢١.

وقول الآخر :

أهْوَى لَهَا أسْفَعُ الخَدَّيْنِ مُطَّرِقٌ رِيشَ القَوَادِمِ لَمْ تُنْصَبْ لَهُ الشَّبَكُ [١]

فقوله: (أسفع) بمعنى أسود صفة مشبهة، مضافة لمعمولها (الخدين).

وكذلك قول الشاعر:

فَيَا لَيْلَةَ خُرْسَ الدَّجَاجِ طَوِيلَةً بِبَغْدَانَ مَا كَادَتْ عَنِ الصُّبْحِ تَنْجَلِي [٢]

فقوله: (خُرْس) صفة مشبهة، وقد أضافها لمعمولها (الدَّجَاج).

قال ابن الأنباري: "قال الأصمعي: أراد خُرُسَ الدجاج، فخفَّفَ، وقال الكسائي والفراء: أراد خُرُسًا دجاجُها، فنقل الفعل عن الدجاج إلى الليلة، وأضيف إلى الدجاج، كما تقول: مررت برجلٍ كرامٍ آباؤه، ثم تنقل الكرم عن الآباء إلى لفظ الرجل، فتضيفه إلى الآباء ، فتقول : مررت برجلٍ كرامِ الآباءِ [٣]".

ومثال كون المعمول المجرور مضافًا لاسمٍ فيه أل قولك: زيدٌ حَسَنُ وجهِ الأبِ.

(١) تقدَّم البيتُ في ص ٣٢٠.

(٢) البيت من الطويل، وقائله غير معروف.

وقد ورد في المسائل البصريات ١/٥٦٣ والمخصَّص ١٦/١٦٣ والمقرَّب ١/١٣٩ وشرح الجُمَل الكبير ١/٥٦٨ وشرح التسهيل ٣/١٠١ ولسان العرب ٣/٩٤ (بَغْدَدَ) والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/٢٢١.

(٣) المذكّر والمؤنّث لأبي بكر بن الأنباري ص ٦٨٦.

وقد ذكر لذلك سيبويه شاهدين نثريين عن العرب. قال: "ومن ذلك قولهم: هو أحمرُ بَيْنِ العَيْنَيْنِ، وهو جَيِّدُ وجهِ الدار [١]".

وهذه الصورة لها شواهد شعرية كثيرة، منها قول الشاعر:

وَنَجَّاكَ خَوَّارُ العِنَانِ مُقَلَّصٌ طَوِيلُ عِمَادِ الصَّدْرِ مِنْ خَيْلِكَ الشُّهْبِ [٢]

فإنَّ قوله : (طويل) صفة مشبَّهة مضافة لمعمولها، وهو مضاف لما فيه أل.

وكذلك قول الآخر:

قَلِيلُ طَعَامِ البَطْنِ إلاَّ تَعِلَّةً مِنَ الصَّيْدِ أحْيَانًا كَمَا الصَّقْرُ آكِلُه [٣]

فقوله: (قليل) صفة مشبهة، ومعمولها مجرور بالإضافة ومضاف لما فيه أل.

ومنه قول ابن ميّادة – أيضًا – :

عَظِيمُ مُشَاشِ المَنْكَبَيْنِ مُخَصَّرٌ كَنَصْلِ اليَمَانِيِّ أنْزَعُ الرَّأسِ كَامِلُه [٤]

(١) الكتاب ١/١٩٥.

(٢) البيت من الطويل، وهو لعمرو بن معديكرب الزبيدي.

خوَّار العِنَانِ أي سهل الانقياد، والمقلَّص الطويل القوائم.

يُنظر البيت في ديوانه ص ٦٩ وحماسة البحتري ص ٧٠.

(٣) البيت من الطويل، من قصيدة ابن ميّادة التي مدح فيها الوليدَ بن يزيد بن عبد الملك.

يُنظر شعره ص ١٩٢.

(٤) البيت من الطويل، وهو أيضًا لابن ميّادة من قصيدته في مدح الوليد بن يزيد.

المُشَاشُ كلُّ عظمٍ لا مُخَ فيه، والمراد كونه ضخم المنكبين، وأنزَع الرأسِ أي منحسر مقدمة شَعْرِ رأسِه .

يُنظر شِعْره ص ١٩٢ والمقاصد النحوية ١/٢١٩.

فأضاف الصفة (عظيم) لمعمولها، وهو مضاف لما فيه أل.

ومن تلك الشواهد أيضًا قول الآخر:

وَمَنْهَلٍ أعْوَرَ إِحْدَى العَيْنَيْنْ[١]

فإنَّ قوله: (أَعْوَر) صفة مشبهة مضافة لمعمولها، المضاف لما فيه أل.

وغير ذلك من الشواهد كثير لا يأتي عليها الحصر.

الصورة الثانية : أن يكون المعمول مضافًا إلى ضميرِ الموصوفِ.

نحو قولك: زيدٌ حَسَنٌ وجهِهِ. وذلك بجرِّ المعمول بالإضافة مضافًا إلى الضمير.

وهذه الصورة وقع فيها خلافٌ بين النحويين على أقوال ثلاثة :

الأول : قول سيبويه وجمهور البصريين أنها لا تصح إلاَّ في ضرورة الشعر[٢].

قال سيبويه: "وقد جاء في الشعر حَسَنَةٌ وَجْهِهَا، شبَّهوه بحَسَنَةِ الوَجْهِ،

(١) الرجز غير معزو فيما بين يديَّ من مصادر.

وهو في مجالس ثعلب ٣١٣/١ وإيضاح شواهد الإيضاح ٦٧١/٢ والمحكم لابن سيده ٢٤٦/٢ ولسان العرب ٦١٤/٤ (عور) وشرح التسهيل ٩٧/٣ وشرح الكافية الشافية ١٠٦٧/٢ وخزانة الأدب ٥٥٠/٧.

(٢) يُنظر الكتاب ١١٥/١ وإصلاح الخلل لابن السيد ص ٢١٣ وشرح المفصل ٨٦/٦ وشرح الجُمَل لابن عصفور ٥٧٣/١ وشرح التسهيل ٩٦/٣.

وذلك رديءٌ؛ لأنه بالهاء معرفة، كما كان بالألف واللام، وهو من سَبَبِ الأول، كما أنَّه من سَبَبِه بالألف واللام [١]".

ثم ذكر شاهدًا شعريًّا على صحة مجيء ذلك، وهو قول الشماخ:

أقَامَتْ عَلَى رَبْعَيْهِمَا جَارَتَا صَفًا كُمَيْتَا الأَعَالِي جَوْنَتَا مُصْطَلاهُمَا [٢]

ووجه الاستشهاد من هذا البيت أنَّ قوله: (جَوْنَتَا) صفة مشبهة، مضافة إلى معمولها (مُصْطَلاهُمَا)، وهذا المعمول مضافٌ لضمير الموصوف (جارتا) فأضيفت الصفة لمعمولٍ مضافٍ لضمير الموصوف [٣].

الثاني قول الكوفيين ، وهو جواز وقوع هذه الصورة نثرًا وشعرًا.

وقد نَسَبَ هذا القول للكوفيين ابنُ عصفور [٤] وابن مالك [٥] والرضي [٦]

(١) الكتاب ١/١١٥ - ١١٦.

(٢) البيت من الطويل، وهو للشماخ بن ضِرار ﷺ . يُنظر ديوانه ص ٣٠٨.

وهو من شواهد الكتاب ١/١٩٩ والتبصرة والتذكرة ١/٣٣٤ وأمالي السهيلي ص ١١٧ وشرح المفصل ٦/٨٦ والمقرب ١/١٤١ وشرح التسهيل ٣/٩٩ وشرح الكافية الشافية ٢/١٠٦٨ ومنهج السالك ص ٣٦٤ والمقاصد النحوية ٣/٥٨٧ وهمع الهوامع ٥/٩٨ وشرح الأشموني ٣/١١ وخزانة الأدب ٤/٢٩٣.

(٣) يُنظر تحصيل عين الذهب ص ١٦٥ والنكت في تفسير الكتاب ١/٣٠١

(٤) شرح الجُمَل ٢/٥٧٤.

(٥) شرح الكافية الشافية ٢/١٠٦٩

(٦) شرح الكافية ٢/٢٠٧.

وأبو حيان [١] وابن عقيل [٢] والسيوطي [٣] والأشموني [٤].

هكذا نُسِبَ هذا المذهب للكوفيين دون استثناء، في حين أني وجدتُ الفراء قد نصَّ على منع هذه الصورة نصًّا صريحًا.

جاء في «معاني القرآن» ما نصُّه: "ولا يجوز أن تخفض على مثل قولك: مررت على رجلٍ حسنِ وجهِه؛ لأن هذا لا يصلح حتى تُسْقِطَ راجع ذكر الأول، فتقول: حَسَنَ الوجهِ، وخطأ أن تقول: مررت على امرأةٍ حسَنَةِ وجهِها، وحسَنَةِ الوجهِ صوابٌ [٥]".

القول الثالث: قول يُنسب للمبرد والسيرافي ، وهو منع وقوع هذه الصورة نثرًا وشعرًا.

وتأوَّلا البيتَ المذكورَ بأن الضمير في (مصطلاهما) راجع إلى الأعالي. وعاد عليها الضمير مُثَنَّى وهي جمع لأنها في المعنى مثنَّاة [٦].

وهذا القول نسبه للمبرد أكثرُ النحويين، كابن السيد [٧] والزمخشري [٨]

(١) منهج السالك ص ٣٦٤.

(٢) المساعد على تسهيل الفوائد ٢/٢١٨.

(٣) همع الهوامع ٥/٩٨.

(٤) شرح الأشموني ٣/١٢.

(٥) معاني القرآن للفراء ٢/٣٤٧.

(٦) شرح السيرافي [ج ١ ق ٣٦٤ /ب] والتبصرة والتذكرة ١/٢٣٦.

(٧) إصلاح الخلل ص ٢١٦.

(٨) أعجب العجب في شرح لامية العرب ص ٩٩.

وابن عصفور[١] وابن مالك[٢] والرضي [٣] وابن أبي الربيع [٤] وأبي حيان [٥] وابن عقيل [٦] والسيوطي [٧] والأشموني [٨].

لكنه غير موجود في كتبه المعروفة كالمقتضب والكامل والفاضل وغيرهـا. وذكره أبو علي الفارسي، و لم يعرف قائله [٩].

وقد شكَّكَ البغدادي في نسبة هذا القول للمبرد، وقال: "فقد بان لك ممَّـا نقلناه عنهم، وهم أرباب النقد في هذا العِلم أنَّ الرادَّ على سيبويه ليـس المـبرد، لا سيما أبو علي فإنه قال: لا أعرف قائل هذا القول، والشارح المحقق قال هو المبرد [١٠]".

وقد ردَّ العلماء التأويلَ المنسوبَ للمبرد، وذكروا أن المعنى يفسد عليه ولا يصح. ومعلومٌ أن الإعراب فرع المعنى.

(١) شرح الجُمَل الكبير ٢/٥٧٣.

(٢) شرح التسهيل ٣/٩٦.

(٣) شرح الكافية ٢/٢٠٨.

(٤) البسيط في شرح الجمل ٢/١١٠١.

(٥) التذييل والتكميل [ج ٣ ق ٢٢٤ / أ] .

(٦) المساعد على تسهيل الفوائد ٢/٢١٨.

(٧) همع الهوامع ٥/٩٨.

(٨) شرح الألفية ٣/١٢.

(٩) المسائل البغداديات ص ١٣٩.

(١٠) خزانة الأدب ٤/٣٠٣.

قال الأعلم - رادًّ هذا القول، ومُرجِّحًا مذهب سيبويه - : "والصحيح قول سيبويه؛ لأن الشاعر لم يُرِدْ أن يُقَسِّمَ الأعالي فيجعل بعضَها كُمَيْتًا وبعضَها جَوْنًا مُسْوَدًّا. وإنما قَسَّمَ الأُثْفِيَّتَيْنِ فجعل أعلاهما كُمَيْتًا لبعده عن النار وأسفلهما جونًا لمباشرته النار [١]".

وقال أيضًا: "والقول عندي ما ذكره سيبويه من حَمْلِهِ على الضرورة، تشبيهًا بغيره؛ وذلك أنَّ معنى البيت إنما يصح بأنْ يصف أعالي الأثفيَّتين بالكُمْتَةِ لبعدها عن مباشرة النار والدَّخَان وأسافِلِهما بالجَوْنَةِ والسواد لاتصالها بذلك؛ فوضع المصطلى كناية عن الأسافل؛ فكأنة قال: كميتا الأعالي جونتا أسافلها، أي أسافل الأثفيَّتَيْنِ ، فالأسافل إنما تصح إضافتها إلى الأثفيتين، لا إلى أعاليهما [٢]".

وقال ابن يعيش: "ومذهب سيبويه واستدلاله صواب؛ لأنه الظاهر، وما ذكرناه تأويل على خلاف الظاهر والأخذ بالظاهر هو الوجه [٣]".

وردَّه أيضًا الرضي، فقال: "وما ذهب إليه المبرد تكلُّفٌ. والظاهرُ مع سيبويه [٤]".

وقد رجَّحَ السهيلي وابن مالك وأبو حيان مذهب الكوفيين في هذه المسألة، وذكروا له شواهدَ من النثر والشعر، أرْبَت على السبعة.

(١) تحصيل عين الذهب ص ١٦٥.

(٢) النكت في تفسير كتاب سيبويه ٣٠٢/١.

(٣) شرح المفصل ٨٧/٦.

(٤) شرح الكافية ٢٠٨/٢.

قال السهيلي: "وقد وجدناه - أي هذا الوجه - في غير الشعر، ذكر أبو علي القالي - وهو ثقة - في صفة النبي ﷺ "شَثْنَ الكَفَّيْنِ والقَدَمَيْنِ، طَوِيل أصابِعِهِمَا" . ثم قال: "فهذه الرواية - يقصد رواية الجرِّ - جائزة عندي [١]".

وقال ابن مالك - مشيرًا لمذهب الكوفيين - : "وهو الصحيح؛ لأن مثلَه قد وَرَدَ في الحديث، كقوله في حديث أم زَرْع : " صِفْرُ وِشَاحِهَا [٢]". وفي حديث الدَّجَّال "أعْوَرُ عَيْنِهِ اليُمْنَى [٣]". وفي وصف النبي ﷺ : شَثْنُ أصَابِعِهِ [٤]". ومع جوازه ففيه ضعفٌ [٥]".

وزاد ابن مالك شاهدًا نثريًّا آخر في «شرح التسهيل» فقال: "قال أبو علي القالي في حديث عليّ ﷺ - يصف النبي ﷺ - كان ضخمَ الهامةِ كثيرَ شَعْرِ الرأس شَثْنَ الكَفَّيْنِ والقدمينِ طويلَ أصَابِعِهِ ضَخْمَ الكَرَادِيسِ [٦]" ثم قال:

(١) أمالي السهيلي ص ١١٧.

(٢) هذا جزء من حديث طويل يُعرَفُ بحديث أم زرع، وقد شرحه جماعة من العلماء، من أشهرهم القاضي عياض والسيوطي، وقد أخرجه البخاري في صحيحه - كتاب النكاح - باب حُسْن المعاشرة مع الأهل ٣٥/٧ ومسلم في كتاب فضائل الصحابة - باب ذِكْرِ حديث أم زرع ١٤٠/٧ وفيه "صفر ردائها".

ووجه الشاهد من هذا الحديث أنَّ قوله : (صفر) صفة مشبَّهة بمعنى خالٍ أو فارغ، وقد أضيفت لمعمولها، وهو مضاف لضمير الموصوف.

(٣) أخرجه البخاري في كتاب بدء الخلق ٢٠٣/٤.

(٤) ورد في البخاري بلفظ "شثن القدمين والكفين" فحينئذ لا يكون فيه شاهد.

(٥) شرح الكافية الشافية ١٠٦٩/٢ - ١٠٧٠.

(٦) أمالي القالي ٦٩/٢ ، وفيه "طويل أصابِعِها" . والحديث أخرجه الترمذي في سننه - باب المناقب - ٢٥٩/٥.

فهذه أربعة شواهد من أفصح الكلام الذي لا ضرورة فيه تدل على صحة استعمال مررتُ برجلٍ حَسَنِ وجهِهِ [١]".

وزاد أبو حيان على تلك الشواهد ما جاء في حديث أم زرع المتقدِّم - في بعض الروايات - "مِلْءُ رِدَائِهَا [٢] " . ثم ذكر بيتين جاءت فيهما الصفةُ مضافةً لمعمولها المضاف لضمير الموصوف، لكن الصفة فيهما اسم مفعول، لا صفة مشبَّهة؛ فلا يصح إدخالهما في هذا الباب، وسوف يُذكران في بابهما.

ثم ذكر بيتَ الأعشى - شاهدًا على هذه المسألة أيضًا - وهو قوله :

فَقُلْتُ لَهُ هَذِهِ هَاتِهَا إِلَيْنَا بَأَدْمَاءِ مُقْتَادِهَا

على أنَّ (أدْمَاء) صفة مشبَّهة، مضافة لاسمٍ مضافٍ لضميرِ الموصوف ، والأدْمَاء هي الناقة الشديدة البياض [٣]، ولكنَّ البيت على هذه الرواية ينقص كلمتين، وروايته في الديوان:

فَقُلْنَا لَهُ هَذِهِ هَاتِهَا بَأَدْمَاءَ فِي حَبْلِ مُقْتَادِهَا [٤]

(١) شرح التسهيل ٣/٩٥ - ٩٦.

(٢) منهج السالك ص ٣٦٤.

(٣) يُنظر لسان العرب ١٢/١١ (أدم).

(٤) البيت من المتقارب، للأعشى الكبير، يُنظر ديوانه ص ١١٩.

والبيت بالرواية الأولى في معاني القرآن ٢/٣٤٧ وضرائر الشعر لابن عصفور ص٢٨٧ ومنهج السالك ص ٣٦٤ والتذييل والتكميل [ج ٣ ق ٢٢٤ / أ]. وهو برواية الديوان في أدب الكاتب لابن قتيبة ص ٤٢ وشرح الجمل الكبير لابن عصفور ١/٥٧٥ وخزانة الأدب ٨/٢٢٦.

وعلى ذلك لا يكون في هذا البيت شاهد لهذه الصورة - كما ذكر أبو حيان.

الصورة الثالثة : أن يكون المعمول مجرَّدًا من أل والإضافة ، أو مضافًا للمجرَّد.

نحو قولك: مررت برجلٍ حسَنِ وجهٍ. وحسَنِ وجهِ أبٍ.

وهذه الصورة أجازها سيبويه، وذكر لها ثلاثة شواهد عن العرب منها شاهدان شعريان.

قال : "ومن ذلك قوله: هو حَدِيثُ عَهْدٍ بالوَجَعِ [١]". ثم ذكر قول عمرو بن شأس:

وَلاَ سَيِّئِي زَيٍّ إِذَا مَا تَلَبَّسُوا إِلَى حَاجَةٍ يَوْمًا مُخَيَّسَةً بُزْلاً [٢]

فأضاف الصفة (سيئي) إلى معمولها المجرَّد من أل والإضافة.

وقول حميد الأرقط:

لاَحِقُ بَطْنٍ بِقَرًا سَمِينِ [٣]

فقوله (لاحِق) صفة مشبَّهة مضافة لمعمولها المجرَّد.

وقد ذكر الرضي أن هذه المسألة لا قبيحة ولا في غاية الحسن؛ لأنها لم يطابق فيها المعمول لأصله في التعريف [٤].

(١) الكتاب ١/١٩٧.

(٢) تقدَّم تخريج هذا البيت والكلام عليه في ص ٣٠٢.

(٣) تقدَّم تخريج هذا البيت والكلام عليه في ص ٣٠٣.

(٤) شرح الكافية ٢/٢٠٩.

وأقول : إنَّ هذه الصورة واردة كثيرًا في اللغة نثرًا وشعرًا. فمن ذلك الشواهد التي سبق ذكرها.

وممَّا يدل لها أيضًا حديث عائشة - رضي الله عنها - أن النبي ﷺ قال لها: "**لَوْلاَ قُوْمُكِ حَدِيثُو عَهْدٍ بِكُفْرٍ لَنَقَضْتُ الكَعْبَةَ وَلَبَنَيْتُهَا عَلَى قَوَاعِدِ إبرَاهِيمَ**[١]".

فأضاف (حديثو) وهو جمع للصفة المشبهة "حديث" إلى معمولها المجرَّد من أل والإضافة، وهو (عهد).

ومن الشواهد على صحة هذه الصورة كذلك قول الشاعر:

إِذَا المَرْءُ لَم يَبْرَحْ سَرِيعَ إِجَابَةٍ لِدَاعِي الهَوَى لَمْ يَعْدَمِ الضُّرَّ والشَّكْوَى[٢]

فقوله (سريع) صفة مشبهة مضافة لمعمولها المجرَّد.

الوجه الثَّاني : أن تكون الصفة مجرَّدةً من أل، والمعمول مرفوع.

وتحته ثلاث صور .

الصورة الأولى : أن يكون المعمول مضافًا إلى ضمير الموصوف.

نحو قولك : زيدٌ حَسَنٌ وجهُهُ.

(١) الحديث أخرجه البخاري، بروايات مختلفة. يُنظر صحيح البخاري - باب العلم - ٤٠/١ وكتاب الحج ١٥٦/٢ وكتاب التمني ١٣٠/٨ وصحيح مسلم - كتاب الحج - ١٠٠/٤ ومسند أحمد ١٠٢/٦.

(٢) البيت من الطويل. ولم يُعرف قائله.

وقد ذكره ابن مالك في شرح التسهيل ٩١/٣ والسلسيلي في شفاء العليل ٦٣٦/٢.

وهذه الصورة تأتي بعد صورة الجرِّ على الإضافة في الحسن، وهي الأصل في عمل الصفة المشبَّهة؛ لأنها لَمَّا شُبِّهتْ باسم الفاعل عَمِلتْ عملَه، وأول مراتب عمل اسم الفاعل رفع معموله على الفاعلية، فكذلك ما نُزِّل منزلته وهو الصفة المشبَّهة [١].

قال الرضي: "أصلُ هذه المسائل كلِّها مسألتان الحَسَنُ وجهُه وحَسَنٌ وجْهُه، برفع المعمول فيهما، فهما حَسَنَتَانِ كثيرتا الاستعمال، وإنما كانتا أصلين لأن الوجْهَ فاعلٌ في المعنى فالأصلُ ارتفاعه بالصفة، وإذا ارتفع بها فلا بدَّ من الضمير في متعلق الصفة؛ إذ ليس في الصفة [٢]".

وهذه الصورة واردة كثيرًا في القرآن الكريم ولغة العرب . فَمِنْ شواهد هذه الصورة قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَكْتُمْها فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُه﴾ [٣].

فإن قوله: ﴿ آثِم ﴾ لَمَّا كان وصفًا لازمًا عُدَّ صفةً مشبهة [٤].

لكن أبا حيان جَعَلَ قولَه : ﴿ آثِم ﴾ في «البحر» اسم فاعل وما بعده فاعلاً به [٥] ، في حين جعله في كتبه النحوية صفةً مشبهةً كما فعل ابن مالك [٦].

(١) يُنظر الكتاب ١٩٤/١ - ١٩٥ وشرح المفصل ٨٤/٦.

(٢) شرح الكافية ٢٠٨/٢.

(٣) من الآية ٢٨٣ من سورة البقرة.

(٤) يُنظر شرح التسهيل لابن مالك ٩١/٣.

(٥) البحر المحيط ٣٥٧/٢.

(٦) يُنظر منهج السالك ص ٣٦٤.

وقد وردت عن العرب شواهد شعرية على هذه الصورة، كبيت "طرفة ابن العبد" الذي ذَكَرَ فيه أربعة ألفاظ للصفة المشبَّهة مع فاعلها المرفوع المضاف إلى الضمير، وهو قوله:

سَرِيعٌ تَوَلِّيهِ بَطِيءٌ رُجُوعُهُ كَثِيرٌ تَجَنِّيهِ قَلِيلٌ وَفَاؤُهُ (١)

فقوله: (سريعٌ) و (بطيءٌ) و (كثيرٌ) و (قليلٌ) صفاتٌ مشبهة رَفَعَتْ ما بعدها على الفاعلية مع إضافته إلى ضمير الموصوف.

ومن تلك الشواهد أيضًا قول الشاعر :

فَآخِ فَتًى حُرًّا كَرِيمًا عُرُوقُهُ حُسَامًا كَنَصْلِ السَّيفِ حُلْوًا شَمَائِلُهُ (٢)

فقوله: (عروقه) فاعلٌ للصفة (كريم) وهو مضاف لضمير الموصوف، وقوله: (شمائله) فاعل للصفة المشبهة (حلو) مع إضافته للضمير.

ومنها قول الآخر :

وَشُوسٌ مِنَ البَغْضَاءِ خُزْرٌ عُيُونُهُم صُدُورُهُم تَغْلِي كَغَلْيِ المَرَاجِلِ (٣)

(١) البيت من الطويل، وهو من قصيدة طويلة لطرفة بن العبد. يُنظر ديوانه ص ١٦٢.

(٢) البيت من الطويل، وقد نسبه البحتري في حماسته لعمرو بن مالك البجلي. ولم أجدْه في مرجع آخر. تُنظر الحماسة للبحتري ص ٧٥.

(٣) البيت من الطويل، وهو لشعبة بن قمير التميمي كما في حماسة البحتري ص ٣٩٧. ولم أعثر عليه في مصدر آخر.

وقوله : شوس جمع أَشْوَس، والشَّوَس بالتحريك هو النظر بمؤخر العين تكبرًا أو تغيظًا، والخَزَر بالتحريك هو ضيق العين وصِغَرها.

يُنظر لسان العرب ١١٥/٦ (شوس) و ٢٣٦/٤ (خزر).

فقوله : (خُزْر) صفة مشبهة و (عيونهم) فاعل لها، وهو مضاف إلى ضمير الموصوف.

ومن شواهدها أيضًا قول الشاعر:

كَثِيرُ رَمَادِ القِدْرِ رَحْبٌ فِنَاؤُهُ إِلَى سَنَدٍ لَمْ تَحْتَجِنْهُ غُيُوب [1]

فأعمل الصفة المشبهة (رَحْب) فرفع بها (فناؤه) على الفاعلية، وهو مضاف للضمير. أمَّا قوله : (كثيرُ رمادِ القِدْرِ) فهو مما كان فيه المعمول مضافًا لما فيه أل، وقد سبق ذلك في الوجه الأول.

ويتبع هذه الصورة كون المعمول مضافًا إلى اسمٍ مضافٍ إلى ضميرِ الموصوف. نحو قولك: زيدٌ حَسَنٌ وَجْهُ أبيهِ. وقد جاء لهذه الصورة شواهد عن العرب. منها قول الشاعر :

طِوَالَ الأَخَادِعِ خُوصَ العُيُون خِمَاصًا مَوَاضِعُ أَحْقَابِهَا [2]

(١) البيت من الطويل، من مرثية كعب بن سعد الغنوي الشهيرة في رثاء أخيه. وقد نسبت في الأصمعيات لغريقة بن مسافع العبسي. وذكر المحققان الفاضلان أنها قصيدة كعب الغنوي نفسها.

والسَّنَد هنا ما ارتفع من الأرض. تحتجنه بالنون أي تحتوي عليه. غُيُوب جمع غَيْب بالغين المعجمة، وهو ما انخفض من الأرض.

تُنظر الأصمعيات ص ٩٩ والحماسة للبحتري ص ٣١٥ والأمالي للقالي ١٤٩/٢ وجمهرة أشعار العرب ص ٣٢٤ ومختارات ابن الشجري - القسم الأول ص ٢٦.

(٢) البيت من المتقارب، وهو للأعشى الكبير. يُنظر ديوانه ص ٢٢٣. =

فقوله: (خماص) جمع أخمص، وهو الضامر البطن، صفة مشبهة ومعمولها مرفوع على الفاعلية، وهو مضاف لاسم مضاف لضمير الموصوف.

ويُقال في هذه الصورة ما قيل في سابقتها من كونها حسنة، كثيرة الاستعمال؛ لأن الصفة عملت رفعًا في معمولها والضمير العائد موجود في المضاف إليه.

الصورة الثانية : أن يكون المعمول مقترنًا بأل، أو مضافًا لاسمٍ مقترنٍ بأل.

نحو قولك: زيدٌ حَسَنُ الوجْهُ أو وجهُ الأبِ.

وقد عَدَّ الرضيُّ هذه الصورة من المسائل القبيحة قبحًا لا ينتهي إلى منعها في حال السعة؛ وذلك لخُلُوِّ الصفة المشبَّهة من عائد على الموصوف، وحَذْفُ الجار مع المجرور قليل قبيح؛ لأن التقدير: حسَنُ الوجه منه [١].

وفي الحقيقة فإنه قد وردت شواهد عن العرب لهذه الصورة، تُصحِّح استعمالها اللغوي، وتدل على أنها ليست من الصور الممنوعة.

فمن ذلك قول النابغة – على رواية الرفع – :

وَنَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذِنَابِ عَيْشٍ أَجَبَّ الظَّهْرُ لَيْسَ لَهُ سَنَامُ [٢]

= وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ٩٢/٣ ومنهج السالك لأبي حيان ص٣٦٥ والتذييل والتكميل [ج ٣ ق ٢٢٥ / أ] وشفاء العليل للسلسيلي ٦٣٧/٢.

(١) شرح الكافية للرضي ٢٠٩/٢.

(٢) تقدَّم تخريج هذا البيت في ص ٣٢١.

والشاهد هنا رفع معمول الصفة المجرَّدة من أل مع اقتران المعمول بأل.

حيث جاء معمول الصفة (الظَّهر) مرفوعًا مع اقترانه بأل.

ومن شواهد رفع المعمول المضاف لمضاف فيه أل قول الآخر :

قَبَّاءُ غَرْثَى مَوْضِعُ المُوَشَّحِ [١]

فقوله: (مَوْضِع) فاعل للصفة المشبهة (غَرْثَى) وهو مضاف لما فيه أل.

قال ابن مالك : "فمَنْ رَفَعَ (موضع الموشَّح) فبالفاعلية، ونظيره حَسَنُ وَجْهُ الأبِ، ومَنْ نَصَبَ فعلى التشبيه بالمفعول به، ونظيره حَسَنُ وَجْهَ الأبِ، ومَنْ جَرَّ فبالإضافة، ونظيره حَسَنُ وجهِ الأبِ ، ومثله في احتمال الأوجه الثلاثة قول الآخر:

وَمَنْهَلٍ أعْوَرَ إِحْدَى العَيْنَيْنْ [٢]

فمَنْ كسر (أعور) أضافه إلى (إحدى) وجعله نظير حسن وجهِ الأبِ، ومن فتح جاز له أن يرفع (إحدى) بالفاعلية، ويجعله نظير حسنًا وَجْهُ الأبِ، وأن ينصبه على التشبيه بالمفعول به، ويجعله نظير حَسَنًا وَجْهَ الأبِ " [٣].

(١) بيت من الرجز، وهو للأغلب العجلي، وليس موجودًا في شعره المجموع.

وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ٩٧/٣ والتذييل والتكميل [ج ٣ ق ٢٢٥/ ب] .

والقباء هي الضامرة البطن، ونحوها الغرْثَى وهي خميصة البطن . لسان العرب (٦٥٩/١) (قبب) و ١٧٢/٢ (غرث).

(٢) بيت من الرجز، تقدَّم الكلام عليه في ص ٣٤٩.

والشاهد فيه هنا رفع معمول الصفة مع إضافته لمقترن بأل .

(٣) شرح التسهيل ٩٧/٣.

الصورة الثالثة: أن يكون المعمول مجرَّدًا من أل والإضافة، أو مضافًا للمجرَّد.

كقولك: زيدٌ حَسَنٌ وَجْهٌ، وقولك: زيدٌ حَسَنٌ وجْهُ أب.

وهذه الصورة وقع فيها خلاف بين النحويين. فأكثر البصريين يمنعونها؛ وذلك لخلو الصفة من عائد يعود على الموصوف، ولعدم موافقة المعمول فيها لأصله في التعريف [١].

وأجازها الكوفيون [٢]، واختار هذا المذهب ابن بابشاذ وابن مالك [٣].

قال ابن مالك -- بعد أن ذكر الخلاف حول هذه الصورة – :"وبجوازه أقول [٤]. ويدل على جوازه قول الراجز :

بِبُهْمَةٍ مُنِيتُ شَهْمٍ قَلْبُ مُنَجِّذٍ لاَ ذِي كَهَامٍ يَنْبُو [٥]

(١) يُنظر شرح الكافية للرضي ٢٠٩/٢.

(٢) يُنظر مذهبهم في معاني القرآن للفراء ٢١٢/٢ وشرح التسهيل لابن مالك ٩٦/٣.

(٣) يُنظر شرح المقدمة المحسبة ٣٣٣/٢ وشرح التسهيل ٩٦/٣ وشرح الكافية الشافية ١٠٧٠/٢

(٤) شرح التسهيل ٩٦/٣.

(٥) رجز لم يُعرف قائله .

والبُهمة بالضم البطل الذي لا يُدرَى من أين يُؤتَى، والمنجّذ المحكِم للأمور، والكَهَام السيف المغلول، وينبو أي يتباعد.

ويُنظر الرجز في شرح التسهيل لابن مالك ٩٦/٣ وشرح الكافية الشافية ١٠٧٠/٢ ومنهج السالك ص ٣٦٤ والتذييل والتكميل [ج ٣ ق ٢٢٤ / أ] وشفاء العليل ٦٣٩/٢ والمقاصد النحوية ٥٥٧/٣ وهمع الهوامع ٩٩/٥ وشرح الأشموني ١٠/٣.

فإن قوله: (شَهْم) صفة مشبهة، وقد جاء معمولها مرفوعًا وهو مجرَّدٌ من أل والإضافة.

واستشهد لهذه الصورة أيضًا بما أنشده الفراء عن بعض العرب:

بِثَوْبٍ وَدِينَارٍ وشَاةٍ وَدِرْهَمٍ فَهَلْ أَنْتَ مَرْفُوعٌ بِمَا هَهُنَا رَأْسُ [١]

فقوله : (مرفوع) اسم مفعول أُجرِي مُجرى الصفة المشبهة، لما قُصِدَ به الثبوت؛ ولذلك جاء معموله مرفوعًا على الفاعلية، وهو مجرَّدٌ من أل والإضافة.

ونقل ابن مالك عن ابن خروف جواز هذه الصورة، وأنه قال: "لا سبيل إلاَّ إلى جوازها بقول الراجز وبما أنشده الفراء، فلا مبالاة بمن منع" [٢].

بينما نقل أبو حيان [٣] وابن عقيل [٤] والسيوطي [٥] عن ابن خروف منع هذه الصورة، تبعًا لجمهور البصريين.

(١) البيت من الطويل. وقد نسبه الفراء لبعض العرب دون تعيين .

يُنظر معاني القرآن ٥٢/١ و ٢١٢/٢ وإيضاح الشعر للفارسي ص ٣٤٧ وشرح التسهيل ٩٦/٣ ومنهج السالك ص ٣٦٤ والمساعد لابن عقيل ٢١٨/٢ وشفاء العليل ٦٤٠/٢ والتصريح على التوضيح ٧٢/٢ وهمع الهوامع ٩٩/٥.

(٢) شرح التسهيل ٩٦/٣.

(٣) التذييل والتكميل [ج ٣ ق ٢٢٤ / أ] ومنهج السالك ص ٣٦٤.

(٤) المساعد على تسهيل الفوائد ٢١٨/٢.

(٥) همع الهوامع ٩٨/٥.

وفي «شرح الجُمَل» لابن خروف ما يؤكد ما ذكره أبو حيان عنه من منعه لهذه الصورة، فإنه - بعد أن عدَّد مسائل الصفة المشبهة مع معمولها - قال: "فاجتمع من ذلك أربع عشرة مسألة، امتنع منها أربع، تنكير الوجه في حال رفعه مع تنكير الصفة وتعريفها، نحو حَسَنٌ وَجْهٌ، والحَسَنُ وَجْهٌ. وأجازها ابن بابشاذ، وضعَّفها، ولا سبيل إلى جوازها. والوجهان اللذان امتنعا في الخفض مع الألف واللام الحَسَنُ وَجْهٍ، والحَسَنُ وجهِهِ " [١].

فصريح هذا النص يدل على منع هذه الصورة، لا جوازها - كما ذكر ذلك عنه ابنُ مالك.

والذي أجازها إنما هو ابن بابشاذ، وقد ذكر ذلك عنه ابنُ خروف في النص السابق.

وجاء في «شرح المقدمة المحسبة» لابن بابشاذ قوله: "حَسَن وجهٍ وكريم أبٍ وطاهر ذيلٍ وعفيف يدٍ وهي الصفات المشبهة بأسماء الفاعلين، يجوز فيها أبدًا ثلاثة أوجه من الإعراب؛ الرفع والنصب والجر " [٢].

وهذا يدل على جواز هذه الصورة عنده، إلاَّ أنه لم يبيِّن هل هي من الصور الحسنة أو لضعيفة؟

وقد جعل الرضيُّ هذه الصورة من المسائل القبيحة قبحًا لا ينتهي إلى منعها في حال السعة؛ وذلك لعدم موافقة المعمول فيها لأصله في التعريف [٣].

(١) شرح الجُمَل لابن خروف [ق ٨٨ / ب].

(٢) شرح المقدمة المحسبة ٣٣٣/٢.

(٣) شرح الكافية ٢٠٩/٢.

الوجه الثالث : أن تكون الصفة مجرَّدة من أل والمعمول منصوب.

وتحته ثلاث صور.

الصورة الأولى : أن يكون المعمول مضافًا لضمير الموصوف أو مضافًا لاسم مضاف للضمير.

نحو قولك: زيدٌ حَسَنٌ وَجْهَه، أو حَسَنٌ وَجْهَ أبيهِ. فينصب المعمول على التشبيه بالمفعول به، أو على التمييز عند الكوفيين، كما سبق بيانه [١].

وهذه الصورة عَدَّها ابنُ مالك من قسم الضعيف [٢]. وقال عنها الرضي: "إنها قبيحة عند النحاة؛ لأن النصب في معمول الصفة المشبهة إذا كان معرفةً إنما جاز مع كونه في المعنى فاعلاً ليبرز في صورة المفعول فلا تستقبح الإضافة إليه إذا قصد التخفيف " [٣]. ثم قال : "فإذا أضيفت إليه بعد نصبه كانت كإضافة الشيء إلى الأجنبي، فنَصْبُ معمولِ الصفة إذن لأجل توطئة الجر، فلما كان (حسن وجهِه) بالجرّ ممتنعًا كان القياس امتناع (حَسَنٌ وَجْهَه) بالنصب أيضًا إلاَّ في الشعر، إذْ هو تمهيد للجرّ، وليس مقصودًا بذاته، لكنهم جوَّزوها على قبحٍ في السعة أيضًا ..." [٤].

أمَّا ابن عصفور فقد عدَّها من الضرورات الشعرية في كتاب «الضرائر» قال: "ومنه نصب معمول الصفة المشبهة باسم الفاعل في حال إضافته إلى

(١) يُنظر ما تقدَّم ص ٣١٨.

(٢) يُنظر شرح الكافية الشافية ٢/١٠٧٠.

(٣) شرح الكافية ٢/٢٠٨.

(٤) المصدر نفسه .

ضمير موصوفها، نحو قولك: مررتُ برجلٍ حَسَنٍ وجْهَهُ، بنصب (وجه)، ولا يجوز ذلك إلاَّ في ضرورة "[١].

وما تقدَّم هو مذهب البصريين، أمَّا الكوفيون فقد أجازوا هذه الصورة، وتشهد لمذهبهم شواهد من النثر والشعر، سيأتي ذكرها.

قال ابن السيد[٢]: "حكى الكوفيون (مررت برجلٍ حَسَنٍ وجهَه) بنصب الوجه وإضافته إلى ضمير الرجل، وأنشدوا في ذلك:

أنْعَتُهَا إنّيَ مِنْ نُعَّاتِهَا كُومَ الذُّرَى وَادِقَةً ضَرَّاتِهَا[٣]

فإن قوله: (وادِقة) بمعنى مسترخية صفة مشبهة، قد عمت النصبَ في معمولها، وهو (ضراتها) وهذا المعمول مضاف لضمير الموصوف.

وقد ذكر ابن مالك من شواهد مذهب الكوفيين على جواز هذه الصورة

(١) ضرائر الشعر ص ٢٨٦.

(٢) إصلاح الخلل ص ٢١٣.

(٣) البيتان من الرجز،وهما لعمر بن لجأ التيمي،لكنهما وردا في شعره المجموع مفترقين. فالأول في ص ١٥٣ والثاني في ص ١٥٥. وفيه (سرُاتها) بالسين بدل (ضراتها).

وهما في إصلاح الخلل ص ٢١٣ وشرح المفصل ٨٨/٦ والضرائر لابن عصفور ص٢٨٦ وشرح الجمل له ٥٧٥/١ والمقرب ١٤٠/١ وشرح التسهيل ٩٦/٣ وشرح الكافية الشافية ١٠٦٥/٢ والبسيط لابن أبي الربيع ١١٠٠/٢ ومنهج السالك ص ٣٦٤ والبحر المحيط ٣٥٧/٢ والمقاصد النحوية ٥٨٣/٣.

والكُوم جمع كَوْمَاء وهي الناقة العظيمة السنام، والذُّرَى جمع ذِرْوَة وهي أعلى السنام، ووادقة أي مسترخية.

قراءةَ بعض السلف ﴿ فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبَهُ ﴾ [١] بنصب (قلبه) [٢] على التشبيه بالمفعول به [٣].

ومن شواهد هذه الصورة أيضًا - وإن كانت الصفة فيه في الأصل اسم مفعول، إلاَّ أنه لَمَّا نُزِّل منزلة الصفة المشبهة أعطِيَ حُكمَها - قول الشاعر :

لَوْ صُنْتَ طَرْفَك لَمْ تُرَعْ بِصِفَاتِهَا لَمَّا بَدَت مَجْلُوَّةً وَجَنَاتِهَا [٤]

فقوله : (مجلوَّة) اسم مفعول أُرِيدَ به الثبوتُ فنُزِّلَ منزلةَ الصفة المشبهة فعمل فيما بعده النصب، وجاء معموله مضافًا لضمير الموصوف.

ويبدو أن مثل هذه الشواهد تكفي لإجازة هذه الصورة، وصحة ورودها عن العرب.

الصورة الثانية : أن يكون المعمول مقترنًا بأل أو مضافًا لما فيه أل.

نحو قولك : زيدٌ حَسَنٌ الوجهَ، أو وجهَ الأبِ.

(١) من الآية ٢٨٣ من سورة البقرة.

(٢) هذه قراءة ابن أبي عبلة، ذكر ذلك ابن خالوية في مختصر شواذ القرآن ص ١٨. ويُنظر البحر المحيط ٣٥٧/٢.

(٣) شرح التسهيل ٩٦/٣.

(٤) البيت من الكامل ، ولم يُعرف قائله

وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ١٠٥/٣ والتذييل والتكميل [ج ٣ ق٢٢٤ / أ] ومنهج السالك ص ٣٦٤ والمساعد لابن عقيل ٢١٨/٢ والتصريح ٧٢/٢ وهمع الهوامع ١٠٣/٥ والدرر اللوامع ٢٨٧/٥.

وحكم هذه الصورة الجواز. ولم أجد فيها مخالفًا. وقال عنها الرضيُّ: "فيها وَجْهٌ حَسَنٌ، لكنها قليلة الاستعمال، أمَّا وجه حُسْنِها فلكون النصب توطئةً للجرِّ، وهو حَسَنٌ، وأمَّا استنكار ظاهرها فلِنَصْبِ ما هو فاعل حقيقة، لا على التمييز " [١].

والحقيقة أن شواهد هذه الصورة كثيرة، مبثوثة في مصادرها من كتب النحو وغيرها [٢].

وحين ذكر سيبويه هذه الصورة قال عنها: "وهو في الشعر كثير" [٣].

فمن شواهد هذه الصورة قول النابغة:

وَنَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذِنَابِ عَيْشٍ أَجَبَّ الظَّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامُ [٤]

على رواية النصب في (الظَّهر) - وهي رواية سيبويه [٥] - فيكون (الظَّهر) منصوبًا على التشبيه بالمفعول به والعامل فيه الصفة المشبهة (أجَبَّ).

ومن شواهد نصب المعمول إذا كان مضافًا لما فيه أل قول زهير بن أبي سُلمى :

(١) شرح الكافية ٢/٢١٠بتصرُّفٍ يسيرٍ.

(٢) يُنظر الكتاب ١/١٩٥، ١٩٦ وشرح المفصل ٦/٨٣، ٨٤ وشرح التسهيل ٣/٩٦، ٩٧ ومنهج السالك ص ٣٦٣ وشرح الأشموني ٣/١١.

(٣) الكتاب ١/١٩٦.

(٤) تقدَّم تخريج هذا البيت والكلام عليه في ص ٣٢١

(٥) الكتاب ١/١٩٦.

أهْوَى لَهَا أسْفَعُ الخَدَّيْنِ مُطَّرِقٌ رِيشَ القَوَادِمِ لَمْ تُنْصَبْ لَهُ الشَّبَكُ [١]

فقوله : (مُطَّرِق) صفة مشبهة، بمعنى متراكب، وقد عملت النصبَ في معمولها المضاف لما فيه أل، وهو (ريش القوادم).

ومثله قول العجاج :

مُخْتَبِكٌ ضَخْمٌ شُؤُونَ الرَّأسِ [٢]

فقوله : (ضَخْم) صفة مشبهة ، عملت النصبَ في معمولها المضاف لاسمٍ مقترنٍ بأل.

وقد ذَكَرَ لهذه الصورة ابنُ مالك شواهدَ أخرى [٣]، منها البيت المتقدِّم:

قَبَّاء غَرْثَى مَوْضِعَ المُوَشَّحِ [٤]

على رواية النصب في (موضع) فهو معمول للصفة المشبهة.

وقول الآخر – وقد تقدَّم أيضًا – :

وَمَنْهَلٍ أعْوَرَ إحْدَى العَيْنَيْنْ [٥]

(١) سبق الكلام على هذا البيت . يُنظر ص ٣٢٠.

(٢) تقدَّم الكلام على هذا البيت في ص ٣٢٠.

(٣) يُنظر شرح التسهيل ٣/٩٦ – ٩٧ وشرح الكافية الشافية ٢/١٠٦٦.

(٤) سبق الكلام على هذا البيت ص ٣٦٢.

(٥) يُنظر ما سبق في ص ٣٤٩.

فقوله : (أعـور) صفـة مشـبهة عملـت النصـب في قولـه (إحـدى)، وهـو مضاف لما فيه أل.

الصورة الثالثة : أن يكون المعمول مجـرَّدًا مـن أل والإضافـة.

نحو قولك : زيدٌ حَسَنٌ وَجْهًا.

وهذه الصورة جائزة بالإجماع، وهـي مـن الصـور المستحسَنَة في القيـاس الكثيرة في الاستعمال [١].

وقد جعل ابنُ عصفور نصبَ المعمول فيها على التمييز في رتبة الرفع [٢].

وقـال عنهـا الرضـي: "أمَّـا حُسْـنُ انتصـاب المعمولـين في القيـاس فلأنـك قصـدتَ المبالغـة في وصـف الوجـه بالحسـن، فنصبـتَ (وجهًـا) علـى التميـيز؛ ليحصل له الحسنُ إجمالاً وتفصيلاً، ويكون أيضًا أوقع في النفس، للإبهـام أولاً ثم التفسير ثانيًا " [٣].

وشـواهـد هـذه الصـورة كثـيرة ، ذكـر منهـا سـيبويه ثلاثـة شـواهد مـن الشعر [٤].

الأول قول أبي زبيد الطائي :

(١) يُنظر الكتاب ١٩٨/١ وشرح المفصل ٨٤/٦ وشرح الكافية للرضي ٢٠٩/٢.

(٢) شرح الجُمَل لابن عصفور ٥٧٢/١.

(٣) شرح الكافية ٢٠٩/٢.

(٤) يُنظر الكتاب ١٩٨/١.

كَـأَنَّ أثْـوَاب نَقَّـادٍ قُـدِرْنَ لَـــهُ يَغْـلُو بِخَمْلَتِـهَا كَهْبَـاءَ هُدَّابَا [١]

فقولـه : (كَهْبَـاء) صفـة مشـبهة مجـرَّدة مـن أل والإضافـة، وقـد نَصبـتْ معمولَها على التمييز، وهو مجرَّد من أل والإضافة.

والثاني قوله :

هَيْفَـاءُ مُقْبِلَـةً عَجْزَاءُ مُـدْبِـرَةً مَحْطُـوطَـةٌ جُدِلَـتْ شَنْبَـاءُ أنيَابَا [٢]

فنصب (أنيابَا) بالصفة (شَنْبَاء) وكل منهما مجرَّد من أل والإضافة.

والثالث قول عَدِي بن زيد :

(١) البيت من البسيط، وهو لأبي زبيد الطائي يصـف فيـه الأسـد، يُنظـر شـعره في ضمـن (شـعراء إسـلاميون) ص ٥٩٠ والنَّقَّـاد صـاحب جلـود النُّقَـد، وهـي صغـار الغنـم، وكهباء أي مغبرَّة ، والهُدَّاب طرف الثوب.

وقد ورد البيت في كتاب سيبويه ١٩٨/١ وكتاب المعـاني الكبـير ٢٤٦/١ ومجـالس ثعلب ١٧٢/١ وجمهرة اللغة ٦٧٧/٢ والتبصـرة والتذكـرة ٢٣٣/١ ولسـان العـرب ٤٢٧/٣ (نقد).

(٢) البيت من البسيط، وهو أيضًا لأبي زبيد في وصف امرأة. يُنظر شعره في ضمن (شعراء إسلاميون) ص ٥٨٨.

ومحطوطة أي ملساء الظهر، شنباء: باردة وعذبة.

والبيت من شواهد الكتاب ١٩٨/١ وشرح المفصل ٨٣/٦ وشرح التسـهيل ٩٩/٣ وشرح الكافيـة الشـافية ١٠٦٢/٢ والتذييـل والتكميـل [ج ٣ ق ٢٢٥ / أ] ومنهـج السالك ص ٣٦٤ والمقاصد النحوية ٥٩٣/٣.

مِــنْ حَبِيبٍ أوْ أخِـي ثِقَــةٍ أَوْ عَــدُوٍّ شَــاحِــطٍ دَارَا [1]

فقوله : (شَاحِط) صفة مشبهة، بمعنى "بعيد"، وقد نصب (دَارَا) على التمييز، وهو مجرَّد من أل والإضافة.

والمتتبِّع لدواوين الشعراء، وكتب المجموعات الشعرية يجد فيها شواهد كثيرة تدل على صحة استعمال هذه الصورة. وقد اكتفيتُ منها بما سبق ذكره اختصارًا.

القسم الثاني : أن تكون الصفة مقترنةً بأل .

وهو على ثلاثة أوجه أيضًا :

الوجه الأول : أن تكون الصفة بأل والمعمول مجرور.

وتحته ثلاث صور :

الصورة الأولى أن يكون المعمول مضافًا للضمير، أو مضافًا لاسمٍ مضافٍ للضمير.

نحو قولك : زيدٌ الحَسَنُ وَجْهِهِ، أو الحسَنُ وَجْهِ أبيهِ.

وهذه الصورة باطلة اتفاقًا، ولم تصح عن العرب. ولم أجد أحدًا أجازها فيما اطَّلعتُ عليه.

(١) البيت من المديد، وهو لعدي بن زيد العَبَّادِي، في ديوانه ص ١٠١ .

وهو من شواهد كتاب سيبويه ١٩٨/١ والتبصرة والتذكرة ٢٣٢/١ وشرح التسهيل ٩٩/٣ والتذييل والتكميل [ج ٣ ق ٢٢٠ / أ] ومنهج السالك ٣٥٧ وتوضيح المقاصد ٤٦/٣ ومغني اللبيب ص ٥٩٨ والمقاصد النحوية ٦٢١/٣ والتصريح ٨٢/٢.

وذكر ابنُ عصفور أن سبب امتناع هذه الصورة هو تكرار الضمير فيها مع الجمع بين الإضافة وأل، قال: "والموجب لامتناع الحَسَن وَجْهِهِ أنه اجتمع فيه شيئان ضعيفان أحدهما تكرار الضمير؛ لأن الإضافة متى نصبت معمولها فلا بد في الصفة من ضمير مرفوع يعود على الموصوف، والآخر الجمع بين الألف واللام والإضافة. وكلٌّ واحدٍ منهما على انفراده ضعيفٌ، فلما اجتمع ضعيفان لم تَجُزْ المسألة "[1].

وكذلك بيَّن الرضيُّ أن هذه الصورة ممتنعة باتفاق، وذكر سببًا آخر لمنعها، فقال: "اثنتان من هذه المسائل الثماني عشرة ممتنعتان باتفاق؛ إحداهما الصفة باللام مضافة إلى معمولها المضافِ إلى ضمير الموصوف، نحو الحَسَنُ وَجهِهِ، وكذا إذا كان المعمول مضافًا إلى المضاف إلى الضمير نحو الحَسَنُ وَجْهِ غُلامِهِ، والحَسَنُ وَجْهِ غُلامِ أخِيهِ؛ وذلك لأنها لم تفد الإضافة فيه خِفَّةً، والمطلوب من الإضافة اللفظية ذلك، وإنما قلنا بعدم حصول الخِفَّة؛ لأن الخِفَّة تحصل في إضافة الصفة المشبهة إمَّا بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة أو مما أضيف إليه الفاعلُ واستتاره في الصفة كالحَسَنِ الوجْهِ والحَسَنِ وَجْهِ الغُلامِ والحَسَنِ وَجْهِ أبِي الغُلامِ، وإما بحذف التنوين من الصفة كحَسَنِ وجْهِهِ، وإما بهما معًا كحَسَنِ الوجْهِ، ولم يحصل بإضافة الحَسَنِ إلى وَجْهِهِ أحدُهُمَا؛ إذ التنوين لم يكن في الصفة بسبب اللام حتى يُحْذَف، والضمير في وَجْهِهِ باقٍ لم يُحْذَف "[2].

(١) شرح الجُمَل الكبير ١/٥٧١.

(٢) شرح الكافية ١/٢٠٧.

الصورة الثانية أن يكون المعمول مقترنًا بأل أو مضافًا لما فيه أل.

نحو قولك: زيدٌ الحَسَنُ الوَجْهِ، وزيدٌ الحَسَنُ وَجْهِ الأبِ.

وهذه الصورة جائزة وواردة عن العرب.

ومن الشواهد على استعمالها قول امرئ القيس :

كَبِكْرِ المُقَانَاة البَيَاضِ بِصُفْرَةٍ غَذَاهَا نَمِيرُ المَاءِ غَيْرَ المُحَلَّلِ [١]

فقوله : (البياض) مجرورٌ بإضافة الصفة إليه، كما ذكر ذلك أبو العباس ثعلب، الذي أفاد أنه يجوز فيه الخفض والرفع والنصب [٢].

وفي «رسالة الغفران» يتخيَّل أبو العلاء المعرِّي أن صاحبه ابن القارح يسأل امرأَ القيس، فيقول: أخبرني عن قولك :

كَبِكْرِ المُقَانَاة البَيَاضِ

هل هو بالرفع أو بالنصب أو بالجر، فيقول : كلُّ ذلك حَسَنٌ وأَختَار (البياض) بالكسر، فيقول : فَرَّغَ الله ذهنَه للآداب: لو شرحتُ لك ما قال النحويون في ذلك لعجبت " [٣].

وهذا يؤيد أن رواية الكسر في بيت امرئ القيس السابق أرجح عند العلماء من غيرها.

(١) تقدَّم تخريج هذا البيت والكلام عليه في ص ٣١١.

(٢) شرح القصائد السبع الطوال ص ٧٠.

(٣) رسالة الغفران للمعرِّي ص ٣١٣ - ٣١٤.

ومن شواهد جَرِّ المعمول المقترن بأل - و لم أقف عليه في كتب النحاة - قول الشاعر :

فَإِنَّ القَلِيلَ الخَيْرِ والشَّرِّ يُزْدَرَى وَحَظُّكُمُ فَي الخِلَّتَيْنِ سَوَاءُ [١]

فقوله : (القليل) صفة مشبهة مقترنة بأل ، وقد أضيفت لمعمولها المقترن بأل.

ومن شواهد المعمول المجرور المضاف لما فيه أل قول الشاعر :

لَقَدْ عَلِمَ الأيْقَاظُ أخْفِيَةِ الكَرَى تَزَجُّجَهَا مِنْ حَالِكٍ وَاكْتِحَالَهَا [٢]

وذلك على رواية الجرِّ في (أخفية). فقوله : (الأيقاظ) جمع يَقُظ، وهو صفة مشبّهة قد اقترنت بأل، ومعمولها (أخفية) مجرور مضاف لما فيه أل.

الصورة الثالثة : أن يكون المعمول مجرَّدًا من أل والإضافة، أو مضافًا للمجرَّد.

نحو قولك : زيدٌ الحَسَنُ وَجْهٍ أو الحَسَنُ وجْهِ أبٍ.

(١) البيت من الطويل. وهو من أبيات لثمامة بن عامر السدوسي، ذكرها البحتري في حماسته ص ٣٣٩.

(٢) البيت من الطويل،وهو للكميت بن زيد الأسدي، في وصف الحرب.وليس موجودًا في شعره المجموع.

وهو من شواهد التكملة لأبي علي الفارسي ص ٤٦٢ وسر صناعة الإعراب ٣٨/١ والمحتسب ٤٧/٢ وأمالي ابن الشجري ١٥٩/١ وشرح شواهد الإيضاح لابن برّي ص ٥٦٩ وإيضاح شواهد الإيضاح ٨٣٩/٢ وشرح المفصل ٢٧/٥ وشرح التسهيل ٩٧/٣ وشرح الكافية الشافية ١٠٧١/٢ والمقاصد النحوية ٦١٢/٣.

وهذه الصورة من الصور الممتنعة باتفاق [١].

وسبب منعها أن المعروف في الإضافة هو إضافة النكرة إلى المعرفة، أمَّا في هذه الصورة فقد أضيفت المعرفة للنكرة، وهذا عكس المعهود.

وسبب آخر أوجَبَ منعها، وهو أن أل في (الوجه) لَمَّا حذفت لم يكن لها ما يكون عوضًا عنها [٢].

قال ابن بابشاذ: "لا يجوز (هذا الرجلُ العَفيفُ يدٍ) فتجمع بين صريح المعرفة وصريح النكرة " [٣].

وقال الرضي : "وإنما امتنعت مع حصول التخفيف فيها بحذف الضمير من (وجهه) لأن هذه الإضافة وإن كانت لفظية، غيرُ مطلوبٍ فيها التعريف، لكنها فرع الإضافة المحضة، فإذا لم تكن مثلها لجواز تعريف المضاف والمضاف إليه معًا ههنا بخلاف المحضة، فلا أقلَّ من ألاَّ تكون على ضد ما هي عليه، وهو تعريف المضاف وتنكير المضاف إليه" [٤].

الوجه الثاني : أن تكون الصفة مقترنة بأل، والمعمول مرفوع.

وتحته ثلاث صور :

(١) يُنظر الكتاب ١/٢٠٠ وشرح الكافية ٢/٢٠٧.

(٢) يُنظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٧١.

(٣) شرح المقدمة المحسبة ٢/٣٣٤.

(٤) شرح الكافية ٢/٢٠٧.

الصورة الأولى : أن يكون المعمول مضافًا لضمير الموصوف، أو مضافًا لاسم مضافٍ للضمير.

نحو قولك: زيدٌ الحَسَنُ وَجْهُه، أو الحَسَنُ وجْهُ أبيهِ.

وهذه الصُّورة مِنْ أكثر صُوَرِ الصِّفة المشبَّهة استعمالاً، وأحسنها، قال عنها الرضي : "إنها أصل هذه الصور ، وهي حَسَنَةٌ ، كثيرةُ الاستعمال" (١).

وعلَّل ذلك بأن (الوجه) فاعل في المعنى، فالأصل ارتفاعه بالصفة، وإذا ارتفع بها فلا بد من الضمير في متعلَّق الصفة (٢).

وقد وجدتُ لهذه الصورة شاهدًا من الحديث النبوي الشريف وذلك في قوله ﷺ – عن البحر – : "**هُوَ الطَّهُورُ مَاؤُهُ الحِلُّ مَيْتَتُهُ**" (٣).

فقوله (الطَّهور) و (الحِلّ) صفتان مشبهتان مقترنتان بأل ومعمولهما مرفوع مضاف لضمير الموصوف.

ومن شواهد هذه الصورة من الشعر ما أنشده سيبويه من قول الشاعر:

وَلاَ يَشْعُرُ الرُّمْحُ الأَصَمُّ كُعُوبُه بِثَرْوَةِ رَهْطِ الأَعْيَطِ المُتَظَلِّمِ (٤)

(١) شرح الكافية ٢٠٨/٢.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) الحديث أخرجه الإمام مالك في الموطأ ص ٢٢ والإمام أحمد بن حنبل في المسند ٢٣٧/٢ وأبو داود في سننه ٨٣/١.

(٤) البيت من الطويل، وهو للنابغة الجعدي. يُنظر ديوانه ص ١٤٤ .

وهو في كتاب سيبويه ٤٢/٢ وشرح القصائد السبع الجاهليات ص ٣٤٧ والنكت للأعلم ٤٥٩/١ وإيضاح شواهد الإيضاح ٤٠٦/١ ولسان العرب ٣٥٧/٧ (عيط).

فالصفة (الأصم) مقترنة بأل، ومعمولها (كعوبه) مرفوع، مضاف لضمير الموصوف.

قال أبو علي الفارسي - تعليقًا على هذا البيت - : "كعوبُه مرتفعةٌ بالأصمِّ، كأنك قلتَ : بالتي صُمَّتْ كعوبُه، ولا يجوز أن يرتفع (كعوبُه) بالابتداء؛ لأنه إذا قُدِّرَ ارتفاعه بالابتداء أوجب أن تجمع الأصَمَّ، وإفراد الأصمِّ في البيت دليلٌ على أن (كعوبه) مرتفعة به " (١).

وقال الأعلم الشنتمري : "الشاهد فيه رفع الكعوب بالأصمِّ، وإفراده تشبيهًا له بما يَسْلَم جمعُه من الصفات " (٢).

ومثله قول الآخر :

فَإِنَّ الرُّدَيْنِيَّ الأَصَمَّ كُعُوبُهُ إِذَا عُدتَ فِي ظُلْمِ الصَّدِيقِ يَعُودُ (٣)

فالأصمُّ صفة مشبهة مقترنة بأل، وقد عملت في معمولها الرفعَ على الفاعلية، وهو مضافٌ لضمير الموصوف.

ومن شواهد هذه الصورة أيضًا قول الشاعر:

وَقَدْ أَحْمِلُ الرُّمْحَ الأَصَمَّ كُعُوبُهُ بِهِ مِنْ دِمَاءِ القَوْمِ كَالشَّقِرَاتِ (٤)

(١) التعليقة على كتاب سيبويه ٢٤٦/١ - ٢٤٧.

(٢) تحصيل عين الذهب ص ٢٥٣.

(٣) البيت من الطويل. وهو لعمرو بن سنان التميمي ﷺ المعروف بعمرو بن الأهتم . يُنظر شعره ص ٨٢.

(٤) البيت من الطويل، وهو يُنسب للحارث بن مازن، ولشَقِرة بن بكرة بن بكير. يُنظر الاشتقاق لابن دريد ص ١٩٧ وجمهرة اللغة ٧٣٠/٢ والمثلث لابن السِّيد ٤٤٨/٢ والمزهر للسيوطي ٤٣٤/٢ وتاج العروس ٣١٠/٣ (شقر).

والشاهد في هذا البيت كالذي قبله، فقد رَفَعَت الصفةُ المقترنة بأل معمولَها المضاف لضمير الموصوف.

الصورة الثانية : أن يكون المعمول مقترنًا بأل، أو مضافًا لما فيه أل.

وذلك كما تقول : زيدٌ الحَسَنُ الوَجْهُ، أو الحَسَنُ وَجْهُ الأبِ.

وهذه الصورة عَدَّها الرضي من الصور القبيحة، إلاَّ أنَّها تجوز في النثر، ولا تختص بضرورة الشعر. وبيَّن أنَّ سبب قبحها هو خُلُوُّ الصِّفةِ من عائدٍ إلى الموصوف [١].

والواقع أن هذه الصورة مستعمَلَة؛ لأن الضمير، وإن كان محذوفًا لفظًا فهو موجودٌ تقديرًا؛ لأن التقدير فيه عند البصريين: الحسَن الوَجْهُ مِنْه، أمَّا الكوفيون فلا يرون التقدير فيه؛ لأن (أل) عندهم نابت مناب الضمير. وقد تقدَّم ذِكْرُ هذا الخلاف، وبيان الراجح فيه [٢].

ومن الشواهد الشعرية على هذه الصورة قول الشاعر:

سَبَتْنِي الفَتَاةُ البَضَّةُ المُتَجَرِّدُ اللَّـ ـطِيفَةُ كَشْحِهِ وَمَا كِدْتُ أَنْ أُسْبَى [٣]

(١) شرح الكافية ٢٠٩/٢.

(٢) يُنظر ما سبق ص ٣١٠.

(٣) البيت من الطويل، ولم يُعرف قائله.

وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ٩٥/٣ ومنهج السالك ص ٣٦٥ والتذييل والتكميل [ج ٣ ق ٢٢٣ / أ] وتوضيح المقاصد والمسالك ٤٩/٣ والمساعد على تسهيل الفوائد ٢١٥/٢ والمقاصد النحوية ٦٢٣/٣ وشرح الأشموني ٦/٣.

فقوله : (البَضَّة) صفة مشبهة مقترنة بأل ومعمولها (المتجرد) مقترن بأل، وهو مرفوع على الفاعلية.

ويشهد لهذه الصورة أيضًا رواية الرفع في بيت امرئ القيس المتقدم :

كَبِكْرِ الْمُقَانَاةِ البَيَاضُ بِصُفْرَة [١]

فإن قوله : (البياض) قد رُوِيَ بالرفع، على أنه فاعل للصفة، وهي مقترنة بأل ومعمولها مقترن بأل كذلك.

وممَّا ورد فيه المعمول مرفوعًا مضافًا لما فيه أل قول الشاعر :

لَقَدْ عَلِمَ الأيْقَاظُ أَخْفِيَةُ الكَرَى تَزَجُّجَهَا مِنْ حَالِكٍ وَاكْتِحَالَهَا [٢]

فقد رُوِيَ قوله : (أخْفِيَة) بالرفع على أنه فاعل للصفة المشبهة المقترنة بأل، وهو مضاف لما فيه أل. كما أفاده ابن مالك [٣].

الصورة الثالثة : أن يكون المعمول مجرَّدًا من أل والإضافة، أو مضافًا للمجرَّد منهما .

وذلك نحو قولك : زيدٌ الحَسَنُ وَجْهٌ أو الحَسَنُ وَجْهُ أبٍ.

ويَرِدُ في هذه الصورة الخلاف السابق الذي ورد في الصفة المجرَّدة من أل، إذا كان معمولها مرفوعًا مجرَّدًا أيضًا.

(١) يُنظر ما سبق في ص ٣١١.

(٢) تقدَّم الكلام على هذا البيت مفصلاً . تُنظر ص ٣٧٦.

(٣) يُنظر شرح التسهيل ٣/٩٧.

وقد سبق أن ذكرتُ أنَّ البصريين يمنعون هذه الصورة، وأنَّ الكوفيين قد أجازوها، وتابَعَهُم في إجازة هذه الصورة ابنُ مالك [١].

وقد جعل الرضي هذه الصورة من الصور القبيحة غير الممنوعة في سعة الكلام.

قال: "وأربع مسائل قبيحة قبحًا لا ينتهي إلى منعها في حال السعة وتخصيصها بضرورة الشعر، وهي الحَسَن وَجْهٌ، وحَسَنٌ وَجْهٌ، والحَسَنُ الوجْهُ، وحَسَنُ الوَجْهُ، برفع المعمول في جميعها، والأُولَيَانِ أقبح من الأخيرتين؛ لعدم موافقة المعمول فيهما لأصله في التعريف" [٢]. ثم بيَّن سببَ قبحها، وهو خلو الصفة من عائدٍ إلى الموصوف، وحَذْف الجارّ مع المجرور قليل قبيح؛ لأن التقدير فيها الحَسَنُ وَجْهٌ مِنْه، والوَجْهُ مِنْه.

وقال ابن الناظم : "وعلى قبحها فهي جائزة في الاستعمال؛ لقيام السببية في المعنى مقام وجودها في اللفظ؛ لأنك إذا قلتَ : مررتُ بزيدٍ الحَسَنِ وَجْهٌ، لا يخفى أنَّ المراد الحَسَنُ وَجْهٌ لَه" [٣].

وفصَّل أبو حيان القول في هذه المسألة فقال: "إنَّ الصفة إنْ كانت مقرونةً بأل فإمَّا أن تكون مُثَّناةً أو مجموعةً جمعَ سلامةٍ في المذكَّر أو غير ذلك، إن كانت المُثَّناة أو المجموعة فإمَّا أنْ تَحْذِفَ النون، أو تُثْبتَها، إنْ حذفتها فلا يجوز في المعمول إلاَّ النصب والجرّ، نحو مررت بالرجلين الحَسَنَي وُجُوهًا، وبالرجالِ

(١) يُنظر ما سبق ص ٣٦٣.

(٢) شرح الكافية ٢/٢٠٩.

(٣) شرح الألفية لابن الناظم ص ٤٤٨.

الحَسَنِي وُجُوهٍ، وبالرَّجُلَيْنِ الحَسَنَي وجوهَ غلمانٍ، وبالرِّجَالِ الحَسَنِي وُجُوهِ غِلْمَانٍ، بنصب (وجوه) وخفضه. وإن أثبتّها - أي النون - فلا يجوز في المعمولِ إلاَّ النصب، نحو مررت بالرجلين الحَسَنَيْنِ وَجُوهًا، وبالرجال الحَسَنِينَ وُجُوهًا، وبالرجلين الحَسَنَينِ وُجُوهَ غِلْمَانٍ، وبالرجال الحَسَنِينَ وجوهَ غِلْمَانٍ. وإن كانت غير المثنَّاة والمجموعة فإمَّا أن يكون ثَمَّ رابطٌ للصفة بالموصوف مذكور أو محذوف . فإن كان مذكورًا، نحو مررت بالرجلِ الحَسَنِ وَجْهٌ منه، أو بالرجل الحَسَن خَالُ وَجْنَةٍ منه. بالرفع، ويجوز النصب في ضرورة الشعر، ولا يجوز الخفض ... وإنْ كان محذوفًا فلا يجوز الخفضُ، نحو مررت بالرجلِ الحَسَنِ وجهٍ ولا الرفع لخُلُوِّ الصفة من عائد مذكور، بل يجب النصب" [١].

فيُستفاد من النَّصِّ السابق أنَّ رفع المعمول المجرَّد إذا كانت الصفة مقترنة بأل لا يجوز إلاَّ في حالة وجود الرابط بين الصفة والموصوف والصفة مفردة؛ فعلى ذلك تكون هذه المسألة في الصورة المذكورة - وهي قولك : زيد الحَسَنُ وَجْهٍ - غير جائزة، وهذا مذهب البصريين، كما سبق أن ذكرتُه.

الوجه الثالث : أن تكون الصفة بأل والمعمول منصوب.

وتحته ثلاث صور:

الصورة الأولى : أن يكون المعمول مضافًا للضميرأو مضافًا لاسم مضاف للضمير.

وذلك نحو قولك : زيدٌ الحَسَنُ وَجْهَهُ، أو الحَسَنُ وَجْهَ أبيهِ.

(١) منهج السالك ص ٣٦٣.

وقد عَدَّ أكثرُ العلماء هذه الصورة من الصور القبيحة [١]، و لم يذكروا لها شاهدًا عن العرب. وسبب قبحها أنَّ فيها تكرارًا للضمير مرتين، الضمير المستتر في الصفة، والضمير الذي أضيف إليه المعمول [٢].

وخالف ابن الحاجب الجمهور في ذلك ، فعدَّها صورةً حسَنَةً، فقد قال: "وما كان فيه ضميران حَسَنٌ" [٣].

وتبعه ابن الناظم، وجعل هذه الصورة من القسم الحَسَن [٤].

وقد رَدَّ الرضيُّ على ابنِ الحاجب، وذكر أن هذه الصورة من الصور القبيحة عند العلماء، وبيَّنَ سبب قبحها قال: "ومن المسائل المذكورة مسألتان أخريان قبيحتان عند النحاة استحسنها المصنِّف، وهما الحَسَن وجهَه، وحَسَن وجهَه، بنصب المعمول فيهما، ووجه استقباحهما أن النصب في معمول الصفة المشبَّهة إذا كان معرفة إنما جاز مع كونه في المعنى فاعلاً ليبرز في صورة المفعول، فلا تستقبح الإضافة إليه، إذا قُصِدَ التخفيف... ثم قال: "فنصْبُ معمول الصِّفة إذن لأجل توطئة الجرّ، فلما كان (الحَسَن وجهِهِ) بالجرِّ ممتنعًا كان القياس امتناع (حَسَنٌ وجهَه) بالنصب أيضًا إلا في الشعر؛ إذ هو تمهيد للجرِّ وليس مقصودًا لذاته، لكنهم جوَّزوهما على قبحٍ في السعة أيضًا" [٥].

(١) يُنظر شرح الجُمَل لابن عصفور ٥٧١/١ وشرح الكافية للرضي ٢٠٨/٢.

(٢) شرح الجُمَل ٥٧١/١.

(٣) الكافية ص ١٨٣.

(٤) شرح الألفية لابن الناظم ص ٤٥١.

(٥) شرح الكافية للرضي ٢٠٨/٢.

فبذلك يعلم أن نصب المعمول المضاف للضمير إذا كانت الصفة مقترنة بأل جائز في السعة، لكنه غير مستحسَن.

الصورة الثانية : أن يكون المعمول مقترنًا بأل، أو مضافًا لما فيه أل.

نحو قولك : هو الحَسَنُ الوَجْهَ، أو الحَسَنُ وَجْهَ الأبِ.

وقد أجاز هذه الصورة سيبويه، وذكر أنها وجهٌ جائز الاستعمال في اللغة، قال: "وعلى هذا الوجه تقول: هو الحَسَنُ الوجهَ، وهي عربيَّةٌ جيِّدةٌ" [١]. ثم ذكر شاهدًا على استعمالها، وهو قول الشاعر :

فَمَا قَوْمِي بِثَعْلَبَةَ بْنِ سَعْدٍ وَلاَ بِفَزَارَةَ الشُّعْرِ الرِّقَابَا [٢]

فقوله : (الشُّعْر) جمعُ أَشْعَر صفة مشبهة، وهو الكثير شَعْر القَفَا، وذلك مما يُعاب عند العرب، وقد أعمل الصفة - وهي مقترنة بأل - في معمولها المقترن بأل وهو (الرِّقَابَا) فنصبه على التشبيه بالمفعول به.

وذكر ابنُ مالك [٣] أنَّ مِنْ شواهد هذه الصورة بيت عَدِي بن زيد

(١) الكتاب ٢٠١/١.

(٢) البيت من الوافر، وهو للحارث بن ظالم المري، يقوله لما هرب من النعمان بن المنذر، مستجيرًا بالقبائل.

وهو من شواهد كتاب سيبويه ٢٠١/١ ومعاني القرآن للفراء ٤٠٨/٢ والمقتضب ١٦١/٤ والتبصرة والتذكرة ٢٣٣/١ والبيان والتبيين ٣٨/٤ وأمالي ابن الشجري ٣٩٨/٢ والإنصاف ١٣٣/١ وشرح المفصل ٨٩/٦ وشرح التسهيل ٩٨/٣ وشرح الكافية الشافية ١٠٦٥/٣ وشرح الألفية لابن الناظم ص ٤٥٣ والمقاصد النحوية ٦٠٩/٣ وشرح الأشموني ١٤/٣.

(٣) شرح التسهيل ٩٨/٣.

العبادي المتقدِّم، على رواية أخرى، وهو قوله :

مِـــنْ وَلِـــيٍّ أوْ أَخِـــي ثِقَـــةٍ وَالْبَعِيـــدِ الشَّـاحِـطِ الـــــدَّارَا [١]

وقد رواه بهذه الرواية الفراء في «معـاني القـرآن» [٢]. فعلـى هـذه الروايـة تكون الصفة المقترنة بأل قد عملت النصبَ في معمولها المقترن بأل.

ومن شواهد ما كان المعمول فيه مضافًا لما فيـه أل، مـا ذكـره سيبويه [٣] من قول الخرنق :

النَّـازِلُـون بِكُـلِّ مُعْـتَـرَكٍ وَالطَّيِّبُـون مَعَـاقِـدَ الأُزُرِ [٤]

فالطيبون جمع طَيِّب، صفة مشبهة، وقد اقترنت بأل وعملت في معمولها النصبَ، وهو مضافٌ لما فيه أل.

الصورة الثالثة : أن يكون المعمول مجـرَّدًا مـن أل والإضافـة.

ومثال هذه الصورة قولك: زيد الحَسَنُ وَجْهًا، الكريمُ حَسَبًا.

(١) قد سبق الكلام عل هذا البيت في ص ٣٧٣.

(٢) معاني القرآن ٢/٤٠٩.

(٣) الكتاب ١/٢٠٢.

(٤) البيت من الكامل، وهو للخرنق بنت بدر بن هِفّان أخت طرفة بن العبـد لأمِّـه. يُنظر ديوان شعر الخرنق ص ٢٩.

والبيت من شواهد الكتاب ١/٢٠٢ ومعاني القرآن للأخفش ١/٨٧ ومعاني القـرآن للفـراء ١/١٠٥ والأصـول في النحـو ٢/٤٠ والجُمَـل للزجـاجي ص ١٥ والتبصـرة والتذكرة ١/١٨٢ وأمالي ابن الشجري ٢/١٠٢ والإنصاف ٢/٤٦٨ وشرح الكافية الشافية ٢/١٠٦٣ والتصريح ٢/١١٦ وخزانة الأدب ٥/٤١.

وهذه الصورة من الصور الحسنة، كثيرة الاستعمال [١].

قال عنها سيبويه : "فأمَّا النكرة فلا يكون فيها إلاَّ الحَسَن وجهًا، تكون الألف واللام بدلاً من التنوين" [٢]، واستشهد لها بقول رؤبة :

الحَزْنُ بَابًا وَالعَقُورُ كَلْبَا [٣]

ثم قال: "فإنَّما أدخلت الألف واللام في الحَسَن، ثم أعملته، كما قال : الضارب زيدًا" [٤].

فسيبويه في هذه النَّصِّ يُشَبِّه عملَ الصفة المقترنة بأل بعمل اسم الفاعل المقترن بأل، ومعلوم أن اسم الفاعل إذا اتصلت به أل عَمِلَ مطلقًا.

وقد جعل ابنُ عصفور نصبَ معمول الصفةِ المقترنة بأل، على التمييز

(١) يُنظر شرح الكافية للرضي ٢٠٩/٢.

(٢) الكتاب ٢٠٠/١.

(٣) البيت من أرجوزة طويلة لرؤبة بن العجاج وهو آخر الأرجوزة، وقبله :

فَذَاكَ وَخْمٌ لاَ يُبَالِي السَّبَّا

والشاهد فيه إعمال الصفة المشبَّهة في الموضعين، وهما (الحزْن) و (العقور) في معموليهما، حيث انتصبا على التمييز.

يُنظر ديوان رؤبة بن العجاج ص ١٥.

والبيت من شواهد الكتاب ٢٠٠/١ والمقتضب ١٦٢/٤ وشرح الكافية الشافية ١٠٦٢/٢ والمقاصد النحوية ٦١٧/٣ وخزانة الأدب ٢٢٧/٨.

(٤) الكتاب ٢٠١/١.

أفصح الأوجه الثلاثة. قال: "إنْ كان - أي المعمول - نكرة تُصُوِّرَ فيه ثلاثة أوجه؛ النصب في فصيح الكلام، والرفع قليل، والخفض ممتنع" (١).

وعَدَّها الرضي من الصور الحَسَنَة في القياس الكثيرة الاستعمال، ثم عَلَّلَ لذلك بقوله: "أمَّا حُسْنُ انتصابِ المعمولين في القياس فلأنك قصدتَ المبالغة في وصف الوجه بالحُسْنِ، فنصبتَ (وجهًا) على التمييز؛ ليحصل له الحُسْنُ إجمالاً وتفصيلاً، ويكون أيضًا أوقع في النفس للإبهام أولاً ثم التفسير ثانيًا؛ فحصل التخفيف اللفظي بحذف الضمير واستتاره في الصفة والمبالغة المعنوية" (٢).

ويمكن أن يكون من شواهد هذه الصورة الرواية الأخرى في قول الحارث ابن ظالم، المتقدِّم ذِكْره، فقد ذَكَرَ سيبويه هذه الرواية عن شيخه أبي الخطاب، قال: "وزعمَ أبو الخطَّاب أنه سَمِعَ قومًا من العرب يُنشِدُون هذا البيت للحارث بن ظالم (٣):

فَمَا قَوْمِي بِثَعْلَبَةَ بْنِ سَعْدٍ وَلاَ بِفَزَارَةَ الشُّعْرَى رِقَابَا (٤)

فالصفة - على هذه الرواية - مقترنة بأل، وقد عملت النصبَ في معمولها وهو مجرَّدٌ من أل والإضافة.

(١) شرح الجُمَل لابن عصفور ١/٥٧٠.

(٢) شرح الكافية ٢/٢٠٩.

(٣) الكتاب ١/٢٠١.

(٤) سبق الكلام على هذا البيت في ص ٣٨٥.

النوع الثاني : أن يكون معمول الصفة ضميرًا بارزًا أو ما كان بمنزلته.

ويدخل في هذا النوع الضمير البارز والاسم الموصول والاسم الموصوف والمضاف لواحدٍ منهما.

ويمكن تقسيم هذا النوع إلى الأقسام التالية :

القسم الأول : أن يكون المعمول ضميرًا بارزًا.

وهو في هذا القسم يأتي على ثلاث صور [١]:

الصورة الأولى : أن يكون الضمير متصلاً بالصفة وهي مجرَّدة من أل.

ومثال ذلك قولك : مررت برجلٍ حَسَنِ الوجهِ جميلِهِ. فإنَّ الضمير المتصل بالصفة المشبهة (جميل) هو المعمول.

ومن شواهد هذه الصورة قول الشاعر :

حَسَنُ الوَجْهِ طَلْقُهُ أنْتَ فِي السِّلْـ ـمِ وَفِي الحَرْبِ كَالِحٌ مُكْفَهِرُّ [٢]

والشاهد في قوله : (طَلْقُه) فإنَّ معمول الصفة المشبهة قد وقع ضميرًا متصلاً.

والضمير في هذه الصورة في محل جرٍّ وجوبًا عند الجمهور.

وأجاز الكسائي والفرَّاء أنْ يكون الضمير في محل نصب [٣].

(١) يُنظر شرح شذور الذهب للجوجري ص ٥٨١.

(٢) سبق تخريج البيت والكلام عليه في ص ٣٠٩.

(٣) يُنظر الأصول في النحو ١٦/٢ وشرح التسهيل لابن مالك ٩٣/٣ ومنهج السالك لأبي حيان ص ٣٦١ وهمع الهوامع ٩٦/٥.

واختار هذا المذهب ابنُ مالك فقال: "ومذهب الكسائي هو الصحيح؛ لأنه رَوَى عن بعض العرب : (لاَ عَهْدَ لِي بِأَلأَمَ مِنْه قَفًا وَلاَ أَوْضَعَه) بفتح العَيْنِ" (١).

و لم يُبَيِّن ابنُ مالك وجهَ الاستشهاد من هذا النَّصِّ ويظهر أنَّ قوله: (أَوْضَع) لَمَّا جاء مجرورًا بالفتحة نيابةً عن الكسرة عُلِمَ أنه غير مضاف للضمير؛لأنه لو كان مضافًا لَجُرَّ بالكسرة؛ لأن الممنوع من الصرف إذا أضيف جُرَّ بالكسرة كما هو معلوم. فحينئذ يكون هذا الضمير في محل نصبٍ لا جرّ.

الصورة الثانية : أن تفصل الصفة من الضمير، وهي مجرَّدة من أل:

نحو قولهم :قُرَيْشُ نُجَبَاءُ النَّاسِ ذُرِّيَّةً وَكِرَامُهُمُوهَا" (٢).

ففي هذا القول جاء الفصل بين الصفة المشبهة ومعمولها بضمير جماعة الغائبين.

قال ابن مالك: "والأصل في صحَّة هذا الاستعمال ما رَوَى الكسائيُّ من قول بعض العرب: هُمْ أَحْسَنُ النَّاسِ وُجُوهًا وأَنْضَرُهُمُوهَا" (٣).

وحُكم الضمير حينئذ النصب بلا خلاف (٤).

(١) شرح التسهيل ٣/٩٣

(٢) يُنظر شرح التسهيل ٣/٩٤ وتوضيح المقاصد ٣/٥٣ وشرح المكودي على الألفية ص١٢٤ وشرح الشذور للجوجري ص ٥٨١.

(٣) شرح التسهيل ٣/٩٤

(٤) يُنظر منهج السالك ص ٣٦١ وتوضيح المقاصد ٣/٥٣ وهمع الهوامع ٥/٩٦.

الصورة الثالثة : أن يتصل الضمير بالصفة، وهي مقترنة بأل.

نحو قولك : زيد الحَسَنُ الوجهِ الجميلُهُ.

فالضمير في قوله : (الجميله) هو معمول الصفة المشبهة، وهي مقترنة بأل والضمير متصل بها.

وحُكمه حينئذ النصب على التشبيه بالمفعول به عند الجمهور [١]؛ لأن الصفة المقترنة بأل، لا تُضاف إلاَّ لما فيه أل، أو لمضافٍ لما فيه أل، أو لضميرِ ما فيه أل؛ فعُلِمَ أنَّ الضمير المتَّصل بالصفة في محلِّ نصب.

وقال ابن مالك : "والظاهر من كلام الفراء جواز الجرِّ وترجيحه على النصب" [٢].

والذي جاء في «معاني القرآن» قوله: "فإذا أضافوه إلى مَكْنِيٍّ قالوا: أَنْتَ الضَّارِبُهُ، وأنتما الضَّارِبَاه، وأنتم الضَّارِبُوه، والهاء في القضاء عليها خَفْضٌ في الواحد والاثنين والجمع، ولو نويت بها النصبَ كان وجهًا" [٣].

وهو بهذا النص يُرجِّح وجهَ الجرِّ على وجهِ النصبِ - كما ذَكَرَ عنه ابنُ مالك - ، لكن كلامه في معمول اسم الفاعل، لا في معمول الصفة المشبَّهة. وقد لا يكون هناك فرق بينهما.

(١) يُنظر الأصول ١/١٣٥، ٢/١٥ وشرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/٦٣٠ ومنهج السالك ص ٣٦١ وهمع الهوامع ٥/٩٧.

(٢) شرح التسهيل ٣/٩٣ .

(٣) معاني القرآن ٢/٢٢٦.

القسم الثاني : أن يكون المعمول اسمًا موصولاً، أو مضافًا لموصول.

وقد مثّل النحاة للاسم الموصول بقول عمر بن أبي ربيعة:

أَسِيلاَتُ أَبْدَانٍ دِقَاقٌ خُصُورُهَا وَثِيرَاتُ مَا الْتَفَّتْ عَلَيْهِ الْمَآزِرُ (١)

فقوله : (وثيرات) جمع وَثِيرَة، بمعنى لَيِّنَة وهي صفة مشبهة، ومعمولها الاسم الموصول (ما)، والمعنى: وثيرات الذي التفَّتْ عليه المآزر.

ويشهد لذلك أيضًا قول الآخر:

وَمَهْمَهٍ هَالِكٍ مَنْ تَعَرَّجَا (٢)

فقوله: (هالِك) اسم فاعل أُجْرِيَ مجرى الصفة المشبهة؛ لأنه دالٌّ على الثبوت، ومعموله الاسم الموصول (مَنْ) في محل جرّ بالإضافة.

(١) البيت من الطويل، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ٤٦٤. وفيه (الملاحف) بدلاً عن (المآزر).

والبيت من شواهد شرح التسهيل ٣/٩١ ومنهج السالك ص ٣٦٦ والتذييل والتكميل [ج ٣ ق ٢٢٢ / ب] وتوضيح المقاصد ٣/٥١ وشفاء العليل ٢/٦٣٥ وشرح المكودي ص ١٢٢ والمقاصد النحوية ٣/٦٢٩ وشرح الشذور للجوجري ص٥٨٠ والتصريح ٢/٨٦ وشرح الأشموني ٣/٦.

(٢) بيت من الرجز، وهو للعجاج. يُنظر ديوانه ص ٣٦٧.

ومعنى البيت أنَّ مَنْ نَزَلَ في هذه الأرض القفر هلك.

وقد ورد البيت في أدب الكاتب لابن قتيبة ص ٣٣٧ والمقتضب ٤/١٨٠ والمسائل البصريات ١/٥٦٧ والخصائص ٢/٢١٠ والاقتضاب ٣/٢٧٦ وشرح الجُمَل لابن عصفور ١/٥٦٩ ومنهج السالك ص ٣٦٥ والمقاصد النحوية ١/٢٩ والأشباه والنظائر ٢/٣٩٧.

ومن شواهد وقوع الموصول معمولاً للصفة المشبهة المقترنة بأل - أيضًا - قول الشاعر :

إنْ رُمْتَ أمْنًا وَعِزَّةً وَغِنَى فَاقْصِدْ يَزِيدَ العَزِيزَ مَنْ قَصَدَه [١]

فقوله: (العزيز) صفة مقترنة بأل، ومعمولها (مَنْ) الموصولة.

وقد ذكر ابن مالك أنه يجوز الحكم على موضع (مَنْ) في هذه الحالة بالرفع على الفاعلية، وبالنصب على التشبيه بالمفعول به. ولا يصح الجرّ؛ لأن الصفة المقترنة بأل لا يصح الجرّ بعدها [٢].

ومن شواهد عمل الصفة المشبهة في الموصول أيضًا قول الشاعر:

عذْ بِامْرِئٍ بَطَلٍ مَنْ كَانَ مُعْتَصِمًا بِهِ وَلَوْ أنَّهُ مِنْ أضْعَفِ الْبَشَرِ [٣]

فقوله:(بَطَل) صفة مشبهة مجرَّدة من أل، ومعمولها الاسم الموصول (مَنْ).

وذكر ابن مالك أنه يجوز في معمول الصفة المشبَّهة في هذا البيت وهو (مَنْ) الموصولة، أن يكون في محلِّ رفعٍ على الفاعلية، وفي محلِّ نصبٍ على التشبيه بالمفعول به، وأن الجرَّ جائزٌ على الإضافة لو استقام به الوزن؛ وذلك

(١) البيت من المنسَرِح، ولم يُعرف قائله.

وهو من شواهد شرح التسهيل ٣/٩٤ ومنهج السالك ص ٣٦٦ والمساعد ٢/٢١٤ وشفاء العليل ٢/٦٣٨ وشرح الأشموني ٣/١٤.

(٢) شرح التسهيل ٣/٩٤.

(٣) البيت من البسيط. وهو مجهول القائل.

وقد استشهد به ابنُ مالك في شرح التسهيل ٣/٩٤ وأبو حيَّان في التذييل والتكميل [ج ٣ ق ٢٢٣ / ب] والسلسيلي في شفاء العليل ٢/٦٣٨.

لأن الصفة إذا كانت مجرَّدة من أل صحَّ في معمولها الرفعُ والنصبُ والجرُّ [١].

وقد وقع خلافٌ بين العلماء في مجيء معمول الصفة المشبهة اسمًا موصولاً، فأجاز أكثر النحويين وقوع الموصول معمولاً للصفة المشبهة كغيره من الأسماء، ومنع بعضهم ذلك، وممَّن مَنَعَ كونَ المعمولِ اسمًا موصولاً ابنُ عصفور، وتأوَّلَ البيتَ السابق، وردَّ على من احتج به.

قال: "وأجاز بعض النحويين أن يكون السَّبَبِيُّ بمَنْ، واستدل على ذلك بقوله:

وَمَهْمَهٍ هَالِكِ مَنْ تَعَرَّجَا [٢]

وهذا لا حجة فيه؛ لأن (هالكا) ليس بصفة مشبهة، وإنما هو واقع موقع (مُهْلِك)، وفَاعِل قد يقع موقع مُفْعِل، وحُكِيَ من كلام العرب: أوْرَسَ الشَّجرُ فهو وَارِسٌ، وأيْفَعَ الغلامُ فهو يَافِعٌ" [٣].

وقد ردَّ عليه أبو حيان، وبيَّن صحة جواز وقوع الموصول معمولاً للصفة المشبهة، وأنَّ ذلك مسموع عن العرب، قال : "وما ذكره الأستاذ أبو الحسن من تخريج البيت على أنَّ هالكًا بمعنى مُهْلِك ؛ لأن فاعلاً قد وقع موقع مُفْعِل، ضعيفٌ جدًّا؛ لأن وَارِسًا ويَافِعًا أُورِدَا مَوْرِدَ الشذوذ فلا يخرَّج عليه ... ثم قال : والصحيح أن الموصول يكون معمولاً لهذه الصفة، وبذلك ورد السماع" [٤].

(١) يُنظر شرح التسهيل ٣/٩٤.

(٢) سبق تخريج هذا البيت في ص ٣٩٢.

(٣) شرح الجُمَل الكبير ١/٥٦٩.

(٤) منهج السالك ص ٣٦٥.

وقد سبق أن ذكرت أربعة شواهد كان المعمول فيها اسمًا موصولاً، وهي كافية في الرد على مَنْ مَنَعَ هذا القِسْم.

وقد يكون المعمول اسمًا ظاهرًا مضافًا لاسم موصول، فيلحق به في حكمه؛ لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة الشيء الواحد.

ومن الشواهد على ذلك قول الفرزدق:

فَعِجْتُهَا قِبَلَ الأخْيَارِ مَنْزِلَةً وَالطَّيِّبِي كُلِّ مَا الْتَاثَتْ بِهِ الأُزُرُ (١)

فمعمول الصفة المشبهة هو (كُلّ) وقد أضيف للاسم الموصول (ما).

القسم الثالث : أن يكون المعمول موصوفًا يشبه الموصول، وهو الموصوف بجملة فعلية.

ومن الشواهد على هذا الوجه قول الشاعر:

أَزُورُ امْرِءًا جَمًّا نَوَالٌ أعَدَّهُ لِمَنْ أَمَّهُ مُسْتَكْفِيًا أزْمَةَ الدَّهْرِ (٢)

(١) البيت من البسيط، وهو للفرزدق يمدح عمر بن عبد العزيز. يُنظر ديوان الفرزدق ١٨٣/١.

والبيت من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ٩١/٣ وارتشاف الضرب ٢٤٥/٣ ومنهج السالك ص ٣٦٦ وتوضيح المقاصد ٥٠/٣ وشفاء العليل ٦٣٦/٢ وشرح المكودي على الألفية ص ١٢٢ والمقاصد النحوية ٦٢٥/٣ وشرح الشذور للجوجري ص ٥٧٩ والتصريح ٨٥/٢ وشرح الأشموني ٦/٣.

(٢) البيت من الطويل، ولم يُعرف قائله.

وهو من شواهد شرح التسهيل /٩١ ومنهج السالك ص٣٦٥ والتذييل والتكميل =

فقوله: (جَمًّا) صفة مشبهة، بمعنى كثير، ومعموله (نوال) وهو موصوف بالجملة الفعلية (أعَدَّه)؛ ولذلك أشبه الموصول.

وقد يكون المعمول مضافًا للموصوف بجملة فعلية. ومثال ذلك قولهم: "رأيتُ رجلاً حَديدًا سِنَانُ رُمْحٍ يَطْعَنُ بِهِ" (١).

فجملة (يطعن به) في محل جرّ صفة لرمح الذي أضيف إليه معمول الصفة.

ومثال ما اقترنت فيه الصفة بأل قولك: رأيتُ الرَّجُلَ الحديدَ سِنَانُ رُمْحٍ يَطْعَنُ به.

وذكر أبو حيان أنه في حالة تجرُّد الصفة من أل يجوز في المعمول الأوجه الثلاثة؛ الرفع والنصب والجرّ، وفي حالة اقتران الصفة بأل يجوز فيه وجهان فقط؛ الرفع والنصب (٢).

وسبب ذلك أن الصفة المقترنة بأل لا تَصِحُّ إضافتها إلا لمقترنٍ بألْ أو لمضافٍ لما فيه أل - كما هو معلوم - .

-[ج ٣ ق ٢٢٢ / ب] وتوضيح المقاصد ٥١/٣ والمساعد ٢١٤/٢ وشفاء العليل ٦٣٦/٢ وشرح الألفية للمكودي ص ١٢٣ والمقاصد النحوية ٦٣١/٣ وشرح الشذور للجوجري ص ٥٨٠ والتصريح ٨٦/٢ وشرح الأشموني ٦/٣.

(١) يُنظر شرح المكودي على الألفية ص ١٢٢ وشرح الشذور للجوجري ص ٥٨٠.

(٢) يُنظر منهج السالك ص ٣٦٥.

المطلب الخامس

الفروق بين الصفة المشبَّهة واسم الفاعل

يعقد النحويون عادةً بعد الانتهاء من صور الصفة المشبهة مبحثًا للكلام على ما فارقت فيه الصفة المشبهة أصلها، وهو اسم الفاعل.

وقد تقدم ذكر بعض هذه الفروق عند الكلام على شروط عمل الصفة المشبَّهة. وقد كَثُرَت الفروق بين الصفة المشبهة واسم الفاعل وأوصلها بعض العلماء إلى أربعين فرقًا أو أكثر. وسأذكر فيما يلي أهم هذه الفروق منوَّعةً بحسب المطالب السابقة:

أولاً : من ناحية الحدِّ والتعريف:

تختلف الصفة المشبهة عن اسم الفاعل في الحدِّ؛ فاسم الفاعل هو ما دلَّ على الحدث وفاعله على جهة الحدوث، والصفة المشبهة هي الوصف الدال على الحدث وفاعله على جهة اللزوم والثبوت [١].

ثانيًا : من ناحية الاشتقاق والصياغة :

اسم الفاعل يُصاغ من الفعل اللازم والمتعدِّي، نحو قولك: قَائِم وضَارِب، أمَّا الصفة المشبهة فلا تُصَاغ إلا من فعلٍ لازمٍ، نحو حَسَن وجَمِيل.

وللصفة أوزان صرفية كثيرة تخالف فيها اسم الفاعل، وقد تقدَّم الكلام على ذلك مفصلاً [٢].

(١) يُنظر المفصَّل ص ٢٣٠ وأوضح المسالك ٢/٢٤٨، ٢٦٩.

(٢) يُنظر ما سبق في ص ٢٩٧ .

ثالثًا : من ناحية الدّلالة الزمنية :

اسم الفاعل يصلح لأحد الأزمنة الثلاثة؛ الماضي والحال والاستقبال. أمَّا الصفة المشبَّهة فأكثر العلماء على أنها تكون للزمن الحاضر المتصل بالماضي، دون الماضي المنقطع أو المستقبل. قالوا : لا يصح أن يُقال: زيد حَسَنُ الوجهِ أمْسِ أو غدًا [١].

يقول ابن القواس: "لا توجد – أي الصفة المشبَّهة – إلاَّ ثابتة في الحال، سواء كانت موجودة قبله أو بعده، فإنها لا تتعرض لذلك، بخلاف اسم الفاعل، فإنه يدل على ما يدل عليه الفعل، ويستعمل في الأزمنة الثلاثة، ويعمل منها في الحال والاستقبال، وكذلك إذا قصد بالصفة معنى الحدوث أُتِيَ بها على زنة اسم الفاعل، فيقال في (حَسَن): حَاسِن، فحَسَن هو الذي ثبت له الحسن مطلقًا، وحَاسِن الذي ثبت له الآن أو غدًا " [٢].

رابعًا : من ناحية مجاراة المضارع :

اسم الفاعل يكون مجاريًا للفعل المضارع دائمًا، سواء أكان مشتقًا من الثلاثي، نحو قائم أم من غيره نحو مُنْطَلِق ومُسْتَخْرِج. أمَّا الصفة المشبهة فقد اختلف العلماء في مجاراتها للمضارع، حيث يرى المتقدمون من النحاة أن الصفة المشبَّهة لا تكون مجارية له . ويقصدون بالمجاراة الموافقة في الحركات والسكنات .

قالوا: وذلك لأن أوزان الصفة المشبهة مخالفة لأوزان المضارع؛ فلا تكون

(١) يُنظر مغني اللبيب ص ٥٩٨ والتصريح ٨٢/٢.

(٢) تُنظر الأشباه والنظائر للسيوطي ٧٥/٤.

مجاريةً له [١].

ويظهر أنَّ أوَّلَ مَنْ تزعَّم القول بذلك أبو علي الفارسي في «الإيضاح» حين قال: "وتَنْقُص هذه الصفات عن اسم الفاعل بأنها ليست جاريةً على الفعل، فلم تكن على أوزان الفعل، كما كان (ضَارِب) على وزن الفعل وعلى حركاته وسكونه" [٢].

وتابعه الزمخشري، فإنه قال عن الصفة المشبهة: "هي ليست من الصفات الجارية، وإنما هي مشبَّهة بها" [٣].

ووافقهما ابن الحاجب، قال: "وصيغتُها مخالفةٌ لصيغة اسم الفاعل على حسب السَّمَاع " [٤]، ثم شرح ذلك بقوله: "لأنهم لم يَجْرُوا فيها على قياسٍ يُضبط بأصل، كما في اسم الفاعل والمفعول، بل أتَوا بها مختلفةَ الصِّيغ مع اتفاق صيغة الفعل في كثير منها، و لم يأتِ شيءٌ منها على قياس إلاَّ الألوان والحِلَى..." [٥].

وهناك من يقول بالتفصيل، فيرى أنه إنْ كانت الصفة المشبهة مشتقة من الثلاثي فالغالب فيها ألاَّ تكون مجاريةً للمضارع، نحو حَسَن وجَمِيل وضَخْم

(١) يُنظر الإيضاح العضدي ص ١٧٧ وشرح ابن الحاجب على الكافية ص ٩٥.

(٢) الإيضاح العضدي ص ١٧٧.

(٣) المفصَّل ص ٢٣٠.

(٤) الكافية ص ١٨٣.

(٥) شرح ابن الحاجب على الكافية ص ٩٥.

ومَلآن، فإنها ليست مجارية للمضارع منها، وهو يَحْسُن ويَجْمُل ويَضْخُم ويَمْلأُ. ومع ذلك قد تكون مجارية له، نحو طَاهِر القلب وضَامِر البطن، فإنهما مجاريان للمضارع يَطْهُر ويَضْمُر. وإن كانت الصفة مشتقة من غير الثلاثي فإنها تكون مجارية للمضارع دائمًا نحو مُسْتَقِيم الرأي ومُعْتَدِل القامة، فإنهما مجاريان للمضارع يَسْتَقِيم ويَعْتَدِل [١].

ويبدو أنَّ أوَّلَ مَنْ ذكر هذا التفصيل العلاَّمة ابنُ مالك، قال في «التسهيل» : "ومُوازنتها للمضارع قليلةٌ إن كانت من ثلاثي، ولازمة إن كانت من غيره " [٢].

ووافق ابنَ مالك أكثرُ المتأخرين، كأبي حيان[٣] والمرادي[٤] وابن هشام[٥] وابن عقيل [٦] والأشموني [٧].

قال أبو حيان: "ولا التفاتَ لقول من زعم أنها لا تجيءُ على (فَاعِل) فلا تَجْرِي على المضارع، بل تكون كحَسَن وشَدِيد. وقد جاءت على (فَاعِل)

(١) يُنظر التصريح على التوضيح ٨٢/٢.

(٢) تسهيل الفوائد ص ١٣٩ وشرح التسهيل ٨٩/٣.

(٣) منهج السالك ص ٣٥٧ وارتشاف الضرب ٢٤٢/٣.

(٤) توضيح المقاصد ٤٥/٣.

(٥) أوضح المسالك ٢٦٩/٢.

(٦) المساعد على تسهيل الفوائد ٢١١/٢.

(٧) شرح الأشموني ٤/٣.

ومنه ضَامِر الكَشْح وسَاهِم الوَجْـه [١] وخَـامِلُ الذِّكْـر وحَـائِل اللَّـوْن وظَـاهِر الفَاقَة وطَاهِر العِرْض [٢]".

ويُرَدُّ على مَنْ يرى أن الصفة المشبهة لا تكـون مجاريـة للمضـارع أنـه قـد وردت ألفاظ كثيره على وزن (فَـاعِل) وقـد عَدَّهَـا النحـاة صفـات مشـبهة، واتفقوا على ذلك. حيث أجْرَوا عليها أحكـام الصفـات المشـبهة. ومـن تلـك الألفاظ طَاهِر وتَائِب وظَاهِر وضَامِر وخَمِل وشَاحِط - بمعنى بَعِيـد - كـالتي وردت في قول الشاعر :

مِـنْ صَـدِيقٍ أوْ أخِـي ثِـقَـةٍ أوْ عَـدُوٍّ شَـاحِـطِ دَارَا [٣]

فقوله : (شاحط) صفة مشبهة باتفاق؛ لذلك جرت عليها أحكـام الصفـة المشبهة، فقد عملت النصب في معمولها الـذي كـان مرفوعًـا في الأصـل علـى الفاعلية. إذ الأصل: شَاحِطٍ دَارُه، وكذلك (تائب) الواردة في قول الآخر:

تَبَـارَكْتَ إنّـي مِـنْ عَـذَابِـكَ خَـائِفٌ وَإنّـي إلَيْـكَ تَـائِبُ النَّفْـسِ بَـاخِـعُ [٤]

(١) سَاهِمُ الوَجْهِ أي مُتَغَيِّرُه. اللسان ٣٠٩/١٢ . (سهم).

(٢) ارتشاف الضرب ٢٤٢/٣.

(٣) تقدَّم تخريج هذا البيت والكلام عليه في ص ٣٧٣.

(٤) البيت من الطويل، يُنسب للصحابي الجليـل عبـد الله بـن رواحـة ﷺ ، ولم أجـده في ديوان شعره المجموع.

يُنظر شرح التسهيل لابن مالك ٩١/٣، ١٠٤ والتذييل والتكميـل [ج٣ ق٢٢٠ / أ] وشفاء العليل للسلسيلي ٦٣٦/٢ والتصريح ٧١/٢ وهمع الهوامع ١٠٥/٥.

هي صفة مشبهة، بدليل إضافتها لمعمولها الذي كان أصله الرفع على الفاعلية. وهي صفة مجارية للمضارع في حركاته وسكناته - كما هو ظاهر.

وقد ذكر بعض المتأخرين جوابًا عن اتفاق النحاة السابق بأنه إنْ صحَّ الاتفاق فهو محمولٌ على أنَّ حُكم هذه الأسماء حُكم الصفة المشبهة، لا أنها صفات مشبهة على الحقيقة [١].

وقد أجمل ذكر هذا الخلاف العبَّاديُّ في رسالته في اسم الفاعل مبيِّنًا أن ذلك قد يكون خلافًا لفظيًّا فقط. قال: "وقد اختلف تعبيرهم فيه؛ منهم من يعبِّر بأنه صفة مشبهة، ومنهم من يعبِّر بنحو أنَّ له حُكمَ الصفة المشبهة، وأنه يعامل معاملتها. فيحتمل أن اختلاف هذا التعبير مبني على الاختلاف في اسم الفاعل المذكور؛ هل هو صفة مشبهة حقيقةً أو لا؟ ويحتمل أن المراد منهما واحد، وأنَّ في أحدهما مسامحة ، إمَّا أن يُراد بالأول أنه صفة مشبهة حُكمًا، وإمَّا أن يُراد بالثاني أن صفة مشبهة حقيقةً، والتعبير بأن له حُكمها أو أنه يعامل معاملتها لا ينافي أنه منها حقيقة، وإنما عبَّروا بذلك لأن إدخاله فيها أمر طارئ على أصل وضعه [٢]".

وقال في موضع آخر : "اسم الفاعل إذا كان للثبوت كان غير عامل، وكانت إضافته حقيقية، وحينئذ يَسْتَشْكِل ذلك بالصفة المشبهة، فإنها للثبوت ومع ذلك فهي عاملة، وإضافتها لفظية" . وعلل ذلك بأن عمل الصفة بسبب

(١) يُنظر توضيح المقاصد للمرادي ٤٦/٣ والتصريح ٨٢/٢.

(٢) رسالة في اسم الفاعل المراد به الاستمرار في جميع الأزمنة ص ٧٩.

مُشابهتها لاسم الفاعل في أنها تُؤنَّث وتُثنَّى وتُجمع، وهـذه المشـابهة مُتَحَقِّقَـة فيها دائمًا، فعملت دائمًا [١]".

وأقول : إنَّ اتفاق العلماء على تسمية ما ورد مـن ذلـك صفـات مشـبَّهة وإجراء أحكام الصفات المشبَّهة عليهـا يـدل علـى أنهـا صفـاتٌ مشـبَّهة علـى الحقيقة، ولا سيما أنهـا قـد جـاءت عاملـة في البيتـين السـابقين عَمَـلَ الصفـة المشبهة، لا عمل اسم الفاعل.

قال ابن هشام – بعد أن ذكر أبنية أسماء الفاعلين والصفـات المشـبَّهة – : "جميع هذه الصفات صفاتٌ مشـبهة، إلا فَـاعِلاً كضَـارِب، وقَـائِم، فإنـه اسـم فاعل، إلا إذا أضيـف إلى مرفوعـه، وذلـك فيمـا دلَّ علـى الثبـوت – كطَـاهِر القلب وشَاحِط الدَّار، أي بعيدها – فصفة مشبَّهة أيضًا [٢]".

خامسًا : من ناحية العمل والوظيفة النحويـة :

تفارق الصفة المشبَّهة اسم الفاعل من جهة العمل في أمور :

الأول / أن اسم الفاعل يعمل ظاهرًا ومضمرًا، تقول: أنا زيدًا ضاربُه، التقديـر: أنا ضاربٌ زيدًا ضاربُه. أمَّا الصفة المشبَّهة فلا تعمل إلا ظـاهرة، وقـد تقدم ذكر ذلك [٣].

(١) المصدر السابق ص ٧٨.

(٢) أوضح المسالك ٢٦٧/٢.

(٣) تُنظر ص ٣٤٠.

الثاني / أنَّ منصوب الصفة المشبَّهة ليس مفعولاً به حقيقةً وإنما هو مشبَّه بالمفعول به؛ لأنها مشتقة من فعل لازم، وهو لا ينصب المفعول به. بخلاف اسم الفاعل فهو ينصب المفعول به الصَّريح.

الثالث / أن سبب عمل اسم الفاعل شَبَهُهُ بالفعل المضارع الشبه اللفظي والمعنوي، أمَّا الصفة المشبَّهة فعملت بسبب شبهها باسم الفاعل المشبَّه بالفعل.

الرابع / الصفة المشبَّهة تُسْتَحْسَنُ إضافتها لما هو فاعلٌ في المعنى، نحو قولك: زيدٌ حَسَنُ الوجهِ.

فأصل المجرور بالإضافة هنا الرفع على الفاعلية. أي حَسَنٌ وجهُه، ثم حُوِّل الإسناد إلى ضمير الموصوف، ثم أضيفت الصفة إلى فاعلها. وذلك بخلاف اسم الفاعل فإنه لا تَحْسُن فيه إضافته لفاعله، إلاَّ إذا أريد به الثبوت واللزوم، فحينئذ يُعْطَى حُكم الصفة المشبَّهة ويُعامَل معاملتها، نحو قولك: زيدٌ قائمُ الأبِ [1].

وقد وقع الاتفاق بين النحاة على أنَّ اسم الفاعل المتعدِّي لأكثر من واحد لا تصح إضافته لفاعله، لكنهم اختلفوا في المتعدِّي لواحد أو اللازم. فالجمهور عمَّمُوا المنع في ذلك أيضًا، فلا تصح عندهم إضافة اسم الفاعل لمرفوعه مطلقًا. وسبب المنع في ذلك وجود اللبس بين اسم الفاعل المضاف لفاعله واسم الفاعل المضاف لمفعوله، واللبس يجب تجنُّبه لئلا يقع المخاطب في الوَهَم.

(١) يُنظر شرح الألفية لابن الناظم ص ٤٤٥ والبسيط في شرح الجُمَل ١٠٨١/٢ والتذييل والتكميل [ج ٣ ق ٢٢٩ / أ] وتوضيح المقاصد ٤١/٣ والتصريح ٧٠/٢ وشرح الأشموني ٣٠٣/٢.

وحُمِل ما لا لَبْس فيه على ما فيه لبس حتى يكون الباب على وتيرة واحدة [١].

ويرى جماعة من النحويين أنه إذا أُمِن اللبس جازت إضافة اسم الفاعل لمرفوعه. ومن هؤلاء أبو علي الفارسي وابن مالك.

فقد نقل ابن مالك نصًّا عن «التذكرة» لأبي علي الفارسي، ذكر فيه جواز ذلك، قال: "قال أبو عليّ في «التذكرة» : مَنْ قال : زيدٌ الحَسَنُ عَيْنَيْنِ، فلا بأس أن تقول: زيدٌ الضَّارِبُ أبَوَيْنِ،والضَّارِبُ الأبَوَيْنِ، والضَّارِبُ الأبَوَانِ. والأبوان فاعل على قولك: الحسنُ الوجهُ، الأمر في ذلك كلِّه واحد [٢]".

وعقَّب على هذا النص ابنُ مالك، قائلاً: "هكذا قال أبو علي في «التذكرة»، و لم يقيِّد بأمْن اللبْس. والصحيح أنَّ جواز ذلك مُتَوَقِّفٌ على أمْنِ اللَّبْسِ، ويكثر أمْن اللبْس في اسم فاعل غير المتعدِّي [٣]". ثم ذكر شواهد على هذه الإضافة. سيأتي ذكرها فيما بعد.

وذهب جماعة آخرون إلى التفصيل في المسألة. قالوا: إنْ حُذِفَ مفعولُ اسم الفاعل اقتصارًا جازت إضافته لمرفوعه، وإنْ لم يُحذف لم تجزْ فيه الإضافة لمرفوعه. وهذا التفصيل قال به ابنُ عصفور وابنُ أبي الربيع [٤].

(١) يُنظر منهج السالك ص ٣٥٨ وهمع الهوامع ٥/١٠٥.

(٢) شرح التسهيل ٣/١٠٤.

(٣) المصدر نفسه .

(٤) نسبه لهما أبو حيان والمرادي والسيوطي، و لم أجده في كتبهما المطبوعة.

يُنظر منهج السالك ص ٣٥٨ وتوضيح المقاصد ٣/٤٢ وهمع الهوامع ٥/١٠٤.

والحقُّ أنَّه قد وردت شواهد عن العرب - تَصِحُّ لإثبات هـذه المسألة -، أضيف فيها اسم الفاعل لمرفوعه، سواء أكـان متعديًـا لواحـد أم لازمًـا. فمـن شواهد إضافة اسم الفاعل المتعدي لواحد إلى فاعله قول الشاعر :

مَـا الـرَّاحِمُ القـلْبِ ظَـلاَّمًـا وَإِنْ ظُلِمَا وَلا الكَـرِيـمُ بِمَنَّـاعٍ وَإِنْ حُـرِمَـا [١]

فإن قوله: (الرَّاحِم) اسم فاعل متعدٍّ لواحد، وقد أضيف لفاعله (القلب).

وقد يكون من ذلك قول حميد الأرقط المتقدم :

لاَحِـقُ بَطْنٍ بِقَـرًا سَمِـينِ [٢]

فإن قوله: (لاحِق) اسم فاعل في الأصل متعدٍّ لواحد، مضاف لفاعله؛ لأن الأصل لاحقٌ بطنُه.

ومن شواهد إضافة اسم الفاعل غـير المتعـدي لمرفوعـه قـول عبـد الله بـن رواحة:

تَبَـارَكْتَ إنّـي مِـنْ عَـذَابِـكَ خَـائِـفٌ وَإِنِّـي إِلَيْكَ تَـائِبُ النَّفْـسِ بَـاخِـعُ [٣]

(١) البيت من البسيط. ولم ينسبه أحدٌ فيما اطَّلعت عليه .

وهـو مـن شـواهد شـرح التسـهيل لابـن مـالك ١٠٤/٣ ومنهـج السـالك ص ٣٥٨ والتذييـل والتكميـل [ج ٣ ق ٢٢٩ / ب] وارتشـاف الضـرب ٢٥١/٣ وتوضيـح المقاصد ٤٢/٣ والمساعد على تسـهيل الفوائـد ٢٢٣/٢ والمقـاصد النحويـة ٦١٨/٣ وهمع الهوامع ١٠٤/٥ والتصريح ٧٢/٢ وشرح الأشموني ٣٠٣/٢.

(٢) البيت سبق الكلام عليه في ص ٣٠٣ .

(٣) تقدَّم تخريج هذا البيت في ص ٤٠١.

فقوله: (تائب) اسم فاعل من اللازم، أضيف لفاعله. وذلك إذا لم يُجعل صفة مشبَّهة - كما تقدم.

وكذلك من شواهد هذه الإضافة قول الآخر:

وَمَنْ يَكُ مُنْحَلَّ العَزَائِمِ تَابِعًا هَوَاهُ فَإِنَّ الرُّشْدَ مِنْهُ بَعِيدُ (١)

فإن قوله: (مُنحَلّ) اسم فاعل من اللازم، وقد أضيف لمرفوعه، وهو (العزائم).

يقول ابن مالك - عن سبب هذه الإضافة - : "قَصْدُ ثبوتِ اسم الفاعل يُسَوِّغ إضافتَه إلى ما هو فاعل في المعنى، ونَصْبَه إياه على التمييز إنْ كان نكرة، وعلى التشبيه بالمفعول به إنْ كان معرفة، بشرط السلامة من اللبْس. فيقال: زيدٌ ظَالِمُ العبيدِ خَاذِلُهم، رَاحِمُ الأبناءِ نَاصِرُهم، إذا كان له عبيدٌ ظالمون خاذلون، وأبناء راحمون ناصرون (٢)".

الخامس / إضافة الصفة المشبَّهة إضافة لفظية دائمًا، فهي في تقدير الانفصال؛ لأنها عاملة دائمًا، بخلاف إضافة اسم الفاعل فإنها تكون لفظية إذا كان عاملاً، وذلك إذا أريد به الحال أو الاستقبال، أو كان مقترنًا بأل. وتكون معنوية إذا لم يكن عاملاً، وذلك إذا أريد به المُضِيّ (٣).

(١) البيت من الطويل. نسبه ابن مالك لرجل من طيئ.

وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ٣/١٠٤ والتذييل والتكميل لأبي حيان [ج ٣ ق ٢٢٩ / أ] والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/٢١١ وهمع الهوامع ٥/١٠٥.

(٢) شرح التسهيل ٣/١٠٤.

(٣) يُنظر الكتاب ١/١٩٥ وشرح الكافية للرضي ١/٢٧٨.

السادس / أن معمول الصفة المشبَّهة لا يكون أجنبيًّا، وإنما يكون سببيًّا، أو ما في حكمه، نحو زيدٌ حَسَنُ الوَجْهِ ، ومعمول اسم الفاعل يكون سببيًّا ويكون أجنبيًّا، نحو قولك: زيدٌ ضاربٌ أخَاه، وزيدٌ ضاربٌ عمرًا. وقد سبق توضيح ذلك مع التعليل [١].

السابع / أن معمول الصفة المشبَّهة محفوظ الرتبة بالتأخر عنها، بمعنى أنه لا يجوز أن يتقدَّم عليها. بخلاف معمول اسم الفاعل فيجوز أن يكون متقدمًا عليه، ما لم يقترن اسم الفاعل بأل الموصولة. وقد سبق إيضاح ذلك أيضًا [٢].

الثامن / معمول اسم الفاعل يجوز إتباعه بجميع التوابع، ومنها الصفة، تقول: أنا مُكرمٌ زيدًا الفاضلَ. أمَّا الصفة المشبَّهة فيجوز إتباع معمولها بجميع التوابع باستثناء النعت، فقد وقع الخلاف فيه، حيث ذهب الزجاج ومتأخرو المغاربة إلى أنَّه لا يُتبع معمول الصفة المشبَّهة بنعت، لا يقال: محمد طويلةٌ يَدُه اليمنى [٣].

وعلَّلَ بعضُهم المنع بأنَّ الصفة المشبَّهة ضعيفة في العمل، فلم تَقْوَ للعمل في الصفة والموصوف معًا، ولأن معمول الصفة المشبَّهة لما كان سببيًّا أَشْبَهَ الضميرَ، والضميرُ لا يُنعت فكذا ما أشبهه [٤].

(١) يُنظر ما سبق في ص ٣٣٣.

(٢) تُنظر ص ٣٣٥.

(٣) يُنظر المقرَّب ١٤٣/١ وارتشاف الضرب ٢٤٨/٣ وهمع الهوامع ٩٩/٥.

(٤) يُنظر منهج السالك لأبي حيان ص ٣٦٦ والتذييل والتكميل [ج ٣ ق ٢٢٦ / أ].

وقد وجدتُ ابنَ جني قد سبق المغاربة إلى القول بذلك، وأنه هو الذي علَّلَ المنع بالتعليل السابق.

جاء في كتاب «الخاطِرِيَّات» ما نصه: "يقال: مررتُ برجلٍ حَسَنِ الوجهِ، لا تكاد العرب تصف (الوَجْه) ونحوه في مثل هذا الموضع، لا يقولون: أتيتُ امرأةً طويلةَ الظَّهرِ القَوِيِّ، ولا: أنتَ رَجُلٌ حَسَنُ المَرْأةِ الجميلةِ؛ وذلك أنه لا يُعنَى في نحو هذا غير تثبيت الأول، فلم يُحْتَجْ إلى الوصف. ألا تَرَاكَ إذا قلت: مررت برجلٍ حَسَنِ الوجهِ، فإنك لا تعني من الوجوه إلاَّ وجهَه البتة، فلما كان كذلك جَرَى مُجرى المضمَر فلم يوصف، كما لا يوصف؛ لأنه إذا أُضمر بَعْدُ عُرِّفَ، فلم يُحْتَجْ إلى الوصف لذلك "[١].

وقد تبعه متأخرو المغاربة، فهذا ابن عصفور يُصرِّح بمنع وصفه، ويقول: "ويجوز أن يُتبع معمول الصفة المشبَّهة باسم الفاعل بجميع التوابع ما عدا الصفة "[٢].

وذهب جماعة من العلماء إلى جواز إتباع معمول الصفة المشبَّهة بالنعت، كسائر التوابع [٣].

وهذا القول هو الذي تؤيده النصوص العربية، فقد ورد وَصْفُ معمول الصفة المشبهة، في الحديث الشريف عن صفة الدجَّال:"أَعْوَرُ عَيْنِهِ اليُمْنَى"[٤].

(١) الخاطريَّات ص ١٢٤.

(٢) المقرَّب لابن عصفور ١/١٤٣.

(٣) يُنظر منهج السالك ص ٣٦٦ والتذييل والتكميل [ج ٣ ق ٢٢٦ / أ] ومغني اللبيب ص ٥٩٩ وهمع الهوامع ٥/٩٩.

(٤) الحديث سبق تخريجه في ص ٣٥٤.

فقوله: (اليمنى) نعت لمعمول الصفة المشبهة(عينه).

وقد أوَّل بعضهم هذا الدليل، فجعل (اليمنى) خبرًا لمبتدأ محذوف تقديره هي اليُمْنَى، أو مفعولاً به لفعلٍ محذوفٍ، أي أعني اليمنى [١]. ولا شك في بُعْد هذا التأويل؛ لأن الأصل حَمْل الكلام على ظاهره.

قال أبو حيان: "قوله : اليمنى صفة لعينه، وهي معمول للصفة المشبهة، فينبغي أن يُنظر في ذلك" [٢].

التاسع / اسم الفاعل يجوز إتباع معموله على المحل. تقول هذا ضاربُ محمدٍ وعليًّا، بنصب التابع، عطفًا على محل المتبوع، وهو النصب. وقد سبق بيان ذلك [٣].

أمَّا الصفة المشبَّهة فلا يجوز معها ذلك عند الجمهور، فلا يصح عندهم أن يُقال : زيدٌ الحَسَنُ الوجهِ واليدُ، برفع التابع عطفًا على محل المتبوع، وهو الرفع [٤]، وأجازه الفراء فيصح على مذهبه أن يقال: مررت بالرجلِ الحَسَنِ الوجهِ نفسُه، وهذا قويُّ اليدِ والرِّجْلُ، برفع التابع فيهما إتباعًا لمحل المعمول، وهو الرفع؛ لأنه فاعل الصفة [٥].

(١) حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ١٠٩/٢.

(٢) منهج السالك ص ٣٦٦.

(٣) يُنظر ما تقدَّم في ص ٢٢٨.

(٤) يُنظر منهج السالك ص ٣٥٩ ومغني اللبيب ص ٦٠٠.

(٥) يُنظر التذييل والتكميل [ج ٣ ق ٢٢٦ / ب] ومنهج السالك ص ٣٦٦ ومغني اللبيب ص ٦٠٠ وهمع الهوامع ٩٩/٥.

العاشر / يجوز في اسم الفاعل الفصلُ بينه وبين معموله، نحو زيدٌ ضاربٌ في الدار عمرًا. أمَّا الصفة المشبَّهة فذكر النحاة أن لا يُفصل بينها وبين معمولها بفاصل؛ لضعفها في العمل، فلا يقال: زيدٌ شديدٌ في الحرب البطْشَ.

قال سيبويه: "ولا يَحْسُنُ أن تفصل بينهما، فتقول: هو كريمٌ فيها حَسَبَ الأبِ" (١).

وقد تقدمت هذه المسألة في شروط عمل الصفة المشبهة. وذكرتُ هناك أن الفصل في الصفة المشبَّهة قد ورد كثيرًا عن العرب، وأوردتُ بعض الشواهد والنصوص العربية التي ورد فيها الفصل بين الصفة المشبَّهة ومعمولها، لم يذكرها النحويون فيما اطَّلعت عليه من كتبهم (٢).

الحادي عشر / اسم الفاعل لا تقبح إضافته لمضافٍ إلى ضمير الموصوف، يقال: مررتُ برجلٍ مُكرمِ ضيفِهِ. وتقبح تلك الإضافة مع الصفة المشبهة، فلا يقال: مررت برجلٍ حَسَنِ وجهِهِ، عند أكثر النحويين. وقد سبق أن ذكرت أن الكوفيين أجازوا إضافة الصفة المشبَّهة إلى مضافٍ لضمير موصوفها، وأن الشواهد تُرجِّح مذهبهم (٣).

الثاني عشر / إذا اقترن اسم الفاعل ومعموله بأل فالأكثر فيه أن ينصب معموله، تقول: جاء الضاربُ الرجلَ . أمَّا الصفة فإن اقترنتْ باللام هي

(١) الكتاب ١/١١٥.

(٢) يُنظر ما سبق في ص ٣٢٩.

(٣) يُنظر ما تقدَّم في ص ٣٥٠.

ومعمولها كان الأحسن في معمولها الجر، كقولك: هو الحَسَنُ الوجهِ؛ لأن جانب الاسمية فيها أقوى منه في اسم الفاعل [١].

الثالث عشر / أن المنصوب باسم الفاعل منصوبٌ على المفعولية، والمنصوب بالصفة المشبَّهة فاعل في المعنى سواء أكان معرفةً أم نكرةً [٢].

سادسًا : فروق بينهما من جهة التعريف والتنكير :

الأوَّل / أن اسم الفاعل قد يتعرَّف بالإضافة؛ لأن إضافته قد تكون لفظية وقد تكون معنوية، فإنه إذا كان ماضيًا، أو مرادًا به الاستمرار كانت إضافته معنوية، فصار معرفة بها؛ ولذلك وقع صفة للمعرفة في قوله تعالى: ﴿غَافِرِ الذَّنبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ﴾ [٣].وإنْ أُريد به الحال أو الاستقبال، أو كان مقترنًا بأل، كانت إضافته لفظية، وصار نكرة؛ فلا يتعرف بالإضافة، كما سبق بيان ذلك.

أمَّا الصفة المشبَّهة فإنها لا تتعرَّف بالإضافة مطلقًا، فإضافتها لفظية دائمًا. وقد نَصَّ على ذلك النحاة.

قال سيبويه -في باب الصفة المشبَّهة-:"ومع هذا أنهم لو تركوا التنوين أو النون لم يكن أبدًا إلا نكرة على حاله منوَّنًا، فلما كان تَرْك التنوين فيه والنون لا يُجَاوَزُ به معنى النون والتنوين كان تركهما أخفَّ عليهم...[٤]".

(١) يُنظر الكتاب ١٩٤/١ وشرح المقدمة الجزولية الكبير ٨٨٥/٢ ومنهج السالك ص ٣٥٩.

(٢) تُنظر المقدمة الجزولية ص ١٥١ والأشباه والنظائر ٧٨/٤.

(٣) من الآية ٣ من سورة غافر.

(٤) الكتاب ١٩٤/١.

وقال في موضع آخر : "وذلك قولك: هذا الحَسَنُ الوجهِ، أدخلوا الألف واللام على حَسَن الوجهِ؛ لأنه مضاف إلى معرفة لا يكون بها معرفة أبدًا [١]".

ونَصَّ في باب النعت على أنَّ كل اسم إضافته غير محضة إذا أضيف لمعرفة جاز أن تكون إضافته محضة ، فيكون معرفة، إلاَّ الصفة المشبَّهة، فإنها لا تتعرَّف بالإضافة مطلقًا [٢].

وقال المبرد: "ويجوز أن تقول: هذا رجلٌ حَسَنُ الوجهِ. فالوجه لم يجعل (حسنًا) معرفةً، وإنْ كان مضافًا إليه؛ وذلك لأن التنوين هو الأصل، ومعنى هذه الإضافة الانفصال [٣]".

ويقول ابن يعيش: "وهذا القبيل من المضاف لا يتعرف بالإضافة؛ لأن النية فيه الانفصال، ويدل على ذلك أنك تصف به النكرة، وإنْ أضفته إلى معرفة، نحو قولك: مررتُ برجلٍ حَسَنِ الوجهِ [٤]".

ومِمَّن ذكر ذلك أيضًا ابن مالك والرضي وأبو حيان وغيرهم.

يقول ابن مالك: "وكذا يُحكم بتنكير ما يضاف إلى معرفة إضافة غير محضة ولا شبيهة بمحضة، وذلك أن يكون المضاف صفةً مجرورُها مرفوعٌ بها في المعنى، نحو رأيت رجلاً حَسَنَ الخلقِ [٥]".

(١) المصدر السابق ١/٢٠٠.

(٢) الكتاب ١/٤٢٨، ٤٢٩.

(٣) المقتضب ٤/١٥٨.

(٤) شرح المفصل ٢/١٢٠.

(٥) شرح التسهيل ٣/٢٢٧.

وقال الرضي : "أمَّا الصفة المشبَّهة فهي أبدًا جائزة العمل، فإضافتها أبدًا لفظية [١]".

ويقول أبو حيان : "وأمَّا باب الصفة المشبَّهة فالنصوص متظافرة على أن الإضافة فيها إلى معرفة لا يتعرَّف بها المضاف، نحو حَسَن الوجه [٢]".

الثاني / أن (أل) التي اقترن بها اسم الفاعل اسم موصول، على الصحيح من أقوال العلماء [٣]. أمَّا (أل) الداخلة على الصفة المشبَّهة فهي حرف تعريف عند الجمهور.

وممَّن ذكر ذلك سيبويه، قال: "وذاك أنه يجوز لك أن تقول: هذا الحَسَنُ الوجهِ، فيصير معرفةً بالألف واللام، كما يصير الرجل معرفةً بالألف واللام، ولا يكون معرفةً إلاَّ بهما [٤]".

ويقول ابن هشام – رادًّا على من جعل (أل) الداخلة على الصفة المشبَّهة اسمًا موصولاً: "وليس بشيء؛ لأن الصفة المشبَّهة للثبوت فلا تُؤوَّل بالفعل؛ ولهذا كانت الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة باتفاق [٥]".

هذه أهم الفروق التي ذكرها النحويون لِمَا خالفت فيه الصفة المشبَّهة اسم الفاعل.

(١) شرح الكافية ٢٧٨/١.

(٢) منهج السالك ص ٢٧٢.

(٣) يُنظر شرح الكافية للرضي ٣٧/٢ ومغني اللبيب ص ٧١.

(٤) الكتاب ٤٢٩/١.

(٥) مغني اللبيب ص ٧١.

المبحث الأول

تعريف اسم المفعول

لم يذكر سيبويه ولا المبرد تعريفًا لاسم المفعول ، وعندما تبحث عن تعريفه تجد له عند المتأخرين تعاريف مختلفة في اللفظ، إلاَّ أنها في النهاية تؤول إلى معنى واحد.

فقد عرَّفه الزمخشري بأنه "الجاري على يُفْعَل من فِعْلِهِ، نحو مضروب؛ لأن أصله مُفْعَل ومُكْرَم ومُنْطَلَق به ومُسْتَخرَج ومُدَحْرَج [١]".

وفي هذا التعريف بيان لاسم المفعول، ثم ذِكْر لأمثلته من الثلاثي والرباعي والخماسي والسداسي.

وشرَح ابن يعيش هذا النص بما ملخصه أنَّ اسم المفعول يشبه الفعل المبني للمجهول فمَفْعُول مثل يُفْعَل، فالميم في مَفْعُول بدلٌ من حرف المضارَعة، وخالفوا بين الزيادتين للفرق بين الاسم والفعل، والواو في (مَفْعُول) مَدَّةُ الإشباع [٢].

وعرَّفه ابن الحاجب بأنه: "ما اشتُقَّ من فِعْلٍ لِمَنْ وَقَعَ عليه [٣]".

ويقول ابن الناظم في تعريفه : "المراد باسم المفعول ما دلَّ على حَدَثٍ

(١) المفصل ص ٢٢٩.

(٢) يُنظر شرح المفصل ٦/٨٠.

(٣) الكافية في النحو ص ١٨٢.

ووَاقِعٍ عليه [١]".

وعند ابن هشام اسم المفعول هو "ما دَلَّ على حَدَثٍ ومفعولِه [٢]".

ويعرِّفه الفاكهي في «الحدود» بأنه "ما اشتُقَّ من مصدر فعل لمن وقع عليه [٣]".

وتعريف ابن هشام المتقدِّم هو أكثر التعاريف السابقة تداولاً؛ لكونه جامعًا مانعًا مع اختصار عبارته.

أمَّا عن سبب تسمية هذه الصيغة بهذا الاسم، فيرى ابن الحاجب أنها سمِّيت باسم المفعول بناءً على مجيء الثلاثي منه على هذا الوزن، وحُمِل غير الثلاثي عليه.

وعلَّلَ ذلك بكثرة ورود الثلاثي في كلامهم، فصار كأنه الأصل. ثم قال: "وكان قياسه أن يكون على زِنَةِ مُضَارِعِهِ، كما في اسم الفاعل؛ ولذلك يقول النحويون: أصله مُفْعَل، ولكنهم كرهوا ذلك لئلا يلتبس باسم المفعول من الرباعي بالهمزة؛ لأنه حينئذ يكون لفظُه كَلَفْظِهِ، فغيَّروا الثلاثي بزيادة الواو وفتح الميم؛ فحصل الفرق بينهما. وكان الثلاثي أولى بالتغيير بالزيادة لأنه أخف لقلة حروفه... [٤]".

(١) شرح الألفية ص ٤٣٣.

(٢) أوضح المسالك ٢/٢٥٩.

(٣) شرح الحدود في النحو ص ١٨٩.

(٤) شرح ابن الحاجب على الكافية ص ٩٥.

وخالفه الرضي - كما خالفه في تسمية اسم الفاعل - فهو يرى أن اسم المفعول سُمِّي بذلك ؛ لأن المراد المفعول به ، أي الذي فُعِل به الفعل ، لكن حُذِفَ حرف الجرِّ ، فصار الضمير مرفوعًا فاستتر؛ لأن الجار والمجرور كان مفعولَ ما لم يُسَمَّ فاعلُه. أمَّا اسم المفعول فهو المصدر في الحقيقة [1].

والرضيُّ مُولَعٌ بمعارضة ابن الحاجب، وبعض معارضاته يُعلِّل لها، وبعضٌ منها لا يُعلِّل لها، وهذه المخالفة من الاعتراضات التي لا دليل عليها.

(١) يُنظر شرح الكافية للرضي ٢٠٣/٢.

المبحث الثاني

صوغ اسم المفعول

لا شك أن الكلام على اشتقاق اسم المفعول وصوغه من المباحث الصرفية التي لا تدخل في هذا البحث، لكنَّ المقام قد استدعى التعرُّض لذلك بشيء من الإيجاز؛ لأن المعرفة بحكم الشيء متوقفةٌ على المعرفة بحدِّه وأصله.

وفي صوغ اسم المفعول يقول الصرفيُّون : يُصاغ اسم المفعول قياسًا على بناءين:

الأول بناء (مَفْعُول)، ويُصاغ عليه كلُّ اسمِ مفعولٍ مشتقٍّ من فعلٍ ثلاثيٍّ تامٍّ متصرِّفٍ مجرَّدٍ.

يقول سيبويه: "فأمَّا مثال (مَضْرُوب) فإنه لا يكون إلاَّ لما لا زيادة فيه من بنات الثلاثة [١]".

ويأتي على هذا الوزن جميع أبواب الفعل الثلاثي الصحيح والمعتلّ، سواء أكان متعدِّيًا أم لازمًا. إلاَّ أنَّ اللازم يُعَدَّى بالجارِّ والمجرور أو الظرف أو المصدر المتصرِّف [٢].

وإذا كان الفعل أجوفَ حَذَفْتَ منه عند أخذ اسم المفعول منه واوَ

(١) الكتاب ٤/٢٨٠.

(٢) يُنظر الممتع في التصريف ٢/٤٥٤ وشرح الكافية للرضي ٢/٢٠٤ وهمع الهوامع ٦/٥٧ وأبنية الصرف في كتاب سيبويه ص ٢٨٠.

مَفْعُول، على مذهب الخليل وسيبويه، نحو قولك : مَقُول. فوزنه عندهما مَفُعْل.

ويرى الأخفش أن المحذوف هو عين الكلمة؛ لأن واو مَفْعُول جاءت لتدل على غرض معيَّن، وهو معنى المفعولية. فوزنه عنده مَفُول [١].

والأمثلة على ذلك كما يلي:

أمثلة الصحيح : مَنْصُور - مَكْتُوب - مَقْتُول - مَرْدُود.

أمثلة المعتلِّ : مَوْجُود - مَوْعُود - مَيْسُور - مَقُول - مَبِيع - مَغْزُو أو مَغْزِيّ [٢] - مَرْمِيّ - مَجْزِيّ.

أمثلة اللازم : مَجْلُوسٌ عليه - مَمْرُورٌ به - مَوْقُوفٌ فيه.

ولغة بني تميم تصحيح الأجوف إذا كان يائيًّا، فيأتي عندهم على وزن (مَفْعُول) دائمًا [٣].

يقولون : هذا بيت مَبْيُوع، ورجلٌ مَدْيُون، وثوبٌ مَخْيُوط. وقد وردت بعض النصوص والشواهد التي تؤكد ذلك، ليس هذا مجال ذكرها.

(١) تُنظر المسألة في الكتاب ٣٤٨/٤ والمنصف ٢٨٧/١ والممتع في التصريف ٤٥٤/٢.

(٢) إذا كان فعله ناقصًا واويًّا مفتوح العين، جاز في اسم المفعول منه وجهان التصحيح - وهو الأكثر - فتقول: مَغْزُو ومَدْعُو ، والإعلال تقول: مَغْزِي ومَدْعِي بالكسر. يُنظر الكتاب ٣٨٤/٤ والمنصف ٢٨٣/١.

(٣) يُنظر الكتاب ٣٤٨/٤ والمنصف ٢٨٣/١ والمقرب ٤٦٠/٢.

وقد أتى اسم المفعول من أفعال ملازمة للبناء على المجهول. وقالوا عنه : إنه سماعي. وذلك مثل قولهم : مَجْنُون من (جُنَّ)، و مَزْهُوّ علينا من (زُهِيَ)، ومزْكُوم من (زُكِمَ) [١].

البناء الثاني : يكون على صيغة اسم الفاعل من غير الثلاثي، مع فتح ما قبل الآخر. ويأتي على هذا البناء كلُّ اسمِ مفعولٍ من الرباعي والخماسي والسداسي [٢].

قال سيبويه -موازنًا بين صيغتي اسم الفاعل واسم المفعول من غير الثلاثي-: "وليس بين الفَاعِل والمَفْعُول في جميع الأفعال التي لحقتها الزوائد إلاَّ الكَسْرة التي قبل آخر حرف، والفتحة، وليس اسمٌ منهما إلاَّ والميم لاحقته أولاً مضمومة[٣]". وقال أيضًا: "وإنْ كان مَفْعُولاً فهو على مثال (يُفْعَل) [٤]". ويأتي عليه أيضًا الصحيح والمعتل.

أمثلة الصحيح : مُخْرَج - مُجَرَّب . مُقَاتَل - مُدَحْرَج - مُنْطَلَق به - مُسْتَخْرَج.

أمثلة المعتل : مُعْطَى - مُلْقَى - مُلْغَى - مُخْتَار - مُبْتَلَى.

ما تقدَّم هو القياس من أوزان اسم المفعول. وقد جاءت أوزان أخرى له خارجة عن القياسي؛ فتكون من السماعي الذي يُحفظ ولا يُقاس عليه. فيأتي على:

(١) يُنظر الصحاح ٦/٢٣٧٠ - (زهو).

(٢) ينظر شرح الوافية لابن الحاجب ص ٣٢٧ وهمع الهوامع ٦/٥٧.

(٣) الكتاب ٤/٢٨٢.

(٤) المصدر السابق ٤/٢٨١.

١ - (فَعِيل) بمعنى مَفْعُول، يستوي فيه المذكّر والمؤنّث. نحو قولك : قَتِيل وجَرِيح وكَسِير وخَضِيب وسَعِيد وغَسِيل وأسِير ولَدِيغ وصَرِيع [١]. وهو كثير، إلاّ أنَّ العلماء قصروه على السماع.

قال ابن مالك: "وفَعِيل هذا مع كثرته مقصورٌ على السماع [٢]". وجعل ابنُه بدر الدِّين عدمَ قياسيَّة ذلك أمرًا مُجْمَعًا عليه [٣] . والحقُّ أنَّ المسألة خلافية ، فبعضُ العلماء يرى قياسَه فيما ليس له فَعِيل، بمعنى فَاعِل [٤].

٢ - (فَعُول) بفتح الفاء بمعنى مَفْعُول. كقولهم: رَكُوب وجَزُور . أي مَرْكُوب ومَجْزُور.

قال تعالى : ﴿فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ وَمِنْهَا يَأْكُلُونَ﴾ [٥].

قال العكبري: "رَكُوبُهُم بفتح الرَّاء، أي مَرْكُوبهم، كما قالوا: حَلُوب، بمعنى مَحْلُوب" [٦].

٣ - (فِعْل) بكسر الفاء وسكون العين. بمعنى مَفْعُول. نحو (ذِبْح) في قوله

(١) يُنظر إصلاح المنطق ص ٣٤٣.

(٢) شرح التسهيل ٨٨/٣ ويُنظر همع الهوامع ٥٩/٦.

(٣) يُنظر شرح الألفية لابن الناظم ص ٤٤٢.

(٤) يُنظر شرح التسهيل ٨٨/٣ ومنهج السالك ص ٣٥٢ وهمع الهوامع ٥٨/٦.

(٥) من الآية ٧٢ من سورة يس.

(٦) التبيان في إعراب القرآن ١٠٨٦/٢.

تعالى: ﴿وَفَدَيْنَاهُ بِذِبْحٍ عَظِيمٍ﴾ (١)، أي مَذْبُوح، وطِرْح أي مَطْرُوح، وطِحْن كقولهم في المثل: "أَسْمَعُ جَعْجَعَةً ولا أرَى طِحْنًا" (٢)، أي مَطْحُونًا.

قال أبو عبيد البكري: "الطِّحْن - بكسر أوَّله - ما طُحِنَ من دقيق وغيره، والطَّحْن - بفتح أوَّله - مصدر طَحَنْتُ طَحْنًا ... ثم قال: فمعنى المثل أسمعُ صوتَ رَحًى ولاَ أرَى ما تطحنُه" (٣).

٤ - (فَاعِل) بمعنى مَفْعُول، وهو كثير نحو : دَافِق في قوله تعالى: ﴿خُلِقَ مِن مَّاءٍ دَافِقٍ﴾ (٤). بمعنى مَدْفُوق، ونحو رَاضِيَة كما في الآية ﴿ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾ (٥)، أي مَرْضِيَّة.

وقد ذكر السيوطي الألفاظ التي جاءت على ذلك وحصرها، فقال: "لم يأتِ عنهم فَاعِل بمعنى مَفْعُول إلا قولهم: تُراب سَافٍ، وإنما هو مَسْفِي؛ لأن الريح سَفَتْه، وعِيشَة رَاضِيَة بمعنى مَرْضِيَّة، وماء دَافِق بمعنى مَدْفُوق، وسِرّ كَاتِم بمعنى مَكْتُوم، وليل نَائِم بمعنى قد ناموا فيه (٦)".

(١) الآية ١٠٧ من سورة الصافات.

(٢) المَثَل في مَجْمَع الأمثال ٢٨٥/١ والمستقْصَى في أمثال العرب ١٧٢/١ والقاموس المحيط ١٤/٣ (جَعَّ).

(٣) فصل المقال في شرح كتاب الأمثال ص ٤٤٩.

(٤) الآية ٦ من سورة الطارق.

(٥) من الآية ٢١ من سورة الحاقة.

(٦) المزهر في علوم اللغة وأنواعها ٨٩/٢.

والظاهر أنَّ في هذا الحصر نظرًا؛ لأنه قد ورد (فَاعِل) بمعنى مَفْعُول كثيرًا في غير ذلك، كقولهم: الطَّاعِم، والكَاسِي، بمعنى المُطْعَم والمَكْسُو، قال الحطيئة:

دَعِ المَكَارِمَ لا تَرْحَل لِبُغْيَتِهَا وَاقْعُد فَإنَّكَ أنتَ الطَّاعِمُ الكَاسِي [١]

فالطاعم والكاسي جاءا على وزن (فَاعِل) مرادًا بهما المَفْعُول؛ لأن المعنى المُطْعَم المَكْسُو. وذلك على أحد القولين الواردين في ذلك [٢].

ومنه قولهم: (عَائِذ) يكون للفاعل والمفعول، يقال: رجلٌ عَائِذ أي فَاعِل، ويقال : ناقة عَائِذ أي حديثة النِّتَاج، وهي مَفْعُولَة؛ لأن ولدها يعوذ بها [٣].

وقالوا: أمْر عَارِف، أي مَعْرُوف، وسبيل خَائِف، أي مَخُوف منه، ومنه قولهم: طَلْقَة بَائِنَة، أي مُبَانَة. ويقولون: أمر عَازِم، أي مَعْزُوم عليه[٤].ومنه

(١) البيت من البسيط، وهو من أبيات يهجو فيها الحطيئةُ الزبرقانَ بن بدر ﷺ ، يُنظر ديوانه ص ٥٠.

والبيت قد ورد في الأزْهِيَّة في علم الحروف ص ١٧٥ وتحصيل عين الذهب ص٤٤٠ وشرح المفصَّل ١٥/٦ وشرح الشافية للرضي ٨٨/٢ ولسان العرب ٣٦٤/١٢ (طعم) وتخليص الشواهد ص٤١٨ وشرح الأشموني٢٠٠/٤ وخزانة الأدب ١١٥/٥.

(٢) والقول الثاني أنَّه على النِّسَب، بمعنى ذو طعام وذو كسوة. يُنظر الكتاب ٣٨٢/٣ وشرح المفصَّل ١٥/٦ وشرح الأشموني ٢٠٠/٤.

(٣) يُنظر الأضداد لابن الأنباري ص ١٢٥ والأزْهِيَّة للهروي ص ١٧٥ وشرح المفصَّل ١٥/٦.

(٤) ذَكَرَ جميعَ هذه الألفاظ ابن الأنباري في الأضداد ص ١٢٥ - ١٢٨ مع الشواهد الدالة على استعمالها.

عَاصِم في قوله تعالى:﴿لاَ عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللهِ إِلاَّ مَنْ رَحِمَ﴾[١]. أي لا مَعْصُوم، على أحد المعاني الواردة في تفسير الآية[٢].

والغريب أيضًا قول ابن خالويه : "ليس في كلام العَرَب مَفْعُول على لفظ فَاعِل من أَفْعَلَ إلا حرفًا واحدًا، قول العرب: (أَسَمْتُ الماشيةَ في المرعى فهي سَائِمَةٌ) و لم يقولوا مُسَامَة، وهذا نادر[٣]".

لأنه قد ورد - كما سبق - قولهم : طَلْقَةٌ بَائِنَة، أي مُبَانَة، وهي من أَبَان على وزن (أَفْعَل) كما هو واضح.

٥ - (فَعَل) بمعنى مَفْعُول. كقولهم : هذا قَنَص بمعنى المَقْنُوص. وقولهم: الخَبَط بمعنى المَخْبُوط، ومنه العَدَد بمعنى المَعْدُود، قال تعالى: ﴿سِنِينَ عَدَدًا﴾[٤] أي مَعْدُودَة، وقولهم: هذا رَدٌّ أي مَرْدُود، ومنه الحديث الشريف "مَنْ عَمِلَ عَمَلاً لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنا فهو رَدٌّ"[٥]، أي مَرْدُود عليه.

٦ - (فُعْلَة) بضم الفاء وسكون العين بمعنى مَفْعُول، كما يأتي (فُعَلَة) بمعنى فاعل، وهذا قياس مطرد.

(١) من الآية ٤٣ من سورة هود.

(٢) والمعنى الثاني أنه بمعنى فاعل ، والثالث أنه على معنى النسب، أي ذا عصمة . يُنظر التبيان في إعراب القرآن ٢/٧٠٠.

(٣) ليس في كلام العرب ص ٢٢٦.

(٤) من الآية ١١ من سورة الكهف.

(٥) الحديث أخرجه مسلم في صحيحه - كتاب الأقضية - باب نقض الأحكام الباطلة وردّ مُحدَثات الأمور ٣/١٣٤٣.

قال ابن السِّكِّيت: "اعلم أنَّ ما جاء على فُعَلَة بضم الفاء وفتح العين من النعوت فهو في تأويل فَاعِل، وما جاء على فُعْلَة ساكنة العين فهو في معنى مَفْعُول به" [١]. ثم ضرب لذلك أمثلةً كثيرةً.

وقال ابن قتيبة : فُعْلَة من صفات المَفْعُول، وفُعَلَة من صفات الفَاعِل، تقول: رَجُلٌ هُزَأَة يَهْزَأُ بالناس، وهُزْأَة يَهْزَؤُن منه، وكذلك سُخَرَة وسُخْرَة، وضُحَكَة وضُحْكَة، ولُعَنَة ولُعْنَة، وسُبَبَة وسُبَّة، وخُدَعَة وخُدْعَة" [٢].

٧ - (فَعْل) بمعنى مَفْعُول وهو كثير . كقولهم: دِرْهَمٌ ضَرْبُ الأمير، أي مَضْرُوبه، وثوبٌ نَسْجُ اليمنِ، أي مَنْسُوجه. ومنه قوله تعالى: ﴿هَذَا خَلْقُ اللهِ﴾ [٣]، أي مَخْلُوقه.

هذه مجموع الأوزان غير القياسية التي يأتي عليها اسم المفعول في لغة العرب.

وسيأتي البحث على ذكْر ما يصح له أن يعمل عَمَلَ الفعل من أوزان اسم المَفْعُول وما لا يصح.

(١) إصلاح المنطق ص ٤٢٧.

(٢) أدب الكاتب ص ٤٣٥، وللمزيد يُنظر المزهر ١٥٦/٢ وتصريف الأسماء للشيخ الطنطاوي ص ٩١.

(٣) من الآية ١١ من سورة لقمان.

المبحث الثالث

عمل اسم المفعول

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول : عمل اسم المفعول

المطلب الثاني : شروط عمل اسم المفعول

المطلب الثالث : تثنية اسم المفعول وجمعه

المطلب الأول

عمل اسم المفعول

يكاد النحويون يُجْمِعون على عمل اسم المفعول، فقد اتفقت كلمتهم على أن اسم المفعول يعمل عَمَل فِعْلِه المبني للمجهول.

وقد أوجز سيبويه إعمال اسم المفعول في قوله: "فَمَفْعُول مثل يُفْعَل[1]".

ويُفْهَم من نَصِّ سيبويه السابق أن اسم المفعول مُشَبَّه في العمل بالفعل المبني للمجهول. فإن كان فعله متعديًا لواحد رَفَعَ معمولَه على النيابة عن الفاعل، وإن كان متعديًا لمغعولين أو ثلاثة رفع الأول على النيابة، ونَصَبَ ما سواه على المفعولية . وإن كان فعله لازمًا عَمِلَ اسم المفعول في الجارِّ والمجرور أو الظرف المتصرِّفين [2].

مِثال المتعدِّي لواحد قولك: زيدٌ مَضْرُوب أخُوه .

ومِثال المتعدِّي لاثنين أو ثلاثة قولك: زيد مُعْطَى أخُوه درهمًا، ومُعَلَّمٌ أبُوه عَمْرًا حَاضِرًا.

ومِثال عمل اللازم في الجارِّ والمجرور قولك: زيدٌ مُنْطَلَقٌ به. ويُعَدُّ من ذلك قولُه تعالى : ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [3].

(١) الكتاب ١/١٠٩.

(٢) يُنظر شرح التسهيل ٣/٨٨ وشرح الأشموني ٢/٣٠٢.

(٣) من الآية ٧ من سورة الفاتحة.

فالجارُّ والمجرور متعلقان باسم المفعول (المَغْضُوب) وقاما مقام نائب الفاعل.

قال العكبري - في إعراب هذه الآية - : "المَغْضُوب مفعولٌ من غَضِبَ عليه، وهو لازم، والقائم مقام الفاعل (عليهم)، والتقدير، غير الفريق المغضوب، ولا ضمير في (المغضوب) لقيام الجارّ والمجرور مقام الفاعل؛ ولذلك لم يُجمع [١]".

ومن شواهد عمله في الجارّ والمجرور أيضًا قول ابن عباس ﷺ : "واعمَلْ عَمَلَ مَنْ يَعْلَمُ أنَّه مَجْزِيٌّ بِالحَسَنَاتِ، مَأْخُوذٌ بالسَّيِّئَات [٢]".

إلاَّ أنَّه في هذا القول يكون الجارّ والمجرور في موضع نصب على المفعول الثاني؛ لأن نائب الفاعل الضمير المستتر في اسم المفعول في الموضعين.

وقد وردت الشواهد الكثيرة التي جاء فيها اسم المفعول عاملاً عَمَلَ فعلِه. وهي شواهد من القرآن الكريم والحديث الشريف وأقوال العرب.

فمِمَّا جاء فيه اسم المفعول عاملاً في معموله الرفع على النيابة في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ يَوْمٌ مَجْمُوعٌ لَهُ النَّاسُ وَذَلِكَ يَوْمٌ مَّشْهُودٌ﴾ [٣].

قال أبو حيان: "(النَّاس) مَفْعُول لم يُسَمَّ فاعلُه، رافعُه (مجموع) " [٤].

(١) التبيان في إعراب القرآن ١/ ١٠ ويُنظر مُشْكِل إعراب القرآن لمكّي ١/ ١٣.

(٢) ورد قولُه هذا في مجمع الأمثال للميداني ٤/ ٥٦. ولم أجدْهُ في غيره.

(٣) من الآية ١٠٣ من سورة هود.

(٤) البحر المحيط ٥/ ٢٦١.

وأجاز فيه ابن عطية وجهًا آخر، وهـو أن يجعـل (النَّـاس) مبتـدأ مؤخـرًا، و(مجموع) خبرًا مقدَّمًا [١].

وقد رَدَّ هذا الوَجْهَ أبو حيان، وبيَّـن أنَّـه يـلزم عليـه المخالفـة بـين المبتـدأ والخبر إفرادًا وجمعًا. قال - مشيرًا إلى قول ابن عطية السابق - : "وهـو بعيـدٌ لإفراد الضمير في (مجموع) وقياسه على إعرابه مجموعون " [٢].

وكذلك يمكن أن يُقال في قوله تعالى ﴿مَشْهُود﴾ في آخـر الآيـة السـابقة إنه اسم مَفْعُول رافعٌ لمعموله، وهو الضمير المستتر فيه.

ومن الشواهد القرآنية على عمله أيضًا قوله تعالى:﴿وَالْمُؤَلَّفَة قُلُوبُهُم﴾ [٣]، فقوله : ﴿الْمُؤَلَّفَة﴾ جمعُ مُؤَلَّف، وهو اسم مَفعـول مـن المتعـدِّي لواحـد، وقـد عَمِلَ في معموله الرفع على النيابة عن الفاعل، وهو قوله ﴿قُلُوبُهُم﴾.

ومن هذه الشواهد أيضًا قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُـم﴾ [٤] على أحد الأقوال الواردة في إعراب ﴿إِخْرَاجُهُم﴾ [٥] . وهو أنه مرفـوع علـى النيابة عن الفاعل، والعامل فيه اسم المفعول ﴿مُحَرَّمٌ﴾ .

(١) يُنظر المحرر الوجيز لابن عطية ٩/٢٢٢.

(٢) البحر المحيط ٥/٢٦١.

(٣) من الآية ٦٠ من سورة التوبة.

(٤) من الآية ٨٥ من سورة البقرة.

(٥) تُنظر هذه الأقوال في معاني القرآن للفراء ١/٥٠ والتبيـان في إعـراب القـرآن ١/٨٧ والبحر المحيط ١/٢٩٢.

وقد أجاز هذ الإعراب الفراء ومكي بن أبي طالب القيسي والعكبري.

قال الفراء : " إنْ شئت جعلت (هو) عمادًا ، ورفعت الإخراج بمحرَّم [١]".

أمَّا مكي القيسي، فإنَّه بعد أن ذكر وجهًا سابقًا قال: "وإن شئت رفعت محرَّمًا بالابتداء، ولا ضمير فيه، و(إخراجهم) مفعول ما لم يُسَمَّ فاعله [٢]...".

ويقول العكبري في إعراب هذه الآية : "(هو) مبتدأ، وهو ضمير الشأن، و (مُحَرَّم) خبره، و (إخْرَاجُهُم) مرفوع بمُحَرَّم [٣]".

ومن شواهد عمله من الحديث الشريف ما يلي :

١ – قوله ﷺ : "نِعْمَتَانِ مَغْبُونٌ فِيهِمَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ الصِّحَّةُ والفَرَاغُ" [٤].

فاسم المفعول فيه (مَغْبُون) وقد رفع معموله (كثير) على النيابة عن الفاعل.

٢ – قوله عليه الصلاة والسلام في صفة الدَّجَّال:"وَإِنَّ بَيْنَ عَيْنَيْهِ مَكْتُوبًا كَافِرٌ "[٥].

فقوله : (مَكْتُوبًا) اسم مفعول من المتعدِّي لواحد، وقوله: (كَافِر) مرفوع

(١) معاني القرآن للفراء ١/٥١.

(٢) مشكل إعراب القرآن ١/٦١.

(٣) التبيان في إعراب القرآن ١/٨٧.

(٤) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه – كتاب الرقائق – ٨/١٠٩.

(٥) أخرجه البخاري في كتاب الفتن – باب ذكر الدجال – ٩/٧٦.

باسم المفعول على النيابة عن الفاعل. وهذا أحد الأوجه في إعراب هـذا الحديث، وقد ذكر هذا الوجه ابنُ مالك [١].

ومن شواهد إعمال اسم المفعول في أقوال العرب ما جاء في المَثَلِ المشهور من قولهم: "مُكْرَهٌ أخَاكَ لا بَطَلٌ [٢]".

فإن قولهم: (مُكْرَه) اسم مفعول من الرباعي (أُكْرِهَ). وقد عمل في معموله (أخاك) فرفعه على النيابة عن الفاعل، إلاَّ أنه جاء على ما يُعرف بلغة القَصْر في الأسماء الستة، وهو إلزامها الألف، رفعًا ونصبًا وجرًّا.

وهذا الشاهد إنَّما يَصِحُّ على قول مَنْ أجاز إعمال اسم المفعول، وهو غير معتمد على شيء. كما سيأتي بيان ذلك.

أمَّا الشواهد الشعرية التي ورد فيها إعمال اسم المفعول فهي كثيرة، لا يأتي عليها الحصر. وقد جَمَعْتُ منها ما يربو على خمسة عشر شاهدًا. لم يتعرض لذكر معظمها النحاة فيما اطَّلعتُ عليه من كتبهم، منها خمسة شواهد مما أضيف فيه اسم المفعول لمعموله، سيأتي ذكرها عند الكلام على إجراء اسم المفعول مُجْرَى الصفة المشبَّهة.

فمن الشواهد الشِّعريَّة على عمله في نائب الفاعل الرفع قولُ ابن دارة:

(١) شواهد التوضيح والتصحيح ص ١٤٩.

(٢) يُنظر المثل وقصته في أمثال العرب للمفضل الضبي ص ١١٢ ومجمع الأمثال ٣٤١/٣ والمسْتَقْصَى للزمخشري ٣٤٧/٢ برواية : "مُكْرَهٌ أخُوك لا بَطَلٌ".

أَنَا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِي وَهَلْ بِدَارَةَ يَا لَلنَّاسِ مِنْ عَارِ [١]

فاسم المفعول (مَعْرُوفا) رَفَع (نَسَبِي) على أنه نائب عن الفاعل.

ومنها قول الشاعر:

مُؤَخَّرُ عَنْ أَنْيَابِهِ جِلْدُ رَأسِهِ فَهُنَّ كَأَشْبَاهِ الزِّجَاجِ خُرُوجُ [٢]

قال أبو العباس ثعلب : "أراد (مؤخرٌ) مُنَوَّنٌ، فلمَّا حال بينهما اكتفى من التنوين" [٣].

ومراد ثعلب بهذا القول أنَّ اسم المفعول (مُؤَخَّر) قد عمل الرفعَ في معموله (جِلْد) على أنه نائب فاعله، ولكن لم يُنوَّن اسم المفعول للفاصل بينهما بسبب الضرورة الشعرية.

ومن شواهد عمله الشعرية أيضًا قول الآخر:

هُوَ العَسَلُ الصَّافِي مِرَارًا وَتَارَةً هُوَ السُّمُّ مَذْرُورًا عَلَيْهِ الذَّرَارِحُ [٤]

(١) البيت من البسيط، لسالم بن دارةَ اليربوعي.

وهو من شواهد كتاب سيبويه ٧٩/٢ والخصائص ٢٦٨/٢ وأمالي ابن الشجري ٢٢/٣ وشرح المفصل لابن يعيش ٦٤/٢ وشرح الكافية الشافية ٧٥٦/٢ والمساعد لابن عقيل ٤١/٢ والمقاصد النحوية ١٨٦/٣ وهمع الهوامع ٤٠/٤ وشرح الأشموني ١٨٥/٢ وخزانة الأدب ٢٦٥/٣.

(٢) البيت من الطويل. ولم أقف على قائله. وقد أنشده أبو العباس ثعلب في مجالسه ، ولم ينسبه لأحد. تُنظر مجالس ثعلب ١٢٥/١.

(٣) مجالس ثعلب ١٢٥/١.

(٤) البيت من الطويل، وهو لكثيِّر عزَّة من قصيدة طويلة، لكن الذي في الديوان : =

فقوله : (مَذْرُورًا) اسم مفعول من ذُرَّ يُذَرُّ، و (الذَّرَارِحُ)جاء مرفوعًا على النيابة عن الفاعل. وهو جمع (ذُرَّاح) يطلق على دويبة صغيرة سامَّة، والمراد هنا السُّمُّ عمومًا.

ومن هذه الشواهد أيضًا قول الشاعر:

يَتْبَعْنَ وَرَّادًا عَدِيلاً صَدْرُه مُشَرَّفًا عَبْلَ المَحَالِ جسْرُه (١)

فقوله : (مُشَرَّفًا) اسم مفعول، ومعموله (جَسْرُهُ) المرفوع على أنه مفعولُ ما لم يُسَمَّ فاعلُه.

وقد ذكر التبريزي هذا الإعراب ثم ضعَّفه بسبب وجود الفاصل بين العامل ومعموله.

يقول التبريزي – في تعليقه على البيت السابق – : "قد يرفع (جَسْرُه) على أنه قد قام مقام الفاعل في (مُشَرَّفًا). ثم قال : "وفيه قبحٌ للفصل بين (مُشَرَّفًا) وبين (جَسْرُه) بصفة الأول (٢)".

= **هُوَ السُّمُّ تُسْتَدْمَى عَلَيْهِ الذَّرَارِحُ**

فعليه لا يكون في البيت شاهد لعمل اسم المفعول. يُنظر ديوانه ص ١٨٣.

والرواية المذكورة هي رواية البحتري في الحماسة ص ١٦٤.

(١) البيتان من الرجز ، للمِقْدام بن جَسَّاس الدُّبَيْرِي.

يُنظر تهذيب الألفاظ للتبريزي ص ١٦٠.

(٢) تهذيب الألفاظ للتبريزي ص ١٦٠ .

ويظهر أنه ليس من هذا الإعراب بُدّ؛ لتعذُّر حمله على الابتداء والخبر؛ لكون اسم المفعول قد جاء هنا منصوبًا صفة لما قبله. وأكثر الشواهد التي سبق الاستشهاد بها قد حصل فيها فصلٌ بين اسم المفعول ومعموله، ولم يمنع من ذلك أحدٌ، كما لم يُمنع ذلك في اسم الفاعل العامل.

ومن شواهد عمل اسم المفعول أيضًا قول ابن الدُّمَينة:

فَلَمَّا رَأَتْ أنْ لاَ وِصَالَ وَأنَّهُ مَدَى الصَّرْمِ مَمْدُودٌ عَلَيْنَا سُرَادِقُه (١)

فسُرَادقه مرفوعٌ على أنه نائب فاعل لاسم المفعول (ممدود).

ومن تلك الشواهد قول الآخر:

إنّي رَأيْتُكَ تَقْضِي الدَّيْنَ طَالِبَهُ وَقَطْرَةُ الدَّمِ مَكْرُوهٌ تَقَاضِيهَا (٢)

فأعمل قوله : (مَكْرُوه) وهو اسم مفعول في قوله (تَقَاضِيهَا) فرفعه به على النيابة عن الفاعل.

ومنها أيضًا قول الشاعر :

(١) البيت من الطويل، وهو لعبد الله بن الدُّمَينة الخثعمي. في ديوانه ص ٥٣.

وهو مع أبيات أخرى في الحماسة لأبي تمام ٢٧/٢ وشرح ديوان الحماسة للتبريزي ١٣١/٣

وقد نُسب البيت - أيضًا - لابن الطَّثْرية، وهو في شعره المجموع ص ٩١.

(٢) البيت من البسيط، وقد نُسب لأبَيٍّ بن الحمام العبسي، ولنهشل بن حري.

تُنظر الحماسة لأبي تمّام ٢٣١/١ وشرح الحماسة للتبريزي ٢١٢/١.

تَلْتَهِمُ الوَسْقَ مَشْدُودًا أشِظَّتُهُ كَأَنَّمَا وَجْهُهَا قَدْ سُفْعَ بِالنَّارِ [١]

فاسم المفعول (مشدود) قد عمل الرفع في قوله (أشِظَّته) على أنَّه نائب فاعله.

ومِمَّا عمل فيه اسم المفعول النصبَ في المفعول الثاني قول الشاعر :

وَكُلُّ حَرِيصٍ لَنْ يُجَاوِزَ رِزْقَه وَكَمْ مِنْ مُوَفًّى رِزْقَهُ وَهُوَ وَادِعُ [٢]

فقوله : (مُوَفًّى) اسم مفعول من وُفِّيَ يُوَفَّى، وقد رَفَع الضميرَ المستتر فيه على النيابة عن الفاعل، ونصب (رزقَه) على أنَّه مفعولٌ ثانٍ له.

ومنها قول الشاعر:

وَالدِّرْعَ لاَ أَبْغِي بِهَا ثَرْوَة كُلُّ امْرِئٍ مُسْتَوْدَعٌ مَا لَه [٣]

(١) البيت من البسيط. وهو من جملة أبيات نسبها أبو عبيدة لمعبد بن قُرْط العَبْدِي، من العقَقَة، يقولها في هجاء أمِّه. ونسبها التبريزي في شرح الحماسة لسعد بن قرط.
يُنظر العَقَقَة والبَرَرَة في ضمن نوادر المخطوطات ٢/٣٦٥ وشرح ديوان الحماسة للتبريزي ٤/١٧٥.

(٢) البيت من الطويل، وهو ليزيد بن الحكم الثقفي، من شعراء العصر الأموي. يُنظر شعره المجموع في ضمن (شعراء أمويُّون) ٣/٢٦٣ وحماسة البحتري ص ١٩٨ ومجموعة المعاني ص ١٨٠.

(٣) البيت من السريع، وهو لسلمة بن ذهل التيمي .
وقد ورد في الحماسة لأبي تمّام ١/٩٠ والكامل للمبرد ١/٤٧٠ وشرح المفضليات للتبريزي ١/٣٣٩ وخزانة الأدب ٥/١١٤.

فإن قوله : (مُسْتَوْدَع) اسم مفعول من قولهم: استُودِعَ فهو مُسْتَوْدَع، يَنصب مفعولين؛ الأول الضمير المستتر فيه، وهو نائب فاعله، والثاني قوله: (ماله). والتقدير مُسْتَوْدَع هو مَا لَه.

وكذلك قول الآخر :

وَقَرَّرَ القُوتَ فِيهَا ثُمَّ قَدَّرَهُ وَالنَّاسُ مُعْطَى الْغِنَى مِنْهُم ومُفْتَقِرُ (١)

فإن قوله : (مُعْطَى) اسم مفعول من الرباعي، قد عَمِلَ النصبَ في المفعولَيْنِ؛ الأول الضمير المستتر فيه، وهو نائب الفاعل، والثاني هو قوله : (الغِنَى).

(١) البيت من البسيط، من قصيدة طويلة، في الحثّ على الوعظ والحِكَم. وهي لعبد الله ابن خارجة، المعروف بأعشى بني ربيعة. يُنظر ديوانه في ضمن الصبح المنير ص٢٧٩.

المطلب الثاني

شروط عمل اسم المفعول

يبرز ههنا سؤالٌ مؤدَّاه هل عمل اسم المفعول مطلقٌ دون شروط؟ أو أنَّه متوقفٌ - كغيره من المشتقات - على شروطٍ يصح بها إعماله.

وللجواب عن هذا التساؤل يقال: ذَكَرَ أكثرُ النحاة أن اسم المفعول في العمل كاسم الفاعل في شروطه وأحكامه.

قال أبو علي الفارسي: "فالذي يعمل عمل الفعل ما كان للحال أو المستقبل دون ما مضى ... ، ثم قال : واسم المفعول في ذلك كاسمِ الفاعل، وإنما يعمل عمل الفعل إذا جَرَى وصفًا لموصوف أو خبرًا لمبتدأ أو حالاً لذي حال [١] ...".

ويقول الزمخشري : "وأمره على نحوٍ مِنْ أمْرِ اسم الفاعل في إعمال مثنَّاه ومجموعه واشتراط الزمانين والاعتماد [٢]".

وشرح ذلك ابن يعيش بقوله: "وشَرْطُ إعماله كشرط إعمال اسم الفاعل في أنه لا يعمل حتى يعتمد على ما قبله، كاسم الفاعل؛ لضعفه عن درجة الأفعال، ولا يعمل أيضًا إلاَّ إذا أريد به الحال أو الاستقبال، نحو قولك: هذا مضروبٌ غلامُه الساعةَ، ومررت برجلٍ مُكْرَمٌ أخُوه غَدًا" [٣].

(١) الإيضاح العضدي ص ١٧١.

(٢) المفصل ص ٢٢٩.

(٣) شرح المفصل ٦/٨٠.

وعن هذه الشروط أيضًا يقول ابن الخشاب : "واسم المفعول في هذا الحكم من العمل يجري مَجْرَى اسم الفاعل، وإن لم يَجْرِ مَجْرَى الفعل في الحركات والسَّكنات والعِدَّة، تقول: زيدٌ مضروبٌ أبُوه، كما تقول: يُضْرَبُ أبُوه ، فترفع به ، كما ترفع باسم الفاعل، وكذلك تنصب به إن كان فعلُه متعدِّيًا، كقولك: زيدٌ مُعْطًى أبُوه درهمًا، كما تقول: يُعْطَى أبُوه درهمًا [١]".

وهذا النص من ابن الخشاب يقرر فيه عدم جريان اسم المفعول على فعله، وهو كذلك في الظاهر إذا كان مشتقًّا من الثلاثي.

في حين يخالفه ابن يعيش ويرى أن اسم المفعول مُجَارٍ لفعله مطلقًا، وكل ما في الأمر هو زيادة هذه الواو، التي في وزنه الثلاثي من أجل الإشباع، فلا يُعتدُّ بها.

لذلك قال :"اسم المفعول في العمل كاسم الفاعل؛ لأنه مأخوذ من الفعل، وهو جَارٍ عليه في حركاته وسكناته وعدد حروفه، كما كان اسم الفاعل كذلك" ، ثم أخذ يبيِّنُ ذلك فيقول: "مَفْعُول مثل يُفْعَل، فالميم في مَفْعُول بدل من حرف المضارعة في يُفْعَل، وخالفوا بين الزيادتين للفرق بين الاسم والفعل ، والواو في مَفْعُول كالمدَّة التي تنشأ للإشباع لا اعتداد بها، فهي كالياء في الدراهيم ونحوه، أتوا بها للفرق بين مَفْعُول الثلاثي ومَفْعُول الرباعي [٢]".

(١) المرتجل ص ٢٣٩.

(٢) شرح المفصل ٦/٨٠.

ويقول العلاَّمة ابن مالك: " لا يعمل – أي اسم المفعول – حتى يُـراد بـه الحال أو الاستقبال، وأن يعتمد على استفهام أو نفي أو ما هو له خَبَرٌ أو نعتٌ أو حالٌ [١]".

ولذلك نجده يقول في ألفيته:

وَكُـلُّ مَـا قُـرِّرَ لاسْـمِ فَـاعِـل يُعْـطَى اسْـمَ مَفْعُـولٍ بِـلاَ تَفَـاضُـلِ

فَهْـوَ كَفِعْـلٍ صِـيغَ لِلْمَفْعُـول فِي مَعْنَـاهُ كَالْمُعْطَى كَـفَـافًـا يَكْتَفِي [٢]

وشَرَحَ المرادي هذين البيتين بقوله: "إن كان – أي اسم المفعـول – صِلَـةً لأَلْ عَمِلَ مطلقًا، وإن كان مجرَّدًا فبشرط إرادة الحال أو الاستقبال، والاعتمـاد على ما تقدم ذكره، ثم إنه يعمل عَمَـلَ فِعْـلٍ مَصُـوغٍ للمفعـول موافـقٍ لـه في المعنى. نحو (مَضْرُوب) فإنه يعمل عمل (ضُرِبَ) فيرفع نائبَ الفـاعل، فتقـول: زيدٌ مَضْرُوبٌ أَبُوه، كما تقول: ضُرِبَ أَبوه، فإنْ كان مِـنْ متعـدٍّ إلى اثنـين أو ثلاثة رَفَعَ واحدًا ونَصَبَ ما سواه [٣]".

يُفهم من هذه النصوص المتقدمة أنَّ النحاة قد ذكروا لإعمال اسم المفعول في معموله شروطًا تماثل الشروط التي ذكروهـا في عمـل اسـم الفـاعل. وهـذه الشروط هي :

الشرط الأول : شـرط الزمـان.

والمراد به أن يكون اسم المفعول مرادًا به الحال أو الاستقبال.

(١) شرح الكافية الشافية ١٠٥٣/٢.

(٢) يُنظر شرح الألفية لابن الناظم ص ٤٣٢ وشرح الأشموني ٣٠١/٢، ٣٠٢.

(٣) توضيح المقاصد والمسالك ٢٧/٣ – ٢٨.

تقول : زيدٌ مُكْرَمٌ أبوه الآن، ومُعْطَى أخُوه درهمًا غـدًا؛ وعلـى ذلـك لا يعمل اسم المفعول إذا كان بمعنى الماضي، إلاَّ إذا كان مقترنًا بـألْ - كمـا هـو الحال في اسم الفاعل. فلا يقال : زيد مُعْطَى درهمًا أمـسِ؛ لأن اسـم المفعـول ليس بمعنى الفعل الماضي؛ فلا يعمل إن أريد به المضي.

و لم ينقـل المتقدِّمـون هنـا خلافًـا عـن الكسـائي أو غـيره في إعمـال اسـم المفعول إذا كان ماضيًا، كما عُرِفَ عنه ذلك الخلاف في اسم الفاعل . ولكـن ابن أبي الربيع يصرِّح بمخالفة الكسائي للجمهور في هذا الشـرط، وأنـه - أي الكسائي - يرى جواز إعمال اسـم المفعـول وهـو بمعنـى المـاضي، ونقـلَ عنـه قوله: "إنهما - أي اسم الفـاعل واسـم المفعـول - يعمـلان، وإن كانـا بمعنـى الماضي" [١]. وكذلك نقل عنه القول بذلك ابنُ هشام في «شرح القطر» [٢].

وذكر الرضيُّ أن العلماء المتقدمين لم يَنُصُّوا على اشـتراط هـذا الشـرط في عمل اسم المفعول، وأنَّ المتأخرين هم الذين ذكروه.

قال الرضي : "وليس في كلام المتقدِّمين مـا يـدل علـى اشـتراط الحـال أو الاستقبال في اسم المفعـول، لكـن المتـأخرين كـأبي علـي ومـن بعـده صَرَّحُـوا باشتراط ذلك فيه، كما في الفاعل [٣]".

ولعل الأوائل إنما أغفلوا ذِكر هـذا الشـرط صراحـةً؛ لأنهـم ذكـروا اسـم المفعول بعد ذِكر اسـم الفـاعل ، ومعلـومٌ اتفـاق هذيـن الاسمـين في كثـير مـن الأحكام، فيُستفاد من ذلك ضمنًا أنه يُشترط فيه ما اشترط في اسم الفاعل.

(١) البسيط في شرح الجُمَل ٢/٩٩٩.

(٢) يُنظر شرح قطر الندى ص ٢٧٨.

(٣) شرح الكافية ٢/٢٠٤.

بيد أنه باستعراض الشواهد التي سبق ذكرها يجد الباحث أنَّ منها ما عَمِلَ فيه اسم المفعول، وهو بمعنى الماضي، كما في قول ابن دارة السابق:

أَنَا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِي وَهَلْ بِدَارَةَ يَا لَلنَّاسِ مِنْ عَارِ (١)

فاسم المفعول هنا (مَعْرُوفًا) بمعنى الماضي؛ لأن الشاعر يريد أن يقول: إنَّ الناس قد عرفوه من قبلُ بهذا النَّسب.

إلاَّ أنَّه قد يُجاب عن ذلك بأنَّ المراد بهذا الماضي الاستمرار، فهو ماضٍ مستمر، فيكون بمنزلة الحال.

وقد صرَّح الرضيُّ بأن اسم المفعول - كاسم الفاعل - لا يحتاج في عمل الرفع وَحْدَهُ إلى شرط زمان.

قال في باب الإضافة: "أمَّا اسما الفاعل والمفعول فعملهما في مرفوع هو سببٌ جائزٌ مطلقًا، سواء كانا بمعنى الماضي أو بمعنى الحال أو الاستقبال، أو لم يكونا لأحد الأزمنة الثلاثة، بل كانا للإطلاق المستفاد منه الاستمرار، نحو زيد ضامرٌ بَطْنُه ومُسْوَدٌّ وجْهُه ومُؤَدَّبٌ خُدَّامُه؛ وذلك لأن أدنى مشابهة للفعل تكفي في عمل الرفع؛ لشدة اختصاص المرفوع بالفعل، وخاصة إذا كان سببيًّا..." (٢).

وعلى ذلك صَحَّ عمل اسم المفعول في البيت المذكور؛ لأنه إنما عمل في معموله الرفعَ، وعملُه رفعًا لا يشترط فيه الزمان. وإنما يُشترط هذا الشرط إذا كان عاملاً النصب في معموله، كما أوضح ذلك الرضي.

(١) مضى الكلام على هذا البيت وتخريجه في ص ٤٣٣.

(٢) شرح الكافية ٢٧٨/١.

الشرط الثاني : شرط الاعتماد.

وهو أن يكون اسم المفعول العامل مُعْتَمِدًا على أحد أوجه الاعتماد السابقة؛ وهي الاستفهام والنفي والمخبَر عنه وصاحب الحال والمنعوت، والنداء - عند من يُجيز الاعتماد عليه -.

والأخذ بهذا الشرط هو مذهب جمهور النحويين [١]. وقد خالف في ذلك الأخفش - أيضًا - ، وأجاز إعمال اسم المفعول غيرَ معتمدٍ على شيء من هذه الأوجه، كما أجاز ذلك في عمل اسم الفاعل.

وقد نَقَلَ عنه هذا المذهب ابنُ أبي الربيع [٢] وابن هشام [٣].

وباستعراض الشواهد السابقة نجد أن أكثرها قد عمل فيه اسم المفعول وهو معتمد على أحد أوجه الاعتماد ؛ فالآية السابقة وهي قوله تعالى : ﴿وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُم﴾ [٤] والحديث "نِعْمَتَانِ مَغْبُونٌ فِيهِمَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ [٥]" قد اعتمد اسمُ المفعول في كلٍّ منهما على المبتدأ.

وفي قول الشاعر :

هُوَ السُّمُّ مَذْرُورًا عَلَيْهِ الذَّرَارِحُ [٦]

(١) يُنظر شرح الكافية الشافية ١٠٥٣/٢ ومنهج السالك ص ٣٤١ وتوضيح المقاصد ٢٧/٣ وهمع الهوامع ٥/٩٠.

(٢) يُنظر البسيط في شرح الجُمَل ٩٩٩/٢.

(٣) يُنظر شرح قطر الندى ص ٢٧٨.

(٤) من الآية ٦٠ من سورة التوبة.

(٥) سبق تخريج الحديث في ص ٤٣١.

(٦) تقدَّم الكلام عليه في ص ٤٣٣.

اعتمد اسم المفعول على صاحب الحال، وهو (السُّمُّ)؛ لذلك صحَّ عمله.

واعتمد اسم المفعول في قوله :

مَدَى الصَّرْمِ مَمْدُودٌ عَلَيْنَا سُرَادِقُه [١]

على المُخبَر عنه ، وهو اسم (أنَّ) في أول البيت.

وفي البيت الأخر :

مُشَرَّفًا عَبْلَ المَحَالِ جَسْرُه [٢]

اعتمد اسم المفعول على المنعوت المذكور قبله وهو قوله: (وَرَّادًا).

وقد يكون الاعتماد على شيء مقدَّر، لا ظاهر، كما وقع ذلك في اسم الفاعل أيضًا.

ومن شواهد اعتماد اسم المفعول على موصوف مقدَّر قول الشاعر :

وَنَحْنُ تَرَكْنَا تَغْلِبَ ابْنَةَ وَائِلٍ كَمَضْرُوبَةٍ رِجْلاهُ مُنقَطِعِ الظَّهْرِ [٣]

فقوله: (مَضْرُوبَة) اسم مفعول مؤنث، وهو عاملٌ فيما بعده الرفع، وقد اعتمد على موصوف مقدَّر، أي كَرَجُلٍ مَضْرُوبَةٍ رِجْلاه.

(١) يُنظر البيت في ص ٤٣٥.

(٢) سبق تخريج هذا البيت ، تُنظر ص ٤٣٤.

(٣) البيت من الطويل، وهو لتميم بن مقبل، في ديوانه ص ١٠٧.

وهو من شواهد شرح التسهيل ٨٨/٣ ومنهج السالك ص ٣٤١ والتذييل والتكميل [ج ٣ ق ٢١٨ /ب] وارتشاف الضرب ١٩٥/٣ وهمع الهوامع ٩٠/٥.

وكذلك قول الآخر :

فَهُنَّ مِنْ بَيْنِ مَتْرُوكٍ بِهِ رَمَقٌ صَرْعَى وَآخَرَ لَمْ يُتْرَكْ بِهِ رَمَقُ [١]

فاسم المفعول هنا (مَتْرُوك) قد اعتمد على موصوف مقدَّر، ولم أجد من قدَّر هذا الموصوف، إلاَّ أنَّه يتعين أن يكون التقدير: مِنْ بَيْنِ صِنْفٍ أو قِسْمٍ مَتْرُوكٍ به رَمَقٌ . ولأجل هذا الاعتماد عمل في معموله الرفعَ على النيابة عن الفاعل.

ومن شواهد اعتماده على مقدَّر أيضًا البيت الذي أنشده ثعلب في مجالسه:

مُؤَخَّرٌ عَنْ أَنْيَابِهِ جِلْدُ رَأْسِهِ

وقد سبق ذِكْرُهُ [٢]. فاسم المفعول فيه معتمدٌ على مبتدأ مقدَّر؛ لأن التقدير فيه، هُوَ مُؤَخَّرٌ؛ لذلك قال ثعلب: "أراد (مؤخَّرٌ) مُنَوَّن، فلما حال بينهما اكتفى من التنوين" [٣].

الشرط الثالث : ألاَّ يكون اسم المفعول مُصَغَّرًا. فإنْ صُغِّر لم يعمل.

فلو قلت في (مَضْرُوب) : مُضَيْرِيب لا يصح لك إعماله إعمال المكبَّر.

وهذا الشرط ذكره العلماء إمَّا ضمنًا وإمَّا تصريحًا.

(١) البيت من البسيط، ولم أقف على قائله.

وقد استشهد به ابن مالك في شرح التسهيل ٣/٨٨ وأبو حيان في منهج السالك ص ٣٤١ والتذييل والتكميل [ج ٣ ق ٢١٨ /ب].

(٢) سبق الكلام على هذا البيت ، يُنظر ما سبق في ص ٤١٩.

(٣) مجالس ثعلب ١/١٢٥.

فممَّن ذكره ضمنًا ابنُ الحاجب وابنُ مالك.

يقول ابن الحاجب - عن اسم المفعول - : "وأمـرُه في العمـل والاشـتراط كأمر اسم الفاعل" [١].

فيؤخذ من هذا النص أن اسم المفعول يُشترط لعمله ما يُشترط لعمل اسـم الفاعل، ومعلومٌ أن من شروط عمل اسم الفاعل ألاَّ يكون مُصَغَّرًا.

ويقول ابن مالك عنه أيضًا: "يعمل اسم المفعول عمل فِعْلِـه مشـروطًا فيـه ما شُرِطَ في اسم الفاعل" [٢].

فيُفهم من هذا القول اشتراط عدم تصغيره، عند إرادة إعماله.

وممَّن صرَّح بهذا الشرط مـع اسـم المفعـول أبـو حيـان، لكنـه ذكـره دون تفصيل، فقد سرد شروط عمل اسم المفعول - ومن بينها عدم التصغير - دون أن يُفصِّل في شيءٍ منها.

قـال:"وحُكمُـه في الاعتمـاد والتصغـير والوصـف والحمـل علـى الموضـع واعتبار الـزَّمان واتصال الضمائر به حُكم اسم الفاعل اتفاقًا واختلافًا [٣] ".

وقال في شرحه لقول ابن مالك السابق: "(مشروطًا فيه)، أيْ في عمله مـا شُرِطَ في عمل اسم الفاعل، يعـني مـن كونـه لا يعمـلُ إلاَّ مُعْتَمِـدًا ولا يكـون مُصَغَّرًا ولا موصوفًا قبل العمل [٤]...".

(١) الكافية ص ١٨٢.

(٢) تسهيل الفوائد ص ١٣٨.

(٣) منهج السالك ص ٣٤١.

(٤) التذييل والتكميل [ج ٣ ق ٢١٨ / ب].

وصرَّح بهذا الشرط أيضًا الصبَّان في «حاشيته على الأشموني» ، قال: "اقتصر على هذين الشرطين لأنهما اللذان ذكرهما المصنِّف في اسم الفاعل، وإلاَّ فيُشترط أيضًا ألاَّ يُصغَّر ولا يُوصف كاسم الفاعل [١]".

واشتراط هذا الشرط في اسم المفعول - وهو عدم التصغير - لم أجد مَنْ خالفَ فيه، و لم يذكروا عن الكسائي ولا غيره خلافًا في ذلك.

وقد يكون تعليل هذا الشرط هو ما ذكروه في سبب اشتراطه في عَمَلِ اسم الفاعل، وهو أنَّ التصغير يقوِّي جانب الاسمية التي في الوصف؛ لأنه - أي التصغير - من خصائص الأسماء، فيضعف بذلك شَبَهُ الاسم العامل بالفعل، فلا يَقْوَى على العمل .

أو التعليل الآخر، وهو أنَّ التصغير وصف في المعنى، والاسم العامل إذا وُصِفَ لم يعمل؛ لابتعاده بذلك عن شبه الفعل الذي هو بمعناه؛ لأن الفعل لا يوصف.

الشرط الرابع: ألاَّ يكون اسم المفعول موصوفًا.

فلا يُقال - عند النحويين - : (جاء المُكْرَمُ العاقلُ أخُوه)؛ لأنك وصفت اسم المفعول قبل استيفاء عمله.

ويقال في هذا الشرط ما قيل في سابقه من أنه قد صَرَّح به بعض العلماء، وذكره بعضهم ضِمنًا. وأنه لم يُعرف فيه مخالفٌ.

ففي النص السابق المذكور عن أبي حيان تصريح بهذا الشرط في حقِّ عمل اسم المفعول؛ فإنه قال: "لا يعمل - أي اسم المفعول - إلاَّ معتمدًا ولا

(١) حاشية الصبَّان على شرح الأشموني ٣٠٢/٢.

يكون مُصغَّرًا ولا موصوفًا قبل العمل [١]...".

وكذلك صرَّح بهذا الشرط ابنُ عقيل [٢].

ويُعَلَّل لهذا الشرط بما عُلِّلَ بـه لسـابقه، وهـو أنَّ الوصـف مـن خصـائص الأسماء، فإذا وُصِفَ الاسم العامل ابتعد بذلك عن شبه الفعل؛ فلا يتمكن مـن العمل.

وفي عبارة أبي حيان السابقة مـا يـدل علـى أنَّ الممنـوع مـن عمـل اسـم المفعول الموصوف هو ما إذا كان الوصف قبل العمل، لا بعده. بمعنى أنَّ اسم المفعول إذا استوفى معمولاته فلا مانع من وَصْفِه حينئذ.

أمَّا إذا قدَّمت الوصفَ قبل أن يستوفي معمولاتِه، فلا يصـح إعمالـه، لِمَـا ذُكِرَ سابقًا. وهو في هذه الحال موافق لاسم الفاعل.

(١) التذييل والتكميل [ج ٣ ق ٢١٨ / ب] .

(٢) يُنظر المساعد على تسهيل الفوائد ٢/٢٠٨.

المطلب الثالث

تثنية اسم المفعول وجمعه

اسم المفعول كاسم الفاعل في غالب أحواله، فكما أنَّ اسم الفاعل يعمل مفردًا ومثنى ومجموعًا جمعًا سالمًا أو مكسَّرًا، كذلك يعمل اسم المفعول - إذا استوفى شروطه - مفردًا ومثنًّى وجمعًا.

وممَّن ذكر ذلك الزمخشريُّ، قال: "وأمرُه على نحوٍ من أمرِ اسم الفاعل في إعمال مُثَنَّاه ومجموعه [1]...". فعُلِمَ من ذلك أنَّ اسم المفعول يعمل سواء أكان مفردًا أم مثنًّى أم مجموعًا.

مثال إعماله وهو مثنى قولك: جاء الرجلان المُعْطَيَانِ درهمًا.

ومثال إعماله وهو مجموع جمع المذكَّر السالم قولك: جاء الرجالُ المُعْطَوْنَ درهمًا . وفي جمع المؤنث السالم تقول: جاءت النساءُ المُعْطَيَاتُ مالاً.

وقد ورد جمع اسم المفعول جمع تصحيح في القرآن الكريم، إلاَّ أنه في جميع ذلك كان رافعًا لضميرٍ مستترٍ، وليس رافعًا لاسمٍ ظاهرٍ.

فمن ذلك قوله تعالى: ﴿لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الأَخْيَارِ﴾ [2]. فالمُصْطَفُون جمع تصحيح لاسم المفعول (مُصْطَفَى) ونائب فاعله ضمير مستتر فيه، أي هم.

(١) المفصل في عِلْمِ العربية ص ٢٢٩.

(٢) من الآية ٤٧ من سورة ص .

وكذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّكَ مِنَ الْمُنظَرِينَ﴾ [١]. فقوله (الْمُنْظَرِين) اسم مفعول رافع لضمير مستتر فيه.

وفي قوله تعالى: "﴿حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ﴾ [٢]. أي هم، وقوله تعالى: ﴿فِي جَنَّاتٍ مُّكْرَمُونَ﴾[٣]، اسم المفعول رافعٌ لضميرٍ مستترٍ فيه أي مُكْرَمُون هم.

وكذلك قوله تعالى : ﴿بِخَمْسَةِ آلافٍ مِنَ الْمَلاَئِكَةِ مُسَوَّمِينَ﴾ [٤] فقوله: (مُسَوَّمِين) بفتح الواو مشدَّدة على قراءة نافع وابن عامر وحمزة والكسائي، اسم مفعول، سُوِّمَ يُسَوَّمُ فهو مُسَوَّمٌ، وقرأ الباقون من السبعة بكسر الواو المشدَّدة على أنَّه اسم فاعل [٥].

ففي هذه الآيات ورد اسم المفعول مجموعًا جمعَ تصحيحٍ، عاملاً الرفع في ضميره المستتر فيه.

وقد ذكر ابن يعيش أن الألف والياء في تثنية اسم المفعول والواو والياء في جَمْعِه إنما هي حروف دالَّة على التثنية والجمع، وليست ضمائر، وبيَّنَ أن الفرق بينه وبين الفعل في هذا أنَّ الفعل لا يُثنى ولا يُجمع، وإنما ذلك للضمير الذي يكون فيه ، وأمَّا اسم الفاعل واسم المفعول فهما اسمان تدخلهما التثنية والجمع، كسائر الأسماء.

(١) من الآية ١٥ من سورة الأعراف.

(٢) من الآية ٢٤ من سورة الذاريات.

(٣) من الآية ٣٥ من سورة المعارج.

(٤) من الآية ١٢٥ من سورة آل عمران.

(٥) تُنظر السبعة لابن مجاهد ص ٢١٦ والنشر في القراءات العشر ٢/٢٤٢.

ودلَّلَ على ذلك بقوله: "إنَّ الذي يدل على أن العلامة اللاحقة بهما حرفٌ دال على التثنية والجمع وليسا اسمين انقلابُهما وتغيُّرُهما للإعراب، نحو جاءني الضاربان ورأيتُ الضاربَيْنِ ومررتُ بالضاربَيْنِ، كما تقول: جاءني الرجلانِ ورأيتُ الرجلَيْنِ ومررتُ بالرجلَيْنِ. ثم قال: وإنما لم تلحقهما - أي اسمي الفاعل والمفعول - علامةُ التثنية والجمع إذا رَفَعَا ظاهرًا؛ لأنهما حينئذ يكونان في مذهب لأفعال، والفعل إذا لم يكن فيه ضميرٌ لم تلحقه علامة؛ فلذلك تقول: هذان رَجُلانِ ضاربٌ أخُوهُما ومَضْرُوبٌ غُلامُهُمَا [١]".

وعلى ذلك إذا قيل: جاء المَضْرُوبَانِ، يكون نائب الفاعل لاسم المفعول ضمير مستتر فيه، أي هما، وليس النائب ألف التثنية؛ لأنها - كما قال ابن يعيش - حرف دالّ على التثنية، وبذلك خالف الفعل.

وأكَّد هذا أيضًا ابنُ القوَّاس، فقال: وحُكم مُثَنَّاه ومجموعه حُكم اسم الفاعل في العمل إذا رَفَعَا المضمر. وأمَّا إذا ارتفع به الظاهر فلا يُثنَّى ولا يُجمع؛ لقوة شبهه بالفعل؛ ولذلك لم يُجْمَع ﴿الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [٢].

(١) شرح المفصل ٨١/٦.

(٢) من الآية ٧ من سورة الفاتحة. والنَّصُّ في شرح ألفية ابن مُعْطٍ لابن القواس ٩٩٤/٢.

المبحث الرابع

أحكام تتعلق بعمل اسم المفعول

الأول : ما تقدَّم من إعمال اسم المفعول إنما هو في حالة مجيئه على صيغتيه الأصليَّتين المشهورتين اللتين صُدِّرَ بهما البحث.

أمَّا مجيء اسم المفعول على صيغة من صيغه السماعية، التي سبق ذكرها فإنه لا يصح إعماله حينئذ. وعلى ذلك نصَّ أكثر العلماء.

فابن مالكٍ يقول: "وينوب في الدلالة لا العمل عن مَفْعُول بِقِلَّةٍ فِعْل وفَعَل وفُعْلَة، وبكثرةٍ فَعِيل، وليس مَقِيسًا [١]".

فقد بَيَّنَ في هذا النص أن نيابة هذه الأوزان عن اسم المفعول إنما هي في الدلالة المعنوية، لا في الإعمال. فما جاء على هذه الأوزان فإنه لا يعمل.

وشَرَحَ ذلك أبو حيان مُمثِّلاً له، فقال: "ودلَّ المصنِّف بقوله : إنه ينوب في الدلالة، لا العمل على أنه لا يجوز أنْ يعملَ، فيقول: مررتُ برجلٍ كَحيلٍ عينُه، ولا مررتُ برجلٍ قتيلٍ أبُوه، فيرفع العينَ والأبَ، كما يجوز ذلك إذا قلت: مررتُ برجلٍ مَكْحُولَةٍ عينُه ومَقْتُولٍ أبُوه، ويُحتاج في منع ذلك أو إجازته إلى نقلٍ صحيحٍ عن العرب [٢]".

وقال في شرحه على الألفية عن هذا الموضوع: "وعَنَى المصنِّف بقوله:

(١) تسهيل الفوائد ص ١٣٨.

(٢) التذييل والتكميل [ج ٣ ق ٢١٩ / ب].

(ونَابَ نقلاً عنه ذو فَعِيل) أي ناب عن مَفْعُول من حيث الدلالة، لا من حيث العمل، هكذا نَصَّ عليه في بعض كتبه [١]، فعلى هذا لا يجوز (مررت برجلٍ كحيلٍ عينُه) فترفع بكحيل عينَه، كما ترفع في قولك: برجلٍ مقتولٍ أبُوه، ويحتاج في منع ذلك وإجازته إلى نقلٍ عن العرب [٢]".

وقد نقل أبو حيان نَصًّا عن ابن عصفور من كتابه «شرح المقرب» أفاد فيه أنه يصح عنده إعمال اسم المفعول، وهو على غير صيغتيه القياسيَّتين.

قال أبو حيان:"ولا يجوز لشيء منها - أي مِنَ الصيغ السماعية- أن يرفع الفاعل، فلا يُقال: مررت برجلٍ ذِبْحٍ كَبْشُه، ولا طِحْنٍ بُرُّه، وفي كلام ابن عصفور ما يدل على الجواز، قال- في «شرح المقرب» في آخر باب ما لم يُسَمَّ فاعله-:"واسم المفعول وما كان من الصفات بمعناه حُكمه بالنظر إلى ما يطلبه من المعمولات حُكم الفعل المبنى للمفعول". انتهى. ويحتاج ذلك إلى سماع[٣]".

وهذا النص الذي نقله أبو حيان عن ابن عصفور، وذَكَرَ أنه في «شرح المقرب» هو في «المقرَّب» نفسه بنصِّه [٤].

وعلى ذلك يتّضح لنا أنَّ ابن عصفور يذهب إلى إعمال ما جاء من الصفات بمعنى اسم المفعول، ولو كان على غير صيغته الأصلية.

(١) هو كتاب تسهيل الفوائد ص ١٣٨.

(٢) منهج السالك ص ٣٥٢.

(٣) التذييل والتكميل [ج ٣ ق ٢١٩ / أ].

(٤) المقرَّب لابن عصفور ١/٨١.

ونقل هذا المذهب عنه أيضًا السيوطيُّ، وخالَفَه، قال: "ولا يعمل كعمل اسم المفعول ما جاء بمعناه من فِعْل وفَعْل وفَعِيل، كذِبْح، وقَبْض وقَتِيل، فلا يُقال: مررتُ برجلٍ كَحِيلٍ عينُه، ولا قَتِيلٍ أبُوه. خلافًا لابن عصفور، حيث أجاز ذلك [١]".

ويظهر أنَّ ابن عصفور لم يجد شاهدًا على المسألة يؤيد مذهبه، فذكر القول دون الاستدلال عليه بشاهد؛ مما جعل أبا حيان يقول: "ويحتاج ذلك إلى سماعٍ عن العرب [٢]".

وقد توصَّل البحث إلى ما يمكن حمله على الاستشهاد لهذا المذهب الذي اختاره ابن عصفور، ولم أجد أحدًا ذكره من النحويين. والشاهد هو قول كعب بن سعد الغنوي:

حَبِيبٌ إلَى الـزُّوَّارِ غِـشْيَـانُ بَـيْـتِـهِ جَمِيلُ المُحَيَّا شَبَّ وَهُوَ أدِيبُ [٣]

فقوله: (حَبِيب) هنا اسم مفعول سماعي، بمعنى مَحْبُوب، فهو فَعِيل بمعنى مَفْعُول. وقد أعمله في قوله: (غِشْيَان) فرفعه على النيابة عن الفاعل. وذلك ممَّا يدل على إعمال (فَعِيل) بمعنى (مَفْعُول) وهي صيغة سماعية لاسم المفعول. وهذا يؤيد ما ذهب إليه ابن عصفور، ويردُّ على المانعين لذلك.

(١) همع الهوامع ٥/٩١.

(٢) التذييل والتكميل [ج ٣ ق ٢١٩ / ب].

(٣) البيت من الطويل، وهو من بائية كعب بن سعد الغنوي المشهورة، التي تُعَدُّ من عيون المراثي العربية.

والبيتُ في الأصمعيات ص ٩٦ وجمهرة أشعار العرب ص ٣٢٣ والبيان والتبيين ١/١٦٨ والأمالي للقالي ٢/١٥٠ وخزانة الأدب ١٠/٤٣٦.

الثاني : ذكر المتأخرون من العلماء أن اسم المفعول يخالف اسم الفاعل في مسألة، وهي أنه يصح فيه ، أي اسم المفعول - إذا قصد به الثبوت - أن يُعامَل معاملة الصفة المشبَّهة؛ فيرفع السببيَّ على الفاعلية، لا على النيابة عن الفاعل؛ لأنه أُجْرِيَ مُجْرَى الصفة المشبَّهة. وينصبه على التشبيه بالمفعول به - إن كان معرفةً - وعلى التمييز إن كان نكرةً، ويجرُّه على الإضافة. وذلك خاص باسم المفعول المتعدِّي لواحد [١].

تقول: زيدٌ محمودُ المَقَاصِدِ. فالأصل في هذا: زيدٌ محمودٌ مقاصدُه، بالرفع على الفاعلية. ثم يُحوَّل الإسناد عن المرفوع إلى ضمير الموصوف، فيستتر في المرفوع، ويُعوَّض منه (أل) فتقول: زيدٌ محمودٌ المقاصدَ، بالنصب على التشبيه بالمفعول به، ثم بعد أن تمَّ النصبُ، تصح إضافته لمعموله حينئذ، فتقول: زيدٌ محمودُ المقاصدِ [٢].

وذكروا لذلك الحُكم شواهد في حالة الرفع والنصب والجر، ستذكر في موضعها مِنَ البحث إنْ شاء الله.

ويبدو أنَّ ابنَ مالك هو أولُ مَنْ تعرَّض لذِكر هذا الحُكم وتقريره، وصرَّح به في كتبه «كشرح عمدة الحافظ» و «شرح التسهيل» و «شرح الكافية الشافية» [٣].

(١) يُنظر شرح التسهيل ٣/١٠٤ وشرح الكافية الشافية ٢/١٠٥٣ وشرح الألفية لابن الناظم ص ٤٣٣ والبسيط في شرح الجُمَل ٢/١٠٨٢ ومنهج السالك ص ٣٤١ وتوضيح المقاصد ٣/٢٨ وهمع الهوامع ٥/٩٠ .

(٢) يُنظر التصريح على التوضيح ٢/٧٢.

(٣) يُنظر شرح العمدة ص٦٧٨وشرح التسهيل٣/١٠٤وشرح الكافية الشافية٢/١٠٥٣ .

قال في «شرح التسهيل» : "وقد أغفلَ أكثرُ المصنِّفين إجراء اسم المفعول مجرى الصفة المشبَّهة، وهو يجري مجراها مطلقًا، إن كان مَصُوغًا من متعدٍّ إلى واحدٍ، كمَضْرُوب ومَرْهُوب ومَرْفُوع ومَجْمُوع، فيقال: هذا مَضْرُوبُ العبدِ ومَرْهُوبَ قَوْمٍ ومَرْفُوعُ قَدْرًا. وهو مجموعٌ الأمرَ وأمْرَهُ وأمْرًا، ومجموع الأمرِ وأمرُه [١]". ثم ذكر الشواهد على استعمال هذه الأوجه، كما سيأتي.

وقال أيضًا: "وانفرد اسم المفعول بجواز إضافته إلى ما هو مرفوع معنًى، كقولك: زيدٌ مَكْسُوُّ العبدِ ثوبًا والورعُ محمودُ المقاصدِ [٢]".

وفي نَصِّ ابن مالك الأخير ما يفيد جواز إضافة اسم المفعول لمعموله مطلقًا وإن كان متعديًا لمفعولين، فإنه قد مثّل بمثالين؛ مثال لاسم المفعول المتعدِّي لأكثر من واحد، ومثال للمتعدي لواحد.

وهذا يخالف ما سبق من أنَّ بعض العلماء قد نَصَّ على أن هذا الحُكم خاص باسم المفعول المتعدِّي لواحد.

وكذلك جعلهم هذا الحُكم ممَّا انفرد به اسم المفعول عن اسم الفاعل مخالف لِمَا سبق ذِكره عنهم من أنَّ اسم الفاعل إذا أريد به الثبوت واللزوم صحَّت إضافته لمعموله [٣].

ونقل السيوطي عن الشاطبي، أنه قال: "لم يذكر هذا الحُكم غيرُ ابن مالك، واعتنى بذكره في سائر كتبه، وقيَّده في الألفية بالقِلَّة، ولم يقيِّده بها في التسهيل، والأول أحسن [٤]".

(١) شرح التسهيل ٣/١٠٤ بتصرُّف يسير.

(٢) شرح الكافية الشافية ٢/١٠٥٣.

(٣) يُنظر ما سبق في ص ٤٠٥.

(٤) همع الهوامع ٥/٩٠.

ثم ذكر الشاطبي شروط معاملة اسم المفعول معاملة الصفة المشبَّهة، فقال: "إنما يجوز هذا الحُكم بشرطين: أن يكون اسم المفعول من متعدٍّ إلى واحدٍ، فلا يجوز من لازمٍ، ولا من متعدٍ إلى أكثر من واحد. وأن يقصد ثبوت الوصف، ويتناسى فيه الحدوث [١].

وعلى ذلك يكون إجراء اسم المفعول مجرى الصفة المشبَّهة خاصًّا باسم المفعول المتعدِّي لواحدٍ فقط.

وقد بيَّنَ أبو حيان سبب منع إضافة اسم المفعول المتعدِّي لأكثر من واحد، فقال: "إذا أضيف اسم المفعول إلى ما كان في الأصل مرفوعًا، وكان يتعدَّى إلى واحدٍ فلا إشكال، نحو مررتُ برجلٍ مَضْرُوبٍ الظَّهرِ؛ إذ أصله على الصحيح مضروبٍ الظهرَ، فالإضافة من نصب. وإن كان يتعدَّى إلى اثنين أو أكثر فقياس هذا أن تقول: مررتُ برَجُلٍ مَكْسُوٍّ الأبِ جُبَّةً، ومَظْنُونِ الأخِ قائِمًا، ومُعْلَمِ الغُلامِ عَمْرًا ضَاحِكًا، والسبب في منع ذلك أنَّ الإضافة هي من نصب على الصحيح، ورفضوا ذلك؛ لأنه من حيث انتصاب الثاني أو الثالث يكون حُكمه حُكم اسم المفعول الذي يتعدَّى إلى لمفعول به، ومن حيث انجرار ما يليه يكون حُكمه حُكم الصفة المشبَّهة ، ويختلف إذ ذاك حُكمه بالنظر إلى المنصوبات الأخرى. ألا ترى أنه يجوز في ذلك تقديم المنصوب؛ لأنه مفعول به، ويلزم ألاَّ يجوز تقديم ما يلي اسم المفعول لو نُصب؛ لأنه معمول الصفة المشبَّهة [٢]".

(١) المصدر نفسه.

(٢) منهج السالك ص ٣٤١ ويُنظر التذييل والتكميل [ج ٣ ق ٢١٨ / ب].

وفيما يلي أذكرُ الشواهد التي عومل فيها اسم المفعول معاملة الصفة المشبَّهة – بعد قصد الثبوت في معناه. وقد ذكر النحويون على ذلك ثلاثة شواهد فقط، شاهدًا للرفع وشاهدًا للنصب وشاهدًا للجر.

وقد توصَّل البحثُ لشواهد كثيرة عَمِلَ فيها اسمُ المفعول الجرَّ في معموله، سيأتي ذِكرها في موضعها. فشاهد الرفع الذي ذكره النحاة قول الشاعر:

بِثَوْبٍ وَدِينَارٍ وَشَاةٍ وَدِرْهَمٍ فَهَل أَنْتَ مَرْفُوعٌ بِمَا هَهُنَا رَأسُ [١]

فأجرى اسم المفعول (مَرْفُوع) مُجرى الصفة المشبَّهة، لَمَّا أراد به الثبوت، ورفع به (رأس) على الفاعلية؛ لأنه أعطِيَ حُكم الصفة المشبَّهة، بل عدَّه بعض العلماء صفة مشبَّهة، وذكر هذا البيت شاهدًا على عمل الصفة المشبَّهة الرفع في مجرَّد [٢].

وذكروا شاهدًا على النصب، وهو قوله:

لَوْ صُنْتَ طَرْفَكَ لَمْ تُرَعْ بِصِفَاتِهَا لَمَّا بَدَتْ مَجْلُوَّةً وَجَنَاتِهَا [٣]

فقوله : (مَجْلُوَّة) اسم مفعول، قصد به الثبوت؛ فعومل معاملة الصفة المشبَّهة؛ لذلك نَصَبَ ما بعده، وهو (وَجَنَاتها) على التشبيه بالمفعول به، لا على المفعوليَّة.

(١) سبق تخريج البيت في ص ٣٦٤ .

(٢) يُنظر شرح التسهيل لابن مالك ٩٦/٣ ومنهج السالك ص ٣٦٤. وقد سبق ذِكْرُ ذلك في ص ٣٦٤.

(٣) يُنظر تخريج البيت والكلام عليه في ص ٣٦٨.

ولو كان اسم المفعول هنا على وضعه الأصلي من إرادة معنى الحدوث به، لجاء ما بعده مرفوعًا به على النيابة عن الفاعل.

وشاهدُ الجرِّ الذي ذكره النحاة، هو قول الشاعر:

تَمَنّى لِقَائِي الجَوْنُ مَغْرُورَ نَفْسِهِ فَلَمَّا رَآنِي ارْتَاعَ ثُمَّتَ عَرَّدَا (١)

فاسمُ المفعول هنا (مغرور) أُجْرِيَ مُجْرَى الصفة المُشَبَّهَة؛ لأنَّه قُصِدَ به الثبوت؛ ولذلك عَمِلَ الجرَّ في معموله، وهو (نفسه).

وقد وقفتُ على شواهد أخرى، يمكن حملُها على أنَّها ممَّا أُجْرِيَ فيها اسمُ المفعول مُجْرَى الصفة المشبَّهَة - لَمَّا قُصِدَ به الثبوت - فجاء اسمُ المفعول فيها مضافًا لمعموله.

وهذه الشواهد، التي وقفتُ عليها :

١ - قول يزيد بن الحَكَم الثقفي :

وَالنَّاسُ مُبْتَنَيَانِ مَحْمُودُ البِنَايَةِ أوْ ذَمِيمْ (٢)

(١) البيت من الطويل، ولم يُعرف قائله.

والجَوْنُ هنا اسم رَجُلٍ، وعَرَّدَ أي هرب.

والبيت من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ١٠٥/٣ ومنهج السالك ص ٣٦٤ والتذييل والتكميل [ج ٣ ق ٢٢٤ / أ] والتصريح ٧٢/٢ وهمع الهوامع ١٠٣/٥.

(٢) البيت من مجزوء الكامل، وهو من قصيدة طويلة ليزيد بن الحَكَم الثقفي . يُنظر شعره المجموع في ضمن (شعراء أمويُّون) ٢٧٢/٣ ، والحماسة لأبي تمّام ٦١٢/١ وشرح الحماسة للتبريزي ١٠٥/٣ ولسان العرب ٩٤/١٤ (بَنَيَ).

فقوله: (محمود البناية) اسم مفعول قصد به الثبوت واللزوم؛ فأجري مُجْرَى الصفةِ المشبَّهة؛ لذلك أضيف لمعموله.

٢ - قول محمد بن بشير:

سَهْلُ الفِنَاءِ إذَا حَلَلْتَ بِبَابِه طَلْقُ اليَدَيْنِ مُؤَدَّبُ الخُدَّامِ (١)

فاسم المفعول (مُؤَدَّب) هنا أريد به معنى الثبوت، فأعطي حُكم الصفة المشبَّهة؛ لذلك أضيف لمعموله المقترن بأل.

٣ - قول الآخر :

أمَرْتُكَ أمْرًا حَازِمًا فَعَصَيْتَنِي فَأصْبَحْتَ مَسْلُوبَ الإرَادَةِ نَادِمًا (٢)

فقوله : (مَسْلُوب) اسم مفعول، أريد به الثبوت، فأُعطِيَ حُكم الصفة المشبَّهة؛ لذلك أُضيف لمعموله (الإرادة).

ويقول النحويون في مثل هذا الشاهد: إنَّ أصله الرفع (مَسْلُوبَةٌ إرادتُه) ثم لَمَّا قصد به الثبوت حُوِّلَ الإسناد إلى ضمير الموصوف، وحُذِفَ الضمير المقترن بالمعمول، وعُوِّض عنه بأل؛ فصار مَسْلُوبًا الإرادةَ، ثم أريد تخفيفه فأُضيف لمعموله؛ فصار مَسْلُوبَ الإرادة، بجرِّ المعمول على الإضافة.

(١) البيت من الكامل، وهو لمحمد بن بشير الخارجي،في شعره المجموع ص١١٦،في ضمن مقطوعة من ثلاثة أبيات،ونُسبت -أيضًا- لابن هَرْمة، يُنظر شعره ص ٢٤٢.

وقد وردت المقطوعة في الحماسة لأبي تمّام ٣٩٤/١ والبيان والتبيين ٣٣٢/٢ وعيون الأخبار ٨٩/١ وأمالي الزجاجي ص ١٤٢ والعقد الفريد ٣١٥/٢ وخزانة الأدب ٤٠٣/٩.

(٢) البيت من الطويل، وقد ذكره البحتري في حماسته،ونسبه للحصين بن المنذر الرقاشي. تُنظر حماسة البحتري ص ٢٧٤.

٤ – قول العباس بن مرداس:

وَأَهْـلاً فَـلاَ مَمْنُـوعُ خَـيْرٍ طَلَبْتَـهُ وَلاَ أَنْتَ تَخْشَى عِنْدَنَا أن تُؤَنَّبَا [١]

فأضاف اسم المفعـول (مَمْنُـوع) لمعمولـه (خـير) حـين أريـد بـه الثبـوت، وأجراه مُجْرَى الصفة المشبَّهة.

٥ – قول الشاعر :

إنَّـا وَجَدْنَـا أعْصُـرَ بْـنَ سَعْـدِ مُـيَـمَّمَ الْبَـيْـتِ رَفِـيعَ الْجَـــدِّ [٢]

(مُيَمَّم البيت) أي مَقْصُودٌ بيتُه، وهو اسم مفعـول أضيـف لمعمولـه، حـين قصد به الثبوت والدوام.

٦ – قول الخنساء :

حَـامِي الحَـقِيقَـةِ مَحْمُـودُ الخَـلِيقَـة مَهْـ ـدِيُّ الطَّـرِيـقَـةِ نَـفَّاعُ وضَـرَّارٌ [٣]

فأضيف اسم المفعـول (مَحْمُـود) لمعمولـه، والأصـل محمـودةٌ خليقتُـه، أي خِلْقَتُهُ، وكذلك في قولها: (مَهْدِيّ الطَّرِيقَةِ) أضيف اسم المفعول لمعمولـه، بعـد تحويل الإسناد عنه إلى ضمير الموصوف.

(١) البيت من الطويل، وهو من قصيدة طويلة للعبَّاس بن مِرداس يذكـر فيهـا جـلاء بـني النضير.

يُنظر ديوانه ص ٣٩ ومعجم البلدان ١٣٨/٥.

(٢) البيتان من الرجز. ولم يُعرف قائلهما.

يُنظر مقاييس اللغة ١٥٣/٦ ومجمل اللغة ٩٤٠/٤.

(٣) البيت من البسيط، وهو مـن قصيـدة الخنسـاء الشـهيرة في رثـاء أخيهـا صَخْـر، يُنظـر ديوان الخنساء ص ٣٩٢.

٧ – قولها – أيضًا – :

مُوَرَّثُ الْمَجْدِ مَيْمُونٌ نَقِيبَتُهُ ضَخْمُ الدَّسِيعَةِ فِي العَزَّاءِ مِغْوَارُ [١]

فاسم المفعول (مُوَرَّث) أضيف لمعموله الثاني؛ لأن التقدير (مُوَرَّثٌ هو المجدَ) فنائب الفاعل ضمير مستتر، و(المجد) مفعول ثانٍ لاسم المفعول.

وهذا الحُكم الذي سبق الاستشهاد له ، وهو إجراء اسم المفعول مُجْرَى الصفة المشبَّهة إذا قصد به الثبوت – إنما هو خاص باسم المفعول الباقي على وزنه الأصلي، وهو أن يكون من الثلاثي على وزن مَفْعُول، ومن غيره على وزن اسم الفاعل، مع فتح ما قبل الآخِر.

فإنْ حُوِّلَ اسم المفعول إلى الصِّيغ السماعية التي يأتي عليها، لم يَجُزْ إجراؤه مُجْرَى الصفة المشبَّهة حينئذ.

فلا يقال: مررتُ برجلٍ كَحِيلٍ عينِهِ، ولا يصح: هو رجلٌ قَتِيلُ أخِيه. أي مَقْتُوله بإضافة اسم المفعول لمرفوعه [٢].

ويؤخذ من إطلاق ابن مالك في قوله: "وينوب في الدلالة لا في العمل عن مَفْعُول بقِلَّةٍ فِعْل وفَعَل وفُعْلَة، وبكثرةٍ فَعِيل، وليس مَقِيسًا [٣]". أنَّ اسم المفعول المحوَّل عن صيغته الأصلية لا يعمل، سواء قبل إجرائه مجرى الصفة المشبَّهة، أم بعد إجرائه.

(١) البيت من البسيط، وهو من قصيدة الخنساء السابقة، يُنظر ديوانها ص ٣٨٩.

(٢) يُنظر شرح الأشموني ٢/٣٠٤.

(٣) تسهيل الفوائد ص ١٣٨.

وقد ذكر الأشموني أنَّ ابن عصفور خالف في ذلك، وأجاز إجراءه مُجرى الصفة، ولو كان على غير وزنه الأصلي [١].

ويؤخذ هذا القول من عموم قول ابن عصفور في ذلك، حين قال: "واسم المفعول وما كان من الصفات بمعناه حُكمه بالنظر إلى ما يطلبه من المعمولات حُكم الفعل المبني للمفعول [٢]".

فيدل ذلك على أن جميع الأحكام التي تُعْطَى لاسم المفعول وهو على وزنه الأصلي، تُعْطَى له وهو آتٍ على أوزانه الأخرى.

وذكر الصبَّان أنَّ سبب منع إجراء اسم المفعول المحوَّل عن صيغته الأصلية مُجرى الصفة المشبَّهة هو كثرة التغييرات الحاصلة في اسم المفعول حينئذ،فإنه قد غُيِّرَ إلى وزنٍ آخر، ثم يُغَيَّر معموله من الرفع إلى النصب ومن النصب إلى الجرِّ.

لذلك عَقَّب على قول الأشموني السابق بقوله:"لكراهة كثرة التغييرات[٣]".

وقد توصل البحث إلى ما يخالف هذا الحُكم، ويؤيد ما ذهب إليه ابن عصفور، من إجراء اسم المفعول المحوَّل عن صيغته الأصلية مُجرى الصفة المشبَّهة، فقد ورد عن العرب إضافته لمعموله، مع كونه جاء على غير وزنه الأصلي، وشاهد ذلك البيت السابق وهو قول الراجز :

مُيَمَّمَ الْبَيْتِ رَفِيعَ الْجَدِّ [٤]

فإنَّ قوله: (رَفِيع) هو اسم مفعول بمعنى مَرْفُوع، وقد عومل معاملة الصفة المشبَّهة؛ فأضيف لمعموله وهو (الجَدِّ)؛ لأنَّه أُرِيدَ به معنى الثبوت واللزوم.

(١) يُنظر شرح الأشموني ٣٠٤/٢.

(٢) المقرّب لابن عصفور ٨١/١.

(٣) حاشية الصبَّان على شرح الأشموني ٣٠٤/٢.

(٤) يُنظر ما تقدَّم في ص ٤٦١.

الفصل الرابع

اسم التفضيل

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول : تعريف اسم التفضيل وشروط صوغه

المبحث الثاني : حالات اسم التفضيل، وأحكام كلِّ حالة

المبحث الثالث : عمل اسم التفضيل

المبحث الرابع : ما جاء على وزن (أَفْعَل) ولم يُرَد به التفضيل

المبحث الأول

تعريف اسم التفضيل

وشروط صوغه

اسم التفضيل من الأسماء المشتقة العاملة عمل الفعل، وعرَّفه العلماء بتعاريف مختلفة، وأكثرُ مَنْ تناوله في هذا الجانب علماءُ التصريف.

فقد عرَّفه ابنُ الحاجب في الكافية بأنه : "ما اشتُقَّ من فعلٍ لموصوفٍ بزيادةٍ على غيره. وهو (أفعل)" [١].

واعترض الرضيُّ هذا التعريف بأنَّه غير مانع، فيدخل فيه نحو فَاضِل وزَائِد وغَالِب، فهي صفات تدل على زيادة، ثم ارتضى تعريفًا آخر لاسم التفضيل، فقال: "هو المبني على أَفْعَل لزيادة صاحبه على غيره في الفعل المشتَّق هو منه، فيدخل فيه نحو خَيْر وشَرّ؛ لكونهما في الأصل أخْيَر وأَشَرّ، فخُفِّفَا بالحذف؛ لكثرة الاستعمال" [٢].

وعرَّفه ابن القواس بأنه "الاسم المشتق من فِعْلٍ على جهة الزيادة على غيره" . ثم قال: "ولا يكون إلاَّ على صيغة أفْعَل إلاَّ أن يكون قد حُذِفَ منه شيء كخَيْر وشَرّ " [٣].

(١) الكافية ص ١٨٥.

(٢) شرح الكافية للرضي ٢/٢١٢.

(٣) شرح ألفية ابن مُعْطٍ ٢/١٠٠٢.

وذكر أبو حيان - عن صاحب «البسيط» - أنه عرَّف اسم التفضيل بقوله: "أَفْعَل التفضيل هو الاسم المشتق لموصوفٍ قائمٍ به معنى، ليدلَّ على زيادة فيه على غيره "[١].

ثم شرح هذا التعريف، فقال: "قولنا: لموصوف خرج منه الزمان والمكان، وقولنا: ليدل إلى آخره يَفْصِلُهُ مِمَّا عدَاه [٢]".

وعرَّفه أبو حيان في موضع آخر بأنه "الوصف المصُوغ على أَفْعَلَ دالاً على زيادته في محلٍّ بالنسبة إلى محلٍّ آخر"[٣].

ويعرِّفه الشيخ خالد الأزهري بأنه "الوصف المبني على أَفْعَلَ لزيادة صاحبه على غيره في أصل الفعل [٤]".

والملحُوظ على التعريفات السابقة إيرادها لعبارة (أَفْعَلَ التفضيل). وقولهم: (المبني على أَفْعَل). وهذه العبارة قد لا تصدق على كلِّ ما دلَّ على التفضيل؛ لأن هناك أسماءً تدل على التفضيل لم تأتِ على هذا الوزن، مثل قولهم: خَيْر وشَرّ، فهما اسما تفضيل، وليسا على وزن (أَفْعَل). فالأوْلَى التعبير عن ذلك باسم التفضيل، حتى يكون شاملاً لهذين اللفظين.

وقد أجاب بعض المتأخرين عن هذا الاعتراض بأن المراد بقولهم : (ما كان

(١) التذييل والتكميل [ج ٣ ق ١٩٤ / أ].

(٢) المصدر السابق.

(٣) ارتشاف الضَّرَب ٣/٢١٩.

(٤) التصريح على التوضيح ٢/١٠٠.

على أَفْعَل) ما جاء على هذا الوزن في اللفظ أو في التقدير، وهذان اللفظان، وهما (خَيْر و شَرّ) جاءا على وزن (أَفْعَل) تقديرًا، إذ أصلهما أَخْيَر وأَشَرّ [١]. فحُذفت منهما الهمزة، تخفيفًا. بدليل أنهم قد استعملوهما على هذا الوزن - شذوذًا - للتنبيه على أصلهما.

وقد جاء هذا الأصل في قراءة بعض القُرَّاء [٢]: ﴿مَنِ الْكَذَّابُ الأَشَرُّ﴾ [٣]. حيث قرأ بفتح الهمزة وتشديد الرَّاء.

وفي قول الراجز:

بِلاَلُ خَيْرُ النَّاسِ وَابْنُ الأَخْيَرِ [٤]

فأَخْيَر اسم تفضيل على وزن أَفْعَل.

وقد اختلف العلماء في سبب حذف همزة (أَفْعَل) من هذين اللفظين. فالجمهور يرون أنها حُذفت إرادةً للتخفيف اللفظي؛ نظرًا لكثرة الاستعمال

(١) حاشية الصبَّان على شرح الأشموني ٤٣/٣.

(٢) هذه قراءة قتادة وأبي حَيْوَة وأبي قلابة.

يُنظر مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ص ١٤٧ والمحتسب لابن جنّي ٢٩٩/٢ والبحر المحيط ١٨٠/٨.

(٣) من الآية ٢٦ من سورة القمر.

(٤) يُنسب هذا البيت لرؤبة بن العجاج، وليس موجودًا في ديوانه.

وهو من شواهد شرح عمدة الحافظ ص ٧٧٠ وارتشاف الضَّرَب ٢٢٠/٣ ومنهج السالك ص ٤٠٨ والتصريح ١٠١/٢ وهمع الهوامع ٤٥/٦ وشرح الأشموني ٤٣/٣.

فيهما. ويرى الأخفش أنَّ الهمزة حُذفت منهما بسبب كونهما غير مُشْتَقَّيْنِ من فِعْل، تمييزًا بينهما وبين ما اشتُقَّ من فِعْل، كسائر أسماء التفضيل [١].

قال ابن خَالَوَيه - وهو يذكر هذه المسألة - : "إنْ قال قائلٌ: جميع ما في كلام العرب أفْعَل مِنْ كذا، في معنى التفاضل يجيء بالألف، نحو قولك: زيدٌ أَفْضَلُ من عمرٍو، وزيدٌ أَكْتَبُ من خَالِدٍ، إلاَّ في (خَيْر) و (شَرّ)، فإنهم قالوا: زيدٌ خَيْرٌ من عمرو وشَرٌّ من عمرو، ولم يقولوا أَخْيَر ولا أَشَرّ، فلِمَ أسقطوا الألف من هذين؟ فقل: لعلَّتين؛ إحداهما أنَّ خَيْرًا وشَرًّا كثر استعمالهما، فحُذفت ألفهما. وقال الأخفش: جميع ما يُقال فيه (أَفْعَل مِنْ كذا) لا ينصرف إلا خَيْرًا وشَرًّا فإنهما ينصرفان، فحُذفت ألفهما إذْ فارقا نظائرهما [٢]".

وقال - أيضًا - : "العربُ تستعمل خَيْرًا وشَرًّا بحذف الألف من أولهما؛ لكثرة الاستعمال، ولأنه لا يَتَصَرَّف منهما فِعْلٌ عند الأخفش [٣]".

ويقول ابن جني - عند ذكره للقراءة السابقة - : "الأَشَرُّ بتشديد الراء هو الأصل المرفوض؛ لأن أصل قولهم: هذا خيرٌ منه وشَرٌّ منه، هذا أخْيَر منه وأشَرُّ منه. فكثُر استعمال هاتين الكلمتين، فحُذفت الهمزة منهما، ويدل على ذلك قولهم: الخُورَى والشُّرَّى، تأنيث الأخْيَر والأشَرّ [٤]".

(١) يُنظر التصريح على التوضيح ١٠١/٢ وهمع الهوامع ٤٥/٦.

(٢) إعراب ثلاثين سورة من القرآن ص ٢٣٤.

(٣) إعراب القراءات السبع وعللها ٣٣١/٢.

(٤) المحتَسَب في تبيين وجوه شواذ القراءات ٢٩٩/٢.

شروط صياغة اسم التفضيل :

ربط العلماء بين التعجب واسم التفضيل، فالشروط التي شرطوها في صوغ فعل التعجب أوجبوها في صوغ اسم التفضيل أيضًا.

وسبب ذلك - كما يقول النحويون - هو التقارب الشديد بين التعجب واسم التفضيل في اللفظ والمعنى [١].

لذلك حملوا كلَّ واحدٍ من هذين البابين على الآخر، ووحَّدوا بينهما في الشروط.

يقول الزمخشري عن فِعْلَي التعجب - بعد أن ذكر شروط اسم التفضيل في باب سابق -:"ولا يُبْنَيَان إلاَّ ممَّا يُبْنى منه أفعلُ التفضيل [٢]".

ويقول ابن مالك في باب التفضيل: "يُصاغ للتفضيل مُوَازن أَفْعَل، اسمًا ممَّا صِيغ منه في التعجب فعلاً على نحو ما سبق من اطِّرادٍ وشذوذ" [٣].

وقال في شرحه: "أَفْعَل المتعجَّب به يناسب أفعل التفضيل وزنًا ومعنًى، وكلُّ واحدٍ منهما محمولٌ على الآخر فيما هو أصل فيه. ومن أجل تناسبهما سوَّت العربُ بينهما في أن يُصاغ كلُّ واحدٍ منهما ممَّا صيغَ منه الآخر، وألاَّ يُصاغ ممَّا لا يُصاغ" [٤].

(١) شرح المفصَّل لابن يعيش ٦/٩١.

(٢) المفصَّل في علم العربية ص ٢٧٦.

(٣) تسهيل الفوائد ص ١٣٣.

(٤) شرح التسهيل ٣/٥٠.

وقال في «عمدة الحافظ» : "يُصاغ للتفضيل وصفٌ على أَفْعَلَ ممَّا صِيغ منه فعل التعجب مطلقًا [١]".

من النصوص السابقة يُعلم أن النحاة - وبخاصةٍ المتأخرين منهم - قد حملوا اسم التفضيل وفعل التعجب أحدهما على الآخر في شروط صوغ كلٍّ منهما.

وفيما يلي ذكرٌ لشروط صَوْغِ اسم التفضيل، مع بيان ما وقع فيها من خلاف، إنْ وُجد:

الشرط الأول : أن يُشتق اسم التفضيل من مصدر له فعل .

نحو زيدٌ أَكْرَمُ من عمرو، وأَفْضَلُ من خالد.

فعلى ذلك لا يصح اشتقاقه من اسمٍ جامدٍ، كما قال العلماء. وقد وردت شواهد وأمثلة وقع فيها اسم التفضيل مشتقًّا - فيما يظهر - من اسمٍ جامدٍ لا فعل له. وقد عَدَّ الجمهور ما ورد من ذلك خارجًا عن القياس، وحملوه على الشذوذ، وأنَّه مما يُحفظ ولا يُقاس عليه. فممَّا خرج عن هذا الشرط ما يلي:

١ - قولهم: "هُوَ أَحْنَكُ البَعِيرَيْنِ [٢]" بمعنى أنه أكثرهما أكْلاً. ففي هذا القول جاء اسم التفضيل (أَحْنَك) مشتقًّا من (الحَنَك)، وليس له فعل.

وقد عقد سيبويه في كتابه بابًا لهذا النوع - مما يدل على كثرته - فإنه قال: "هذا بابُ ما تقول العرب فيه: ما أفْعَلَه، وليس له فعل. وإنما يُحفظ هذا

(١) شرح عمدة الحافظ لابن مالك ص ٧٥٦.

(٢) يُنظر الكتاب ٤/١٠٠ والمخصص لابن سيده ٧/٩١.

ولا يُقاس". ثم ذكر أمثلة ذلك فقال: "قالوا: أحْنَكُ الشَّاتَيْنِ وأحْنَكُ البعيرين، كما قالوا : آكَلُ الشاتين، كأنهم قالوا: حَنِك ونحو ذلك. فإنما جاؤوا بأفْعَلَ على نحو هذا، وإن لم يتكلموا به. وقالوا: آبَلُ النَّاسِ كُلِّهم، كما قالوا: أرْعَى الناس كُلِّهم، وكأنهم قد قالوا: أبِلَ يَأْبَلُ، وقالوا: رجلٌ آبِلٌ، وإن لم يتكلموا بالفعل [١]".

ثم أكَّد ثانيةً أنَّ الاشتقاق من هذه الأسماء التي ليس لها فِعْل أمر سماعي، لا قياسي، فقال: "وهذه الأسماء التي ليس فيها فِعْلٌ ليس القياس فيها أن يُقال: أَفْعَل منه، ونحو ذلك [٢]".

ويُفهم من كلام سيبويه التعليل لاشتقاقهم اسم التفضيل من الأسماء الجامدة، وهو توهُّم العرب أنَّ لهذه الأسماء أفعالاً.

أمَّا ابن مالك ، فإنه يرى أنَّ لهذه الأسماء أفعالاً اشتُّقت منها . فهو يقول: "والصحيح أنَّ (أحْنَك) من قولهم: احْتَنَكَ الجرادُ ما على الأرض، أي أكَلَه" . ثم استدرك فقال: "ولكنه شاذ؛ لكونه من افْتَعَلَ، فهو نظير أَشَدَّ من اشْتَدَّ، ونظير قولهم: هو أسْوَأ من هذا، بمعنى أَشَدُّ اسْتواءً. وكذا الصحيح أنَّ آبِل، من قولهم: أَبِلَ الرجلُ إِبَالةً، وأَبَلَ أَبَلاً، إذا دَرَبَ بسياسة الإبل والقيام عليها، فلا شذوذ فيه أصلاً [٣]".

وقد ذكر هذا المعنى وما قبله صاحب «الصحاح»، قال: "احْتَنَكَ الجرادُ

(١) الكتاب ٤/١٠٠.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) شرح التسهيل ٣/٥١.

الأرضَ أي أكَلَ ما عليها وأتَى على نَبْتِهَا" [١]. وقال في (أَبِلَ): "أَبِلَ الرجلُ يَأْبَلُ أَبَالَةً فهو أَبِلٌ وآبِلٌ أي حَاذِق بمصلحة الإبل [٢]".

٢ - ومن ذلك قولهم: "هو أَقْمَنُ بالشيءِ" أي أَجْدَر به وأحَقّ. وهو مشتق إمَّا من المصدر (قَمَن) ولا فعل له. أو من الوصف (قَمِن).

وقال صاحب «اللسان» : "وقيل هو مأخوذ من القمين، بمعنى السريع والقريب [٣]". وعلى ذلك عَدَّه الجمهور شاذًّا.

وذكر في «اللسان» عن ابن كيسان أن له فعلاً، فقال: "قَمِين بمعنى حَرِيّ، مأخوذ من تَقَمَّنْتَ الشيءَ إذا أشْرَفْتَ عليه أن تأخذه" [٤].

وعلى ذلك لا يُعَدُّ أخْذُ اسم التفضيل منه شاذًّا ما دام أنَّ له فعلاً.

٣ - وقولهم في المثل : (أَلَصُّ من شِظاظ) [٥]، أي أَشَد لصوصيةً منه. فأنت ترى في هذا المثل أنه بنى اسم التفضيل من اسمٍ جامدٍ، وهو اللص. فهو على ذلك شاذ.

(١) الصحاح للجوهري ١٥٨١/٤ (حنك).

(٢) المصدر السابق ١٦١٩/٤ (أبل).

(٣) لسان العرب ٣٤٧/١٢ (قمن).

(٤) المصدر السابق نفسه.

(٥) شِظاظ اسم صٍّ من بني ضبة، كان كثير السرقة حتى ضرب به في ذلك المثل . يُنظر مجمع الأمثال ٢٣٠/٣ والمستَقْصَى في أمثال العرب ٣٢٨/١.

وممَّن ذكر أن هذا مبني من اسمٍ جامدٍ ابن مالك [١]. وقد خالفه بعضُ العلماء، وذكروا أنه مشتق من فعلٍ، حكاه ابن القطاع [٢].

قال ابن القطَّاع : "يُقال: لَصَصْت الشيءَ لصًّا فعلته في سترٍ، ومنه اللص [٣]".

وقد سبق ابنَ القطاع إلى هذا القول ابنُ القوطية، وأثبتَه في كتابه «الأفعال» [٤] وعنه أخذ ابنُ القطاع، فكان الأوْلَى أنْ يُنسب هذا القول لابن القوطية.

وقد ورد ممَّا يشبه هذا المثل في الصياغة من اسمٍ جامدٍ أمثالٌ أخرى، كقولهم: (هو أَلَصُّ مِنْ سِرْحَان) و (أَلَصُّ من فارة) و (أَلَصُّ من عَقْعَق) [٥].

٤ - وممَّا خالف هذا الشرط أيضًا قولهم: هو أوَّلُ القومِ. فأوَّل هنا اسم تفضيل ، وليس له فعل.

٥ - وقولهم في المثل: (آبَلُ مِنْ حُنَيْف الحَنَاتِم) [٦] أي أكثر رعيًا للإبل منه. فآبل هنا اسم تفضيل مشتق من اسمٍ جامدٍ، وهو الإبل.

(١) شرح التسهيل ٣/٥٠.

(٢) يُنظر التصريح على التوضيح ٢/١٠١.

(٣) كتاب الأفعال ٣/١٤٤.

(٤) الأفعال لابن القوطية ص ٢٤٧.

(٥) تُنظر هذه الأمثال في مجمع الأمثال ٣/٢٣٠ والمستقصى للزمخشري ١/٣٢٨

(٦) هو رجلٌ من بني تيم اللات، كان خبيرًا برعي الإبل. يُنظر مجمع الأمثال ١/١٤٨ والمستقصى في أمثال العرب ١/١.

وقد أثبتَ بعضُ العلماء لهذه الكلمة فعلاً، ومنهم ابنُ القوطيَّة وابنُ القطَّاع وابنُ يعيش وابنُ مالك.

قال ابنُ القوطيَّة : "وأَبِلَ الرجلُ إبَالَةً أحْسَنَ القيامَ على الإبل [١]".

وزاد ابن القطاع أنه يقال : "أَبِلَ الرجلُ أَبالاً أحْسَنَ رعيَه الإبل [٢]".

وقال ابنُ يعيش: "وبناءُ أَفْعَل من هذا لأنه مأخوذ من قولهم: أَبِلَ الرَّجُلُ بالكسر يأبل أبالةً، مثل شَكِسَ شَكَاسَةً، فهو آبِلٌ، أي حَاذِق بمصلحة الإبل، فهو مأخوذ من فعل ثلاثي، كأنهم اشتقوا من لفظ الإبل فعلاً، وتصرفوا فيه كسائر الأفعال [٣]".

وقال ابن مالك: "الصحيح أنَّ آبل من قولهم: أَبِلَ الرَّجُلُ أَبَالةً وأَبِل أَبَلاً إذا درب بسياسة الإبل والقيام عليها، فلا شذوذ فيه أصلاً [٤]".

٦ - وكذلك قولهم: هذا التمر أَصْغَرُ من غيره، أي أكثر صِغَرًا.

٧ - وهذا المكان أشْجَرُ من هذا، أي أكْثَرُ شَجَرًا.

٨ - وفلان أضْيَعُ من غيره، أي أكثر ضِيَاعًا [٥].

(١) الأفعال لابن القوطية ص ١٧٧.

(٢) كتاب الأفعال لابن القطَّاع ١/٣٨.

(٣) شرح المفصل ٦/٩٤.

(٤) شرح التسهيل ٣/٥١.

(٥) يُنظر لسان العرب ٤/٣٩٥ (شجر) و ٨/٢٣٠ (ضَيَعَ).

ففي هذه الأمثلة اشتق اسم التفضيل من أسماء جامدة. فالأول من الصِّغَر والثاني من الشَّجَر والثالث من الضَّيْعَة، وهي الأرض.

وابنُ مالك يرى أنه في هذه الأمثلة مشتَق من أفعال، قال: "والصحيح أن أَصْغَر من صَغُرَ الرطبُ، إذا كان ذا صِغَر، فلا شذوذ فيه. وكذا أشْجَرَ هو من قولهم: أشْجَرَ المكانُ، أي صار ذا شجر، ولا شذوذ فيه على مذهب سيبويه؛ لأن (أَفْعَلَ) عنده يساوي فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ في بناء أَفْعَلَ التفضيل منه، وقولهم: أَضْيَعُ من غيره هو من قولهم: أَضَاعَ الرَّجُلُ إذا كَثُرَت ضِياعُه، ولا شُذوذ فيه، على مذهب سيبويه [١]".

والأفعال التي ذكرها ابن مالك هنا أوردتْهَا كتبُ الأفعال. ممَّا يدلُّ على صحة كلام ابن مالك وسلامة تخريجه.

ففي (صَغُرَ) يقول ابنُ القوطيَّة : "صَغُرَ الجسمُ والشيءُ صِغَرًا ضدُّ كَبُرَ [٢]". فأثبت لهذه المادة فِعْلاً، يصح الاشتقاق منه.

وجاء في «اللسان»: "صَغُرَ صغارةً وصِغَرًا، وصَغِرَ يَصْغَرُ صَغَرًا وصُغْرَانًا، كلاهما عن ابن الأعرابي [٣]".

وفي (أَشْجَر) يقول ابنُ القَطَّاع: "أشْجَرَت الأرضُ أنْبَتَت الشَّجَرَ [٤]". فعلى ذلك يكون مشتقًّا من فِعْلٍ، لكنَّ فعلَه ثلاثي مزيد بالهمزة.

(١) شرح التسهيل ٣/٥١.

(٢) الأفعال لابن القوطية ص ٨٥.

(٣) لسان العرب ٤/٤٥٨ (صَغُر).

(٤) كتاب الأفعال لابن القطّاع ٢/١٨٥

و (أَضْيَع) أثبت له ابنُ القوطية - أيضًا - فعلاً يشتق منه، قال: "أَضَاعَ الرجلُ كَثُرَت ضِيعَتُه [١]".

الشرط الثاني : أن يكون ذلك الفعل ثلاثيًا مجردًا.

فإن كان الفعل ثلاثيًّا مزيدًا لم يصح اشتقاق اسم التفضيل منه إلا بواسطة كما سيأتي.

وما ورد مخالفًا لهذا الشرط فقد حَكَمَ عليه الجمهور بالشذوذ [٢].

ولو استعرض الباحث ما ورد عن العرب من أمثلة، لوجد أنه قد وَرَدَ بناءُ اسم التفضيل كثيرًا من فعلٍ على وزن (أَفْعَلَ) مزيد بالهمزة في أوّلِه.

من ذلك قولهم: "هذه الليلةُ أَظْلَمُ من غيرِها" . بنوا اسمَ التفضيل من الفعل المزيد بالهمزة في أولِه، وهو (أظْلَمَ).

وقولهم: هو أعْطَاهُم للدراهم وأَوْلاَهُم بالمعروف. وهو أَكْرَمُهُم . بنوه من الأفعال؛ أَعْطَى، وأَوْلَى، وأَكْرَم. وهي مزيدة بالهمزة. ومن ذلك (أَقْسَط) في قوله تعالى: ﴿ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللهِ﴾ [٣].

وقولهم في المثل: "أَفْلَسُ مِن ابْنِ المُذَلَّق [٤]". جاء فيه اسم التفضيل مشتقًّا من الفعل (أَفْلَسَ). وهو مزيد بالهمزة في أوّلِه.

(١) الأفعال ص ٩٠.

(٢) يُنظر الكتاب ١/٧٣ والمقتضب ٤/١٨٠ والأصول لابن السراج ١/١٠٢.

(٣) من الآية ٢٨٢ من سورة البقرة.

(٤) ابنُ المذلّق رجلٌ من بني عبد شمس بن سعد بن زيد مناة . ضُرِبَ به المثلُ في الإفلاس. يُنظر مجمع الأمثال للميداني ٢/٤٦١ والمستَقْصَى للزمخشري ١/٢٧٥.

ومنه قولهم: "هذا المكان أَقْفَرُ من غيره". أخذوه من الفعل (أَقْفَرَ) .

وقول عمر ﷺ "إنَّ أَهَمَّ أمورِكم عندي الصلاةُ، فمَنْ حَفِظَها وحافَظَ عليها حَفِظَ دِينَه، ومَنْ ضَيَّعَها فهو لِمَا سِوَاهَا أَضْيَعُ ". أي أَشَدُّ تضييعًا [١].

ومثل ذلك (أَوْجَع) في قول الشاعر:

فَلَمْ تُنْسِنِي أَوْفَى الْمُصِيبَاتُ بَعْدَهُ وَلَكِنَّ نَكْءَ الْقَرْحِ بِالْقَرْحِ أَوْجَعُ [٢]

فاستعمل (أَوْجَع) اسم تفضيل، وهي من الثلاثي المزيد بالهمزة.

ومنه قول الآخر:

كِلْتَاهُمَا حَلَبُ الْعَصِيرِ فَعَاطِنِي بِزُجَاجَةٍ أَرْخَاهُمَا لِلْمِفْصَلِ [٣]

فبنَى اسمَ التفضيل من الفعل (أَرْخَى) وهو مزيد بالهمزة في أوله.

(١) يُنظر قول عمر ﷺ في شرح التسهيل لابن مالك ٣/٥١.

(٢) البيت من الطويل. وهو لهشام بن عقبة العَدَوي، أخي ذي الرمة، من قصيدة في رثاء أخيه أَوْفَى، كما في حماسة أبي تمام. ونُسِبَ لمسعود بن عقبة في رثاء أخيه ذي الرمة. تُنظر الحماسة لأبي تمام ١/٣٨٩ والكامل للمبرد ١/٣٤٠ والبيان والتبيين ٢/١٩٢ وعيون الأخبار ٣/٦٧ والشعر والشعراء ١/٥٣٥ واللآلي لأبي عبيد البكري ١/٥٨٥.

(٣) البيت من الكامل، من قصيدة لحسان بن ثابت ﷺ. يُنظر ديوانه ١/٧٥.

وقد ورد البيت في أمالي ابن الشجري ٢/٤٢٣ وشرح قصيدة كعب بن زهير لابن هشام ص ٨٢ والأشباه والنظائر للسيوطي ٥/١٧٥وشرح أبيات مغني اللبيب ٣/١٢٨ وخزانة الأدب ٤/٣٨٥.

قال ابـن هشـام: "أَرْخَـى اسـم تفضيـل مبـنيّ مـن (أَرْخَـى). وبنـاء أَفْعَـل التفضيل من (أَفْعَلَ) مسموعٌ عند قومٍ، مقيسٌ عند آخرين" [١].

وقد اختلفت وجهة نظر العلماء في صحة القياس على هذا الوزن أو عـدم ذلك إلى المذاهب التالية:

المذهـب الأول : مذهـب سـيبويه، وهـو أن صيغـة (أَفْعَـل) المزيـدة بـالهمزة مساوية للثلاثي المجرَّد؛ فيجوز بناء اسم التفضيل والتعجب عليهـا مطلقًـا، وأنَّ ذلك قياس مُطَّرِد.

قال سيبويه -في التعجب-: "وبناؤه أبدًا من فَعِلَ وفَعَلَ وفَعُلَ وأَفْعَلَ [٢]".

فجعل بناء فعلي التعجب من الثلاثي المجرَّد والمزيد بالهمزة وأطلق القول في (أَفْعَلَ)؛ فعُلم بذلك أنه لا فرق عنده بين ما همزته للتعدية وبين غيره.

وحُكْمُ اسم التفضيل في ذلك موافقٌ لحُكم التعجب.

المذهب الثاني: مذهب الجمهور، ومنهم المازني والمبرد[٣] وابـن السـراج[٤] وأبو علي الفارسي [٥]. وهو عدم جواز بناء اسـم التفضيـل مـن غـير الثلاثـي المجرَّد، وأنَّ ما ورد مبنيًّا على خلاف ذلك شاذٌّ يُحفظ ولا يُقاس عليه.

(١) شرح قصيدة كعب بن زهير ص ٩١.

(٢) الكتاب ١/٧٣.

(٣) المقتضب ٤/١٧٨ - ١٨٢.

(٤) الأصول في النحو ١/١٠٢.

(٥) الإيضاح العضدي ص ١٣٢ - ١٣٣.

يقول المبرد : "واعلمْ أنَّ بناء فعل التعجب إنما يكون من بنات الثلاثة". ثم قال: "واعلمْ أنَّ ما جاوز الثلاثة بغير زيادة لم يَجُزْ أنْ يُقال فيه: ما أَفْعَلَه". وبيَّن أن اسم التفضيل مثل التعجب في هذا الحكم، فقال: ومِثْلُ هذا قوله: هذا أحْسَنُ من هذا... لأنَّ هذا والتعجب من باب واحد [١]".

وقال ابن السَّراج: "واعلمْ أنَّ الأفعال التي لا يجوز أن تُستَعمَل في التعجب على ضربين؛ الضرب الأول الأفعال المشتقة من الألوان والعيوب، والضرب الآخر ما زاد من الفعل على ثلاثة أحرف، سواء كانت الزيادة على الثلاثة أصلاً أو غير أصلٍ". ثم قال: "وإنما جاز ما أَعْطَاه وأَوْلاَه على حذف الزوائد[٢]".

وقال أبو علي الفارسي: "ولا يدخل في هذا الباب إلاَّ ما كان على ثلاثة أحرف". ثم قال: "ولا يُستعمل قولُهم: أَفْعَل من هذا فيما لم يُستعمل منه ما أَفْعَله ولا أَفْعِلْ به [٣]".

المذهب الثالث: جواز التعجب والتفضيل من كل فِعْل ثلاثي مزيد مطلقًا. وهذا مذهب الأخفش [٤]. وقد نسبه ابنُ يعيش والرضيُّ [٥] للمبرد أيضًا.

المذهب الرابع: مذهبٌ يقول بالتفصيل. فيرى أنَّ الهمزة إنْ كانت في هذا

(١) المقتضب ٤/١٧٨، ١٨٠، ١٨٢.

(٢) الأصول في النحو ١/١٠٢، ١٠٣.

(٣) الإيضاح العضدي ص ١٣٢.

(٤) يُنظر شرح المفصَّل لابن يعيش ٦/٩٢ ومنهج السالك لأبي حيَّان ص ٣٧٤.

(٥) يُنظر شرح المفصَّل ٦/٩٢ وشرح الكافية للرضي ٢/٢١٤.

الوزن للنقل – أي التعدية – فلا يجوز بناء اسم التفضيل منه. نحو هو أَعْطَى للدنانير من غيره.

وما ورد من ذلك عن العرب يُحفظ ولا يُقاس عليه.

وإن كانت الهمزة لغير النقل جاز بناء اسم التفضيل منه قياسًا. نحو هو أَصْوَبُ من هذا وأَخْطَأُ من غيره. وهذا اختيار ابن عصفور [١] ؛ لأنَّ همزة (أَفْعَل) في التعجب والتفضيل همزة نقل، ولا تدخل همزةُ النقلِ على أختها[٢].

وما كانت الهمزة فيه لغير النقل، فإنَّه تُحذف منه الهمزة ويؤتى بهمزة النقل.

وقد رجَّح ابنُ مالك مذهبَ سيبويه واختاره، وقال: "هذا هو مذهب سيبويه والمحققين من أصحابه [٣]". وعلَّل ذلك بقوله: "وإنَّما استحقَّ مساواة الثلاثي المحض في هذا الاستعمال دون غيره من أمثلة المزيد فيه لشَبهه به لفظًا، فمِنْ قِبَلِ أنَّ مضارِعَه واسمَ فاعله و سمَ زمانه واسمَ مكانه كمضارع الثلاثي واسم فاعله وزمانه ومكانه في عدَّة الحروف والحركات وسكون الثلاثي، بخلاف غيره من المزيد فيه.

وأمَّا الموافقة في المعنى فكثير. فمِنْ موافقته لفَعَلَ: سَرَى وأَسْرَى، طَلَعَ على القوم وأَطْلَعَ، أي أَشْرَفَ، وطَفَلَت الشمسُ، أي دَنَت للغروب كأَطْفَلَت، وعَتَمَ الليلُ وأَعْتَمَ، أي أَظْلَمَ ... [٤]".

(١) المقرّب ٧٣/١.

(٢) يُنظر منهج السالك لأبي حيَّان ص ٣٧٤.

(٣) شرح التسهيل ٤٦/٣.

(٤) المصدر نفسه ٤٨/٣.

ولا شك أن قول سيبويه وهو جواز اشتقاق اسم التفضيل والتعجب من الثلاثي الذي على وزن (أَفْعَلَ) هو الذي تؤيده الشواهد العربية وتشهد له. وهو الذي يترجَّح على غيره من الأقوال.

وقد سبق أن ذكرتُ كثيرًا من أقوال العرب ورد فيها استعمال اسم التفضيل من الثلاثي المزيد بهمزة في أوَّله [١].

ولا معنى للتفريق بين ما كانت همزته للنقل وما كانت لغير النقل، بل ورد عن العرب صوغُ اسم التفضيل ممَّا كانت الهمزة فيه همزة نقل. كقولهم: "هو أَعْطَاهُمْ للدَّرَاهِمِ". فإنَّه من أَعْطَى"، وكذلك قولهم: "ما آتَاهُ للمعروفِ". فإنه من آتَى، وأصل الهمزة فيهما للنقل من المتعدِّي لواحد إلى المتعدِّي لاثنين.

الشرط الثالث : أن يكون الفعل متصرفًا تَصرُّفًا كاملاً.

فلا يصح صَوْغُ اسم التفضيل من فِعْلٍ جامدٍ، نحو عَسَى ولَيْسَ ونِعْمَ وبِئْسَ. ولا من فِعْلٍ ناقصِ التَّصرُّف، نحو يَدَع ويَذَر.

ولم يَرِدْ شيءٌ عن العرب في اسم التفضيل، مخالفًا لهذا الشرط. ولكن ورد عنهم التعجب من الفعل الجامد، كما في قولهم: "ما أَعْسَاه"، و"أَعْسِ بِهِ" [٢]. أي ما أَحَقَّه، وأحْقِقْ بِهِ.

ومعلومٌ أنَّ التعجب والتفضيل من باب واحد؛ فما جاز في أحدهما جاز في الآخر. إلاَّ أنَّني لم أجد أحدًا أجاز صوغَ اسم التفضيل من هذه الأفعال الجامدة.

(١) يُراجع ما سبق في ص ٤٧٦.

(٢) يُنظر شرح الكافية الشافية ١٠٩٢/٢ ومنهج السالك ص ٣٧٥.

الشرط الرابع : أن يكون الفعل تامًّا.

فلا يصح أخذُ اسم التفضيل من الأفعال الناقصة، وهي (كان) وأخواتها وأفعال المقاربة [١].

وعلى ذلك لا يصح أن يُقال: زيدٌ أَكْوَنُ من عمرو. ولا أَصْيَرُ منه.

وسبب ذلك هو أنَّ النَّاقص لا يدل على الحدث، وما دام الأمر كذلك فلا يصح أخذُ اسم التفضيل منه؛ لأنه - أي اسم التفضيل - يتطلب أمرين ذاتًا وحَدَثًا [٢].

وقد خالف الكوفيون في هذا الشرط؛ فأجازوا صَوْغَ اسم التفضيل وفِعْلَي التعجب من الفعل الناقص؛ فيصح عندهم أنْ يُقال في اسم التفضيل: هو أَكْوَنُ القومِ واقفًا، وفي التعجب:ما أَكْوَنَ زيدًا قائمًا، وهو غير مسموعٍ عن العرب [٣].

ويرى الرضيُّ أنَّ الفعل الناقص يدل على الحدث؛ وعلى ذلك يصح اشتقاقُ اسم التفضيل منه قياسًا، لا سماعًا. قال: "والحقُّ أنَّها - أي الأفعال الناقصة - دالةٌ على الحَدَثِ أيضًا؛ فلا مَنْعَ - وإنْ لم يُسْمَعْ - أنْ يُقال: هو أَكْوَنُ منك مُنْطَلِقًا، وهو أَصْيَرُ منك غَنِيًّا، أي انتقالاً إلى الغِنَى [٤]".

(١) يُنظر شرح الكافية الشافية ١٠٨٤/٢ وشرح التسهيل ٤٤/٣ ومنهج السالك ٣٧٥ وأوضح المسالك ٢٨٢/٢.

(٢) يُنظر همع الهوامع ٤١/٦.

(٣) يُنظر الأصول في النحو لابن السراج ١٠٨/١ ومنهج السالك لأبي حيان ص ٣٧٥ وهمع الهوامع ٤٢/٦.

(٤) شرح الكافية ٢١٢/٢.

الشرط الخامس : أن يكون الفعل المشتق منه اسم التفضيل قابلاً للتفاوت، حتى يتأتّى معنى التفضيل فيه:

فإنْ كان غير قابلٍ للتفاوت أو الزيادة لم يصح صَوْغُ اسم التفضيل منه؛ لأن معنى هذا الوصف مبني على التفاضل والزيادة، فإنْ لم يكن ذلك المعنى موجودًا في الفعل لم يصحْ الاشتقاق منه.

مثال ذلك الفعلان (مَاتَ) و(فَنِيَ)، لا يصح أن يُقال فيهما: فلان أَمْوَتُ من فلانٍ، ولا أَفْنَى منه [١].

ومَثَّلَ الرضيُّ لذلك بغروب الشمس وطلوعها، فلا يُتعجَّب منهما؛ لأنه لا يتفاوت فيهما هذا المعنى. فلا يُقال: الشمسُ اليومَ أَغْرَبُ منها أَمْسِ، ولا أَطْلَع [٢].

الشرط السادس: أن يكون الفعل مُثْبَتًا.

فإنْ كان الفعل منفيًّا لم يصح أخذ اسم التفضيل منه مباشرةً.

والفعل المنفي نوعان:

الأول ملازمٌ للنفي، نحو قولهم مَا عَاجَ فلانٌ بالدواء، أي ما انتفعَ به [٣]، وقولهم: ما نَبَسَ بكلمةٍ، أي ما تكلَّم [٤].

(١) يُنظر الأصول في النحو ١٠٥/١ وشرح التسهيل لابن مالك ٤٥/٣ ومنهج السالك ص ٣٧٥ وأوضح المسالك ٢٨١/٢.

(٢) يُنظر شرح الكافية للرضي ٢١٢/٢.

(٣) يُنظر لسان العرب ٣٣٦/٢ (عيج).

(٤) قال ابن منظور في اللسان ٢٢٥/٦ - نَبَس -: "أصل النَّبْس الحركة، ولم يُستعمل إلاّ في النفي".

والثاني غير ملازمٍ للنفي، وهو أكثر الأفعال، نحو مَا قَامَ زيدٌ.

وسبب هذا الشرط الخوف من التباس الفعل المنفي بالمُثْبَتِ؛ لأنه بعد صَوْغِه للتفضيل يُحذف منه حرف النفي؛ فلا يُعرف أهو مُثبتٌ أم منفِيٌّ [١]؟

الشرط السابع : أن يكون الفعل مبنيًا للمعلوم.

فإنْ كان الفعل مبنيًّا للمجهول لم يصح بناء التفضيل منه مباشرةً.

والفعل المبنى للمجهول نوعان:

نوعٌ ملازمٌ للبناء على المجهول. فلا يأتي منه المبني للمعلوم. وهذا النوع كثير، وقد أُلِّف فيه بعضُ العلماء كتبًا [٢]. وذلك كقولهم: زُكِمَ، وزُهِيَ علينا، وعُنِيَ، وحُمَّ، وجُنَّ، وسُلَّ، وامْتُقِعَ لَوْنُه [٣].

ونوعٌ غيرُ ملازمٍ للمجهول. كقولك: ضُرِبَ، وأُخِذَ، وشُغِلَ، ونحو ذلك.

فلا يُقال: هو أَزْهَى من زيدٍ، ولا أَضْرَبُ من عمرو. إذا قصدت به الاشتقاق من (ضُرِبَ) المبني للمجهول.

وعلَّل العلماءُ مَنْعَ ذلك بوقوع اللبس بين صيغتي المبني للمعلوم والمبني

(١) يُنظر التصريح على التوضيح ٢/٩٣.

(٢) منهم محمد بن علان الصِّدِّيقي، وألَّف في ذلك كتابًا أسماه «إتحاف الفاضل بالفعل المبني لغير الفاعل» . وهو مطبوع.

(٣) إتحاف الفاضل ص ٣٠، ٤٠، ٤٢، ٦٦، ودروس التصريف للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد ص ٢١٥.

للمجهول ؛ لأنه إذا وقع التفضيل من المبني للمفعول التبس بصيغة المبني للفاعل[١].

وقد وردت ألفاظٌ كثيرةٌ جاء فيها التفضيل ممَّا بُنِيَ فيه الفعل للمجهول. وحملها الجمهور على الشذوذ . فمن ذلك قولهم في المَثَلِ : (هُوَ أَزْهَى مِنْ دِيك[٢]). حيث جاء اسم التفضيل مشتقًّا من (زُهِيَ) وهو ملازم للبناء للمجهول. وقولهم: (هذا الكتاب أَخْصَرُ من غيره)، وهذا فيه شذوذان؛ كونه من المبني للمجهول، وبناؤه ممَّا زاد على الثلاثة؛ لأنه من (اختُصِرَ). وقولهم في المَثَلِ أيضًا: (هُوَ أَشْغَلُ مِنْ ذَاتِ النِّحْيَيْنِ)[٣]. وهو مشتَقٌّ من (شُغِلَ) المبني للمجهول.

وفي المَثَلِ أيضًا قولهم: (أَكْسَى مِنْ بَصَلَة)[٤]. وهو من الفعل (كُسِيَ) المبني للمجهول.

وقد ذكر الزمخشري كثيرًا من الألفاظ التي خرجت عن هذا الشرط، وحكم عليها بالشذوذ. قال: "والقياس أن يُفَضَّلَ على الفاعل دون المفعول، وقد شَذَّ نحو قولهم: أَشْغَلُ من ذَاتِ النِّحْيَيْنِ، وأَزْهَى من ديك، وهو أَعْذَرُ منه وأَلْوَمُ وأَشْهَرُ وأَعْرَفُ وأَنْكَرُ وأَرْجَى وأَخْوَفُ وأَهْيَبُ وأَحْمَدُ وأنا أَسَرُّ بهذا منك، وقال سيبويه: وهم ببيانه أَعْنَى[٥]".

(١) يُنظر شرح المفصَّل لابن يعيش ٩٤/٦ وشرح التسهيل ٤٥/٣.

(٢) مجمع الأمثال ٩٥/٢ والمستقصى للزمخشري ١٥١/١.

(٣) مجمع الأمثال ١٨٤/٢ والمستقصى ١٩٦/١.

(٤) مجمع الأمثال ٧١/٣ والمستقصى في أمثال العرب ٢٩٥/١.

(٥) المفصَّل في عِلْمِ العربية ص ٢٣٣.

ففي هذا النّص جاءت ثلاث عشرة كلمة كلها ممَّا بُنِيَ فيه اسم التفضيل من فعلٍ مبنيٍّ للمجهول.

وحَمْلُ مثل هذا العدد الكثير من الكلام العربي على الشذوذ أمرٌ يدعو للغرابة والعجب حقًّا؛ لأنَّ المعروف أنَّ القاعدة تُبْنَى على الكثير الأغلب، والشاذ عن القاعدة يكون نادرًا لا يتعدَّى المثالين أو الثلاثة.

ولذلك اختار العلاَّمة ابنُ مالك القولَ بأنَّه إذا أُمِنَ اللبس صحَّ بناء اسم التفضيل من المبني للمجهول قياسًا. وأنَّه لا يُتوقف فيه حينئذ على السماع. وبيَّن أنَّ أَمْنَ اللبسِ يتم في حالتين:

الأولى إذا اقترن بما يمنع قصد الفاعلية.

والثانية إذا كان مشتقًّا من الأفعال الملازمة للبناء على المجهول.

ثم ضرب أمثلة وشواهد للحالتين، فقال: "فإن اقترن بما يمنع قصد الفاعلية جاز وحَسُنَ، ومنه قولهم: (أَكْسَى مْن بَصَلَة) و (أَشْغَل من ذاتِ النِّحْيَيْنِ)، فيصح على هذا أن يقال: عبد الله بن أُبَيّ أَلْعَنُ ممَّن لُعِنَ على لسان داود، ولا أَحْرَمُ ممّن عُدِمَ الإنصاف، ولا أَظْلَمُ من قَتِيل كربلاء [1]".

ثم ذكر الحالة الثانية وأمثلتها، فقال: "فلو كان ممَّا لازم بناء ما لم يُسَمَّ فاعله أو غلب عليه لم يتوقف في جوازه؛ لعدم اللبس، وكثرة النظائر، كأَزْهَى وأَعْنَى... ولا ينبغي أن يقتصر فيه على المسموع" [2].

(١) شرح التسهيل ٥٢/٣.

(٢) المصدر نفسه.

وقد ذكر ابن عصفور عن بعض العلماء أنَّه يُجيز التعجُّبَ والتفضيلَ من الفعل المبني للمجهول ، إذا عُدِمَ اللَّبْسُ ، قال : "وعلى ذلك يكون قول الرَّمَادي [١]:

وَلاَ شِبْلَ أَحْمَى مِنْ غَزَالٍ كَأَنَّهُ مِنَ السُّمْرِ والأَخْرَاسِ فِي خَيْسِ ضَيْغَمِ [٢]

جائزًا؛ لأنه قد عدم اللَّبْس المانع من التعجُّب" [٣].

وكذلك ذكر هذا المذهب أبو حيان دون تعيين لقائله [٤].

وسبب إيراد البيت هو قوله: (أَحْمَى)، فإنَّه اسم تفضيل مشتق من الفعل (حُمِيَ) المبني للمجهول.

ونَقَلَ عن بعض العلماء أنَّه علَّل مَنْعَ اشتقاق التعجب من الفعل المبني للمجهول لكون المفعول ليس له كسب فيما أُوقِعَ به من فعل التعجب، فأشبه لذلك الخلق والألوان؛ إذ ليس ذلك من كسب المتعجَّب منه؛ وعلى هذا يكون بيت الرمادي لحنًا. ولا يجوز التعجب عند صاحب هذا المذهب إلاَّ فيما

(١) هو يوسف بن هارون الكندي، المعروف بالرَّمَادي، كان من شعراء الأندلس. وهو متأخر لا يُحتج بشعره في اللغة؛ لأنه جاء بعد عصور الاحتجاج، إذ إنَّ وفاته كانت سنة ٤٠٣ هـ.

تُنظر ترجمته في جذوة المقتبس ص٣٤٦ والأعلام٣٣٦/٩ ومعجم المؤلفين٣٤٠/١٣.

(٢) البيت من الطويل. وقد أورده ابن عصفور في شرح الجُمَل الكبير ٥٧٧/١ وأبو حيان في منهج السالك ص ٣٧٦ وتذكرة النحاة ص ٢٩٤.

(٣) شرح الجُمَل الكبير ٥٧٧/١.

(٤) يُنظر منهج السالك ص ٣٧٦.

سُمِعَ من ذلك. وهو ما أَشْغَلَه وما أَجَنَّه وما أَوْلَعَه، وما أَخْوَفَه عندي، وما أَحَبَّه إليَّ، وما أَمْقَتَه عندي، وما أَبْغَضَه إليَّ [١].

ثم ذكر قول كعب بن زهير دليلاً لجواز نحو (مَا أَخْوَفَه). وهو قوله:

فَلَهْوَ أَخَوفُ عِنْدِي إذْ أُكَلِّمُهَ وَقِيلَ إنَّكَ مَحْبُوسٌ وَمَقْتُولٌ

مِنْ ضَيْغَمٍ بِثَرَاءِ الأَرْضِ مُخْدَرُهُ بِبَطْنِ عَثَّر غِيلٌ دُونَهُ غِيلُ [٢]

ووجه الاستشهاد في قوله: (أَخْوَف)، فهو اسم تفضيل مشتق من الفعل (خِيفَ) المبني للمجهول.

وزاد أبو حيان على ما ذكره ابن عصفور ممَّا هو مسموع عن العرب في التعجب ممَّا فِعْله مبني للمجهول ما أَزْهَاه، وما أَعْجَبَه برأيه، وما أَبْخَتَه، وما أَشْغَفَه ، وما أَخْصَرَه ؛ لأنها من زُهِيَ ، وأُعْجِبَ ، وبُخِتَ ، وشُغِفَ ، واخْتُصِرَ [٣].

فهذا المسموع يوجب علينا النظر إليه بعين الاعتبار ولا ينبغي إهماله، لكثرة ما ورد مِنْ ذلك؛ فلا يصح حملُه على الشذوذ، والعرب أَعْرَفُ بلغتهم،

(١) يُنظر شرح الجُمَل الكبير ٥٧٧/١.

(٢) البيتان من البسيط، من قصيدة كعب بن زهير، المعروفة بالبردة. ورواية البيتين في الديوان مختلفة في بعض الألفاظ عمَّا أثبته ابن عصفور.

يُنظر ديوان كعب ص ٢١ والمقرَّب لابن عصفور ٧١/١ وشرح الجُمَل الكبير ٥٧٧/١ ومنهج السالك لأبي حيان ص ٣٧٦ وشرح قصيدة كعب بن زهير لابن هشام ص ٢٥٧.

(٣) منهج السالك ص ٣٧٧.

وقد ورد عنهم الاشتقاق من الفعل المبني للمجهول كثيرًا؛ فلا وجه لِحَمْلِ ذلك كله على الشذوذ ووَضْع القاعدة على خلاف ذلك.

وقد ذكر ابنُ مالك أنَّ استعمال اسم التفضيل من المبني للمجهول أكثر منه في التعجب [١]. وقد سبق ذِكْرُ الأقوال المنقولة عن العرب في ذلك.

الشرط الثامن:ألاَّ يكون الوصفُ من هذا الفعل على وزن أَفْعَل ومؤنَّثه على فَعْلاَء.

ومعنى هذا الشرط ألاَّ يكون الفعل المشتق منه اسم التفضيل على وزن فَعِل اللازم الدال على الألوان والعيوب الظاهرة؛ لأن الوصف من هذا على وزن أَفْعَل. وسبب ذلك وقوع اللبس بين اسم التفضيل والوصف - وهو الصفة المشبَّهة -. وذلك أنَّ كلاًّ منهما يأتي على وزن (أَفْعَل).

والمفهوم من هذا الشرط أنَّه لا يصح التفضيل مباشرةً في الأوصاف الدالة على الألوان، كأَبْيض وأَحْمَر وأَسْوَد، ولا في الأوصاف الدالة على العيوب، كأَعْمَى وأَعْوَر وأَحْوَل وأَعْرَج. فلا يُقال زيد أَبْيَضُ من عمرو، ولا هو أَعْمَى من خالد.

وهذا مذهب جمهور البصريين، حيث منعوا استعمال أسلوبَي التفضيل والتعجب في كل ذلك [٢].

وقد ذكر سيبويه مَنْعَ التفضيل في الألوان والخِلَق مباشرةً في باب التعجب؛ لأنه جَعَلَ حُكمَهما واحدًا. فقال: "هذا باب ما لا يجوز فيه ما أَفْعَلَه، وذلك

(١) يُنظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/٤٥.

(٢) يُنظر الكتاب ٤/٩٧ والمقتضب ٤/١٨٢ والمفصَّل للزمخشري ص ٢٣٢ وشرح الكافية للرضي ٢/٢١٣.

ما كان أَفْعَلَ ، وكان لونًا أو خِلْقَةً ، ألا ترى أنَّك لا تقول: ما أَحْمَرَه، ولا ما أَبْيَضَه ، ولا تقول في الأعرج : ما أَعْرَجَه ، ولا في الأعشى : ما أَعْشَاه. إنما تقول : ما أَشَدَّ حُمْرَتِهِ ، وما أَشَدَّ عَشَاه ، ثم قال : وما لم يكن فيه ما أَفْعَلَه لم يكن فيه أَفْعِلْ به رجلاً، ولا هو أَفْعَلُ منه... "[١].

وذكر لذلك تعليلين، فقال عن الأول: "وإنما دعاهم إلى ذلك أنَّ هذا البناء داخل في الفعل، ألا ترى قِلَّته في الأسماء وكثرته في الصفة لمضارعتها الفعل، فلمَّا كان مضارعًا للفعل، موافقًا له في البناء كُرِهَ فيه ما لا يكون في فعله أبدًا".

والثاني نقله عن الخليل، فقال: "وزعم الخليلُ أنَّهم إنَّما منعهم من أن يقولوا في هذه ما أَفْعَلَه؛ لأن هذا صار عندهم بمنزلة اليد والرِّجْل، وما ليس فيه فعل من هذا النحو، ألا ترى أنَّك لا تقول: ما أَيْدَاه، ولا ما أَرْجَلَه، إنَّما تقول: ما أَشَدَّ يَدَهُ، وما أَشَدَّ رِجْلَهُ، ونحو ذلك[٢]".

والمبرد أيضًا ينصُّ على أنه لا يجوز - عند البصريين - أخذُ التفضيل ممَّا كان الوصف فيه على أَفْعَل فعلاء، حيث قرنه بالتعجب، وأعطاهما حُكمًا واحدًا، فقال: "وكذلك ما كان من الألوان والعيوب، نحو الأَعْوَر والأَحْمَر، لا يُقال: ما أَحْمَرَه، ولا ما أَعْوَرَه[٣]". ثم أظهرَ التعليلين السابقين بوضوح،

(١) الكتاب ٤/٩٧.

(٢) المصدر نفسه ٤/٩٨.

(٣) المقتضب للمبرد ٤/١٨١.

فقال: "وإنَّما امتنع هذا لشيئين؛ أحدهما أنَّ أصل فعله (افْعَـلَّ و (افْعَـالّ) نحـو احْمَرَّ واحْمَارَّ، ودخول الهمزة على هذا محال.

والقول الآخر قول الخليل، وهو أنَّ هذا شيءٌ ثَبَتَ واستقرَّ، فليس يجوز فيه الزيادة والنقصان، فهو - وإنْ كان مشتقًّا من الفعل - بمنزلة اليد والرِّجْل... ثم قال : "ومِثْل هذا قوله : هذا أَحْسَنُ من هذا ، وهذا أَضْرَبُ من ذا، وهذا أَشَدُّ عَوَرًا من ذا، وأَشَدُّ حَوَلاً من ذا؛ لأنَّ هذا والتعجب من بابٍ واحدٍ [١]".

أمَّا الكوفيون، فنُقِلَ عنهم في المسألة قولان:

الأول: أنه يصح اشتقاق اسم التفضيل والتعجب ممَّا كان الوصف منه على أَفْعَل فَعْلاَء مطلقًا، سواء أكان في الألوان أم في العيوب. ونُسب هذا القول للكسائي وهشام [٢].

وقد ذكر هذا القول الفراء، وعزاه لبعض النحويين. قال: "وقد تَلْقَى بعضَ النحويين يقول: أُجيزُه في الأَعْمَى والأَعْشَى والأَعْرَج والأَزْرَق؛ لأنَّا قد نقول: عَمِيَ وزَرِقَ وعَرِج وعَشِيَ، ولا نقول: صَفِرَ ولا حَمِرَ ولا بَيِضَ. وليس ذلك بشيء. إنَّما يُنظر في هذا إلى ما كان لصاحبه فيه فِعْلٌ يَقِلُّ أو يَكْثُرُ، فيكون أَفْعَلُ دليلاً على قلَّة الشيء أو كثرته [٣]".

(١) المصدر السابق ٤/١٨٢.

(٢) يُنظر ارتشاف الضَّرب ٣/٤٥ ومنهج السالك لأبي حيان ص ٣٧٦ وهمع الهوامع ٦/٤٣.

(٣) معاني القرآن ٢/١٢٨.

وذكروا عن الكسائي أنه يُجيز (ما أَحْمَرَه) من الحُمْرَة، و (ما أَعْوَرَه) إلاَّ أنَّ الأجْوَد عنده ما أَشَدَّ حُمْرَته، وما أَشَدَّ عَوَرَه [١].

والقول الثاني عن الكوفيين جواز أَخْذ اسم التفضيل والتعجب من لوني السَّواد والبياض فقط، دون سائر الألوان. وعلَّلوا ذلك بأنَّ السَّواد والبياض أصل الألوان، فيصح فيهما ما لا يصح في غيرهما [٢].

قال الرضي: "وأجاز الكوفيون بناء أَفْعَل التفضيل من لفظي السَّواد والبياض، قالوا: لأنهما أصلا الألوان [٣]".

وعلى ذلك عقد أبو البركات بن الأنباري مسألةً لهذا الخلاف بين البصريين والكوفيين، استعرض فيها أدلَّة الفريقين، ثم رجَّحَ -كعادته- مذهب البصريين [٤].

وقد ذكر أدلةَ الكوفيين، قال: "أمَّا الكوفيون فاحتجُّوا بأنْ قالوا: إنَّما جوَّزْنا ذلك للنقل والقياس. أمَّا النقل، فقد قال الشاعر:

إذَا الرِّجَالُ شَتَوْا وَاشْتَدَّ أَكْلُهُمُ فَأَنْتَ أَبْيَضُهُمْ سِرْبَالَ طَبَّاخِ [٥]

(١) يُنظر منهج السالك لأبي حيان ص ٣٧٦.

(٢) يُنظر اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ٢٠١/١.

(٣) شرح الكافية للرضي ٢١٣/٢.

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف ١٤٨/١ - ١٥٥ ويُنظر التبيين عن مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ص ٢٩٢.

(٥) البيت من البسيط،وهو لطرفة بن العبد،من قصيدة يهجو بها عمرو بن هند، وورد =

فقال: (أَبيَضُهُم). وإذا جاز ذلك في (أَفْعَلهم) جاز في (ما أَفْعَلَه) و (أفْعِلْ به)؛ لأنهما بمنزلةٍ واحدةٍ في هذا الباب [١]".

وبقول الآخر :

أَبْيَضُ مِنْ أُخْتِ بَنِي إِبَاضِ [٢]

فقال: (أَبْيَض)، وهو اسم تفضيل من البياض.

ثم قال: "وأمَّا القياس فقالوا: إنَّما جوَّزنا ذلك من السواد والبياض دون سائر الألوان؛ لأنهما أصلاَ الألوان، ومنهما يتركب سائرها من الحُمْرَة والصُّفْرَة والخُضْرَة والصُّهْبَة والشُّهْبَة والكُهْبَة إلى غير ذلك، فإذا كانا هما الأصلين للألوان كلِّها جاز أن يَثْبُتَ لهما ما لا يثبت لسائر الألوان [٣]".

= البيت في الديوان كما يلي:

إِنْ قُلْتَ نَصْرٌ فَنَصْرٌ شَرُّ فَتَى قِدْمًا وأَبْيَضُهُمْ سِرْبَالَ طَبَّاخِ

يُنظر ديوانه ص ١٧٣. والبيت من شواهد معاني القرآن للفراء ١٢٨/٢ والجُمَل للزجاجي ص١٠٢ والإنصاف ١٤٩/١ والتبيين ص٩٣ وشرح المفصَّل ٩٣/٦ والمقرب١/٧٣ وشرح الجُمَل الكبير ٥٧٨/١ ومنهج السالك ص ٣٧٦ والأشباه والنظائر ١٣٩/٨ وخزانة الأدب ٢٣٠/٨

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ١٤٩/١.

(٢) يُنسب هذا الرجز لرؤبة بن العجاج. وهو في ملحقات ديوانه ص ١٧٦.

والبيت من شواهد الأصول في النحو ١٠٤/١ والجُمَل للزجاجي ص ١٠٢ والإنصاف ١٥٠/١ والتبيين للعكبري ص ٢٩٣ وشرح المفصل لابن يعيش ٩٣/٦ وشرح الجُمَل الكبير ٥٧٨/١ ومنهج السالك ص ٣٧٦ ومغني اللبيب ص ٩٠٦ والأشباه والنظائر ١٣٩/٨ وخزانة الأدب ٢٣٠/٨.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ١٥٠/١.

وقد أجاب البصريون - كما قال ابن الأنباري - عن أدلة الكوفيين بما يلي : أمَّا احتجاجهم بقول الشاعر:

فَأَنْتَ أَبْيَضُهُم سِرْبَالَ طَبَّاخِ

فلا حجَّة فيه من وجهين؛ أحدهما أنه شاذ فلا يؤخذ به... والوجه الثاني: أن يكون قوله: "فأنت أبيضهم" أفْعَل الذي مؤنثه فَعْلاء، كقولك: أَبْيَض وبَيْضَاء، ولم يقع الكلام فيه، وإنَّما وقع الكلام في أَفْعَل الذي يراد به المفاضلة [١]".

وأجابوا عن البيت الآخر بأنَّه محمولٌ على أنَّه صفة مشبَّهة، لا اسم تفضيل، وجعلوا التقدير: (فِي دِرْعِهَا جَسَدٌ مِبْيَضٌّ مِنْ أخْتِ بَنِي إبَاض). أو يُحمل على أنه شاذ لا يُقاس عليه [٢].

قال العكبري: "هذا من الشذوذ الذي لا تناقض به الأصول [٣]".

وأجاب العكبري عن تعليل الكوفيين بأنَّ البياض والسواد أصلاَ الألوان، فقال: "جوابه من وجهين: أحدهما : ليس كذلك، بل كلُّ لونٍ أصلٌ بنفسه، وليس بمُركَّب، ولو قُدِّرَ أنَّه مُرَكَّب. ولكنَّ هذا لا يمنع من أن يكون أصلاً؛ لأن حقيقته واسمه تغيَّرا... ثم قال: والجواب الثاني نُقَدِّر أنَّهما أصلان، ولكن لم يُجَوِّز ذلك بناءَهما على هذه الصيغة، وبيانه من وجهين: أحدهما، أنَّ العلَّة

(١) المصدر نفسه ١/١٥١. ويُنظر شرح المفصل ٦/٩٣ والمقرب لابن عصفور ١/٧٣.

(٢) الإنصاف ١/١٥٣.

(٣) التبيين عن مذاهب النحويين ص ٢٩٣.

في امتناع بناء فِعْلِ التعجب من غيرهما موجودة فيهما، وهو كونه على أكثر من أربعة أحرف، والأصل ألاَّ يخالف مقتضى العلَّة . والثاني، أنَّ الأصول أولَى بمراعاة أحكامها وأبعد من التغيير، بخلاف الفروع؛ فإنَّ الفرع مُغَيَّرٌ عن الأصل، والتغيير يُؤنس بالتغيير [١]".

وعلر الرغم ممَّا تقدَّم من ردود البصريين على أدلة الكوفيين، فإنَّ أكثر تلك الردود عقلية لا تُقنع الباحثَ المنصفَ؛ فإنَّه قد وردت شواهد كثيرة ترجِّح مذهب الكوفيين، أو بمعنى أوسع ترجِّح القولَ بجواز التفضيل ممَّا دلَّ على الألوان والعيوب على الإطلاق.

فمن الشواهد على ذلك:

قوله تعالى: ﴿وَمَن كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الآخِرَةِ أَعْمَى وَأَضَلُّ سَبِيلاً﴾ [٢].
فإنَّ قوله: ﴿أَعْمَى﴾ في آخر الآية اسم تفضيل، بدليل عطف اسم التفضيل الآخر عليه وهو ﴿أَضَلُّ﴾ [٣].

وقد أجيب عن الاستدلال بهذه الآية بجوابين، ذكرهما المبرد، قال: "في هذا جوابان، كلاهما مُقْنِع؛ أحدهما: أن يكون مِنْ عَمَى القلب، وإليه يُنسب أكثر الضُّلاَّل. والوجه الآخر: أن يكون مِنْ عَمَى العين؛ فلا يراد به أَعْمَى من كذا، ولكنه في الآخرة أَعْمَى، كما كان في الدنيا [٤]".

(١) المصدر السابق ص ٢٩٣ - ٢٩٤.

(٢) الآية ٧٢ من سورة الإسراء.

(٣) يُنظر البحر المحيط ٦/٦٤.

(٤) المقتضب ٤/١٨٢.

ومعنى هذا الوجه أنَّ (أَعْمَى) التانية في الآية ليست أفعل تفضيل، وإنَّما هي صفة مشبَّهة، لبيان الوصف المجرَّد فقط.

ومن شواهده - أيضًا - ما جاء في الحديث - في صفة الحوض -: "**وَمَاؤُهُ أَبْيَضُ مِنَ اللَّبَنِ** [١]". فأبيض هنا اسم تفضيل من البياض، ولا يَحتمل المعنى غير ذلك.

وكذلك قوله ﷺ في وصف جهنَّم: "**لَهِيَ أَسْوَدُ مِنَ القَار** [٢]". فأسْوَد اسم تفضيل من السَّوَاد، بمعنى أشَدَّ سَوَادًا.

ومن ذلك قول العرب: (هُوَ أَسْوَدُ مِنْ حَلَكِ الغُرَابِ) [٣].

ومنها ما حكاه الفراء عن بعضهم، قال: "حدَّثني شيخٌ من أهل البصرة أنه سمع العرب تقول: مَا أَسْوَدَ شَعْرَهُ [٤]".

ومن هذه الشواهد البيتان اللذان سبق الاستشهاد بهما. فإنَّ التفضيل فيهما ظاهرٌ، وتأويلهما خلاف الأصل.

ولذلك قال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد - رحمه الله -: "نحن

(١) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه - كتاب الرقائق - باب الحوض ١٤٩/٨ ومسلم في الجامع الصحيح ١٧٩٣/٤.

(٢) الحديث أخرجه الإمام مالك في الموطأ - كتاب جهنم باب ما جاء في صفة جهنم ٩٩٤/٢.

(٣) يُنظر لسان العرب ٤١٧/١٠ (حنك) ومنهج السالك ص ٤٠٧.

(٤) معاني القرآن للفراء ١٢٨/٢.

لا ننكر أنَّ هذا الوزن يأتي صفة مشبَّهة خالية من معنى تفضيل شيء على شيء... لكنَّا لا نستطيع أن نستسيغ أن يكون من هذه البابة قول الراجز:

أَبْيَضُ مِنْ أُخْتِ بَنِي إِبَاضِ

مع قول الرواة الموثوق بهم: إنَّ نساء بني إباض مشهورات ببياض ألوانهنَّ، وعلى هذا يكون الجواب - أي التأويل الذي ذكره ابن الأنباري - غيرُ مستقيم. ولو كان القائل به ابن جنِّي ومن تبعه من فُحُولة النُّحاة" [١].

وبعد عرض هذه الأدلة يظهر للباحث أنَّ الراجح هو جواز صوغ أَفْعَل التفضيل ممَّا دلَّ على لون أو عيب. وأنَّ هذا هو الذي تؤيده الشواهد العربية، وفيه تيسير على مستخدمي هذه اللغة، ولأنه يحصل التفريق ويزول اللبس بالقرائن الخاصة التي تكون في السياق، منها أنَّ أَفْعَل التفضيل يُؤتَى بعده بِمِنْ جارَّةً للمفضول، ولا يُؤتَى بها مع الصفة المشبَّهة.

وعلى ضوء ذلك جاء قول المتنبي في الشيب. وإنَّما ذكرتُه للاستئناس به، لا للاحتجاج؛ لكونه متأخرًا لا يُحتجُّ بشعره في اللغة:

أَبْعِدْ بَعِدْتَ بَيَاضًا لاَ بَيَاضَ لَهُ ... لأَنْتَ أَسْوَدُ فِي عَيْنِي مِنَ الظُّلَمِ [٢]

فقوله: (أَسْوَد) هنا اسم تفضيل من السَّوَاد. وإن كان شُرَّاح ديوانه قد حملوه على التأويل البعيد.

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف - الحاشية المسماة بالانتصاف من الإنصاف ١/١٥٤.

(٢) البيت من البسيط، وهو من قصيدة له بلغت واحدًا وثلاثين بيتًا.

يُنظر التبيان في شرح الديوان المنسوب للعكبري ٤/٣٥.

قال المعرِّي - في شرح ديوانه -: "إنْ أراد أنتَ أشدُّ سَوَادًا، ففيه شذوذ؛ لأن الألوان لا يُبنَى منها أَفْعَل التفضيل. بل يُقال: أَشَدُّ سَوَادًا؛ فعلى هذا معناه أنتَ في عيني أشَدُّ سوادًا من الظلمات، وإنْ لم يُرِدْ معنى المبالغة؛ فيكون تقديره لأنتَ في عيني مع بياضك أَسْوَدُ من جملة الظُّلَمِ السُّود؛ فكأنه يقول: أنتَ في عيني كائنٌ من الظُّلَمِ [1]".

ويظهر أنَّ في هذا التأويل تكلُّفًا، يَفْسُدُ بسببه معنى البيت الذي قصده الشاعر؛ لأن أبا الطيب يريد المفاضلة بين سواد الشيب - في نظره - وبين سواد الظُّلَم، ولا مجال لغير ذلك.

وقد أقرَّ مجمع اللغة العربية بالقاهرة هذا القول، وأجاز صَوْغَ اسم التفضيل ممَّا كان على وزن أَفْعَل من الألوان والعيوب، بناءً على بحوث وآراء وتعليقات تقدَّم بها بعض الأساتذة المحقِّقين، كالأستاذ محمد الفاضل بن عاشور، والشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، والشيخ محمد بهجت الأثري، والأستاذ محمد علي النجَّار وغيرهم.

وقد ذكر الشيخ ابن عاشور - في بحثه الذي أسماه «تحرير أَفْعَل التفضيل من رِبْقَة قياسٍ نحويٍّ فاسدٍ» - أنَّه لا يصح قياس اسم أَفْعَل التفضيل على باب التعجب، وإلزام أَفْعَل التفضيل بالشروط المذكورة في باب التعجب؛ لأن ذلك قياس مع الفارق، وأهم هذه الفوارق افتراق ما بين صيغة التفضيل وصيغتي التعجب بالاسميَّة والفعلية. فكيف يُقاس الاسم على الفعل؟. ثم ذكر أنَّه وجد أربعين مثالاً أو أكثر ممَّا اختلَّت فيه الشروط. وبعد أن سَرَدَها قال: "وهذا

(١) شرح ديوان أبي الطيب للمعرِّي المعروف بمعجز أحمد ١/١٣٠ - ١٣١.

كافٍ لأنْ يوضِّح لنا أنَّ ما تَقـرَّر مـن الشـروط السـبعة لم يكـن منطبقًـا علـى المسموع، ولا مطردًا في أصل القياس" [١].

وعقَّب على هذا البحث الأستاذ محمد بهجت الأثري، مؤيدًا وجهـة نظـر الباحث، ومعلِّقًا على قوله إنَّه أحصى أربعين مثالاً من كلام العرب مخالفـة لمـا أصَّلَه النحويون، بأنَّه قد وجد مائةَ مثالٍ مخالفة لشروط النُّحاة. قال: "وأودُّ أن أُنْهِي إليه وإلى المؤتمر أنَّني علَّقت من هذه الأمثلة الناقضة للقـاعدة المذكـورة في تذكرتي في اللغة زهاء مائة مثالٍ خالفتْ كلُّها شروطَ هذه القـاعدة، و لم أبلُـغْ بعدُ الغايةَ ممَّا أريد استكثاره منها". ثم سَـرَد بعضهـا. وقـال في خاتمـة تعليقـه: "وإذا كان مثل هذه الكثرة شذوذًا،فما حدُّ الكثرة التي يزعمون؟ وما عددها؟ وما شياتها ونعوتها...؟ [٢]".

ولذلك قرَّر المجْمَعُ أن يُقْتَصَرَ في شروط صَوْغِ اسـم التفضيـل علـى أربعـةٍ منها فقط. وهي كونه من فعل ثلاثي الأصول، سـواء أكـان مجـرَّدًا أم مزيـدًا، وأنْ يكون مُثْبَتًا، وأن يكون متصرِّفًا، وأن يقبل معناه التفاضل [٣].

وممَّا يجب أنْ يُعلَمَ أنَّ منْع صَوْغ أَفْعَل التفضيل ممَّا يدل علـى العيـوب إنمـا هـو خاص بالعيوب الظاهرة ، أمَّا العيوب الباطنة ، فيصح أخـذُ التفضيل منهـا بلا خلاف . وعلى ذلك حملـوا الآيـة المتقدِّمـة: ﴿فَهـوُ فِـي الآخِـرَةِ أَعْمَـى وَأَضَـلُّ سَبِيلاً﴾ [٤] بأنَّ ذلك من عَمَى القلب والبصيرة، لا من عَمَى البصر [٥].

(١) يُنظر (البحوث والمحاضرات في مؤتمر الدورة الثلاثين) ص ٥٧ - ٦٦.

(٢) المرجع السابق ص ٧٤ - ٧٥.

(٣) يُنظر كتاب «في أصول اللغة» من إصدارات المجمع ص ١٢٢.

(٤) من الآية ٧٢ من سورة الإسراء.

(٥) يُنظر المقتضب ١٨٢/٤ ومعاني القرآن للفراء ١٢٧/٢.

قال الرضي: "وينبغي أن يُقال: من الألوان والعيوب الظاهرة؛ فإنَّ الباطنة يُبنَى منها أَفْعَلُ التفضيل، نحو فلان أَبْلَدُ من فلان، وأَجْهَلُ منه، وأَحْمَقُ، وأَرْعَنُ، وأَهْوَجُ، وأَخْرَقُ، وأَلَدُّ، وأَشْكَسُ، وأَعْيَى، وأَعْجَمُ، وأَنْوَكُ [١]".

وقد ذكر العلماء أنَّ ما لا يمكن أخذ التفضيل منه مباشرةً لفقده شرطًا من شروط صوغه، يمكن أن يُتَوَصَّل إلى التفضيل فيه بعامل مساعد، فيُصاغ على (أَفْعَل) ويُؤتَى بمصدر ذلك الفعل منصوبًا على التمييز [٢]. فيُقال مثلاً: زيدٌ أَكْثَرُ استخراجًا لهذا من غيره، وهو أَفْظَعُ موتًا، وأَقْبَحُ عَوَرًا، وأَشَدُّ دحرجةً، وأَنْصَعُ بياضًا من غيره.

قال ابن يعيش: "إذا أردت التفضيل من ذلك أو التعجب جئت بفعلٍ ثلاثيٍّ يفيد شدَّة ذلك الأمر وثباته، وتنصب مصادر تلك الأفعال المقصودة بالتفضيل أو التعجب بوقوع تلك الأفعال عليها، وذلك نحو هذا أَسْرَعُ انطلاقًا من غيره، وأَجْوَدُ جَوَابًا ... [٣]".

ولا مانع من التوصل بعامل مساعد مع الفعل المستوفي للشروط، كأن يُقال: زيدٌ أَكْثَرُ فَهْمًا من عليٍّ، وأَكْثَرُ وَفَاءً من غيره. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ [٤]. فالفعل (قَسَا) مُستوفٍ للشروط، ومع ذلك جيء في التفضيل معه بعامل مساعد، ونُصِبَ مصدرُه على التمييز.

(١) شرح الكافية ٢/٢١٣.

(٢) يُنظر المفصَّل للزمخشري ص ٢٣٢ وشرح ابن الحاجب على الكافية ص ٩٨ وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٥٢ وشرح الكافية للرضي ٢/٢١٣.

(٣) شرح المفصَّل ٦/٩٢.

(٤) من الآية ٧٤ من سورة البقرة.

المبحث الثاني

حالات اسم التفضيل
وأحكام كلِّ حالة

يعتري اسمَ التفضيل في استعمالاته المختلفة في اللغة ثلاثُ حالاتٍ. ويكون له مع كلِّ حالةٍ حُكْمٌ يختص به.

وفيما يلي ذِكْرٌ لهذه الحالات، مع بيان حُكم كلِّ حالة، وما ورد لها من شواهد، وما وقع فيها من خلاف إنْ وُجِد.

الحالة الأولى : أن يكون اسم التفضيل مجرَّدًا.

والمراد بذلك أن يكون خاليًا من أل والإضافة. وله في هذه الحالة حُكمان[1]:

الحُكم الأول: لزومه الإفراد والتذكير مطلقًا.

ومعنى ذلك أنَّه يجب له في حالة كونه مجرَّدًا أن يأتي مفردًا - غير مثنًّى ولا مجموع- مذكرًا، سواء أكان مع مفرد أم مع مثنًّى أم مع جمع، وسواء أكان الموصوف به مذكَّرًا أم مؤنَّثًا.

ومثال ذلك أن تقول: زيدٌ أعْلَمُ من عمرو، وهند أَفْضَلُ من ليلى، والمحمدان أَحْفَظُ من الخالِدَيْنِ، والبنتان أَعْلَمُ من الوَلَدَيْنِ والمحمَّدون خَيْرٌ من غيرهم. وهكذا. فيكون اسم التفضيل ملازمًا للإفراد والتذكير مطلقًا.

(١) يُنظر المقتضب ١٦٨/١ والتبصرة والتذكرة ٢٣٧/١ وشرح المفصَّل ٩٦/٦ وشرح التسهيل لابن مالك ٥٣/٣ وأوضح المسالك ٢٩٤/٢ وهمع الهوامع ١١١/٥.

ومن شواهد ذلك قوله تعالى: ﴿لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَى أَبِينَا مِنَّا﴾ (١). فجاء اسم التفضيل مفردًا مذكّرًا مع أن المسنَد إليه مثنّى بالعطف، وكذلك جاء الإفراد والتذكير مع الجمع في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ ...﴾ إلى قوله عزَّ وجلَّ: ﴿ ... أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللهِ وَرَسُولِهِ﴾ (٢).

وقد حاول النحويون إيجاد بعض التعليلات التي يمكن بها توجيه الحُكم السابق، وهو لزوم اسم التفضيل المجرَّد حالة واحدة من التذكير والإفراد.

ومن هذه التعليلات ما ذكره الصيمري من أنّه في هذه الحالة صار اسم التفضيل بمنزلة الفعل، والفعلُ لا تدخله التثنية ولا الجمع ولا التعريف. قال: "وإنّما لم يَجُزْ أنْ يُثَنّى ويُجْمَع ويُؤنّث ويُعرَّف؛ لأنك إذا قلتَ: زيدٌ أَفْضَلُ من عمرو، فأَفْضَل بمنزلة الفعل والمصدر، كأنّك قلتَ: يزيد فضلُه على فَضْلِ عمرو، فلمَّا كان مُضمَّنًا للمصدر وزيادته صار كالفعل في تضمُّنه المصدر والزمان، والفعل لا يُثنّى ولا يُجمع ولا يُعرَّف، وكذلك ما كان بمنزلته" (٣).

ومثل ذلك ما علَّلَ به ابن بابشاذ لهذا الحكم من قوله: "والعلّة التي امتنع بها (أَفْعَل) من التثنية والجمع والتأنيث أنَّ (أفْعَل) متضمِّن معنى الفعل والمصدر، إذا قلت: زيدٌ أَفْضَلُ منك. أو خَيْرٌ منك، فمعناه زيدٌ يزيدُ فضلُه عليك، فيزيد فِعْل، وفضله مصدر، وكلٌّ منهما لا يجوز تثنيته ولا جمعُه ولا

(١) من الآية ٨ من سورة يوسف.

(٢) من الآية ٢٤ من سورة التوبة.

(٣) التبصرة والتذكرة ١/٢٣١. ويُنظر هذا التعليل - أيضًا - في شرح المفصَّل لابن يعيش ٦/٩٥.

تأنيثه، فكذلك ما تضمَّن معناهما، ووقع موقعهما؛ فلذلك قلت: الزيدان أَفْضَلُ منك، والزيدون أَفْضَلُ منك، وفلانٌ خَيْرٌ منك، والفلانان خَيْرٌ منك، والفلانون خَيْرٌ منك" [١].

ويُؤخذ على هذا النَّص بعضُ الأمور؛ فإنَّ قوله: إنَّ المصدر لا يُثنَّى ولا يُجمع، ليس على إطلاقه. فإنَّ المصدر قد يُثنَّى ويُجمع إذا اختلفت أنواعه. وقد ورد جَمعُه في قوله تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ بِاللهِ الظُّنُونَا﴾ [٢].

وقد مَرَّ معنا في أوَّل البحث إعمالُ المصدر المجموع، وذِكْرُ الخلافِ في إعماله. والصحيح أنَّ جَمْعَ المصدر قليلٌ، لا ممنوع [٣].

وكذلك قوله: (الفلان) و (الفلانون) لا يُسَلَّم له؛ لأنه مخالف لما عليه لغة العرب. فالمعروف في اللغة أنَّ (فلانا) دون أل كناية عن العاقل، وإذا اقترن بأل فهو خاص بغير العقلاء [٤].

ومن تلك التعليلات ما ذكره ابن الفرخان صاحب «المُستَوفَى»، قال : "ولا يُثَنَّى ولا يُجْمَع ولا يُؤَنَّث؛ لأنه مع (مِنْ) في حُكمِ شيءٍ واحدٍ، ولا يمكن أن يلحق واحدٌ من هذه الأعراض مجموع كلمتين؛ إذ التثنية والجمع والتأنيث من خصائص الكلم المفردة [٥]".

(١) شرح المقدِّمة المحسبة ٣٩٧/٢ - ٣٩٨.

(٢) من الآية ١٠ من سورة الأحزاب.

(٣) يُنظر شرح التسهيل لابن مالك ١٠٧/٣.

(٤) يُنظر الكتاب ٥٠٧/٣ وتهذيب اللغة ٣٥٤/١٥ والصِّحاح للجوهري ٢١٧٨/٦ ولسان العرب ٣٢٤/١٣ (فلن).

(٥) المستوفى في النحو لابن الفرخان ١٣٣/١.

وهناك تعليل رابع ذكره ابن أبي الربيع في «البسيط» حين قال: "فإنْ كان أَفْعَل بِمِنْ، فلا يُثنّى ولا يُجمع ولا يُؤنّث، ويكون على لفظ واحد للمفرد والمثنى والمجموع والمؤنث والمذكر، فتقول: زيدٌ أَفْضَلُ مِنْ عمرو، والزيدان أَفْضَلُ مِنْ عمرو، والزيدون أَفْضَلُ مِنْ عمرو. وإنّما لم يُثَنَّ (أَفْضَل) إذا كانت بِمِنْ لأنها شبيهة بالفعل؛ لأنها طالبة ببنيتها (مِن) كما يطلب الفعل ببنيته مسندًا إليه [١]".

ونقل أبو حيان تعليلاً آخر عن ابن جنّي، قال: "قال أبو الفتح في كتاب «القَدِّ» له ما مختصره، إنّما كان بلفظ واحد مع (مِنْ) لأنَّ الغرض إنما هو تفضيل كَرَم زيد على كَرَم عمرو، فهو في المعنى إخبار عن المصدر؛ فوجب التذكير لغلبته على المصدر؛ فرُفِضَ فيه فُعْلَى" [٢].

ولهذا الحُكم نجد النحويين قد لحّنوا أبا نواس في قوله:

كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَقَاقِعِهَا حَصْبَاء دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ [٣]

(١) البسيط في شرح الجُمَل ١٠٤٢/٢.

(٢) التذييل والتكميل [ج ٣ ق ١٩٥ / أ].

(٣) البيت من البسيط، وهو من قصيدة للحسن بن هانئ المعروف بأبي نواس، يُنظر ديوانه ص ٤٠.

وقد ورد في المفصّل ص ٢٣٦ والمستوفى ١٣٧/١ وشرح ألفية ابن معطٍ لابن القواس ١٠٠٥/٢ وشرح التسهيل ٦١/٣ ومنهج السالك ص ٦١٢ والتذييل والتكميل [ج ٣ ق ١٩٩ / ب] وأوضح المسالك ٢٩٤/٢ ومغني اللبيب ص ٤٩٨ والمقاصد النحوية ٥٣/٤ وشرح الأشموني ٨٤/٣.

لأنه جاء باسمي التفضيل - صُغْرَى وكُبْرَى - مؤنَّثَيْن، وهما مجرَّدان من أل والإضافة. وكان القياس - عند النُّحاة - أنْ يلزمهما الإفراد والتذكير، فيقول أَصْغَر وأَكْبَر. أو يجعلهما مقترنين بأل ، فيقول: الصُّغْرَى والكُبْرَى.

وقد حكى الزمخشري تلحينه ، فقال : " وقد خُطِّئَ ابنُ هانئ في قوله: كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَقَاقِعِهَا [١]".

وقال ابن يعيش: "وقد عابه - أي أبَا نواس - بعضُهم؛ لأنه استعملها نكرة، وهذا الضَّرْب من الصفات لا يُستعمل إلاَّ مُعرَّفًا [٢]".

وقال صاحب «المستوفَى»: "فأمَّا

كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَقَاقِعِهَا حَصْبَاء دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ [٣]

فمردودٌ على أبي نواس" [٤].

وقال ابن القواس: "ولذلك خُطِّئَ أبو نواس في قوله هذا [٥]".

وفريقٌ آخر من العلماء التمس له أعذارًا وتوجيهات و لم يُخَطِّئه. وقد وصلتْ هذه الأجوبة فيما اطَّلعتْ عليه إلى أربعة؛

الأول : ما أجاب به ابن يعيش بأنَّ صُغْرَى وكُبْرَى هنا اسمان ، لا

(١) المفصَّل ص ٢٣٥.

(٢) شرح المفصَّل ٦/١٠٣.

(٣) تقدَّم تخريج بيت أبي نواس هذا والكلام عليه في ص ٥٠٤.

(٤) المستوفى في النحو ١/١٣٧.

(٥) شرح ألفية ابن معطٍ لابن القواس ٢/١٠٠٥.

وصفان. قال: "والاعتذار عنه أنه استعمله استعمال الأسماء؛ لكثرة ما يجيء منه بغير تقدُّم موصوف، نحو صَغِيرَة وكَبِيرَة؛ فصار كالصَّاحب والأجْرَع والأبْطَح؛ فاستعمله لذلك نكرة [١]".

وأجاب عنه بجواب آخر، فقال: "ويجوز أن يكون لم يُرِدْ فيه التفضيل، بل معنى الفاعل، كأنَّه قال: كأنَّ صَغِيرَة وكَبِيرَة من فواقعها، على حَدِّ قوله تعالى: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [٢] في أحد القولين" [٣].

ووافقه على هذا الوجه ابن مالك، وقال: "إذا جُمِعَ أَفْعَل العاري لتجرُّده من معنى التفضيل إذا جرى على جمعٍ جاز أن يُؤَنَّث إذا جرى على مؤنَّث... ثم قال: وعلى هذا يكون قول ابن هانئ صحيحًا؛ لأنَّه لم يُؤنِّث أَصْغَر وأَكْبَر المقصود بهما التفضيل، وإنَّما أنَّثَ أَصْغَر بمعنى صَغِير، وأَكْبِر بمعنى كَبِير [٤]".

واختار هذا التخريج أيضًا ابنُ هشام، وقال: "ربَّما استعل أَفْعَل التفضيل الذي لم يُرَدْ به المفاضلة مطابقًا، مع كونه مجرَّدًا، قال:

إذَا غَابَ عَنْكُمْ أَسْوَدُ الْعَيْنِ كُنْتُمُ كِرَامًا وَأَنْتُمْ مَا أَقَامَ الأَيِّمُ [٥]

(١) شرح المفصَّل ٦/١٠٣.

(٢) من الآية ٢٧ من سورة الروم.

(٣) شرح المفصَّل ٦/١٠٣.

(٤) شرح التسهيل ٣/٦١.

(٥) البيت من الطويل، يُنسب للفرزدق. ولم أجده في ديوانه.

وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك٣/٦١ وارتشاف الضَّرَب ٣/٢٥٥ ومنهج السالك ص٤١٢ ومغني اللبيب ص٤٩٨ والمساعد لابن عقيل ٢/١٧٩ وشفاء العليل ٢/٦١٥ والمقاصد النحوية ٤/٥٧ والتصريح ٢/١٠٢ وشرح الأشموني ٣/٥١.

أي لئام؛ فعلى هـذا يتخرَّج البيـت، وقـول النحويـين: صُغْـرَى وكُـبْرَى، وكذلك قول العَرُوضيِّين: فَاصِلة صُغْرَى وفَاصِلة كُبْرَى [١]".

والجواب الثـالث: مـا ذكـره ابـن جنِّـي في «الخاطريـات»: "أنَّ (مِـنْ) في البيت زائدة، وكُبْرَى مُضافة، وحذف مضاف الأول. والأصل: كـأنَّ صُغْـرَى فواقعها وكُبْرَى فواقعها؛ فيكون من المضـاف للمعرفـة، وليـس مـن المجـرَّد ثـم أكدت الإضافة بمِن [٢] ".

ويُرَدُّ على هذا الجواب بأنَّ (مِنْ) لا تُزاد في الإثبات، عند الجمهور.

والجواب الرابع: أنّ (مِنْ) في البيت بيانيـة، وأصلـه كـأنَّ صُغْـرَى فواقعهـا وكُبْرَى فواقعها، فحذف من الأول المضاف إليه لدلالة الثـاني عليـه، و (مِـنْ) تأتي مع الثاني لأنَّها للبيان [٣].

الحُكم الثاني : أن يُؤتَى بعده بمِنْ جارَّة للمفضول لفظًا أو تقديرًا.

وقد عُلِّلَ هذا الحُكم بأنَّ معنى المجرَّد لا يتم إلا بمِنْ.

يقول ابن الفرخان: "وإنَّما لزمه (مِنْ) من حيث أنَّ معناه لا يتمُّ إلاَّ به؛ إذ هو يَستدعي ذِكْرَ ما يضايفه في الوجود، ألا ترى أنَّك لو قلتَ: مررتُ برُجـلٍ زائدٍ في الفضل عليّ، لم يكن تامًّا" [٤].

(١) مغني اللبيب ص ٤٩٨.

(٢) يُنظر هذا الجواب في الخاطريات ص ٦٦.

(٣) حاشية الشمني على مغني اللبيب ١١٨/٢.

(٤) المستوفى لابن الفرخان ١٣٣/١.

و (مِنْ) هذه تكون متصلةً بالمفضول، كما في قوله تعالى: ﴿لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَى أَبِينَا مِنَّا﴾ (١).

وقد يُفصَل بينهما بالمتعلِّق باسم التفضيل . وهذا المتعلَّق قد يكون شيئًا واحدًا كما في قوله تعالى: ﴿ النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾ (٢). وقوله تعالى: ﴿رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ﴾ (٣).

وقد يكون شيئين، كما في قوله تعالى: ﴿ وَأُولُو الأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ ﴾ (٤). فجاء الفصل بجارَّيْنِ ومجرورينِ بين اسم التفضيل و (مِنْ) الجارَّة للمفضول.

وقول الراجز:

لأَكْلَةٌ مِنْ أَقِطٍّ وَسَمْنِ ... أَلْيَنُ مَسًّا فِي حَوَايَا البَطْنِ

مِنْ يَشْرُبِيَّاتِ قِذَاذٍ خُشْنِ ... يَرْمِي بِهَا أَرْمَى مِن ابْنِ تِقْنِ (٥)

(١) من الآية ٨ من سورة يوسف.

(٢) من الآية ٦ من سورة الأحزاب.

(٣) من الآية ٣٣ من سورة يوسف.

(٤) من الآية ٦ من سورة الأحزاب.

(٥) الأبيات من الرجز، ولم يُعرف قائلها.

وقد وردت في شرح المفصَّل لابن يعيش ٨٢/١ وشرح التسهيل لابن مالك ٥٥/٣ وشرح الكافية الشافية ١١٣٢/٢ وشرح الألفية لابن الناظم ص ٤٨٥ ولسان العرب ١٤٠/١٣ (خشن) ومنهج السالك ص ٤٠٩ وارتشاف الضَّرَب ٢٢٨/٣ والتذييل والتكميل [ج ٣ ق ١٩٦/ أ] والمساعد لابن عقيل ١٧٠/٢ وشفاء العليل ٦١٢/٢ والمقاصد النحوية ٤٦/٤ والتصريح ١٠٣/٢.

ففَصَلَ بين (مِنْ) واسم التفضيل بالتمييز والجارِّ والمجرور.

وقد يكـون هـذا المتعلَّق ثلاثـة أشـياء؛ فيقـع الفصـل بهـا، كمـا في قـول الشاعر:

فَلأَنْـتَ أَسْـمَحُ لِلْعُفَـاةِ بِسُـؤْلِهِم عِـنْدَ الشَّـصَـائِـبِ مِـنْ أَبٍ لِـبَـنِـيـنَـا [١]

ففصَل هنا بين اسـم التفضيـل و (مِـنْ) بثلاثـة أشـياء؛ جـارَّيْن ومجروريـن وظرف.

وقد يقع الفصلُ بينهما بأربعة أشياء، كما جاء ذلك في قول الشاعر:

مَا زِلْتَ أَبْسَطَ فِي عَـضِّ الـزَّمَانِ يَدًا لِلنَّاسِ بِالْخَيْرِ مِـنْ عَمْرٍو وَمِـنْ هَرِمِ [٢]

ففصَل هنا بتمييزٍ وثلاثة مجرورات.

وقد يقع الفصل بين أفعل التفضيـل و (مِـنْ) بغـير المعمـول. وذلـك كـأنْ

(١) البيت من الكامل. ولم أجد من نسبه لقائله.

وهو مـن شـواهد شـرح التسـهيل لابـن مـالك ٥٣/٣ وارتشـاف الضَّـرَب ٢٣٠/٣ والتذييل والتكميـل [ج ٣ ق ١٩٥ / أ] ومنهـج السـالك ص ٤٠٩ والمسـاعد لابـن عقيل ١٦٨/٢ وشفاء العليل ٦١٠/٢ .

والشصائب بالصاد جمع شصيبة أي الشدائد يُنظر لسان العرب ٤٩٥/١ (شَصَبَ).

(٢) البيت من البسيط. وهو مجهول القائل أيضًا.

وقد ورد البيت في شرح الكافية الشافية ١١٣٢/٢ وشـرح التسـهيل ٥٤/٣ ومنهـج السـالك ص ٤٠٩ والتذييـل والتكميـل [ج ٣ ق ١٩٥ / أ] والمسـاعد علـى تسـهيل الفوائد ١٦٨/٢ وشفاء العليل ٦١٠/٢.

يُفْصَلَ بينهما بالمنادَى أو بـلو وما اتَّصل بها [١].

فالفصل بالمنادَى كما في قول جرير:

لَـمْ يُـلْـقَ أَخْـبَثُ يَـا فَـرَزْدَقُ مِـنْـكُـمُ لَـيْـلاً وَأَخْـبَـثُ بِـالـنَّـهَـارِ نَـهَـارَا [٢]

فالمنادَى في قوله: (يا فرزدق) قد فَصَلَ بين اسم التفضيل و (مِنْكُم).

والفَصْلُ بينهما بلو وما اتصل بها ورد في قول الآخر:

وَلَـفُـوكِ أَطْـيَـبُ لَـوْ بَـذَلْـتِ لَـنَـا مِـنْ مَـاءِ مَـوْهِـبَـةٍ عَـلَـى خَـمْـرِ [٣]

أمَّا تقديم (مِنْ) ومجرورها على اسمِ التفضيلِ فلا يصـحُّ في السَّـعَة، إلاَّ في حالة كون المفضـول اسـم استفهام، أو مُضافًـا لاسـم الاسـتفهام. فإنَّـه يجـب التقديم حينئذ؛ لوجوب الصدارة لاسم الاستفهام[٤].

(١) يُنظر شرح التسهيل ٣/٥٤ والتذييل والتكميل [ج ٣ ق ١٩٥/ب].

(٢) البيت من الكامل، وهو مـن قصيـدة طويلـة في هجـاء الفـرزدق، يُنظـر ديـوان جريـر ٥٢٢/١.

والبيت من شواهد التذييل والتكميل [ج٣ ق ١٩٦ / أ] وارتشاف الضَّرَب ٢٣٠/٣ ومنهج السالك ص ٤٠٩ والمساعد لابن عقيل ١٦٩/٢ وهمع الهوامع ١١٦/٥.

(٣) البيت من الكامل. ولم يُعرف قائله.

وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ٥٤/٣ ومنهـج السـالك لأبـي حيـان ص ٤٠٩ والتذييل والتكميل [ج ٣ ق ١٩٥ / ب] وتوضيح المقاصد ١١٧/٣ والمسـاعد لابن عقيل ١٦٩/٢ وشفاء العليل ٦١١/٢ والمقاصد النحويـة ٥٤/٤ وهمـع الهوامـع ١١٦/٥ وشرح الأشموني ٤٦/٣.

(٤) يُنظر شرح التسهيل ٥٤/٣ ومنهج السالك ص ٤١٣ وهمع الهوامع ١١٥/٥ .

فمثال التقديم في الاستفهام قولك: مِمَّنْ أنتَ أَخْوَفُ؟ و مِمَّنْ أنتَ أَحْلَمُ؟ ومِنْ أَيِّ رَجُلٍ أنتَ أَعْلَمُ؟

ومثال المضاف لاسم الاستفهام قولك: مِنْ غُلاَمِ مَنْ أنتَ أَفْضَلُ؟ ومِنْ وَجْهِ مَنْ وَجْهُكَ أَجْمَلُ؟

قال ابن مالك: "ذَكَرَ هذه المسألة أبو علي في «التذكرة» ، وهي من المسائل المغفول عنها" [١].

وفيما عدا الاستفهام لا يصح تقديم (مِنْ) والمفضول على اسم التفضيل، إلاَّ ما ورد نادرًا،؛ فإنَّه لا يقاس عليه.

وسبب ذلك أنَّ اسم التفضيل لم يَقْوَ قوة الفعل، حتى يعمل في متقدِّمٍ عليه[٢].

وقد عَدَّ العلماء مِنَ النادر قول ذي الرمَّة:

وَلاَ عَيْبَ فِيهَا غَيْرَ أَنَّ سَرِيعَهَا قَطُوفٌ وَأَلاَّ شَيْءَ مِنْهُنَّ أَكْسَلُ [٣]

(١) شرح التسهيل ٣/٥٤.

(٢) يُنظر هذا التعليل في الفوائد المحصورة في شرح المقصورة لابن هشام اللخمي ص١٩٩.

(٣) البيت من الطويل. وهو في ديوان ذي الرمة ٣/١٦٠٠.

وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ٣/٥٤ وشرح الكافية الشافية ٢/١١٣٤ وشرح الألفية لابن الناظم ص ٤٨٤ ومنهج السالك ص ٤١٣ والتذييل والتكميل [ج ٣ ق ١٩٥ / أ] وشفاء العليل ٢/٦١٠ وشرح الألفية لابن عقيل ٣/١٨٥ والمقاصد النحوية ٤/٤٤ وشرح الأشموني ٣/٥٢.

فقد قدَّم الشاعر (مِنْ) الجارَّة للمفضول على اسم التفضيل، وهو قوله: (أَكْسَل). وليس ذلك في الاستفهام، وإنما هو في الخبر.

ومن ذلك أيضًا قول الفرزدق:

وَقَالَتْ لَنَا أهلاً وَسَهْلاً وَزَوَّدَتْ جَنَى النَّخلِ بَلْ مَا زَوَّدَتْ مِنْهُ أَطْيَبُ (١)

ففي قوله : (مِنْهُ أَطْيَبُ) تقدَّم المفضول مع حرف الجرِّ على اسم التفضيل، في غير الاستفهام.

وقول الآخر:

إذَا سَايَرَتْ أَسْمَاءُ يَوْمًا ظَعِينَةً فَأَسْمَاءُ مِنْ تِلْكَ الظَّعِينَةِ أَمْلَحُ (٢)

فقدّم الجارّ مع المفضول في قوله: (مِنْ تلك الظَّعينة) على اسم التفضيل

(١) البيت من الطويل، يُنسب للفرزدق. ولم أره في ديوانه.

وقد ورد في الفوائد المحصورة ص ١٩٩ وشرح المفصَّل لابن يعيش ٦٠/٢ وشرح التسهيل لابن مالك ٥٤/٣ وشرح الكافية الشافية ١١٣٣/٢ وشرح الألفية لابن الناظم ص ٤٨٤ ومنهج السالك ص ٤١٣ والتذييل والتكميل [ج ٣ ق ١٩٥ / ب] وتوضيح المقاصد ١٢٧/٣ وشرح ابن عقيل على الألفية ١٨٤/٣ وشفاء العليل ٦١٠/٢ والمقاصد النحوية ٤٣/٤ وهمع الهوامع ١١٥/٥ وشرح الأشموني ٥٢/٣.

(٢) البيت من الطويل. وهو لجرير بن عطية، من قصيدة طويلة. يُنظر ديوانه ٨٣٥/٢.

والبيت من شواهد منهج السالك ص ٤١٣ والتذييل والتكميل [ج ٣ ق ١٩٥/ب] وأوضح المسالك ٢٩٩/٢ وشرح الألفية لابن عقيل ١٨٦/٣ والمقاصد النحوية ٥٢/٤ وشرح الأشموني ٥٢/٣.

(أَمْلَح) في الإخبار وليس في الاستفهام [١].

أمَّا حذف (مِنْ) والمفضول فلا يصح إلاَّ إذا دَلَّ المقام عليه، وفُهِمَ المعنى. وقد ورد كثيرًا حذف (مِنْ) والمفضول في القرآن الكريم ولغة العرب.

فممَّا ورد فيه الحذف، قوله تعالى: ﴿يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى﴾ [٢]. أي أَخْفَى مِنَ السِّرِّ. وقوله تعالى: ﴿وَالآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى﴾ [٣] أي من الدنيا؛ لوجود المقارنة بين الدارين. وقوله تعالى: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾ [٤] حيث جعلوا التقدير: أَشَدُّ من الآخرين.

ومن ذلك قول العرب: (أَعْطِنِي مِائَةً وَأَزْيَدَ) أي أزْيَد من المائة [٥]. وقول المؤذِّن: (اللهُ أَكْبَرُ) أي أَكْبَر من كلِّ شيء.

قال ابن الفرخان: "فإنْ حذفت (مِنْ) فبعد الاستغناء عن ذِكْرِ ما يضايفه... وإنَّما جاز ذلك اكتفاءً بالأوَّل عن الثاني. ومع هذا فهو في حُكم الثابت [٦]".

(١) هذه بعض الشواهد التي عدَّها العلماء من النادر الذي لا يُقاس عليه، وهناك شواهد أخرى، ومن أراد الاستزادة فلينظر في منهج السالك ص ٤١٣ والتذييل والتكميل [ج ٣ ق ١٩٥ / أ، ب] والمساعد لابن عقيل ١٦٨/٢ والتصريح ١٠٣/٢ وشرح الأشموني ٥٢/٣.

(٢) من الآية ٧ من سورة طه.

(٣) الآية ١٧ من سورة الأعلى.

(٤) من الآية ٦٩ من سورة مريم.

(٥) يُنظر المستوفى في النحو ١٣٣/١.

(٦) المصدر السابق ١٣٣/١، ١٣٤.

وبيَّن ابن مالك أنَّ حَذْفَ المفضول كثيرٌ إذا دلَّ عليه دليل، بشرط كون اسم التفضيل خبرًا [١] في الأصل أو الحال. ثم ذكر شواهد كثيرة من القرآن الكريم على ذلك. كما في قوله تعالى: ﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ﴾ [٢]. وقوله تعالى: ﴿ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِندَ اللهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَى أَلاَّ تَرْتَابُوا﴾ [٣]. وقوله تعالى: ﴿وَاللهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ﴾ [٤]. وقوله سبحانه: ﴿وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ﴾ [٥]. وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا عِندَ اللهِ هُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [٦]. وقوله سبحانه: ﴿وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِندَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمَلاً﴾ [٧]. وقوله تعالى: ﴿أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَامًا وَأَحْسَنُ نَدِيًّا﴾ [٨]. وقوله سبحانه: ﴿فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضْعَفُ جُندًا﴾ [٩].

ففي هذه الشواهد جميعًا وقع اسم التفضيل خبرًا، وحُذِفَ المفضول؛ لدلالة المقام عليه.

(١) يُنظر شرح التسهيل ٣/٥٦.

(٢) من الآية ٦١ من سورة البقرة.

(٣) من الآية ٢٨٢ من سورة البقرة.

(٤) من الآية ٣٦ من سورة آل عمران.

(٥) من الآية ١١٨ من سورة آل عمران.

(٦) من الآية ٩٥ من سورة النحل.

(٧) من الآية ٤٦ من سورة الكهف.

(٨) من الآية ٧٣ من سورة مريم.

(٩) من الآية ٧٥ من سورة مريم.

ومن الشواهد الشعرية على حذف المفضول واسم التفضيل خبر، قول الشاعر:

إِذَا الْمَرْءُ عَلْبَى ثُمَّ أَصْبَحَ جِلْدُهُ كَرَخْصِ غَسِيلٍ فَالتَّيَمُّنُ أَرْوَحُ [١]

أي أرْوَحُ مِنْ غيره.

وقول الآخر:

فَخَرَتْ بَنُو أَسَدٍ بِمَقْتَلِ عُتْبَةٍ صَدَقَتْ بَنُو أَسَدٍ عُتَيْبَةُ أَفْضَلُ [٢]

وقد قدَّرَ المبرِّدُ المحذوفَ فيه بقوله: "معناه أفضلُ مِمَّنْ قَتَلُوا [٣]"

وقد يكون اسم التفضيل خبرًا لكان أو إحدى أخواتها أو خبرًا لإنَّ أو إحدى أخواتها.

فمثال الحذف مع خبر كان قول الشاعر:

(١) البيت من الطويل. ويُنسب للنابغة الجعدي. وهو في شعره المجموع ص ٢١٨.

وقد ورد في أساس البلاغة للزمخشري ص ٥١٤ وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٥٦ ولسان العرب ١٣/٤٦١ (يمن) والتذييل والتكميل [ج ٣ ق ١٩٦ / ب] وتاج العروس ٩/٣٧١ (يمن).

(٢) البيت من الكامل. وهو لمالك بن نويرة. يقوله في مقتل عتيبة بن الحارث. يُنظر (مالك ومتمِّم ابنا نُويرة) ص ٧٧.

وقد ورد في الكامل للمبرد ٢/٨٧٨ والتذييل والتكميل لأبي حيان [ج٣ ق١٩٦/ ب]. وخزانة الأدب ٨/٢٤٦.

(٣) الكامل في اللغة والأدب ٢/٨٧٨.

سَقَيْنَاهُمْ كَأسًا سَقَوْنَا بِمِثْلِهَا وَلَكِنَّنَا كُنَّا عَلَى الْمَوْتِ أَصْبَرَا [١].

وتقدير المحذوف (أصْبَرَ منهم).

وتقول: إنَّ زيدًا أَفْضَلُ. فتحذف المفضول الواقع بعد خبر إنَّ. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا عِندَ اللهِ هُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [٢].

ومِنْ حذْفِه إذا كان اسم التفضيل مفعولاً ثانياً لظنَّ، قولك: ظننت زيدًا أَعْلَمُ. ومنه قوله تعالى: ﴿تَجِدُوهُ عِندَ اللهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا﴾ [٣]. أي خيرًا من غيره.

وإنْ لم يكن اسم التفضيل خبرًا، فإنَّ حَذْفَ المفضول حينئذٍ قليل [٤]. لكنه واردٌ في القرآن الكريم، كقوله تعالى: ﴿فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى﴾ [٥]. أي أخْفَى مِنَ السِّرِّ، فحذف المفضَّل عليه مع أنَّ اسم التفضيل في الآية ليس خبرًا، وإنَّما هو معطوف. فيجب أنْ يُعدَّ حذفُه حينئذٍ قياسيًّا؛ لوروده في أفصح الكلام.

(١) البيت من الطويل، من قصيدة للنابغة الجعدي ﷺ . يُنظر شعره ص ٧٢. ويُنسب أيضًا لزفر بن الحارث الكلابي. تُنظر حماسة أبي تمام ٩٧/١.

والبيت من شواهد التذييل والتكميل لأبي حيان [ج ٣ ق ١٩٦/ب] وارتشاف الضَّرَب ٢٢٨/٣ والمساعد على تسهيل الفوائد ١٧١/٢ وهمع الهوامع ١١٥/٥ وحاشية ياسين على التصريح ٢٤٩/١.

(٢) من الآية ٩٥ من سورة النحل.

(٣) من الآية ٢٠ من سورة المزمِّل.

(٤) يُنظر شرح المفصل لابن يعيش ٩٧/٦. وشرح التسهيل لابن مالك ٥٧/٣ والتذييل والتكميل [ج ٣ ق ١٩٦ / ب].

(٥) من الآية ٧ من سورة طه.

وقد ورد حذف المفضول أيضًا مع الحال، كما في قول الشاعر:

دَنَوْتِ وَقَدْ خِلْنَاكِ كَالْبَدْرِ أَجْمَلاَ فَظَلَّ فُؤَادِي فِي هَوَاكِ مُضَلَّلاَ (١)

لأنَّ التقدير فيه دَنَوْتِ أجْمَلَ مِنَ البَدْرِ، وقد خِلناكِ كالبدرِ. حيث وقع اسم التفضيل حالاً، ومع ذلك حُذِفَ المفضول.

وورد الحذف أيضًا واسم التفضيل صفة، كقول الشاعر:

عَمَلاً زَاكِيًا تَوَخَّ لِكَي تُجْـ ـزَى جَزَا أَزْكَى وَتُلْفَى حَمِيدَا (٢)

فقوله: (أَزْكَى) هنا اسم تفضيل وقع صفةً لقوله: (جَزَاء) وقد حُذِفَ المفضول، وقدَّرَه أبو حيان بقوله: "أي أزْكَى مِنَ العملِ الزَّاكِي" (٣).

ومن ذلك قول الراجز:

تَرَوَّحِي أَجْدَرَ أَن تَقِيلِي غَدًا بِجَنْبَيْ بَارِدٍ ظَلِيلِ (٤)

(١) البيت من الطويل، ولم يُعرف قائله.

وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ٥٧/٣ ومنهج السالك لأبي حيان ص ٤٠٨ والتذييل والتكميل [ج ٣ ق ١٩٦/ ب] وارتشاف الضَّرَب ٢٢٩/٣ وأوضح المسالك ٢٩٦/٢ والمساعد لابن عقيل ١٧٢/٢ وشفاء العليل ٦١٢/٢ والمقاصد النحوية ٥٠/٤ والتصريح ١٠٣/٢ وشرح الأشموني ٤٦/٣.

(٢) البيت من الخفيف. وقد نسبه ابن مالك لرجل من طيئ، لم يعيِّنْه.

يُنظر شرح التسهيل لابن مالك ٥٧/٣ ومنهج السالك ص ٤٠٨ وارتشاف الضَّرَب ٢٢٩/٣ والتذييل والتكميل [ج ٣ ق ١٩٦ / ب] .

(٣) التذييل والتكميل [ج ٣ ق ١٩٦ / ب].

(٤) البيتان من الرجز، وهما لأُحَيْحَة بن الجُلاح، في وصف النخلة على الصحيح، وقيل: إنه في وصف ناقة. يُنظر ديوانه ص ٨١. =

وقد جَعَلَ ابنُ جنّي المحذوفَ في هذا البيت ستَّة أشياء، وقدَّرَ ذلك بأنَّ أصله ائتِي مكانًا هو أجْدَر بأنْ تقيلي فيه من غيره. قال: "أصله: ائتِي مكانًا هو أجْدَر بأنْ تقيلي فيه، فحَذَفَ الفعلَ الذي هو (ائتِ) لدلالة (تَرَوَّحِي) عليه؛ فصار: مَكَانًا أجْدَرَ بأنْ تَقِيلي فيه، ثمَّ حَذَفَ الموصوفَ الذي هو (مكانا)؛ فصار تقديره: أجْدَرَ بأنْ تَقِيلِي فيه، ثمَّ حَذَفَ الباء أيضًا تخفيفًا؛ فصار: أجْدَرَ أنْ تقيلي فيه، ثمَّ حَذَفَ حرف الجرَّ؛ فصار: أجْدَرَ أنْ تَقِيليه، ثم حَذَفَ العائدَ المنصوبَ؛ فصار: أجْدَرَ أنْ تَقِيلِي. ففيه خمسة أعمال، ثم قال: وهناك وجهٌ سادسٌ، وهو أنَّ أصله: ائتِي مكانًا أجْدَرَ بأنْ تقيلي فيه من غيره [١]".

وتَابَعَه على هذا التقدير ابنُ مالك وقال: "وهذا أغْرَب ممَّا قبله؛ لكثرة الحذف فيه [٢]".

وقد اختلف العلماء فيما إذا وقع اسم التفضيل في موضع الفاعل أو في موضع اسم إنَّ، هل يصح حينئذٍ حذفُ المفضول أو لا يصح؟ على مذهبين:

فالبصريون أجازوا حذف المفضول حينئذ للعلم به. فيصح عندهم أن يُقال: جاءني أفْضَلُ، بحذف المفضول، مع كون اسم التفضيل فاعلاً. وأنْ يقال: إنَّ أفْضَلَ زيدٌ، وإنَّ أكْبَرَ الله، بحذف المفضول فيهما، على تقدير إنَّ

= وقد ورد الشاهد في الإيضاح العضدي للفارسي ص ٢٠٩ والمسائل البصريات ٩٠٤/٢ والمحتسب لابن جني ٢١٢/١ والمقتصد شرح الإيضاح ٦٤٩/١ وأمالي ابن الشجري ١٠٠/٢ وإيضاح شواهد الإيضاح ٢٢٥/١ وشرح التسهيل ٥٧/٣ والمقاصد النحوية ٣٦/٤ والتصريح ١٠٣/٢ وشرح الأشموني ٤٦/٣.

(١) المحتسب في تبيين وجوه القراءات الشواذ ٢١٢/١.

(٢) شرح التسهيل ٥٧/٣.

أَفْضَلَ مِنْ كلِّ واحدٍ زيدٌ، وإنَّ أَكْبَرَ مِنْ كلِّ شيءٍ اللهُ. والكوفيون منعوا ذلك؛ لعدم السماع [١].

وهذه المسألة لم يذكرها أصحاب كتب الخلاف الموجودة.

الحالة الثانية : أن يكون اسم التفضيل مقترنًا بأل.

تقول: محمد الأَكْرَمُ، وهند الفُضْلَى، والزيدان الأَفْضَلاَن، والمحمَّدون الأَكْرَمُون، والهنداتُ الفُضْلَيَاتُ، ويجوز الفُضَلُ.

ففي الأمثلة السابقة وافق اسم التفضيل موصوفه موافقةً تامةً في الإفراد والتثنية والجمع، وفي التذكير والتأنيث. ونَصَّ العلماءُ على أنَّه في هذه الحالة لا يصح أن تَظهر معه (مِنْ) الجارَّة للمفضول.

فتبيَّنَ ممَّا سبق أنَّ لاسمِ التفضيل في حالته هذه حُكمين [٢]:

الحكم الأول : وجوب المطابقة بينه وبين موصوفه إفرادًا وتثنيةً وجمعًا، تذكيرًا وتأنيثًا.

وعلى ذلك جاءت الشواهد:

قال تعالى: ﴿**اقْرَأْ وَرَبُّكَ الأَكْرَمُ**﴾ [٣]، وقوله سبحانه: ﴿**سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الأَعْلَى**﴾ [٤]، وقوله عزَّ وجَلَّ: ﴿**فَأُولَئِكَ لَهُمُ الدَّرَجَاتُ الْعُلَى**﴾ [٥].

(١) تُنظر المسألة في منهج السالك لأبي حيان ص ٤٠٨ والتذييل والتكميل [ج ٣ ق١٩٧ / أ] والمساعد لابن عقيل ١٧٢/٢.

(٢) يُنظر التصريح على التوضيح ١٠٣/٢ وشرح الأشموني ٤٥/٣ - ٤٨.

(٣) الآية ٣ من سورة العلق.

(٤) الآية ١ من سورة الأعلى.

(٥) من الآية ٧٥ من سورة طه.

فالمطابقة ظاهرة في هذه الآيات بين الموصوف واسم التفضيل.

وكذلك ورد في الحديث قوله ﷺ: "**اليَدُ العُلْيَا خَيْرٌ مِنَ اليَدِ السُّفْلَى**" [١].
فجاء اسم التفضيل مفردًا مؤنثًا مطابقاً للموصوف.

وقد ذكر بعض العلماء أنَّ المطابقة موقوفة على السماع، ومن هؤلاء ابن الفرخان، قال: "وقد يُثَنّى ويُجمع ويُؤنّث، تقول: الأفضلان والأفاضل والفُضْلى، وإن كنت لا تَستغني في الجمع منها والتأنيث عن اعتبار السماع..." [٢].

وفي الأخذ بهذا الرأي تضييق عسى اللغة وتحجير واسع. وقد رَدَّ بعض العلماء المحدَثين رأي ابن الفرخان هذا، وبيَّن أنه غير صحيح.

ومن هؤلاء الأستاذ عطية الصوالحي، فإنَّه كتب بحثًا ونشره في «مجلة مجمع اللغة العربية». رَدَّ فيه مذهب ابن الفرخان، وأكّد أن جمع اسم التفضيل المعرَّف بالألف واللام على (الأَفَاعِل) قياسٌ مطَّرد.

وأنَّ تأنيث اسم التفضيل المقترن بأل على (الفُعْلَى) قياس أيضًا، ونقل فيه نصوصًا عن الأئمة المتقدمين تؤكد ما ذهب إليه، وخلص إلى القول بأنَّ "المبرِّد مثَّل في «المقتضب» بالمُجْدَى مؤنّث الأَمْجَد، وهي التي أنكرها أبو سعيد[٣]".

(١) الحديث ممَّا اتفق عليه الشيخان. يُنظر صحيح البخاري - كتاب الزكاة - باب لا صدقة إلاّ عن ظهر غنى ١٣٩/٢ وصحيح مسلم ٧١٧/٢.

(٢) المستوفى لابن الفرخان ١٣٤/١.

(٣) يُنظر هذا البحث في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الجزء الحادي والعشرين ص٦٩ - ٧١، تحت عنوان "إحدى مسائل اسم التفضيل للأستاذ عطية الصوالحي".

قال المبرِّد: "ومؤنَّث (أَفْعَل) الذي يلزمه (مِنْ) يكون على (فُعْلَى) نحو الأَصْغَر والصُّغْرَى، والأَكْبَر والكُبْرَى، والأَمْجَد والمُجْدَى [١]".

الحُكم الثاني : ألاَّ يُؤتَى معه بمِنْ جارَّةً للمفضول. وعلَّلوا لهذا الحُكم بأنَّ (مِنْ) و (أَلْ) متعاقبتان، فلا يمكن اجتماعهما [٢].

وقال ابن الفرخان: إنَّ سبب ذلك هو أنَّه بالألف واللام قد استغنى عن المقايسة الجزئية التي كان لأجلها يحتاج إلى (مِنْ) [٣].

وقد علَّلَ ابنُ جنِّي منعَ اجتماع (مِنْ) مع اسم التفضيل المقترن بأل، بأنَّ في ذلك نقضًا للغرض الذي جاؤوا بألْ من أجله. قال: "ومن ذلك امتناعهم من إلحاق (مِنْ) بأَفْعَلَ إذا عرَّفتَه باللام، نحو الأَحْسَن منه، والأَطْوَل منه؛ وذلك أنَّ (مِنْ) تُكْسِب ما يتصل به من أَفْعَل هذا تخصيصًا مَّا؛ ألا تراك لو قلتَ: دخلتُ البصرةَ فرأيتُ أَفْضَلَ مِن ابنِ سيرين، لم يَسْبِق الوَهْمُ إلاَّ إلى الحَسَنِ ﷺ فَبِمِنْ صَحَّتْ لك هذه الفائدة.

وإذا قلت: الأَحْسَن أو الأَفْضَل، أو نحو ذلك، فقد استوعبَت اللامُ من التعريف أكثرَ ممَّا تفيده (مِنْ) من حِصَّتِها مِنَ التخصيص؛ فكرهوا أن يتراجعوا بعدما حَكَمُوا به من قوة التعريف، إلى الاعتراف بضعفه، إذا هم أَتْبَعوه (مِنْ) الدَّالة على حاجته إليها، وإلى قدر ما تفيده من التخصيص المُفَاد منه [٤]".

(١) المقتضب ٢/٢١٦.

(٢) تُنظر المسائل البغداديات ص ٤١٧ والتكملة للفارسي ص ٣٠٧ والتصريح ٢/١٠٤.

(٣) المستوفى في النحو ١/١٣٥.

(٤) الخصائص ٣/٢٣٣ - ٢٣٤ . ويُنظر مع ذلك شرح المفصَّل لابن يعيش ٦/٩٥.

وقد ورد في بيت الأعشى الآتي الجمعُ بين اسم التفضيل المقترن بأَلْ ومِنْ الداخلة على المفضول.

وقد أجاب عنه العلماء بأجوبة، وتأوَّلوه بتأويلات سَيُعْرَضُ لها بعد ذكر البيت، وهو قوله:

وَلَسْتَ بِالأَكْثَرِ مِنْهُم حَصًى وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَاثِرِ [1]

وأبادرُ إلى القول بأنَّ بعضَ العلماء أجاز الجمعَ بين (مِنْ) واسم التفضيل المقترن بأل في الشعر بخاصةٍ، ومنهم الجرمي. فقد نقل عنه البغدادي القول بجواز الجمع بين أَلْ في اسم التفضيل و (مِنْ) الجارَّة للمفضول في ضرورة الشِّعر، وحمل على ذلك بيت الأعشى.

وهذا القول نقله البغدادي عن الجرمي [2]، وذكر أنَّه رآه منقولاً عنه في «نوادر أبي زيد». ولم أجده في «النوادر» المطبوعة؛ إذ ليس فيها ذِكْرٌ للجرمي أصلاً.

وهذا البيت جَعَلَ الجاحظَ يُخَطِّئُ النحويين في قولهم: إنَّه لا تجتمع (مِنْ)

(١) البيت من السريع، وهو من قصيدة طويلة يهجو بها الأعشى علقمةَ بن علاثة رضي الله عنه ويمدح عامر بن الطفيل في المنافرة التي جرت بينهما. يُنظر ديوان الأعشى ص ١٩٣.

والبيت ورد في النوادر لأبي زيد ص ١٩٦ والتكملة للفارسي ص ٣٠٧ والمسائل البغداديات ص ٤١٧ والمسائل البصريات ٥٩٦/١ والمسائل العضديات ص ٢٩ والخصائص ١٨٥/١ وشرح المفصَّل ١٠٣/٦ وشرح التسهيل ٥٨/٣ ومنهج السالك لأبي حيان ص ٤٠٩ ومغني اللبيب ص ٧٤٤ والتصريح على التوضيح ١٠٤/٢ وشرح الأشموني ٤٧/٣ وخزانة الأدب ٨/ ٢٥٠.

(٢) خزانة الأدب ٢٥٣/٨.

مع اسم التفضيل المعرَّف بـأل، ورَدَّ بـه عليهـم [١]. وقـد أجـاب عنـه العلمـاء وبيَّنوا خطأه.

ومن أوائل من تَنَبَّه للردِّ عليه ابن جني، حيـث ذكـر أنَّـه حُكِـيَ عنـه هـذا القول، ثم قال: "ورحم الله أبا عثمان ، أمَا إنَّه لو علم أنَّ (مِنْ) في هذا البيت ليست التي تصحب (أَفْعَل) للمبالغة، نحو أَحْسَن مِنْك، وأَكْرَم مِنْـك، لَضَـرَبَ عن هذا القول إلى غيره، مِمَّا يعلو فيه قوله، ويعنـو لسَـدَاده وصحَّتـه خصمُـه؛ وذلك أنَّ (مِنْ) في بيت الأعشى إنَّما هي كالتي في قولنا: أنتَ مِنَ النَّاس حُـرٌّ، وهذا الفَرَسُ مِنَ الخَيْلِ كريمٌ. فكأنَّه قال: لَسْـتَ مـن بينهـم بالكثـير الحَصَـى، ولستَ فيهم بالأكْثَرِ حَصًى [٢]".

وكذلك رَدَّ عليه في موضع آخر من «الخصائص» [٣].

وتتلخص ردود النحويين على بيت الأعشى في خمسة أمور:

الأول: ما أجاب به أبو علـي الفارسـي، وهـو أنَّ (مِـنْ) في البيـت متعلقـة بالفعل (لست)، كأنَّه قال: ولست منهم بالأكثر [٤]. وقال عنه القيسي: "هـو وجهٌ حسنٌ [٥]".

(١) لم أجد هذا القول في كتب الجاحظ المطبوعة.

(٢) الخصائص ١/١٨٥ - ١٨٦.

(٣) المصدر نفسه ٣/٢٣٤.

(٤) التكملة ص ٣٠٨ والمسائل البصريات ١/٥٩٦.

(٥) إيضاح شواهد الإيضاح ١/٥٢٦.

الثاني: ما ذكره ابن جني وأكثر النحويين أنَّ (مِنْ) في البيت بيانية، وليست الواقعة مع أفعل التفضيل، والمعنى ولست من بينهم [١]. وقدَّرَه الأصمعي: ولست من بني فلان بالأكثر [٢].

الثالث: أن (ألْ) في قوله: الأكثر، زائدةٌ، كما تُزاد في التمييز. ذكره أبو زيد وابن مالك [٣].

الرابع: أنَّ (مِنْ) متعلقة بأَكْثَر مقدَّرًا، مدلولاً عليه بالمذكور، والأصل: ولست بالأَكْثَر أَكْثَرَ منهم حصى. ثم حذف الثاني لدلالة الأول عليه. وهذا الوجه ذكره القيسي وابن مالك وغيرهما من النحاة [٤].

الخامس: أنَّ (مِنْ) في البيت بمعنى (في) أي ولست بالأكثر فيهم. ذكره القيسي وغيره [٥].

وقد ورد بيتٌ آخر يشبه قول الأعشى السابق، جاء فيه الجمع بين اسم التفضيل المقترن بأل و (مِنْ) الجارَّة للمفضول، وهو قول عمرو بن كلثوم:

وَرِثْتُ مُهَلْهِلاً وَالْخَيْرَ مِنْهُ ... زُهَيْرًا نِعْمَ ذُخْرُ الذَّاخِرِينَا [٦]

(١) الخصائص ١/١٨٥.

(٢) تُنظر النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري ص ١٩٦.

(٣) النوادر في اللغة ص ١٩٦، وشرح التسهيل ٣/٥٨.

(٤) إيضاح شواهد الإيضاح ١/٥٢٦ وشرح التسهيل ٣/٥٨.

(٥) إيضاح شواهد الإيضاح ١/٥٢٦ والتصريح ٢/١٠٥.

(٦) البيت من الوافر، من معلَّقة عمرو بن كلثوم التغلبي. يُنظر ديوانه ص ٣٣٤ وشرح القصائد السبع الجاهليات ص ٤٠٦ وشرح القصائد العشر ص ٣٤٩ ولباب الإعراب للإسفرائيني ص ٤٨٥ وخزانة الأدب ٨/٢٦١.

فقوله: (الخَيْرَ) اسم تفضيل مقترن بأل، وقد جاء بعده بِمِنْ.

وأجيبَ عن هذا البيت بما أجيب عن سابقه، بأنَّه يحتمل أن تكون (أل) فيه زائدة، أو تكون (منه) متعلقة بأَفْعَل آخر محذوفًا. كأنَّه قال: الخير خيرًا منه، ثم حذف الثاني لدلالة الأول عليه [١].

ولكن لا يحتمل في هذا البيت كون (مِنْ) لغير التفضيل؛ لأنَّ معنى التفضيل ظاهرٌ في البيت فلا معنى لإنكاره.

قال البغدادي: "ولم يقل - أي الرضي - إنَّ (مِنْ) ليست تفضيلية - كما قال في البيت الذي قبله - لأنه لم يتأتَّ ذلك هنا" [٢].

ومن الأجوبة على هذا البيت أنَّ الرواية فيه هي (والخَيْرَ عَنْهُ) لا (مِنْه)، كما رواها ابن كيسان في شرحه على معلقة عمرو بن كلثوم [٣].

وبذلك لا يكون فيه جمعٌ بين (ألْ) في اسم التفضيل ومِنْ الجارَّة للمفضول.

واستثنى العلماء من مسألة الجمع بينهما ما إذا كان اسم التفضيل مصوغًا من فعل متعدٍّ بِمِنْ. فهنا يجوز الجمع بين أل ومِنْ في اسم التفضيل؛ لأنَّ (مِنْ) هنا ليست هي الداخلة على المفضول [٤].

(١) يُنظر شرح الكافية للرضي ٢/٢١٥.

(٢) خزانة الأدب ٨/٢٦٢.

(٣) يُنظر شرح معلّقة عمرو بن كلثوم لأبي الحسن بن كيسان ص ٨٩.

(٤) يُنظر التذييل والتكميل لأبي حيان [ج ٣ ق ١٩٧ / أ] ومنهج السالك ص ٤٠٩ والمساعد لابن عقيل ٢/١٧٢.

وذكروا شاهدًا لذلك قول الشاعر:

فَهُمُ الأَقْرَبُونَ مِنْ كُلِّ خَيْرٍ وَهُمُ الأَبْعَدُونَ مِنْ كُلِّ ذَامِ [١]

لأن الأَقْرَب والأَبْعَد مصوغان من فعلٍ يتعدَّى بمِنْ، تقول: زيدٌ أَقْرَبُ مِنْ عمرو، وهو أَبْعَدُ مِنْ خالد.

وعلى ذلك ذكر أبو حيان أنَّ اسم التفضيل المجرَّد من (أل) يجوز الجمع معه بين (مِنْ) الداخلة على المفضول و (مِنْ) المعدِّية له. قال: "ويجمع بينها وبين (مِنْ) الداخلة على المفضول إذا جُرِّدَ. تقول: زيدٌ أَقْرَبُ مِنْ كلِّ خَيْرٍ من عمرو. وإذا جُمِعَ بينهما فيجوز تقديم (مِنْ) الداخلة على المفضول على (مِنْ) التي يَتعدَّى (أَفْعَل) بها، فتقول: زيدٌ أَقْرَبُ من عمرٍو من كلِّ خَيْرٍ؛ لأنَّ كلاًّ من الجارَّيْنِ يتعلق بالفعل، وكذلك لو كان حرف الجرِّ غير (مِنْ)، نحو زيدٌ أَبْصَرُ مِنْ عمرٍو بالنحو، وأَضْرَبُ من عمرٍو لزيد. وبه جاء السماع، قال تعالى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [٢]. وإن اختلف المتعلَّق، نحو زيدٌ أَضْرَبُ لعمرٍو من خالدٍ لجعفر، وزيدٌ أَبْصَرُ بالنحو منه بالفقه، فالذي يظهر أنَّه لا يجوز تقديم المجرور الثاني على (مِنْ) [٣]".

(١) البيت من المديد. وهو للكميت بن زيد الأسدي، من إحدى قصائده المعروفة بالهاشميات، وقد زادت على مائة بيت. والذامُ بالتخفيف هو العيب. يُنظر شرح الهاشميات لأبي رياش ص ٢٥.

والبيت من شواهد التذييل والتكميل [ج ٣ ق ١٩٧ / أ] ومنهج السالك لأبي حيان ص ٤٠٩ وارتشاف الضَّرَب ٢٢١/٣ والمساعد على تسهيل الفوائد ١٧٢/٢ وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٤٧/٣.

(٢) من الآية ١٦ من سورة ق.

(٣) التذييل والتكميل [ج ٣ ق ١٩٧ / أ].

الحالة الثالثة: أن يكون اسم التفضيل مضافًا.

وتأتي إضافته على قسمين:

- القسم الأول: أنْ يُضاف اسم التفضيل لاسم نكرة. تقول: محمدٌ أَفْضَلُ رَجُلٍ، وهند أَفْضَلُ امْرَأَةٍ، والمحمدان أَفْضَلُ رَجُلين، والمحمدون أَفْضَلُ رِجَالٍ، والهنداتُ أَفْضَلُ نساءٍ. ويجب له في هذا القسم حُكمان - كما يظهر من الأمثلة السابقة - :

الحُكم الأول : لزوم إفراد اسم التفضيل وتذكيره مطلقًا .

وعلَّلوا ذلك بأنَّه في هذه الحالة أشْبَهَ الفعلَ في التنكير، والفعلُ لا يُثنَّى ولا يُجمع. وهذا رأي الجمهور [١].

وذكروا عن الفراء أنَّه أجاز أن يُؤنَّث اسم التفضيل ويُثنَّى إذا أُضِيفَ لنكرةٍ مدناةٍ مِنَ المعرفة بصَلَةٍ وإيضاحٍ، ومثَّلوا لذلك بنحو (هِنْدُ فُضْلَى امرأةٍ تَقْصِدُنا) و (الهندان فُضْلَيَا امرأتين تَزُورَانِنَا) [٢].

الحُكم الثاني : وجوب مطابقة الموصوف للمضاف إليه اسم التفضيل ، في الإفراد والتثنية والجمع، وفي التذكير والتأنيث. وهذا رأي أكثر العلماء [٣].

(١) يُنظر الكتاب ٢٠٣/١ وشرح التسهيل لابن مالك ٦٢/٣ ومنهج السالك ص ٤٠٩ وهمع الهوامع ١١١/٥.

(٢) يُنظر ارتشاف الضَّرَب ٢٢٢/٣ ومنهج السالك ص ٤١١ وهمع الهوامع ١١١/٥.

(٣) يُنظر الكتاب ٢٠٣/١ وشرح عمدة الحافظ ص ٧٦٠ وشرح الكافية الشافية ١١٣١/٢ وارتشاف الضَّرَب ٢٢١/٣ والتصريح ١٠٥/٢.

ويرى الفراء ووافقه ابنُ مالك أنه إذا كان المضاف إليه مشتقًّا صَحَّ فيه الإفراد، ولو كان الموصوف غير مفردٍ [١]. وحملا على ذلك الآية الكريمة ﴿وَلاَ تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾ [٢].

فالمضاف إليه اسم التفضيل هنا مفرد، وهو (كافر) مع أنَّ الموصوف بذلك جمعٌ، وهو ما يعود عليه الضمير في قوله: ﴿وَلاَ تَكُونُوا﴾ .

قال الفراء: "وَحَّدَ الكافرَ وقبله جمع، وذلك من كلام العرب فصيحٌ جيدٌ في الاسم إذا كان مشتقًّا من فِعْلٍ، مثل الفاعل والمفعول. يراد به ولا تكونوا أوَّلَ مَنْ يكفر، فتحذف (مَنْ) ويقوم الفعل مقامها... ولا يجوز في مثله من الكلام أن تقول: أنتم أَفْضَلُ رَجُلٍ، ولا أنتما خَيْرُ رَجُلٍ؛ لأنَّ الرَّجُل يُثنّى ويُجمع ويُفرد، فيُعرَف واحدُه من جَمْعِهِ [٣]".

وقد جاء على ذلك قول الشاعر:

وَإِذَا هُمُ طَعِمُوا فَأَلأَمُ طَاعِمٍ وَإِذَا هُمُ جَاعُوا فَشَرُّ جِيَاعِ [٤]

(١) يُنظر معاني القرآن للفراء ٣٣/١ وتسهيل الفوائد ص ١٣٤.

(٢) من الآية ٤١ من سورة البقرة.

(٣) معاني القرآن ٣٢/١.

(٤) البيت من الكامل،وهو من أبيات نسبها أبو زيد الأنصاري في النوادر لرجلٍ جاهليٍّ. تُنظر النوادر ص ٤٣٤ ومعاني القرآن للفراء ٣٣/١ وشرح التسهيل لابن مالك ٦٢/٣ والبحر المحيط ١٧٧/١ والتذييل والتكميل [ج ٣ ق ٢٠٠ / ب] والمساعد لابن عقيل ١٨١/٢ وشفاء العليل ٦١٦/٢.

حيث جمع الشاعرُ بين إفراد المضاف إليه وجَمْعِهِ في بيتٍ واحدٍ، ففي قوله: (فَألأَمُ طَاعِمٍ) جاء المضاف إليه مفردًا، مع أنَّ الموصوف به جمع. وفي قوله: (فشَرُّ جِيَاع) جاء بالمضاف إليه جمعًا مطابقًا للموصوف؛ وذلك لأن المضاف إليه في الموضعين مشتق لا جامد.

وقد ذكر ابن مالك تعليلاً لجواز المطابقة وعدمها في حالة كون المضاف إليه مشتقًّا بأنَّه "إنَّما جاز الوجهان مع المشتق لأنَّه و (أَفْعَل) مقدَّران بمَنْ والفعل، ومَنْ المَعْنِيُّ بها جمع يجوز في ضميرها الإفراد باعتبار اللفظ، والجمع باعتبار المعنى" [١].

وقد أجاب الجمهور عن استدلال الفراء وابن مالك بالآية السابقة بأجوبة منها أنْ يُقدَّرَ بعد اسم التفضيل مضافٌ إليه لفظُه مفردٌ ومعناه جمعٌ. كأنْ يكون التقدير: ولا تكونوا أَوَّلَ فريقٍ كافرٍ، أو أَوَّلَ حزبٍ كافرٍ، أو أَوَّلَ فوجٍ كافرٍ [٢].

ومنها أن يُجعل الضمير في الأول مقصودًا به المفرد؛ فيكون التقدير: ولا يكن كلُّ واحدٍ منكم أَوَّلَ كافرٍ [٣].

ومنها ما ذكره أبو البقاء العكبري مِنْ قوله: "كافر لفظه واحد، وهو في معنى الجمع، أي أَوَّل الكفَّار [٤]".

(١) شرح التسهيل ٦٢/٣.

(٢) يُنظر الكشاف للزمخشري ٦٥/١ والتبيان للعكبري ٥٨/١.

(٣) الكشاف ٦٥/١ والبحر المحيط ١٧٧/١.

(٤) التبيان في إعراب القرآن ٥٨/١.

وجاء ما ظاهره - أيضًا - مخالفة هذا الحُكم، وهو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ﴾ [١] حيث لم يطابق المضاف إليه الموصوف.

وأجابوا عن ذلك بأنَّ الموصوف به مفردٌ في تأويل الجمع؛ لأنَّ مرجع الضمير هو (الإنسان)، والمقصود به الجنس، بدليل الاستثناء منه في الآية التي بعدها.

قال الفراء: "قيل (سافلين) على الجمع؛ لأنَّ (الإنسان) في معنى جمع" [٢].

وقال أبو حيان : "الإنسان هنا عام، و (أل) فيه للجنس. فأعاد الضمير في (رددناه) إلى لفظه، وجمع (سافلين) حملاً على المعنى، وحَسَّن ذلك كونه فاصلة" [٣].

القسم الثاني : أن يُضاف اسم التفضيل لمعرفة. نحو قولك : محمدٌ أَفْضَلُ الناسِ، والمحمدان أَفْضَلُ القومِ، وهند أَفْضَلُ النساءِ، والمحمدون أَفْضَلُ الرِّجالِ، والهندات أَفْضَلُ مَنْ حَضَرَ.

وفي الحُكم له بالمطابقة وعدمها تفصيل بيَّنه العلماء. قالوا: إذا أضيف اسم التفضيل لمعرفة فإمَّا أن يُنوَى فيه معنى (مِنْ) أو لا يُنوَى؛ فإن قُصد فيه معنى (مِنْ) - أي المفاضلة - جاز فيه وجهان؛ المطابقة للموصوف إفرادًا وتثنية وجمعًا وتذكيرًا وتأنيثًا. تقول: زيدٌ أَعْلَمُ الناسِ، والزيدان أَعْلَمَا الناسِ،

(١) الآية ٥ من سورة التين.

(٢) معاني القرآن ٢٧٧/٣.

(٣) ارتشاف الضَّرَب ٢٢٣/٣. ويُنظر المساعد على تسهيل الفوائد ١٨١/٢.

والزيدون أَعْلَمُو الناسِ، وهند فُضْلَى النساءِ، والهندان فُضْلَيَا النساء، والهندات فُضْلَيَاتُ أو فُضَلُ النساءِ.

والوجه الثاني لزوم الإفراد والتذكير له في جميع المواضع. وهذا هو الأكثر في الاستعمال [١]. وقد تقدَّم التمثيل له.

وقد علَّل ابنُ مالك جواز الوجهين بأنَّه في هذا الموضع كان له شبهٌ من وجهين؛ شبهٌ بالمقترن بأل من ناحية التعريف وعدم مجيء (مِنْ) بعده. وشبهٌ بالمجرَّد الذي حُذفت بعده (مِنْ) وقُدِّرَت.

فهو بالشَّبَه الأول تجوز له المطابقة للموصوف، وبالشَّبَه الثاني يجوز له عدم المطابقة [٢].

وما ذُكِرَ من جواز الوجهين فيه هو مذهب الجمهور [٣]؛ لوروده في القرآن الكريم.

فمِنَ الإفراد قوله تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ﴾ [٤]. ومن المطابقة للموصوف قوله سبحانه: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا﴾ [٥].

(١) يُنظر الكتاب ٢٠٣/١، ٢٠٤ والأصول لابن السراج ٢٢٧/١ وشرح الكافية للرضي ٢١٧/٢ وارتشاف الضَّرَب ٢٢٤/٣ وهمع الهوامع ١١٢/٥.

(٢) يُنظر شرح التسهيل ٥٩/٣.

(٣) يُنظر الكتاب ٢٠٣/١ وشرح الكافية للرضي ٢١٧/٢ ومنهج السالك ص ٤١١ وهمع الهوامع ١١٢/٥.

(٤) من الآية ٩٦ من سورة البقرة.

(٥) من الآية ١٢٣ من سورة الأنعام.

وقوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَمَا نَرَاكَ اتَّبَعَكَ إِلاَّ الَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا﴾ [١].

ويرى ابن السراج أنَّ الإفراد حينئذٍ واجبٌ، وأنَّ المطابقة لا تصح [٢].

ونسبه الرضي لابن برهان وابن يعيش أيضًا [٣].

ولكن الموجود في شرح ابن يعيش على المفصَّل هو جواز الوجهين كما هو مذهب الجمهور [٤].

وقد ذكروا عن ابن السراج أنَّه تأوَّل الآيةَ الأولى التي وردت فيها المطابقة بأنَّ (أَكَابِر) مفعولٌ ثانٍ لجَعَلْنَا و (مُجْرِمِيهَا) هو المفعول الأول [٥].

ويَرُدُّ هذا التأويل - كما قال أبو حيان - وقوعُ المطابقة في المجرَّد من أل والإضافة، وذلك لا يصح؛ لأنه يجب له حينئذٍ الإفراد والتذكير.

قال أبو حيان - رادًّا على إعراب الآية -: "وما أجازه خطأ وذهول عن قاعدة نحوية، وهي أنَّ أفعل التفضيل إذا كان بمِنْ ملفوظًا بها أو مقدَّرةً كان مفردًا مذكرًا دائمًا [٦]...".

ولا شكَّ أنَّ الحقَّ في هذه المسألة مع الجمهور، فالآية ظاهرة في ترجيح صحة مذهبهم، وإذا حُملت الآية الأولى على التأويل؛ فإنَّ الآية الثانية لا يمكن

(١) من الآية ٢٧ من سورة هود.

(٢) يُنظر الأصول لابن السراج ١/٢٢٧.

(٣) شرح الكافية للرضي ٢/٢١٧.

(٤) يُنظر شرح المفصَّل لابن يعيش ٦/٩٦.

(٥) أوضح المسالك لابن هشام ٢/٢٠٣.

(٦) البحر المحيط ٤/٢١٥.

تأويلها، وهي قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا﴾ [١]. فقد جاءت بالمطابقة بين الموصوف واسم التفضيل.

وممَّا يشهد للجمهور الحديثُ،وهو قوله ﷺ: "ألا أخبرُكم بأَحَبِّكُمْ إليَّ وَأَقْرَبِكُمْ مِنّي مَجَالِسَ يَوْمَ القِيَامَةِ، أَحَاسِنُكُمْ أَخْلاَقًا المُوَطّئون أَكْنَافًا الَّذِينَ يَأْلَفُونَ ويُؤْلَفُون [٢]".

فقد جمع في هذا الحديث الإفراد والمطابقة؛ فأفرد الوصف في قوله: (أَحَبّكم) و (أَقْرَبكم) وجمع في قوله: (أَحَاسِنكم) مع أنَّه في المواضع الثلاثة مضاف لمعرفة.

قال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد -في بحث له عن أَفْعَل التفضيل-: "ولئن كان هذا الرأي - أي رأي ابن السراج - مناسبًا للسر الذي ذكرناه في المقرون بأل، وكان تأويل الآية الكريمة على أن يكون (مُجْرِميها) بدلاً من (أَكَابِر) لا مفعولاً ثانيًا لِجعلنا، ولا مضافًا إليه، فإنَّ الحديث النبوي يبقى دليلاً للجمهور غير ممكن تأويله على ما يوافق رأي ابن السراج. والنظرة السليمة هنا أنْ نُجوِّزَ الأمرين، وألاَّ نتمحَّل للآية الثانية، ويكفي دليلاً على جواز الوجهين أنَّ كلَّ واحدٍ منهما ورد في القرآن الكريم، وهو أوثق نَصٍّ عربيٍّ وأفصحه [٣]".

(١) من الآية ٢٧ من سورة هود.

(٢) الحديث أخرجه الترمذي في السنن . تُنظر سنن الترمذي - باب ما جاء في معالي الأخلاق ٢٤٩/٣. وهو في مسند الإمام أحمد ١٩٣/٢، ١٩٣/٤ بألفاظ مختلفة في غير موضع الشاهد.

(٣) يُنظر (في أفعل التفضيل تذكيرًا وتأنيثًا وإفرادًا وتثنيةً وجمعًا) للأستاذ محمد محي الدين عبد الحميد، في ضمن كتاب (في أصول اللغة) ص ١٤٦.

هذا كلُّه فيما إذا كان معنى المفاضلة مقصودًا في اسم التفضيل المضاف لمعرفة، أمَّا إذا لم يُرَدْ به المفاضلة، وهو ما يُعبَّر عنه بأنَّه لم يُنْوَ فيه معنى (مِنْ) ففي هذه الحالة تجب المطابقة للموصوف اتفاقًا. وعلَّلوا ذلك بأنَّه أَشْبَهَ المجرَّدَ في الخلو من كلمة (مِنْ) لفظًا ومعنًى [١].

ومثَّلوا لذلك بقولهم: (النَّاقِصُ والأَشَجُّ أَعْدَلاَ بَنِي مَرْوَان) أي عَادِلاَهُم [٢]، فهنا لَمَّا أُرِيدَ باسمِ التفضيلِ مجرَّدُ الوصف، ولا تفضيل فيه؛ جيء به مطابقًا للموصوف في التثنية.

وقد يكون من ذلك قول الفرزدق في نُصيب الشاعر: "هو أَشْعَرُ أَهْلِ جِلْدَتِهِ" [٣].

فقد قيل إنَّ (أَفْعَل) فيه ليس بمعنى التفضيل، وإنَّما المعنى هو شاعِر أهل جِلدته. فلم يُرِدْ به هنا المفاضلة [٤].

وسيأتي تفصيلٌ لهذه المسألة في خاتمة هذا الفصل إن شاء الله.

ومن الأحكام اللازمة لاسم التفضيل المضاف ألاَّ يُؤتَى بعده بمِنْ الجارَّة للمفضول.

(١) يُنظر منهج السالك ص٤١١ والمساعد ١٤٦/٢ وهمع الهوامع ١١٣/٥ وشرح الأشموني ٤٩/٣.

(٢) المقصود بالناقص يزيد بن الوليد بن عبد الملك، سُمِّيَ بذلك - كما قالوا - لأنَّه نَقَصَ أرزاق الجند، والأشَجُّ هو عمر بن عبد العزيز، كان في رأسه شَجَّة.

يُنظر منهج السالك لأبي حيان ص٤١١ وشرح الأشموني مع حاشية الصبَّان ٤٩/٣.

(٣) يُنظر هذا القول في الكامل للمبرد ٢٣٩/١ وأمالي الزجاجي ص ٤٨.

(٤) يُنظر المقتصد في شرح الإيضاح ٨٩٣/٢ والغرة المخفية لابن الخباز ٣٥٩/١.

وعلَّل ذلك النحاةُ بأنَّ اتصال (مِنْ) به يوجب له نوعًا من التخصيص، وإذا كان قد تعرَّف بالإضافة، فلا يصح تخصيصه بعد ذلك؛ لأنَّ فيه نقضًا للغرض الذي جيء بالإضافة من أجله [١]. ولكن ورد في الشعر الجمعُ بين الإضافة ومِنْ في قول الشاعر:

نَحْنُ بِغَرْسِ الوَدِيِّ أعْلَمُنَا مِنَّا بِرَكْضِ الجِيَادِ فِي السُّدَفِ [٢]

فأضاف اسم التفضيل للضمير في قوله: (أعْلَمُنَا) ثم جاء بعده بِمِنْ.

وقد خرَّج النحويون هذا البيت على زيادة الضمير في قوله: (أعْلَمُنَا)، وأنَّه - في هذا الموضع - غير معتدٍّ به، وأنَّ الأصل أعْلَمُ مِنَّا [٣].

وذكر ابن هشام عن ابن جني أنَّه خرَّجه تخريجًا آخر، حيث جعل الضمير (نا) توكيدًا للضمير المستتر في (أعْلَم) وليس مضافًا إليه؛ فهو في موضع رفع؛ حتى يتخلص بذلك من الجمع بين إضافة اسم التفضيل و (مِنْ) [٤].

وخرَّجه صاحب اللسان على أنَّ (مِنْ) فيه بمعنى (في) والتقدير أعْلَمُنَا فينا [٥].

(١) تُنظر الخصائص لابن جني ٢٣٣/٣ وإيضاح شواهد الإيضاح ٥٢٦/١.

(٢) البيت من المنسرح، وقد نسبه أبو عبيد البكري لسعد القرقرة، ونُسِبَ لقيس بن الخطيم، وهو في زيادات ديوانه ص ٢٣٦.

ويُنظر فصل المقال ص ٢١٠ وضرائر الشعر لابن عصفور ص ٢٨٣ وشرح التسهيل ٥٧/٣ ومنهج السالك ص ٤٠٩ وارتشاف الضَّرَب ٢٢٦/٣ ومغني اللبيب ص٥٧٧ وشرح الأشموني ٤٧/٣.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٥٧/٣ وارتشاف الضَّرَب ٢٢٦/٣.

(٤) يُنظر مغني اللبيب ص ٥٧٧.

(٥) لسان العرب ١٤٧/٩ (سَدَف).

المبحث الثالث

عمل اسم التفضيل

إذا نظرنا لاسم التفضيل نظرةً دقيقةً؛ لرأينا أنَّه لم يُشْبِه الفعل في شيء، إلاَّ في المادة - إنْ كان مشتقًّا من فعل - . وأنَّه كذلك لم يُشْبِه ما أَشْبَهَ الفعلَ ، وهو اسم الفاعل في الدلالة على الوصف وفاعله. ولم يُشْبِه ما شُبِّهَ باسم الفاعل، وهو الصفة المشبَّهة؛ لأنَّه لا يُثنَّى ولا يُجمع ولا يُؤنَّث في حال تجرُّده.

لذلك نرى العرب في أساليبهم اللغوية لم يُعملوا اسم التفضيل إلاَّ في مواضع خاصة، وحدود ضيقة. ولم يُطلقوا له العمل كسائر المشتقات.

يقول الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد: "فأمَّا أَفْعَل التفضيل فهو أَشَدُّ قصورًا من الصفة المشبَّهة، فهو لم يُشْبِه الفعلَ في معناه، ولا اسم الفاعل في تثنيته وجمعه ونحوهما؛ لذلك كان عملُه أضيق نطاقًا من عمل الصفة المشبَّهة؛ لذلك لم يُعملوه باطراد إلاَّ في الضمير المستتر العائد إلى الموصوف، ولم يُعملوه في الاسم الظاهر إلاَّ حيث يصح أن يحلَّ محلَّه فِعْلٌ "[1].

المواضع التي يعمل فيها اسم التفضيل باتِّفاق:

لَمَّا كان في اسم التفضيل شَبَهٌ بالفعل في معناه عَمِلَ في المعمولات الضعيفة التي تكتفي في العمل بما فيه رائحة الفعل.

(١) يُنظر كتاب «في أصول اللغة» ص ١٤٦ - ١٤٧.

وقد اتَّفق العلماء على أنَّ اسم التفضيل يعمل في خمسة أنواع من الأسماء. وهي الضمير، والظرف، والجارّ والمجرور، والتمييز، والحال.

قال ابن هشام: "ولا يعمل - أي اسم التفضيل - في مصدر ومفعول به، أو له، أو معه، ولا في مرفوع ملفوظٍ به - على الأصح - إلاَّ في مسألة الكحل [١]".

وقال ابن الصائغ: "إلاَّ أنَّ (أَفْعَل) لما فيه من الاشتقاق والجريان على الموصوف عمل في الضمير المتصل والتمييز والحال والظرف وعديله، لا في الظاهر، ولا في المفعول به على المشهور [٢]".

وذكر السيوطي إجماعَ النحاةِ على عمله في هذه المواضع، قال: "وأجمعوا على أنَّ أَفْعَل التفضيل يعمل في التمييز والحال والظرف، وعلى أنه لا يعمل في المفعول المطلق، ولا في المفعول به [٣]".

وعلَّل ياسين العُلَيْمي عدم جواز عمل اسم التفضيل في المفعول المطلق بأنَّه أُعْطِيَ حُكم فعل التعجُّب؛ لاشتراكهما في معنى المبالغة [٤].

ولنتبيَّن فيما يلي هذه المواضع التي صحَّ العمل فيها لاسم التفضيل بلا خلاف، وسبب عمله فيها.

(١) شرح شذور الذهب ص ٤١٤.

(٢) الوضع الباهر في رفع أَفْعَل الظاهر ص ٢٧.

(٣) البهجة المرضية في شرح الألفية ص ١٢٧.

(٤) حاشية ياسين على التصريح ٢/١٠٦.

أولاً : عمله في الضمير المستتر :

إذا استتر الضمير في اسم التفضيل فإنّه يعمل فيه الرفعَ على الفاعلية باتّفاق، كما يرفع الفعلُ ضميرَه المستتر فيه.

وشواهد ذلك كثيرة واردة في القرآن الكريم وكلام العرب . من ذلك قوله تعالى: ﴿رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ﴾ [١]. فاسم التفضيل في الآية (أَعْلَم) وهو رافع لضمير مستتر فيه، وهذا الضمير فاعل اسم التفضيل.

وجاز عمله في الضمير؛ لأنَّ المعمول هنا مستتر لم يظهر فيه أثر العمل [٢].

ثانيًا : عمله في الظرف والجارّ والمجرور:

يعمل اسم التفضيل في الظرف والجارِّ والمجرور، حيث يتعلقان به - كما يتعلقان بالأفعال وسائر المشتقات، ولا شكَّ أنَّ التعلُّق بالعامل نوع مِنَ العمل.

وسبب عمله فيها أنَّ الظرف يكتفي في العمل والتعلُّق بما فيه رائحة الفعل، وكذلك الجارّ والمجرور.

مثال عمله في الجارِّ والمجرور قوله تعالى: ﴿رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ﴾ [٣]. فإنَّ الجارَّ والمجرور في الآية متعلقان باسم التفضيل (أَعْلَم). وقوله تعالى: ﴿رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾ [٤]. فإنَّ الجارَّ والمجرور في قوله: (إِلَيَّ) متعلقان باسم التفضيل (أَحَبّ).

(١) من الآية ٥٤ من سورة الإسراء.

(٢) يُنظر شرح المقدمة المحسبة ٣٩٧/٢ والملخّص لابن أبي الربيع ص ٣١٣.

(٣) من الآية ٥٤ من سورة الإسراء.

(٤) من الآية ٣٣ من سورة يوسف.

ومن شواهد ذلك – أيضًا – قوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ﴾ [١]. حيث جاء بعد اسمِ التفضيل جارَّان ومجروران، وهي معمولة لاسم التفضيل؛ لأنَّها متعلقة به.

وجاء في الحديث المتقدِّم : "أَلاَ أُخْبِرُكُمْ بِأَحَبِّكُمْ إِلَيَّ وَأَقْرَبِكُمْ مِنِّي مَجَالِسَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَحَاسِنُكُمْ أَخْلاَقًا" [٢].

فالجارُّ والمجرور في الموضعين، (إِلَيَّ) و (مِنِّي) متعلقان باسمي التفضيل المتقدِّمين عليهما، وهما (أَحَب) و (أَقْرَب).

ومثال عمل اسم التفضيل في الظرف قول الشاعر:

فَإِنَّا رَأَيْنَا الْعِرْضَ أَحْوَجَ سَاعَةً إِلَى الصَّوْنِ مِنْ رَيْطٍ يَمَانٍ مُسَهَّمِ [٣]

فالظرف (ساعة) متعلِّقٌ باسم التفضيل (أَحْوَج) والعامل فيه النصب هو اسم التفضيل. وقد بُنِيَ اسم التفضيل (أَحْوَج) من المزيد احْتَاجَ، وكان القياس أن يقول: أَشَدّ احْتِيَاجًا. وفي البيت شاهدٌ آخر، وهو عمل اسم التفضيل في الجارِّ والمجرور في قوله: (إِلَى الصَّوْن) فإنَّهما متعلقان باسم التفضيل (أَحْوَج) أيضًا.

(١) من الآية ٨٥ من سورة الواقعة.

(٢) سبق تخريج الحديث في ص ٥٣٣ .

(٣) البيت من الطويل، وهو لأوس بن حجر. يُنظر ديوانُه ص ١٢١.

والبيت من شواهد التكملة لأبي علي الفارسي ص ٣٠٨ والمسائل الحلبيات ص ١٧٩ والمخصَّص لابن سيده ٨٦/١٦ وإيضاح شواهد الإيضاح ٥٢٩/١ وشرح المفصَّل لابن يعيش ١٠٤/٦ وشرح الكافية للرضي ٢١٦/٢ وتذكرة النحاة ص ١١٣ وشرح شذور الذهب ص ٤١٥ وخزانة الأدب ٢٦٣/٨.

ثالثًا : عمله في التمييز:

يعمل اسم التفضيل في التمييز؛ لأنَّه – كما قالوا – يكتفي بما فيه رائحة الفعل. وشواهد عمله في التمييز كثيرةٌ جدًّا في القرآن الكريم وأشعار العرب.

فمن ذلك قوله تعالى: ﴿أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلاً﴾ (١).

فقوله: (مُسْتَقَرًّا) وقوله: (مَقِيلاً) منصوبان على التمييز، والعامل فيهما (خَيْر) و (أَحْسَن) وهما اسما تفضيل.

ومن شواهد إعماله في التمييز أيضًا قوله – عَزَّ مِنْ قائلٍ –: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ (٢). وفي قوله سبحانه: ﴿هُمْ أَحْسَنُ أَثَاثًا وَرِئْيًا﴾ (٣). ومنها قوله سبحانه: ﴿إِذْ يَقُولُ أَمْثَلُهُمْ طَرِيقَةً﴾ (٤).

فانتصب قوله: (طريقة) على التمييز، والعامل فيه اسم التفضيل المضاف للمعرفة . وقوله تعالى: ﴿أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً﴾ (٥). فقوله: (عملاً) منصوبٌ على التمييز، والعامل فيه (أَحْسَن).

أمَّا الشواهد الشعرية الدالة على إعمال أَفْعَل التفضيل في التمييز فهي كثيرة، لا يحصيها العدُّ. وسأكتفي بإيراد ثلاثة شواهد منها.

(١) الآية ٢٤ من سورة الفرقان.

(٢) من الآية ٣٤ من سورة الكهف.

(٣) من الآية ٧٤ من سورة مريم.

(٤) من الآية ١٠٤ من سورة طه.

(٥) من الآية ٧ من سورة الكهف.

الأول : قول ذي الرمّة:

وَمَيَّـةُ أَحْسَنُ الثَّقَلَيْنِ جِيدًا وَسَالِفَةً وَأَحْسَنُهُ قَذَالاَ [١]

فانتصب (جِيدا) باسم التفضيل (أَحْسَن) على التمييز، وكذلك (قَذَالا).

الثاني : قول جرير:

يَصْرَعْنَ ذَا اللُّبِّ حَتَّى لاَ حِرَاكَ بِهِ وَهُنَّ أَضْعَفُ خَلْقِ اللهِ إِنْسَانَا [٢]

فنصب (إنسانا) على التمييز باسم التفضيل (أَضْعَف) .

الثالث : ما جاء في «المفضليات» من قول الآخر:

فَلاَ قَوْمَ إِلاَّ نَحْنُ خَيْرٌ سِيَاسَةً وَخَيْرٌ بَقِيَّاتٍ بَقِينَ وَأَوَّلاَ

وَأَطْوَلُ فِي دَارِ الحِفَاظِ إِقَامَةً وَأَرْبَطُ أَحْلاَمًا إِذَا البَقْلُ أَجْهَلا [٣]

(١) البيت من الوافر، وهو من أبيات لذي الرمة غيلان بن عقبة. يُنظر ديوانه ١٥٢١/٣، وفيه "أحسن الثقلين خدًّا".

وقد ورد في الكامل للمبرد ٩٥٠/٢ والخصائص لابن جني ٤١٩/٢ والمفصَّل للزمخشري ص ٢٣٣ والأمالي النحوية لابن الحاجب ٣٤٩/١ وشرح التسهيل لابن مالك ١٢٨/١ وارتشاف الضرب ٢٢٤/٣ والتذييل والتكميل [ج ٣ ق ١٩٩ / أ] وهمع الهوامع ٢٠٥/١ وأشباه والنظائر ١٠٦/٢ وخزانة الأدب ٣٩٣/٩.

(٢) البيت من البسيط، وهو من قصيدة مشهورة لجرير بن عطية بن الخطفى. يُنظر ديوانه ١٦٣/١.

وهو من شواهد ارتشاف الضرب ٢٢٢/٣ والتذييل والتكميل [ج ٣ ق ١٩٩ / أ].

(٣) البيتان من الطويل، وهما من قصيدة مفضلية لخراشة بن عمرو العبسي. تُنظر المفضليات ص ٤٠٥ وشرح المفضليات للتبريزي ١٣٥٤/٣ - ١٣٥٥.

ففي هذين البيتين عَمِلَ اسم التفضيل في التمييز في أربعة مواضع؛ في قوله: (خَيْرٌ سياسةً) وقوله: (خَيْرٌ بَقِيَّاتٍ) وقوله: (أَطْوَلُ إِقَامَةً) وقوله: (أَرْبَطُ أَحْلامًا).

رابعًا : عمله في الحال:

يعمل اسمُ التفضيل في الحال النصبَ، كما يعمل في التمييز؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما يصح أن يعمل فيه العامل الضعيف.

ومثال ذلك قولك: زيدٌ أَحْسَنُ الناسِ متبسِّمًا. فانتصب قولك: (متبسِّمًا) على الحالية، وعامل النصب فيه اسمُ التفضيل الذي قبله.

ومن شواهد عمل اسم التفضيل في الحال قوله تعالى:﴿فَاللَّهُ خَيْرٌ حَافِظًا﴾[١] على قراءة[٢].

فإنَّ قولَه:﴿حَافِظًا﴾ منصوب على الحالية،والعامل فيه اسم التفضيل (خَيْر).

قال الزجاج: "حافظًا منصوب على الحال، ويجوز أن يكون منصوبًا على التمييز أيضًا"[٣].

وأوجب أبو علي الفارسي أن يكون منصوبًا على التمييز لا على الحال[٤].

(١) من الآية ٦٤ من سورة يوسف.

(٢) هي قراءة حفص عن عاصم وحمزة والكسائي وخلف. وقرأ الباقون : ﴿حِفْظًا﴾ . يُنظر السبعة لابن مجاهد ص ٣٥٠ والنشر في القراءات العشر ٢/٢٩٥.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٣/١١٨.

(٤) الحُجَّة للقراء السبعة ٤/٤٣٩.

ومن شواهد إعماله - أيضًا - في الحال قول العرب: "هذا بُسْرًا أَطْيَبُ مِنْه رُطَبًا" [١].

فالعامل في الحال الثانية (رُطَبًا) النصب هو اسم التفضيل (أَطْيَب).

وقد قال بهذا القول أبو علي الفارسي في «المسائل الحلبيات» ورجَّحه على قول سيبويه: إنَّ العامل فيه (كَانَ) التامَّة المقدَّرة. أي (إذا كان رُطَبًا) [٢]. قال: "فأمَّا قولهم: (رطبًا) فالعامل فيه (أَطْيَب). ولا يمنع أن يعمل في رطب، وإنْ لم يعمل في بُسْر؛ لأنَّ ما تأخر عنه لا يمنع أن يعمل فيه، كما عمل في الظرف [٣]...".

وقد أفرد السيوطي هذه المسألة بتأليفٍ رجَّح فيه أنَّ العاملَ في الحالين (بُسْرًا) و (رُطَبًا) هو اسم التفضيل، من بين أربعة أقوال، ذكرها في المسألة [٤].

وكذلك اختار هذا القول في «همع الهوامع» ورجَّحه على غيره. قال: "فالأصحُّ أنَّه - أي العامل - أَفْعَل التفضيل، فبُسْرًا حال من الضمير المستكنّ في (أَطْيَب)، ورُطَبًا حال من ضمير (منه) والعامل فيهما (أَطْيَب) [٥]".

(١) يُنظر الكتاب ١/٤٠٠ والمقتضب ٣/٢٥١ والأصول لابن السراج ١/٢٢٠ وشرح شذور الذهب ص ٤١٤.

(٢) الكتاب ١/٤٠٠.

(٣) المسائل الحلبيات ص ١٧٨.

(٤) «تحفة النُّجَبَا في قولهم: هذا بُسْرًا أَطْيَبُ منه رُطَبًا» في ضمن الأشباه والنظائر ٨/٢٩٠ - ٣٠٠.

(٥) همع الهوامع ٤/٣١.

خامسًا : عمله في المفاعيل :

المفاعيل التي تنتصب عن الفعل وما أشبهه خمسة، وهي المفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول فيه، والمفعول له، والمفعول معه.

أمَّا المفعول به فسيأتي الكلام عليه مفصَّلاً فيما بعد. وأمَّا المفعول فيه – وهو الظرف – فقد سبق أن ذكرتُ عملَ اسم التفضيل فيه، والشواهد الدَّالَّة على ذلك.

وأمَّا المفعول المطلق، فقد سبق القولُ بأنَّ النحويين قد اتفقوا على أنَّ اسم التفضيل لا يعمل فيه، وأنَّ السيوطي قد نقل إجماع النحاة عى ذلك [١].

وقد ورد عن العرب ما ظاهره إعمال اسم التفضيل في المفعول المطلق. من ذلك بيت طرفة بن العبد المتقدِّم:

أمَّا المُلُوكُ فَأَنْتَ الْيَوْمَ ألأَمُهُمْ لُؤْمًا وَأَبْيَضُهُمْ سِرْبَالَ طَبَّاخِ [٢]

فإنَّ قوله: (لُؤمًا) مفعول مطلق، منصوب على المصدرية، ولا عامل في البيت يصح له أن يعمل فيه، غير اسم التفضيل (ألأَمُهُم). فإنَّه من مادَّة الفعل، وقد تقدَّم عليه، فيحق له العمل فيه. وإن كان المتأخرون من النحاة يرون وجوب تقدير عامل خارجي، يعمل النصب فيه [٣].

وإذا كان معنى البيت مستقيمًا وصحيحًا دون تقدير هذا العامل فما الحاجة إلى هذا التقدير؟

(١) يُنظر ما تقدَّم في ص ٥٣٧.

(٢) تقدَّم الكلام على هذا البيت فيما سبق. تُنظر ص ٤٩٢.

(٣) حاشية ياسين على التصريح ٢/١٠٦.

أمَّا قولهم: إنَّ المانع لعمل اسم التفضيل في المفعول المطلق هو قياسه على فعل التعجب، فهذا لا يكون مانعًا؛ لأنَّ فعل التعجب إذا كان يعمل في المفعول به الصريح فلأنْ يعمل في المفعول المطلق من باب أولى، وإنَّما منع من عمله فيه عدم سماعه عن العرب، ولو سُمِعَ عنهم لصحَّ عمله فيه.

أمَّا المفعول له والمفعول معه، فلم أجدْ لهما شواهد تدل على إعمال اسم التفضيل فيهما ، وقد تقدَّم النقل عن ابن هشام بما يفيد أنَّ اسم التفضيل لا يعمل فيهما مطلقًا.

سادسًا : عمله الرفع في الاسم الظاهر:

يعمل اسم التفضيل الرفعَ في الاسم الظاهر في حالة خاصة. وذلك فيما عرف باسم مسألة الكحل.

ومثالها المشهور (مَا رَأَيْتُ رَجُلاً أَحْسَنَ فِي عَيْنِه الكُحْلُ منه في عَيْنِ زَيدٍ).

وأوَّل من ذَكَرَ هذه المسألة سيبويه في كتابه [1]، ثم تبعه النحويون. وسُمِّيَت بذلك لورود كلمة الكُحْل فيها.

وقد اهتمَّ العلماء بهذه المسألة قديمًا وحديثًا، وأفردت بالتأليف في رسائل خاصة . ويحسن أن أذكر بعضًا منها . فمن هذه الرسائل التي اطَّلعتُ عليها ما يلي:

١ - «الوضع الباهر في رفع أَفْعَل الظاهر» للإمام ابن الصائغ الحنفي المتوفَّى سنة ٧٧٦ هـ. وقد نشرت الرسالة بتحقيق الدكتور جمال مخيمر - رحمه الله-. وقد أوردها كاملةً السيوطي في الأشباه والنظائر ٨/١٣٨-١٦٥.

(١) الكتاب ٢/٣١.

٢ - «مسألة الكحل» لنجم الدين جاربردي. وهي مخطوطة محفوظة بدار الكتب المصرية، تحت رقم ٥٨٠٢ هـ، تقع في ست عشرة ورقة. ولديَّ مصوَّرة عنها. وقد نقل عنها البغدادي في الخزانة بعض النصوص [١].

٣ - «تبيين مسألة الكحل في كتاب ابن الحاجب» لمحمد السعد بن موسى القنوي. وهي مخطوطة تقع في ثلاث لوحات فقط. في مركز المخطوطات والتراث والوثائق بالكويت رقم ٤٣/١. وقد استطعت الحصول على مصوَّرة عنها.

٤ - «كُحْل العيون النُّجْل في مسألة الكُحْل» لمحمد رضي الدين التادي القادري الأنصاري (ت ٩٦٣ هـ). مخطوط يقع في ست لوحات في مكتبة الأوقاف العامة ببغداد (٦٠٩٧/٧ - مجاميع) [٢]. ولم أتمكن من الحصول على نسخة عنه.

مسألة الكحل :

لم يُعمِل جمهور العرب اسمَ التفضيل في اسمٍ ظاهرٍ رفعًا إلاَّ في هذه المسألة التي عُرفت فيما بعد باسم مسألة الكحل [٣].

وسبق أن ذكرتُ سبب تسميتها بهذا الاسم، وهو ورود كلمة الكحل في المثال الذي مثَّل به النحويون لها.

(١) يُنظر خزانة الأدب ٣٢٠/٨، ٣٢٣، ٣٢٨.

(٢) فهرس المخطوطات العربية في مكتبة الأوقاف العامة ببغداد ٣٤٠/٣.

(٣) تُنظر هذه المسألة في الكتاب ٣١/٢ والمقتضب ٢٤٨/٣ والأصول لابن السراج ١٣١/١

وقد مثَّل لها سيبويه بثلاثة أمثلة [١].

الأول : قولك: (ما رأيتُ رَجُلاً أبْغَضَ إليهِ الشَّرُّ منه إليه).

والثاني : قوله: (ما رأيتُ أحدًا أَحْسَنَ في عينِهِ الكحلُ منه في عينِهِ).

والثالث : ما ورد مِنْ قولهم: (مَا مِنْ أيَّامٍ أحَبَّ إلى اللهِ عزَّ وجلَّ فيها الصومُ منه في عَشْرِ ذي الحِجَّةِ) [٢].

ثمَّ ذكر بعد ذلك شِعرًا شاهدًا للمسألة أيضًا، سيأتي ذكره فيما بعد.

ويؤخذ من هذه الأمثلة التي مَثَّل بها سيبويه أنَّ هذه المسألة ليست خاصة بمثال (الكُحْل). وإنَّما تصحُّ في كلِّ قولٍ تنطبق عليه الضوابط الآتية:

فقد وضع العلماء ضوابطَ وشروطًا لا تصح المسألةُ إلاَّ بها. وهذه الشروط مستوحاةٌ من الأمثلة التى ذكرها سيبويه. وهي كما يلي:

الشرط الأول: أن يقع اسم التفضيل في سياق النفي.

كما ظهر ذلك في الأمثلة التى مثّل بها سيبويه.

ونقل الرضي عن الرماني أنه أجاز ذلك في المثبت. وقال: "والسماع لم يثبت إلاَّ في المنفي [٣]".

وهل يقوم ما أشبه النفي من النهي والاستفهام مقام النفي، أو أنَّ ذلك خاص بالنفي، لا يصح مع غيره؟

(١) ينظر الكتاب ٣١/٢، ٣٢.

(٢) سيأتي الكلام على هذا الحديث مفصَّلاً فيما بعد.

(٣) شرح الكافية ٢٢١/٢. ويُنظر شرح الرماني على كتاب سيبويه [ج ٢ ق ٧٤ / أ].

يجد الباحث خلافًا بين العلماء المتأخرين في ذلك. فابن مالك ينص على جواز إقامة شبيه النفي مقامه قياسًا على النفي. قال: "ولم يَرِدْ هذا الكلام المتضمِّن ارتفاع الظاهر بأفْعَل التفضيل إلاَّ بعد نفي، ولا بأس باستعماله بعد نهي أو استفهام فيه معنى النفي، كقولك: لا يكن غيرُك أَحَبَّ إليهِ الخيرُ منه إليك. وهل في الناس رجُلٌ أحَقُّ به الحمدُ منه بمحسنٍ لا يَمُنُّ بمِنَّةٍ؟ [١]".

وكذلك أجاز الرضي استعمال ما يفيد النفي. قال: "ولا منْع أن يُستعمل في ذلك ما يفيد النفي، وإنْ لم يكن صريحًا فيه" ثم مثَّل له بقوله: "قَلَّمَا رأيت رجلاً أحْسَنَ في عينِه الكُحْلُ" [٢].

وأبو حيان يخالف ابن مالك، ويرى وجوبَ التوقف على ما سمع، وألاَّ يقاس عليه غيرُه. قال - بعد أن ذكر نَصَّ ابن مالك السابق -: "وإذا كان لم يَرِدْ هذا الاستعمال إلاَّ بعد نفي وجب اتِّباعُ السماع فيه، والاقتصار على ما قالته العرب، ولا يقاس عليه النهيُ ولا الاستفهام الذي يراد به النفي، لا سيَّما ورفعُه للظاهر إنما جاء في لغة شاذة. فينبغي أن يقتصر في ذلك على مورد السماع، على أنَّ إلحاقهما بالنفي ظاهر في القياس، ولكن الأولَى اتِّباع السماع [٣]".

وقول أبي حيان: "وإنما جاء رفعُه للظاهر في لغة شاذة" غير مُسَلَّم له، لأنَّ رفع اسم التفضيل في هذه المسألة للظاهر هو لغة جميع العرب، كما ذكر ذلك

(١) شرح التسهيل ٣/٦٨.

(٢) شرح الكافية للرضي ٢/٢٢١.

(٣) التذييل والتكميل [ج ٣ ق ٢٠٤ /ب].

ابن مالك وغيره من العلماء. وكما صَرَّح به أبو حيان نفسه في «الارتشاف». قال: "ويجوز عند جميع العرب أن يرفع (أفْعَل) التفضيل الاسم الظاهر [١]".

ونجد ابن الصائغ يعد شَبَهَ النفي نفيًا، فهو يقول: "واعلمْ أنَّ قول ابن الحاجب: "منفيًّا [٢]" لا يخالف قول ابن مالك: "بعد نفي أو شبهه"؛ لأنَّ الواقع بعد شبه النفي منفي [٣]".

ورَدَّ على قول أبي حيان السابق: "إنَّه لم يسمع"، فقال: "وجوابه أنَّه قد استقرَّ أنَّ النهي والاستفهام للإنكار يجريان مجرى النفي في أخوات (كان) الأربعة،والاستثناء وتسويغ مجيء الحال من النكرة في الفصيح إلى غير ذلك[٤]".

الشرط الثاني : أن يكون اسم التفضيل صفة لاسم جنس.

وعبَّر عنه بعضهم "بأنْ يكون اسم التفضيل جاريًا على شيء في اللفظ، وهو في المعنى لا يكون لذلك، بل لمسبِّبه، أي لمتعلِّقِ ذلك الشيء [٥]".

ولعلَّ اشتراط هذا الشرط من أجل أن يكون اسم التفضيل معتمدًا على شيء، كسائر الأسماء العاملة [٦].

(١) ارتشاف الضرب ٣/٢٣٤.

(٢) الكافية لابن الحاجب ص ١٨٧.

(٣) الوضع الباهر في رفع أفْعَل الظاهر ص ٤٣.

(٤) المصدر السابق ص ٣٩.

(٥) مسألة الكحل لنجم الدين الجاربردي [ق ٤ / أ].

(٦) حاشية ياسين على التصريح ٢/١٠٦.

وليس المقصود بالصفة هنا النعت، بل المقصود بها الوصف، فيدخل في ذلك الخبر، نحو (ما مِنْ رَجُلٍ أحْسَنُ في عينِه الكحلُ منه في عينِ زيدٍ)، وكذلك الحال ، نحو (ما جاءني رَجُلٌ أحْسَنَ في عينِه الكحلُ منه في عين زيد [١]). وقد ذَكَرَ ذلك القنوي في رسالته عن مسألة الكحل [٢].

الشرط الثالث : أن يكون مرفوعُه أجنبيًا -أي ليس متلبسًا بضمير الموصوف- ويكون مفضلاً على نفسه باعتبارين.

مثل كلمة (الكحل) في المثال المذكور، فهو مرفوع على الفاعلية، ومفضَّل على نفسه باعتبارين. فالكحل - في هذا المثال - باعتباره في عين زيد أحْسَنُ من الكحل نفسه باعتباره في عين غيره من الناس.

ويظهر أنَّ أوَّلَ من صرَّح بهذا الشرط بدر الدين ابن الناظم [٣]، وتابعه عليه أبو حيان وابن هشام [٤].

قال ابن الصائغ - معلِّقًا على هذا الشرط - : "إنْ قصد بدر الدين بالأجنبي نفي السببي الذي اتصل بضمير الموصوف، كما مثَّل به في أثناء كلامه من (ما رأيت رجلاً أحْسَنُ منه أبوه) فلا شكَّ أنَّ أفْعَل فيه لا يرفع الظاهر في اللغة المشهورة، لكن هذا القيد كان مستغنى عنه بقوله: "مُفَضَّلاً على نفسه باعتبارين". وإنْ أرادَ به نفيَ السببي الذي للموصوف به تعلُّقٌ مَّا

(١) كذا مثَّل القنوي، ومعلومٌ أنَّ صاحب الحال لا يكون نكرةً، ولعلَّه جاء بذلك على القول بأنَّه إذ كان له مسوِّغ ، صحَّ مجيء الحال منه.

(٢) تبيين مسألة الكحل للقنوي، مخطوط [ق ١ / أ].

(٣) شرح الألفية لابن الناظم ص ٤٨٦.

(٤) يُنظر التذييل والتكميل [ج ٣ ق ٢٠٢ / أ] وأوضح المسالك ٣٠٢/٢.

فليس كذلك، بل لا بـدَّ أن يكـون سببيًّا بهـذا المعنـى ... وأنْ يكـون أجنبيًّـا بالمعنى الأول [١]".

وقد أجملَ ابنُ الصائغ سبب اشتراط هـذه الشـروط في مسـألة الكحـل في النصوص التالية:

علَّل اشتراط (الوصفية) بأحد تعليلين؛ "قيـل: ليتـأتَّى فيـه التفضيـل، وهـو دعوى. وقيل: لأنَّ الأسماء العاملة لا بدَّ لها من الاعتماد".

وردَّ اعتراضًا على هذا التعليل مفاده أنَّه كـان يكفـي في الاعتمـاد النفـي، فيقال: "ما أحْسَنَ في عينِ رَجُلٍ الكحلُ منه في عينِ زيدٍ)، بأنَّ أفْعَـلَ التفضيـل لم يقوَ قوةَ اسم الفاعل، فهو لا ينصب المفعول به، حتى ولو وُجـدت شـروط رفعه للظاهر".

وذكر تعليلاً لاشتراط (السببيَّة) - عند من اشترطها - بأنَّ أفْعَـل في هـذه المسألة صفة جرت في اللفظ على غير مَنْ هي له، فلا بدَّ من ذلك ".

وذكر سبب اشتراط كونه مُفَضَّـلاً علـى نفسـه باعتبـارين "بأنَّـه لا يصـح تفضيلُ الشيء على نفسه إلاَّ إذا أُريدَ بذلك اختلافُ الجهة، وهو ما عُـبِّر عنـه بالاعتبارين" [٢].

فـإذا اكتملـت هـذه الشـروط صـحَّ لاسـم التفضيـل أن يعمـل في الاسـم الظاهر، فيرفعه على الفاعلية.

(١) الوضع الباهر في رفع أفْعَل الظاهر ص ٤٠.

(٢) تُنظر هذه النصوص جميعًا في رسالة ابن الصائغ المسمَّاة (الوضع البـاهر في رفـع أفْعَـل الظاهر) ص ٥٤ - ٥٥.

وهذه الشروط منطبقة على مثال المسألة المشهور، وهو قولهم: (ما رأيتُ رَجُلاً أحْسَنَ في عينِهِ الكُحْلُ منه في عينِ زيدٍ).

فاسم التفضيل واقعٌ في سياق النفي، وهو صفة لرجل، و (الكُحْل) اسم أجنبي عنه، وهو مُفَضَّل على نفسه باعتبارين. فلذلك رفع اسم التفضيل هنا الاسم الظاهر على الفاعلية .

أمَّا عن سبب رفع اسم التفضيل للفاعل في هذه المسألة، فإنَّ الباحث يجد خلافًا بين النحويين في ذلك. فسيبويه يجعل سبب ذلك هو الاضطرار لعمله في هذا الموضع؛ لأنَّه لو لم يعمل للزم رفع (الكحل) على أنَّه مبتدأ مؤخَّر ورفع (أحْسَن) على الخبرية. وذلك لا يجوز؛ لأنه يترتب عليه محظورٌ وهو الفصل بين العامل (أحْسَن) ومعموله، وهو الجارّ والمجرور (منه) بأجنبي عنه، وهو (الكحل) [1].

وقد اعترض الرَّضيُّ على هذا التعليل بأنَّه يصح حتى لو كان الكلام مُثبتًا، لا منفيًّا، قال: "وتعليل سيبويه يَطَّرِدُ مع كون الكلام مُثبتًا أيضًا، نحو مررتُ برَجُلٍ أحْسَنَ في عينِه الكحلُ منه في عينِ زيدٍ. ونُقِلَ عن الرماني جواز ذلك في المثبت، والسماع لم يثبت إلاَّ في المنفي [2]".

ويُفهم من كلام سيبويه تعليلٌ آخر لعمل اسم التفضيل في هذه المسألة، وهو أنَّ أفْعَل التفضيل إنَّما عَمِلَ هنا لأنَّه بمعنى اسم عامل، قال: "ولكنك زعمت أنَّ للكحل ههنا عملاً وهيئةً ليست له في غيره من المواضع، فكأنَّك

(١) يُنظر الكتاب ٣٢/٢ وشرح الكافية للرضي ٢٢١/٢.

(٢) شرح الكافية ٢٢١/٢.

قلت: ما رأيت رَجُلاً عاملاً في عينه الكحلُ كعملِه في عينِ زيدٍ، وما رأيتُ رجلاً مبغضًا إليه الشَّرُّ كما بُغِّضَ إلى زيدٍ [١]".

ويُقال عن هذا التعليل ما قيل عن سابقه بأنَّه يقع مع كون الكلام مُثْبَتًا أيضًا.

ويعلِّل لذلك ابنُ بابشاذ بأنَّ سبب عمل اسم التفضيل الرفع في الاسم الظاهر هو تنزيل الظاهر في هذه المسألة منزلة الضمير. قال: "فإنَّ (الكحل) في هذه المسألة يجري عندهم مجرى المُضمَر، وإنْ كان ظاهرًا؛ لأنَّ العين بالكحل حسنت؛ فصار بمنزلة الحسن المنسوب إليها في نفسها [٢]".

وذكر هذا التعليل نفسه ابنُ أبي الربيع وأضاف إليه تعليلاً آخر، قال: "وللنحويين هنا في رفع (أفْعَل) وجهان:

أحدهما: أنَّه واقعٌ موقع المُضمَر، ألا ترى أنَّ هذا الكلام مُخْرَجٌ عن حدِّه؛ فإنَّ الكحل لا يَفْضُل نفسه، وكذلك الشيء لا يُعقَل أنْ يَفْضُلَ نفسه، وإنَّما الأصل: زيدٌ بالكحل أحْسَنُ مِنَ الناسِ كلِّهم، فإنَّ زيدًا هو الذي يفضل بالكحل جميع الناس. وأنت لو قلت هذا لكان فاعل (أحْسَن) ضميرًا يعود إلى (زيد) فلمَّا أُزيل هذا الكلام وعدل به إلى ما ذكرته، صار هذا الظاهر في موضع هذا المُضمَر؛ فارتفع لذلك؛ فكأنَّ (أحْسَن) إنَّما رفع المضمر". ثم ذكر التعليل الثاني، وهو أنَّ اسم التفضيل هنا بمعنى اسم الفاعل، والتقدير "ما رأيتُ رجلاً مُؤَثِّرًا في عينِه الكحلُ أثره في عينِ زيدٍ [٣]".

(١) الكتاب ٣١/٢ . ويُنظر الوضع الباهر ص ٥٣.

(٢) شرح المقدمة المحسبة ٣٩٩/٢.

(٣) البسيط في شرح الجُمَل ١٠٧٠/٢.

أمَّا ابن الحاجب فيعلِّل لعمله في هذه المسألة بصحَّة وقوع فعل بمعناه موقعه. قال - ذاكرًا سبب منعه من العمل عند الجمهور -: "وإنَّما لم يرفع الظاهر لنقصانه عَمَّا تقدَّم من حيث كان في أصله لا يُثنَّى ولا يُجمع ولا يُؤنَّث، وشَبَهُ الصفة إنَّما كان بذلك؛ فضَعُفَ عن شبه الفعل، هذا قول النحويين. وخيرٌ منه أنْ يقال: إنَّما عَمِلَ ما تقدَّم عَمَلَ الفعل لأنَّ له فعلاً بمعناه، وأمَّا هذا فليس له فعلٌ بمعناه في الزيادة فلم يعمل. وإنَّما عَمِلَ عند حصول هذه الشرائط لكونه فيها بمعنى (حَسُنَ)؛ لأنَّ المعنى ما رأيتُ رَجُلاً حَسُنَ في عينِه الكحلُ حُسْنُهُ في عينِ زيد [١]".

واعترض عليه الرضيُّ بأنَّ هذه العلَّة التي ذكرها تطَّرد في جميع أفْعَل التفضيل؛ فيلزم عى ذلك إعمال اسم التفضيل في الظاهر مطلقًا [٢].

وقد اختار ابن مالك وابن هشام وغيرهما التعليل الذي ذكره ابن الحاجب. يقول ابن مالك: "والسبب في رفع أفْعَل التفضيل للظاهر في هذه الأمثلة ونحوها تهيُّؤه بالقرائن التي قارنته لمعاقبة الفعل إيَّاه على وجه لا يكون بدونها [٣]".

وينفي ابنُ مالك اطِّراد ذلك في حالة كون الكلام مُثْبَتًا؛ لأن وقوع الفعل موقعه - وإنْ كان حاصلاً - يغيِّر المعنى المراد. قال: "بخلاف قولك في الإثبات: رأيت رجُلاً الكحلُ في عينِه أحْسَنُ منه في عين زيد. فإنَّ إيقاع الفعل فيه موقع أفْعَل يُغيِّر المعنى [٤]".

(١) شرح ابن الحاجب على الكافية ص ٩٩.

(٢) شرح الكافية للرضي ٢/٢٢١.

(٣) شرح التسهيل ٣/٦٧.

(٤) المصدر نفسه.

ويقول ابن هشام : "ويطَّرِد ذلك - أي رفعه للفاعل - إذا حَلَّ محلَّ الفعل [١]".

وعلَّل لرفعه الفاعل في هذه المسألة - أيضًا - ابنُ فلاح بثلاثة تعليلات؛ أحدها أنَّه امتنع الرفعُ فيها على الابتدائية لئلاَّ يفصل بين (أفْعَل) ومِنْ بأجنبي، كما سبق. والثاني أنَّ (الكحل) و (الصوم) معنيان في الفاعل؛ فجريا لذلك مجرى الضمير؛ فجاز رفعهما كرفع الضمير. والثالث أنَّ (الكحل) و (الصوم) يقعان فاضلين ومفضولين في محلَّين، هما في أحدهما فاضلان وفي الآخر مفضولان، فهما من باب تفضيل الشيء على نفسه باعتبار المحلِّ... فلمَّا اتَّحد الفاضل والمفضول جاز" [٢]. - أي العمل - .

ويظهر أنَّ هذه التعليلات كافية - من الوجهة النحوية - لإثبات صحة عمل أفْعَل التفضيل في هذه المسألة على وجه الخصوص.

وقد وردت شواهد من الحديث الشريف وأقوال العرب أشبهت مسألة الكحل - في شروطها - فلذلك عمل فيها اسم التفضيل، منها ما يلي :

قوله ﷺ: "مَا مِنْ أيَّامٍ أحَبَّ إلى اللهِ فيها الصومُ منه في عَشْرِ ذِي الحِجَّة" [٣].

فقد وقع اسم التفضيل صفةً لاسمِ جنسٍ مسبوق بنفي، وكان مرفوعه - وهو الصوم- أجنبيًّا مفضلاً على نفسه باعتبارين.

(١) أوضح المسالك ٣٠٢/٢.

(٢) المغني في النحو لابن فلاح [ق ٢٢٩ - ٢٣٠ / أ].

(٣) الحديث رُوِيَ بروايات مختلفة في سنن الترمذي - باب ما جاء في العمل في أيام العشر ١٢٩/٢ و سنن ابن ماجة - باب صيام العشر ٥٥٠/١.

لكن ابن هشام يجعل (الصوم) في هذا الحديث نائبًا عن الفاعل، لا فاعلاً . قال : "لأنه - أي أحَبّ - مبنيٌّ من فِعْل المفعول، لا من فِعْل الفاعل [١]".

ومن هذه الشواهد قول الشاعر:

مَا رَأَيْتُ امْرَأً أَحَبَّ إِلَيْه الْبَذْلُ مِنْهُ إِلَيْكَ يَا ابْنَ سِنَانِ [٢]

فقوله: (البَذْل) فاعل مرفوع باسمِ التفضيل (أحَبّ)؛ لاستكماله للشروط السابقة.

وجعله ابنُ هشام نائبَ فاعلٍ؛ لأنَّ (أحَبَّ) مبني من فِعْل المفعول، لا من فِعْل الفاعل [٣].

وقد فَرَّع العلماء على مسألة الكحل مسائل مختصرة عنها، وذكروا شواهد تؤيد كلَّ استعمالٍ منها.

فمن هذه الصور أنْ يُحذف الضميرُ العائد على الموصوف المذكور بين اسم التفضيل والاسم الظاهر.

(١) شرح شذور الذهب ص ٤١٦.

(٢) البيت من الخفيف، ولم أجد من نسبه لقائله.

وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ٣/٦٥ وشرح عمدة الحافظ ٧٧٣ والتذييل والتكميل [ج ٣ ق ٢٠٢ / أ] وارتشاف الضرب ٣/٢٣٤ وشرح الشذور ص ٤١٦ وشرح قطر الندى ص ٢٨٤ والتصريح ١/٢٦٩ وهمع الهوامع ٥/١٠٧.

(٣) شرح شذور الذهب ص ٤١٦.

ومن شواهد هذه الصورة قول بعض العرب: "ما رأيت قَومًا أَشْبَهَ بَعْضٌ ببعضٍ مِنْ قَوْمِك" [١]؛ لأنَّ الأصل في ذلك (ما رأيت قومًا أَبْيَنَ فيهم شَبَهُ بعضٍ ببعضٍ منه في قومِك).

ومن هذه الصور أنْ يُحذفَ الضميرُ الواقع بعد الفاعل لفظًا ويُقدَّر وجودُه. فيقال في تلك المسألة: ما رأيت رَجُلاً أحْسَنَ في عينِه الكحلُ مِنْ عينِ زيدٍ. فحذف الضمير المجرور بمِنْ، وحرف الجر الذي بعده، فدخلت (مِنْ) على المجرور [٢].

وممَّا يشهد لهذه الصورة الحديث: "مَامِنْ أحَدٍ أحَبَّ إليهِ المَدْحُ مِنَ اللهِ" [٣]. والحديث الآخر: "لا أحَدَ أحَبَّ إليه العُذْرُ مِنَ اللهِ" [٤].

ومن ذلك أنْ يُحذف المضاف الأول، أو يُحذف الأول مع الثاني.

مثال حذف الأول (مَا رأيت أحَدًا أحْسَنَ في عينِه الكحلُ مِنْ عينِ زيدٍ). والأصل: من كحلِ عينِ زيدٍ. فحُذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه. وشاهِدُه قول العرب : "مَا رأيت كِذْبَةً أكْثَرَ عليها شاهدٌ مِنْ كِذْبَةِ أمِيرٍ

(١) يُنظر القول في شرح التسهيل لابن مالك ٦٧/٣ وشرح عمدة الحافظ ص ٧٧٥ وارتشاف الضرب ٢٣٥/٣ وهمع الهوامع ١٠٩/٥.

(٢) يُنظر شرح الوافية لابن الحاجب ص ٣٣٦ وشرح التسهيل لابن مالك ٦٥/٣ وارتشاف الضرب ٢٣٤/٣ والمساعد لابن عقيل ١٨٥/٢ وهمع الهوامع ١٠٩/٥.

(٣) الحديث أخرجه الإمام أحمد في المسند ٣٨١/١.

(٤) مسند الإمام أحمد ٢٤٨/٤.

على منبر"[١]. فهذا فيه حذفٌ واحدٌ ، والأصل : من شهودِ كِذْبَةِ أميرٍ على منبر[٢].

ومثال حذف الأول والثاني (مَا رأيت رَجُلاً أحْسَنَ في عينِه الكحلُ مِنْ زيدٍ[٣]. والأصل من كحلِ عينِ زيدٍ، فحُذف المضاف الأول وأنِيبَ عنه الثاني، ثم حُذف الثاني وأقيم المضاف إليه مقامه..

ومن أوجُه الاختصار في هذه المسألة أيضًا أن يُقدَّم المفضول ويُحذف الضمير العائد عليه. كقولك: (مَا رأيتُ كزيدٍ رَجُلاً أبْغَضَ إليهِ الشَّرُّ). والأصل: أبْغَضَ إليهِ الشَّرُّ منه إليه. فحُذف ذلك للعلم به.

ومن شواهد هذا الوجه البيتان اللذان ذكرهما سيبويه:

مَـرَرْتُ عَلَى وَادِي السِّبَاعِ وَلاَ أَرَى كَوَادِي السِّبَـاعِ حِيـنَ يُـظْلِمُ وَادِيَـا

أقَـلَّ بِـــهِ رَكْـبٌ أَتَـــوْهُ تَـئِيَّـةً وَأخْوَفَ إلاَّ مَـا وَقَـى اللهُ سَارِيَـا[٤]

(١) يُنظر هذا القول في شرح عمدة الحافظ ص ٧٧٤ وشرح التسهيل لابن مالك ٦٦/٣ وارتشاف الضرب ٢٣٤/٣ وهمع الهوامع ١٠٩/٥.

(٢) يُنظر شرح التسهيل ٦٦/٣.

(٣) الملخص في ضبط قوانين العربية ص ٣١٣.

(٤) البيتان من الطويل، وهما لسحيم بن وَثيل. ونسبهما ياقوت في معجم البلدان ٣٤٢/٥ للسَّفَّاح بن بكير.

وهما من شواهد كتاب سيبويه ٣٢/٢ والأصول لابن السراج ٣٠/٢ والتبصرة والتذكرة ١٨٠/١ والكافية لابن الحاجب ص ١٨٨ وشرح التسهيل لابن مالك ٦٦/٣ وشرح عمدة الحافظ ص٧٧٤وشرح الألفية لابن الناظم ص٤٨٦ والملخص =

فقوله: (رَكْب) فاعل مرفوع، والعامل فيه اسم التفضيل (أقَلّ). وأصل التركيب (ولا أرَى واديًا أقَلَّ به ركبٌ منه بوادي السِّباع). فقدَّم ذِكْرَ المفضول ثم حذف ضميره، وهو الجارُّ والمجرور الثاني (منه) للعلم به.

ويشهد لهذا الوجه أيضًا قول الشاعر:

مَا إنْ رَأيْتُ كَعَبْدِ اللهِ مِنْ أحَدٍ أوْلَى بِهِ الحَمْدُ فِي وَجْدٍ وَإعْدَام [1]

والأصل: ما رأيتُ أحدًا أوْلَى به الحمدُ منه بعبدِ الله.

وقد أورد ابن الصائغ - بعد أن ذكر شروط مسألة الكحل وسبب هذه الشروط - سؤالاً مفاده "هل رَفْعُ أفْعَل الظاهر هنا خاصٌّ بأفْعَل مِنْ أو أنَّه عامٌّ لأفْعَل في جميع استعمالاتها"؟

وأجاب عن هذا التساؤل بقوله: "لم أجد من شَفَى الغليلَ في هذه المسألة. والذي ينبغي أن يقال: إنَّ هذا ينبني على الاختلاف في تعليل وَجْهِ قياس عدم عملها؛ هل هو كونها لم تَشْبه الفعلَ، كاسمِ الفاعل، ولا الوصف المُشْبه للفعل، وهي الصفة المشبَّهة في لحاق العلامات؟ وهو ظاهر عبارة سيبويه [2]

= لابن أبي الربيع ص ٣١٣ والتذييل والتكميل [ج ٣ ق ٢٠٢ / أ] والوضع الباهر لابن الصائغ ص ٣٤ والمقاصد النحوية ٤/٤٨ وخزانة الأدب ٨/ ٣٢٧.

(١) البيت من البسيط، ولم يُعرف قائله.

وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ٣/٦٦ والتذييل والتكميل [ج ٣ ق٢٠٢/ب] والوضع الباهر لابن الصائغ ص ٣٤ والأشباه والنظائر ٨/١٤٦.

(٢) قال في الكتاب ٢/٣٤: "ليست - أي خير - بمنزلة العمل نحو ضارب وملازم وما ضارعه، نحو حَسَن الوجه".

-رحمه الله- أو كونها لم يُوجَد فِعْلٌ بمعناها ، كما قال الشيخ أبو عمر [١] وغيره؟

إنْ قلنا بالأول فينبغي إذا استعملت بالألف واللام أن يجوز رفعُها للظاهر، فتقول: هذا الرَّجُل الأفضلُ أبُوه؛ لأنها تُثنَّى وتُجمَع إذ ذاك، وكذا إذا أضيفت لمعرفة، نحو زيدٌ أفضلُ الناسِ أبُوه؛ لأنَّه يجوز تثنيتها وجمعها حينئذ.

وإنْ قلنا بالثاني فلا ينبغي أنْ تعمل إلاَّ بالشروط [٢]".

وهذه المسألة التي ذكر ابن الصائغ أنَّه لم يجد من شَفَى الغليلَ فيها قد سبقه إلى ذكرها بعض العلماء، وبيَّنوا أنَّ اسم التفضيل إذا اقترن بأل صحَّ عملُه مطلقًا؛ لأنَّه حينئذ يُعْطَى حُكْمَ الصفة المشبَّهة ويعامَل معاملتها؛ بسبب أنَّه أشبه الصفة في صحة تثنيته وجمعه.

يقول ابن أبي الربيع - في تقرير هذه المسألة - : "أمَّا إنْ كان (أفْعَل) بالألف واللام، نحو مررت بزيدٍ الأفْضَلَ أبُوه، ومررت بهند الأفضلَ أخُوها، وما أشْبَه ذلك فيَعْمَل؛ لأنَّ (أفْعَل) إذا كان بالألف واللام يُثنَّى ويُجمَع جَمْعَ سلامةٍ وجمعَ تكسيرٍ، فيصير لذلك من قبيل الصفة المشبَّهة باسمِ الفاعل [٣]".

وقال في موضعٍ آخر: "ومنها - أي مِنَ الصِّفات العاملة - (أفْعَل) الذي للتفضيل، إذا كان بالألف واللام، فتقول: مررتُ بالرَّجُل الأفْضَل أخُوه؛ لأنَّ

(١) يقصد به ابن الحاجب. يُنظر شرحه على الكافية ص ٩٩.

(٢) الوضع الباهر في رفع أفْعَل الظاهر ص ٥٧.

(٣) البسيط في شرح الجُمَل ١٠٦٨/٢.

(أفْعَل) إذا كان بالألف واللام يُثنّى ويُجمَع [١]".

أمَّا في غير هذه المسألة المعروفة بمسألة الكحل فلا يصح إعمال اسم التفضيل رفعًا في الاسم الظاهر عند جمهور العرب.

وذَكَرَ سيبويه أنَّ هناك لغةً لبعض العرب، يعمل فيها اسمُ التفضيل الرفعَ في كلِّ اسمٍ ظاهرٍ، ولا يتقيَّد عملُه حينئذ بالشروط التي سبق ذكرُها.

ولم يعيِّن أحدٌ - فيما اطَّلعتُ عليه - أصحابَ هذه اللغة، إلاَّ أنَّ سيبويه وصفها بالرداءة والقبح، ومثَّل لها بقولهم "وتقول: (مررت بعبدِ اللهِ خَيْرٌ منه أبُوه). فكذلك هذا وما أشبهه، ومن أجرى هذا على الأول فإنَّه ينبغي له أن ينصبه في المعرفة، فيقول: (مرت بعبدِ الله خَيْرًا منه أبُوه). وهي لغة رديئة". ثم قال: "ولو قلت مررت بخيرٍ منه أبُوه كان قبيحًا [٢]".

وذكر هذه اللغة أيضًا أبو علي الفارسي، ونسبها لقومٍ من العرب دون تعيين، قال - بعد تقسيمه الصفات إلى قسمين؛ عاملة وغير عاملة -: "وصفةٌ لا تعمل عَمَلَ الفعل، وذلك قولك: مررتُ برجلٍ خيرٍ منه أبُوه. هذا محال؛ لأنَّ الصفة ليس فيها المعنى الذي عنه تستحق العمل، وقد أعمله قومٌ من أهل العربية، شبَّهوه بالصفات التي تعمل من حيث كانت صفة" [٣].

أمَّا ابن مالك فقد وصف هذه اللغة بالضعف، وقال عنها: "لا يرفع - أي

(١) الملخَّص في ضبط قوانين العربية ص ٣١٠.

(٢) الكتاب ٢/٣٤.

(٣) المسائل المنثورة ص ٥١.

اسم التفضيل - فاعلاً ظاهرًا إلاَّ على لغة ضعيفة، حكاها سيبويه [١]".

ومعنى هذا أنَّ جمهور العرب لا يُعمِلون اسمَ التفضيل الواقع في هذا الموضع، وإنَّما يرفعونه على الخبرية وما بعده يكون مبتدأً مؤخَّرًا.

ومع ذلك فقد يُحْتَجُّ لصحة هذه اللغة بما احْتُجَّ به في تعليل عمل اسم التفضيل في مسألة الكحل من صحة وقوع الفعل موقعه. فما المانع مِنْ عمله أيضًا في هذه الحالة؟

وأجاب عن هذا التساؤل ابن النَّاظم بأنَّ "المعتَبَر في اطِّراد رفع أفْعَل التفضيل الظاهر جواز أن يقع موقعه الفعل الذي يُبْنَى منه، مفيدًا فائدته [٢]".

وهو في هذه الحالة لا يفيد ذلك، ثم فَصَّل ذلك بقوله: "ألاَ ترى أنَّك لو قلتَ: ما رأيتُ رَجُلاً يَحْسُنُ أبُوه كحُسْنِه، فأتيتَ موضع أحْسَن بمضارع حَسُنَ فاتت الدلالة على التفضيل. أو قلت: ما رأيتُ رَجُلاً يحسنه أبُوه، فأتيت موضع أحْسَن بمضارع حَسَنَهُ؛ إذا فاقه في الحسن، كنتَ قد جئتَ بغير الفعل الذي يُبْنَى منه أحْسَن ، وفاتت الدلالة على الغريزة المستفادة من أفعل التفضيل.

ولو رُمْتَ أن تُوقِعَ الفعلَ موقعَ أحْسَن على غير هذين الوجهين لم تستطع [٣]".

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣/٦٥.

(٢) شرح الألفية لابن الناظم ص ٤٨٧.

(٣) المصدر السابق ص٤٨٧. ونقل عنه هذا النص ابن الصائغ في الوضع الباهر ص ٥٦.

عمله النصب في الاسم الظاهر على المفعولية:

ما سبق من كلامٍ يتعلّق بعمل اسم التفضيل الرفع في الاسم الظاهر. أمَّا عمله النصب في المفعول به ، فقد اتفقت كلمةُ أكثر النحويين على أنَّ اسم التفضيل لا ينصب المفعول به. بل حكى بعضُهم الإجماعَ على ذلك؛ لأنَّه إذا كان اسم التفضيل لا يرفع الفاعل إلاَّ في مسألة خاصة فألاَّ ينصب المفعول به أولى.

وممَّن حكى الإجماع على ذلك ابن مالك وابن هشام.

قال ابن مالك: "وأجمعوا على أنَّه لا ينصب المفعول به" [١].

ويقول ابن هشام: "اسم التفضيل لا ينصب المفعول به إجماعًا [٢]". وقال أيضًا: "وأجمعوا على أنَّه لا ينصب المفعول به مطلقًا [٣]".

وقد مضى على ذلك الإجماع النحويون من بصريين وكوفيين. ولم يُنقَل عن أحدٍ خلافُ ذلك إلى عصر ابن الذكي - في القرن الخامس - وهو محمد بن مسعود الغزني. فذهب إلى القول بأنَّ اسم التفضيل يعمل النصبَ في المفعول به صراحةً [٤].

وينقل عنه صاحب «التصريح» أنَّه قال في كتابه «البديع»: "غَلِطَ من قال:

(١) شرح الكافية الشافية ٢/١١٤١.

(٢) أوضح المسالك ٢/٥١.

(٣) شرح قطر الندى ص ٢٨٣.

(٤) يُنظر ارتشاف الضرب ٣/٢٢٥.

إنَّ اسم التفضيل لا يعمل في المفعول به لورود السماع بذلك، كقوله تعالى: ﴿هُوَ أَهْدَى سَبِيلاً﴾ [١]. وليس تمييزًا؛ لأنَّه ليس فاعلاً في المعنى، كما هو في (زيدٌ أحْسَنُ وَجْهًا). وقول العباس بن مرداس:

وَأضْرَبَ مِنَّا بِالسُّيُوفِ القَوَانِسَا [٢]

انتهى [٣]". وبذلك يكون ابن لذكي قد خرق إجماع النحاة في ذلك.

وكتابه «البديع» يقول عنه العلماء: إنَّه قد خالف فيه أقوال النحويين في أمور كثيرة [٤].

وبعد أن راجعت «البحر المحيط» وجدت أبا حيان ينص على أنَّ الكوفيين يُجيزون إعمالَ أفْعَل التفضيل في المفعول به. ذكر ذلك عند تفسير قول الله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِ﴾ [٥]. وأسند الرَّدَّ على الكوفيين إلى كتب النحو [٦].

ولم يذكر في كتبه النحوية نسبة هذا القول للكوفيين، بل نسب الخلاف في ذلك لمحمد بن مسعود الغزني - كما تقدَّم. ولو كان المخالف في ذلك

(١) من الآية ٨٤ من سورة الإسراء.

(٢) سيأتي الكلام على هذا الشاهد مفصلاً في ص ٥٦٨.

(٣) التصريح على التوضيح ١/٣٣٩.

(٤) يُنظر مغني اللبيب ص ٧٠٨ وبغية الوعاة ١/٢٤٥.

(٥) من الآية ١١٧ من سورة الأنعام.

(٦) البحر المحيط ٤/٢١٠.

الكوفيين لما نسبه لهذا المتأخِّر، كما أنَّ هذا القول لم ينسبه أحدٌ للكوفيين - فيما اطَّلعتُ عليه - فلعلَّه في «البحر» لم يدقِّق النظرَ في المسألة.

وكلام ابن مالك في «التسهيل» يُشعر بوجود خلاف في المسألة. دون أن يُبيِّنَ صاحبَ هذا الخلاف. قال: "ولا يُنصبَ مفعولاً به، وقد يدل على ناصبه. وإنْ أُوِّلَ بما لا تفضيل فيه جاز على رأيٍ أنْ ينصبه" (١).

والمعروف أنَّ القائل بأنَّ اسم التفضيل يأتي مجرَّدًا عن معنى التفضيل هو المبرِّد - كما سيأتي بيان ذلك - لكنَّه لم يذكر جواز نصبه للمفعول.

والناظر في الشواهد الواردة في عمل اسم التفضيل في المفعول به يرى أنَّها من الكثرة بحيث تصلح أن تكون حجةً على الجمهور الذين رأوا فيها أنَّها منصوبة بأفعال مقدَّرة.

وهذه الشواهد منها ما هو من القرآن الكريم، والحديث الشريف، ومنها ما هو من أشعار العرب.

فمن القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿اللهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ (٢).

فقوله : (حَيْثُ) في الآية ليس ظرفًا، وإنَّما هي مفعول به - كما قال ابن مالك - وظاهر الآية أنَّ (أَعْلَم) هو العامل في (حيث) النصب على المفعولية. لكنه - كغيره من العلماء - جعل عاملَ النصب فيها فعلاً مقدَّرًا. قال: "فحيث هنا ليس بظرفٍ، وإنَّما هو مفعول به، وناصبه فِعْلٌ مدلولٌ عليه

(١) تسهيل الفوائد ص ١٣٥.

(٢) من الآية ١٢٤ من سورة الأنعام.

بأعْلَم، والتقدير: الله أعْلَمُ يَعْلَمُ مكانَ جَعْلِ رسالته [١]".

وقال ابن هشام: "وقد تقع (حَيْثُ) مفعولاً بـه، وفاقًا للفارسي، وحُمِلَ عليه ﴿اللهُ أعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [٢]. إذ المعنى أنَّه تعالى يعلم نفسَ المكانِ المُسْتَحِقّ لوضع الرسالة فيه، لا شيئًا في المكان، وناصبها (يعلم) محذوفًا مدلولاً عليه بأعْلَم، لا بأعْلَم نفسه؛ لأنَّ أفْعَل التفضيل لا ينصب المفعول به، فإنْ أوَّلته بعالم جاز أنْ ينصبه في رأي بعضهم [٣]".

أمَّا أبو حيان فقد منع إعراب (حيث) هنا مفعولاً به، وأوجب بقاءها على الظرفية؛ لأنَّها من الظروف التي لا تتصرف. قال: "وما قاله من أنَّه مفعولٌ به على السعة أو مفعول به على غير السعة تأباه قواعد النحو؛ لأنَّ النحاة نَصُّوا على أنَّ (حيثُ)من الظروف التي لا تتصرف... والذي يظهر لي إقرارها على الظرفية المجازية، على أنْ تُضمَّن (أعْلَم) معنى ما يتعدَّى إلى الظرف؛ فيكون التقدير: اللهُ أنْفَذُ علمًا حيثُ يجعل رسالاته، أي هو نافذ العلم في الموضع الذي يجعل فيه رسالته، والظرفية هنا مجاز [٤]".

وأعتقدُ أنَّ الجنوح إلى المجاز هنا - مع فقد شدة الداعي إليه - غير لائق، ولا سيما أنَّ المعنى - على ما ذكره أبو حيان - بعيد جدًّا.

ومن الشواهد على ذلك - أيضًا - قوله تعالى: ﴿إنَّ رَبَّكَ هُوَ أعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ

(١) شرح التسهيل ٣/٦٩.

(٢) من الآية ١٢٤ من سورة الأنعام.

(٣) مغني اللبيب ص ١٧٦.

(٤) البحر المحيط ٤/٢١٦.

عَن سَبِيلِهِ﴾ [١]. فقوله: (مَنْ) في محل نصب مفعول به. والناصب له في الظاهر أفْعَل التفضيل (أعْلَم).

والجمهور يقدِّرون فعلاً ناصبًا للمفعول به، أي يعلم مَنْ يَضِلُّ.

قال ابن الأنباري:"مَنْ في موضع نصب بفعلٍ مُقدَّرٍ،دلَّ عليه (أعْلَم)[٢]".

وقال العكبري: في (مَنْ) وجهان؛ أحدهما هو بمعنى الذي، أو نكرة موصوفة بمعنى فريق؛ فعلى هذا تكون في موضع نصب بفعل دل عليه (أعْلَم) لا بنفس (أعْلَم)؛ لأنَّ أفْعَل لا يعمل في الاسم الظاهر النصب، والتقدير يعلم مَنْ يَضِلُّ [٣]". ثم ذكر الوجه الثاني، وهو إعرابها استفهامية، وموضع الجملة نصب بالفعل المقدَّر.

ومذهب الفراء والزجاج ومكي أنَّ (مَنْ) استفهامية، في محل رفع مبتدأ وخبرها ما بعدها. والجملة في موضع نصب بأعْلَم نفسها. أي أعْلَمُ أيُّ الناس يَضِلُّ [٤].

وضعَّف أبو حيان هذا الإعراب لأنَّ التعليق فرع عن جواز العمل، وأفعل التفضيل لا يعمل في المفعول به، فلا يعلَّق عنه [٥]".

(١) من الآية ١١٧ من سورة الأنعام.

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن ١/٣٣٦.

(٣) التبيان في إعراب القرآن ١/٥٣٤.

(٤) يُنظر معاني القرآن للفراء ١/٣٥٢ ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/٢٨٦ ومشكل إعراب القرآن ١/٢٨٥.

(٥) البحر المحيط ٤/٢١٠.

ومن الشواهد الشعرية على نصب المفعول بـه الواقـع بعـد اسـم التفضيـل قول العباس بن مرداس :

أكَرَّ وَأحْمَى لِلْحَقِيقَةِ مِنْهُمُ وَأضْرَبَ مِنَّا بِالسُّيُوفِ القَوَانِسَا (١)

فقوله: (القَوَانِسَا) مفعول به، والعامل فيه – في الظاهر – اسم التفضيل (أضْرَب) ولكن الجمهور يجعلونه منصوبًا بفعلٍ مضمرٍ.

قال ابن جنّي: "فإنَّ القوانس عندنا على فعلٍ آخر، هـذا الظاهر تفسيره، فكأنَّه قال: نَضْرب القَوَانِسَ، ونحو ذلك، يدل عليه استمرار حرف الجرِّ لحاجة الفعل – لضعفه – إليه (٢)".

وكذلك قول الآخر:

فَمَا ظَفِرَتْ نَفْسُ امْـرِئٍ تَبْتَغِي المُنَى بَأبْذَلَ مِنْ يَحْيَى جَزِيلَ المَوَاهِبِ (٣)

(١) البيت من الطويل، من قصيدة قالها العباس بـن مـرداس ﷺ قبـل إسـلامه، وتُعَـدُّ مـن القصائد المنصفات. يُنظر ديوانه ص ٩٣.

وقد ورد البيت في النوادر لأبي زيد الأنصاري ص ٢٦٠ والأصمعيات ص ٢٠٥ والحماسة لأبي تمام ٢٤٦/١ وهو من شواهد المفصل للزمخشري ص ٢٣٧ وأمالي ابن الحاجب ١٥٨/٢ وشرح التسهيل ٦٩/٣ وشرح الكافية الشافية ١١٤١/٢ والتذييـل والتكميـل [ج ٣ ق ٢٠٤ /ب] ومغـني اللبيـب ص ٨٠٤ وشـفاء العليـل ٦٢٠/٢ والتصريح ٣٣٩/١ والأشباه والنظائر ١٤٢/٩ وخزانة الأدب ١٠/٧ .

(٢) الخاطريات لابن جني ص ٧٦.

(٣) البيت من الطويل، ولم أعثر على قائله.

وهو من شواهد شرح عمدة الحافظ ص ٧٧٢ وشرح التسـهيل ٦٠/٣ وارتشـاف =

فنصب قوله: (جزيل) على المفعولية. والعامل فيه عند الجمهور فعلٌ مضمرٌ يفسِّره اسمُ التفضيل، والتقدير يبذل جزيل المواهب.

هذا ما يتعلق بالشواهد التي ذكرها العلماء وخرَّجوها على أصولهم. ونجد العكبري - في إعرابه لأحد الأحاديث التي ذكرها - يأخذ بالقول الذي يُعمِل اسمَ التفضيل في المفعول به.فإنَّه قال في إعراب حديث عائشة: "أَيُّ الصَّلَوَاتِ كَانَتْ أَحَبَّ إِلَى رَسُولِ الله ﷺ أنْ يُواظِبَ عَلَيْهَا؟ [١]": (أنْ يواظِب) في موضع نصب بأحَبَّ ، أي يُحِبُّ المواظبة ، ويجوز أن يكون في موضع رفع بأحَبَّ [٢]".

وكذلك أعمل ابنُ مالك اسمَ التفضيل في المفعول به. وذلك عند إعرابه للحديث: "إِنِّي لأَعْلَمُ إِذَا كُنْتِ عَنِّي رَاضِيَةً ..." الحديث [٣].

فإنَّه جعل (إذا) في محل نصب على المفعولية باسم التفضيل. و لم يجعلها منصوبة على الظرفية [٤].

وقد وجدتُ نَصْبَ المفعول به صريحًا بعد أفْعَل التفضيل في حديث آخر

-الضرب ٢٣٥/٣ والتذييل والتكميل [ج ٣ ق ٢٠٤ / ب] والمساعد ١٨٦/٢ وشفاء العليل ٦٢٠/٢ وحاشية ياسين على التصريح ١٠٦/٢.

(١) أخرجه الإمام أحمد في المسند ٤٣/٦.

(٢) إعراب الحديث النبوي ص ٣٢٧.

(٣) جزء من حديث أخرجه البخاري في كتاب النكاح - باب غيرة النساء ووجدهن ٤٧/٧ ومسلم ٢٩٥/٤.

(٤) شرح التسهيل ٢١٠/٢.

وذلك في حديث فضل الهجرة: "سيكونُ هجرةٌ بَعْدَ هجـرةٍ فَخِيَارُ أهْلِ الأرْضِ أَلْزَمُهُمْ مُهَاجَر إبرَاهِيم ... "(١).

فقوله: (أَلْزَمُهُمْ) اسم تفضيل، وقوله: (مُهَـاجَر) منصـوب علـى المفعوليـة باسمِ التفضيل - كما هو الظاهر من اللفظ. أو يُقدَّر له فعلٌ ناصبٌ، أي يلزم مُهَاجَر، كما يقدِّره الجمهور في أمثاله.

ولكثرة هذه الشواهد التي جاء فيها نصب المفعول الواقع بعد اسم التفضيل يكاد البـاحث المنصـف يسلِّم بإعمـال اسـم التفضيـل في المفعـول بـه؛ لأنَّ كـثرة التقديرات خلاف الأصل، والشواهد كثيرة؛ فلا ينبغي تأويلها كلها.

ولذلك نجد أبا حيان - في آخـر الأمـر - يُصرِّح بأنَّـه لـو كـثرت هـذه الشواهد لأجاز فيها القياس، فإنَّه قال - عند تفسير قولـه تعـالى: ﴿أَيُّ الحِزْبَيْـنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا﴾ (٢) -: "ولو كَـثُرَ وجـود مثـل (وأَضْـرَبَ مِنَّـا بالسيوفِ القَوَانِسَا) لكنَّا نقيسه، ويكون معناه صحيحًا (٣)". ثـم علَّـل ذلـك بـأنَّ اسـم التفضيل يتضمَّـن معنـى المصـدر فيصـح إعمالـه . قـال: "لأنَّ أفْعَـل التفضيـل مُضمَّن معنى المصدر، فيعمل بذلك التضمين، ألا ترى أنَّ المعنى يَزيـدُ ضربُنـا بالسيوفِ القَوَانِسَا على ضربِ غيرِنا (٤)".

(١) الحديث أخرجه أبو داود في سننه - كتـاب الجهـاد - بـاب في سـكنى الشـام ٣/٩ والحاكم في المستدرك ٤/٥١٠.

(٢) من الآية ١٢ من سورة الكهف.

(٣) البحر المحيط ٦/١٠٥.

(٤) المصدر نفسه.

وعلى قول الجمهور إذا ورد في الجملة - عند المتكلم - مفعولٌ به، فإنْ كان اسمُ التفضيل متعديًا لمفعولٍ واحدٍ وجبَ جرُّه باللام، وإنْ كان متعديًا لاثنين وجبَ جرُّ الأولِ ونصبُ ما عداه بتقدير فعلٍ.

يقول ابن مالك - في تقرير هذه القضية - مسايرًا قول الجمهور -: "ولا ينصب أفْعَل التفضيل مفعولاً به، بل يُعَدَّى إليه باللام إنْ كان متعديًا إلى واحدٍ، كقولك: زيدٌ أوْعَى للعلمِ وأبْذَلُ للمعروفِ، وإنْ كان من متعدٍ إلى اثنين عُدِّيَ إلى أحدهما باللام وأُضْمِرَ ناصبُ الثاني، كقولك: هو أكْسَى للفقراء الثيابَ، أي يكسوهم الثيابَ، فإنْ ورد ما يُوهِم نَصْبَ مفعولٍ به بأفْعَل نُسِبَ العملُ لفعلٍ محذوفٍ، وجُعِلَ أفْعَل دليلاً عليه "[1].

وقال في موضع آخر: "وإنْ كانا - أي اسم التفضيل وفعل التعجُّب - من متعدٍّ بنفسه وبحرف جرٍّ، عُدِّيَا باللام إلى الذي كان مستغنيًا عن الحرف، واستُصْحِبَ التعدية بالحرف فيما كان مفتقِرًا إليه، كقولك: أنت أبْذَلُ للمالِ للمحتاجينَ[2]".

واستشهد على ذلك بقول حسَّان ﷺ :

مُصَدِّقًا للنَّبِيِّينَ الأُولَى سَلَفُوا وأبْذَلَ النَّاسِ لِلْمَعْرُوف لِلْجَادِي[3]

حيث عَدَّى اسمَ التفضيل باللام في الموضعين.

(١) شرح التسهيل ٣/٦٨. ويُنظر - أيضًا - شرح الكافية الشافية ٢/١١٤٤ والمساعد لابن عقيل ٢/١٨٧.

(٢) شرح عمدة الحافظ ص ٧٧٦.

(٣) البيت من البسيط، من قصيدة حسَّان بن ثابت ﷺ في رثاء النبي ﷺ . يُنظر ديوانه ١/٢٧٢ وشرح عمدة الحافظ ص ٧٧٦.

والجادي هنا هو المحتاج، وهو من الأضداد، يُطلق على المعطي والسائل، يقال: "جَدَا فلانٌ فلانًا إذا سأله،وجَدَاه إذا أعطاه". يُنظر كتاب الأضداد لابن الأنباري ص٢٠١.

المبحث الرابع

ما جاء على وزن أفْعَل

ولم يُرَدْ به التفضيل

سبق أنْ أشرتُ إلى أنَّ اسم التفضيل قد يَرِدُ في الجملة، ولا يكون المراد منه معنى التفضيل، وإنما يؤدِّى معنى اسم الفاعل أو الصفة المشبَّهة فقط، وذلك إذا كان مجرَّدًا عن (مِنْ) الجارَّة للمفضول.

والحقيقة أنَّه قد وردت شواهد كثيرة من القرآن الكريم وأشعار العرب تؤيد هذا الاستعمال، سيعرض البحث لشيءٍ منها فيما بعد.

أمَّا موقف العلماء من هذه الظاهرة فقد اختلفوا فيها. فالجمهور من النحويين يرون أنَّه لا بدَّ في اسم التفضيل من إرادة معنى التفضيل، ولو بتأويلٍ لأنَّ هذا الوزن - في الأسماء - خاصٌّ بمعنى الزيادة والتفضيل [١].

ويرى آخرون من النحاة أنَّه قد يأتي اسم التفضيل على وزن (أفْعَل) ولا يُراد به التفضيل ، وأنَّ ذلك قياسٌ مُطَّرِدٌ . وهذا مذهب أبي عبيدة والمبرِّد [٢].

ويُعَدُّ أبو عبيدة أولَ من تزعم القولَ بذلك.

جاء في كتاب « مجاز القرآن » - عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ

(١) يُنظر شرح المفصَّل لابن يعيش ١٠٣/٦ وشرح الكافية للرضي ٢١٧/٢.

(٢) يُنظر مجاز القرآن ١٢١/٢ والمقتضب ٢٤٧/٣ والكامل ٨٧٦/٢.

﴿عَلَيْهِ﴾ [١] - : "مجازه وذلك هيِّن عليه ؛ لأنَّ (أفْعَل) يوضع في موضع الفاعل [٢]". ثم استدلَّ على ذلك بشواهد كثيرة. منها قول الشاعر:

لَعَمْرُكَ مَا أدْرِي وَإنِّي لأَوْجَلُ عَلَى أيِّنَا تَغْدُو الْمنِيَّةُ أوَّلُ [٣]

قال: "أي وإنِّي لوَاجِلٌ، أي لَوَجِلٌ، وقال:

..... فَتِلْكَ سَبِيلٌ لَسْتُ فِيهَا بِأوْحَدِ [٤]

أي بواحد. وفي الأذان (اللهُ أكْبَرُ) أي اللهُ كبيرٌ.

(١) من الآية ٢٧ من سورة الروم.

(٢) مجاز القرآن ١٢١/٢.

(٣) البيت من الطويل، وهو لمعن بن أوس المُزني. يُنظر ديوانه ص ٩٣.

وهو من شواهد مجاز القرآن ١٢١/٢ والمقتضب ٢٤٦/٣ والمنصف ٣٥/٣ والحماسة لأبي تمام ٥٦٤/١ والزاهر لابن الأنباري ٣٠/١ وشرح المفصل ٩٨/٦ والتذييل والتكميل [ج ٣ ق ١٩٨ / أ] وشرح شذور الذهب ص ١٣٣ والتصريح ٥١/٢ وخزانة الأدب ٢٨٩/٨.

(٤) البيت من الطويل، وصدره:

تَمَنَّى رِجَالٌ أنْ أمُوتَ وَإنْ أمُتْ

وقد نُسِبَ لطرفة بن العبد،وليس في ديوانه، ونَسبه أبو حيان للإمام الشافعي، وهو في ديوانه ص٥٣.وليس البيت له، وإنَّما تمثَّل به والصحيح أنه لمالك بن القين الخزرجي.

يُنظر مجاز القرآن لأبي عبيدة ١٦/٢ وأمالي القالي ٢١٨/٣ والاختيارين للأخفش الصغير ص ١٦١ والتذييل والتكميل [ج ٣ ق ١٩٨ / أ] والمساعد لابن عقيل ١٧٦/٢ وتاج العروس ٥٢٧/٢ (وحد) وخزانة الأدب ٢٤٣/٨.

وقال الشاعر:

أَصْبَحْتُ أَمْنَحُكَ الصُّدُودَ وَإِنَّنِي قَسَمًا إِلَيْكَ مَعَ الصُّدُودِ لأَمْيَلُ [١]

وقال الفرزدق:

إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ [٢]

أي عزيزة طويلة [٣]".

فقد ذكر أبو عبيدة ستة شواهد تؤيد هذا الاستعمال. ثم جاء بعد ذلك المبرِّد فأكَّد هذا القول، ونَصَّ في كتبه «كالمقتضب» و«الكامل» وغيرهما على قياسيَّته واطِّراده.

يقول في «المقتضب»: "واعلمْ أنَّ (أفْعَل) إذا أردتَ أن تضعه موضع الفاعل فمُطَّرِدٌ. فمِنْ ذلك قوله:

(١) البيت من الكامل. وهو للأحوص الأنصاري. يُنظر شعره ص ١٦٦.

والبيت من شواهد الكتاب ١/٣٨٠ ومجاز القرآن ٢/١٢١ والمقتضب ٣/٢٣٣ والأصول ٢/٢٦٠ والزاهر لابن الأنباري ١/٣٠ وشرح المفصَّل ١/١١٦ والمقرَّب لابن عصفور ١/٢٥٦ وخزانة الأدب ٨/٢٤٣.

(٢) البيت من الكامل، وهو للفرزدق في ديوانه ٢/١٥٥.

وهو من شواهد مجاز القرآن ٢/١٢١ والزاهر لابن الأنباري ١/٣٠ والصاحبي لابن فارس ص ٤٣٤ وشرح المفصَّل ٦/٩٧ وشرح التسهيل ٣/٦٠ والتذييل والتكميل [ج ٣ ق ١٩٨ / أ] وخزانة الأدب ٨/٢٤٣.

(٣) مجاز القرآن ٢/١٢١.

قَبَّحْتُمْ يَا آلَ زَيْدٍ نَفَرًا أَلأَمَ قَوْمٍ أَصْغَرًا وَأَكْبَرَا [١]

يريد صغيراً وكبيرًا. فهذا سبيل هذا الباب [٢]".

وكان قد ذكر الشواهد التي ذكرها أبو عبيدة قبل ذلك [٣].

ويقول في «الكامل» : "فأمَّا قوله جلَّ ثناؤه: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [٤]. ففيه قولان؛ أحدهما - وهو المرضيُّ عندنا - إنَّما هو وهو عليه هَيِّنٌ؛ لأنَّ الله جلَّ وعَزَّ لا يكون شيءٌ أَهْوَنَ عليه من شيءٍ آخر... [٥]". ثم ذكر الشواهد السابقة.

وقد ذكر هذا الخلاف ثعلب - فيما نقله عنه أبو بكر بن الأنباري - وجعله خلافًا بين اللغويين والنحويين . قال : "اختلف أهلُ العربية في معنى

(١) البيتان من الرجز، ولم يُعرف قائلهما.

وهو من شواهد المقتضب ٢٤٧/٣ والكامل ٨٧٧/٢ والتذييل والتكميل [ج ٣ ق١٩٨ / أ] وخزانة الأدب ٢٧٦/٨ .

والشاهد في البيت استعمال صيغة (أَفْعَل) في قوله: (أَصْغَرًا) و (أَكْبَرًا) غير مراد بهما التفضيل؛ لأنَّ المعنى - كما فسَّره المبرِّد - صغيرًا وكبيرًا. وقال البغدادي في الخزانة ٢٨١/٨: "والتفضيل في البيت لا وجه له إلا بتكلُّف، وهو أن يكون التقدير: أَصْغَر من غيره وأَكْبَر منه. وهذا معنى سخيف".

(٢) المقتضب ٢٤٧/٣.

(٣) المصدر نفسه ٢٤٥/٣ - ٢٤٦.

(٤) من الآية ٢٧ من سورة الروم.

(٥) الكامل ٨٧٦/٢.

(اللهُ أكْبَرُ) . فقال أهل اللغة : اللهُ أكْبَرُ ، معناه اللهُ كبيرٌ ، قالوا : وأكبر بمعنى كبير [١]...".

وبعد أنْ ذكر احتجاجهم بالأدلة السابقة، قال: "وقال النحويون - يعني الكسائي والفراء وهشامًا - : "اللهُ أكْبَرُ معناه أكْبَرُ مِنْ كلِّ شيءٍ، فحُذفت (مِنْ) لأنَّ أفْعَل خَبَرٌ [٢]...".

ومعنى ذلك أنَّ النحاة الكوفيين يرون - مع الجمهور من البصريين - أنَّ (أفْعَل) لا يخلو من معنى التفضيل، ولو بتأويل، وأنَّ أهل اللغة هم الذين أجازوا مجيئه لغير معنى التفضيل.

وممَّن قال بورود (أفْعَل) خاليًا من معنى التفضيل -من العلماء المتقدِّمين- ابن جني وابن فارس والزمخشري.

فابن جني يقول - في قوله تعالى: ﴿**أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلاً**﴾[٣] -: "قد عُلم أنَّ أصحاب النار شَرٌّ، ولا خير في مستقرهم، وأنهما لم يشتركا في الخيرية. وقد قال حِبَّان بن قرط اليربوعي - وكان جاهليًّا - :

خَالِي بَنُو أَوْسٍ وَخَالُ سَرَاتِهِمْ أَوْسٌ فَأَيُّهُمَا أَرَقُّ وَأَلأَمُ [٤]

(١) الزاهر في معاني كلمات الناس ١/٢٩ ، ٣٠.

(٢) المصدر نفسه ١/٣٠.

(٣) الآية ٢٤ من سورة الفرقان.

(٤) البيت من الكامل وقد ذكر ابن جني نسبته لصاحبه، ولم أعثر عليه في مرجع آخر. يُنظر شرح ديوان المتنبي المنسوب للعكبري ٣/٣٢٧.

يريد فأيُّهما الرقيقُ اللئيم، وليس يريد أنَّ الرِّقَّة واللُّؤمَ اشتملا عليهما معًا، ثمَّ زاد أحدهما على صاحبه، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [١]. والمعنى هيِّنٌ عليه ؛ لأنَّه تعالى لا يوصف بأنَّ بعض الأشياء أهْوَن عليه من بعض [٢]".

أمَّا ابن فارس فقد عقد بابًا خاصًّا بهذا النوع سمَّاه (باب أفْعَل في الأوصاف لا يُراد به التفضيل [٣]). أورد فيه جملةً صالحةً من الشواهد التي تدل على استعماله في لغة العرب . قال فيه: "يقولون : وجرى له طائرٌ أشْأَم"، ويقول شاعرهم:

هِيَ الْهَمُّ لَوْ أَنَّ النَّوَى أُصْقِبَتْ بِهَا ... وَلَكِنَّ كَرًّا فِي رَكُوبَةَ أعْسَرُ [٤]

ثم ذكر بيتَ الفرزدق السابق، ثم أورد قول أبي ذؤيب:

مَالِي أَحِنُّ إذَا جِمَالُكِ قُرِّبَتْ ... وَأَصُدُّ عَنْكِ وَأنْتِ مِنِّي أقْرَبُ [٥]

(١) من الآية ٢٧ من سورة الروم.

(٢) نَقَل عنه هذا النَّصَّ صاحبُ التبيان في إعراب الديوان ٣٢٧/٣.

(٣) الصاحبي في فقه اللغة ص ٤٣٤.

(٤) البيت من الطويل، وهو لبشر بن أبي خازم. يُنظر ديوانه ص ٨١.

والبيت في الصاحبي ص ٤٣٤ ومعجم ما استعجم ٦٧٠/٢ ومعجم البلدان ٦٤/٣ ولسان العرب ٤٣٤/١ (ركب) .

والرَّكُوبَة اسم موضع، وهو ثَنِيَّةٌ بين مكة والمدينة صعبة المرتقى. والشاهد في قوله: (أعْسَر) بمعنى (عَسِير)، فاستعمل صيغة أفْعَل لغير التفضيل.

(٥) البيت من الكامل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٢٠٥/١. وقد فسَّره السّكري فيه بقوله: "وأنتِ قريبةٌ منّي".

وقول الشاعر :

بُـثَيْنَـةُ مِـنْ آلِ النِّـسَاءِ وَإِنَّـمَا يَـكُـنَّ لأَدْنَـى لاَ وِصَـالَ لِغَـائِبِ [١]

ويقولون: إنَّ مِنْ هذا الباب قوله جلَّ ثناؤه: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [٢].

فهذه الشواهد كلها أوردها ابن فارس إثباتًا لهذه الظاهرة.

وأمَّا الزمخشري، فقال – في شرحه لاميَّة العرب، عند قول الشنفرى –:

أَقِـيمُـوا بَـنِي أُمِّـي صُـدُورَ مَطِيِّكُـمْ فَـإِنِّي إِلَى قَـوْمٍ سِوَاكُـمْ لأَمْـيَلُ [٣]

"أمْيَل بمعنى مائل. وأفْعَل بمعنى فاعل كثيرٌ، كما جاء أكْبَر بمعنى كبير، وأوْحَد بمعنى وَاحِد. فليس المراد بأمْيَل المبالغة؛ لأنَّه يؤدِّي إلى اشتراكهم في المَيْل، ولم يكن كذلك [٤]".

(١) البيت من الطويل، ويُنسب لجميل بُثَيْنَة، ولم أجدْه في ديوانه المطبوع بتحقيق الدكتور حسين نصَّار.

وهو في الصَّاحبي لابن فارس ص ٤٣٤ والبحر المحيط ٢٦٢/٢ .

والشاهد في قوله : (لأَدْنَى) فهو بمعنى القريب.

(٢) من الآية ٢٧ من سورة الروم. ويُنظر هذا النص كاملاً في الصاحبي في فقه اللغة لابن فارس ص٤٣٤.

(٣) البيت من الطويل، وهو من لامية الشنفرى المشهورة.

يُنظر ديوانه ص ٥٨ وشرح اللامية للزمخشري ص ٣٢ وشرح اللامية للعكبري ص١٦ والأمالي للقالي ١٥٦/١ ومختارات ابن الشجري – القسم الأول – ص ١٨.

(٤) أعجب العجب في شرح لامية العرب ص ٣٩.

ومثل ذلك قالهالعكبري في شرحه لهذا البيت أيضًا [١].

وقد توسَّط ابن مالك - كعادته - بين القولين، فأجاز مجيء (أفْعَل) لغير معنى التفضيل سماعًا ، لا قياسًا.

قال في «التسهيل» : "والأصحّ قصره على السماع [٢]". وشرح ذلك بقوله: "وقد يُستعمل العاري الذي ليس معه (مِنْ) مجرَّدًا عن التفضيل، مُؤَوَّلاً باسم فاعل، كقوله تعالى: ﴿هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ إِذْ أَنشَأَكُمْ مِنَ الأَرْضِ﴾ [٣]، ومؤوَّلاً بصفة مشبَّهة كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [٤]. فأعْلَمُ هنا بمعنى عَالِم؛ إذ لا مشارِك لله تعالى في علْمِه بذلك، وأهْوَنُ بمعنى هَيِّن؛ إذ لا تفاوت في نِسَبِ المقدورات إلى قدرته تبارك وتعالى".

وبعد أنْ أوردَ بعض الشواهد على ذلك، قال: "والأوْلَى أنْ يُمْنَعَ فيه القياس، ويُقتصر منه على ما سُمِع... [٥]".

ولكنه قال - في موضع آخر - : "استعمال (أفْعَل) غير مقصودٍ به تفضيل كثير. ومنه قوله تعالى: ﴿رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا فِي نُفُوسِكُمْ﴾ [٦]، وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ

(١) شرح لامية العرب للعكبري ص ١٦.

(٢) تسهيل الفوائد ص ١٣٤.

(٣) من الآية ٣٢ من سورة النجم.

(٤) من الآية ٢٧ من سورة الروم.

(٥) شرح التسهيل ٣/٦٠.

(٦) من الآية ٢٥ من سورة الإسراء.

أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [١] . أي عَالِم بما في نفوسكم، وهَيِّن عليه. ومنه قولهم: (النَّاقِصُ والأشَجُّ أعْدَلاَ بَنِي مَرْوَان) أي عادِلاهم" [٢].

فابن مالك يصرِّح هنا بكثرة هذا الاستعمال، والكثرة مظنَّة القياس.

ومِمَّن رأى اطِّراد ذلك وقياسيته - بعد ابن مالك - ابنُ عقيل، وقد خالف في ذلك شيخَه أبا حيان. فهو يقول - في شرح قول ابن مالك: "والأصحّ قصرُه على السماع [٣]" - :"لعلَّ وجهه أنَّ الوارد منه قابلٌ للتأويل، إلاَّ أنَّ في بعض التأويل تكلُّفًا، وموضع التكلُّف قليل، ومنه ﴿هَـؤُلاَءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾ [٤]. أي طاهرات ، ﴿لاَ يَصْلاَهَا إِلاَّ الأَشْقَى﴾ [٥]. أي الشَّقِي. والوجه أنَّ ذلك مُطَّرِد [٦]".

ولكن هذه الشواهد كلها قد تحتمل التأويل، ومعلومٌ أنَّ النحو قائمٌ على التأويل . أمَّا ما يُرَى فيه أنَّه لا يقبل التأويل فيُقتصر فيه على المسموع اتِّباعًا لرأي جمهور النحاة.

وقد قال أبو حيان - مدافعًا عن مذهب الجمهور - : "والصحيح ما ذهب إليه النحويون المتقدِّمون من كَوْن أفْعَل لا يخلو من التفضيل، ولا مبالاة

(١) من الآية ٢٧ من سورة الروم.

(٢) شرح الكافية الشافية ١١٤٣/٢.

(٣) تسهيل الفوائد ص ١٣٤.

(٤) من الآية ٧٨ من سورة هود.

(٥) الآية ١٥ من سورة الليل.

(٦) المساعد على تسهيل الفوائد ١٧٩/٢.

بخلاف أبي عبيدة؛ لأنَّه كان يُضَعَّف في النحو، ولا بخلاف بعض المتأخِّرين؛ لأنَّهم مسبوقون بما هو كالإجماع من المتقدمِّين. ولو سلَّمنا ذلك عن العرب فلا نُسَلِّم اقتياسه؛ لأنَّ المواضع التي أُورِدَت دليلاً على ذلك في غاية من القِلَّة، مع أنَّها قد تؤوِّلت. ولو سلَّمنا اقتياس ذلك، فلا نسلِّم كونَه يعمل عَمَلَ اسم الفاعل. وكيف نثبت قانونًا كُلِّيًّا ولم نسمع من العرب شيئًا من أفراد تركيباته، لا يُحفظ هذا رجلٌ أَضْرَبُ عمرًا، بمعنى ضاربٌ عمرًا، ولا هذه امرأةٌ أَقْتَلُ خالدًا، بمعنى قاتلةٌ خالدًا، ولا مررت برَجُلٍ أَكْسَى زيدًا جُبَّةً، بمعنى كاسٍ زيدًا جُبَّةً. وهل هذا إلاَّ إحداثُ تراكيبَ لم تنْطِق العربُ بشيءٍ مِنْ نظيرها فلا يجوز ذلك ... [1]".

([1]) البحر المحيط لأبي حيَّان ١/١٤٤.

الفصل الخامس

اسم الفعل

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول : تعريف اسم الفعل والخلاف في حقيقته

المبحث الثاني : التقسيمات المختلفة لاسم الفعل

المبحث الثالث : عمل اسم الفعل وأحكامه

المبحث الأول

تعريف اسم الفعل، والخلاف في حقيقته

تعريف اسم الفعل :

عرَّف ابنُ الفرخان أسماء الأفعال بأنَّها "كلّ لفظةٍ تعادل في معناها جملةً فعليةً" ثم مثّل لذلك بقوله: نحو (صَهْ) بمعنى اسْكُتْ، و (إِيهٍ) بمعنى حَدِّث" [١].

أمَّا ابن مالك فقد عرَّف اسم الفعل بتعريفات كثيرة، وهي - وإن كانت مختلفة لفظًا - لكنها متفقة معنًى ومضمونًا.

ففي «شرح عمدة الحافظ» عرَّف اسمَ الفعل بأنَّه "كلُّ اسمٍ لازمِ النيابة عن فِعْلٍ، دون تعلُّقٍ بعاملٍ [٢]".

وفي «التسهيل» عرَّف أسماء الأفعال بأنَّها "ألفاظ تقوم مقامها - أي مقام الأفعال - غير متصرِّفةٍ تصرُّفَهَا، ولا تَصَرُّفَ الأسماء [٣]".

ويقول عن اسم الفعل في «الكافية الشافية»:

نَائِبٌ فِعْلٍ غَيْرُ مَعْمُولٍ وَلاَ فَضْلَةٍ اسْمُ الفِعْلِ والْمُجْدِي افْعَلاَ [٤]

(١) المستوفى في النحو ١٣/١.

(٢) شرح عمدة الحافظ ص ٧٣٦.

(٣) تسهيل الفوائد ص ٢١٠.

(٤) شرح الكافية الشافية ١٣٨٢/٣.

أي أنَّ اسم الفعل هو ما ناب عن الفعل، وليس معمولاً ولا فضلة.

وعرَّف بدر الدين بن الناظم أسماء الأفعال بأنَّها "ألفاظٌ نابت عن الأفعال معنًى واستعمالاً [١]".

وبيَّنَ المراد بالاستعمال "بأنَّها لا تتأثر بالعوامل؛ فخرجت بهذا القيد المصادرُ الآتية بدلاً من اللفظ بالفعل، فإنَّها وإن كانت كالأفعال في المعنى، فليست مثلها في الاستعمال؛ لتأثُّرها بالعوامل [٢]".

وجاء ابنُ هشام فعرَّف اسم الفعل بتعريفات أُخَر.

قال عنه – في «شرح اللمحة البدرية» –: "هو ما نَابَ عن فعلٍ، ولم يكن كالجزء، ولم يتأثر بالعوامل [٣]".

فأخرج الحروف من التعريف بقوله: "ولم يكن كالجزء"؛ لأنَّ الحرف لا يستقيم به وحده جملة. وأخرج المصادر بقوله: "ولم يتأثر بالعوامل"، لأنَّ المصادر تنوب عن الفعل، في مثل قولك: ضربًا زيدًا، لكنَّها تتأثَّر بالعوامل.

وعرَّفه في – «أوضح المسالك» و «الجامع الصغير» – بتعريف واحد، وهو "ما نَابَ عن الفعل معنًى واستعمالاً [٤]".

أمَّا السيوطي فقد عرَّف اسم الفعل بالتعريف الذي ذكره ابن مالك في

(١) شرح الألفية لابن الناظم ص ٦١١.

(٢) المصدر نفسه ص ٦١١.

(٣) شرح اللمحة البدرية ١٠٨/٢.

(٤) أوضح المسالك ١١٦/٣ والجامع الصغير ص ١٤٨.

«التسهيل» إلاَّ أنَّه قال في أوَّله: "أسماءٌ قامت مقامَ الأفعال".

وبيَّنَ سبب عُدُولِهِ إلى ذلك، فقال: "وقولي في صدر الحدِّ: "هي أسماءٌ" أحسَنُ من قول «التسهيل» : هي ألفاظ ... لأنَّه يدخل فيه (إنَّ) وأخواتها؛ فإنَّها ألفاظٌ قامت مقامَ الأفعال؛ فعملت، غير متصرِّفة تصرُّفها، ولا تَصرُّف الأسماء، وهي حروف، لا أسماء أفعال [١]".

ونختم هذه التعاريف بتعريف الفاكهي، فإنَّه قال: "حَدُّ اسمِ الفعلِ ما نَابَ عن الفعل معنًى وعملاً، وليس فضلة في الكلام، ولا متأثِّرًا بعاملٍ يدخل عليه [٢]".

وهذه التعريفات - وإنْ كانت مختلفةً لفظًا وأسلوبًا - فهي متفقةٌ - غالبًا - في المعنى والمضمون، وقد اشتركتْ في الدلالة على أمور:

الأول : أنَّ اسم الفعل من قبيل الأسماء، وهذا هو الراجح، وسيأتي بيانُ الخلافِ في حقيقته.

الثاني : نيابةَ اسمِ الفعلِ عن فعلِهِ في معناه وعمله. ويشارك اسمَ الفعلِ في النيابة عن الفعلِ المصدرُ والوصفُ وبعضُ الحروف؛ فالمصدرُ كقولك: ضربًا زيدًا. فإنَّه نائب عن الفعل (اضْرِبْ).

والمراد بالوصف اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبَّهة؛ فإنَّها تنوب عن أفعالها، كقولك: أقائمٌ المحمدان؛ فإنَّ الوصف نائبٌ عن الفعل (يقوم).

(١) همع الهوامع ٥/١١٩.

(٢) شرح الحدود في النحو ص ١٨٠.

ومن الحروف النائبة عن الأفعال (إنَّ) وأخواتها؛ فإنَّها تقوم مقام بعض الأفعال. فإذا قلت: إنَّ زيدًا قائمٌ؛ فالمعنى أُؤَكِّد قيامَ زيدٍ.

الثالث: أنَّ اسم الفعل لا يتأثر بالعوامل. وبهذا القيد يخرج عن التعريف كلُّ ما يتأثر بالعوامل من الأسماء النائبة عن الفعل في المعنى والعمل، كالمصدر واسم الفاعل ونحوهما.

فلذلك ترى أنَّ المصدر قد خرج عن تعريف اسم الفعل؛ لأنَّه يتأثر بالعوامل. فهو في قولك: (ضربًا زيدًا) منصوبٌ على أنَّه مفعول مطلق، والعامل فيه النصب الفعلُ المقدَّرُ، أي اضْرِبْ ضَرْبًا.

واسم الفاعل في قولك: (أقَائِمٌ المحمدان) متأثر بالعوامل؛ لأنَّه مرفوع بالابتداء، وهو عاملٌ معنويٌّ.

وقد اختلفت عبارات العلماء في إخراج هذه الأسماء من الحدِّ، لكنَّها جميعًا تؤدِّي نتيجةً واحدةً.

فابنُ مالك أخرج هذه الأسماء بقوله - في التعريف-: "دون تعلُّقٍ بعاملٍ". وقد عَرَفْنا أنَّ هذه الأسماء تتعلَّق بالعوامل.

وخرجت من حدِّ ابن الناظم وابن هشام بقولهما: "استعمالاً"؛ لأنَّهما أوضَحَا أنَّ المراد به عدم التأثُّر بالعوامل.

أمَّا الحروف النائبة عن الفعل فخرجتْ عن حَدِّ اسم الفعل بالنَّصِّ على اسمِيَّتِهِ - كما في تعريف ابن مالك الأوَّل - أو بقولهم: "ولم يكن فضلة". أو قولهم: "ولم يكن كالجزء"، كما في التعريفات الأخرى.

الخلاف في حقيقة اسم الفعل :

ما تقدَّم من تعريفٍ لأسماء الأفعال مبنيٌّ على القول باسميتها. والباحث في كتب النحو يجد خلافًا بين العلماء في حقيقة هذا النوع من الكلمات، هل هو اسم أو فعل أو غير ذلك؟ على مذاهب. ويمكن إيضاح هذه المذاهب فيما يلي:

المذهب الأول : مذهب جمهور البصريين، وهو أنَّ اسم الفعل من قبيل الأسماء، فهو اسمٌ حقيقيٌّ.

وقد نَصَّ على اسميته كلٌّ من سيبويه والمبرِّد وابن السراج وابن جنِّي وغيرهم [١].

فقد عقد سيبويه له بابًا جعل عنوانه (هذا باب من الفعل سُمِّيَ الفعلُ فيه بأسماء لم تُؤخَذ من أمثلةِ الفعل الحادث). ثم ضرب لذلك أمثلةً، ونَصَّ على اسميته فيها، فهو يقول: "أمَّا ما يتعدَّى فقولك: رُوَيْدَ زيدًا، فإنَّما هو اسمٌ لقولك: أَرْوِدْ زيدًا ... [٢]".

أمَّا المبرِّد فقد صرَّح باسميتها في أوَّل الباب الذي عقده لبيانها، قال: "هذا بابُ ما جرى مجْرى الفعل فليس بفعلٍ ولا مصدرٍ، ولكنها أسماءٌ وُضِعَتْ للفعل تدل عليه [٣]".

(١) يُنظر الكتاب ٢٤١/١ والمقتضب ٢٠٢/٣ والأصول في النحو ١٤١/١ والخصائص ٤٤/٣.

(٢) الكتاب ٢٤١/١.

(٣) المقتضب ٢٠٢/٣.

أمَّا الأدلة والبراهين الدالَّة على اسمية هذه الألفاظ فهي كثيرة، فصَّلها ابن جنّي وابن يعيش [١] وغيرهما.

فابن جنّي قد ذكر سبعة أدلة على اسمية هذه الألفاظ. قال: "فأمَّا الدليل على أنَّ هذه الألفاظ أسماء فأشياء وُجِدَتْ فيها لا توجد إلاَّ في الأسماء؛ منها التنوين الذي هو عَلَم التنكير، وهذا لا يوجد إلاَّ في الاسم، نحو قولك: هذا سيبويه وسيبويهٍ آخر. ومنها التَّثْنِيَة، وهي من خواصِّ الأسماء، وذلك قولهم: دُهْدَرَّيْنِ [٢]. ثم قال: ومنها وجود الجَمْع في (هَيْهَات). والجمع ممَّا يختص بالاسم. ومنها وجود التأنيث فيها في (هَيْهَاة) و (هَيْهَات) و (أُفِّى). والتأنيث بالهاء والألف من خواصِّ الأسماء. ومنها الأضافة، وهي قولهم: دُونَكَ وعِندَكَ ووَرَاءَكَ ومَكَانَكَ ... ومنها وجود لام التعريف فيها، نحو النَّجَاءَكَ، فهذا اسم انْجُ. ومنها التحقير، وهو من خواصِّ الأسماء، وذلك قولهم: رُوَيْدَك [٣]". ثم عَقَّبَ على ذلك بأنَّ بعض هذه الأدلة – فضلاً عنها كلها -- كافٍ في إثبات الدعوى على اسمية هذه الألفاظ.

وقد أضاف ابن يعيش أدلةً أخرى تؤكد اسمية هذه الكلمات. منها حكايةُ بناءِ اسم الفعل إذا نُقِلَ إلى العلمية وسُمِّيَ به، عند الحجازيين، وكذلك عند بني تميم فيما كان مختومًا بالراء، نحو قولك: حَضَارِ وسَفَارِ. وحكايةُ بناءِ

(١) تُنظر الخصائص ٣/٤٤، ٤٥ وشرح المقدمة المحسبة ١/١٨٤ وشرح المفصَّل لابن يعيش ٤/٢٧، ٢٨ وهمع الهوامع ٥/١١٩.

(٢) اسمُ فعلٍ ماضٍ، بمعنى بَطَلَ بُطْلَ أو هَلَكَ هَلَكَ.

(٣) الخصائص ٣/٤٤ - ٤٥.

الكلمة بعد التسمية بها دليلٌ على اسميتها؛ لأنَّه لو كان فعلاً لوَجَبَ - بعد نقله - إعرابُه [١]. ومنها جواز كَوْنِ هذه الكلمات فاعلةً ومفعولةً. فمِنَ الفاعل قوله:

وَلَبِئْسَ حَشْوُ الدِّرْعِ أَنْتَ إِذَا ... دُعِيَتْ نَزَالِ وَلُجَّ فِي الذُّعْرِ [٢]

ومن وقوعها مفعولاً به قول الآخر:

فَدَعَوْا نَزَالِ فَكُنْتُ أَوَّلَ نَازِلٍ ... وَعَلَامَ أَرْكَبُهُ إِذَا لَمْ أَنْزِلِ [٣]

ولكن هذا الدليل لم يُسَلَّمْ لابن يعيش، واعتُرِضَ عليه في ذلك؛ لأنَّ القول بأنَّ أسماء الأفعال تقع فاعلاً ومفعولاً يتعارض مع ما تقرَّر عند النحاة مِنْ أنَّ هذه الأسماء ليس لها محل من الإعراب، وسيأتي لذلك مزيد إيضاح. أمَّا

(١) يُنظر شرح المفصَّل ٤/٢٨.

(٢) البيت من الكامل، وهو من قصيدة لزهير بن أبي سلمى، يمدح فيها هرم بن سنان. يُنظر ديوانه ص ٧٨.

والبيت من شواهد كتاب سيبويه ٣/٢٧١ والمقتضب ٣/٣٧٠ والجُمَل للزجاجي ص٢٢٨ والتبصرة للصيمري ١/٢٥٢ والإنصاف للأنباري ٢/٥٣٥ وأمالي ابن الشجري ٢/٣٥٤ واللباب للعكبري ١/٤٥٤ وشرح المفصَّل لابن يعيش ٤/٢٦ وما بَنَتْهُ العربُ على فَعَالِ ص ٨٧ وهمع الهوامع ٥/١١٩ وخزانة الأدب ٦/٣١٦.

(٣) البيت من الكامل، وهو لربيعة بن مقروم الضَّبِّي. يُنظر شعره في ضمن (شعراء إسلاميُّون) ص ٢٦٩ والحماسة لأبي تمَّام ١/٦٨ والحيوان للجاحظ ٦/٤٢٧ والإنصاف لأبي البركات بن الأنبار ٢/٥٣٦ وشرح المفصَّل لابن يعيش ٤/٢٧ ولسان العرب ١١/٦٥٧ (نَزَل) وخزانة الأدب ٥/٤٩.

وقوعها فاعلاً ومفعولاً فيما ذَكَرَ، فقد عدَّه العلماء من الإسناد اللفظي، وهو يقع للاسم والفعل والحرف؛ فلا دليل فيه على اسميتها.

قال الأعلم الشنتمري - معلِّقًا على لفظة (نَزَالِ) في بيت زهير السابق -: "وإنَّما أخبَرَ عنها على طريق الحكاية، وإلاَّ فالفعل وما كان سمًّا له لا ينبغي أنْ يُخْبَرَ عنه [١]".

ومن الأدلة على اسمية هذه الألفاظ - غير ما تقدَّم - ما يلي :

١ - عدم تصرُّف أسماْ الأفعال تصرُّف الأفعال.

٢ - اختلاف صيغ أسماء الأفعال عن صيغ الأفعال وأوزانها، وهذا يرجِّح اسميتها.

٣ - نَقْلُه من المصدر والظرف والجارِّ والمجرور، ومعلومٌ أنَّ المصدر والظرف والمجرور من الأسماء؛ فدلَّ ذلك على اسميَّة هذه الألفاظ [٢].

٤ - مجيء اسم الفعل على حرفين أصالة، نحو (صَهْ) و (مَهْ)، والفعل لا يكون في الأصل على حرفين.

٥ - عدم اتصال ضمائر الرفع البارزة باسم الفعل - كغيره من الأسماء - بخلاف الفعل فتتصل به الضمائر البارزة.

٦ - اسم الفعل الطَّلَبي - نحو نَزَالِ - لا تلحقه نون التوكيد، ولو كان فعلاً للحقته النون.

(١) تحصيل عين الذهب في عِلْمِ مجازات العرب ص ٤٧٢. ويُنظر (اسم الفعل في كلام العرب) للدكتور السيد محمد عبد المقصود ص ٤٩.

(٢) يُنظر شرح الكافية للرضي ٦٦/٢.

وقد لخَّصَ الصبَّان هـذه الأدلـة - في تعليقـه علـى قـول الأشمونـي: "وهـو الصحيح" - فقال: "بدليل أنَّ منها ما هو على حرفين أصالة كصـه، وأنَّهـا لا يتصل بها ضمائر الرفع البارزة، وأنَّ منها ما يخالف أوزان الأفعـال، نحـو نَـزَالِ وقَرْقَارِ [١]، وأنَّ الطلبي منها لا تلحقه نون التوكيد [٢].

هذه أهم أدلة المذهب القائل باسميتها.

المذهب الثاني : مذهب الكوفيين، وهو أنَّ هذه الألفاظ أفعال حقيقة؛ لأنَّهـا تدل على ما تدل عليه الأفعال من الحدث والزمن، وتعمل عمله.

وعلـى الرغـم مـن شـهرة نسـبة هـذا المذهـب للكوفيـين في أكـثر كتـب المتأخرين، كأبي حيان والمرادي وابن هشام والسيوطي والأشموني [٣]. إلاَّ أنَّنِي لم أجد فيما اطَّلعتُ عليه من كتبهم ما يؤكد ذلك، بل وجدت الفرَّاء يصـرِّح باسمية هذه الألفاظ - كما هو مذهب البصريـين - فإنَّـه قـال - عنـد إعـراب قوله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [٤]-: "ولا تُقَدِّمَنَّ ما نصبته هذه الحروف قبلها؛ لأنَّها أسماءٌ، والاسم لا ينصب شيئًا قبله، تقول: ضربًا زيـدًا، ولا تقـول: زيـدًا ضربًا" [٥].

(١) اسم فعلِ أمرٍ من الرباعي بمعنى صَوِّتْ، وهو على وزن (فَعْلَالِ)، وقد جعله الأخفش قياسيًّا، ونَسب العلماءُ للمبرِّد أنه أنكر مجيء هذا الوزن في أسماء الأفعال.

يُنظر شرح الكافية للرضي ٧٦/٢ وارتشاف الضَّرَب ١٩٨/٣.

(٢) حاشية الصبَّان على شرح الأشموني ١٩٥/٣.

(٣) يُنظر ارتشـاف الضَّـرَب ١٩٧/٣ وتوضيـح المقـاصد ٧٥/٤ وشـرح اللمحـة البدريـة ١٠٩/٢ وهمع الهوامع ١٢١/٥ وَشرح الأشموني ١٩٥/٣.

(٤) من الآية ١٠٥ من سورة المائدة.

(٥) معاني القرآن للفرَّاء ٣٢٣/١.

فهذا نصٌّ صريحٌ مِنَ الفرَّاء يدلُّ على اسميتها عنده. وقال عن (هيهات): "معنى هيهات بعيد، كأنَّه قال: بَعِيد ما توعدون، وبَعِيد العقيقُ وأهلُه، ومَنْ أدْخَلَ اللامَ قال: هيهات أداة ليست بمأخوذة من فِعْل، بمنزلة بعيد وقريب [١]".

فجعلها هنا بمنزلة الصفات المشبَّهة، ومعلومٌ أنَّ الصفات من الأسماء.

وكذلك فَعَلَ أبو بكر بن الأنباري، قال: "ومعنى هَيْهَات البُعْدُ [٢]".

ونقل عن الفرَّاء أنه قال: "كان الأصلُ في هذه الأشياء - أي في وزن فَعَالِ - مصدرًا، فصُرفتْ عن المصدر إلى الأمر، ففُتِحَ أولُّها ليفرّق بين الأمر والمصدر، وكُسِرَ آخرُها لأنَّ المجزوم إذا حُرِّكَ حُرِّكَ إلى الخفض [٣]".

فهذا تصريحٌ من الفرَّاء بأنَّ هذه الأسماء كانت في الأصل مصادر، ثم دخلها معنى الأمر، وهو الطلب.

المذهب الثالث : أنَّ هذه الألفاظ أفعالٌ استُعْمِلَتْ استعمالَ الأسماءِ، فلا تتصل بها ضمائر الرفع البارزة، ولا تلحقها نونا التوكيد، وقد يدخلها التنوين أحيانًا. وهذا القولُ يُنسب لبعض البصريين، دون تعيين [٤].

والناظر في هذا المذهب يجد أنَّه لا يخالف المذهب الثاني، وهو القائل بفعليتها. وهذا ما صرَّح به الصبَّان في تعليقه على هذا المذهب، حيث قال:

(١) المصدر السابق ٢/٢٣٥.

(٢) المذكر والمؤنث لأبي بكر بن الأنباري ص ٤٣٩.

(٣) شرح القصائد السبع الجاهليات ص ١١.

(٤) يُنظر ارتشاف الضرب ٣/١٩٧ وتوضيح المقاصد ٤/٧٥.

"والأوْلَى عندي أنَّ مذهب بعض البصريين ومذهب الكوفيين واحد وأنَّ الاختلاف بينهما ليس إلاَّ في العبارة [١]".

المذهب الرابع: أنَّ هذه الألفاظ خارجة عن أقسام الكلمة الثلاثة، وأنَّها قسمٌ مستقلٌّ بذاته، يُسمَّى الخالفة. وهذا قول أبي جعفر بن صابر من علماء الأندلس [٢]. وقد نَسَبَ له هذا المذهب أبو حيان وابن هشام والسيوطي [٣].

وهذا المذهب يخالف ما أجمع عليه النحاة قبله مِنْ حصر أقسام الكلمة في الاسم والفعل والحرف، وعَدِّهم اسمَ الفعل من أفراد الاسم.

والغريب أنْ نجدَ مَنْ يوافقه من الباحثين في العصر الحاضر، بل ويرجِّح مذهبه على مذهب الجمهور.

فقد ذهب كلٌّ من الدكتور تمَّام حَسَّان، وتلميذه الدكتور فاضل الساقي إلى تقسيم الكلمة إلى سبعة أقسام [٤]، مخالِفَيْنِ بذلك التقسيم الذي ارتضاه النحويون مِنْ حَصْرِهَا في الأقسام الثلاثة المعروفة. وجعلا مِنْ بَيْنِ هذه الأقسام السبعة قسمًا خاصًّا أطلقا عليه اسم (الخَالِفَة)، وهو ما يُعرَف عند النحاة بأسماء الأفعال، التي هي من أفراد الاسم. ثم عَرَّفَا (الخالِفة) بأنَّها "كلُّ كلمةٍ

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني ١٩٥/٣.

(٢) ترجم له في بغية الوعاة ٣١١/١، ونَسَبَ له هذا المذهب.

(٣) يُنظر التذييل والتكميل - الجزء المطبوع ص ١٧ وشرح اللمحة البدرية ١٠٩/٢ وهمع الهوامع ١٢١/٥.

(٤) يُنظر كتاب (اللغة العربية - معناها ومبناها) للدكتور تمَّام ص ٩٠ و (أقسام الكلام العربي) للدكتور الساقي ص ٢١٤.

يُطْلقها المتكلِّم للإفصاح عن موقفٍ انفعاليٍّ أو تأثُّريٍّ [١]". ثم تعدَّدت عندهما هذه الخوالف، وشملت أنواعًا أخرى، حيث بلغت أربعة أنواع [٢]:

١ - خالفة الإحالة. وهي ما تُسمَّى عند النحويين بأسماء الأفعال.

٢ - خالفة الصوت. وهي المعروفة بأسماء الأصوات.

٣ - خالفة التعجُّب. ويُقصَد بها صيغ التعجُّب المشهورة.

٤ - خالفة المدح أو الذم. وهي ما يُسمِّيه النحاة بأفعال المدح والذم.

ثم بيَّنا أنَّ هذه الخوالف تمتاز عن بقية أقسام الكلمة من جهة الرُّتْبَة والصيغة والإلصاق والتَّضام والزمن والتعليق والمعنى [٣].

ولا شكَّ أنَّ إفراد اسم الفعل بقسم خاص خارج عن أقسام الكلمة المعروفة أمرٌ ليس له ما يُبرِّرُه، ولا سيَّما أنَّ العلماء ذكروا الأدلة على اسمية هذه الألفاظ، وقد مرَّ ذِكْرُ كثيرٍ منها. فلا داعي لإعادتها. ويكفي أنْ يقال: إنَّ وجود التنوين في هذه الألفاظ - وهو تنوين التنكير - دليلٌ ظاهرٌ على اسميتها؛ لأنَّه باتفاقٍ من المتقدِّمين والمتأخِّرين من خصائص الأسماء التي لا تُوجَد في غيرها.

وقد دَلَّلَ ابنُ الحاجب على اسمية هذه الألفاظ بطريقة الحصر، فقال: "والذي يدل على اسميتها تعذُّر الحرفية والفعلية فيها، أمَّا الحرفية فواضحٌ، وأمَّا

(١) اللغة العربية - معناها ومبناها ص ١١٣ وأقسام الكلام العربي ص ٢٥١.

(٢) اللغة العربية - معناها ومبناها ص ١١٣ وأقسام الكلام العربي ص ٢٥٢.

(٣) اللغة العربية - معناها ومبناها ص ١١٧

الفعلية فصِيَغٌ ليس منها شيء عليه؛ فوجب أنْ يُحْكَمَ باسميتها. وأيضًا فإنَّها بمعنى المصدر، بدليل أنَّ قولهم: رُوَيْدَ زيدٍ بمعنى رُوَيْدَ زيدًا" [١]. ثم رَدَّ الاعتراض على دخولها في حَدِّ الفعل لكونها تدلُّ على معنًى مقترنٍ بأحدِ الأزمنة، بأنَّ دلالَتَها على الزمن ليس بوضعها، وإنَّما باعتبار استعمالها، أمَّا الفعل فدلَّ على الزمن بأصل وضعه [٢]".

وممَّا تقدَّم تظهر لنا صحَّةُ مذهب القائلين بأنَّ هذه الألفاظ داخلة في مُسَمَّى الاسم، وليست قسمًا خارجًا عنه. وأنَّه يتعيَّنُ الأخذُ بهذا القول اتِّباعًا للدليل.

وهناك من الباحثين المحدَثين من فرَّق بين أسماء الأفعال؛ فجعل بعضها أفعالاً وبعضها أسماء. فالأستاذ النجدي ناصف - وتابعه الدكتور إبراهيم السامرَّائي - يرى أنَّ المرتَجَل من أسماء الأفعال أفعال بقيت على حالها الأوَّل. و لم تتصرَّف تصرُّف الأفعال، وأنَّها من اللغة البدائية.

وفي هذا المجال يقول الأستاذ ناصف: "إذًا فأسماء الأفعال التي بين أيدينا ليست سوى بقيَّة من الأفعال على حالها الساذجة الأولى، قُدِّرَ لها البقاء لأسبابٍ تهيَّأت لها و لم تتهيَّأ لإخوةٍ لها؛ فأفلتتْ هي ناجيةً من الأحداث، ومضتْ تَعْبُر إلينا الأجيالَ والقرونَ. أمَّا إخوتها فقد تقطَّعت بها الأسباب فتخلَّفتْ،وأدركَها الفناء،كما أدركَ ولا يزال يدرك كثيرًا من شؤون الحياة"[٣].

(١) شرح ابن الحاجب على الكافية ص ٧٥.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) «رأي في اسم الفعل» بحث للأستاذ علي النجدي ناصف، في مجلّة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الجزء الثالث والعشرين، ص ٨.

هذا ما يراه الأستاذ في اسم الفعل المرتَجَل. أمَّا المنقول فهو يرى أنَّه من نوع الاشتقاق. قال: "أمَّا اسم الفعل المنقول فله شأنٌ غير الشأن، وما أحسبه - في نقله وفي المراد منه - إلاَّ ضربًا من تعديد الاشتقاق في بعض، وضربًا من تنويع وظائف الكلمات في بعض آخر... والمعقول أنَّ أسماء الفعل المنقولة لم تُعْرف في اللغة إلاَّ بعد ما عُرِفَتْ أصولُها التي نُقِلَتْ عنها؛ لأنَّها تؤدي معاني أتمَّ من معانيها، فكأنَّها تطوُّرٌ لها أو توليدٌ منها [١]".

ويقول الدكتور السامرَّائي - عن أسماء الأفعال-: "والحقُّ أنَّها مواد فعلية قديمة، جمدت على هيئة مخصوصة، فلم يتصرَّف فيها تصرُّف الأفعال" [٢].

ويردُّ هذا القول أنَّ هذه الألفاظ لو كانت أفعالاً في الأصل لقبلت علامات الفعل. ولَمَّا كانت غير قابلة لأيٍّ من علامات الفعل لم يصح عَدُّها أفعالاً لا في الأصل ولا في الحال.

ويُرَدُّ عليه من ناحيةٍ أخرى بأنَّ بعض هذه الألفاظ تدخل على الفعل الصريح في مثل قولهم: (رُوَيْدَ يَعْلُونَ الجَدَد [٣])، فلو كان فعلاً لم يصح دخوله على الفعل؛ لأنَّ الفعل لا يدخل على الفعل [٤].

(١) المرجع نفسه.

(٢) الفعل زمانه وأبنيته ص ١٢١.

(٣) هذا مثلٌ قاله قيس بن زهير في سباق داحس والغبراء.

والجَدَد ما استوى من الأرض، والمعنى ارفق حتى يأخذن في المستوي من الأرض.

يُنظر مجمع الأمثال ٢٧/٢ وجمهرة الأمثال ٤٨٩/١ والمستقصَى للزمخشري ١٠٦/٢.

(٤) يُنظر أسرار العربية لأبي البركات الأنباري ص ١٦.

دلالـة هـذه الألفـاظ :

اختلف البصريـون القـائلون باسميـة هـذه الألفـاظ في مسـمَّاها، أو بعبـارةٍ أخرى، اختلفوا في مدلولها الذي تدل عليه.

فذهب بعضهم إلى أنَّها تدل على لفظ الفعل، ولا تـدل علـى حَـدَثٍ ولا زمان، وإنَّما يُفهَم ذلك من مدلولها وهو الفعل الذي يدل بدوره على الحـدث والزمان [١]. وممَّن قال بهذا المذهـب ابـن الخشَّـاب. ونَـصَّ عليـه في «المرتجـل» قـال : "ألفاظ الأفعال دَوَالّ على المعاني الـتي وُضعـت لهـا. وهـذه دَوَالّ علـى تلك الألفـاظ ؛ فهي أسماء لألفاظها، ألا ترى أنَّ لفظ (بَعُـدَ) دالٌّ علـى المعنـى الذي تحته، وهو خلاف القرب، وقولك: (هيهات) اسمٌ للفظ (بَعُـدَ) أي دالٌّ عليه [٢]".

وبهذا القول رَدَّ ابنُ هشام على الكوفيين مذهَبَهم السابق، وهو عَـدُّ هـذه الألفاظ أفعالاً؛ لدلالتها على الحدث والزمن. فقال: "أمَّا قولهم إنَّها دالَّـة علـى الحدث والزمان فممنوعة، وإنَّما هي دالَّة على ألفاظ، وتلك الألفاظ دالَّة على الحـدث . فمدلـول (نَـزَالِ) لفظـة (انْـزِلْ) و (انْـزِلْ) هـو الـدَّالُّ علـى الحـدث والزمان [٣]".

وذهـب فريـقٌ إلى أنَّ هـذه الألفـاظ نفسـها تـدل بوضعهـا علـى الحـدث والزمن، فهي اسمٌ لمعنى الفعل، لا لفظه. وهذا القـول يُنسـب لسـيبويه وأكـثر

(١) يُنظر شرح المفصَّل ٤/٢٥ وارتشاف الضَّرَب ٣/١٩٧ وهمع الهوامع ٥/١٢١.

(٢) المرتَجَل لابن الخشاب ص ٢٤٨.

(٣) شرح اللمحة البدرية ٢/١١٠.

أصحابه البصريين. وهو الذي يدل عليه كلامه في الكتاب [١].

وقد رجَّحَ الرضيُّ هذا القول، وردَّ القول الأولَ بقوله: "وليس ما قال بعضُهم إنَّ (صَهْ) مثلاً اسمٌ للفظِ (اسْكُتْ) الذي هو دالٌّ على معنى الفعل، فهو عَلَمٌ للفظِ الفعل لا لمعناه - بشيء، إذ العربي القحّ ربما يقول: (صَهْ)، مع أنَّه لا يخطر بباله لفظ اسكت، وربما لم يسمعه أصلاً. ولو قلت: إنَّه اسمٌ لاصْمُتْ أو امْتَنِعْ أو كُفَّ عن الكلام، أو غير ذلك ممَّا يؤدي هذا المعنى لصَحَّ. فعَلِمْنَا أنَّ المقصود منه المعنى لا اللفظ [٢]".

وهناك مذهب ثالثٌ يرى أنَّ مدلول اسم الفعل هو المصدر. ومعنى ذلك أنَّ اسم الفعل يكون دالاً على الحدث فقط دون أن يدلَّ على الزمن؛ فيكون قولك: (صَهْ) اسمٌ لقولك: سُكُوتًا. وهذا قول لبعض البصريين أيضًا [٣].

وعلى هذا يكون المقصود بقولهم: (اسم الفعل) اسم الحدث؛ لأنَّ الفعل اللغوي هو الحدث.

قال أبو حيان: "فيكون إطلاقُ أسماء الأفعال عليها يُعْنَى به المصادر، وهي أفعال، لا الأفعال التي هي قسيمة الأسماء" [٤].

(١) يُنظر الكتاب ٢٤٣/١ والمقتضب ٢٠٢/٣ والأصول لابن السراج ١٤١/١ والإيضاح للفارسي ص ١٨٩ وهمع الهوامع ١٢١/٥.

(٢) شرح الكافية ٦٧/٢.

(٣) يُنظر ارتشاف الضَّرَب ١٩٧/٣ وهمع الهوامع ١٢١/٥

(٤) ارتشاف الضَرَب ١٩٧/٣.

وقال الخضري : "وعلى هذا فقولهم: أسماء الأفعال، أي اللغوية وهي المصادر [١]".

ويضعِّف هذا القول دلالةُ اسم الفعل على الزمان بوضعه، فلو كان مدلوله المصدر لَمَا دلَّ على الزمن؛ لأنَّ المصدر لا يدل على الزمن [٢].

ويظهر لي ترجيحُ القولِ بأنَّ مدلول اسمِ الفعلِ مَعْنى الفعل، لا لفظه؛ لأنَّ المقصود منه أداء وظيفة الفعل، وهي الدلالة على الحدث والزمن.

موضع هذه الأسماء من الإعراب:

أمَّا عن موضع هذه الأسماء من الإعراب فإنَّ الباحث يجد فيه خلافًا أيضًا بين النحويين. فمِنْ قائلٍ بوجود موضع لها، إمَّا الرفع، وإمَّا النصب. ومِنْ قائلٍ بأنَّها لا محلَّ لها من الإعرب؛ لعدم تأثُّرها بالعوامل. ولنفصِّل الخلاف في هذه المسألة إلى الأقوال التالية:

القول الأول: أنَّ هذه الألفاظ لا موضع لها من الإعراب. وهذا مذهب الأخفش وكثير من المتأخرين، ومنهم ابن مالك وابن أبي الربيع والرضي [٣].

ومعنى ذلك أنَّ هذه الألفاظ – إذا وقعت في تركيب الجملة – لا توصف بأنَّها في محلِّ رفع؛ فلا تقع مبتدأً ولا فاعلاً، ولا خبرًا، وليست في محلِّ نصبٍ؛ فلا تقع خبرًا لكان أو إحدى أخواتها، ولا تقع مفعولاً ولا حالاً ولا غير ذلك

(١) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ٨٩/٢.

(٢) يُنظر اسم الفعل في كلام العرب والقرآن الكريم ص ٦١.

(٣) يُنظر شرح الكافية الشافية ١٣٨٤/٣ والملخَّص لابن أبي الربيع ص ٣٤٧ وشرح الكافية للرضي ٦٧/٢

من المنصوبات. وليست هي في محلِّ جرٍّ؛ فلا تدخل عليها حروف الجرِّ، ولا تُضاف إليها الأسماء؛ لذلك لا تدخل عليها العوامل المؤثِّرة فيها.

ويترجَّح هذا المذهب بالنظر إلى القول في سبب بناء هذه الألفاظ؛ فإنَّهم جعلوا سبب بنائها شبهها بالحروف في الاستعمال، بمعنى أنَّها تكون عاملةً غيرَ معمولةٍ. ولا يتم هذا التعليل إلاَّ على القول بأنَّ هذه الأسماء ليس لها محلٌّ من الإعراب.

القول الثاني : أنَّ هذه الأسماء في محلِّ نصبٍ على المصدر. ويُنسب هذا القول للمازني [١].

وقد ضَعَّفَ ابنُ الحاجب هذا القول بأنَّه "لو كان (رُوَيْدَ) منصوبًا نصْبَ المصدر لوجب أنْ يكون فعله مقدَّرًا، ويخرج حينئذٍ عن أن يكون اسم فعلٍ؛ ألا ترى أنَّ سَقْيًا ورَعْيًا وخَيْبَةً وجَدَعًا ونحوها لَمَّا كانت مصدرًا وكان الفعل معها مقدَّرًا وجب خروجُها عن أسماء الأفعال [٢]".. ثم رَدَّ هذا القول من ناحيةٍ أخرى، وهو أنَّه "يلزم على هذا القول أن تكون أسماء الأفعال معربةً لا مَبْنِيَّة؛ لأنَّ البناء لا مُوجِبَ له حينئذٍ [٣]".

القول الثالث: أنَّ هذه الأسماء في محلِّ رفعٍ على الابتداء، ومرفوعها فاعل أغنَى عن الخبر. وهذا الرأي قال به كثيرٌ مِنَ النحويين، وهو قول الزجاج [٤].

(١) يُنظر ارتشاف الضَّرَب ٢١٤/٣ وشرح الأشموني ١٩٦/٣.

(٢) شرح ابن الحاجب على الكافية ص ٧٦.

(٣) المصدر السابق.

(٤) يُنظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٢/٤ وشرح المفصَّل لابن الحاجب ٥٠٥/١ وارتشاف الضَّرَب ٢١٤/٣ والتصريح ١٩٥/٢.

وسبب القول بذلك أنَّ اسم الفعل اسمٌ مجرَّدٌ عن العوامل وقع في أوَّل الجملة؛ فوجب جعلُه مبتدأ، كغيره من الأسماء.

وقد رجَّح ابنُ الحاجب هذا القول، واختاره، قال: "وهذا أوْجَهُ؛ لأنَّه اسمٌ جُرِّدَ عن العوامل اللفظية؛ فوجب أنْ يُحكمَ له بالابتداء، والفاعل سادٌّ مَسَدَّ الخبر، كما في قولك: أقائمٌ الزيدان" [١].

وفي المقابل نجد الرضي يَضَعِّفُ هذا القول، ويرُدُّه، ويرى أنَّ قياسه على اسم الفاعل المستغنِي عن الخبر قياسٌ مع الفارق، فهو يقول: "وليس ذلك بشيء؛ لأنَّ معنى (قائم) معنى الاسم وإنْ شَابَهَ الفعلَ، أي ذو قيامٍ، فصحَّ أنْ يكون مبتدأً، بخلاف اسم الفعل؛ فإنَّه لا معنى للاسمية فيه، ولا اعتبار باللفظ [٢]".

ورَدَّ هذا القولَ أيضًا بعضُ العلماء بأنَّه لو كانت أسماء الأفعال في محلِّ رفعٍ بالابتداء ، قياسًا على اسم الفاعل، لوجب أن يُشترط في اسم الفعل أنْ يَعتمد على أحد أوْجُهِ الاعتماد المعروفة، من النفي والاستفهام وغيرهما.

ولَمَّا كان اسمُ الفعلِ يعمل باطِّرادٍ غير معتمِدٍ على شيءٍ، عُلِمَ أنَّه ليس بمنزلة اسم الفاعل حتى يُشَبَّهَ به ويُقاس عليه [٣].

(١) شرح ابن الحاجب على الكافية ص ٧٦.

(٢) شرح الكافية للرضي ٢/٦٧.

(٣) يُنظر اسم الفعل للدكتور محمد السيد عبد المقصود ص ٢١١.

قال الصبَّان: "يحتاج صاحبُ هذا القول إلى أنَّه لا يلزم شرط الاعتماد، كما في الوصف" [١].

والذي اختاره ورجَّحَه كثيرٌ من المتأخرين - من هذه الأقوال - هو القول بأنَّ أسماء الأفعال ليس لها محلٌّ من الإعراب، ولا تتأثر بالعوامل.

وقد أوضح ذلك ابنُ أبي الربيع أيَّما إيضاحٍ، فقال: "ولَمَّا كانت أسماء الأفعال مدلولاتها الأفعال، والأفعال لا توجد فاعلةً ولا مفعولةً ولا مُضافةً، لم يدخل أسماءَ الأفعال الإعرابُ؛ لأنَّ الإعراب إنَّما يدخل للدلالة على هذه المعاني في المسمَّيات، فأسماء الأفعال لا موضع لها من الإعراب [٢]".

وقد مَنَعَ الرضيُّ أنْ يكون قد بقي لاسمِ الفعلِ محلٌّ من الإعراب، بعد نقله إلى معنى الفعلية، قال: "اسم الفعل ككاف ذلك وكالفصل عند من قال: إنَّه حرف. كان لكلٍّ واحدٍ منها محلٌّ من الإعراب؛ لكونهما اسمين، فلمَّا انتقلا إلى معنى الحرفية لم يبقَ لهما ذلك؛ لأنَّ الحرف لا إعراب له. فكذا اسم الفعل كان له في الأصل محلٌّ من الإعراب، فلمَّا انتقل إلى معنى الفعلية - والفعل لا محلَّ له من الإعراب في الأصل - لم يبقَ له أيضًا محلٌّ من الإعراب [٣]".

فالرضي بقوله هذا يحل إشكالين؛ الأول ضرورة وجود محلٍّ من الإعراب لأسماء الأفعال كغيرها من الأسماء. وأجاب عن ذلك بأنَّه كان لهذه الأسماء في

(١) حاشية الصبَّان على شرح الأشموني ١٩٦/٣.

(٢) الملخَّص في ضبط قوانين العربية ص ٣٤٧.

(٣) شرح الكافية ٦٧/٢.

الأصل محلٌّ من الإعراب، وبعد انتقالها إلى معنى الفعلية أخذتْ حُكمَ الفعل، والفعل ليس له محلٌّ من الإعراب.

والثاني أنَّه يترتب على القول بأنَّ هذه الأسماء لها موضع من الإعراب وجود الإشكال في سبب بنائها، فإنَّه يرجع إلى كونها ليس لها محلٌّ من الإعراب، كما سبق بيانه. فلو قيل: لها محلٌّ من الإعراب لَمَا صَحَّ تعليلُ سبب البناء فيها.

فرع / الغرض من وضع أسماء الأفعال:

وَضَعَ العربُ أسماءَ الأفعال لأغراضٍ ذكرها العلماء، أهمها ما يلي :

الأول : الإيجاز [١]. وذلك يَكْمُنُ في أنَّ اسم الفعل يكون بلفظٍ واحدٍ للمفرد والمثنّى والجمع، وللمذكّر والمؤنّث؛ فلا تتصل به ضمائر الرفع البارزة، وفي ذلك من الإيجاز والاختصار ما لا يخفى. فلو أخذنا كلمة (نَزَالِ) كمثال على ذلك لوجدنا أنَّها تؤدَّى بلفظٍ واحدٍ مع جميع المخاطَبين، على اختلافِ أنواعهم. وفي هذا ما يدل أيضًا على الفروق الجوهرية بينها وبين الفعل؛ لأنَّ الفعل تتصل به الضمائر، بخلاف هذه الأسماء.

ويشرح ابنُ جنّي هذا الغرض بقوله: "الإيجاز والاختصار، وذلك أنَّك تقول للواحد: (صَهْ) وللاثنين (صَهْ) وللجماعة: (صَهْ) وللمؤنّث، ولو أردت المثالَ نفسَه لوجب فيه التثنية والجمع والتأنيث، وأنْ تقول: اسْكُتَا، واسْكُتُوا، واسْكُتِي، واسْكُتْنَ. وكذلك جميع الباب" [٢].

(١) يُنظر الخصائص ٣/٤٧ والمرتَجَل لابن الخشّاب ص ٢٥٠ واللباب للعكبري ١/٤٥٥ وشرح المفصَّل ٤/٢٥.

(٢) الخصائص ٣/٤٧.

ويقول ابنُ يعيش: "ووجهُ الاختصار فيها مجيئها للواحد والواحدة والتثنية والجمع بلفظٍ واحدٍ، وصورةٍ واحدةٍ... - ثم قال -: فتركهم إظهار علامة التأنيث والتثنية والجمع، مع أنَّ في كلِّ واحدٍ من هذه الأسماء ضميرًا للمأمور والمنهيِّ بحكم مشابهة الفعل ونيابته عنه، دليلٌ على ما قلناه من قصد الإيجاز والاختصار [١]".

ويرى الرضيُّ أنَّ في هذه الأسماء إيجازًا بالحذف لبعض كلمات الجملة قال في بيانه : "أمَّا الظرف والجارُّ والمجرور فلأنَّ نحو (أمَامَكَ ودُونَكَ زيدًا) بنصب (زيد) كان في الأصل: أمَامَكَ زيدٌ ودُونَكَ زيدٌ فحُذْهُ فقد أمْكَنَك). فاختُصِرَ هذا الكلام الطويل؛ لغرض حصول الفراغ منه بالسرعة؛ ليبادر المأمور إلى الامتثال قبل أن يتباعد عنه (زيد)، وكذا كان أصل (عَلَيْكَ زيدًا) وَجَبَ عليك أخذُ زيدٍ، و (إلَيْكَ عَنِّي) أي ضُمَّ رِجْلَكَ وثِقَلَكَ إليكَ واذْهَبْ عَنِّي، و(وَرَاءَكَ) أي تأَخَّرْ وَرَاءَكَ؛ فجرى في كلِّها الاختصارُ لغرض التأكيد [٢]".

الثاني : المبالغة. وذلك أنَّ اسم الفعل أبْلَغُ في المعنى وأشَدُّ تأكيدًا من فعلِهِ الذي هو بمعناه. فإنَّ قولك: (أُفٍّ لَكَ) أبلغُ وأعَمُّ مِنْ قولك: أتَضَجَّرُ؛ لأنَّ المعنى مع اسم الفعل أتَضَجَّرُ تَضَجُّرًا كثيرًا جدًّا. ولو قيل: (هَيْهَاتَ العَقِيقُ) لكان المعنى بَعُدَ العقيقُ جدًّا. فهو لا شك أبلغُ من قولك: بَعُدَ العقيقُ.

قال ابنَ الخشاب: "أمَّا المبالغة فلأنَّه - أي هيهات - يدل على شدة

(١) شرح المفصَّل ٤/٢٥.

(٢) شرح الكافية ٢/٦٨.

البُعْدِ" [١]. وقال ابنُ يعيش: "وأمَّا المبالغة فإنَّ قولنا: (صَهْ) أبلغُ في المعنى مِن (اسْكُتْ)، وكذلك البواقي" [٢].

وقال الصبَّان: "فائدة وَضْعِهِ وعدم الاستغناء عنه بمسمَّاه قَصْدُ المبالغة، فإنَّ القائل: (أُفٍّ) كأنَّه قال: أتَضَجَّرُ كثيرًا جدًّا، والقائل: (هَيْهَاتَ) كأنَّه قال: بَعُدَ جدًّا" [٣].

وهذا المعنى تؤدِّيه هذه الأسماء في حالة تنوينها، ولا تؤدِّيه إذا كانت غيرَ مُنَوَّنَةٍ؛ لأنَّها تكون حينئذٍ مَعْرِفَةً، كما سيأتي.

الثالث : الاتساع في اللغة. وذلك أنَّ أسماء الأفعال كالمترادفات بالنسبة لأفعالها، فإذا لم يصلُح الموضع للفعلِ أمْكَنَ المتكلِّم أنْ يضعَ اسمَ فعلِهِ بدلاً عنه. ويقع هذا كثيرًا في الشعر، عندما يضطر شاعرٌ لإقامة وزنٍ معيَّنٍ، ولا يصح له الفعل؛ فيضع اسمَ الفعل مكانه، مع اتِّفاق المعنى. وقد ذكر هذه الفائدة ابنُ جنِّي في «الخصائص» [٤].

وقد زادَ الرضيُّ – على ما سبق – من الأغراض – التعجُّبَ، وذلك فيما كان من أسماء الأفعال دالاًّ على الماضي. نحو هَيْهَاتَ وشَتَّانَ وسَرْعَانَ.

يقول الرضيُّ – عن هذا الغرض –: "وكلُّ ما هو بمعنى الخبر ففيه معنى

(١) المرتَجَل لابن الخشَّاب ص ٢٤٨.

(٢) شرح المفصَّل ٤/٢٥.

(٣) حاشية الصبَّان ٣/١٩٤.

(٤) الخصائص ٣/٤٦.

التعجُّب. فمعنَى (هَيْهَاتَ) أي ما أبْعَدَه، و (شَتَّانَ) أي ما أشَدَّ الافتراق، و(سَرْعَانَ ووَشْكَانَ) أي ما أسْرَعَه و (بُطْآنَ) أي ما أبْطَأَهُ [١]".

ولعلَّ هذا ما حدَا ببعض الباحثين المحدَثِين إلى القول بأنَّ كُلَّ أسماء الأفعال فيها معنى التعجُّب، ولأجل ذلك جَعَلَها من الأساليب الإنشائية، غير الطلبية. قال: "فإذا قال القائل: هَيْهَاتَ السَّفَرُ ... فهو يريد أن يُعَبِّرَ عن معنى إنشائي بينه وبين التعجُّب رَحِمٌ وقُرْبَى، فكأنَّ المعنى المراد: ما أبْعَدَ السفر... ثم عمَّمَ هذا الحُكم على أسماء الأفعال كلِّها، فقال: "والذي يبدو أنَّ الخوالف جميعًا تُستعمَل في الأسلوب الإنشائي، حتى ما كان يُسَمَّى عند النُّحاة بأسماء الفعل الماضي، كهَيْهَاتَ وشَتَّانَ، وما كان يُسمَّى بأسماء الفعل المضارع كأوَّه؛ ذلك أنَّ الفعل الماضي والمضارع قد يُستخدمان في الإنشاء، كما تقول: (رَحِمَهُ اللهُ ويَرْحَمُهُ اللهُ) في الدعاء، فلا ينبغي إذَن أن يكون وصفُ النحاة للخالفة بأنَّها اسمُ فعلٍ ماضٍ أو مضارعٍ حائلاً دون استعمالها في الإنشاء [٢]".

(١) شرح الكافية ٦٨/٢.

(٢) أقسام الكلام العربي للدكتور فاضل الساقي ص ٢٥٢.

المبحث الثاني

التقسيمات المختلفة لاسم الفعل

يُقَسِّمُ النحويون اسمَ الفعل تقسيماتٍ مختلفةً، كلُّ تقسيمٍ منها يكون باعتبار دلالته على شيءٍ معيَّنٍ.

التقسيم الأول / تقسيم اسم الفعل بالنظر إلى أصل الوضع.

ينقسم اسمُ الفعل باعتبار نشأته وأصله قسمين:

القسم الأول: يُسَمَّى المرتَجَل [١]، ويُسمَّى الموضوع [٢] أيضًا.

ويقصدون به ما وُضِعَ مِنْ أوَّل أمرِه اسمَ فعلٍ، و لم تستخدمه العرب في غير هذا المعنى.

وأمثلة هذا النوع كثيرة، وتدخل فيه أقسام اسمِ الفعل الثلاثة. فممَّا يدلُّ على الماضي قولهم: (هَيْهَاتَ) بمعنى بَعُدَ، و (شَتَّانَ) بمعنى افْتَرَقَ، و (سَرْعَانَ) بمعنى سَرُعَ، و (وَشْكَانَ) بمعنى وَشِكَ.

وممَّا يدلُّ على المضارع قولهم: (أُفٍّ) بمعنى أَتَضَجَّرُ، و (أوَّه) بمعنى أَتَألَّمُ، و (وَيْ) بمعنى أَعْجَبُ.

وممَّا يدلُّ على الأمر: (صَهْ) بمعنى اسْكُتْ، و (مَهْ) بمعنى انْكَفِفْ، و (إِيهٍ) بمعنى زِدْنِي.

(١) يُنظر شرح المفصَّل لابن يعيش ٤/٢٩.

(٢) يُنظر المرتجل لابن الخشَّاب ص ٢٥٢.

ومن شواهد استعمال اسم الفعل المرتَجَل في القرآن الكريم، قولـه تعـالى: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ [١].

فجاء اسمُ الفعل الماضي (هَيْهَاتَ) بمعنى (بَعُدَ) و لم يسبق استعماله في غير اسم الفعل؛ فعلى ذلك يكون مرتَجَلاً.

وفي لفظ (هَيْهَاتَ) لغاتٌ كثيرةٌ، ذكر منها الصَّاغاني ستًّا وثلاثين لغةً[٢]، وأوصلها أبو حيان إلى أكثر من أربعين لغة [٣]، وذكر صاحب «القاموس» أنَّ فيها إحدى وخمسين لغة [٤].

ومنها قوله -سبحانه-: ﴿وَيْكَأَنَّهُ لاَ يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ [٥]؛ لأنَّ التقدير -عند الجمهور- أعْجَبُ لعدمِ فلاح الكافرين [٦]. فقوله: (وَيْ) اسمُ فعلٍ مرتَجَلٍ بمعنى المضارع (أعْجَبُ).

القسم الثاني : المنقول.

وهذا القسم كان أصل استعماله في غير اسم الفعل من الظرف والجارِّ والمجرور والمصدر وغير ذلك، ثُمَّ نُقِلَ وسُمِّيَ به الفعلُ. وهو بذلك يتنوع إلى نوعين:

(١) من الآية ٣٦ من سورة المؤمنون.

(٢) التكملة والذيل والصلة ٦/٣٦١ (هيه).

(٣) البحر المحيط ٦/٤٠٥.

(٤) القاموس المحيط ٤/٢٨٩ (هيه).

(٥) من الآية ٨٢ من سورة القصص.

(٦) يُنظر الكتاب ٢/١٥٤ وشرح المفصَّل ٤/٧٦ - ٧٧.

الأول :ما نُقِلَ من الظرف والجارِّ والمجرور؛ فسمِّيَ به الفعل. وأمثلته كثيرة في الكتاب العزيز وكلام العرب. قال ابن مالك: "وهذا النوع لا يُستعمل إلاّ متصلاً بضمير مخاطَب [١]".

فمن المنقول من الظرف: (دُونَكَ) بمعنى خُذْ. وترى أنّه في الأصل ظرفُ مكانٍ مُضاف إلى ضمير المخاطَب، ثم نُقِلَ مجموع الكلمتين وسُمِّي بهما فعلُ الأمرِ (خُذْ).

ومنه قولهم: (أمَامَكَ) بمعنى تقدَّمْ، و (وَرَاءَكَ) بمعنى تأخَّرْ، و (مَكَانَكَ) بمعنى اثْبُتْ، قال تعالى: ﴿مَكَانَكُمْ أَنتُمْ وَشُرَكَاؤُكُمْ﴾ [٢].

فكلُّ هذه الألفاظ كانت في الأصل ظروفًا مكانيةً، ثم نُقلت إلى اسم الفعل، وأدَّى كلُّ واحدٍ منها معنًى مُعَيَّنًا.

ومن الملحوظ أنَّ النقل من الظروف في اسم الفعل خاصٌّ بالظروف المكانية - كما يظهر من الأمثلة السابقة.

ومن المنقول من الجارِّ والمجرور قولهم: (عَلَيْكَ) بمعنى فعل الأمر الْزَمْ.

واسم الفعل هنا الجارّ والمجرور معًا - على القول الراجح [٣] - وأصله حرف الجرِّ (عَلَى) والمجرور ضمير المخاطب.

ومن شواهد استعمال ذلك قول الله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [٤]. أي الْزَمُوا شَأْنَ أنفُسِكُمْ.

(١) شرح الكافية الشافية ١٣٩٣/٣. ويُنظر الكتاب ٢٥٠/١.

(٢) من الآية ٢٨ من سورة يونس.

(٣) يُنظر شرح المفصَّل لابن يعيش ٧٤/٤ وحاشية الصبَّان على شرح الأشموني ٢٠٠/٣.

(٤) من الآية ١٠٥ من سورة المائدة.

قال الفرَّاء – في إعراب هذه الآية –: "هذا أمرٌ مِنَ الله عزَّ وجلَّ كقولك: عَلَيْكُمْ أنفُسَكُمْ. والعرب تأمر مِنَ الصفات بعَلَيْكَ، وعِنْدَكَ، ودُونَكَ، وإلَيْكَ، يقولون: إلَيْكَ إلَيْكَ، يريدون تأخَّرْ، كما تقول : وَرَاءَكَ وَرَاءَكَ. فهذه الحروف كثيرة [١].

ويَقصد الفرَّاء بقوله: (الصفات) الظروف وحروف الجرِّ وهو مصطلح كوفي.

وقال العكبري – مبيِّنًا إعراب الآية – : "عليكم اسمٌ للفعل ههنا، وبه انتصب (أنْفُسَكُم). والتقدير احْفَظُوا أنفُسَكُمْ، والكاف والميم في (عليكم) في موضع جرٍّ؛ لأنَّ اسم الفعل هو الجارُّ والمجرور، و (عَلَى) وَحْدَها لم تُستعمل اسمًا للفعل" [٢].

ومن ذلك قولهم: (إلَيْكَ) وهو اسم فعلِ أمرٍ، بمعنى تَنَحَّ أو ابْتَعِدْ. ونَقَلَ سيبويه عن شيخه أبي الخطَّاب "أنَّه سمع مَنْ يُقال له: إلَيْكَ، فيقول: إلَيَّ. كأنَّه قيل له: تَنَحَّ. فقال: أَتَنَحَّى [٣]".

وهذه اللفظة اسمُ فعلٍ منقول من حرف الجرِّ (إلَى) والمجرور ضمير المخاطب. ثمَّ سُمِّيَ بهما جميعًا الفعلُ.

ومن المنقول من الجارِّ والمجرور قولهم: (عَنْكَ) بمعنى ابْعِدْ. وهذه الكلمة

(١) معاني القرآن ١/٣٢٢.

(٢) التبيان في إعراب القرآن ١/٤٦٥.

(٣) الكتاب ١/٢٤٩.

غريبة، واستعمالها قليل. وممَّن ذكرها مِنَ العلماء ابنُ فارس وابنُ الخشَّاب [١]. وذكرا ما يشهد لاستعمالهما اسمَ فعلِ أمرٍ.

وبيَّنَ ابنُ فارس أنَّها من الكلام النادر الذي ذَهَبَ بذهاب أهله. قال: "وكذلك قولهم: (عَنْكَ في الأرْضِ) و (عَنْكَ شَيْئًا) ثم استشهد بقول الشاعر:

عَنْكُمْ فِي الأرْضِ إنَّا مَذْحِجٌ وَرُوَيْدًا يَفْضَحُ اللَّيْلَ النَّهَار [٢]

فاستعمل (عنكم) اسم فعل أمر، بمعنى أَبْعِدُوا. وهو منقول من الجارِّ والمجرور.

ومن شواهد ذلك أيضًا قول علي بن أبي طالب ﷺ.

أعَلَيَّ تَقْتَحِمُ الفَوَارِسُ هَكَذَا عَنِّي وَعَنْهُمْ أَخِّرُوا أَصْحَابِي [٣]

فقوله: (عَنِّي) و (عَنْهُمْ) اسما فعلين منقولان من الجارِّ والمجرور بمعنى أبْعِدُوا، كما قال ابنُ الخشاب [٤].

(١) يُنظر الصاحبي في فقه اللغة ص ٥٩ والمرتَجَل لابن الخشَّاب ص ٢٥٢.

(٢) البيت من الرَّمَل.وهو للأفْوَه الأوْديّ. يُنظر ديوانه في ضمن (الطرائف الأدبية ص١٣).
وقد ورد في الصاحبي في فقه اللغة لابن فارس ص ٦٨ والمرتَجَل لابن الخشَّاب ص٢٥٣.

(٣) البيت من الكامل، وهو من قصيدة قالها الإمامُ عليٌّ يوم الخندق عند قتله لعمرو بن عبد وُدّ. يُنظر ديوانه ص ٣٢. وفيه (خبِّرُوا أصحابي).
وهو من شواهد المرتَجَل لابن الخشَّاب ص ٢٥٣.

(٤) يُنظر المرتَجَل ص ٢٥٣.

أمَّا نوع الكاف المتصلة بهذه الأسماء، فقد وقع الخلاف في ذلك. فالجمهور يرون أنَّها ضمير. ثم اختلفوا في موضعها - كما سيأتي. وذهب ابن بابشاذ إلى أنَّها حرف خطاب، لا موضع لها من الإعراب [١].

ويترجَّح قولُ الجمهور بما حكاه الأخفش من قول العرب: (عَلَيَّ عَبْدِ اللهِ زيدًا). فلمَّا ظهر الاسم بدلاً من الضمير ظهر مجرورًا فدلَّ ذلك على أنَّ له محلاً من الإعراب.

ثم اختلف الجمهور في محلِّ هذا الضمير من الإعراب إلى الأقوال التالية:

١ - البصريون يرون أنَّه في محلِّ جرٍّ بالإضافة [٢]، وتشهد لهم حكاية الأخفش السابقة، حيث ورد فيها الاسم الظاهر مجرورًا؛ فدلَّ ذلك على أنَّ الضمير في محلِّ جرٍّ بالإضافة.

٢ - قول الكسائي: إنَّ الضمير في موضع نصبٍ على المفعولية، والفاعل ضمير مستتر، والتقدير في مثل قولك: (عَلَيْكَ زيدًا) الْزَمْ أنتَ نَفْسَكَ زيدًا. فكأنَّ اسم الفعل عَمِلَ في مفعولَيْنِ [٣].

قالوا: وَيَرُدُّ قولَ الكسائيِّ هذا قولُهم: مَكَانَكَ ووَرَاءَكَ وأَمَامَكَ؛ فإنَّها بمعنى أفعال لازمة؛ فكيف تَنصب المفعولَ به [٤].

(١) يُنظر اللباب في علل البناء والإعراب ٤٦٠/١ وشرح الكافية للرضي ٦٩/٢ وارتشاف الضَّرَب ٢١٤/٣ والتصريح على التوضيح ١٩٨/٤ وهمع الهوامع ١٢٥/٥ وحاشية الصبَّان ٢٠١/٣.

(٢) يُنظر شرح الكافية الشافية ١٣٩٣/٣.

(٣) شرح الكافية للرضي ٦٩/٢ والتصريح على التوضيح ١٩٨/٢.

(٤) حاشية ياسين على التصريح ١٩٨/٢ وحاشية الصبَّان على شرح الأشموني ٢٠٢/٣.

٣ - ذهب الفرَّاء إلى أنَّ هذا الضمير في موضع رفعٍ على الفاعلية باسم الفعل [١].

ويُرَدُّ عليه بأنَّ الكاف ليست من ضمائر الرفع [٢].

ويؤكِّد ابنُ مالك أنَّ في كلٍّ واحدٍ من هذه الأسماء ضميرًا مستترًا في محلِّ رفعٍ على الفاعلية، بدليل أنَّه يجوز توكيدها بالرفع أو بالجرِّ. قال: "ومع ذلك فمع كلِّ واحدٍ من هذه الأسماء ضميرٌ مستترٌ مرفوعُ الموضع، بمقتضى الفاعلية. فلك أنْ تقول في التوكيد: عَلَيْكُمْ كُلِّكُمْ زيدًا، بالجرِّ توكيدًا للموجود المجرور، وبالرفع توكيدًا للمستكنِّ المرفوع [٣]".

ويظهر أنَّ هذا الخلاف فيما كان منقولاً من ظرفٍ أو جارٍّ ومجرور. أمَّا نحو قولهم: (رُوَيْدَكَ) و (النَّجَاءَكَ) فالكاف فيهما حرف خطاب. نَصَّ على ذلك سيبويه، قال: "وهذه الكاف التي لحقت (رُوَيْدًا) إنَّما لحقت لتُبَيِّنَ المخاطَب المخصوص ... بمنزلة قولك : حَيَّهَلَ وحَيَّهَلَكَ ، وكقولك : النَّجَاءَكَ [٤]". ثم قال بعد ذلك: "وينبغي لمن زعم أنَّهُنَّ أسماءٌ أنْ يزعُمَ أنَّ كاف (ذَاكَ) اسم [٥]".

(١) يُنظر شرح الكافية الشافية ١٣٩٣/٣ وشرح الكافية للرضي ٦٩/٢ وارتشاف الضَّرَب٢١٤/٣ وهمع الهوامع ١٢٥/٥. ولم أجد قوله هذا في كتابه معاني القرآن.

(٢) يُنظر اللباب للعكبري ٤٦٠/١ وحاشية ياسين على التصريح ١٩٨/٢ وحاشية الصبَّان على شرح الأشموني ٢٠١/٣.

(٣) شرح الكافية ١٣٩٣/٣.

(٤) كتاب سيبويه ٢٤٤/١.

(٥) المصدر السابق ٢٤٥/١. ويُنظر أيضًا شرح المفصَّل لابن يعيش ٤٠/٤. فقد ذكر في هذا خلافًا - أيضًا -.

النوع الثاني: المنقول من المصدر. ومعنى ذلك أنَّ هذا النوع كان في الأصل مصدرًا، ثم نُقِلَ وسُمِّيَ به الفعل. والنحويون يقسِّمونه - أيضًا - إلى قسمين:

الأول: ما نُقِلَ من مصدرٍ له فعلٌ مستَعْمَلٌ ومثَّلوا له بقولهم: (رُوَيْدَ زيدًا) و (تَيْدَه)، وهما اسما فعل أمرٍ؛ الأول بمعنى (أمْهِلْ)، والثاني بمعنى (ارْفُقْ).

ولو نظرنا إلى أصل هذين الاسمين لظهر لنا أنَّهما في الأصل مصدران، ثم سُمِّيَ بهما الفعل. فقولهم: (رُوَيْدَ) في الأصل مصدر للفعل أرْوِدْ إرْوَادًا، ففعله مستَعمَلٌ، ثم صُغِّرَ هذا المصدر، وهو الإرْوَاد تصغيرَ الترخيم بحذف الزوائد الصالحة للبقاء في الترخيم الأصليّ؛ فصار (رُوَيْد)، فإن استعملته على أصله وهو المصدر أضفته لمعموله، فقلت: رُوَيْدَ زيدٍ، أو نصبت معمولَه، فقلت: رُوَيْدًا زيدًا. وبعد ذلك نُقِلَ من المصدرية وسُمِّيَ به الفعل (أمْهِلْ) فبُنِيَ على الفتح، وجاء معمولُه بعده منصوبًا، تقول: رُوَيْدَ زيدًا.

قالوا: ودليلُ كونه اسم فعل بناؤه، فلو كان مصدرًا لأُعْرِبَ ودليل بنائه عدم تنوينه، [1].

وقال ابنُ قتيبة - عن (رُوَيْد) -:"لا يُتَكَلَّمُ بها إلاَّ مصغَّرَةً ومأمورًا بها[2]".

وقد ورد استعمالُه اسمَ فعلٍ في الحديث، وهو قوله ﷺ: "**رُوَيْدَكَ سَوْقَكَ**

(١) يُنظر توضيح المقاصد ٤/٨٤ وأوضح المسالك ٣/١١٩.

(٢) تأويل مشكل القرآن ص ٥٥٩.

بالقَوَارِيرِ [١]". حيث عمل (رُوَيْد) في المفعول به (سَوْقَك).

ومِنْ ذلك ما حكاه سيبويه أنَّه سمع مِنَ العرب مَنْ يقول: (وا للهِ لَوْ أرَدْتَ الدراهمَ لأعطيتُك رُوَيْدَ مَا الشِّعْرَ)، يريد أرْوِد الشِّعرَ، أي فَدَعِ الشِّعْرَ" [٢].

ومن شواهد ذلك شعرًا ما جاء في قول الحماسي:

رُوَيْدَ بَنِي شَيْبَان بَعْضَ وَعِيدِكُمْ تُلاَقُوا غَدًا خَيلِي عَلَى سَفَوَانِ [٣]

وذلك على رواية (رُوَيْد) دون تنوين، فهو اسمُ فعلٍ، بدليل بنائه على الفتح، بمعنى دَعْ أو اتْرُكْ. وقد عمل النصبَ في المفعول به (بَعْض).

ومن شواهده أيضًا قول الآخر:

رُوَيْدَ عَلِيًّا جُدَّ ما ثَدْيُ أُمِّهِمْ إِلَيْنَا وَلَكِنْ بُغْضُهُم مُتَمَايِنُ [٤]

(١) الحديث أخرجه البخاري في كتاب الأدب - باب ما يجوز من الشِّعر والرَّجز والحِداء وما يُكْرَهُ منه ٤٤/٨. وهو في مسند الإمام أحمد ١٠٧/٣.

(٢) الكتاب ٢٤٣/١.

(٣) البيت من الطويل، وهو لوذَّاك بن ثميل المازني، أحد شعراء الحماسة.
تُنظر الحماسة لأبي تمام ٨٣/١ والمحتسب ١٥٠/١ والعقد الفريد ١٠٨/١ وشرح المفصَّل ٤١/٤ وارتشاف الضَّرَب ٢٠٥/٣ وتوضيح المقاصد ٨٤/٤ ومغني اللبيب ص ٥٩٥ والمقاصد النحوية ٣٢١/٤.

(٤) البيت من الطويل، من قصيدة لمالك بن خالد الهذلي، وقيل هي للمعطِّل الهذلي. يُنظر شرح أشعار الهذليين ٤٤٧/١.
وهو من شواهد كتاب سيبويه ٢٤٣/١ والمقتضب ٢٠٨/٣ وشرح المفصَّل ٤٠/٤ وإيضاح شواهد الإيضاح ١٨٦/١ وشرح الأشموني ٢٠٢/٣.

والشاهد فيه استعمال (رُوَيْد) اسم فعلِ أمرٍ؛ لذلك نصبَ ما بعده على المفعولية.

أمَّا تَيْدَ، فهو اسم فعلٍ بمعنى (ارْفُقْ) منقول من المصدر تَيْدٍ، يُقال: اتّئد تَيْدًا، ثم سُمِّيَ به الفعل، فيقال: تَيْدَكَ زيدًا، أي ارْفُقْ بِهِ.

ونقل صاحب «اللسان» عن ابن كيسان أنَّ بَلْهَ ورُوَيْدَ وتَيْدَ يَخْفِضْنَ ويَنْصِبْنَ، قال: "وربَّما زِيدَ فيها الكافُ للخطاب؛ فيقال: رُوَيْدَكَ زيدًا، وتَيْدَكَ زيدًا. فإذا أدخلْتَ الكافَ لم يكن إلاَّ النصب" [١].

والثاني: اسمُ فعلٍ منقول مِنْ مصدرٍ لم يُستعمَل فعلُه.

ومثَّلوا لذلك باسمِ فعلِ الأمرِ (بَنْهَ). تقول: بَلْهَ زيدًا، بمعنى دَعْهُ واتْرُكْهُ.

وذكروا أنَّ أصله مصدرٌ لفعلٍ مُهمَلٍ، مرادف لدَعْ واتْرُكْ. فيُستعمَل على المصدرية بالإضافة إلى معموله؛فيقال فيه:بَلْهَ زيدٍ، ثم نُقِلَ من المصدرية وسُمِّيَ به الفعلُ، فَنَصَبَ ما بعده على المفعولية، وبُنِيَ على الفتح، فيقال: بَلْهَ زيدًا.

وقد وقع خلافٌ بين العلماء في نوع (بَلْهَ) هنا؛ فأكثر البصريين يُعُدُّونَهُ اسمَ فعلِ أمرٍ إنْ كان مبنيًّا على الفتح. ومصدرًا إنْ كان مضافًا لما بعده [٢]. وعدَّه الكوفيون وأبو جعفر النحاس مِنْ أدوات الاستثناء [٣]. ومنهم مَنْ عَدَّه اسمًا بمعنى (غَيْرَ) و (سِوَى) [٤]. ومنهم من جعله اسمَ استفهامٍ بمعنى (كَيْفَ)،

(١) لسان العرب ٣/١٠١ (تيد).

(٢) يُنظر الكتاب ٤/٢٣٢ وشرح الجُمَل لابن عصفور ٢/٢٦٢ وشرح الكافية الشافية ٣/١٢٣٣ والجنى الداني ص ٤٢٤ ومغني اللبيب ص ١٥٦.

(٣) يُنظر التفاحة في النحو لأبي جعفر النحاس ص٨٤ وإيضاح الشعر للفارسي ص٣٢.

(٤) يُنظر الصاحبي في فقه اللغة ص ٢١٠.

وهو رأي قطرب والأخفش [١].

قال ابنُ هشام: "بَلْهَ، على ثلاثة أوْجُهٍ؛ اسم لدَعْ، ومصدر بمعنى التَّرْك، واسم مرادف لكيف، وما بعدها منصوب على الأول، ومخفوض على الثاني، ومرفوع على الثالث" [٢].

ومن الشواهد على ذلك ما ورد في قول الشاعر:

تَذَرُ الجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتُهَا بَلْهَ الأَكُفّ كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقِ [٣]

فقد رُوِيَ قوله: (الأكُفّ) بثلاث روايات؛ النصب والجرّ والرفع، وخرَّجوا النصبَ - وهو رواية الديوان - على أنَّ (بَلْهَ) فيه اسمُ فعلِ أمرٍ مبنيّ على الفتح، بمعنى دَعْ و (الأكُفّ) مفعولٌ به منصوب. ورواية الجرِّ على جعْل (بَلْهَ) مصدرًا مضافًا لمعموله. ورواية الرفع - وقد ضَعَّفَها بعضُ العلماء - تكون فيها (بَلْهَ) اسمَ استفهامٍ بمعنى (كَيْفَ)، وهي خبرٌ مُقدَّمٌ، و (الأكُفّ مبتدأٌ مُؤَخَّرٌ. [٤]

(١) يُنظر شرح الأشموني ٢٠٤/٣.

(٢) مغني اللبيب ص ١٥٦.

(٣) البيت من الكامل، وهو لكعب بن مالك ﷺ ، من قصيدة طويلة قالها يوم الخندق. يُنظر ديوانه ص ٢٤٥.

وهو من شواهد إيضاح الشعر للفارسي ص ٣٤ وشرح المفصَّل ٤٨/٤ وتوضيح المقاصد ٨٧/٤ والجنى الداني ص ٤٢٥ ومغني اللبيب ص ١٥٦ وهمع الهوامع ٢٩٧/٣ والتصريح ١٩٩/٢ وشرح الأشموني ٢٠٣/٣.

(٤) يُنظر إيضاح الشعر ص ٣٤ وتوضيح المقاصد ٨٧/٤ ومغني اللبيب ص ١٥٦ وهمع الهوامع ٢٩٧/٣.

وقد خَرَجَ استعمال (بَلْهَ) عن هذه الأوجه الثلاثة، وذلك في مثل ما ورد في الحديث: "يقول الله تعالى: أعْدَدْتُ لِعِبَادِيَ الصَّالِحِينَ مَا لاَ عَيْنٌ رَأَتْ، وَلاَ أُذُنٌ سَمِعَتْ، وَلاَ خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ ذُخْرًا مِنْ بَلْهِ مَا أُطْلِعْتُمْ عَلَيْهِ [١]".

وقد عَدَّ ابنُ مالك (مِنْ) في هذا الحديث زائدةً، و (بَلْهَ) اسم فعلٍ [٢].

أمَّا ابنُ هشام فقال: "استُعمِلَتْ هنا معربةً مجرورةً بمن خارجةً عن المعاني الثلاثة، وفسَّرها بعضُهم بغير، وهو ظاهرٌ، وبهذا يتقوَّى من يَعُدُّها في ألفاظ الاستثناء [٣]".

وقال الرضيُّ: "وإذا كان - أي بَلْهَ - بمعنى (كَيْفَ)، جازَ أن يدخلَه (مِنْ). حكى أبو زيد: إنَّ فلانًا لا يطيق أنْ يحمل الفِهْرَ فمِنْ بَلْهِ أنْ يأتي بالصخرة. أي كيف، ومِنْ أيْنَ [٤]".

وهناك نوعٌ ثالثٌ من أسماء الأفعال المنقولة، منقول من فعل - ذكره بعض العلماء [٥] - وهو نقل الفعل (كَذَبَ) إلى اسم الفعل، واستعماله اسمَ فعلٍ بمعنى (الْزَمْ).

(١) رواه البخاري في الصحيح - كتاب التفسير - باب تفسير سورة السجدة ٦/١٤٥ ومسلم في صحيحه - كتاب الجَنَّة وصفة نعيمها ٨/١٤٣، ويُنظر مسند الإمام أحمد ٢/٤٩٥.

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح ص ٢٠٥.

(٣) مغني اللبيب ص ١٥٦.

(٤) شرح الكافية للرضي ٢/٧٠.

(٥) يُنظر المصدر السابق ٢/٦٧.

وقد وردت على ذلك شواهد ترقى لدرجة تأسيس قاعدة عليها. منها النثر، كقول عمر بن الخطاب ﷺ: "كَذَبَ عليكُم الحجُّ، كَذَبَ عليكُم العُمْرَةُ، كَذَبَ عليكُم الجهادُ، ثلاثةُ أسفارٍ كَذَبْنَ عليكُم [١]".

ونقل أبو عبيد تفسير ذلك عن الأصمعي أنَّه قال: "معنى كَذَبَ عليكم معنى الإغراء، أي عليكم به. وكأنَّ الأصل في هذا أنْ يكون نصبًا، ولكنه جاء عنهم بالرفع شاذًا على غير قياس. قال: وممَّا يحقِّق لك أنَّه مرفوعٌ قول الشاعر:

كَذَبْتُ عَلَيْكَ لاَ تَزَالُ تَقُوفُنِي كَمَا قَافَ آثَارَ الوَسِيقَةِ قَائِفُ [٢]

فقوله: (كَذَبْتُ عَلَيْكَ) إنَّما أغراه بنفسه، أي عليك بي، فجَعَلَ نفسَه في موضع رفع" [٣].

وجعل أبو زيد الأنصاري (كَذَبَ) في هذا الموضع زائدةً. والكلام على الإغراء، قال: "وتجيء (كَذَبَ) زائدة في الحديث والشِّعر، قال عمر ﷺ: "كَذَبَ عليكُم الحجُّ". فرفع (الحجَّ) بكَذَبَ، والمعنى عليكم الحجَّ، أي حُجُّوا" [٤].

(١) يُنظر غريب الحديث لأبي عبيد ٢٤٧/٣ والفائق للزمخشري ٢٥٠/٣ وتذكرة النحاة لأبي حيَّان ص ٥٢٥.

(٢) البيت من الطويل، وهو للأسود بن يَعْفُر. يُنظر شعره في ضمن (الصبح المنير) ص٣٠٣. ويُنسب أيضًا للقطامي وليس في ديوانه.

وقد ورد في الصحاح ١٤١٩/٤ (قَوَف) وتهذيب اللغة للأزهري ١٧١/١٠ (كَذَب) ولسان العرب ٧١٠/١ (كذب) و ٢٩٣/٩ (قوف).

(٣) غريب الحديث لأبي عبيد ٢٤٨/٣.

(٤) النوادر في اللغة ص ١٧٨.

وكذلك قول عمر ﷺ - لَمَّا جاء عمرو بن معديكرب يشكو إليه المَعَصَ-: "كَذَبَ عليكَ العَسَلَ [١]". يريد العسلان [٢].

وقوله ﷺ - أيضًا - حين شكا إليه رجلٌ النِّقْرِس: "كَذَبَتْكَ الظُّهَائِرَ"، أي عليك بالمشي في حَرِّ الهواجِر [٣].

ومن شواهد استعماله أيضًا ما ورد في حديث الحجامة: "**فَمَنْ احْتَجَمَ فيومِ الأحد والخميس كَذَبَاكَ** [٤]". أي عليك بهما.

وقول الأعرابي لرجلٍ له جمل نِضْو - أي ضامر - : "كَذَبَ عَلَيْكَ القَتُّ والنَّوَى" ورُوِيَ "البِزْرُ والنَّوَى" [٥].

ومنها الشِّعر، كقول الشاعر:

كَذَبَ العَتِيقُ وَمَاءُ شَنٍّ بَارِدٌ إنْ كُنْتِ سَائِلَتِي غَبُوقًا فَاذْهَبِي [٦]

(١) ذكره الزمخشري في الفائق ٣/٢٥٠ . والمَعَص التواءٌ في عَصَب الرِّجْل.

(٢) العَسَلان نوعٌ من المشي مقارِبٌ لعدو الذئب. يُنظر تهذيب اللغة للأزهري ٢/٩٦ (عسل)

(٣) الفائق للزمخشري ٣/٢٥٠ والنهاية لابن الأثير ٤/١٥٨.

(٤) ورد الحديث في الفائق للزمخشري ٣/٢٥٠ والنهاية لابن الأثير ٤/١٥٩. ولم أجده في كتب الحديث المعروفة.

(٥) الفائق ٣/٢٥٠ ولسان العرب ١/٧١٠ (كذب).

(٦) البيت من الكامل،وهو لعنترة بن شدَّاد في ديوانه ص ٢٧٣، ويُنسب لخزز بن لوذان. وهو من شواهد كتاب سيبويه ٤/٢١٣ وأمالي ابن الشجري ١/٣٩٧ والمخصَّص ٣/٨٦ وإيضاح شواهد الإيضاح ١/٢١٤ ولسان العرب ١٢/٥٨٤ (نعم) وخزانة الأدب ٦/١٩٠.

وقد رُوِي ما بعد (كَذَبَ) بالرفع والنصب. ومعنى البيت الزمي العتيقَ وهو التّمر القديم.

ومنها قول الآخر:

وَذُبْيَانِيَّةٍ أوْصَتْ بَنِيهَا بِأنْ كَذَبَ القَرَاطِفُ والقُرُوفُ [١]

أي عليكم بالقراطف - وهي القطائف - والقروف - وهي الآنية المدبوغة-.

ويلحظ القارئ في الشواهد المتقدِّمة، أنَّ ما بعد هذه الكلمة جاء منصوبًا في بعضها، ومرفوعًا في بعضها الآخر.

وقد خرَّج العلماءُ النصبَ - وهو الأكثر ورودًا - على أنَّ (كَذَبَ) في هذا الموضع اسم فعلٍ، بمعنى الْزَمْ، والمنصوب بعده مفعولٌ به.

وأمَّا الرفع فيكون فيه الفعل (كَذَبَ) باقيًا على فعليته، وما بعده فاعل به، ومعنى الإغراء مفهومٌ من الجملة.

قال محمد بن السَّري: "إنَّ مُضَر تنصب به واليمن ترفع به، فمعنى كَذَبَ عليكَ البِزْرَ الْزَمْه وخُذْه" [٢].

(١) البيت من الوافر، وهو لمعقّر بن حِمار البارقي.

وهو من شواهد إصلاح المنطق ص ٦٦ وغريب الحديث لأبي عبيد ٢٤٩/٣ وجمهرة اللغة لابن دريد ٣٠٥/١ واللآلئ لأبي عبيد البكري ٤٨٤/١ والفائق للزمخشري ٢٥١/٣ وأمالي ابن الشجري ٣٩٧/١ وخزانة الأدب ١٥/٥

(٢) يُنظر شرح الكافية للرضي ٦٧/٢.

وقال الزمخشري – عن هذه الكلمة –: "وهذه كلمة مشكلة، قد اضطربت فيها الأقاويل، حتى قال بعضُ أهل اللغة: أظنُّها من الكلام الذي دَرَجَ ودَرَجُ أهلُه، ومَنْ كان يعلمه [١]".

وقد خَرَّجَ ابنُ الأثير الرفعَ في حديث عمر السابق على الشذوذ، قال: "في حديث عمر بِرَفْعِ الحجّ والعمرة والجهاد، معناه الإغراء، أي عليكم بهذه الأشياء الثلاثة. وكان وجهه النصب، ولكنه جاء شاذًا مرفوعًا" [٢].

وقد وجَّه الرضيُّ نَقْلَ هذا الفعل إلى اسم الفعل بأنَّ "الكذب عندهم في غاية الاستهجان، وممَّا يُغْرَى بصاحبه ويأخذه المكذوب عليه؛ فصار معنى كَذَبَ فلانٌ الإغراء به، أي الْزَمْهُ وخُذْهُ فإنَّه كاذب، فإذا قُرِنَ بعليك صار أبْلَغَ في الإغراء، كأنَّك قلت: افترى عليك فخُذْه، ثم استعمل في الإغراء بكل شيء، وإنْ لم يكن ممَّا يصدر منه الكذب، كقولهم: كَذَبَ عليكَ العَسَلُ، أي عليكَ بالعَسَلان [٣]".

ويرى بعض الباحثين المحْدَثِين أنَّ (كَذَبَ) المفيدة معنى اسم الفعل لا علاقة لها بالفعل (كَذَبَ) أصلاً، وإنَّما وقع بينهما اشتراكٌ لفظيٌّ، كسائر المشتركات اللفظية لا غير.

يقول الدكتور كمال إبراهيم بدري: "ونحن نعتقد أنَّ (كَذَبَ) هذه لا علاقة لها بكَذَبَ من التكذيب، بل هي مِنْ قبيلِ المشترك اللفظي؛ لبُعْدِ معناها عن معنى التكذيب. إذَنْ فهي اسمُ فعلٍ حقيقيٍّ [٤]".

(١) الفائق في غريب الحديث ٣/٢٥٠.

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر ٤/١٥٨.

(٣) شرح الكافية ٢/٦٧.

(٤) الزمن في النحو العربي ص ٢٣٣.

وأَحْرِ بهذا القول أنْ يكون قريبًا من الصواب؛ لأنَّا نرى أنَّ المنقول مِنْ أصلٍ يوجد فيه معنى ذلك الأصل - ولو تقديرًا - وهنا لا يوجد معنى الأصل - وهو الكذب - في اسم الفِعْل المنقول عن هذا الأصل.

التقسيم الثاني : تقسيم اسم الفعل بحسب إفادته معنى الفعل.

وهو - بالنظر لهذا المعنى - ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

الأول : ما يفيد معنى فعل الأمر.

ويُسمَّى اسم فعل الأمر، وهو أكثر الأقسام عددًا واستعمالاً في لغة العرب [١]؛ "لأنَّه يمتاز بورود نوع قياسي منه، ولأنَّ أكثر المنقول عن غيره إنَّما يدل على الأمر [٢]".

وقال ابنُ يعيش - مُعلِّلاً سبب كثرته -: "كان الغالب فيها - أي في أسماء الأفعال - الأمر لِمَا ذكرناه مِنْ أنَّ الغرض بها الإيجاز مع ضَرْبٍ مِنَ المبالغة، وذلك بابه الأمر؛ لأنَّه الموضع الذي يجترأ فيه بالإشارة وقرينه حال أو لفظ عن التصريح بلفظ الأمر، ألا ترى أنَّك تقول لمن أشَالَ سوطًا أو سَدَّد سَهْمًا أو شَهَرَ سيفًا:زيدًا أو عمرًا، فتستغني بشاهد الحال عن أنْ تقول: أوْجِعْ أو ارْمِ أو اضْرِبْ... ثم قال: ووجْهٌ ثانٍ أنَّ الأمر لا يكون إلاَّ بالفعل، فلمَّا قَوِيَتْ الدلالة على الفعل حَسُنَ حذفُه وإقامة الاسم المُنَاب عنه خَلَفًا منه [٣]".

وأمثلة هذا القسم كثيرة - كما سيأتي - وهو قسمان؛ سماعي وقياسي.

(١) يُنظر دراسات في أسلوب القرآن الكريم - القسم الثالث ٤/١٨٧.

(٢) الأساليب الإنشائية في النحو العربي للأستاذ عبد السلام هارون ص ١٥٤.

(٣) شرح المفصَّل ٤/٢٩.

فمن أمثلة السماعي من أسماء الأفعال الدالّة على الأمر (صَهْ)، وهو اسم فعل أمرٍ، بمعنى (اسْكُتْ) موضوعٌ أصالةً على حرفين. قال عنه الجوهري: "صَهْ كلمةٌ بُنِيَتْ على السكون، وهو اسمٌ سُمِّيَ به الفعل، ومعناه (اسْكُتْ) تقول للرَّجُل إذا أسكتَّه: صَهْ، فإنْ وصلتَ نُوِّنَتْ، فقلتَ: صَهٍ صَهٍ [١]".

و (مَهْ) وهو اسم فعلِ أمرٍ، ومعناه اكْفُفْ - كما قال الجوهري [٢]- وقيل: هو بمعنى انْكَفِفْ، حتى يتوافق فعلُه معه في اللزوم.

و (إيهِ) اسم فعلِ أمرٍ، بمعنى (زِدْ). وهذا الاسم لم يستعمله العرب إلاَّ لازمًا، مع أنَّ فعلَه الذي هو بمعناه متعدٍّ [٣]. وهذا يؤكِّد أنَّ التوافق بين اسم الفعل وفعله في التعدِّي واللزوم ليس شرطًا.

ومن شواهد استعمال هذا الاسم قول ذي الرمة:

وَقَفْنَا فَقُلْنَا إِيهِ عَنْ أُمِّ سَالِمٍ وَمَا بَالُ تَكْلِيمِ الدِّيَارِ البَلاقِعِ [٤]

فاستعمل ذو الرمة (إِيهِ) اسمَ فعلِ أمرٍ، بمعنى (حَدِّثْ) أو (زِدْ).

(١) الصحاح ٦/٢٢٣٩ (صه).

(٢) المصدر نفسه ٦/٢٢٥٠ (مهه).

(٣) يُنظر شرح المفصَّل لابن يعيش ٤/٣١.

(٤) البيت من الطويل، وهو في ديوان ذي الرمة ٢/٧٧٨.

وقد ورد في إصلاح المنطق ص ٢٩١ ومعاني القرآن للفرَّاء ٢/١٢١ والمقتضب ٣/١٧٩ ومجالس ثعلب ١/٢٢٨ والأصول لابن السراج ٢/١٣١ وتهذيب اللغة ٦/٤٨٢ (إيه) وشرح المفصَّل ٤/٣١ وما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٢٩٣.

وقد اشتهر إنكارُ الأصمعي على ذي الرمة هذا البيت؛ لعدم تنوينه (إيهِ) لأنَّه نَقَلَ عن العرب أنَّهم لا يستعملون هذا الاسم إلاَّ مُنَوَّنًا [١].

وقد ردَّ العلماءُ إنكارَ الأصمعي عدم التنوين، ونقلوا عن العرب جواز التنوين وعدم التنوين فيه.

قال ابن يعيش: "كان الأصمعي يُنكر على ذي الرمة هذا البيت، ويزعم أنَّ العرب لم تَقُلْ إلاَّ (إيهٍ) بالتنوين، وجميع النحويين صوَّبُوا قولَ ذي الرمة، وقسموا (إيهِ) إلى قسمين؛ مَعْرِفَةٍ ونكرةٍ، فإذا استزادوا منكورًا قالوا: إيهٍ بالتنوين، وإذا استزادوا مَعْرِفَةً قالوا: إيهِ مِنْ غير تنوين، على حَدِّ صَهْ ومَهْ [٢]".

و (هَيْتَ) اسم فعلِ أمرٍ، بمعنى أسْرِعَ أو أقْبِلْ. وجعله بعضُ النحاة اسمَ فعلِ ماضٍ، بمعنى تهيَّأتُ [٣].

ومن شواهد استعماله اسمَ فعلٍ قوله تعالى: ﴿وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ﴾ [٤].

قال العكبري - في إعراب الآية -: "الكلمة اسمٌ للفعل، فمنهم من يقول: هو خبرٌ، معناه تهيَّأتُ، وبُنِيَ كما بُنِيَ شَتَّانَ. ومنهم من يقول: هو

(١) يُنظر شرح ديوان ذي الرمة للباهلي صاحب الأصمعي ٧٧٩/٢ والمخصَّص لابن سيده ٨١/١٤

(٢) شرح المفصَّل ٣٢/٤.

(٣) في الكلام على (هيت) ولغاتها يُنظر معاني القرآن للفرَّاء ٤٠/٢ ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٠٠/٣ والبيان في غريب إعراب القرآن ٣٧/٢ والتبيان للعكبري ٧٢٨/٢ وارتشاف الضَّرَب ٢٠١/٣ وهمع الهوامع ١٢٢/٥.

(٤) من الآية ٢٣ من سورة يوسف.

اسمٌ للأمر، أي أقْبِلْ وهَلُمَّ [١]". أمَّا الجارُّ والمجرورُ الواقعان بعدها في الآية فهما تبيين وتوضيح.

قال ابن يعيش: "لَكَ مِنْ قوله: ﴿هَيْتَ لَكَ﴾ تبيين للمخاطَب، جيء به بعد استغناء الكلام عنه تأكيدًا وزيادةً، كما سبق في سَقْيًا لَكَ [٢]".

وقال الصبَّان: "اللام بعدها للتبيين، والمعنى إرادتي أو أعني لك، ولا تتعلَّق بهَيْتَ [٣]".

ومن وروده اسمَ فعلٍ في الشِّعر قول الشاعر:

أَبْلِغْ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِيـ ... ـنَ أَخَا الْعِرَاقِ إِذَا أَتَيْتَا

أَنَّ الْعِرَاقَ وَأَهْلَهُ ... سَلَمٌ إِلَيْكَ فَهَيْتَ هَيْتَا [٤]

فقوله: (هَيْتَ) - في البيت الثاني - اسمُ فعلِ أمرٍ بمعنى أَقْبِلْ أو أسْرِعْ. وجاء بهَيْتَ الثانية توكيدًا للأولى، والألف فيها للإطلاق.

(١) التبيان في إعراب القرآن ٧٢٨/٢.

(٢) شرح المفصَّل ٣٢/٤.

(٣) حاشية الصبَّان على شرح الأشموني ١٩٦/٣.

(٤) البيتان من مجزوء الكامل. وقد أنشدهما الشاعر لعلي بن أبي طالب، ولم يعيِّن هذا الشاعر أحدٌ - فيما اطَّلعتُ عليه.

يُنظر مجاز القرآن لأبي عبيدة ٣٠٥/١ ومعاني القرآن للفرَّاء ٤٠/٢ ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٠٠/٣ والحجَّة للقرَّاء السبعة ٤١٧/٤ والخصائص لابن جنّي ٢٧٩/١ والمحتسب ٣٣٧/١ وحجة القراءات لابن زنجلة ص ٣٥٧ وشرح المفصَّل ٣٢/٤ والمستوفى لابن الفرخان ١٥٢/١ ولسان العرب ١٠٦/٢ (هيت).

قال أبو عبيدة -بعد أنْ ذَكَرَ البيتين-: "يريد عليّ بن أبي طالب - رحمه الله - أي تعَالَ وتَقَرَّبْ وادنُه. وكذلك لفظ (هَيْتَ). والجميع من الذَّكَرِ والأنثى سواء، إلاَّ أنَّ العدد فيما بعدها، تقول: هَيْتَ لَكُمَا وهَيْتَ لكُنَّ [1]".

ومن أسماء فعل الأمر السماعي - أيضًا - (هَلُمَّ) على لغة الحجازيين؛ لأنَّهم لا يُلحقون بها ضمائر الرفع البارزة. وبهذه اللغة ورد التنزيل، قال تعالى: ﴿هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمْ﴾ [2].

فقوله: (هَلُمَّ) في الآية اسمُ فعلِ أمرٍ، بمعنى أَحْضِرُوا، أو هاتُوا.

واختَلَفَ العلماءُ في أصل هذا الاسم من ناحية التركيب فيه، وسيأتي ذِكْرُ هذا الخلاف في التقسيم السادس.

وورد هذا الاسم بمعنى آخر، وهو على هذا المعنى لازمٌ، لا متعدٍّ، ويُعَدَّى بحرف الجرِّ (إلى)، ويكون حينئذٍ اسمًا للفعل (أَقْبِلْ).

ومن شواهد استعماله على هذا المعنى قوله تعالى: ﴿وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾ [3].

أمَّا على اللغة الثانية، وهي لغة بني تميم، فالكلمة فعْلُ أمرٍ، لا اسمَ فعلٍ؛ لاتصال ضمائر الرفع البارزة بها في لغتهم.

فيقولون للمؤنَّث: هُلُمِّي، وللمثنَّى: هَلُمَّا، ولجمع المذكَّر: هَلُمُّوا، ولجمع المؤنَّث: هَلْمُمْنَ.

(١) مجاز القرآن ١/٣٠٥.

(٢) من الآية ١٥٠ من سورة الأنعام.

(٣) من الآية ١٨ من سورة الأحزاب.

وقد ذَكَرَ هاتين اللغتين الحجازية والتميمية كثيرٌ من العلماء، منهم سيبويه والمبرِّد وابن جنّي وابن يعيش وابن مالك [١].

وذَكَرَ ابنُ السِّكّيت أنَّ اللغة الحجازية أفصح [٢].

أمَّا القياسي من أسماء الأفعال فهو المصوغ على وزن (فَعَالِ) دالاً على الأمر من مَصْدر فعلٍ ثلاثيٍّ مجرَّدٍ تامٍّ متصرِّفٍ.

ومن أمثلة ذلك (نَزَالِ) اسمُ فعلِ أمرٍ بمعنى انْزِلْ. و (تَرَاكِ) اسمُ فعلِ أمرٍ بمعنى اتْرُكْ. و (مَنَاعِ) اسمُ فعلِ أمرٍ بمعنى امْنَعْ. وهذا مذهب سيبويه والجمهور [٣].

قال ابن مالك: "سيبويه يجعل هذا النوع مقيسًا غير مقصور على السماع، بشرط كون الفعل الذي يُصاغ منه كتَرَكَ أو نَزَلَ في عدم الزيادة على ثلاثة أحرف، وكون الفعل لازمًا أو متعدِّيًا لواحد [٤]".

ومعنى ذلك أنَّ المشتق من فعلٍ غيرِ ثلاثيٍّ، أو من فعلٍ متعدٍّ لأكثر من واحدٍ لا يُقاس عليه. وذلك مثل (دَرَاكِ) بمعنى أدْرِكْ مشتق من ثلاثي مزيد. ونحو (قَرْقَارِ) وهو اسمُ فعلِ أمرٍ بمعنى صَوِّتْ، ومثله (عَرْعَارِ) فهما مشتقّان من فعلٍ رباعيٍّ هو قَرْقَرَ وعَرْعَرَ.

(١) يُنظر الكتاب ٢٤٦/١، ٢٥٢ و ٢٥٩/٣ والمقتضب ٢٥/٣، ٢٠٢ والخصائص ٣٦/٣ وشرح المفصَّل ٤٢/٤ وشرح الكافية الشافية ١٣٩٠/٣ وارتشاف الضَّرَب ٢١٠/٣ وهمع الهوامع ١٢٦/٥.

(٢) يُنظر إصلاح المنطق ص ٢٩٠.

(٣) يُنظر الكتاب ٢٧٠/٣ - ٢٨٠ وشرح المفصَّل ٥٢/٤ وشرح الكافية الشافية ١٣٩٢/٣ وشرح الكافية للرضي ٧٥/٢ وشرح الأشموني ١٦٠/٣.

(٤) شرح عمدة الحافظ ص ٧٣٨.

يقول سيبويه: "واعلمْ أنَّ (فَعَال) جائزةٌ مِنْ كلِّ ما كان على بناء فَعَل أو فَعُل أو فَعِل، ولا يجوز مِنْ أفْعَلْتُ؛ لأنَّا لم نسمعْه من بنات الأربعة، إلاَّ أنْ تسمع شيئًا فتجيزه فيما سمعت ولا تجاوزه. فمِنْ ذلك قَرْقَارِ وعَرْعَارِ [١]".

وعلَّلَ ابنُ يعيش التفريقَ بين المُشْتَقِّ من الثلاثي والمُشْتَقِّ من الرباعي عند سيبويه بكثرة ما ورد في الأول وقِلَّتِه في الثاني. قال: "والفصل بين الثلاثي والرباعي عند سيبويه أنَّ الثلاثي قد كَثُرَ في كلامهم جدًّا، ولا يُسْمَع من الرباعي إلاَّ في الحرفين اللذين ذكرناهما، فلمَّا كثر ذلك في كلامهم جعله أصلاً وقاس عليه، ولمَّا قَلَّ في الرباعي وقف عند المسموع منه و لم يتجاوزه[٢]".

أمَّا الأخفش فإنَّه قد وسَّع الدائرة، وأجاز قياس اسم الفعل على هذا الوزن من غير الثلاثي [٣]. فيصحُّ عنده أنْ يُقال في (أَخْرَجَ): خَرَاجِ، وفي (أَكْرَمَ) كَرَامِ. وهكذا.

وقد نُسِبَ للمبرِّد القول بمنع القياس في وزن (فَعَالِ) كلِّه حتى في الثلاثي منه، وبقصر ذلك على السماع فقط [٤].

وشواهد هذا النوع كثيرة، ذكر منها سيبويه ثمانية شواهد [٥].

منها قول الراجز:

(١) الكتاب ٣/٢٨٠.

(٢) شرح المفصَّل ٤/٥٢.

(٣) يُنظر شرح الكافية للرضي ٢/٧٦.

(٤) يُنظر المقتضب ٣/٣٦٨ والنكت للأعلم ٢/٨٥٥ وشرح الكافية للرضي ٢/٧٦ وارتشاف الضَّرَب ٣/١٩٨.

(٥) الكتاب ٣/٢٧٠ - ٢٧٢.

تَـرَاكِـهَـا مِـنْ إِبِـلٍ تَـرَاكِـهَـا أَلاَ تَـرَى الـمَـوْتَ لَـدَى أَوْرَاكِـهَـا [١]

وقول الآخر:

حَـذَارِ مِـنْ أَرْمَـاحِـنَـا حَـذَارِ [٢]

وقول زهير المتقدِّم:

وَلَنِعْـمَ حَشْـوُ الـدِّرْعِ أَنْـتَ إِذَا دُعِيَـتْ نَـزَالِ وَلُـجَّ فِي الـذُّعْـرِ [٣]

وقول الآخر:

نَعَاءِ ابْنَ لَـيْـلَـى لِلسَّمَاحَـةِ وَالنَّـدَى وَأَيْـدِي شَمَالٍ بَـارِدَاتِ الأَنَـامِـلِ [٤]

أي انْعِ، وهو اسم فعلِ أمرٍ، على وزن فَعَالِ.

(١) البيتان من مشطور الرجز ، لطفيل بن يزيد الحارثي.
وهما من شواهد كتاب سيبويه ٢٧١/٣ والمقتضب ٣٦٩/٣ والكـامل ٥٨٨/٢ ومـا ينصرف وما لا ينصرف للزجَّاج ص ٧٢ وأمالي ابـن الشـجري ٣٥٣/٢ والإنصـاف للأنباري ٥٣٧/٢ وما بنته العرب على فَعَالِ ص ٨٢ وخزانة الأدب ١٦٠/٥.

(٢) البيت من الرجز، وهو لأبي النجم العجلي في ديوانه ص ٩٧.
وهو من شواهد كتاب سيبويه ٢٧١/٣ والمقتضب ٣٧٠/٣ ومجالس ثعلـب ٥٨٣/٢ وأمالي ابن الشجري٣٥٢/٢ والإنصاف٥٣٩/٢ وما بنته العرب على فَعَالِ ص٣٢.

(٣) سبق الكلام على هذا البيت مفصلاً في ص ٥٨٩.

(٤) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في رثاء أبيه. ديوانه ٦٥/٢.
وقد أنشـده سـيبويه في الكتـاب ٣٧٣/٣ والأعْلَـم في النكـت ٨٥٢/٢ والأنبـاري في الإنصاف ٥٣٨/٢ والصاغاني في ما بنته العرب على فَعَالِ ص ٨.

ومِمَّا تقدَّم يُعلَم أنَّ القياسيَّ من أسماء الأفعال خاصٌّ باسمِ فعلِ الأمرِ، ولا يكون في الماضي، ولا في المضارع.

يقول ابنُ مالك: "ولكثرته -أي اسم فعل الأمر- جُعِلَ بعضُه مقيسًا،وهو الموازن لـ (فَعَالِ) مصوغًا من فعلٍ ثلاثيٍّ مجرَّدٍ كتَرَاكِ زيدًا بمعنى اتْرُكْه [١]".

وعن سبب بناء هذا النوع المقيس على الكسر يقول العلماء: إنَّه لأحَدِ سببين؛ إمَّا التخلُّص من التقاء الساكنين بحركة الأصل، وهي الكسرة، وإمَّا لأنَّ هذا الوزن ممَّا اختصَّ به المؤنَّث، وهو لفظ مؤنَّث، والكسر من علامات التأنيث، كما في قولك: أنتِ نَجَحْتِ.

وقد أشار إلى هذا التعليل سيبويه والزجَّاج وابن يعيش وغيرهم.

يقول سيبويه: "وحُرِّكَ أخرُه لأنَّه لا يكون بعد الألف ساكن، وحُرِّكَ بالكسر لأنَّ الكسر ممَّا يؤنَّث به [٢]...".

وأوْرَدَ هذا التعليل أيضًا الزجَّاج عند كلامه على هذا الوزن [٣].

ويقول ابن يعيش - في سبب الكسر -: "وكان الكسرُ أوْلَى لوجهين؛ أحدهما أنَّ (نَزَالِ) وبابه مؤنَّث، والكسر من عَلَم التأنيث، نحو قُمْتِ وضَرَبَكِ؛ فحُرِّكَ بأشكل الحركات به. والوجه الآخر أنَّه كُسِرَ على حَدِّ ما يوجبه التقاء الساكنين [٤]".

(١) شرح عمدة الحافظ ص ٧٣٨.

(٢) الكتاب ٣/٢٧٢.

(٣) يُنظر ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧٢.

(٤) شرح المفصَّل ٤/٥٠.

وعلى الكسر جاءت لغةُ أكثر العرب، أمَّا بنو أسد فيبنون هذه الأسماء على الفتح، يقولون: نَزَالَ وتَرَاكَ، ونحو ذلك [١].

الثاني: ما يفيد معنى الفعل الماضي، ويُسمَّى اسمَ فعلٍ ماضٍ. وهذا النوع متَّفَقٌ على وروده في لغة العرب. وهو أكثر استعمالاً من النوع الثالث - كما سيأتي - وأقلُّ من النوع الأول.

ويمكن أن يُعَلَّلَ لقلَّة وروده بأنَّه خبر، والخبر لا يُكتَفَى فيه بالإشارة وشاهد الحال غالبًا؛ فقلَّ حذفُه، وترتَّب على ذلك قلَّةُ ورود ما يقوم مقامَه، وهو اسم الفعل - وقد أشار إلى ذلك ابنُ يعيش والصَّبَّان [٢].

والناظر في أمثلة هذا النوع يجد أنَّها كثيرةٌ جدًّا، خلاف ما يقوله النحويون.

فمن ذلك (هَيْهَاتَ) وهو اسمُ فعلٍ ماضٍ، بمعنى بَعُدَ، وعلى ذلك جاء بيتُ جرير المشهور:

فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ العَقِيقُ وَمَنْ بِهِ وَهَيْهَاتَ خِلٌّ بِالْعَقِيقِ نُوَاصِلُه [٣]

(١) يُنظر شرح الكافية للرضي ٧٦/٢.

(٢) يُنظر شرح المفصَّل لابن يعيش ٢٩/٤حاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني ١٩٦/٣.

(٣) البيت من الطويل، من قصيدة لجرير في ديوانه ٩٦٥/٢.

وهو من معاني القرآن للفراء ٢٣٥/٢ والإيضاح العضدي ص ١٩١ والخصائص ٤٢/٣ والمرتجَل ص ٢٥٤ وشرح المفصَّل ٣٥/٤ والمقرَّب ١٣٤/١ وارتشاف الضَّرَب ٢٠٧/٣ وشرح قطر الندى ص ٢٥٧ وأوضح المسالك ١١٩/٣.

فاستعمل (هَيْهَاتَ) في البيت اسمَ فعلٍ ماضٍ، بمعنى (بَعُدَ) في المواضع الثلاثة.

وعَدُّ (هَيْهَاتَ) اسمَ فعلٍ ماضٍ هو الصحيح الذي عليه جمهور العلماء[١]. ولا التفات لمن عَدَّها ظرفًا كالمبرِّد[٢]، أو مصدرًا كالزجَّاج[٣].

ومنها (شَتَّانَ) وهو اسمُ فعلٍ ماضٍ، بمعنى افْتَرَقَ على الراجح. قال عنه أبو علي الفارسي: "فأمَّا (شَتَّانَ) فموضوعٌ موضعَ قولك: افْتَرَقَ وتَبَايَنَ... وهذا الباب إذا كان كذلك اقتضى فاعلين فصاعدًا، فمِنْ ثَمَّ يُقال: شَتَّانَ زيدٌ وعمرٌو. وعلى هذا قول الأعْشَى:

شَتَّانَ مَا يَوْمِي عَلَى كُورِهَا وَيَوْمُ حَيَّانَ أخِي جَابِرِ[٤]

فأسنده إلى فاعِلَيْنِ معطوف أحدهما على الآخر[٥]".

وقد اشتُهِرَ منعُ الأصمعي مجيء فاعل واحد غير متعدٍّ لشَتَّانَ[٦]،

(١) يُنظر الكتاب ٣/٢٩١ والإيضاح العضدي ص ١٩١ وشرح المفصَّل ٤/٣٥.

(٢) يُنظر المقتضب ٣/١٨٢.

(٣) يُنظر معاني القرآن وإعرابه ٤/١٢.

(٤) البيت من السريع، وهو للأعشى الكبير، يُنظر ديوانه ص ١٩٧.

وهو من شواهد أدب الكاتب ص ٣١٢ والمسائل العسكرية للفارسي ص ١٨٩ والصِّحاح ١/٢٥٥ (شتت) وتهذيب اللغة ١١/٢٧٠ وشرح الشذور ص ٤٠٣ وخزانة الأدب ٦/٢٧٦.

(٥) المسائل العسكرية ص ١١٧ - ١١٨.

(٦) يُنظر إصلاح المنطق ص ٢٨١ والاقتضاب ٣/٢٤٥ وشرح الكافية للرضي ٢/٧٤.

وتخطِئتُه لربيعة الرَّقِّي في قوله:

لَشَتَّانَ مَا بَيْنَ اليَزِيدَيْنِ فِي النَّدَى يَزِيدِ سُلَيْمٍ وَالأَغَرِّ بْنِ حَاتِمِ [١]

وقد أجاز العلماء هذا الاستعمال، وذكروا لذلك شواهد كثيرة عن العرب، وأنكروا على الأصمعي قوله هذا.

يقول ابنُ بَرِّي: "وأمَّا ما حكاه عن الأصمعي أنَّه لا يُقال شَتَّانَ ما بينهما، فليس بشيءٍ؛ لأنَّه قد جاء ذلك في أشعار الفصحاء من العرب" [٢]. ثم ذَكَرَ شواهد كثيرة على هذا الاستعمال، أذكُرُ منها:

قول أبي الأسود الدؤلي:

وَشَتَّانَ مَا بَيْنِي وَبَيْنَكِ إنَّنِي عَلَى كُلِّ حَالٍ أَسْتَقِيمُ وَتَظْلَعُ [٣]

وقول البعيث:

(١) البيت من الطويل، من قصيدة لربيعة الرَّقِّي يمدح فيها يزيد بن حاتم ويفضله على يزيد بن أسيد.

يُنظر الشاهد في إصلاح المنطق ص ٢٨١ وأدب الكاتب ص ٣١٢ والصِّحاح للجوهري ١/٢٥٥ (شتت) والكامل للمبرد ٢/٧٦٣ والمسائل العسكرية للفارسي ص ١١٩ وشرح المفصَّل لابن يعيش ٤/٧٤ وإيضاح شواهد الإيضاح ١/١٩٨ وشرح شذور الذهب ص ٤٠٤ وخزانة الأدب ٦/٢٧٥.

(٢) التنبيه والإيضاح عمَّا وقع في الصِّحاح ١/١٦٧ (شتت).

(٣) البيت من الطويل، وهو لأبي الأسود في ديوانه ص ٩١.

وقد ورد البيت في التنبيه والإيضاح ١/١٦٧ و لسان العرب ٢/٤٩ (شتت) وتاج العروس ١/٥٧٥ (شتت) وخزانة الأدب ٦/٢٨١.

وَشَتَّانَ مَا بَيْنِي وَبَيْنَ ابْنِ خَالِدٍ أُمَيَّةَ فِي الرِّزْقِ الذِي يُتَقَسَّمُ [١]

وقول الآخر:

شَتَّانَ حِينَ يَنُشُّ النَّاسُ فِعْلَهمَا مَا بَيْنَ ذِي الذَّمِّ والمَحْمُودِ إنْ حُمِدَا [٢]

وللمزيد من هذه الشواهد يمكن مراجعة «التنبيه والإيضاح» لابن بَرِّي و«الاقتضاب» لابن السيد البطليوسي و «الخزانة» للبغدادي [٣].

ومن تلك الأسماء (سَرْعَانَ)، وهو اسم فعلٍ ماضٍ، بمعنى سَرُعَ. وقد جاء في المثل قولهم: "سَرْعَانَ ذَا إِهَالَة" [٤].

ومنها (وَشْكَانَ) و (عَجْلَانَ). وكلاهما اسمُ فعلٍ ماضٍ، بمعنى سَرُعَ أيضًا. ومنها (بُطْآنَ)، وهو اسمُ فعلٍ ماضٍ بمعنى بَطُؤَ.

ومن أقوال العرب في ذلك: "وَشْكَانَ ذَا خُرُوجًا" و "بُطْآنَ ذَا خُرُوجًا". قال الجوهري – عن بُطْآنَ –: "إنَّ معناه التعجُّب أي ما أبْطَأَهُ" [٥].

(١) البيت من الطويل. وهو لخداش بن بشر، الملقَّب بالبَعيث.

وقد ورد البيت في التنبيه والإيضاح ١٦٧/١ ولسان العرب ٤٩/٢ (شتت) وتاج العروس ٥٥٧/١ (شتت) وخزانة الأدب ٢٨١/٦.

(٢) البيت من البسيط. وهو في شعر الأحوص المجموع ص ١٠٦ والتنبيه والإيضاح ١٦٧/١ ولسان العرب ٤٩/٢ (شَتَتَ) . وقوله : (يَنُشّ) بمعنى ينشر.

(٣) يُنظر التنبيه والإيضاح ١٦٧/١ والاقتضاب ٢٢٢/٢ وخزانة الأدب ٢٨١/٦.

(٤) يُنظر المثل في مجمع الأمثال ١١١/٢ وشرح المفصَّل ٣٨/٤.

(٥) الصِّحاح ٣٧/١ (بَطَأَ).

ومن تلك الأسماء (دُهَدَرَّيْنِ) اسم فعلٍ ماضٍ، بمعنى بَطَلَ، أو هَلَكَ. جاء في أمثلة العرب: "دُهْدُرَّينِ سَعْدُ القَيْن [١]".

قال ابن جنّي: "ودُهْدُرَّينِ اسمُ بَطَلَ. ومن كلامهم "دُهْدُرَّينِ سعدُ القَيْن وسَاعِد القَيْن [٢]".

وقال ابن السكيت: "يُقال للشيء إذا كان باطلاً: دُهْدُرَّينِ سعدُ القَيْن وسَاعِد القَيْن [٣]".

ومنها (هَمْهَامِ) اسم فعلٍ ماضٍ، بمعنى فَنِيَ وانتهى. قال عنه ابن جنّي: "قولهم: هَمْهَامِ اسمُ فَنِيَ، وفيها لغات هَمْهَامِ وحَمْحَامِ ومَحْمَاحِ وبَحْبَاحِ [٤]".

وقال السيوطي: "إنَّها مُضَمَّنَةٌ معنى النفي [٥]".

الثالث : ما يفيد معنى الفعل المضارع، ويُسَمَّى اسم فعلٍ مضارعٍ. وقد وقع الخلافُ في وجود هذا النوع من أسماء الأفعال في اللغة. فأكثر النحويين على إثباته – على الرغم من قلّته – ومنهم من ينفي وجوده في اللغة، ويجعل ما عَدَّه الفريق الأول من هذا النوع اسمَ فعلٍ ماضٍ.

(١) يُنظر مجمع الأمثال ٤٦٨/١ والمستقصَى في أمثال العرب ٨٣/٢ و لسان العرب ٣٥١/١٣ (قين) والقاموس المحيط ٣٤/٢ (دهى).

(٢) الخصائص ٤٠/٣.

(٣) يُنظر كنز الحفّاظ في تهذيب كتاب الألفاظ ص ٢٦٢.

(٤) الخصائص ٤٤/٣.

(٥) همع الهوامع ١٢٣/٥. ويُنظر القاموس المحيط ١٩٤/٤ (هام).

ومِّمن أثبت هذا النوع الخليل وسيبويه وابن جنّي والزمخشري [١].

وقد قَسَّم المتأخِّرُون أسماء الأفعال إلى ثلاثة أقسام، وجعلوا القسم الثالث منها اسمَ الفعلِ المضارعِ، ومثّلوا له بأمثلة [٢].

فمن أمثلته (أُفٍّ)، وهو اسمُ فعلٍ مضارعٍ، بمعنى أَتَضَجَّرُ. وقد ورد في قوله تعالى: ﴿فَلاَ تَقُل لَّهُمَا أُفٍّ وَلاَ تَنْهَرْهُمَا﴾ [٣].

قال ابنُ الأنباري - في إعراب هذه الآية -: "أفّ اسمٌ من أسماء الأفعال، ولذلك كانت مبنية ..." [٤].

ومنها (أوّه))، اسمُ فعلٍ مضارعٍ، بمعنى أتألَّمُ أو أتَوَجَّعُ.

قال السيوطي: "ما دلَّ على حَدَثٍ حاضرٍ كأوَّه، بمعنى أتَوَجَّع، وفيها لغات أشهرها فتح الواو المشَدَّدَة وسكون الهاء [٥]...".

ومنها (واهًا) و (وَيْ) و (وَا) وثلاثتها بمعنى الفعل المضارع أعْجَبُ [٦].

ومن شواهد استعمال (واهًا) اسمَ فعلٍ مضارعٍ قول الراجز:

(١) يُنظر الكتاب ١٥٤/٢ والخصائص ٣٨/٣ والمفصَّل ص ١٥٢.

(٢) يُنظر شرح المفصَّل ٣٨/٤ وشرح الكافية الشافية ١٣٨٤/٣ وارتشاف الضَّرَب ١٩٩/٣ وشرح الشذور ص ٤٠٠ - ٤٠٧ وهمع الهوامع ١٢٣/٥.

(٣) من الآية ٢٣ من سورة الإسراء.

(٤) البيان في غريب إعراب القرآن ٨٨/٢.

(٥) همع الهوامع ١٢٣/٥.

(٦) يُنظر شرح المفصَّل ٧٢/٤ والتصريح ١٩٧/٢.

وَاهًا لِسَلْمَى ثُمَّ وَاهًا وَاهَا [١]

ومن استعمال (وَيْ) اسمَ فعلٍ مضارعٍ قوله تعالى: ﴿وَيْكَأَنَّهُ لاَ يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ [٢]. على أشهر الأقوال، وهو أنَّ (وَيْ) في الآية اسم فعلٍ مضارعٍ، بمعنى نَعْجَبُ، والكاف بمعنى لام التعليل، أي نعجب لعدم فلاح الكافرين. وهذا قول سيبويه والخليل [٣]. وهناك أقوالٌ أُخَرُ لا يستدعي المقام ذكرَها [٤].

ومن شواهد استعمال (وَا) اسمَ فعلٍ مضارعٍ قول الراجز:

وَا بِأَبِي أَنتِ وَفُوكِ الأَشْنَبُ [٥]

فاستعمل (وَا) اسمَ فعلٍ مضارعٍ، بمعنى أَعْجَبُ.

ومن العلماء المانعين لوجود اسم الفعل من المضارع ابنُ الحاجب وتبعه الرضي.

(١) البيت من الرجز، من جملة أبيات تُنسب لرؤبة بن العجاج، وهي في ملحقات ديوانه ص ١٦٨. ويُنسب لأبي النجم العجلي، وهو في ديوانه ص ٢٢٧.

وقد ورد البيت في مجالس ثعلب ٢٢٨/١ وشرح المفصَّل ٧٢/٤ وشرح عمدة الحافظ ص ٩٦٧ وأوضح المسالك ١١٨/٣ والمقاصد النحوية ٣١١/٤ وشرح الأشموني ١٩٨/٣.

(٢) من الآية ٨٢ من سورة القصص.

(٣) يُنظر الكتاب ١٥٤/٢.

(٤) تُنظر هذه الأقوال في أمالي ابن الشجري ١٨٣/٢ وشرح الكافية للرضي ٨٣/٢.

(٥) البيت من مشطور الرجز، لراجزٍ من بني تميم، لم يُعَيَّنْ اسمُه.

وهو من شواهد الجنى الداني ص٣٥٢ وشرح قطر الندى ص٢٥٨ وأوضح المسالك ١١٧/٣ ومغني اللبيب ص ٤٨٣ وهمع الهوامع ١٢٤/٥ وشرح الأشموني ١٩٨/٣.

قال ابنُ الحاجب: "أسماءُ الأفعال ما كان بمعنى الأمر أو الماضي [١]."

فهو في هذا النصِّ يجعل أسماء الأفعال نوعين فقط؛ ماضيًا، وأمرًا، و لم يذكر النوعَ الثالثَ.

أمَّا الرضيُّ فقد علَّل بناء هذه الكلمات بأنَّها وقعت موقعَ الفعل الماضي؛ فلذلك بُنِيَتْ، ومَنَعَ أنْ تكون بمعنى المضارع، وجعل ما قيل عنه: إنَّه اسم فعل مضارعٍ من الماضي الإنشائي. ولذلك قال: "لا نقول: إنَّ (أُفٍّ) بمعنى أتَضَجَّرُ و (أوَّه) بمعنى أتَوَجَّعُ. إذ لو كانا كذلك لأُعْرِبَا كمسمَّاهُمَا. بل هما بمعنى تَضَجَّرْتُ وتوجَّعْتُ الإنشائيَّين [٢]".

ولا شكَّ أنَّ إثباتَ ورود اسم الفعل المضارع هو الرَّاجح؛ لكثرة ما ورد من ذلك على معنى المضارع. والشواهد المذكورة آنفًا تؤكِّد ذلك. ويُجاب عن اعتراض الرَّضيّ بأنَّه يلزم من ذلك إعراب اسم الفعل أنْ يُقال: ليس سبب بناء أسماء الأفعال مشابهتها مبنيَّ الأصل، وإنَّما بُنِيَتْ لشبهها بالحروف في الاستعمال، وهو ما يُسمَّى الشبَه الاستعمالي. وقد تقدَّمَ تفصيل القول في ذلك، وترجيح هذا المذهب [٣].

التقسيم الثالث لاسم الفعل: تقسيم له من جهة دلالته على التعريف والتنكير.

يرى جمهور العلماء أنَّ أسماء الأفعال منها ما هو معرفة، ومنها ما هو نكرة. في حين يرى بعضٌ من العلماء أنَّ أسماء الأفعال جميعها معارف، وتعريفها عندهم من قبيل عَلَم الجنس.

(١) الكافية في النحو ص ١٥٦.

(٢) شرح الكافية ٢/٦٥.

(٣) يُنظر ما سبق ص ٥٩٩.

وقد ذَكَرَ أبو حيَّان هذا المذهب و لم يُعيِّنْ أصحابَه، قال: "ومذهب جماعةٍ أنَّ أسماء الأفعال كلّها معارف، ما نُوِّنَ منها، وما لم يُنَوَّنْ، وهو تعريف عَلَم الجنس[1]".

ولنُوضِّح المذهب الأول؛ لأنَّه هو الذي سار عليه جمهور العلماء.

يُقسِّم جمهورُ النحاة أسماء الأفعال - من جهة التعريف والتنكير - إلى ثلاثة أقسام:

الأول : ما يجب تعريفه. وهو كلُّ ما لم يدخلْه التنوين. مثل (بَلْهَ) بمعنى دَعْ، و (آمِينَ) بمعنى اسْتَجِبْ.

ومن ذلك القياسي من أسماء الأفعال - وهو كلُّ ما كان على وزن (فَعَالِ) دالاً على الأمر. مثل نَزَالِ بمعنى انْزِلْ، ونحو ذلك.

الثاني : ما يجب تنكيره. وهو الملازم للتنوين من أسماء الأفعال. مثل (وَاهًا) بمعن أعْجَبُ, و (فِدَاءً) بمعنى افْدِ، و(إيهًا) بمعنى كُفَّ.

فهذه الأسماء قالوا عنها: إنَّها لم تَرِدْ إلاَّ مُنَوَّنَةً؛ فهي إذن نكرة؛ لأنَّ التنوين الداخل عليها تنوين التنكير الخاص بالنكرة المبنية.

الثالث : ما يجوز فيه التعريف والتنكير. وهو ما يصحُّ دخولُ التنوين عليه. ففي حالة تنوينه هو نكرة، وفي حالة عدم تنوينه هو معرفة. وعلى هذا جاء أكثرُ أسماء الأفعال. مثل (صَهْ) و (مَهْ) و (أُفٍّ) و (إيهٍ) و (حَيَّهَلَ). فإذا قيل: (صَهْ) دون تنوين فهو معرفة، بمعنى اسْكُتْ عن الحديث المعهود. وإذا قيل (صَهٍ) بالتنوين فهو نكرة، ومعناه اسْكُتْ سُكُوتًا مطلقًا عن كل شيء.

(١) ارتشاف الضَّرَب ٣/٢١٤.

و (أُفٍّ) مع التنوين معناه أَتَضَجَّرُ تَضجُّرًا، فهو نكرة. وهو دون تنوين معناه التَّضَجُّر المعروف، فهو معرفة [١].

وعن هذا التقسيم يقول الزمخشري: "وهذه الأسماء على ثلاثة أضرُب؛ ما يُستعمَل منها معرفةً ونكرةً، وعلامة التنكير لحاق التنوين، كقولك: إيهِ وإيهٍ وصَهْ وصَهٍ ... وما لا يُستعمَل إلاَّ معرفةً، نحو بَلْهَ وآمِينَ. وما التزم فيه التنكير، كإيهًا في الكَفِّ ووَيْهًا في الإغراء ووَاهًا في التعجُّب [٢]".

وقال أبو حيان: "ومذهب جماعةٍ أنَّ ما لزمه التنوين منها نكرة. وما لم يدخله التنوين البتة معرفة، وما جاز فيه دخولُه يكون نكرةً إنْ دخَلَه، ومعرفةً إنْ لم يدخلْه [٣]".

أمَّا الرضي فذكر أنَّ التعريف والتنكير في أسماء الأفعال متعلقٌ بالمصدر الذي كان أصلاً لها وليس بالفعل؛ لأنَّ الفعل لا يوصف بالتعريف والتنكير.

قال: "ليس - أي التنوين - لتنكير الفعل الذي ذلك الاسم المُنَوَّن بمعناه، إذْ الفعلُ لا يكون معرَّفًا ولا مُنَكَّرًا، بل التنكير راجعٌ إلى المصدر الذي ذاك الاسم قبل صيرورته اسمَ فعلٍ كان بمعناه... ثم قال: وليس تركُ التنوين في جميع أسماء الأفعال عندهم دليل التعريف، بل تركُه فيما يلحقه تنوين التنكير دليل التعريف [٤]".

(١) يُنظر شرح المفصَّل ٤/٧٠.

(٢) المفصَّل ص ١٦٤.

(٣) ارتشاف الضَّرَب ٣/٢١٥.

(٤) شرح الكافية ٢/٦٩.

التقسيم الرابع لاسمِ الفعل: تقسيمٌ له من ناحية جموده واشتقاقه.

الناظر في أسماء الأفعال الواردة في اللغة يجد أنَّها على قسمين؛ قسم جامد لم يُشتق من غيره . وقسم مُشتق من أصل.

القسم الأول : الجامد. وهو ما لم يُشتق من غيره. ويكون في أنواع أسماء الأفعال الثلاثة السابقة. فيكون في اسم الفعل الماضي، مثل (هَيْهَاتَ) بمعنى بَعُدَ، و (شَتَّانَ) بمعنى افْتَرَقَ، و (وَشْكَانَ) بمعنى سَرُعَ. وفي اسم الفعل المضارع مثل (وَاهًا) و (وَا) و (وَيْ)، كلّها بمعنى أعْجَبُ، و (أُفٍّ) بمعنى أتَضَجَّرُ، و (أوَّه) بمعنى أتَألَّمُ. ويأتي في اسم فعل الأمر، مثل (صَهْ) بمعنى اسْكُتْ، و(مَهْ) بمعنى انْكَفِفْ، و (هَلُمَّ) بمعنى أَحْضِرْ و (حَيَّهَلَ) بمعنى أَسْرِعْ.

وقد وردت أكثر أسماء الأفعال على هذا القسم، أعني كونها جامدة غير مشتقّة.

القسم الثاني: المشتق. وهو اسم الفعل المشتق من مصدر فعل ثلاثيٍّ تامٍّ مُتَصَرِّفٍ مَصُوغٍ على وزن (فَعَالِ). فيقولون: إنَّ (نَزَالِ) اسمُ فعلٍ مشتقٌّ من مصدرٍ فعلُه نَزَلَ. و (تَرَكِ) اسم فعل مشتق من مصدر الفعل تَرَكَ. و (ذَهَابِ) مشتقٌ من مصدر الفعل ذَهَبَ. وهكذا.

ويأتي الخلاف السابق. هل يُشتق من غير الثلاثي، أو مِنَ الثلاثي المزيد. وقد تقدَّمَ بيان ذلك في التقسيم السابق [١].

وهذا القسم خاصٌّ باسم فعلِ الأمر عند النحويين [٢]. أمَّا اللغويون فيخالفونهم في ذلك، ويرون أنَّ بعض أسماء الفعل الماضي والمضارع تكون مُشتقَّةً كشَتَّانَ فهوَ مُشتقٌّ من مصدر شَتَتَ بمعنى تَفَرَّقَ، و(سَرْعَانَ) مُشتقٌّ من

(١) يُنظر ما سبق في ص ٦٢٨.

(٢) يُنظر شرح الكافية للرضي ٢/٧٥ وارتشاف الضَّرَب ٣/١٩٧، ١٩٨.

مصدر سَرُعَ ، وكذا (وَشْكَانَ) فهو مُشتقٌّ من مصدر وَشِكَ، ومثله (بُطْآنَ) مشتق من مصدر بَطُؤَ [١].

يقول الجوهري: "وَشَتَّانَ مصروفةٌ عن شَتَتَ، فالفتحة التي في النون هي الفتحة التي كانت في التاء؛ لتدل على أنَّه مصروفٌ عن الفعل الماضي. وكذلك سَرْعَانَ ووَشْكَانَ، مصروفٌ عن سَرُعَ ووَشِكَ [٢]".

وقالوا: إنَّ (أُفٍّ) وهو اسم فعلٍ مضارعٍ مُشتق من التأفيف، و (أَوَّه) اسمُ فعلٍ مضارعٍ مُشتقٌّ من التَّأَوُّهِ، وهو التألُّم [٣].

ويظهر للمتأمل أنَّ مذهب اللغويين أقرب للصواب بسببه تقارب المعنى بين هذه الكلمات وأصلها الذي اشتُقَّت منه.

وعلى ذلك ينبغي ألاَّ يقصر المشتق من أسماء الأفعال على الأمر منها فقط، وإنَّما يكون في الماضي والمضارع أيضًا.

التقسيم الخامس لاسم الفعل: تقسيمه من جهة اللزوم والتعدّي.

تَتْبَعُ أسماءُ الأفعال – غالبًا – أفعالَها التي هي بمعناها من ناحية التعدِّي واللزوم. فما كان من تلك الأفعال متعدِّيًا فاسم الفعل منعه متعدٍّ أيضًا، وما كان منها لازمًا فاسم فعله لازم أيضًا.

(١) يُنظر كتاب العين للخليل ٨/٤١٠ وتهذيب اللغة ٦/٤٨٠.

(٢) الصِّحاح ١/٢٥٥ (شتت).

(٣) يُنظر كتاب العين للخليل ٨/٤١٠، ٤٤٠ والمحيط في اللغة ١٠/ ٤٣٧ والصِّحاح ٦/٢٢٢٥ (أوه) وتهذيب اللغة ٦/٤٨٠.

وهذه القاعدة غالبية، وليست مطّردة في كل اسمٍ من تلك الأسماء؛ لأنّه قد وُجِدَتْ أسماءٌ لازمةٌ في حين أنَّ مسمَّياتها من الأفعال متعدِّيَة.

ويتضح ممَّا سبق أنَّ أسماء الأفعال بالنسبة للتعدِّي واللزوم قسمين:

القسم الأول: اسم الفعل اللازم. وهو أكثر اسماء الأفعال استعمالاً؛ لذلك وقع في أنواع أسماء الأفعال الثلاثة، مثل (هَيْهَاتَ) بمعنى بَعُدَ و (شَتَّانَ) بمعنى افْتَرَقَ، و(أُفٍّ) بمعنى أتَضَجَّرُ و (وَيْ) بمعنى أعْجَبُ، و (آمِينَ) بمعنى اسْتَجِبْ. وقد جاء لازمًا، مع أنَّ لفعل الذي بمعناه مُتعدٍّ. و(صَهْ) بمعنى اسْكُتْ و (مَهْ) بمعنى انْكَفِفْ، و(نَزَالِ) بمعنى انْزِلْ.

وقد أورد الرضيُّ في هذا القسم أكثر من خمسة عشر اسمًا، كلها لازمة[1].

القسم الثاني : اسم الفعل المتعدِّي. وهو الناصب لمفعولٍ بعده.

وذلك مثل (هَاءَ) اسم فعلِ أمرٍ بمعنى خُذْ، تقول: هَاءَ الكتابَ، أي خُذْه. وفيه لغات مختلفة [2]. ومثل (بَلْهَ زيدًا) أي دَعْه. و (رُوَيْدَ زيدًا) أي أمْهِلْه. و(عَلَيْكَ نفْسَكَ) أي الْزَمْهَا. قال تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [3] أي الْزَمُوا شَأْنَ أنفُسِكُمْ. و (تَرَاكِ الإبِلَ) بمعنى اتْرُكْهَا.

ويُلْحَظُ على هذا القسم أنّه لم يأتِ إلاَّ مِن اسمِ فعلِ الأمرِ، ولم يأتِ مِن اسمِ الفعلِ الماضي ، ولا المضارع.

(١) شرح الكافية ٢/٧١ - ٧٢.

(٢) يُنظر شرح الكافية للرضي ٢/٦٩.

(٣) من الآية ١٠٥ من سورة المائدة.

وبعد أنْ حَصَرَ الرضيُّ اسمَ الفعل في هذين القسمين، أورد قسمًا ثالثًا، يوصف بالتعدِّي واللزوم. فقال [١] : "وممَّا جاء متعديًا ولازمًا (هَلُمَّ) بمعنى أَقْبِلْ، فيتعدَّى بإلى، قال تعالى: ﴿هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾ [٢]، وبمعنى أَحْضِرْه، نحو قوله تعالى: ﴿هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمْ﴾ [٣]. وسيأتي لهذا التقسيم مزيد إيضاحٍ عند الكلام على عمل اسم الفعل [٤].

التقسيم السادس: تقسيمٌ لاسمِ الفعل من ناحية إفراده وتركيبه.

أكثرُ أسماءِ الأفعال جاءت مفردةً بمعنى أنَّها لم تتركب تركيب مَزْجٍ من كلمتين أو أكثر ؛ لأنَّ التركيب - كما قالوا - خلاف الأصل؛ وذلك لأنَّها كلمات وُضِعَتْ - كما وُضِعَ غيرُها - للتعبير عن معانٍ معيَّنةٍ؛ فكانت مفردةً كما هو الحال في غالب الكلمات الأخرى.

ولكن هناك بعض أسماء الأفعال التي جاءت مركَّبةً من كلمتين، ثم مُزِجَتَا؛ فصارتا كلمةً واحدةً دالَّةً على معنى خاص.

وعلى ذلك تنقسم أسماء الأفعال من هذه الناحية إلى قسمين:

الأول : اسمُ فعلٍ مفردٌ، والمقصود بالإفراد هنا المقابل للتركيب، ويُسمَّى البسيط. وأمثلته كثيرة، فمنه (صَهْ) بمعنى اسْكُتْ، و (نَزَال) بمعنى انْزِلْ و(رُوَيْدَ) بمعنى أمْهِلْ و (بَلْهَ) بمعنى دَعْ، ومنه هَيْهَاتَ بمعنى بَعُدَ و (شَتَّانَ) بمعنى افْتَرَقَ، ومنه (أُفٍّ) بمعنى أَتَضَجَّرُ و (وَيْ) بمعنى أعْجَبُ.

(١) شرح الكافية ٢/٧٢.

(٢) من الآية ١٨ من سورة الأحزاب.

(٣) من الآية ١٥٠ من سورة الأنعام.

(٤) تُنظر ص ٦٥٣.

الثاني : اسمُ فعلٍ مركبٌ. وهو ما تركَّب من كلمتين تركيبَ مزجٍ. وهذا القسم من أسماء الأفعال قليلٌ وروده بالنسبة لِمَا جاء منها غيرَ مركَّبٍ.

ومن أمثلته (هَلُمَّ). فالنحاة مُجمعون على أنَّها مركَّبة، ولكنهم اختلفوا فيما تركَّبتْ منه على قولين:

مذهب الخليل وسيبويه وجمهور البصريين أنَّها مركَّبةٌ من حرف التنبيه (هَا) وفعل الأمر (لُمَّ)، ثم رُكِّبَتْ الكلمتان تركيبَ المزجِ، ولَمَّا كَثُرَ استعمالها حُذفت الألف تخفيفًا.

قال سيبويه: "وزعم - أي الخليل - أنَّهَا (لُمَّ) ألحقتها هاءً للتنبيه في اللُّغتين... ثم قال: والهاء فَضْلٌ، وإنَّما هي (ها) التي للتنبيه، ولكنهم حذفوا الألف لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم "[1]".

ومذهب الكوفيين أنَّها مركَّبة من (هَلْ) و (أُمَّ) ثم خُفِّفت الهمزة بحذفها؛ فقيل: (هَلُمَّ).

وهذا ما عبَّر عنه الفرَّاء بقوله: "نرى أنَّ قول العرب: (هَلُمَّ إلينا) إنَّما كانت (هَلْ) فضُمَّ إليها (أُمَّ) فَتُركتْ على نصبها" [2].

وقد رَدَّ أبو علي الفارسي على الفرَّاء قوله: إنَّ أصلَهَا مُركَّبة من (هَلْ) و (أُمَّ)، وقال: "لا مدخل للاستفهام ههنا" [3].

(١) الكتاب ٣/٥٢٩. ويُنظر تأويل مشكل القرآن ص ٥٥٧ والمقتضب ٣/٢٥ وشرح المفصَّل ٤/٤١.

(٢) معاني القرآن ١/٢٠٣ . وتُنظر الخصائص ٣/٣٥.

(٣) إيضاح الشعر لفارسي ص ٨٨.

وأجابَ ابنُ جنِّي عن اعتراض شيخه على الفرَّاء فقال: "هذا عندي لا يلزم الفرَّاء؛ لأنَّه لم يدَّعِ أنَّ (هَلْ) هنا حرف استفهام، وإنَّما هي عنده زَجْرٌ وحَثٌّ [١]...".

ومن المركَّبات في أسماء الأفعال - أيضًا - (حَيَّهَلَ). واختُلِفَ في تركيبها. فالجمهور - ومنهم سيبويه - يرون أنَّها مُركَّبة من (حَيَّ) و (هَلَ).

قال سيبويه: "وأمَّا حَيَّهَلَ التي للأمر فمِنْ شيئين، يدلُّك على ذلك حَيَّ على الصلاة. وزعم أبو الخطاب أنَّه سمع مَنْ يقول: حَيَّ هَلَ الصَّلاة [٢]".

ويرى ابنُ عصفور والرضيُّ وغيرُهما أنَّ (حَيَّهَلَ) مُركَّبةٌ من (حَيَّ) بمعنى أقْبِلْ و (هَلاَ) بمعنى أسْرِعْ [٣].

قال الرضيُّ: "وقد يُرَكَّبُ (حَيَّ) مع (هَلاَ) التي بمعنى أسْرِعْ، واسْتَعْجِلْ؛ فيكون المُرَكَّب بمعنى أَسْرِعْ أيضًا [٤].

وفي (حَيَّهَلَ) لغاتٌ مختلفةٌ، ليس هذا موضع ذِكرها. وقد ذكرها سيبويه والمبرِّد وأبو علي الفارسي وابن سيده [٥]. فلتُراجَع هناك.

(١) الخصائص ٣٦/٣.

(٢) الكتاب ٣٠٠/٣. ويُنظر شرح المفصَّل ٤٥/٤.

(٣) يُنظر المقرَّب لابن عصفور ١٣٢/١ وشرح الكافية للرضي ٧٢/٢.

(٤) شرح الكافية ٧٢/٢.

(٥) يُنظر الكتاب ٣٠٠/٣ والمقتضب ٢٠٥/٣ وإيضاح الشعر ص ٨٠ والمخصَّص ٨٩/١٤.

ومن المُركَّبات في أسماء الأفعال الظروف والمجرورات المنقولة إلى اسم الفعل، مثل (دُونَكَ) و ((أمَامَكَ) و (وَرَاءَكَ) و (عَلَيْكَ) و (إلَيْكَ). فإنَّها في الأصل مُركَّبة من ظرفٍ وضميرٍ ومن جارٍّ ومجرورٍ هما في الأصل حرف جرٍّ وضمير. ثم رُكِّبَتْ الكلمتان فصارتا كلمةً واحدةً دالَّةً على اسمٍ من أسماء الأفعال - كما سبق بيان ذلك بالتفصيل.

وعلى الرُّغم من ظهور التركيب في هذه الأسماء، إلاَّ أنَّني لم أجدْ مَنْ عَدَّها مِنَ المركَّبات في أسماء الأفعال، مع أنَّ سيبويه قد وصفها (بالأسماء المضافة)[1]، وذلك يعني أنَّها عنده مُركَّبة من مضافٍ ومضافٍ إليه.

(١) لكتاب ١/٢٤٩، ٢٥٠.

المبحث الثالث

عمل اسم الفعل وأحكامه

لَمَّا كان اسمُ الفعل مُشْبِهًا لفعله من الناحية المعنوية؛ - إذ هو وفعله بمعنى واحد- أُعْطِي حُكم فعله في العمل. فكما يعمل الفعل في معمولاته؛ فيرفع الفاعل وينصب المفعول، ويتحمل الضمير، وتتعلق به الظروف، ويُجْزَم المضارع في جوابه. كذلك يعمل اسم الفعل عمل فعله؛ فيرفع الفاعلَ الظاهر، ويتحمل الضمير، وينصب المفعول - إنْ كان متعديًا - وتتعلق به الظروف، ويُجْزَمُ المضارع في جوابه، كما سيأتي.

ونظرًا لقوَّة الشَّبَه بينه وبين مُسَمَّاه في المعنى لم يحتجْ في عمله إلى اشتراط زمن معيَّن، أو الاعتماد على شيء من أوجه الاعتماد المعروفة، كما وقع مع غيره من الأسماء العاملة عمل الفعل.

لذلك نراه : يعمل عَمَلَ مسمَّاه في التعدِّي واللزوم غالبًا، فإنْ كان مسمَّاه لازمًا كان اسمُ فعله لازمًا؛ فيرفع الفاعلَ فقط.

تقول: هَيْهَاتَ نَجْدٌ.

وإنْ كان مسمَّاه متعديًا كان اسم الفعل متعديًا؛ فينصب المفعول، تقول: تَرَاكِ زيدًا، بمعنى اتركه [1]. هذا ما تقرَّر عند النحويين.

(١) يُنظر اللباب في علل البناء والإعراب ٤٥٦/١؛ وأوضح المسالك ١١٩/٣ وهمع الهوامع ١٢٠/٥ وشرح الأشموني ٢٠٥/٣.

وقد قُيِّدت القاعدة السابقة بأنَّها غالبة، لا مطلقة، فهناك أسماء أفعال لازمة، في حين أنَّ مسمياتها من الأفعال التي بمعناها متعدِّية. وذلك مثل (آمِينَ) اسمُ فعلٍ أمر لازم، بينما مُسمَّاه متعدٍّ، وهو (اسْتَجِبْ)، تقول: رَبِّ اسْتَجِبْ دُعاءَنا. ومثله (إيهِ)، وهو اسم فعلٍ لازم، وفعله الذي بمعناه - وهو (زِدْ) - متعدٍّ. قال تعالى: ﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ (١).

وقد تُعَدَّى أسماءُ الأفعال المتعدِّيَة بحرف من حروف الجرِّ؛ لتقويتها على العمل. تقول: عليك زيدًا، وعليك بزيدٍ. أي الزمْه.

قال الرضيُّ: "وأسماءُ الأفعال حُكمها في التعدي واللزوم حُكم الأفعال التي هي بمعناها، إلاَّ أنَّ الباء تُزاد في مفعولها كثيرًا، نحو عليك بـه؛ لضعفها في العمل؛ فتُعْمَد بحرفٍ عادته إيصال اللازم إلى المفعول (٢)".

وقد لا نوافق الرضي في وصف هذه الأسماء بالضعف في العمل؛ لأنَّ العامل الضعيف لا يظهر أثرُه في المعمولات، بل يرفع الضمائرَ المستترة فقط، ولا يتعدَّى عملُه إلى المفعول. في حين نرى أنَّ أسماء الأفعال عملت في المضمر والظاهر، وفي الفاعل والمفعول. فإنَّ منها ما هو متعدٍّ ينصب المفعولَ به. كما سبق ذكره. ثم إنَّه لم يُشترط في عملها زمنٌ معيَّنٌ، ولم يُشترط لها الاعتماد؛ ممَّا يدل على قوة هذه الأسماء في العمل، وقربها من الفعل.

وشواهد عمل هذه الأسماء كثيرة لا يأتي عليها الحصر،نذكر منها ما يلي:

من شواهد عمل اللازم في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا

(١) من الآية ١١٤ من سورة طه.

(٢) شرح الكافية ٦٨/٢.

﴿تُوعَدُونَ﴾ [١]. فاسم الفعل (هَيْهَاتَ) لازم؛ لذلك رفع الفاعلَ فقط، لكن اختُلف في هذا الفاعل؛ فقيل: إنَّ اللام صلة و (ما) اسم موصول بمعنى الذي في محل رفع، فاعل لاسم الفعل. أي بعد ما توعدون. وقيل: إنَّ الفاعل مصدر مُضمر، تقديره بعد التصديق لما توعدون، أو الوقوع، أو الصحة [٢].

وقوله - سبحانه -: ﴿فَلاَ تَقُل لَّهُمَا أُفٍّ وَلاَ تَنْهَرْهُمَا﴾ [٣]. فقوله (أُفٍّ) اسم فعل مضارع، بمعنى أَتَضَجَّرُ، وهو لازمٌ كما كان مسمَّاه لازمًا. وفيه ضميرٌ في محل رفع فاعل.

وقوله - عَزَّ وجَلَّ - : ﴿وَيْكَأَنَّ اللهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [٤]. وقوله تعالى - في آخر هذه الآية -: ﴿وَيْكَأَنَّهُ لاَ يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾. فقوله: (وَيْ) في الموضعين اسمُ فعل مضارع، بمعنى نَعْجَبُ - على أرجح الأقوال التي سبق ذكرها - وهو لازم لا متعدٍّ. وفاعله ضمير مستتر فيه.

وقوله - سبحانه - : ﴿مَكَانَكُمْ أَنتُمْ وَشُرَكَاؤُكُمْ﴾ [٥]. فقوله : (مَكَانَكُم) اسمُ فعلِ أمرٍ لازمٌ، بمعنى اثْبُتوا، أو امكُثُوا. وفيه ضمير مستتر هو فاعل لاسم الفعل، و (أنتم) توكيد لهذا الضمير [٦].

(١) الآية ٣٦ من سورة المؤمنون.

(٢) يُنظر البيان لابن الأنباري ١٨٤/٢ والتبيان في إعراب القرآن ٩٥٤/٢ والبحر المحيط ٤٠٥/٦.

(٣) من الآية ٢٣ من سورة الإسراء.

(٤) من الآية ٨٢ من سورة القصص.

(٥) من الآية ٢٨ من سورة يونس.

(٦) التبيان في إعراب القرآن ٦٧٣/٢ والبحر المحيط ١٥١/٥.

وشواهد عمل اللازم في كلام العرب كثيرة، منها قولهم - في المثل -: "سَرْعَانَ ذَا إِهَالَةٍ". فقوله: (ذا) اسم إشارة في محل رفع فاعل لاسم الفعل (سَرْعَانَ).

وقول جرير - الذي سبق ذكره -:

فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ وَمَنْ بِهِ وَهَيْهَاتَ خِلٌّ بِالْعَقِيقِ نُوَاصِلُه (١)

فأَعْمَلَ اسمَ الفعل اللازم (هَيْهَاتَ) ورَفَعَ به الفاعلَ؛ لأنَّ قوله: (العقيق) وقوله: (خِلّ) فاعلان لهذين الاسمين.

وهناك كثيرٌ من الشواهد على عمل اسم الفعل اللازم، لا أرى أنَّ المقام يتطلب ذكرها. فقد سبق ذِكْرُ كثيرٍ منها في المباحث السابقة.

وممَّا تجدر الإشارة إليه - وتبيَّنَ لي في أثناء دراستي لاسم الفعل - أنَّ أسماء الأفعال التي جاءت للماضي والمضارع كلُّها لازمة، ولم يأتِ منها شيءٌ متعدٍّ، ولعل هذا يرجع إلى أنَّ مسمياتها من الأفعال لازمة كذلك غالبًا.

أمَّا شواهد عمل اسم الفعل المتعدِّي فكثيرة كذلك في القرآن وكلام العرب.

منها قوله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ (٢).

فقوله: (عليكم) في الآية اسمُ فعلِ أمرٍ منقولٌ من الجارِّ والمجرورِ - كما سبق بيانه - بمعنى الزموا، وهو متعدٍّ؛ ولذلك عمل النصبَ في المفعول به

(١) سبق الكلام على هذا البيت في ص ٦٣٢.

(٢) من الآية ١٠٥ من سورة المائدة.

(أنفُسَكُمْ). أمَّا فاعله فهو ضمير مستتر فيه. ومعنى ذلك أنَّه عمل الرفع في الفاعل، والنصبَ في المفعول، وذلك هو عمل المتعدِّي.

يقول العكبري – في إعراب هذه الآية –: "عَلَيْكُمْ اسمٌ للفعل ههنا، وبه انتصب (أنفُسَكُم). والتقدير احفظوا أنفُسَكُم، والكاف والميم في (عليكم) في موضع جرٍّ؛ لأنَّ اسم الفعل هو الجارُّ والمجرور [١]...".

ومنها قوله – سبحانه – :﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمْ﴾ [٢]. فاسم الفعل (هَلُمَّ) بمعنى أَحْضِرُوا، وهو متعدٍّ؛ فلذلك نصبَ (شُهَدَاءَكُم) على المفعولية.

وهذا الاسم استعملته العرب – في اللغة الحجازية – لازمًا ومتعديًا. وقد جاء في الآية السابقة متعديًا؛ لذلك نصبَ المفعولَ.

ويأتي لازمًا إذا كان بمعنى (ائْتِ)، فيُعَدَّى حينئذٍ بحرف الجر (إلى)، كما في قوله – سبحانه – : ﴿وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾ [٣]، أي ائْتُوا إلينا.

وقد يُعَدَّى باللام، كما في قول العرب: (هَلُمَّ للثَّرِيدِ)؛

لذلك عدَّه الرضيُّ من الأسماء القابلة للتعدِّي واللزوم. قال: "وممَّا جاء متعدِّيًا ولازمًا (هَلُمَّ)، بمعنى أَقْبِلْ؛ فيتعدَّى بإلى، قال تعالى: ﴿هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾ [٤]. وبمعنى أَحْضِرْهُ، نحو قوله تعالى: (هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمْ﴾ [٤]... ولمَّا غُيِّرَ معناه عند التركيب؛ لأنَّه صار بمعنى أَقْبِلْ أو أَحْضِرْ، بعدما كان بمعنى اجْمَعْ، صار

(١) التبيان في إعراب القرآن ١/٤٦٥.

(٢) من الآية ١٥٠ من سورة الأنعام.

(٣) من الآية ١٨ من سورة الأحزاب.

(٤) من الآية ١٥٠ من سورة الأنعام.

كسائر أسماء الأفعال المنقولة عن أصولها؛ فلم يَتصَرَّفْ فيه أهل الحجاز، مع أنَّ أصله التصرف [١]".

ومن شواهد عمل اسم الفعل المتعدِّي ما ورد في الحديث من قوله ﷺ "رُوَيْدَكَ سَوْقَكَ بِالْقَوَارِيرِ" [٢]. فأُعْمِلَ اسمُ الفعل (رُوَيْدَ) في (سَوْقك)؛ فنُصب على المفعولية.

قال العكبري: "الوجه النصب برويد، والتقدير أَمْهِلْ سَوْقَكَ، والكاف حرف للخطاب، وليست اسمًا، ورويد يتعدَّى إلى مفعولٍ واحدٍ [٣]".

وقد أجاز هذا الوجه ابنُ مالك، وأجاز معه وجهًا آخر، وهو أنْ يجعل (رُوَيْدَك) هنا مصدرًا مضافًا إلى الكاف، ناصبًا (سَوْقك) [٤]".

ومن تلك الشواهد - أيضًا - الحديث الآخر، وهو قوله عليه الصلاة والسلام -: "رُوَيْدًا أَيُّهَا النَّاسُ عَلَيْكُمْ السَّكِينَةَ" [٥]. بنصب (السكينة) على أنها مفعول به لاسم الفعل (عليكم).

قال العكبري - في إعراب هذا الحديث - : "الوجه أن تنصب (السكينة) على الإغراء.- [يقصد به اسم الفعل، وهذه تسمية قديمة] - أي الزموا

(١) شرح الكافية ٢/٧٢.

(٢) الحديث أخرجه البخاري في كتاب الأدب - باب ما يجوز من الشعر والرجز ٨/٤٤والإمام أحمد في المسند ٣/١٠٧.

(٣) إعراب الحديث النبوي ص ١٢٨.

(٤) يُنظر شواهد التوضيح والتصحيح ص ٢٠٥.

(٥) الحديث أخرجه الإمام أحمد في المسند ٥/٢٠٢.

السكينة، كقوله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [١]، ولا يجوز الرفع؛ لأنّه يصير خبرًا وعند ذلك لا يحسن أن تقول: رُوَيْدًا أيُّها النَّاسُ، ولأنّه لا فائدة فيه أيضًا" [٢].

والشواهد الشعرية على إعمال المتعدِّي من أسماء الأفعال كثيرة جدًّا، ذكر بعضًا منها سيبويه. كقول الراجز:

تَرَاكِهَا مِنْ إِبِلٍ تَرَاكِهَا [٣]

فقوله: (تَرَاكِ) اسمُ فعلِ أمرٍ، بمعنى اتْرُكْ، وهو متعدٍّ، وفاعله ضمير مستتر فيه، والهاء ضمير في محل نصب مفعول به لاسم الفعل.

ومثله قول الآخر:

مَنَاعِهَا مِنْ إِبِلٍ مَنَاعِهَا [٤]

فاستعمل (مَنَاعِ) اسمًا لفعل الأمر امْنَعَ، ونصب به الضمير المتصل به على المفعولية.

ومنها قول الشاعر:

(١) من الآية ١٠٥ من سورة المائدة.

(٢) إعراب الحديث النبوي ص ١٠٦.

(٣) تقدَّم تخريج هذا البيت في ص ٦٣٠. فليُنظر.

(٤) البيت من الرجز ، نسبه ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه ٢٩٨/٢ لراجز من بكر بن وائل.

وهو من شواهد الكتاب ٢٤٢/١ والمقتضب ٣٧٠/٣ والتبصرة للصيمري ٢٥١/١ والإنصاف ٥٣٧/٢ وشرح المفصل ٥١/٤.

رُوَيدَ عَلِيًا جُدَّ مَا تَدْيُ أُمِّهِمْ إِلَيْنَا وَلَكِنْ بُغْضُهُمْ مُتَمَايِنُ [١]

حيث جاء (رُوَيْد) - وهو اسمُ فعلِ أمرٍ ، بمعنى أَمْهِلْ - عاملاً النصب في المفعول به الذي بعده، وهو قوله: (عَلِيًّا)..

ومنها قول الشاعر:

نَعَاءِ أَبَا لَيْلَى لِكُلِّ طِمِرَّةٍ وَجَرْدَاءَ مِثلِ القَوْسِ سَمْحٍ حُجُولُهَا [٢]

فقوله: (نَعَاءِ) اسمُ فعلِ أمرٍ قياسي، بمعنى (انْعَ)، وهو متعدٍّ؛ لذلك نصب المفعولَ به، وهو قوله: (أبا ليلى).

وكذلك قول كعب بن مالك ﷺ وقد سبق ذكره:

تَذَرُ الْجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتُهَا بَلْهَ الأَكُفَّ كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقِ [٣]

فأعمل (بَلْهَ): وهو اسم فعلِ أمرٍ منقولٌ من المصدر إعمال الفعل؛ فرفع به الضمير المستتر فيه على الفاعلية، ونصب به (الأَكُفَّ) على المفعولية. وهذا على رواية النصب فيها، وقد تقدَّم لنا توجيه الروايات المختلفة في هذا البيت.

ومن شواهد عمله - أيضًا - ما رواه سيبويه عن العرب، قال: "سمعنا مِنَ العرب مَنْ يقول: واللهِ لو أردتَ الدَّراهمَ لأعطَيْتُكَ رُوَيْدَ مَا الشِّعْرَ. يريد

(١) سبق تخريجه والكلام عليه في ص ٦١٥ .

(٢) البيت من الطويل، وقد نسبه سيبويه لجرير، وهو في ملحق ديوانه ١٠٣٣/٢.
وهو من شواهد الكتاب ٢٧٢/٣ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧٣ والمخصَّص ٦٣/١٧ والإنصاف ٥٣٨/٢ وما بنته العرب على فَعَالِ ص ٩.

(٣) يُنظر تخريج البيت في ص ٦١٧.

أَرْوِدِ الشِّعْرَ [١]". فأعمل (رُوَيْدَ) في (الشِّعر) ونصبه على المفعولية، و (ما) التي قبله زائدة.

وفي إعمال اسم الفعل (حَيَّهَلَ) وَرَدَ قولُهم: "حَيَّهَلَ الثَّرِيدَ"، أي ائْتِ الثَّرِيدَ؛ فلذلك تعدَّى بنفسه، ونصب المفعولَ به.

قال سيبويه: "ومنها قول العرب: حَيَّهَلَ الثَّرِيدَ، وزعم أبو الخطاب أنَّ بعض العرب يقول: حَيَّهَلَ الصَّلاةَ. فهذا اسم ائْتِ الصلاةَ، أي ائْتُوا الثريدَ وائْتُوا الصلاةَ [٢]".

و (حَيَّهَلَ) - كما سبق بيانه - من الأفعال التي تأتي لازمةً؛ فترفع الفاعلَ فقط، وتأتي متعديةً؛ فترفع الفاعلَ وتنصب المفعولَ.

ولزومها وتعدِّيها مرتبطٌ بمعنى الفعل الذي تؤدِّيه. فإنْ أدَّت معنى فعلٍ متعدٍّ صارت متعديةً، كقولهم: حَيَّهَلَ الثريدَ؛ لأنَّه بمعنى ائْتِ الثريدَ. وهو متعدٍّ. وإنْ أدَّت معنى فعلٍ لازمٍ صارت لازمةً، ويمكن تعديتها بحرفٍ من حروف الجر بحسب معناها. فإذا كانت بمعنى (أَقْبِلْ) تعدت بعَلَى، كقولهم: حَيَّهَلَ على الخير، بمعنى أَقْبِلْ على الخير. وإذا كانت بمعنى (أَسْرِعْ) تعدت بالباء، كقول ابن مسعود ﷺ : "إذَا ذُكِرَ الصَّالحونَ فَحَيَّهَلاً بِعُمَرَ [٣]".

(١) الكتاب ١/٢٤٣.

(٢) الكتاب ١/٢٤١.

(٣) ورد هذا القول في مسند الإمام أحمد منسوبًا لعائشة - رضي الله عنها - . يُنظر المسند ٦/١٤٨. وورد في غريب الحديث لأبي عبيد والفائق للزمخشري وشرح المقامات للشريشي منسوبًا لعبد الله بن مسعود. =

أي أسرِعوا بذكره [١].

وقد ظهر لي من خلال البحث أنَّ أسماء الأفعال المتعدِّية تخالف الأفعال المتعدِّية من ناحية أنَّ الأفعال المتعدية منها ما يتعدَّى لواحد؛ فينصب مفعولاً واحدًا، ومنها ما يتعدَّى لاثنين؛ فينصب مفعولين، ومنها ما يتعدَّى لثلاثة؛ فينصب ثلاثة مفاعيل، في حين أن اسم الفعل المتعدِّي لا يتعدَّى إلاَّ لمفعولٍ واحدٍ. ولم أرَ اسمًا من أسماء الأفعال نَصَبَ مفعولين أو ثلاثة.

ولعلَّ ذلك راجعٌ إلى أنَّ ما كان بمعناها من الأفعال إنَّما هو متعدٍّ لواحدٍ، وليس فيها ما هو متعدٍّ لاثنين أو ثلاثة؛ فلذلك طابقت مسمياتها من الأفعال.

وهناك ملحوظة أخرى، وهي أنَّ الناصب من أسماء الأفعال خاصٌّ بما كان منها دالاًّ على الأمر فقط، ولم يَرِدْ في أسماء الأفعال التي بمعنى الماضي أو المضارع اسمٌ ناصبٌ للمفعول. وذلك يعود أيضًا إلى أنَّ أفعالها التي جاءت بمعناها كانت لازمةً غيرَ متعديةٍ فلا تنصب المفعول.

شروط عمل أسماء الأفعال:

قبل البدء في بيان شروط عمل هذه الأسماء تجدر الإشارة إلى أنَّ عمل أسماء الأفعال كان مجمعًا عليه بين العلماء. ولم أجد أحدًا من النحاة خالف في إعمالها عمل الفعل. بل اتفق النحويون على أنَّها تعمل عمل أفعالها التي هي بمعناها.

= يُنظر غريب الحديث لأبي عبيد ٨٧/٤ والفائق للزمخشري ٣٤٢/١ وشرح مقامات الحريري للشريشي ٣٩١/٢.

(١) يُنظر التصريح على التوضيح ١٩٩/٢ وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل ٩١/٢.

وسبب عملها، أمَّا عند الكوفيين القائلين بأنَّها أفعالٌ، فلا إشكال في إعمالها؛ لأنَّ الفعل هو الأصل في العمل؛ فتعمل هذه الأفعال كسائر الأفعال الأخرى.

أمَّا سبب عملها عند البصريين القائلين بأنَّها أسماء، فهو قيامُها مقامَ الأفعال بنيابتها عنها في المعنى؛ فلمَّا كانت بمعنى تلك الأفعال عَمِلَت عملَها.

قال ابن أبي الربيع: "وتعملُ عملَ الفعلِ الذي هي اسمٌ له؛ لأنَّها نابتْ منابَه، ودلَّت عليه، فإنْ كان ذلك الفعل متعديًا كانت هي متعديةً، وإنْ كان الفعلُ غيرَ متعدٍّ كانت هي غيرَ متعديةٍ... ثم قال: ولا بد من تَحَمُّلها الضميرَ الذي كان في الفعل، إلاَّ أنَّه في الفعل يَظهر ويستتر، وهو في أسماء الأفعال مُستترٌ لا غير، لا يجوز ظهورُه [1]".

أمَّا شروط عملها فلم أجدْ منْ نصَّ على شروط معيَّنة في عمل اسم الفعل. ولكن قد يُستَنْبَط من الخلاف الواقع بين النحويين في بعض مسائل اسم الفعل بعضُ الشروط التي يمكن بيانها فيما يلي:

الشرط الأول : تقدُّم اسمِ الفعل على معموله. وهذا الشرط قال به البصريون.

فلا يصح عندهم إعمالُ اسم الفعل متأخرًا.

وعلَّلوا ذلك بأنَّ اسم الفعل فرعٌ عن الفعل، فوجب ألاَّ يعمل إلاَّ متقدِّمًا؛ لأنَّه لم يتصرَّف في نفسه؛ فلا يُتَصَرَّف في معموله بالتقديم؛ فلا يقال: (زيدًا دُونَكَ). بل يجب تقديمُ اسم الفعل على معموله.

(١) الملخَّص في ضبط قوانين العربية ص ٣٤٨ ويُنظر شرح الكافية للرضي ٦٨/٢.

وهـذه المسـألة من المسائل الخلافية بين البصريـين والكوفيـين الـتي ذكرهـا أبو البركات الأنبـاري والعكبري، وذكرا دليلَ كلِّ قولٍ [١].

فمذهب البصريين أنَّه لا يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه. وقد وافقهم على هذا المذهب الفرَّاءُ من الكوفيين - كما سيأتي.

وقد عبَّر سيبويه عن مذهب البصريين بقوله: "واعلمْ أنَّه يقبح زيدًا عليك، وزيدًا حَذْرَكَ؛ لأنَّه ليس من أمثلة الفعل؛ فقبح أن يُجْرَى ما ليـس مـن الأمثلـة مُجْرَاها [٢]".

وقال المبرد: "ولا يجوز فيها - أي في أسمـاء الأفعـال - التقديـم والتأخـير؛ لأنَّها لا تتصرَّف تصرُّفَ الفعل ... فألزمت موضعًا واحدًا" [٣].

أمَّا الفرَّاء فإنَّه قد خالف شيخَه الكسائي، وأخذ بالمذهب البصـري حيـث مَنَعَ تقديمَ معمولِ اسم الفعل عليه. قال - عنـد تفسـير قولـه تعـالى: ﴿عَلَيْكُـمْ أَنفُسَـكُمْ﴾ [٤] -: "ولا تُقَدِّمَـنَّ مـا نصبتـه هـذه الحـروف قبلهـا؛ لأنَّهـا أسمـاء، والاسم لا ينصب شيئًا قبله... [٥]".

أمَّا المذهـب المقـابل لهـذا فهـو مذهـب الكسـائي وبـاقي الكوفيـين -غـير

(١) يُنظر الإنصاف ٢٢٨/١ - ٢٣٥ والتبيين عن مذاهب النحويين ص ٣٧٣.

(٢) الكتاب ٢٥٢/١.

(٣) المقتضب ٢٠٢/٣.

(٤) من الآية ١٠٥ من سورة المائدة.

(٥) معاني القرآن للفراء ٣٢٣/١.

الفراء- فإنَّهم أجازوا تقديمَ معمولِ اسمِ الفعلِ عليه؛ فاسم الفعل عندهم يعمل متقدمًا ومتأخرًا.

وقد ذكر هذا المذهب الفراء - ولم يعيِّن قائلَه - قال - في إشارةٍ واضحةٍ لمذهب الكسائي والكوفيين - في قوله تعالى: ﴿كِتَابَ اللهِ عَلَيْكُمْ﴾ [١]، : "كقولك: كتابًا من اللهِ عليكم. وقد قال بعض أهل النحو: معناه عليكم كِتَابَ اللهِ. والأول أشْبَهُ بالصواب، وقلَّما تقول العرب: زيدًا عليك، أو زيدًا دُونَك". ثم خرَّج ذلك على أنَّه منصوبٌ بفعلٍ مُضمرٍ، لا باسمِ الفعلِ. قال: "وهو جائزٌ كأنَّه منصوبٌ بشيءٍ مُضمرٍ قبله [٢]".

والناظر في أدلة الفريقين يجد أنَّ دليل البصريين دليلٌ عقليّ، وهو أنَّ هذه الألفاظ فرعٌ عن الفعل؛ فوجب أن تكون في مرتبةٍ أحَطَّ من الفعل من جهة العمل؛ لأنَّها إنَّما عملت لقيامها مقامه؛ فينبغي ألاَّ تتصرَّف تصرُّفه؛ فلذلك وجب ألاَّ يتقدَّم معمولُها عليها [٣].

واستدل بعضهم بأنَّها أسماء جامدة، أُعْمِلَتْ بالمعنى؛ فلم يَجُزْ تقديمُ معمولِها عليها، كالمصدر [٤].

(١) من الآية ٢٤ من سورة النساء.

(٢) معاني القرآن ١/٢٦٠.

(٣) يُنظر الإنصاف لأبي البركات الأنباري ١/٢٢٩ وأسرار العربية ص ١٦٥ والمقرَّب ١/١٣٧ وشرح المفصل لابن يعيش ١/١١٧.

(٤) يُنظر التبيين عن مذاهب النحويين ص ٣٧٣ واللباب في علل البناء والإعراب ١/٤٦١.

أمَّا دلة الكوفيين فمنها السماعي، ومنها القياسي.

فمِنْ السماع استدلُّوا بما يلي:

قوله تعالى: ﴿كِتَابَ اللهِ عَلَيْكُمْ﴾ (١)؛ لأنَّ التقدير عليكم كتابَ اللهِ، أي الْزَمُوه، فقوله: (كتاب) هنا مفعول به لاسمِ الفعلِ (عليكم)، وقد جاء متقدِّمًا على عامله.

والآية السابقة دليلٌ صريحٌ، لو كان المعنى على ما قدَّره الكسائي، ولكنَّ المعنى يرجِّح تقديرَ الجمهور، كما سيأتي بيانُه.

واستدلُّوا من الشِّعر بقول الراجز:

يَا أيُّهَا المَائِحُ دَلْوِي دُونَكَا إنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمِدُونَكَا (٢)

فقالوا: (دَلْوِي) معمولٌ لاسمِ الفعلِ(دُونَكَ). وقد تقدَّم المعمولُ على عاملِه. والأصل دُونَكَ دَلْوِي؛ فدلَّ ذلك على جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه.

(١) من الآية ٢٤ من سورة النساء.

(٢) البيتان من الرجز، وقائلهما راجز جاهلي من بني أسيد بن عمرو بن تميم - كما قال البغدادي: وقيل: قائلتهما جارية من بني مازن.

وهما من شواهد معاني القرآن للفراء ٢٦٠/١ ومعاني القرآن للزجاج ٣٦/٢ واشتقاق أسماء الله للزجاجي ص ٢١٨ والإنصاف ٢٢٨/١ وأسرار العربية ص ١٦٥ واللباب في علل البناء والإعراب ٤٦١/١ والتبيين للعكبري ص ٣٧٤ وشرح المفصل ١١٧/١ والمقرَّب ١٣٧/١ وشرح عمدة الحافظ ص ٧٣٩ ومغني اللبيب ص ٧٩٤ والمقاصد النحوية ٣١١/٤ والتصريح ٢٠٠/٢ وخزانة الأدب ٢٠٠/٦

وهذا الدليل كالنَّصِّ في موضع النزاع، لكن البصريين يأبَون إلاَّ تأويله، وتقدير عامل محذوف - كما سيأتي.

أمَّا دليل الكوفيين من القياس، فقد جعله العكبري من وجهين نوجزهما فيما يلي:

أنَّها نائبةٌ عن الفعل، والفعلُ يتقدَّم معمولُه عليه؛ فكذلك ما ناب عنه، ولأنَّها واقعة موقع الأمر، والأمر يتقدَّم معمولُه عليه؛ فكذلك ما وقع موقعه[1].

وقد أجاب البصريون عن أدلة الكوفيين بما يلي:

أمَّا بالنسبة للآية - وهي قوله تعالى -: ﴿كِتَابَ اللهِ عَلَيْكُمْ﴾ [2]. فليس (كتاب) مفعولاً به، بل هو منصوب على المصدر، والعامل فيه فعلٌ مقدَّر، أي كَتَبَ اللهُ ذلك كتابًا عليكم، ثم حذف الفعل وأضيف المصدر لفاعله، و (عليكم) في الآية جارٌّ ومجرورٌ متعلقان بالفعل المحذوف؛ وعلى ذلك ليس في هذه الآية اسمُ فعلٍ أصلاً [3].

وقد أجاب بمثل هذا الجواب الفرَّاءُ نفسُه في «معاني القرآن»، قال: "هو كقولك: كتابًا من اللهِ عليكم" [4].

وبهذا الجواب رَدَّ الزَّجَّاجُ أيضًا على الكوفيين، وزاد وجهًا آخر في

(١) يُنظر التبيين عن مذاهب النحويين ص ٣٧٤ - ٣٧٥.

(٢) من الآية ٢٤ من سورة النساء.

(٣) يُنظر الإنصاف ٢٣٠/١ والتبيين عن مذاهب النحويين ص ٣٧٥.

(٤) معاني القرآن ٢٦٠/١.

الجواب، قال: "هذا منصوبٌ على التوكيد محمولٌ على المعنى؛ لأنَّ معنى قوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ﴾ [١] كَتَبَ اللهُ عليكم هذا كتابًا" . ثم قال: "وقد يجوز أن يكون منصوبًا على جهة الأمر، ويكون (عليكم) مفسِّرًا له؛ فيكون المعنى الْزَمُوا كتابَ اللهِ، ولا يجوز أن يكون منصوبًا بعليكم؛ لأنَّ قولك: عليك زيدًا ليس له ناصبٌ متصرِّفٌ؛ فيجوز تقديم منصوبه [٢]".

والحقُّ أنَّ عمومَ الآيةِ يؤيِّد هذا الإعراب -أعني إعراب البصريين- لأنَّه قد جاء فيما قبل هذه الآية ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ [٣]. ثم قال: ﴿كِتَابَ اللهِ عَلَيْكُمْ﴾[٤]. وهذا يدل على أنَّ المعنى كَتَبَ اللهُ ذلك كتابًا عليكم؛لأنَّ التحريم يستلزم الكتابة [٥]. ويؤيد ذلك أنَّه قد قُرِئَ في الشَّواذِّ ﴿كَتَبَ اللهُ عَلَيْكُمْ﴾[٦] .

قال ابن جني: "في هذه القراءة دليل على أنَّ قوله: (عَلَيْكُمْ) في قراءة الجماعة معلَّقة بنفس (كِتَاب)، كما تعلَّقت في ﴿كَتَبَ اللهُ عَلَيْكُمْ﴾ بنفس كَتَبَ، وأنَّه ليس (عليكم) اسمًا سُمِّيَ به الفعل [٧]".

(١) من الآية ٢٣ من سورة النساء.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٢/٣٦.

(٣) من الآية ٢٣ من سورة النساء.

(٤) من الآية ٢٤ من سورة النساء.

(٥) يُنظر مشكل إعراب القرآن ١/١٨٦ والتبيان للعكبري ١/٣٤٦.

(٦) هذه قراءة محمد بن السميفع اليماني كما في مختصر الشواذ ص٢٥ والمحتسب ١/١٨٥.

(٧) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات ١/١٨٥.

أمَّا البيت الذي استدل به الكوفيون فقد أجاب عنه الجمهور من أوجُهٍ عِدَّةٍ:

منها أنَّ (دُونَكَ) في البيت ليس اسمَ فعلٍ، بل هو ظرف مكان في محل رفع خبر للمبتدأ الذي هو (دَلْوِي). وهذا إخبار منه بأنَّ دَلْوَه دونه فليأخذه.

وقد أعرب الفراء (دَلْوِي) في البيت مبتدأً، وما بعده الخبر، تَمَشِّيًا مع مذهب البصريين، قال: (الدلو) رفعٌ، كقولك: زيدٌ فاضربُوه [١]".

وجعله في موضع آخر خبرًا لمبتدأ محذوف، قال: "وإن شئت جعلتها رفعًا، تريد هذه دَلْوِي فَدُونَكَا [٢]".

وقال الزجاج: "ويجوز أن يكون (دلوي) في موضع رفع، والمعنى دلوي دُونَكَا" [٣].

وأجاب العكبري عن البيت بقوله: "أمَّا الشِّعر فمعناه الخبر، لا الأمر؛ وذلك أنَّه نبَّهه على أنَّ دَلْوَه قريبٌ منه ليعتني بملئِه [٤]".

وهناك جواب آخر عن البيت ذكره أيضًا الفرَّاء، وذلك بأنْ يُجْعَلَ (دَلْوِي) مفعولاً منصوبًا بفعلٍ محذوفٍ، تقديره خُذْ دَلْوِي، وتكون (دُونَكَ) مفسِّرَةً، أو تكون ظرفًا في محل نصب على الحال.

(١) معاني القرآن للفراء ١/٢٦٠.

(٢) المصدر نفسه ١/٣٢٣.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٢/٣٧.

(٤) التبيين عن مذاهب النحويين ص ٣٧٥.

قال الفرَّاء: "إنْ شئت نصبت (الدَّلْوَ) بمُضمَرٍ قبله [١]".

وقال الزجاج: "يجوز أن يكون (دَلْوِي) في موضع نصب بإضمار خُذْ دَلْوِي، ولا يجوز على أنْ يكون دُونَكَ دَلْوِي" [٢].

ويرى ابنُ مالك - وهذا تخريج ثالث للبيت - أنَّه يجوز أنْ يكون (دَلْوِي) منصوبًا باسمِ فعل مقدَّر، قال: "فدلوي منصوب بدُونَكَ مُضمَرًا، لا بدُونِكَ المتأخِّر، ويجوز جعله مبتدأً ودونك خبرُه" [٣].

وقال في موضع آخر - عن هذا البيت -: "لا حجة فيه؛ لصحة تقدير (دَلْوِي) مبتدأً، أو مفعولاً بدونك مُضمَرًا. فإنَّ إضمارَ اسمِ الفعلِ متقدِّمًا لدلالة متأخرٍ عليه جائزٌ عند سيبويه [٤]".

وقد عارضه المتأخرون في جعْلِه العامل اسمَ فِعلٍ مُضمَرٍ وإعماله له. وسيأتي بيان ذلك في الشرط الآتي.

والذي فتح الباب واسعًا أمام هذه التأويلات والتقديرات المختلفة في هذا البيت هو مجيء قوله: (دَلْوِي) مضافًا إلى ياء المتكلم؛وذلك لأنَّ المضاف إلى ياء المتكلم لا تظهر عليه الحركة الإعرابية. فلا يُعرَف -إنْ لم يدل عليه المقام- هل هو في محل نصب؟ أو في محل رفع؟ فلذلك كثرت التقديرات حوله. ولو جاء في البيت غير مضاف لياء المتكلم لعُرِفَ حينئذٍ موضعُه من الإعراب.

(١) معاني القرآن ٣٢٣/١.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٣٦/٢.

(٣) شرح عمدة الحافظ ص ٧٤٠.

(٤) شرح الكافية لشافية ١٣٩٤/٣.

أمَّا الردُّ على دليل الكوفيين العقلي، وهو قياسهم اسم الفعل على الفعل، فقد أجاب عنه أبو البركات بن الأنباري وغيره بأنَّ الفعل يستحقُّ أن يعمل في الأصل، وهو متصرِّفٌ في نفسه؛ فتصرَّف عملُه. وأمَّا هذه الألفاظ فلا تستحق في الأصل أن تعمل النصبَ،وإنما عملت لقيامها مَقَامَ الفعلِ، وهي غير متصرِّفة في نفسها؛ فينبغي ألا يَتصرَّف عملُها؛ فوجب ألاَّ يتقدَّم معمولُها عليها [١].

ويظهر من استعراض أدلة الفريقين، وبما أجاب به البصريون على أدلة الكوفيين ترجيح المذهب البصري في هذه المسألة؛ وذلك أنَّ أدلة الكوفيين التي ذُكِرَتْ كانت محتملةً للتأويل. والدليل، كما هو معلومٌ إذا تطرَّق إليه الاحتمالُ بَطَلَ به الاستدلالُ؛ وبهذا تظهر مَيْزَةُ الأصل على الفرع؛ لأنَّ هذه الألفاظ فرعٌ عن الأفعال، فوجب أنْ يمتاز الأصل بشيء عن فرعه.

الشرط الثاني : أن يكون اسمُ الفعل العامل ظاهرًا، لا مُضمَرًا.

وهذا الشرط قال به المتأخِّرون من العلماء؛ فلذلك منعوا أن يقال - في قولك: زيدًا خُذْه -: إنَّه منصوب باسمِ فعلٍ مُضمَر، تقديره: دُونَكَ زيدًا.

وعلَّلوا مَنْعَ ذلك أيضًا بأنَّ اسم الفعل فرعٌ عن فعله في العمل؛ فوجب ألاَّ يعمل محذوفًا؛ لأنَّ الفرع أَحَطُّ مرتبةً من الأصل.

وممَّن قال بذلك أبو حيان وابن هشام وغيرهما [٢].

وقد سبق أن ذكرتُ أنَّ ابن مالك أجاز عمل اسم الفعل مُضمرًا، وخَرَّجَ البيت السابق على تقدير اسم فعلٍ مُضمَر. فقد قال - كما سبق -: "إنَّ

(١) يُنظر الإنصاف ١/٢٣٥ والتبيين للعكبري ص ٣٧٥.

(٢) يُنظر ارتشاف الضَّرَب ٣/٢١٦ ومغني اللبيب ص ٧٩٤ وهمع الهوامع ٥/١٢٠.

إضمارَ اسمِ الفعلِ متقدِّمًا لدلالة متأخرٍ عليه جائزٌ عند سيبويه [١]".

والحق أنَّ سيبويه ذَكَرَ أنَّ اسمَ الفعلِ يعمل مُضمرًا في أربعة مواضع من كتابه، ونصَّ في أحدها على أنَّ اسم الفعل المضمر هو العامل في معموله النصب. قال: "وإذا أَعْمَلَتِ العربُ شيئًا مُضمرًا لم يخرج عن عمله مُظْهَرًا في الجرِّ والنصب والرفع؛ تقول: وبَلَدٍ، تريد ورُبَّ بلدٍ، وتقول: زيدًا، تريد عَلَيْكَ زيدًا... فكلُّه يعملُ عملَه مُظهرًا [٢]".

وهذا النصُّ صريحٌ في أنَّ العامل في قوله: (زيدًا) هو اسم الفعل المُضمَر؛ لأنَّه نصَّ على إعماله فيه. ويُرَدُّ مَنْ قال: إنَّه تفسيرُ معنى لا تفسير إعراب، بأنَّه لو كان كذلك لَمَا ذَكَرَ فيه العملَ أصلاً.

وقال سيبويه – في موضع آخر – عند تقديره عاملاً للمنصوب في قول العرب: "أمْرَ مُبْكِيَاتِكِ لاَ أمْرَ مُضْحِكَاتِكِ" [٣]": "يقول : عَلَيْكَ أمْرَ مُبْكِياتِك" [٤]. ومعلومٌ أنَّ (عَلَيْكَ) اسمُ فعلِ أمرٍ، بمعنى الْزَمْ فقدَّر العاملَ فيه اسمَ فعلٍ مضمرًا.

وكذلك قدَّر سيبويه اسمَ فعلٍ محذوف عاملاً النصب في قولهم: (شَأنَكَ والحَجَّ). فإنَّه قال: "كأنَّه قال: عليك شَأنَكَ مع الحجِّ" [٥].

(١) شرح الكافية الشافية ٣/١٣٩٥.

(٢) الكتاب ١/١٠٦.

(٣) تُنظر قصة هذا المثل في كتاب مجمع الأمثال للميداني ١/٤٩ والمستقصى للزمخشري ١/٣٦٢.

(٤) الكتاب ١/٢٥٦ . ويُنظر المفصَّل للزمخشري ص ٤٩.

(٥) الكتاب ١/٢٧٤.

وجَعَلَ - أيضًا - العاملَ اسمَ فعلٍ مقدَّرًا في قولهم: "النَّجَاءَكَ النَّجَاءَكَ". فقال: "انتصبَ هذا على عَلَيْكَ النَّجَاءَ [١]".

ولم يكن سيبويه وحده هو القائل بإعمال اسم الفعل مُضمَرًا من المتقدِّمين. فهذا الفرَّاء قد أجاز عمله مُضمَرًا، فإنَّه ذَكَرَ من أوجُهِ تخريج البيت السابق أن يكون قوله: (دَلْوِي) منصوبًا باسمِ فعلٍ مضمر، قال: "أو تنصب الدَّلْوَ بمُضمَرٍ في الخِلْفَة، كأنَّك قلت: دُونَكَ دَلْوِي دُونَكَ [٢]".

وهذا أبو عبيدة معمر بن المثنى يقول بذلك أيضًا، فقد قال - عند تفسيره للآية ﴿بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ [٣] -: "انتصبَ لأنَّ فيه ضميرَ فعلٍ، كأنَّ مجازه بل اتَّبعوا ملَّةَ إبراهيمَ، أو عليكم ملَّةَ إبراهيم " [٤].

حيث أجاز تقدير اسم فعل مُضمَرٍ، وهو (عليكم) ليعمل النصبَ في المفعول به.

وهذا الزجاجي يذكر أنَّ تقدير اسم الفعل قد ورد في لغة العرب إلاَّ أنَّه عَدَّ ذلك شاذًّا. قال: "وقد تجيء في كلام العرب أشياء منصوبة على الإغراء بغير حرف إغراء [٥]، إلاَّ بإضمار فعلٍ، وذلك شاذ"، ثم ذكر شاهدًا على ذلك وهو:

(١) المصدر نفسه ١/٢٧٥.

(٢) معاني القرآن للفرَّاء ١/٢٦٠.

(٣) من الآية ١٣٥ من سورة البقرة.

(٤) مجاز القرآن ١/٥٧.

(٥) المقصود بالإغراء هنا اسم فعل الأمر، وكثيرًا ما أطلق عليه المتقدِّمون هذا الاسم.

بَنِيكَ وَهَجْمَةً كَأَشَاءَ بُسٍّ غِلاَظُ مَنَابِتِ القَصِرَاتِ كُومُ [١]

ثم قال : "نصب بَنِيكَ وهجمةً على الأغراء، بتقدير عَلَيْكَ بَنِيكَ وهذه الهَجْمَة" [٢].

ولعلَّ القول الراجح في هذا الشرط أنَّه غير لازم. فقد ظهر لنا مِنْ أقوال العلماء المتقدِّمين التي أوردتُها أنَّ اسمَ الفعلِ قد يعمل وهو مُضمَرٌ. وأنَّ ذلك واردٌ في اللغة.

فلا يصح تخطئة ابن مالك فيما ذهب إليه من تقدير اسم فعل مُضمَر عامل النصب في البيت السابق، ولا سيما أنَّ في البيت ما يدل على هذا التقدير، وهو قوله: (دَلْوِي دُونَكَا) [٣].

وبذلك لا يصح ما ذكره ابن هشام من قوله: "لا يُحذف اسمُ الفعلِ دون

(١) البيت من الوافر. وهو من جملة أبيات ذكرها أبو زيد الأنصاري في النوادر، ونسبها لغامان بن كعب بن عمرو بن سعد، وهو جاهلي. ولكن البيت ورد فيها بالرفع (بنون وهجمةٌ)؛ فلا يكون فيه شاهد. وقد ذكر الأبيات الزجاجي في اشتقاق أسماء الله عن المفضَّل الضبي، والرواية عنده بالنصب.

والهَجْمَة القطعة من الإبل، والأشاء النخل، وبُسّ موضع كثير النخل قرب حنين، وكُوم بمعنى ضِخَام.

تُنظر النوادر لأبي زيد ص ١٧٥ واشتقاق أسماء الله ص ٢١٩ ومعجم البلدان ٤٢١/١ ولسان العرب ٢٩/٦ (بسس).

(٢) اشتقاق أسماء الله للزجاجي ص ٢١٨ - ٢١٩.

(٣) يُنظر شرح لكافية الشافية ٣/د١٣٩٥.

معموله؛ لأنّه اختصارٌ للفعل [١]".

ولأنَّ المانع الذي ذكره دليلٌ عقلي، لا يناهض ما أورده العلماء من شواهد جاء فيها اسم الفعل محذوفًا مُضمَرًا، وبقي عملُه، ونصُّوا على أنَّ العاملَ فيها النصب اسم الفعل المقدَّر.

و لم يشترط النحويون في عمل اسم الفعل ألاَّ يُثنَّى ولا يُجمع، كما اشترطوا ذلك في عمل المصدر؛ لكون اسم الفعل لا تدخله التثنيةُ والجمعُ أصلاً.

قال ابن عبد الملك الشنتريني - مقارنًا بين الفعل واسم الفعل -: "ولا يُثنَّى شيءٌ من هذه الأسماء، ولا يُجمع، ولا يتقدَّم معمولُها عليها، ولا يُؤْمَر بها غائبٌ، ولا تُجَاب بالفاء، وكلُّ ذلك جائزٌ في الفعل [٢]".

أمَّا مجيء بعضها على صورة التثنية، فلا يقدح في عملها. كما جاء ذلك في اسم الفعل (دُهْدَرَّيْنِ) الذي بمعنى بَطَلَ؛ لأنَّ هذا وَافَقَتْ صورتُه صورةَ المثنَّى، وليست تثنية على الحقيقة.

وكما قالوا في (هَيْهَاتِ) على لغة كَسْرِ التاء فيها: إنَّه جاء على صورة جمع المؤنَّث السالم [٣].

ومما يتعلَّق بعمل اسم الفعل صحة جزم الطَّلب في جوابه؛ وذلك لقوة شبهه بالفعل. ويحصل ذلك إذا كان اسم الفعل دالاً على الطلب وجاء بعده جوابٌ لهذا الطلب.

(١) مغني اللبيب ص ٧٩٤.

(٢) تلقيح الألباب في عوامل الإعراب ص ١٥٦.

(٣) يُنظر الكتاب ٢٩١/٣ والخصائص ٤١/٣، ٤٥.

مثال ذلك قولك: نَزَالِ نُحَدِّثْكَ، وقولك: عَلَيْكَ نَفْسَكَ تَسْلَمْ، وقولك: مَكَانَكَ تُحْمَدْ.

ففي هذه الأمثلة ترى أنَّ جواب الطلب، وهو الفعل المضارع - جاء مجزومًا بعد اسمِ الفعل الدالِّ على الطلب.

ومن شواهد جزم المضارع في جواب اسم الفعل البيت المشهور:

وَقَوْلِي كُلَّمَا جَشَأَتْ وَجَاشَتْ مَكَانَكِ تُحْمَدِي أوْ تَسْتَرِيحِي (١)

فجاء بالفعل (تُحْمَدِي) مجزومًا في جواب اسم الفعل (مَكَانَكِ) وهو دالٌّ على الطلب؛ لأنَّه بمعنى اثْبُتِي.

وقد بيَّنَ ابنُ جني أنَّ الجَزْم في جواب أسماء الأفعال حَسَن. قال: "فأمَّا الجَزْمُ في جواباتها - أي أسماء الأفعال - فجائزٌ حَسَنٌ، وذلك قولك: صَهْ تَسْلَمْ، ومَهْ تَسْتَرِحْ، ودُونَكَ زيدًا تظفرْ بسَلْبِهِ (٢)...".

ويبقى النظر حينئذٍ في عامل الجَزْم في المضارع الواقع جوابًا للطلب بعد اسم الفعل. ولم أجد من تكلَّم على ذلك من النحويين.

ولكن لو نظرنا إلى آراء العلماء فيما إذا كان الطلب بالفعل، كما في

(١) البيت من الوافر، وهو لعمرو بن الإطنابة، يخاطب نفسه ويحثُّها على القتال. وقد ورد في ضمن أبيات أخَر في الكامل ١٤٣٤/٣ ومجالس ثعلب ٦٧/١ وهو في الخصائص ٣٥/٣ والاقتضاب في شرح أدب الكُتَّاب ١٢٤/١ وشرح الجُمَل لابن عصفور ١٣٣/١ وارتشاف الضَّرَب ٥٦٦/٢ وشرح الشذور للجوجري ص ٥٠٤ والتصريح ٢٤٣/٢ وهَمْع الهوامع ١٢٦/٤ وشرح الأشموني ٣١٢/٣.

(٢) الخصائص ٤٩/٣.

قولك: ائْتِنِي أكْرِمْكَ. نجد أنَّهم قد اختلفوا في عامل الجزم. فمن قائلٍ: إنَّه مجزومٌ بالفعل نفسه. وهو قول الخليل وسيبويه. ومن قائلٍ: إنَّ الجَزْم فيه بأداة شرط مقدَّرة مع فعل الشرط، والأصل ائْتِنِي إنْ تأتِنِي أكْرِمْكَ. وهذا القول يُنسب للجمهور. وقيل : إن الجزم بالفعل ؛ لأنه ناب عن الأداة . وهذا قول السيرافي وأبى علي الفارسي [1].

فبناءً على قول الخليل وسيبويه السابق يكون عاملُ الجزم، فيما إذا كان الطَّلب باسم الفعل - كما هو في البيت المتقدِّم - اسمَ الفعل نفسه.

وعلى ذلك يكون اسمُ الفعل عاملاً الجزمَ في جواب الطَّلب. وهذا من غرائب عمل الأسماء؛ لأنَّه لا يُعرَف اسمٌ مشبَّهٌ بالفعل يعمل الجَزْم في الأفعال.

فَرْع / حكم تابع اسم الفعل :

إذا أُتْبِعَ اسمُ الفعل المنقول من الظرف أو الجارِّ والمجرورِ أو المصدر بتابعٍ من التوابع؛ فإنَّه يجوز في التابع وجهان؛ الرفع والجرّ.

وذلك لأنَّ في هذه الأسماء ضميرين؛ أحدهما مُستَتِرٌ في محلِّ رفع فاعل، والآخر بارزٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافة. فيجوز لك الإتباع على أيِّهما شئت.

مثال ذلك إذا قلت: (دونكم كُلُّكُم الكتابَ). فإنَّه يجوز في التوكيد الرفع إتباعًا للضمير المستتر في اسم الفعل والجرُّ إتباعًا للضمير المجرور.

وقد ذكر ذلك جمعٌ من العلماء ، منهم سيبويه وابن السَّرَّاج وابن جني وابن مالك [2].

(١) يُنظر الكتاب ٩٤/٣ - ٩٥ والمقتضب ٨٢/٢ وشرح الجُمَل لابن عصفور ١٩٢/٢ وارتشاف الضَّرَب ٤١٩/٢ وشرح الأشموني ٣١٠/٣.

(٢) يُنظر الكتاب ٢٤٦/١ - ٢٥١ والأصول في النحو ١٤٣/١ والخصائص ٣٥/٣ وشرح الكافية الشافية ١٣٩٣/٣.

يقول سيبويه – بعد أن أوْرَدَ أمثلةً على ذلك –: "وإذا قال: عَلَيْكَ زيدًا، فكأنَّه قال: ائْتِ زيدًا. ألا ترى أنَّ للمأمور اسمين؛ اسمًا للمخاطبة مجرورًا، واسمه الفاعل المُضمَر في النية، فإذا قلت: (عَلَيْكَ) فله اسمان مجرور ومرفوع [١]". ومَثَّلَ العطف بقوله: "رُوَيْدَكُمْ أنْتُمْ وعَبْدُ اللهِ" بالرفع، وللتوكيد بقوله: "رُوَيْدَكُمْ أنْتُمْ أَنْفُسُكُمْ، و"رُوَيْدَكُمْ أنْتُمْ أجْمَعُونَ". بالرفع أيضًا. ثم قال: "وقد يجوز أن تقول: عَلَيْكُمْ أنْفُسَكُمْ، وأجْمَعِينَ، فتحمله على المضمر المجرور [٢]".

وقال ابن جنّي – معلِّقًا على البيت المذكور –: "فجوابه بالجَزْم دليلٌ على أنَّه كأنَّه قال: اثْبُتِي تُحْمَدِي أو تَسْتَرِيحِي، وكذلك قوله – جَلَّ اسمُه –: ﴿مَكَانَكُمْ أَنتُمْ وَشُرَكَاؤُكُمْ﴾ [٣]. فأنتم توكيدٌ للضمير في (مَكَانَكُمْ)، كقولك: اثْبُتُوا أنتُم وشُرَكَاؤُكُمْ، وعَطَفَ على ذلك الضمير بعد أنْ وَكَّدَه (الشُّرَكاءَ). ويؤكِّد ذلك عندك قولُ بعضِهم: مَكَانَكِنِي. فإلحاق النون، كما تلحق النونُ نَفْسَ الفعل في (أَكْرَمَنِي) ونحوه دليلٌ على قوَّة شَبَهِهِ بالفعل" [٤].

وقال ابن مالك – مؤكِّدًا هذا القول –: "ومع ذلك فمع كلِّ واحدٍ من هذه الأسماء ضميرٌ مستترٌ مرفوعُ الموضعِ يقتضي الفاعليَّة. فلك أن تقول في التوكيد: عَلَيْكُمْ كُنِّكُم زيدًا، بالجر توكيدًا للموجود المجرور، وبالرفع توكيدًا

(١) الكتاب ١/٢٥٠.

(٢) المصدر نفسه ١/٢٤٦، ٢٥٠.

(٣) من الآية ٢٨ من سورة يونس.

(٤) الخصائص ٣/٣٥

للمُسْتَكِنِّ المرفوع [1]".

وهذا الحُكم خاصٌّ باسمِ الفعل المنقول من الجارِّ والمجرور أو الظرف أو المصدر، المتصل به كاف الضمير - كما هو ظاهرٌ من تمثيل سيبويه وغيره من العلماء.

وينتج عن ذلك أنَّ هذا الحُكم لا ينطبق على اسم الفعل غير المنقول؛ لأنَّه ليس فيه غير ضمير واحد في محل رفع على الفاعلية لاسم الفعل.

فإذا أُتْبِعَ اسمُ الفعل غير المنقول بتابع من التوابع فإنَّه يُؤتَى بالتابع حينئذٍ مرفوعًا ليس إلاَّ؛ لعدم وجود ضمير آخر مجرور.

ومثال ذلك أنَّك إذا قلتَ: (صَهْ) أو (نَزَالِ)، وأردتَ أنْ تُتْبِعَهُمَا بتابعٍ فإنَّكَ تأتي بالتابع مرفوعًا، تقول : صَهْ أنْتَ ومحمدٌ ، ونَزَالِ أنْتُمْ كُلُّكُمْ. وهكذا . ولم ينص النحويون على هذا الحكم ، ولعلَّه مفهوم من كلامهم ، لا يحتاج لبيان.

(١) شرح الكافية الشافية ٣/١٣٩٣ - ١٣٩٤.

الفصل السادس

الظرفُ والجارُّ والمجرورُ

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول : تعريف الظرف والجارِّ والمجرور

المبحث الثاني : عمل الظرف والجارِّ والمجرور

المبحث الثالث : مسائل تتعلق بعمل الظرف والجارِّ والمجرور

المبحث الأول

تعريف الظرف والجارّ والمجرور

لما كان الظرف والجارّ والمجرور متفقين في كثير من الأحكام جمعتُ بينهما في هذا الفصل.

ولا يخفى معنى الظرف والجارّ والمجرور على أحدٍ من باحثي اللغة العربية؛ لكثرة دورانهما في كتب النحو في مباحث ومواضيع مختلفة.

والمقصود هنا هو تعريف الظرف والجارّ والمجرور العاملَيْنِ.

ولو رُجِعَ لمعنى الظرف في اللغة لوُجِدَ أنَّهم يُعرِّفون الظرفَ بأنَّه الوعاء. وجمعُهُ ظُرُوف. ومنه ظُرُوف الأزمنة والأمكنة [١].

وجاء في كتاب «العين»: "الظرفُ وعاءُ كلِّ شيءٍ، حتى الإبريق ظرفٌ لما فيه، والصفات نحو أمَام وقُدَّام تُسمَّى ظُرُوفًا، تقول: خَلْفَكَ زيدٌ [٢]".

ويقول المجاشعي: "إنَّ أصلَ الظَّرْفِ الوعاء. ومنه يقال: ظَرْفُ الزيتِ وظَرْفُ الماءِ، ومنه رَجُلٌ ظريفٌ كأنَّه وعاءٌ لكلِّ ما يُسْتَحْسَنُ. فلما كانت الأزمنة والأمكنة أبدًا مشتملةً على ما تقع فيها سُمِّيَتْ ظُرُوفًا [٣]".

(١) يُنظر لسان العرب ٢٢٩/٩ (ظرف).

(٢) كتاب العين ١٥٧/٨ (ظرف).

(٣) شرح عيون الإعراب ص ١٤٢.

أمَّا في اصطلاح النحويين فإنَّهم يُعرِّفون الظرف بتعريفاتٍ، أقربها قولهم: (هو ما دلَّ على زمانٍ أو مكانٍ متضمِّن معنى في باطرِّاد) [١].

فقد جعله النحويون قسمين؛ ظرفًا زمانيًّا كاليوم والليلة والشهر والسنة، وظرفًا مكانيًّا، واشترطوا فيه أن يكون مُبهَمًا، كالجهات الستِّ وهي أمَامَ وخَلْف ويَمِين وشَمَال وتَحْت وفَوْق، ويُلْحَق بها عِنْدَ ولَدَى ووَسْط. أو يكون معدودًا كالفرسخ والميل، ونحو ذلك.

وليس المجال هنا معرفة ما ينتصب على الظرفية منها وما لا ينتصب، فإنَّ لذلك موضعه من كتب النحو. ولكن المقصود هنا هو معرفة ما يُسمَّى منها ظرفًا.

أمَّا الجَرُّ فهو في اللغة الجَذْبُ، يقالُ: جَرَّهُ يَجُرُّهُ جَرًّا [٢].

والجارُّ اسم فاعلٍ منه؛ سُمِّيَ بذلك لأنَّه يَجُرُّ معاني الأفعال إلى الأسماء ويوصلها إليها.

وعرَّف الفاكهي الجرَّ بأنَّه "الكسرة التي يُحْدِثُها العاملُ بدخوله في آخر الاسمِ المعرَب، سواء كان ذلك العامل حرفًا أو مضافًا [٣]...".

ويكون الجرُّ في العربية بحرفِ الجر أو بالإضافة أو بالتَّبَعِيَّة.

(١) يُنظر شرح المفصَّل ٤١/٢ وشرح عمدة الحافظ لابن مالك ص ٤١٠ وشرح الكافية للرضي ١٨٤/١.

(٢) لسان العرب ١٢٥/٤ (جرر).

(٣) شرح الحدود في النحو ص ٢٧٧.

وحروف الجرِّ في اللغة معروفةٌ، تصل إلى عشرين حرفًا [١].

والمجرورُ اسمٌ مفعولٍ من جُرَّ يُجَرُّ. وهو ذلك الاسم الذي اتصل به الجارُّ؛ فأحدث فيه ذلك العمل، وأوصل معنى الفعل إليه.

تقول: مررتُ بزيدٍ، وسِرْتُ إلى مكةَ، وجَلَسْتُ في المنزلِ. فحرف الجر في الأمثلة السابقة أوصل معاني هذه الأفعال إلى الأسماء [٢].

ويقول النحويون: إنَّ حرف الجرِّ الأصلي ومجرورَه لا بدَّ لهما من متعلَّقٍ يتعلَّقان به، وذلك المتعلَّق به هو الفعلُ أو ما يشبهه أو ما يقوم مقامه. ويشاركهما في هذا الحُكم الظرفُ أيضًا [٣].

وقد اتَّفق الظرفُ والجارُّ والمجرورُ في أحكامٍ كثيرةٍ؛ ممَّا جعلَ النحويين يبحثون أحكامهما في موضعٍ واحدٍ. ويُطلِقُون عليهما معًا مُسمَّى شبه الجملة.

وممَّا تَجْدُرُ الإشارةُ إليه أنَّ المتقدِّمينَ من العلماء يُطْلِقُونَ لفظ (الظَّرْفِ على النوعين، على الظرف الزماني أو المكاني، وعلى الجارِّ والمجرور. وسيظهر لنا ذلك في كلام العلماء من خلال المباحث القادمة.

(١) يُنظر شرح الكافية الشافية ٢/٧٨٠ وشرح الأشموني ٢/٢٠٣.

(٢) يُنظر شرح المقدمة المحسبة ١/٢٣٦ وشرح المفصَّل لابن يعيش ٨/٨ .

(٣) يُنظر مغني اللبيب ص ٥٦٦.

المبحث الثاني

عمل الظرفِ والجارِّ والمجرورِ

وفيه مطلبان:

المطلب الأول : عمل الظرف والجارِّ والمجرور المعتَمِدَيْنِ

المطلب الثاني : عمل الظرف والجارِّ والمجرور غير المعتَمِدَيْنِ

المطلب الأول

عمل الظرف والجارّ والمجرور

المعتَمِدَيْنِ

قليلٌ هم النحويون الذين أفردوا عمل الظرف والجارِّ والمجرور بالذكر، وعقدوا لهما مبحثًا مستقلاً، على غرار سائر الأسماء العاملة عمل الفعل. في حين أنَّ أكثر النحويين لم يَخُصُّوا عملَ الظرف وعديله بمبحثٍ مستقلٍّ. وإنَّما يذكرون شيئًا من أحكام عملهما تبعًا لا استقلالاً، في ضمن مواضيع النحو الأخرى. فمنهم من ذكر شيئًا من ذلك في باب الابتداء، أو في باب الفاعل، ومنهم مَنْ جاء بشيءٍ منه في باب المفعول فيه، أو في باب الحال.

وأوَّلُ مَنْ رأيتُه أفرد عملَ هذين الاسمين بالذِّكر، وجعلهما في مبحثٍ مُستَقِلٍّ، هو أبو علي الفارسي. فإنَّه ضمَّن كتابه «إيضاح الشِّعر» بابًا مستقلاً تحت مُسَمَّى (باب ما يرتفع بالظَّرف دون الابتداء) [١] أوردَ فيه شواهدَ كثيرةً على عمل الظرف والجارِّ والمجرور المعتَمِدَيْنِ، سيأتي ذكرها فيما بعد.

وقد اقتفَى أثرَه ابنُ بابشاذ في شرح «المقدِّمة المُحْسِبَة» [٢]. فقد عَقَدَ للظرف والجارِّ والمجرور مبحثًا مستقلاً، وجعلهما من الأسماء العاملة عملَ الفعل، إلاَّ أنَّه مبحثٌ مختَصرٌ، خلا من الشواهد.

(١) يُنظر إيضاح الشعر للفارسي ص ٢٨٧.

(٢) يُنظر شرح المقدِّمة المحسبة ٢/٤٠٢.

ثم جاء ابنُ الفرخان - في القرن السابع - فعَقَدَ مبحثًا خاصًّا بعمل الظرف وعديله، وعدَّهما سادس العوامل السبعة التي ذكرها [١].

وممَّن خصَّهما بالذِّكر أيضًا ابنُ هشام في «شرح شذور» و «مغني اللبيب» [٢] والسيوطي في «همع الهوامع» [٣] والفاكهي في «شرح الحدود» [٤].

ويُقصد بالاعتماد في عمل الظرف والجارِّ والمجرور أنْ يكون الظرف والجارُّ والمجرور مسبوقَين بما يصحِّح عملَهما. وذلك بأنْ يتقدَّم عليهما واحدٌ مِنَ الأشياء التي تكون دِعامةً لهما، وهي النفيُ، والاستفهامُ، والمُخْبَرُ عنه، وصاحبُ الحالِ، والموصوفُ، والموصولُ [٥].

فإذا كان الظرف معتمِدًا على واحدٍ من هذه الأشياء الستَّة فإنَّه يصحُّ عملُه فيما بعده.

والمقصود بعمل الظرف والجارِّ والمجرور رفعُهُما للفاعل، ونصبُهُما للحال.

ولا يعملان النصبَ في المفعول به الصريح؛ لأنهما بمعنى فعلٍ غيرِ مُتَعَدٍّ. وسيأتي تفصيل الكلام على ذلك فيما بعد.

فمثال اعتمادهما على الاستفهام قوله -عَزَّ وجَلَّ-: ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ﴾ [٦]. وقولك: أفِي الدَّارِ رَجُلٌ؟ وهَلْ عِندَكَ مالٌ؟.

(١) ينظر المستوفَى في النحو ١/١٥٦ - ١٥٧.

(٢) ينظر شرح شذور الذهب ص ٤١٠ ومغني اللبيب ص ٥٧٨.

(٣) ينظر همع الهوامع ٥/١٣١.

(٤) ينظر شرح الحدود في النحو ص ١٧٩.

(٥) يُنظر الإنصاف لابن الأنباري ١/٥٢ واللباب في علل البناء والإعراب ١/١٤٣ وشرح شذور الذهب ص ٤١٠.

(٦) من الآية ١٠ سن سورة إبراهيم.

ومثال الاعتماد على النفي قولك: مَا فِي الدَّارِ أحَدٌ، ومَا عِندَكَ شَيْءٌ.

والاعتماد على المُخبَرِ عنه كما في قوله - سبحانه -: ﴿فَأُولَئِكَ لَهُمْ جَزَاءُ الضِّعْفِ﴾ [١].

قال ابن الأنباري: "(جَزَاءُ) مرفوعٌ بالظرف [٢]". ويعني بالظرف الجارّ والمجرور (لَهُمْ). وقد جرت عادةُ أكثر المتقدِّمين على إطلاق الظرف على الجارِّ والمجرور؛ لاتفاقهما في كثير مِنَ الأعمال.

ومثال الاعتماد على صاحب الحال قولك : جاءَ زيدٌ عليهِ حُلَّةٌ . ومنه قول الله - سبحانه وتعالى - ﴿وآتَيْنَاهُ الإِنجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ﴾ [٣].

ومثال الاعتماد على الموصوف قولك: جاء رَجُلٌ فِي يدِهِ خاتَمٌ. ومنه قول العرب: "مررت برجلٍ مَعَهُ صَقْرٌ صَائِدًا بِهِ غَدًا" [٤].

والاعتماد على الموصول كما في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾ [٥].

وقد ذكر ابنُ الشجري أنَّ اعتماد الظرف على الموصول يُعَدُّ مِنْ أشَدِّ الأشياء التي تقرِّبه من الفعل، وترجِّح عملَه. قال: "ووقوعه - أي الظرف - صلة أشَدُّ تقريبًا له من الفعل؛ لأنَّه إذا وقع صلةً لم يتعلَّق إلاَّ بالفعل [٦]".

(١) من الآية ٣٧ من سورة سبأ.

(٢) الإنصاف ٥٢/١.

(٣) من الآية ٤٦ من سورة المائدة.

(٤) يُنظر كتاب سيبويه ٤٩/٢ وأمالي ابن الشجري ١٣/٣.

(٥) من الآية ٤٣ من سورة الرعد.

(٦) أمالي ابن الشجري ١٤/٣.

ويظهر من الأمثلة المتقدِّمة اعتمادُ الظرف أو الجارِّ والمجرور على واحدٍ من هذه الأشياء الستَّة؛ ولذلك صَحَّ عملُهما في المرفوع الذي بعدهما؛ لأنَّ ذلك الاعتماد يقرِّبهما من الفعل.

وقد ذكر هذا التعليل ابنُ الأنباري، بعد أن سَرَدَ أمثلةً لاعتماد الظرف وعديله، فقال: "إنَّما كان كذلك لأنَّ هذه المواضع أولى بالفعل من غيره؛ فرجَحَ جانبُه على الابتداء" (١).

ولم يُخالف أحَدٌ مِنَ العلماء في جواز عمل الظرف والجارّ والمجرور إذا كانا مُعتمِدَيْنِ على واحدٍ من هذه الأشياء السابقة.

ولكن وقع الخلافُ في الأوْلَى والأحَقِّ بالعمل، هل هو الظرف أو الجارّ والمجرور أو هو المتعلَّق المحذوف؟

وسيأتي تفصيل القول في هذا الخلاف بعد ذكر الشواهد على عمل الظرف والجارّ والمجرور المعتمدين. وهذه الشواهد كثيرة، واردة في القرآن الكريم والحديث النبوي وأشعار العرب.

وينقسم عمل الظرف والجارّ والمجرور المعتمدين إلى قسمين :

الأول : عملهما الرفع :

يعمل الظَّرف والجارُّ والمجرورُ في معمولهما الرفعَ على الفاعلية. وهناك آياتٌ كثيرةٌ في القرآن الكريم يُمكن عَدُّها على أنَّها مِنْ شواهد عمل الظرف أو الجارّ والمجرور الرفع فيما بعدهما على الفاعلية. فمن ذلك قوله تعالى: ﴿أفِي اللهِ شَكٌّ﴾ (٢).

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٥٥.

(٢) من الآية ١٠ من سورة إبراهيم.

ففي الآية اعتمد الجارُّ والمجرور على الاستفهام؛ لذلك صَحَّ لهما العملُ في المرفوع الذي بعدهما؛ فهو فاعلٌ لهما.

يقول العكبري - في إعراب هذه الآية - : " (شَكٌّ) فاعلُ الظرف؛ لأنَّه اعتمدَ على الهمزة [١]".

ومنها قوله تعالى: ﴿فَأُولَئِكَ لَهُمْ جَزَاءُ الضِّعْفِ بِمَا عَمِلُوا﴾ [٢].

حيث جاء قوله: (جَزَاء) فاعلاً للجارّ والمجرور؛ لاعتمادهما على المبتدأ.

ومِنْ هذه الشواهد قوله - سبحانه -: ﴿ وَآتَيْنَاهُ الإِنجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ﴾ [٣].

فعمل الجارّ والمجرور الرفعَ في الفاعل، وهو قوله (هُدَى) لاعتمادهما على صاحب الحال.

قال أبو حيَّان: "وارتفاع (هُدَى) على الفاعلية بالجارِّ والمجرور؛ إذ قد اعتمد بأنْ وَقَعَ حالاً لذي حال، أي كائنًا فيه هدى؛ ولذلك عطف عليه ﴿وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَاةِ﴾ " [٤].

ومن تلك الشواهد - أيضًا - قوله - عزَّ وجلَّ - : ﴿وَمَنْ عِندَهُ عِلْمُ

(١) التبيان في إعراب القرآن ٢/٧٦٤.

(٢) من الآية ٣٧ من سورة سبأ.

(٣) من الآية ٤٦ من سورة المائدة.

(٤) البحر المحيط ٣/٤٩٩.

الْكِتَابِ﴾ [١]. فإنَّه حين اعتمد الظَّرفُ على الموصول صَحَّ عملُه فيما بعده: فرفعه على الفاعلية.

قال ابن الشجري: "لا يكون (عِلْمُ الكِتَابِ) في التحقيق إلاَّ مرتفعًا بالظرف" [٢].

وقال العكبري : "(عِلْمُ الكِتَابِ) مرفوعٌ بالظرف؛ لأنَّه اعتمد بكونه صلة" [٣].

ومن تلك الشواهد أيضًا قوله تعالى: ﴿فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ تُرَابٌ﴾ [٤].

فالجارُّ والمجرور (عليه) وقعا صفةً؛ فحينئذٍ صَحَّ عملُهما في قوله: (تُرَاب)؛ فرفعاه على الفاعلية.

وقد أجاز العكبري فيه وجهين من الإعراب؛ الرفعَ على الفاعلية بالجارِّ والمجرور ، والرفعَ على الابتداء. قال: "ولَكَ أنْ ترفعَ تُرابًا بالجرِّ؛ لأنَّه قد اعتمد على ما قبله، وأنْ ترفعه بالابتداء [٥]".

وكذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَا التَّوْرَاةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ﴾ [٦].

(١) من الآية ٤٣ من سورة الرَّعد.

(٢) أمالي ابن الشجري ٣/١٤.

(٣) التبيان في إعراب القرآن ٢/٧٦١.

(٤) من الآية ٢٦٤ من سورة البقرة.

(٥) التبيان في إعراب القرآن ١/٢١٥.

(٦) من الآية ٤٤ من سورة المائدة.

فإنَّ قوله: (هُدَى) فاعلٌ مرفوعٌ، والعامل فيه الجارّ والمجرور لاعتمادهما على صاحب الحال.

ومنها قوله - عَزَّ مِنْ قائلٍ -: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ...﴾ [١].

فقد عمل الجارُّ والمجرور (فيه) الرفعَ في قوله: (ظُلُمَات) على أنَّه فاعل؛ لاعتماد العامل على الموصوف الذي قبله [٢].

ومن الشواهد القرآنية أيضًا قوله - سبحانه -: ﴿أَنْ يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ فِيهِ سَكِينَةٌ مِن رَّبِّكُمْ﴾ [٣].

فالجارُّ والمجرور (فيه) حين اعتمدا على صاحب الحال، صَحَّ عملُهما فيما بعدهما؛ فارتفع قولُه: (سكينة) على الفاعلية.

يقول أبو حيَّان - في هذا -: "ارتفاع (سكينة) بقوله (فيه) وهو في موضع الحال، أي كائنًا فيه سكينةٌ [٤]".

ومن شواهد الحديث على عمله الرفع ما ورد في شأنِ مَنْ مات وعليه صوم "**إنَّ أمِّي ماتَتْ وعليها صَوْمُ شهر**[٥]...".

فالجارُّ والمجرور في موضع الحال؛ لذلك عملاَ في (صوم) الرفعَ على الفاعلية؛ لاعتمادهما على صاحب الحال.

(١) من الآية ١٩ من سورة البقرة.

(٢) يُنظر التبيان للعكبري ٣٥/١ والبحر المحيط ٨٦/١.

(٣) من الآية ٢٤٨ من سورة البقرة.

(٤) البحر المحيط ٢٦٢/٢.

(٥) الحديث أخرجه البخاري في كتاب الصوم - باب من مات وعليه صوم ٤٦/٣.

أمَّا الشواهد الشِّعرية على عمل الظرف والجارِّ والمجرور فكثيرةٌ، منها قول الشاعر:

ألاَ فَتًى عِنْدَهُ خُفَّانِ يَحْمِلُنِي عَلَيْهِمَا إنَّنِي شَيْخٌ عَلَى سَفَرِ (١)

فقوله: (خُفَّان) فاعلٌ للظرف (عنده) لاعتماد الظرف على الموصوف الذي قبله.

ومنها قول الآخر:

أخِلاَّيَ لَوْ غَيْرُ الحِمَامِ أصَابَكُمْ عَتَبْتُ وَلَكِنْ مَا عَلى الدَّهْرِ مَعْتَبُ (٢)

فالجارُّ والمجرور قد اعتمدا على النفي؛ لذلك عملاَ الرفعَ فيما بعدهما، حيث جاء قوله: (مَعْتَبُ) فاعلاً لهما.

ومن تلك الشواهد - أيضًا - قول كعب بن زهير ﷺ:

مِنْ ضَيْغَمٍ مِنْ ضِرَاءِ الأُسْدِ مُخْدَرُهُ بِبَطْنِ عَثَّرَ غِيلٌ دُونَهُ غِيلُ (٣)

(١) البيت من البسيط، وهو لأبي الجون مولى أسماء بنت خارجة، من أبياتٍ ذكرها أبو تمّام في الحماسة.

تُنظر حماسة أبي تمّام ٤٥٤/٢ والبيان والتبيين ٧٨/٤ واللآلي لأبي عبيد البكري ٧٨٥/٢ والحماسة البصرية ٣٦٦/١.

(٢) البيت من الطويل، وهو للغطّمش الضَّبّي.

تُنظر الحماسة لأبي تمام ٥٠٨/١ والأشباه والنظائر للخالديَّين ٣٣٦/٢ وتذكرة النحاة لأبي حيَّان ص ٤٠ والجنى الداني ص ٢٧٩ والمقاصد النحوية ٤٦٥/٤ والتصريح ٢٥٩/٢ وشرح الأشموني ٣٩/٤.

(٣) البيت من الطويل، من قصيدة كعب اللامية، المعروفة بالبُرْدَة.

يُنظر ديوانه ص٢١ والسيرة النبوية لابن هشام ١٥٥/٤ وجمهرة أشعار العرب ص٣٧٠ وشرح قصيدة كعب بن زهير لأبي البركات الأنباري ص ١١٣.

فقوله: (غِيل) الثاني فاعلٌ، والعامل فيه الظرف الذي قبله، وهو (دونه) لاعتماد هذا الظرف على الموصوف.

قال ابن هشام: "غِيل الثاني فاعلُ بالظرف؛ لأنه صفة [١]". وأجاز فيه وجهًا آخر من الإعراب، وهو جَعْلُهُ مبتدأً مؤخَّرًا وخبرُه الظرف الذي قبله.

. وقد ذكر أبو علي الفارسي شواهدَ كثيرةً على عمل الظرف والجارِّ والمجرور المعتَمِدَيْنِ.

فمِمَّا أورده ونَصَّ فيه على أنَّ عاملَ الرفعِ هو الظَّرف قول الشاعر:

وَسْطَهُ كَالْيَرَاعِ أَوْ سُرُجِ المِجْـ ـدَلِ حِينًا يَخْبُو وحِينًا يُنِيرُ [٢]

وذكر أنَّه على رواية (وَسْطَهُ) بالنصب فالكاف بعده اسمٌ في محل رفعٍ فاعل للظرف. ولا يصح رفعُه على الابتداء، قال: "وإنْ نَصَبَ (وَسْطَه) على الظرف كان موضعُ الكاف رفعًا، بأنَّها فاعلة بالظرف، ولا يجوز أنْ يكون رفعًا بالابتداء" [٣].

ومن تلك الشواهد التي أوردها قول الشَّمَّاخ:

وَمَاءٍ قَدْ وَرَدتُ لِوَصْلِ أَرْوَى عَلَيْهِ الطَّيْرُ كَالوَرَقِ اللَّجِينِ [٤]

(١) شرح قصيدة كعب بن زهير لابن هشام ص ٢٥٩.

(٢) البيت من الخفيف، وهو لعدي بن زيد العبَّادي. يُنظر ديوان ص ٨٥. وإيضاح الشِّعر ص٢٨٧ ولسان العرب ٤٢٩/٧ (وسط).

(٣) إيضاح الشِّعر للفارسي ص ٢٨٨.

(٤) البيت من الوافر. وهو للشَّمَّاخ بن ضرار ﷺ. يُنظر ديوانه ص ٣٢٠.
وقد ورد في إيضاح الشِّعر للفارسي ص ٢٩٢ والخصائص لابن جني ١٢٣/٢ واللآلئ لأبي عبيد البكري ٦٦٣/٢ وخزانة الأدب ٣٤٨/٤.

وعقّب على ذلك بقوله: "أمَّا (الطيرُ) فيرتفع بالظرف بلا خلاف [١]".

وسبب ذلك هو اعتماد الظرف - أي الجارّ والمجرور - على الموصوف لأنّه وقع صفةً لقوله: (مَاء). وإذا اعتمد الظرفُ على أحَد أوْجُهِ الاعتماد السابقة صَحَّ عملُه بلا خلاف بين لنحاة.

ومنها قول الآخر:

أذَاكَ أَمْ خَاضِبٌ بِالسِّيِّ مَرْتَعُهُ أَبو ثَلاَثِينَ أَمْسَى فَهْوَ مُنْقَلِبُ [٢]

قال أبو علي الفارسي: " (مَرْتَعُه) يرتفع بالظرف - أي الجارّ والمجرور في قوله: (بالسِّيِّ)؛ لجريه على النكرة" [٣].

وهذه الشواهد كافيةٌ في إثبات عمل الظرف والجارّ والمجرور المعتَمِدَيْنِ الرفعَ فيما بعدهما.

وللمزيد من هذه الشواهد يُرَاجَعُ باب (ما ارتفع على الظرفية) وما بعده في «إيضاح الشعر» للفارسي [٤].

(١) إيضاح الشّعر للفارسي ص ٢٩٢.

(٢) لبيت من البسيط، وهو لذي الرمّة. يُنظر ديوانه ١/١١٤.

الخاضب هنا الظّلِيم وهو ذَكَرُ النّعَام، والسِّيُّ اسمُ موضعٍ.

والبيت في إيضاح الشعر ص ٣٣٠ وجمهرة أشعار العرب ص ٤٤٦.

(٣) إيضاح الشّعر للفارسي ص ٣٣٠.

(٤) تُنظر فيه الصفحات من ص ٢٨٧ إلى ص ٣٣١.

الثاني : عمل الظرف والجارّ والمجرور النصب:

لا يعمل الظرف والجارُّ والمجرور النصبَ في المفعول به؛ لأنَّ الفعل الذي يتعلَّقان به فعلٌ قاصرٌ، لا يتعدَّى إلى المفعول به، وهو (استَقَرَّ). ولكنَّهما يعملان النصب في الحال، بمعنى أنَّ الحال يقع بعدهما منصوبًا، والعامل فيه هو الظرف أو الجارّ والمجرور. وكذلك يعملان النصبَ في الظرف، كما تقول: (زيدٌ في الدارِ اليومَ). فقولك: (اليوم) منصوبٌ على الظرفية والعامل فيه الجارُّ والمجرورُ اللذان قبله.

ومن شواهد عمل الجارِّ والمجرور في الحال قوله تعالى: ﴿فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِئَتَيْنِ﴾[1].

فقوله: (فِئَتَيْن) منصوبٌ على الحال، والعامل فيه الجارّ والمجرور، وهما قوله: (لَكُمْ)؛ لاعتمادهما على الاستفهام.

قال العكبري: "(فِئَتَيْنِ) حالٌ، والعامل فيها الظرف الذي هو (لكم). أو العامل في الظرف [2].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَكَانَ عَاقِبَتَهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدَيْنِ فِيهَا﴾ [3].

فالحال (خَالِدَيْن) منصوبٌ، والعامل فيه الجارّ والمجرور (في النَّار)؛ لوقوعهما خبرًا لأنَّ.

(١) من الآية ٨٨ من سورة النساء.

(٢) التبيان في إعراب القرآن ١/٣٧٨.

(٣) من الآية ١٧ من سورة الحشر.

ومن تلك الشواهد قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا فَفِي النَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ. خَالِدِينَ فِيهَا ...﴾ إلى قوله - سبحانه - ﴿... وَأَمَّا الَّذِين سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا﴾ [١].

فقوله: (خَالِدِينَ) في الموضعين حالٌ منصوب، والعامل في الأول الجارُّ والمجرور في قوله: (لهم)، والعامل في الثاني الجارُّ والمجرور في قوله: (في الجنَّة). وكذلك جملة (لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ) في محل نصب على الحال، والعامل فيها النصب هو الجارّ والمجرور (في النَّار) [٢].

ومن الشواهد الشعرية على عمل الجارِّ والمجرور النصب في الحال قول جرير:

هَذَا ابْنُ عَمِّي فِي دِمَشْقَ خَلِيفَةٌ لَوْ شِئْتُ سَاقَكُمْ إِلَيَّ قَطِينَا [٣]

فقوله: (خليفة) منصوبٌ على الحالية، والعامل فيه الجارّ والمجرور وهما قوله: (في دمشق)؛ لكونهما معتَمِدَيْنِ على صاحب الحال.

وذكر ابنُ الشجري أنَّه يجوز أنْ يكون العامل في الحال أحدَ أمرين اسم الإشارة أو الظرف، الذي هو الجار والمجرور [٤].

(١) الآيات ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨ من سورة هود.

(٢) يُنظر هذا الإعراب في التبيان في إعراب القرآن للعكبري ٢/٧١٤.

(٣) البيت من الكامل، وهو من قصيدة لجرير في هجاء الأخطل. يُنظر ديوانه ١/٣٨٨.
ورواية النصب في (خَلِيفَة) هي رواية الديوان، ورُوِيَ بالرفع أيضًا. يُنظر الكامل للمبرِّد ٢/١٠٧٥ والمحلَّى لابن شقير ص ٧ وأمالي ابن الشجري ٣/١٠ ولسان العرب ١٣/٣٤٣ (قطن)

(٤) أمالي ابن الشجري ٣/١٠.

المطلب الثاني

عمل الظرف والجارّ والمجرور

غير المعتمِدَيْنِ

ما تقدَّم في عمل الظرف أو الجارِّ والمجرور هو فيما إذا كان الظرف أو الجارّ والمجرور معتمِدَيْنِ على أحد أوجُه الاعتماد السابقة.

أمَّا إذا وقع الظرفُ أو الجارُّ والمجرور غَيْرَ معتمِدَيْنِ على شيءٍ ممَّا سبق، فهل يصحُّ لهما العمل؟

ويمكن أنْ يوضَّحَ ذلك بالمثال، فإذا قلت: في الدَّارِ رَجُلٌ، وعندك مالٌ. فهل قولك: رَجُلٌ ومالٌ مرفوعان على الفاعلية بالظرف والجارّ والمجرور، أو بالابتداء؟

وهذه مسألة خلافية بين جمهور البصريين من ناحية وبين الكوفيين والأخفش من ناحية أخرى.

وقد عَقَدَ أبو البركات الأنباري والعكبري مسألةً لهذا الخلاف [1].

ويتلخَّص ما ذكراه في أنَّ جمهور البصريين يرون أنَّ الاسم المرفوع الواقع بعد الظرف والجارّ والمجرور غير المعتمِدَيْنِ يجب أن يُرْفَعَ على الابتداء، وما قَبْلَه من الظرف والجارّ والمجرور خبره.

(١) يُنظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٥١/١ والتبيين عن مذاهب النحويين ص ٢٣٣ واللباب في علل البناء والإعراب ١٤٣/١.

ولا يصح حينئذٍ عملُ الظرف في الاسم الذي بعده؛ لأنَّ هذا الاسم قد تعرَّى من العوامل اللفظية، وهو معنى الابتداء. ولو كان الظرف ههنا عاملاً لَمَا صَحَّ أنْ تدخل عليه العوامل وتتخطَّاه لِمَا بعده، نحو (إنَّ أمَامَكَ زيدًا) وظَنَنْتُ خَلْفَكَ عَمْرًا؛ لأنَّ العامل لا يدخل على العامل.

وكذلك لو كان الظرف عاملاً فيما بعده من غير اعتماد لم يتصل به ضمير الاسم إذا تقدَّم، وذلك جائزٌ إجماعًا، كقولك: في دَارِهِ زيدٌ، وقولهم: (فِي بَيْتِهِ يُؤْتَى الحَكَمُ) [١]. ولو كان العامل الظرف لكان فيه إضمارٌ قبل الذِّكْرِ لفظًا وتقديرًا [٢].

ومذهب الأخفش والكوفيين أنَّ ما بعد الظرف مرفوعٌ به على الفاعلية. فإذا قلت: أمَ ٰمَكَ زيدٌ، وفِي الدَّارِ عمرٌو؛ فالمرفوع بعدهما فاعلٌ بهما. واستدلوا بأنَّ أصل ذلك تقدير الفعل؛ فالتقدير حَلَّ أمَامَكَ زيدٌ، وحَلَّ في الدَّارِ عمرٌو، فلمَّا حُذِفَ الفعلُ نابَ عنه الظرف وعمل عملَه [٣].

ويَردُّ البصريون بأنَّ الفعل المقدَّرَ وما عمل فيه في نيَّة التأخير، وتقديم الظرف لا يدلُّ على تقديم الفعل.

ويُورد الكوفيون شواهد على عمل الظرف أو الجارِّ والمجرور غير المعتمِدَيْنِ يَعُدُّها البصريون ممَّا كان فيه المبتدأ مؤخَّرًا والخبر مقدَّمًا.

(١) هذ من أمثال العرب. يُنظر مجمع الأمثال ٤٤٢/٢ والمستقصَى للزمخشري ١٨٣/٢.

(٢) تُنظر هذه الأدلة في الإنصاف ٥٢/١ والتبيين ص ٢٣٣ واللباب في علل البناء والإعراب ١٤٣/١.

(٣) يُنظر مذهب الكوفيين وأدلتهم في الإنصاف ٥٢/١ وشرح الكافية للرضي ٩٤/١ وهمع الهوامع د/١٣٢ والتصريح ١٩٨/١.

ويُلْحَظُ أنَّ الخلاف بين الفريقين في هذه المسألة خلاف إعرابي، في تعيين نوع المرفوع، بعد اتفاقهما على رفعه؛ فلذلك لا يترتب على هذا الخلاف تغيير في النُّطْقِ.

ونجد اختلافًا في هذا المذهب المنسوب للكوفيين - أعني القولَ بإعمال الظرف والجارّ والمجرور من غير اعتماد -. ففي حين ينسبه ابنُ جنّي والزمخشري وابن عصفور للأخفش وحده، نجد قُطْرُبًا قد نَسَبَه للخليل، وابنَ الأنباري والعكبريَّ قد نسبَاه للمبرِّد، بالإضافة إلى الكوفيين.

أمَّا نسبته للأخفش فهي ثابتة، فقد عزاه له أكثرُ النحويين.

يقول ابنُ جنّي: "وعند أبي الحسن الأخفش أنَّ قولهم: فِي الدَّارِ زيدٌ، يرتفع (زيدٌ) فيه بالظَّرف، ويُشَبِّه الظَّرفَ بالفعل، ولا ضمير فيه عنده؛ لأنَّ هذا الظاهر يرتفع به، كما أنَّه لا ضمير في الفعل من قولك: استقرَّ زيدٌ؛ لارتفاع (زيدٍ) به" [١].

وكذلك نَسَبَ له هذا المذهب في «المحتسب» حين قال:"على أنَّ أبا الحسن يرفع (زيدًا) من قولك: في الدارِ زيدٌ بالظرف، كما يرفعه بالفعل [٢]...".

وقال الزمخشري - عند إعرابه قول الشنفرى :

وَلِي دُونَكُمْ أهْلُونَ سِيدٌ عَمَلَّسٌ وَأَرْقَطُ زُهْلُولٌ وَعَرْفَاءُ جَيْأَلُ [٣]

(١) تفسير أرجوزة أبي نواس لابن جنّي ص ١٢٧ - ١٢٨.

(٢) المحتسب في تبيين وجوه القراءات الشَّواذ ٢/٢٤٤.

(٣) البيت من الطويل، من قصيدة الشَّنْفَرَى المعروفة بلامية العرب. يُنظر ديوانه ص ٥٩ وأعجبُ العَجَبِ في شرح لامية العرب ص٤٩ وشرح لامية العرب للعكبري ص١٨=

-: "ومذهب الأخفش أنَّ (أهْلُون) مرفوعٌ بالجارِّ، الذي هو (لي) ارتفاع الفاعل بفعله [١]".

وينصُّ العكبري - في شرح اللامية - على انفراد الأخفش بهذا المذهب، فهو يقول: "وللأخفش في عمل الظروف قولٌ ينفرد به، وذلك قولك: فِي الدَّارِ زيدٌ، فزيدٌ عنده يرتفع بالظرف، كما يرتفع بالفعل، وإنْ لم يعتمِدْ على ما قبله، فإن اعتمَد جاز عند الجميع [٢]".

أمَّا أبو حيان فقد نقل عن قطرب نسبةَ هذا القول للخليل بن أحمد، قال: "قُطْرب له كُتَيِّبٌ في النحو سمَّاه «جماهير الكلام» ذكر فيه أنَّ مذهب الخليل أنَّ (زيدًا) من قولك: (عِنْدَكَ زَيْدٌ) مرفوعٌ بالظرف" [٣].

والمثال الذي ذكره قُطْرب لم يعتمد فيه الظرف على شيءٍ قبله.

أمَّا نسبة هذا القول للمبرِّد فقد وردت من أبي البركات الأنباري، وتبعه العكبري في «اللباب» [٤]. ولم أجد ما يؤيِّد هذه النسبة في «المقتضب». والمعروف عنه أنَّه يرى رأيَ الجمهور، كما ذكر ذلك في باب الظروف [٥].

= وقد وردت القصيدة في النوادر لأبي علي القالي ص ٢٠٣ والأشباه والنظائر للخالديين ٢/١٥ وخزانة الأدب ٣/٣٤٠.

(١) أعجبُ العَجَبِ في شرح لامية العرب للزمخشري ص ٤٩.

(٢) شرح لامية العرب للعكبري ص ٥٥.

(٣) تذكرة النحاة ص ٤١٨.

(٤) يُنظر الإنصاف ١/٥١ واللباب في علل البناء والإعراب ١/١٤٣.

(٥) يُنظر المقتضب ٤/٣٠٢.

وممَّا ورد من الشواهد التي يُحْتَمَلُ فيها كونُ المرفوع فاعلاً للظرف، ويُحْتَمَلَ كونُه مبتدأً مؤخَّرًا قول الفرزدق:

بِفِي الشَّامِتِينَ الصَّخْرُ إنْ كَانَ مَسَّنِي رَزِيَّةُ شِبْلَيْ مُخْدِرٍ فِي الضَّرَاغِمِ (١)

فيصحُّ - عند الأخفش - أن تجعل (الصخر) فاعلاً للجارِّ والمجرور اللذَيْنِ قبله. ويجب - عند الجمهور - جَعْلُ (الصخر) مبتدأً مؤخَّرًا، والجارّ والمجرور خبرًا مقدَّمًا؛ لأنَّهما غير معتَمِدَيْنِ على شيءٍ من أوجُه الاعتماد.

ويمكن أن يُجْعَلَ مِنَ الشواهد أيضًا ما ذكره البحتري في حماسته من قول الشاعر:

للهِ دَرُّ شَبَابٍ كُنْتَ تَعْهَدُهُ وَالْبَثُّ لِلشَّيْبِ وَالشَّنْآنُ والْجَدَعُ (٢)

وذلك بجَعْلِ (دَرّ) فاعلاً للجارّ والمجرور اللَّذَيْنِ قبله، وهما غير معتَمِدَيْنِ. وهذا جائزٌ على مذهب الأخفش والكوفيين. كما سبق بيانه.

(١) البيت من الطويل، من قصيدة للفرزدق في رثاء ابنيه. يُنظر ديوانه ٢٠٦/٢.

وقد ورد في النوادر لأبي زيد ص ٢١٦ والتعليقة على كتاب سيبويه للفارسي ٢٩١/١ برواية (بِفِي الشَّامِتِينَ التربُ).

(٢) البيت من البسيط، وقد نسبه البحتري لثمامة بن عامر البجلي.

تُنظر حماسة البحتري ص ٢٩٧.

المبحث الثالث

مسائل تتعلَّق بعمل الظَّرفِ والجارِّ والمجرورِ

وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : شَبَهُ الظَّرف العامل بالفعل.

المطلب الثاني : حقيقة العامل فيما بعد الظرف والجارِّ والمجرور.

المطلب الثالث : تقديم معمول الظرف والجارِّ والمجرور.

المطلب الأول

شَبَهُ الظَّرفِ العاملِ بالفعلِ

يُعْلَمُ ممَّا تقدَّم في الشواهد التي سبق ذكرُها في عمل الظَّرف والجارِّ والمجرورِ أنَّهما ليسا ضعيفين في العمل، بل هما في قوَّة الفعل من ناحية العمل؛ وذلك لأنَّهما متضمِّنان لمعنى فِعْلٍ، أو وَصْفٍ مُقَدَّرَيْنِ. وهذا التضمُّن هو الذي أعطاهُمَا حقَّ العمل.

فإذا كان الظرف والجارُّ والمجرورُ مُعْتَمِدَيْنِ على أحد أوْجُهِ الاعتماد السابقة صحَّ لهما العملُ رفعًا في الفاعل، ونصبًا في الحال والظرف.

وسبب عملهما في هذه الحالة تحقُّق قوَّة شبههما بالفعل حينئذٍ؛ وذلك لأنَّهما يقعان في المواقع التي يقع فيها الفعلُ، وهي الخبرية والحاليَّة والوصفيَّة، والصِّلة للموصول،وتقدُّم الاستفهام والنفي. فلمَّا كان الظَّرف والجارُّ والمجرور يقعان في هذه المواقع قَوِيَ وجْهُ الشَّبَهِ بينهما وبين الفعل؛ لوقوعه في هذه المواضع أيضًا؛ فلأجل ذلك صَحَّ لهما الإعمالُ عَمَل الفعل، في مواضع خاصَّة.

ومن أوجُهِ الشَّبَهِ - أيضًا - بين الفعل والظرف والجارِّ والمجرور هو طَلَبُ كلٍّ منهما أمرًا يفتقر إليه، فالفعل يفتقر إلى اسمٍ ليُكملَ معناه في جملته، والظَّرف والجارّ والمجرور يفتقران إلى الاعتماد على الأوجُه السابقة حتى يتمَّ معناهما، ويحقَّ لهما العملُ؛ فبذلك أشْبَهَا الفعلَ.

وقد أوضح ابنُ جنِّي قوةَ شَبَهِ الظَّرفِ بالفعل، وأنَّه إذا اعتمد جاز له أنْ يعملَ في الحال متقدِّمًا عليه ومتأخِّرًا عنه. قال: "الظرف لَمَّا رَفَعَ الظاهر قَوِيَ شَبَهُهُ بالفعل؛ فجاز له أن يعملَ في الحال متقدِّمًا عليه؛ فعلى هذا تقول:

مررت برَجُلٍ قائمةً في الدَّارِ أختُه، تريد مررتُ برجلٍ في الدَّارِ أختُه قائمةً. أي تُقَدِّم الحالَ؛ لقوة شَبَهِ الظَّرفِ بالفعل برفعه الظاهر [١]".

ويقرِّر - في موضع آخر - أنَّ الظرفَ والجارَّ والمجرورَ قد أشْبَهَا الفعلَ في أمورٍ أخرى، غير ما سبق ذكره، وهي أنَّ الظرفَ والجارَّ والمجرورَ قد وقعا موقعَ الشرطِ، وموقعَ جوابِ الشرطِ، كالفعلِ، وأنَّ الفعلَ يُعطفُ عليهما، وهما يُعطَفَان عليه. قال: "من قوَّة شَبَهِ الظَّرفِ بالفعل أنْ شُرِطَ به، وأنْ أُجيبَ الشرطُ به، نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [٢]، وأنْ عُطِفَ على الفعلِ، وعُطِفَ الفعلُ عليه [٣]".

ومعنى قوله: (أنْ شُرطَ به) أنَّ الظرفَ والجارَّ والمجرورَ يصحُّ وقوعُهما موقعَ فعل الشرط. مثال ذلك قولك: "إنْ في الدَّارِ زيدٌ أكْرَمْتُكَ"؛ لأنَّ الجارَّ والمجرورَ هنا متعلِّقان بفعلٍ مُقدَّرٍ، أي إنِ اسْتَقَرَّ.

واستشهد - في موضعٍ آخر - على وقوع الظَّرف والجارِّ والمجرور شرطًا بقوله تعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللهِ﴾ [٤]. حيث جاء الجارُّ والمجرورُ (بكم) في موضع الشَّرط. قال: "فوجود معنى الشرط في الظرف أقوى دليلٍ على قوَّة شبهِهِ بالفعل؛ لأنَّ الشرطَ لا يصحُّ إلاَّ به [٥]".

(١) الخَاطِرِيَّات ص ٦٧.

(٢) من الآية ٣٦ من سورة الروم.

(٣) بَقِيَّة الخَاطِرِيَّات ص ٤٢.

(٤) من الآية ٥٣ من سورة النحل.

(٥) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات ٢/٩٠.

وذكر شاهدًا على عطف الظرف-ويقصد به الجارَّ والمجرورَ- على الفعل، وهو قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ . فَمَا لَهُ مِن قُوَّةٍ وَلاَ نَاصِرٍ﴾ [١]. قال: "أفلا تراه كيف عَطَفَ الظرفَ الذي هو (لَهُ مِن قُوَّةٍ) على قوله: (تُبْلَى) وهو فعل [٢]".

كذا قال ابنُ جني، مع أن المعطوف في الآية هو الجملة (مَا لَـهُ مِـن قُـوَّةٍ)، وليس الظرف وحده.

وقال ابنُ جنِّي - أيضًا - مُؤكِّـدًا علـى قـوَّةِ الشَّـبَهِ بـين الفعـل والظَّـرف والجارِّ والمجرورِ: "قوله: في أعناقهم الأغلالُ، يُشْبِهُ في اللفظ تركيب الجملة من الفعل والفاعل؛ لتقدُّمِ الظرف على المبتدأ، كتقدُّمِ الفعلِ على الفاعل، مع قـوَّة شَبَهِ الظرفِ بالفعل. على أنَّ أبا الحسن [٣] يرفع (زيدًا) مـن قولـك: في الـدَّارِ زيدٌ، بالظرف. كما يرفعه بالفعل. ومن غريب شَـبَهِ الظـرفِ بـالفعل أنَّهـم لم يُجيزوا في قولهـم: (فِيـكَ يُرْغَـبُ) أنْ يكـون (فِيـكَ) مرفوعًـا بـالابتداء، وفي (يُرْغَبُ) ضميره، كقولك: زيدٌ يُضْرَبُ، من موضعـين؛ أحدهمـا أنَّ الفعـلَ لا يرتفع بالابتـداء ، فكذلك الظَّرفُ . والآخر أنَّ الظرفَ لا ضميرَ لـه، كمـا أنَّ الفعلَ لا ضمير له.

ومن ذلك - أي من قوَّة شَبَهِ الظرف والجارِّ والمجرورِ بالفعل - قوله:

زَمَـــانَ عَلَـيَّ غُـــرَابٌ غُـــدَافٌ فَطَيَّـــرَهُ الشَّـيْـبُ عَـنِّـي فَـطَـــارَا [٤]

(١) الآيتان ٩، ١٠ من سورة الطارق.

(٢) الخصائص ١/١٠٨.

(٣) أي الأخفش.

(٤) البيت من المتقارب.وهو لأبي حيَّة النُّميري. يُنظر شـعره المجمـوع في مجلـة المـورد ج٤ العدد ١ ص ١٣٩. =

فعطْفُهُ الفعلَ على الظَّرفِ من أقوَى دليلٍ على شَبَهِهِ به"[١].

وقال - تعليقًا على البيت السابق، في موضعٍ آخر -: "وإذا جازَ عَطْفُ الفعلِ على الظرفِ قَوِيَ حُكْمُ الظرفِ في قيامه مقامَ الفعلِ المتعلّقِ هو به، وإسقاطِه حُكْمَه، وتولِّيه من العمل ما كان الفعلُ يتولاّه، وتناوُلِهِ به ما كان هو مُتَناوِلاً له[٢]".

وبَيَّنَ ابنُ الشجري أنَّ سبب عمل الظرف الرفع في الفاعل في قول العرب:"مررت برَجُلٍ معه صقرٌ صائدًا به غَدًا" هو شَبَهُهُ بالفعل، قال: "وإنَّما رَفَعَ بالظرفِ ههنا لوقوعِ الظرفِ صفةً؛ فأشْبَهَ بذلك الفعلَ؛ فعمل عمَلَهُ، وكذلك يُرْفَعُ بالظرف إذا وَقَعَ صلةً، ووقوعُه صلةً أشدُّ تقريبًا له من الفعل[٣]".

ونقل هذا المعنى العكبري، وذَكَرَ شاهدًا على ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللهَ عِندَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ﴾[٤]. قال: "هذا يدلُّ على قوةِ شَبَهِ الظرفِ بالفعلِ ؛ لأنَّه عَطَفَهُ - أي الفعل (يُنَزِّلُ) - على قوله : (عِندَهُ) . كذا يقول

= وقد ورد البيتُ في الحيوان للجاحظ ٤٢٩/٣ وطبقات الشعراء لابن المعتز ص ١٤٥ والخصائص ١٠٧/١ والمحتَسَب ٩٠/٢ وإيضاح شواهد الإيضاح ٧٧/١ ولسان العرب ٦٤٥/١ (غَرَب).

(١) المحتسَب في تبيين وجوه شواذ القراءات ٢٤٤/٢.

(٢) الخصائص ١٠٨/١.

(٣) أمالي ابن الشجري ١٤/٣.

(٤) من الآية ٣٤ من سورة لقمان.

ابنُ جني وغيره [١]".

وممَّن أكَّد على قوةِ الشَّبَهِ بين الفعلِ والظرف والجارِّ والمجرور بعد اعتمادهما على أحد أوجُهِ الاعتماد السابقة، وبَيْنَ الفعل أيضًا، ابنُ عصفور، قال - مُعَدِّدًا العوامل التي ترفع الفاعل-: "والظروف والمجرورات إذا قَوِيَتْ فيها جَنَبَةُ الفعليَّة، ذلك بأنْ تقع أحوالاً، نحو جاء زيدٌ وعليهِ ثوبُه، أي كائنًا عليه ثوبُه، أو صفاتٍ، نحو مررت برَجُلٍ عليه ثوبُه، أي كائنٍ عليه ثوبُه، أو أخبارًا، نحو زيدٌ عليه ثوبُه وأمامَك أبوه، أي كائنٌ عليه ثوبُه، وكائنٌ أمامَك أبوه، أو موضع ما هو خَبَرٌ في الأصل، وذلك في المفعول الثاني في باب (ظَنَنْتُ)، والثالث في باب (أَعْلَمْتُ)، نحو ظَنَنْتُ زيدًا عليه ثوبُه، وأمَامَكَ أبوه، أي كائنًا عليه ثوبُه وكائنًا أمَامَك أبوه، وكذلك أَعْلَمْتُ زيدًا عمرًا عليه ثوبُه ، أي ثابتًا عليه ثوبُه [٢]".

(١) التبيان في إعراب القرآن ٢/٤٦.

(٢) شرح الجُمَل الكبير ١/١٥٨.

المطلب الثاني

حقيقة العامل فيما بعد الظَّرفِ

والجارِّ والمجرورِ

بَعْدَ اتِّفاقِ العلماءِ الذي سبق ذِكْرُه على أنَّ الاسم يُرْفَعُ بعد الظرفِ والجارِّ والمجرورِ، وأنَّهما يعملان فيه إذا اعتمدا على أحد أوْجُهِ الاعتماد المعروفة وَقَعَ بينهم الخلافُ في حقيقة العامل في المعمول الذي بَعْدَ الظرف والجارّ والمجرور حينئذٍ. فجمهور النحويين يرون أنَّ العملَ للظرف والجارِّ والمجرور حقيقةً. وليس للمتعلَّق به المحذوف الذي يتعلَّق به الظرف وعديله.

ويرى جماعةٌ من العلماء أنَّ العمل إنَّما هو للمتعلَّق المحذوف. وهذا رأيُ ابنِ كيسان وابنِ مالك وأبي حيَّان.

يقول ابنُ كيسان: "اعلمْ أنَّ الرفعَ كلَّه من وجهٍ واحدٍ، وهو أنْ تقرنَ خبرًا باسمٍ،فإنْ كان الخبرُ مُقدَّمًا رفعت به الاسمَ. والخبر أبدًا في تأويل الفعل، وذلك قام زيدٌ، ويقوم عمرٌو، وخَلْفَكَ زيدٌ. معناه استقرَّ خَلْفَكَ زيدٌ [١]".

وقال ابنُ مالك: "وما يُعْزَى للظَّرف من خبريَّة وعَمَلٍ فالأصَحُّ كونُه لعامِلِهِ [٢]".

(١) الموفَّقي في النحو لابن كيسان [مجلة المورد ج ٤ العدد الثاني ص ١٢٣].

(٢) تسهيل الفوائد ص ٤٩.

وقال في «شرح التسهيل»: "والذي اخترتُهُ مِنْ تَعْرِيَةِ الظرفِ مِنَ الخبريَّة والعملِ هو مذهب أبي الحسن بن كيسان، وهو الظاهر مِنْ قول السيرافي، وتسميتُه خبرًا على الحقيقة غيرُ صحيحٍ، وكذا إضافة العمل إليه لا تصحُّ إلاَّ على سبيل المجاز [١]".

ورأيُ الجمهور - فيما يظهر لي - هو الأقرب للصواب؛ لأنَّه بعد حَذْفِ المتعلَّق قام الظرفُ مقامَه، ونابَ عنه؛ فوجب أنْ يُعْطَى حَقَّ المُنوبِ عنه في العمل.

وممَّنْ رَجَّحَ قولَ الجمهور في هذه المسألة ابنُ جنِّي وابنُ هشام والسيوطي.

يقول ابنُ جنِّي - عند كلامه على البيت -:

زَمَانٌ عَلَيَّ غُرَابٌ غُدافٌ فَطَيَّرَهُ الشَّيْبُ عَنِّي فَطَارَا [٢]

:"وجهُ الدلالة به على قوة حُكم الظرف، وضعف حُكم الفعل في هذا وما يجري مجراه هو الصواب عندنا، وعليه اعتمادنا [٣]".

وقال ابن هشام - بعد أنْ ذَكَرَ المذهبين السابقين -: "والمذهب المختار الثاني لدليلين؛ أحدهما امتناع تقديم الحال في نحو (زيدٌ في الدَّار جالسًا)، ولو كان العاملُ الفعلَ لم يمتنع. ولقوله:

(١) شرح التسهيل ٣١٨/١. ويُنظر ارتشاف الضَّرَب ٤/٢ ٥ ومنهج السالك ٤٢ وحاشية الصبَّان على شرح الأشموني ٤٣/٢.

(٢) تقدَّم تخريج هذا البيت والكلام عليه في ص ٧٠١.

(٣) الخصائص ١٠٨/١.

..... فَإِنَّ فُؤَادي عِنْدَكِ الدَّهْرَ أجْمَعُ [١].

فـأكَّدَ الضمـيرَ المسـتتر في الظـرف، والضمـير لا يسـتتر إلاَّ في عاملـه، ولا يَصِحُّ أنْ يكون توكيدًا لضمير محذوفٍ مع الاسـتقرار؛ لأنَّ التوكيـد والحـذف متنافيان، ولا لاسمِ إنَّ على محلِّه مِنَ الرفع بالابتداء؛ لأنَّ الطـالب للمحـلِّ قـد زال [٢]".

وقال في «شرح الشذور»: "بعد حَـذْفِ الفعـلِ صـارَ العمـلُ لهمـا - أي للظَّرف والجارِّ والمجرور - عند المحقِّقين [٣]".

وقال السيوطي: "وأجمعوا أنَّ القولين جاريان في عمله الرفع، هـل هـو لـه حقيقةً أو للمقدَّر؟ وفي تحمُّلِه الضمير، هل هو مُسْتَتِرٌ فيه حقيقة أو في المقـدَّر؟ والأكثرون على أن الحُكم للظرف حقيقةً [٤]".

واختلافهم هذا متَّصلٌ باختلافهم الآخر في تعيين نوع المتعلَّق المحذوف هل

(١) عجز بيتٍ من الطويل، لجميل بن معمر العذري، وصدره:

فَإنْ يَكُ جُثْمَانِي بِأرْضٍ سِوَاكُم

يُنظر ديوانُه ص ١١٩.

والبيت من شواهد أمالي ابن الشجري ١/٥ ومغني اللبيب ص ٥٧٩ وأوضح المسالك ١٤٢/١ والمقاصد النحوية ٥٢٥/١ وهمع الهوامع ٢٣/٢ وشـرح الأشموني ٢٠١/١ وخزانة الأدب ٣٩٥/١.

(٢) مغني اللبيب ص ٥٧٩.

(٣) شرح شذور الذهب ص ٤١٠.

(٤) همع الهوامع ٢٢/٢.

هو اسمٌ أو فعلٌ؟ وبمعنى آخر هل يُقدَّر هذا المحذوف مفردًا أو جملةً؟

فالجمهور يجعلون المتعلَّق المحذوف فعلاً؛ ويُقدِّرونه بنحو اسْتَقَرَّ وثَبَتَ؛ وعلى ذلك يكون جملة [١].

ويرى بعض العلماء أنَّ المتعلَّق المحذوف اسمُ فاعلٍ؛ فيُقدَّر بنحو مُسْتَقِرٍ وثَابِتٍ. ويكون على ذلك مفردًا. وهذا رأي ابن السرَّاج [٢].

قال ابن يعيش: "واعلمْ أنَّ أصحابَنا قد اختلفوا في ذلك المحذوف، هل هو اسمٌ أو فعلٌ؟ فذهب الأكثر إلى أنَّه فعل، وأنَّه من حيِّز الجُمَل، وتقديره زيدٌ استقرَّ في الدَّار، أو حَلَّ في الدَّار...". وبعد أنْ ذَكَرَ دليلين لهذا القول، ذَكَرَ القول الثاني، فقال: "وقال قومٌ منهم ابن السراج إنَّ المحذوفَ المقدَّر اسمٌ، وإنَّ الإخبار بالظرف من قبيل المفردات [٣]...".

وقد رجَّحَ أبو البركات الأنباري وأبو البقاء العكبري مذهب الجمهور بأدلةٍ مُفصَّلَة، فلتُنْظَر هناك [٤].

واختار ابنُ مالك تقديرَ المحذوف اسم فاعلٍ، ودلَّلَ على ذلك بأربعة

(١) يُنظر الكتاب ٤٠٤/١ وشرح المفصَّل لابن يعيش ٩٠/١ وشرح الكافية للرضي ٩٣/١ وارتشاف الضَّرَب ٥٤/٢ ومغني اللبيب ص ٥٨٤ والتصريح ١٦٦/١ وهمع الهوامع ٢١/٢.

(٢) الأصول في النحو ٦٣/١.

(٣) شرح المفصَّل ٩٠/١.

(٤) يُنظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٤٦/١ - ٢٤٧ والتبيين عن مذاهب النحويين ص٢٤٩.

أوجُهٍ. منها "أنَّ اجتماعَ اسمِ الفاعل والظَّرف قد ورد ، كقول الشاعر:

لَكَ العِزُّ إنْ مَوْلاكَ عَزَّ وإنْ يُهَنْ فَأنْتَ لَدَى بُحْبُوحَةِ الهُوْنِ كَائِنُ [1]

و لم يَرِدْ اجتماعُ الفعل والظرف في كلامٍ يُستشهد به [2]". ثم ذَكَرَ بقيةَ أوجُهِ الترجيح.

وجعل ابنُ هشام تقدير المحذوف فعلاً أو اسمًا يرجع إلى معنى الجملة المراد فيها التقدير. فقد يوجب المعنى كون المحذوف فعلاً؛ فيجب تقديره فعلاً، وقد يوجب المعنى كون المحذوف اسمًا؛ فيجب تقديره اسمًا. قال: "والحقُّ عندي أنَّه لا يترجَّح تقديرُه اسمًا، ولا فعلاً، بل بحسب المعنى [3]".

والأخذ بهذا القول هو الأوْلَى لأنَّ مدار الإعراب على المعنى، فما أوجبه المعنى وجب الأخذُ به.

(١) البيت من الطويل.ولم يُعرف قائلُه.

وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ٣١٧/١ وارتشاف الضَّرَب ٥٥/٢ ومغني اللبيب ص ٥٨٢ وشرح الألفية لابن عقيل ٢١١/١ والمساعد على تسهيل الفوائد ٢٣٥/١ والمقاصد النحوية ٥٤٤/١ وهمع الهوامع ٢٢/٢.

(٢) شرح التسهيل ٣١٧/١.

(٣) مغني اللبيب ص ٥٨٤.

المطلب الثالث

تقديم معمول الظرفِ والجارِّ والمجرورِ

إذا كان معمول الظرفِ والجارِّ والمجرورِ مرفوعًا على الفاعليَّة فإنَّه لا يصح تقديمه عليهما، على القول بأنَّه فاعلٌ لهما.

فإذا قلت: (أفِي الدَّارِ رَجُلٌ؟) أو (زيدٌ عِنْدَهُ مَالٌ) لم يصحّ تقديمُ المرفوع الذي بعدهما عليهما.

وسبب ذلك أنَّ الظرف والجارّ والمجرور حينئذ بمنزلة الفعل، ومعلومٌ أنَّ الفاعل لا يصح تقديمُه على فعله، فكذلك ما كان بمنزلته.

وإذا كان معمول الظرف والجارِّ والمجرور منصوبًا، فإمَّا أنْ يكون النصبُ على الظرفية، أو على الحاليَّة. فإنْ كان المعمول لهما منصوبًا على الظرفية صَحَّ تقديمُه على عامله من الظرف والجارّ والمجرور بلا خلاف. مثال ذلك قولك: (زيدٌ فِي الدَّارِ يَوْمَ الجمعة) فإنَّه يجوز تقديمُ الظرف المعمول (يوم الجمعة) على عامله – وهو الجارّ والمجرور، فيقال: (يومَ الجمعةِ زيدٌ فِي الدَّارِ) [1].

وقد عقد ابنُ الشجري موازنةً بين الحال والظرف، بيَّنَ فيها أوجهَ المشابهة والمخالفة بينهما، فمِنْ أوجُه المخالفة التي ذكرها قوله: "والحال لا يعمل فيها المعنى إذا تقدَّمَتْ عليه، لا يجوز زيد قائمًا في الدَّارِ، وليس كذلك الظَّرف؛ لأنك تقول: كُلَّ يومٍ لَكَ ثوبٌ، فَتَنْصِب كلَّ يومٍ بلَكَ ..." [2] أي بالجارِّ والمجرورِ مع تقدُّمِ الظَّرف عليهما.

(١) يُنظر شرح المقدِّمة الجزولية الكبير للشَّلَوبين ٧٣٣/٢ والمقرَّب لابن عصفور ١٥٦/١.

(٢) أمالي ابن الشجري ٥/٣.

أمَّا إنْ كان معمولُ الظَّرف والجارِّ والمجرور منصوبًا على الحاليَّة فقد وقع الخلاف بين العلماء في جواز تقديم المعمول حينئذٍ على عامله، فمذهب جمهور البصريين مَنْعُ ذلك مطلقًا. فلا يصحّ عندهم أنْ يُقال: (زيدٌ قائمًا في الدَّارِ) . وما ورد عن العرب من ذلك فإنَّه شاذٌّ يُحفظ ولا يُقاس عليه.

ومذهب الأخفش مِنَ البصريين جوازُ تقديمه على عامله مطلقًا.

ومذهب الكوفيين التفصيل في المسألة؛ فإنْ كان صاحبُ الحال ضميرًا مرفوعًا صَحَّ تقديم المعمول حينئذ، نحو قولك: أنت قائمًا في الدار. وإنْ كان اسمًا جامدًا لم يصح تقديم المعمول على عامله [١].

ويظهر أنَّ الأدلَّة تُرَجِّحُ مذهبَ المجيزين للتقديم. فإنَّه قد وردت شواهد كثيرة جاء فيها تقديم الحال على عاملها وهو ظرفٌ أو جارٌّ ومجرورٌ، وهذه الشواهد متنوِّعةٌ ما بين منثور ومنظوم.

فمِنَ الشَّواهد النثرية التي جاء فيها الحالُ مقدَّمًا على عامله الظرف قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [٢] على قراءة النَّصب في قوله: (مَطْوِيَّات) [٣]، فإنَّه منصوبٌ على الحال، مقدَّمٌ على عامله، وهو الجارّ والمجرور (بيمينه).

(١) تُنظر المسألة في المقرَّب لابن عصفور ١/١٥٦ وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٣٤٦ وارتشاف الضَّرَب ٢/٣٥٥ وهمع الهوامع ٤/٣٣ وشرح الأشموني ٢/١٨١.

(٢) من الآية ٦٧ من سورة الزمر.

(٣) وهي قراءة عيسى بن عمر والجحْدريّ. يُنظر مختصر في شواذ القرآن ص ١٣١ والتبيان في إعراب القرآن ٢/١١١٤ والبحر المحيط ٧/٤٤٠.

ومنها قوله - عَزَّ وجَلَّ -: ﴿مَا فِي بُطُونِ هَـذِهِ الأَنعَامِ خَالِصَـةٌ لِذُكُورِنَـا﴾ [١]. فإنَّه قد قُرِئَ بنصب (خالصة) [٢] على الحالية، والعامل فيه الجارّ والمجرور (لِذُكورِنَا) وقد جاء الحال مُقدَّمًا على عامله.

ومن هذه الشواهد أيضًا قوله تعالى: ﴿مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [٣]. قُرِئَ (شِفَاءً ورحمةً) بالنصب [٤]، على الحالية وعاملها الجارّ والمجرور في قوله: (للمؤمنين). وقد تقدَّم الحال على عامله.

ووَرَدَ التقديمُ - أيضًا - في قول ابن عباس رضي الله عنه : نَزَلَتْ هَـذِهِ الآيَة ورسول الله ﷺ مُتَوَارِيًا بمكة". فقد جاء قولُه: (مُتَوَارِيًا) منصوبًا على الحال، والعاملُ فيه الجارّ والمجرور (بمكة) وهو متقدِّمٌ عليهما [٥].

ومن شواهد التقديم مِنَ الشِّعْر قول الشاعر:

رَهْـطُ ابْـنِ كُـوزٍ مُحْـقِبِي أدْرَاعِـهِـمْ فِـيهِـم وَرَهْـطُ رَبِـيـعَـةَ بْنِ حُـذَارِ [٦]

(١) من الآية ١٣٩ من سورة الأنعام.

(٢) وقد قرأ بها ابن عباس والأعرج وقتادة والزهري. يُنظر مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ص ٤١ والمحتَسَب لابن جنّي ٢٣٢/١.

(٣) من الآية ٨٢ من سورة الإسراء.

(٤) وهي قراءة زيد بن علي، كما في البحر المحيط ٧٤/٦.

(٥) يُنظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٤٦/٢.

(٦) البيت من الكامل، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٥٥.

وقد ورد الشاهد في شرح التسهيل لابن مالك ٣٤٦/٢ وشرح الكافية الشافية ٧٣٣/٢ وشرح الألفية لابن الناظم ص ٣٢٩ ومنهج السالك لأبي حيَّان ص ٢٠٠ والبحر المحيط ٧٤/٦ والمقاصد النحوية ١٧٠/٣ وشرح الأشموني ١٨١/٢.

فقدَّمَ الحال في قوله: (مُحْقِبِي أدراعِهم) على عامله، وهو الجارّ والمجرور في قوله: (فيهم).

ومنها قول الآخر:

بِنَا عَاذَ عَوْفٌ وَهُوَ بَادِيَ ذِلَّةٍ لَدَيْكُمْ فَلَمْ يَعْدَمْ وَلاءً وَلاَ نَصْرَا [1]

فإنَّ قوله: (بَادِيَ ذِلَّة) حالٌ مقدَّمَةٌ على عاملها، وهو الظرف (لَدَيْكُم).

وهذه الشواهد وغيرها تبيِّنُ جوازَ تقديم الحال على عاملها إذا كان ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا، وأنَّ ذلك واردٌ عن العرب، وإذا كان الجمهور قد أجازوا تقديمَ الحال على عاملها إذا كان العامل فعلاً أو ما يشبهه، فإنَّ تقديم الحال في مسألتنا هذه قريبٌ ممَّا أجازوه؛ لأنَّ الظرف والجارَّ والمجرور متعلِّقان بفعلٍ أو وصفٍ، فما الفرق؟

(١) البيت من الطويل. ولم يُعرف قائلُه.

وهو من شواهد شرح الألفية لابن الناظم ص ٣٣٠ ومنهج السالك لأبي حيَّان ص ٢٠٠ وأوضح المسالك ٢/٩٤ والمقاصد النحوية ٣/١٧٢ وشرح الأشموني ٢/١٨٢.

الفصل السابع

الأسماء الجامدة المُضَمَّنَة

معنى المشتق

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول : الجامد المُؤَوَّل بالصفة المشبَّهة

المبحث الثاني : الجامد المُؤَوَّل باسم الفاعل

المبحث الثالث : الجامد المُؤَوَّل باسم المفعول

المبحث الأول

الجامدُ المُؤَوَّلُ بالصَّفة المُشَبَّهة

وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : المقصود بالجامد المُؤَوَّل بالصفة المُشَبَّهَة

المطلب الثاني : عمل الاسم المُؤَوَّل بالصفة المشبَّهة، وشواهد ذلك

المطلب الثالث : إجراء الجامد مجرى المشتق بين القياس والسماع

المطلب الأول

المقصود بالجامد المُؤَوَّل بالصفة المُشَبَّهَة

هناك أسماءٌ جامدةٌ في الأصل، بمعنى أنَّها غير مشتقةٍ، أَشْبهت الصفةَ المشبَّهة من جهةِ المعنى، فبعد تأويلها بالصفات المشبَّهة. أُعْطِيَتْ حُكمها من جهة المعنى والعمل. وهذا ما يُعرَف عند النحويين باسم الجامد المُؤَوَّل بالمشتق؛ لأنَّهم يقصدون بالمشتق في هذا الموضع الصفة المشبَّهة.

وهذه الأسماء كثيرٌ ورودُها في اللغة العربية. وقد عقد لها سيبويه بابًا خاصًّا بها، ذكر فيه كثيرًا من الأمثلة والشواهد على استعمالها هذا الاستعمال. قال: "هذا باب ما يكون من الأسماء صفةً مفردًا، وليس بفاعلٍ، ولا صفةٍ تُشَبَّهُ بالفاعل، كالحَسَن وأشباهه. وذلك قولك: مررتُ بحيَّةٍ ذِرَاعٌ طُولُها، ومررت بثوبٍ سَبْعٌ طُولُه، ومررت بِرَجُلٍ مائةٌ إبلُه. فهذه تكون صفاتٍ، كما كانت (خَيْرٌ مِنْكَ) صفةً"[1].

ومن أمثلة هذه الأسماء (أَسَدٌ) بمعنى شُجَاع في قولك: مررتُ برَجُلٍ أَسَدٍ أَبُوه. و (حَدِيدٌ) بمعنى قَوِيّ في قولك: هذا رَجُلٌ حديدٌ قلبُه. و (خَزٌّ) بمعنى جميل في قولك: جاء رَجُلٌ خَزٌّ صُفَّتُهُ. و (عَرْفَجٌ) بمعنى خَشِن في قولهم: (مررتُ بقاعٍ عَرْفَجٍ كُلُّه). و (عَسَلٌ) بمعنى حُلْو، في قولهم: (وَرَدْنَا مَنْهَلاً عَسَلاً مَاؤُهُ). و (أَقْمَارٌ) بمعنى حِسَان في قولهم: (هذا حَيٌّ أَقْمَارٌ نِسَاؤُهُ). وما أشبه ذلك كثير.

(١) الكتاب ٢/٢٨.

ونظرًا لكثرة ما ورد مِنْ هذه الأسماء المُوَوَّلَة بالصِّفَة المُشَبَّهَة وقِلَّة ذلك بالنسبة لاسمِ الفاعل واسم المفعول تقدَّمتْ هذه الأسماء على غيرها في هذا الفصل.

وهذه الأسماء وما أشبهها لَمَّا كانت متضمِّنَةً معنى الصفة المشبَّهَة عملت عملَها - كما سيأتي تفصيل ذلك.

ولأجل هذا نرى المتأخِّرين من العلماء يُلْحِقُونَ هذه الأسماء بباب الصفة المشبَّهة، ويتحدَّثون عن عملها بعد الكلام على الصفة المشبَّهة، وهذا ما فَعَلَهُ ابنُ مالك في كتبه المختلفة، وتَبِعَهُ على ذلك شُرَّاحُ كُتُبِه.

قال في «التسهيل»: "وقد يُفعل ذلك بجامدٍ لِتَأَوُّلِهِ بمشتق" [١].

وشرح ذلك بقوله: "أي أنَّه قد يُقال: وَرَدْنَا منهلاً عسلاً ماؤُه وعَسَلَ الماء، ونَزَلْنَا بقومٍ أُسْدٍ أنصارُهُم وأُسْدِ الأنصار، وصَاهَرْنَا حَيًّا أقمارًا نِسَاؤُه، وأقْمَارَ النِّسَاءِ. على تأويل عَسَلٍ بحُلْوٍ، وأُسْدٍ بشُجْعَان، وأقْمَارٍ بحِسَان [٢]".

وقال في «الكافية الشافية»:

وضُمِّنَ الجَامِدُ مَعْنَى الوَصْفِ واستُعْمِل اسْتِعْمَالَه بِضَعْفِ [٣].

وقال - عن هذه الأسماء - : "فأُجْرِيَتْ مُجراها - أي مجرى الصفة المشبَّهة - في الإضافة إلى ما هو فاعلٌ في المعنى، ولو رُفِعَ بها أو نُصِبَ لم يمتنع" [٤].

(١) تسهيل الفوائد ص ١٤١.

(٢) شرح التسهيل ٣/١٠٥.

(٣) شرح الكافية الشافية ٢/١٠٧٣.

(٤) المصدر نفسه ٢/١٠٧٤.

المطلب الثاني

عمل الاسم المُؤَوَّل بالصفة المُشَبَّهَة، وشواهد ذلك

هذه الأسماء الجامدة إذا تضمَّنت معنى الصفة المشبَّهة فإنَّها تعمل عملَها.

وعملُ الصفة المشبَّهة - كما سبق بيانه - يتمثَّل في أنَّها ترفع معمولَها فاعلاً لها. وتنصبه على التشبيه بالمفعول به - إنْ كان معرفةً - وعلى التمييز إنْ كان نكرةً، وتجرُّه على الإضافة.

فتقول - مثلاً -: زيدٌ حديدٌ قلبُه، أي قاسٍ وقَوِيٌّ. فيمكن أنْ ترفعَ (قَلْبه) فاعلاً للجامد المُضَمَّن معنى الصفة، أو تنصبَه على التشبيه بالمفعول به أو على التمييز، فتقول: زيدٌ حديدٌ قلبَه وحديدٌ قَلْبًا. أو تجرَّه على الإضافة، تقول: زيدٌ حديدُ القلبِ [1]. كما هو الحال في معمول الصفة المشبَّهة.

وسبب عمل هذه الأسماء أنَّها لَمَّا تضمَّنتْ معنى الصفة المشبَّهة، أُوِّلَتْ بمشتقٍّ فصارتْ بمنزلة الصفة المشبَّهة فعملت عملَها.

ويُفهم من كلام سيبويه - عند حديثه عن هذه الأسماء - أنَّ أكثر العرب لا يُعْمِل الأسماءَ الجامدةَ عملَ الفعلِ، بل يرفعونها على الخبرية، ويرفعون ما بعدها على أنه مبتدأ مُؤَخَّر. وأنَّ بعض العرب يُعْمِلُهَا فيُتبعها ما قبلها ويرفع بها ما بعدها على الفاعلية.

(١) يُنظر شرح التسهيل لابن مالك ١٠٥/٣ وارتشاف الضَّرَب ٢٥٢/٣ ومنهج السالك لأبي حيَّان ص ٣٥٦.

وقد مثَّل سيبويه لذلك بقول العرب: مررت بحيَّةٍ ذراعٌ طولُها، ومررت بثوبٍ سَبْعٌ طولُه، ومررت برَجُلٍ مائةٌ إبلُه. ثم بيَّنَ أنَّ العرب قد أجروا الأسماءَ الجامدةَ مجرى الصفات، فوصفوا بها النكرات؛ لِتَضَمُّنِها معنى المشتق. قال: "فهذه تكون صفاتٍ كما كانت (خَيْرٌ مِنْكَ) صفةً، يدل على ذلك قولُ العرب: أخَذَ فلانٌ مِنْ فلانٍ إبلاً مائةً، فجعلوا مائةً وصفًا. وقال الشاعر: - وهو الأعشى -:

لَئِنْ كُنْتَ فِي جُبٍّ ثَمَانِينَ قَامَةً وَرُقِّيتَ أسْبَابَ السَّمَاءِ بِسُلَّمِ [1]

فاخْتِيرَ الرفعُ فيه؛ لأنَّك لا تقول: ذراعٌ الطولُ، مُنَوَّنًا ولا غير مُنَوَّنٍ، ولا تقول: مررت بذراعٍ طولُه. وبعض العرب يجرُّه، كما يجرُّ الخَزَّ حين يقول: مررت برَجُلٍ خَزٍّ صُفَّتُه. ومنهم مَنْ يجرُّه وهم قليلٌ، كما تقول: مررت برَجُلٍ أَسَدٍ أبُوه، إذا كنت تريد أنْ تجعله شديدًا" ثم قال: "ومَنْ قال: مررت برَجُلٍ أَسَدٍ أبُوه، قال: مررت برَجُلٍ مائةٍ أبلُه، وزعم يونسُ أنه لم يسمعه من ثقة، ولكنهم يقولون: هُوَ نَارٌ حُمْرَةً [2]...".

فالمفهوم من هذا النَّصِّ أنَّ إعمال هذه الأسماء الجامدة عملَ الصفة المشبَّهة قليلٌ أو ضعيف. ولكنَّه لغةٌ لبعض العرب.

(١) البيت من الطويل، وهو من قصيدة للأعشى يتوعَّد فيها عمير بن عبد الله بن المنذر. يُنظر ديوانه ص ١٧٣.

والشاهد فيه جعل الاسم الجامد (ثمانين) وصفًا للجبِّ؛ لأنَّه بمعنى طويل عميق.

والبيت من شواهد الكتاب ٢٨/٢ والأصول لابن السرَّاج ٢٧/٢ والتبصرة والتذكرة ١٧٧/١ وشرح المفصَّل لابن يعيش ٧٤/٢ ولسان العرب ٨٢/١٣ (ثمن).

(٢) الكتاب ٢٨/٢ - ٢٩.

وقد ذكر ابنُ أبي الربيع هذه الأسماء، وقال: "فهذه لا تَرفع في الأَعْرف الظاهرَ، ومِنَ العرب مَنْ يَرْفَعُ بها؛ فيقول: مررت برَجُلٍ خَزٍّ صُفَّتُهُ، وبصحيفةٍ طينٍ خاتَمُها، والأكثرُ في هذا أن يُقال برفع (خَزٍّ) وهو الوجه، ورَفْع هذه الأسماء بخزٍّ وما أشبهه بهذه الملاحظة أضْعَفُ مِنْ رفْع (مِثْلِك) وبابه" [١].

وكذلك يُفهم من بيت ابن مالك المذكور سابقًا [٢]، أنَّ عملَ هذه الأسماء عَمَلَ الصفة المشبَّهة واردٌ عن العرب، لكنَّه ضعيف [٣].

وقد ذكر أبو حيان أنَّ إعمال الأسماء الجامدة عَمَلَ المشتقِّ لغةٌ قد حكاها الأخفش - أيضًا - عن بعض العرب.

قال: "حكى الأخفش أنَّ مِنَ العرب مَنْ يرفع الظاهرَ بالاسم الذي ليس بمشتقٍّ، ولا أصله الصِّفة، نحو مررت برَجُلٍ أسدٍ أبُوه، وبِسَرْجٍ خَزٍّ صُفَّتُه. وذلك قليل [٤]".

وهذه اللغة قد ذكرها سيبويه ضِمنًا، دون أنْ يُسمِّي قائليها، فقد قال - كما سبق -: "ومنهم مَنْ يَجُرُّه وهم قليلٌ" [٥].

فإنَّ جَرَّ الاسم الجامد في المثال الذي ذَكَرَه سيبويه قبلُ، يعني أنَّ الاسمَ

(١) الملخَّص في ضبط قوانين العربية ص ٣١٦.

(٢) تقدَّم البيتُ في ص ٧١٦.

(٣) يُنظر شرح الكافية الشافية ١٠٧٣/٢.

(٤) منهج السالك ص ٣٥٦.

(٥) الكتاب ٢٨/٢.

الجامد يكون صفةً لِمَا قبله، ويَرْفَع ما بعده على الفاعلية، وهذا هو ما يُعرَف بعمل الجامد المؤوَّل بالمشتقِّ.

وما دام أنَّ الرفع بهذه الأسماء لغةٌ لبعض العرب، فلا يصح أن يُوصَف عملُ هذه الأسماء بالضَّعف؛ لأنَّ ذلك جاء على لغةٍ من لغات العرب، ولغات العرب كلّها حُجَّة - فقد قال ابنُ جني: "وكيف تصرَّفتِ الحالُ فالناطق على قياس لغةٍ من لغات العرب مُصِيبٌ غيرُ مخطئٍ، وإنْ كان غيرُ ما جاء به خيرًا منه" (١).

وكونُ هذه الأسماء ضعيفةً في العمل - على ما قِيل - إنَّما هو فيما إذا عملت في اسمٍ ظاهرٍ رفعًا أو نصبًا.

أمَّا عمل هذه الأسماء في الضمير فقد بيَّنوا أنَّها تتحمَّل الضمائرَ وتعمل فيها، دون ضعفٍ؛ لأنَّها بمنزلة المشتق.

وقد ذكر سيبويه أنَّ هذه الأسماء تتحمَّل الضمائرَ، ومَثَّلَ لذلك بقولهم: (مررت برَجُلٍ سَوَاءٍ هُوَ والعَدَمُ) "لأنَّ في (سواء) اسمًا مُضمرًا مرفوعًا، كما تقول: مررتُ بقومٍ عَرَبٍ أجمعُون؛ فارتفع (أجمعُونَ) على مُضْمَرٍ في (عَرَب) بالنِّيَّة (٢)".

ومعنى ذلك أنَّ (سَوَاءً) لَمَّا تَضَمَّنَ معنى (مُسْتَوٍ) تحمَّل ضميرًا مستترًا فيه ورفعه على الفاعلية، وعُطِفَ عليه المرفوع. وأنَّ (عَرَبًا) - وإنْ كان اسمًا جامدًا - لَمَّا تَضَمَّنَ معنى (فُصَحَاء) تحمَّل الضميرَ، ورفعه على الفاعلية.

(١) الخصائص ٢/١٠، ١٢.

(٢) كتاب سيبويه ٢/٣١.

وصار (أجمعون) بالرفع توكيدًا لهذا الضمير المستتر [١].

وقد بَيَّنَ ابنُ جنِّي أنَّ الوصف بالاسم الجامد المُضَمَّن معنى المشتق تقويةٌ لعمل الضعيف. وأنَّ الوصف بالجوهر - أي الجامد - لِمَا فيه من معنى الفعل كثيرٌ. قال: "العربُ تُضَعِّفُ الأقوى، وتُقَوِّي الأضعفَ تصرُّفًا وتلعُّبًا. فمِنْ تقوية الأضعفِ الوصفُ بالاسم، نحو (مررت بقاعٍ عَرْفَجٍ كُلِّه) و (بصحيفةٍ طينٍ خاتمُها). وبعد أن ذكر شواهد شعريةٍ على ذلك قال: "وهو كثيرٌ، وذلك أنَّ معنى الوصف في الاسم حُكمٌ زائدٌ على شَرْطِ الاسمية، ألا ترى كلَّ وصفٍ اسمًا أو واقعًا موقعَ الاسم، وليس كلُّ اسمٍ وصفًا. فالوصفية معنًى زائدٌ على الاسمية، ومِنْ تقوية الأسماء إعمالها عَمَلَ الفعل؛ وذلك أنَّ العمل معنىً قويٌّ زائدٌ على شَرْطِ الاسمية [٢]".

ولو استعرضنا الشواهد التي عمل فيها الجامدُ المُؤَوَّلُ بالصفة المشبَّهَة في كلام العرب لظهرت لنا الكثرةُ في ذلك.

فمِنْ تلك الشواهد الأقوال السابقة في لغة بعض العرب كقولهم: "رأيتُ رَجُلاً حَدِيدًا قلبُه"، وقولهم: "مررت برَجُلٍ أَسَدٍ أَبُوه"، وقولهم: "مررت بقاعٍ عَرْفَجٍ كلُّه"، وقولهم: "وَرَدْنَا مَنْهَلاً عَسَلاً مَاؤُهُ"، وقولهم: "مررتُ بحَيَّةٍ ذراعٍ طولُها"، وقولهم: "نظرتُ إلى ثوبٍ سَبْعٍ طولُه"، وقولهم: "مررت برَجُلٍ مائةٍ إبلُه" [٣].

(١) يُنظر الملخَّص لابن أبي الربيع ص ٣١٤، ٣١٥.

(٢) الخاطريات ص١٠٥. وللمزيد يُنظر الكتاب٢/٢٨ والخصائص ٢/٢٢١ و ٣/١٩٥.

(٣) تُنظر أقوال العرب هذه في الكتاب ٢/٢٨ والمقتضب ٣/٢٥٩ والأصول لابن السراج ٢/٢٧.

ففي هذه الأقوال جميعًا عَمِلَ الاسمُ الجامدُ لتَضَمُّنِهِ معنى المشتقِّ؛ بعد تأويله بالصفات المشبَّهَة. وقد تقدَّم ذِكْرُ هذه المعاني التي أُوِّلَتْ بها هذه الأسماء الجامدة.

أمَّا الشواهد الشِّعرية التي عَمِلَ فيها الجامدُ المُؤَوَّلُ بالصفة المشبَّهة فقد جمعتُ بعضًا منها فيما يلي:

١ - قول الشاعر:

فَلَوْ كُنْتُ وَرْدًا لَوْنُه لَعَشِقْتِنِي وَلَكِنَّ رَبِّي شَانَنِي بِسَوَادِيَا (١)

فأعمل الاسم الجامد (وَرْدًا) في الاسم الذي بعده، ورفعه به على الفاعلية، وهو قوله: (لوْنه)؛ لأنَّ هذا الجامد متضمِّنٌ معنى المشتقِّ، فهو مُؤَوَّلٌ بمعنى الصفة المشبَّهة (أحْمَر).

٢ - قول جرير:

تَرَكْتِ بِنَا لَوْحًا وَلَوْ شِئْتِ جَادَنَا بُعَيْدَ الكَرَى ثَلْجٌ بِكِرْمَانَ نَاصِحُ (٢)

قال ابنُ جنِّي - مبينًا الشاهد في البيت -: "عَلَّقَ (بُعَيْدَ الكَرَى) بثلج؛ لِمَا فيه مِنْ معنى البَرَد، وهو كثير" (٣).

(١) البيت من الطويل، من قصيدة سُحيم عبد بني الحسحاس المعروفة. يُنظر ديوانه ص٢٦. ولم يذكر النحويون هذا البيت في كتبهم.

(٢) البيت من الطويل، وهو لجرير بن عطية بن الخطَفَى. يُنظر ديوانه ١/٢٦٦.

وقد ورد البيت في الخاطريات لابن جنّي ص ٧٩ والمقرَّب لابن عصفور ١/١٥٧ ومغني اللبيب ص ٦٨٨ وتخليص الشواهد لابن هشام ص ١٦٦ وخزانة الأدب ٥/٢٦٧.

(٣) الخاطريات ص ٧٩.

ومعنى ذلك أنَّه أعمل الاسم الجامد - وهو ثلج - في الظرف؛ لتأويله بمعنى المشتق (بارد).

وقال ابنُ عصفور: "أعمَلَ في (بُعَيْدِ الكَرَى) ثلجًا، بما فيه من معنى الفعل وقَدَّمَه عليه. وكأنَّه قال: بُعَيْدَ الكَرَى باردٌ أي ثغرٌ باردٌ" (١).

٣ - قول هُدْبَة:

وَلَكِنْ أَخُو الحَرْبِ الحَدِيدُ سِلاَحُهُ إِذَا حَمَلَتْهُ فَوْقَ حَالٍ تَشَجَّعَا (٢)

فأعمل الاسم الجامد وهو (الحديد) عملَ الصفة المشبَّهة، حيثُ رَفَعَ به ما بعده على الفاعلية؛ لتأويله بالقَوِيِّ.

٤ - قول الآخر :

كَهَامٌ عَنِ الأَقْصَى كَلِيلٌ لِسَانُه وَفِي البَشَرِ الأَدْنَى حَدِيدٌ مَخَالِبُهْ (٣)

فأعملَ الاسم الجامد (حديد)؛ لتأويله بالصفة المشبَّهة (قَوِيّ)؛ لذلك رَفَعَ ما بعده على الفاعلية.

(١) المقرَّب لابن عصفور ١/١٥٧.

(٢) البيت من الطويل ، وهو من أبيات لهُدْبَة بن الخشرم العذري . يُنظر شعره ص١١٧.

وقد ورد البيتُ في حماسة البحتري ص ٤٠.

(٣) البيت من الطويل، وهو ليزيد بن الحَكَم الثَّقَفي، يُنظر شعره المجموع في ضمن (شعراء أمويون) ٣/٢٥٤.

وقد ورد البيت في حماسة البحتري ص ٣٩٢.

د - قول الشاعر:

كَأنَّ لَنَا مِنْهُ بُيُوتًا حَصِينَةً مُسُوحًا أعَالِيهَا وَسَاجًا كُسُورُهَا [١]

فقوله: (مُسُوحًا) و (سَاجًا) اسمان جامدان عَمِلاَ الرفعَ فيما بعدهما؛ لأنَّهما قد تضمَّنَا معنى الصفة المشبَّهة؛ فالأول منهما يُؤَوَّلَ بأسْوَد، والثاني يُؤَوَّل بكثيف - كما قال الرضيُّ عند استشهاده بهذا البيت [٢].

وقال ابن مالك: "رَفَعَ الأعالِيَ والكُسُورَ بمُسُوحٍ وسَاجٍ؛ لإقامتهما مَقَامَ سُودٍ" [٣].

ونقل البغدادي عن ابن جنّي أنّه قال: "هذه الأشياء كلُّها أسماءٌ في أصولها، ولَمَّا نَقَلَتْهَا - أي العرب - إلى أنْ وَصَفَتْ بها مَكَّنَتْها وثَبَّتَتْ أقدامَها فيه، حتّى رفعتْ بها لظاهرَ" [٤].

وما سبق من الشواهد كافٍ في إثبات عمل الاسم الجامد المُؤَوَّل بالصفة المشبَّهة.

وممَّا يؤكِّد ذلك أنَّ هذا الجامد عومل معاملة الصفة المشبّهة؛ فأُعْطِيَ

(١) البيت من الطويل، لمضرِّس بن رَبَعِيّ. والكُسُور جَمْعُ كِسْرٍ، وهو أسْفَلُ البيت.
وهو من شواهد التبصرة للصيمري ١/١٧٨ وشرح التسهيل لابن مالك ١/٣٠٦ وشرح الكافية للرضيّ ١/٣٠٦ وخزانة الأدب ٥/١٨.

(٢) شرح الكافية ١/٣٠٦.

(٣) شرح التسهيل ١/٣٠٦.

(٤) خزانة الأدب للبغدادي ٥/١٨، ١٩ بتصرُّف يسير.

حُكْمَها مِنْ رَفْعِ السَّببي ونَصْبِه وجَرِّه. فقد ذكر العلماء أنَّ هذه الأسماء إذا تضمَّنت معنى المشتق صحَّ معاملتُها معاملةَ الصفة المشبَّهة بأنْ تأخذ حكمها من ناحية العمل؛ فيجوز حينئذٍ في معمول هذه الأسماء الرفعُ على الفاعلية - كما في الشواهد السابقة - والنصبُ على التشبيه بالمفعول به أو على التمييز، والجرُّ على الإضافة [١].

وقد أوردَ العلماءُ شواهدَ على إضافة الاسم الجامد المُؤَوَّل بالمشتق إلى معموله؛ حيث جاء المعمول مجرورًا على الإضافة.

من ذلك قول الشاعر:

فَرَاشَةُ الحِلْمِ فِرْعَوْنُ العَذَابِ وإنْ يُطْلَب نَدَاهُ فَكَلْبٌ دُونَهُ كَلِبُ [٢]

فقد وردَ في هذا البيت اسمان جامدان ضُمِّنَا معنى الصفة المشبَّهة؛ فلذلك أضيفا لمعمولهما، فقوله: (فراشة) اسم جامد مُؤَوَّل بمعنى (طائش)؛ فعومل معاملة الصفة المشبَّهة، وأضيف لمعموله. وقوله: (فرعون) اسم جامد أُوِّلَ بمعنى أليم؛ فَصَحَّتْ إضافته لمعموله، الذي كان فاعلاً.

(١) تُنظر الخاطريات ص ١٠٥ وشرح الكافية الشافية ١٠٧٣/٢ وارتشاف الضَّرَب ٢٥٢/٣ وشرح الأشموني ١٦/٣.

(٢) البيت من البسيط. وقد نسبه الجاحظ للضَّحَّاك بن سعد، ونسبه العسكري إلى سعيد ابن العاصي. يُنظر الحيوان ٢٥٧/١ وديوان المعاني ١٩٦/١.

والبيت من شواهد شرح الكافية الشافية ١٠٧٣/٢ وشرح التسهيل ١٠٥/٣ وارتشاف الضَّرَب ٢٥٢/٣ وهمع الهوامع ١٠٤/٥ وشرح الأشموني ١٦/٣ وحاشية ياسين على التصريح ٧٢/٢.

و كذلك قول الآخر:

فَلَوْلاَ اللهُ وَالْمِهْرُ الْمُفَدَّى لأُبْتَ وَأَنْتَ غِرْبَالُ الإِهَابِ [١]

حيث أُوِّلَ قوله: (غربال) بالوصف مُثُقَّب أو مُخَرَّق؛ فأُجْرِي مُجْرَى الصفة المشبَّهة بإضافته لما هو فاعلٌ في المعنى.

ومنها قول الشاعر:

مِنْبَرَةُ الْعُرْقُوبِ إِشْفَى الْمِرْفَق [٢]

فقوله: (منبرة) اسمٌ جامدٌ مُؤَوَّل بالمشتق بمعنى (حَادَّة) وقوله: (إِشْفَى) اسمٌ جامدٌ مُؤَوَّلٌ بالمشتق؛ لأنَّه بمعنى (دقيقة المرفق)؛ وعلى ذلك أجْرِيَا مُجْرَى الصفة المشبَّهة؛ فأضيفا لمعموليهما.

ففي الشواهد المتقدِّمة يَظهر إجراء الاسم الجامد مجرى الصفة المشبَّهة، في إضافته لمرفوعه في المعنى؛ لتأوُّلِهِ بالمشتق. وقد ذكر ابنُ جنِّي أنَّ هذا يُعَدُّ مِنْ باب تقوية الضعيف، وتنزيله منزلة القويّ [٣].

(١) البيت من الوافر، وهو يُنسَبُ لحسَّان بن ثابت، وليس في ديوانه. وقيل: لمنذر بن حَسَّان، ونُسِبَ في الوحشيات لعُفَيرة بنت طُرامة الكلبية.

تُنظر الوحشيات لأبي تمَّام ص ٨ والخصائص ٢٢١/٢ والمخصَّص ١٠٦/١٥ وشرح الكافية الشافية ١٠٧٤/٢ وشرح التسهيل ١٠٥/٣ وشرح ابن الناظم ص ٣١٣ وارتشاف الضَّرَب ٢٥٢/٣ والمساعد لابن عقيل ٢٢٤/٢ والمقاصد النحوية ١٤٠/٣ وهمع الهوامع ١٠٣/٥ وشرح الأشموني ١٦/٣.

(٢) بيتٌ من الرجز، لم يُعرف قائلُه.

وقد وردَ البيت في الخصائص لابن جنّي ٢٢١/٢ والخاطريات ص ١٠٥ والمخصَّص لابن سيده ٨١/١.

(٣) تُنظر الخاطريات ص ١٠٥ والخصائص ١٩٥/٣.

ومَا سبق مِنْ عملِ الجامدِ المُؤَوَّل بالمشتقِّ هو عملُه في المرفوع. أمَّا عملُه النصبَ، فإنَّه يعمل النصب في الحال والتمييز. ولكن لم يردْ عملُه النصبَ في المفعول به الصريح، ولعل ذلك بسبب أنَّ ما كان بمعناه مشتقٌّ من فعلٍ لازمٍ؛ فلذلك لم يَنصبْ المفعول به. لكن يتعلَّق به الظرفُ والجارُّ والمجرورُ، كما سبق التنبيهُ على ذلك وذِكْرُ الشواهد عليه.

وإنَّما عملَ في الحال والتمييز؛ لأنَّ العمل فيهما يُكتَفَى فيه بما فيه رائحة الفعل. وكذلك العمل في الظرفِ والجارِّ والمجرورِ.

وهناك آياتٌ قرآنيةٌ أوردها بعضُ العلماء شواهدَ على عملِ الاسم الجامد المُؤَوَّل بالمشتق النصبَ في معموله. منها قوله تعالى: ﴿**كَلاَّ إِنَّهَا لَظَى. نَزَّاعَةً لِلشَّوَى**﴾ [١] على قراءة النصب [٢]. فقد انتصب قولُه: (نَزَّاعَة) على الحاليَّة، والعامل فيها النصبَ هو قوله: (لَظَى) مع أنَّه اسمٌ جامدٌ، لكنَّه تضمَّن معنى التَّلَظِّي أو التَّوقُّد.

قال ابن بابشاذ: "لَظَى، وإنْ كانت عَلَمًا مِنْ أسماءِ جهنَّم، ففيها معنى التلظِّي، وذلك المعنى هو العامل في الحال، كأنَّها تتلظَّى نَزَّاعَةً للشَّوَى أو تتوقَّد نزاعةً للشَّوَى" [٣].

(١) الآيتان ١٥، ١٦ من سورة المعارج.

(٢) وهي قراءة حفص عن عاصم. تُنظر السبعة لابن مجاهد ص ٦٥٠ والنشر في القراءات العشر ٢/٣٩٠.

(٣) شرح المقدِّمة المُحْسِبَة ٢/٤٠٤، ٤٠٥.

وقال أبو حيان: "انتصب (نزَّاعة) على الحال المؤكِّدَة أو المُبَيِّنَة، والعامل فيها (لَظَى) وإنْ كان علمًا لِمَا فيه من معنى التَّلَظِّي" (١).

ومن تلك الشواهد القراءة الشاذَّة ﴿هَؤُلاَءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ﴾ (٢) بالنصب في (أطْهَر) (٣).

فقوله: (أطْهَر) منصوبٌ على الحال، والعامل فيه النصبَ ما في (بناتي) مِنْ معنى الوصف؛ لأنَّه واقعٌ موقع شَرِيفَات.

وعلى ذلك حملها ابنُ بابشاذ، قال: "العاملُ في الحال المعنى المقدَّر في (بناتي) لأنَّ (بَنَاتِي) ههنا واقعٌ موقع شريفات أو مقدَّمات، وذلك المعنى هو الناصب لأطْهَر على قراءة مَنْ نَصَبَ (٤)".

وابنُ جنِّي يرى أنَّ العامل في الحال هو ما في اسم الإشارة من معنى الفعل؛ لأنَّه بتقدير أُشِير (٥).

ولم يَعْرِضْ النحويون لذِكْرِ شروط عمل الاسم الجامد المُؤَوَّل بالمشتق، ولكن يظهر مِنْ عَقْدِهم هذا الباب بعد باب الصفة المشبَّهة، وإعطائهم إيَّاه

(١) البحر المحيط ٣٣٤/٨ ويُنظر التبيان للعكبري ١٢٤٠/٢.

(٢) من الآية ٧٨ من سورة هود.

(٣) وهي قراءة عيسى بن عمر وسعيد بن جبير ومحمد بن مروان والحسن البصري. يُنظر مختصر الشواذ ص ٦٠ والمحتسب لابن جنّي ٣٢٥/١.

(٤) شرح المقدِّمة المُحْسِبَة ٤٠٥/٢.

(٥) يُنظر المحتسب ٣٢٦/١.

حُكْمَ الصفة المشبَّهة أنَّه يُشترط في إعماله ما يُشترط في إعمال الصفة المشبَّهة من الاعتماد على أحد أوجُهِ الاعتماد السابقة. ومِنْ دلالته على لزوم الوصف والاستمرار فيه.

وعلى ذلك جاءت الشواهد السابقة، مثل قولهم: "وَرَدْنَا مَنْهَلاً عَسَلاً مَاؤُهُ".

فاعتمد الاسم الجامد المُؤَوَّل بالمشتق على الموصوف الذي قبله، حيث وقع صفةً له؛ ولذلك رَفَعَ ما بعده على الفاعلية. وكذلك سائر الشواهد.

أمَّا عمل الجامد المُؤَوَّل بالصفة المشبَّهة في التمييز، فقد ذَكَرَ له ابنُ مالك شاهدًا واحدًا، وهو قول الشاعر:

تُخَبِّرُنَا بِأَنَّكَ أَحْوَذِيٌّ وَأَنْتَ البُلْسُكَاءُ بِنَا لُصوقًا [1]

والبُلْسُكَاءُ اسمٌ جامدٌ، وهو نوعٌ مِنَ النبات شديد الالتصاق. ولكنَّه لَمَّا تَضَمَّنَ معنى لاَصِقٍ أو مُتَمَاسِكٍ؛ صَحَّ إعمالُه في قوله: (لُصُوقًا)، حيث نُصِبَ على التمييز.

قال ابن مالك: "وإذا رَفَعَ الجامدُ القائمُ مقامَ مشتقٍّ ضميرًا أو ظاهرًا، جاز أنْ يَنصِبَ بَعْدَ ذلك تمييزًا أو حالاً [2]". ثم أورد البيت المتقدِّم.

(١) البيت من الوافر، وهو لأبي العميثل الأعرابي فيما نقله عنه الأصمعي.

يُنظر تهذيب اللغة ٤٢٦/١٠ وفيه (البَلكَسَاء) بتقديم الكاف على السين وهو في لسان العرب ٤٠٣/١٠ (بلسك) وتاج العروس ١١٢/٧.

والبيت من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ٣٠٦/١ والمساعد لابن عقيل ٢٢٧/١.

(٢) شرح التسهيل ٣٠٦/١.

المطلب الثالث

إجراء الجامد مجرى المشتقِّ

بين القياس والسَّماع

تبيَّن لنا ممَّا سبق مِنْ شواهد العرب أنَّهم يُجْرُونَ الجامدَ مجرى المشتقِّ، ويعاملونه معاملتَه، فكما صَحَّ في الصفة المشبَّهة أنْ ترفع معمولَها على الفاعلية، وتنصبَه على التشبيه بالمفعول به، أو على التمييز، وتجرُّه على الإضافة، تقول: زيدٌ حَسَنٌ وجهُه، وحَسَنُ الوَجْهَ أو وَجْهًا، وحسَنُ الوجهِ. يصحُّ في الاسم الجامد إذا أُوِّلَ بالمشتقِّ أنْ يأخذ هذا الحُكم؛ فيُعامَل معاملة الوصف المشتقِّ.

لأنَّ المُشَبَّهَ يُعْطَى حُكْمَ المُشَبَّهِ به. والعرب إذا شَبَّهوا الشيءَ بالشيءِ أعطوه بعض أحكامه، كما قرَّرَ ذلك علماء العربية.

يقول سيبويه: "وقد يُشبِّهون الشيءَ بالشيءِ، وليس مثلَه في جميع أحواله، وسترى ذلك في كلامهم كثيرًا"[١].

ويقول ابنُ يعيش: "وهم كثيرًا ما يُشبِّهون الشيءَ بالشيءِ؛ فيحملونه عليه إذا كان بينهما موافقةٌ في شيءٍ، وإن اختلفا من جهاتٍ أخرى"[٢].

(١) الكتاب ١/١٨٢.

(٢) شرح المفصَّل ٦/١٠٨.

وبناءً على ذلك يُجْرَى الجامدُ المُؤَوَّلُ بالمشتقِّ مُجْرَى المشبَّه به، وهو الصفة المشبَّهة؛ فيرفع معمولَه على الفاعليَّة، وينصبه على التشبيه بالمفعول به أو على التمييز، ويجرُّه على الإضافة.

تقول: وَرَدْنَا مَنْهَلاً عَسَلاً مَاؤُهُ، وعَسَلاً المَاءَ أو مَاءً، وعَسَلَ المَاءِ؛ لأنَّ الجامد في هذا المثال بمعنى الصفة المشبَّهة (حُلْو).

يقول ابن مالك - عن إعطاء الجامد حُكم المشتقِّ، إذا كان بمعناه -: "قد يقال: وَرَدْنَا مَنْهَلاً عَسَلاً مَاؤُه، وعَسَلَ الماءِ، ونزلنا بقومٍ أُسْدٍ أنصارُهم وأُسْدِ الأنصارِ، وصاهرنا حَيًّا أقمارًا نساؤُهُ وأقمارَ النِّساءِ. على تأويل عَسَل بحُلْو، وأُسْد بشُجْعَان، وأقْمَار بحِسَان [١]".. ثم قال: "وأكثر ما يجيء هذا الاستعمال في أسماء النِّسَبِ، كقولك: مررتُ برَجُلٍ هَاشِمِيٍّ أبُوه تَمِيمِيَّةٍ أمُّه. وإنْ أضفْتَ قلتَ : مررتُ برَجُلٍ هَاشِمِيٍّ الأبِ، تميميٍّ الأمِّ، وكذلك ما أشْبَهَهُ [٢]".

وحينئذٍ يبقى النظر في هذا الإجراء هل هو أمرٌ قياسيٌّ، يصحُّ الأخذُ به مطلقًا؟ أو أنَّه مقصورٌ على السَّماع فيما وردَ عن العرب مِنْ ذلك.

وأقول : إنَّ وَصْفَ ابنِ جنِّي لهذا الأمر بالكثرة، وأنَّه مِنْ عادة العرب، وأنَّ له نظائر كثيرة [٣]، يوحي بأنَّ ذلك عنده أمرٌ قياسيٌّ مطَّردٌ. وكذلك

(١) شرح التسهيل ٣/١٠٥.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) تُنظر الخصائص ٣/١٩٥ والخاطريات ص ١٠٥.

إيراد ابن مالك لهذا الباب بعد باب الصفة المشبَّهة وإعطاؤه حُكمها وذِكْر الشواهد عليه يدل على أنَّه أمرٌ قياسيٌّ عنده؛ لأنَّه مثَّل له بأمثلة ليست منقولةً عن العرب [١].

لذلك نقل عنه أبو حيَّان أنَّه أوْرَدَ هذا الباب موردَ القياس. وإنْ كان أبو حيَّان قد عارضه في ذلك، وجعل هذا الباب أمرًا سماعيًّا لا يصح القياس عليه؛ نظرًا لقلَّته.

يقول أبو حيَّان: "وأرَى هذا قليلاً؛ فلا ينبغي أنْ يُقاس عليه، وأورده ابنُ مالكٍ مَوْرِدَ القياس [٢]".

ويظهر لنا من خلال استعراض أقوال النحويين المتقدِّمة، والشواهد التي سبق ذِكْرُها، على إجراء الجامد مجرى المشتق أنَّ الوجهَ هو ما ذهب إليه ابنُ جنّي وابنُ مالك من جَعْلِ ذلك الأمر قياسيًّا؛ لأنَّ كثرة الشواهد الواردة في هذا الباب ترجِّح مذهبَ القائلين بالقياس.

(١) يُنظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/١٠٥.

(٢) ارتشاف الضَّرَب ٣/٢٥٢ . ويُنظر همع الهوامع ٥/١٠٤.

المبحث الثاني

الجامد المُؤَوَّل باسم الفاعل

المقصود بهذا القِسْم أنَّ هناك أسماءً جامدةً في الأصل تضمَّنت معنى اسم الفاعل؛ فلذلك أُجريت مجراه وصَحَّ لها أنْ تعمل عملَه.

فمِنَ الأسماء المُؤَوَّلة باسمِ الفاعل (سَوَاء) بمعنى (مُسْتَوٍ).

وقد وردت شواهدُ عربيةٌ على إعمال هذا الاسم عمل اسم الفاعل إذا صَحَّ تأويلُه به.

من ذلك قوله تعالى: ﴿سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ﴾ [١] على قراءة النصب في (سَوَاء)، وهي قراءة حفص عن عاصم [٢].

فعلى هذه القراءة يكون قوله: (سواء) عاملاً في الاسم الظاهر الرفعَ على الفاعلية، وإنَّما عَمِلَ في ذلك لتأويله باسمِ الفاعل (مُسْتَوٍ).

قال مكِّي - في إعراب هذه القراءة -: "جَعَلَه - أي سواء - مصدرًا... ويرفع (العاكف) به، أي مُسْتَوِيًا فيه العاكفُ. والمصدر يأتي بمعنى اسم الفاعل، فـ (سواء) وإن كان مصدرًا فهو بمعنى مُسْتَوٍ" [٣].

(١) من الآية ٢٥ من سورة الحج.

(٢) وقرأ بقيَّةُ السبعة بالرَّفع على أنَّه خبرٌ مقدَّمٌ.

تُنظر السبعة لابن مجاهد ص ٤٣٥ والحجة لأبي على الفارسي ٥/٢٧٠.

(٣) مشكل إعراب القرآن ٢/٩٥.

وقد ذَكَرَ سيبويه أنَّ إعمالَ (سواء) عَمَلَ المشتقِّ لغةٌ لبعض العرب. ونقل ذلك عن يونس، قال: "وزعمَ يونسُ أنَّ ناسًا مِنَ العرب يُجرُّونَ هذا، كما يَجُرُّون مررت برَجُلٍ خَزٍّ صفتُه [١]".

ومِمَّنْ أجاز إعمالَ (سواء) لتأويلها باسمِ الفاعل الفرَّاء، قال: "والخفض جائزٌ ومَنْ خَفَضَ أراد : معتدلٍ عنده الخيرُ والشرُّ" [٢].

ومعنى هذا أنَّ أكثر العرب لا يُعمِلُونَ (سواء)؛ لأنَّه اسمٌ جامدٌ، وأنَّ بعض العرب يُعْمِلُه؛ لأنَّه قد تضمَّنَ معنى المشتقِّ.

وقد فصَّل القولَ في (سواء) ابنُ أبي الربيع، وعقدَ لها فصلاً خاصًّا، قال: "(سَوَاءٌ) لا يَرفعُ إلاَّ المُضْمَرَ، ولا يَرفعُ الظاهرَ، إلاَّ إذا كان معطوفًا على المُضْمَرِ، فتقول: مررتُ برَجُلٍ سَوَاءٍ هُوَ والعَدَمُ؛ فالعَدَمُ معطوفٌ على الضمير في (سواء) المُؤكَّد بهُوَ، وهو مرفوعٌ بسَوَاء ومِنَ العرب مَنْ يَرفعُ به الظاهرَ على كلِّ حالٍ، وليس بالكثير [٣]".

ومِنَ الشواهد على استعمالها عاملة أيضًا قوله تعالى: ﴿**أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ**﴾ [٤] على قراءة النصب - أيضًا - في (سواء) [٥].

(١) الكتاب ٢/٢٧.

(٢) معاني القرآن للفرَّاء ٢/٢٢٢ بتصرف يسير.

(٣) الملخَّص في ضبط قوانين العربية ص ٣١٤. ويُنظر البسيط في شرح الجُمَل ٢/١٠٧٢.

(٤) من الآية ٢١ من سورة الجاثية.

(٥) وهي قراءة حفص عن عاصم وحمزة والكسائي.

وذلك لأنّه على هذه القراءة يكون (محياهم) مرفوعًا على الفاعلية.

ويكون (سواء) هو العاملُ فيه الرفعَ، مع أنّه اسمٌ جامدٌ؛ وذلك لتأويله بالمشتق (مُسْتَوِينَ) أو (مُتَعَادِلِينَ).

قال العكبري: "محياهم ومماتهم مرفوعان بسَوَاء؛ لأنّه بمعنى مُسْتَوٍ. وقد قُرِئَ باعتماده [١]".

وقال أبو حيان: "(سَوَاءً) بالنصب، وما بعده مرفوعٌ على الفاعلية، أُجْرِيَ (سَوَاء) مُجْرَى مُسْتَوِيًا، كما قالوا: مررتُ برَجُلٍ سَوَاءٍ هُوَ والعَدَمُ [٢]".

وما سبق مِنْ وصفِ عمل (سَوَاء) - إذا كانت مُؤَوَّلَةً بالمشتقِّ - بالقِلَّة والضعف هو فيما إذا عمل في اسمٍ ظاهرٍ. أمَّا عملُه في الضمير فهو جائزٌ باتّفاق. وقد ذَكَرَ سيبويه أنَّ سببَ رَفْعِ المعطوف بعده في قول العرب: (مررتُ برَجُلٍ سَوَاءٍ هُوَ والعَدَمُ)، إنّما هو لتحمُّله ضميرًا مستترًا. قال: "لأنَّ في (سَوَاء) اسمًا مُضْمَرًا مرفوعًا [٣]".

وقال ابنُ أبي الربيع: "لا يعمل (سَوَاء) في الأعرف مِنَ اللغاتِ إلاَّ في المُضْمَرِ، ولا يعمل في الظاهر، إلاَّ أنْ يكون الظاهر معطوفًا على المضمر، وهذا مِنْ قبيل جواز الشيء في المعطوف، وهو لا يجوز في المعطوف عليه" [٤].

= تُنظر السبعة لابن مجاهد ص ٥٩٥ وحُجَّة القراءات ص ٦٦١ والنشر في القراءات العشر ٢/٣٧٢.

(١) التبيان في إعراب القرآن ٢/١١٥٢.

(٢) البحر المحيط ٨/٤٧.

(٣) الكتاب ٢/٣١.

(٤) البسيط في شرح الجُمَل ٢/١٠٧١.

ومِنَ الأسماء الجامدة المُؤَوَّلَة باسم الفاعل أيضًا (مِثْلُك) و (شِبْهُك) و(حَسْبُك).

وهذه الأسماء وما أشبهها قد أعملها بعضُ العرب؛ فرَفَعَ بها ما بعدها على الفاعلية. تقول: (مررتُ برَجُلٍ مِثْلِكَ أبُوه). حيث يجعل (مثلك) نعتًا للنكرة التي قبله. ويرفع به الظاهرُ الذي بعده على أنَّه فاعلٌ به، لتَضَمُّنَ (مِثْلِك) معنى مُمَاثِلِك [١].

وتقول: مررتُ برَجُلٍ حَسْبُكَ به مِنْ رَجُلٍ. حيث ضُمِّنَ (حَسْبُكَ) معنى اسم الفاعل (كافيك) ولذلك عمل في الضمير الذي بعده، وهذا الضمير - في رأي الخليل - مرفوعٌ على الفاعلية. والباء فيه زائدة. كما نَقَلَ ذلك عنه سيبويه [٢].

ويرى ابنُ أبي الربيع أنَّ إعمالَ هذه الأسماء إنَّما وردَ في لغةٍ قليلةٍ قال: "ومِنَ العربِ مَنْ يرفعُ بمِثْلِك وأشباهه، وبالأسماء الجامدة التي أُجرِيَتْ مُجْرَى المشتقَّة، إلاَّ أنَّها لغةٌ قليلةٌ لا يُعَوَّلُ عليها، ولا يُعْمَلُ بها [٣]".

(١) يُنظر الملخَّص لابن أبي الربيع ص ٣١٥.

(٢) يُنظر الكتاب ٢/٢٦ وشرح المفصَّل ٣/٥٠.

(٣) البسيط في شرح الجُمَل ٢/١٠٧١.

ومِنَ الأعلام المُؤَوَّلة باسم المفعول - أيضًا - قولهم: (هو حَاتِمٌ في قومِه). حيث تعلَّقَ الجارُّ والمجرورُ بالاسم الجامد (حاتم)؛ لتأويله باسم المفعول، أي المشهور بالكرم في قومه.

وممَّا وردَ مِنْ ذلك قولُ الشاعر:

أنَا أبُو المِنْهَالِ بَعْضَ الأَحْيَانْ (١)

حيث أُعْمِلَ الاسمُ الجامدُ في الظرف (بعض)؛ لتأويله باسمِ المفعول، أي المشهور في بعض الأحيان .

قال أبو حيان: "... كما عمل العَلَمُ في الظرف في قوله:

أنَا أبُو المِنْهَالِ بَعْضَ الأَحْيَانْ

أي المشهور بعض الأحيان" (٢).

ومِنَ الشواهد على إعمال الجامد المُضَمَّن معنى اسم المفعول - أيضًا - قول الشاعر:

أنَا ابْنُ مَاوِيَّةَ إذْ جَدَّ النَّقُرْ (٣)

(١) البيت من الرَّجز، وهو لابن دارة سالم بن مُسَافع.

وقد وردَ البيت في إيضاح الشعر للفارسي ص ٢٨٤ والخصائص ٣/٢٧٠ ولسان العرب ١٣/٤٢ (أين) والبحر المحيط ٨/٣٣٤ ومغني اللبيب ص ٥٦٨ وهمع الهوامع ٥/١٣٢.

(٢) البحر المحيط ٨/٣٣٤.

(٣) البيت من الرجز، واختُلف في قائله؛ فقيل: هو لعبيد الله بن مَاوِيَّة الطائي، وقيل: لفَدْكِي بن أعْدُ المنقري، ونُسب لبعض بني سعد، دون تعيين.

حيث عمل الاسمُ الجامدُ، وهو العَلَمُ (ابن مَاويَّة) في الظرف (إذْ)؛ فتعلَّقَ به؛ لأنَّ هذا العَلَم مُضَمَّنٌ معنى المشهور بالشجاعة، فلمَّا أُوِّلَ باسمِ المفعول صَحَّ إعمالُه.

قال ابنُ عصفور: "العاملُ في (إذْ) ما في (ابن مَاوِيَّة) مِنْ رائحة الفعل، كأنَّه قال: أنا المشهور إذْ جَدَّ النَّقْرُ" (١).

ومِنْ أسماء الأجناس المُؤَوَّلَة باسمِ المفعول (إلَه) في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الأَرْضِ إِلَهٌ﴾ (٢).

فقد عمل لفظ (إله) في الجارِّ والمجرورِ في الموضعين، حيث تعلَّقَا به؛ لتأويله باسم المفعول (المعبود). قال ابنُ هشام: "وإنَّمَا صَحَّ التعلُّق به - أي بإله - لتأوُّله بمعبود (٣)".

أمَّا المنسوب فهو اسمٌ لحقته في آخره ياءٌ مُشَدَّدةٌ مكسورٌ ما قبلها؛ ليدلَّ على نسبته للمجرَّد منها (٤).

- والبيت من شواهد كتاب سيبويه ١٧٣/٤ والجُمَل للزجاجي ص ٣١٠ والتكملة لأبي علي الفارسي ص ١٧٦ والإنصاف للأنباري ٧٣٢/٢ وأسرار العربية ص ٤١٤ وشرح الجُمَل لابن عصفور ٥٥٠/١ ومغني اللبيب ص ٥٦٨ والمقاصد النحوية ٥٥٩/٤ والتصريح ٣٤١/٢ وهمع الهوامع ١٣٢/٥ وشرح أبيات المغني ٣٢١/٦.

(١) شرح الجُمَل الكبير ٥٥٠/١.

(٢) من الآية ٨٤ من سورة الزخرف.

(٣) مغني اللبيب ص ٥٦٧.

(٤) يُنظر شرح الشافية للرضي ٤/٢.

تقول: زيدٌ بغداديٌّ، ومحمدٌ قرشيٌّ، ومررتُ برَجُلٍ هاشميٍّ، وهذا رَجُلٌ عربيٌّ. أي منسوب إلى بغداد أو إلى قريش أو إلى بني هاشم أو إلى العرب [١].

ومعنى ذلك أنَّ المنسوب يكون متضمنًا معنى اسم المفعول. ويترتب على ذلك أنَّه -على الرغم من جموده- يأخذ حُكمَ المشتقِّ الذي يكون بمعناه، وهو اسمُ المفعول الدَّال على اللزوم. فيتحمَّل الضميرَ المستترَ، ويرفع الظاهرَ الذي بعده على الفاعلية؛ لأنَّه صار بمنزلة الوصف الثابت، كالصفة المشبَّهة. وينصب الحالَ والتمييزَ.

تقول -مثلاً- : محمدٌ قرشيٌّ أبُوه وخالدٌ عربيٌّ نَسَبًا. فالمنسوب (قرشي) قد عمل في المرفوع بعده، ورفعه على الفاعلية؛ لأنَّه مُؤَوَّلٌ باسمِ المفعول الثابت، فكأنَّه قيل: المنسوب إلى قريش. وعمل قولُه: (عربيّ) في الضمير المستتر الرفعَ على الفاعلية، ونَصَبَ (نَسَبًا) على التمييز.

قال سيبويه - مؤكِّدًا ما سبق بيانه -: "وكذلك أقُرَشِيٌّ قومُك وأقُرَشِيٌّ أبَوَاك، إذا أردت الصفة جَرى مجرى حَسَن وكريم" [٢]. ويُؤخَذ من كلام سيبويه هذا أنَّ المنسُوبَ يُعطى حُكْمَ الوصف الثابت، أو اللازم، فالمرفوع الذي بعده فاعلٌ له.

ويظهر مِنْ تمثيله أنَّه يشترط في إعمال المنسوب عمل الوصف كونه معتمدًا على نفيٍ أو استفهامٍ أو نحوهما من أوجُهِ الاعتماد المعروفة. وإنْ لم يُصَرِّحْ بذلك.

(١) يُنظر الأصول في النحو لابن السرَّاج ٢/٢٦.

(٢) الكتاب ٢/٣٦.

وبَيَّنَ ابنُ مالك أنَّ معاملة الجامد معاملة المشتقِّ أكثر ما تَرِدُ في المنسوب. وأنَّه يجوز لذلك معاملةُ المنسوب معاملةَ الوصفِ الدالِّ على الثبوت ؛ فتصح إضافتُه لمعموله.

قال: "وأكثرُ ما يجيءُ هذا الاستعمال في أسماء النسب، كقولك: مررتُ برجلٍ هاشميٍّ أبُوه تميميةٍ أمُّه. وإنْ أضفتَ قلت: مررت برجلٍ هاشميِّ الأبِ، تميميِّ الأمِّ. وكذلك ما أشبهه [١]".

وقال أبو حيان: "يجوز النصبُ والإضافة، فتقول: مررت برجلٍ قرشيٍّ الأبَ تميميِّ الأمَّ، وقرشيِّ الأبِ تميميِّ الأمِّ" [٢].

ويرى ابنُ مالك - وتَابَعَهُ أبو حيَّان - أنَّ المنسوبَ جارٍ مُجْرَى الوصف باطِّراد؛ فيُعامَل معاملته في كلِّ موضعٍ. قال ابنُ مالك: "ومثال الابتداء بما جرى بجرى المشتقِّ باطِّرادٍ أقُرَشِيٌّ قومُك؟ وأقُرَشِيٌّ آبَاك" [٣].

وقال أبو حيَّان : "ومنه - أي الجامد المُؤَوَّل بالمشتقِّ - المنسوب، تقول: مررتُ برجلٍ هاشميٍّ أبُوه وهاشميِّ الأب، بالنصب والجرِّ، وهو مُطَّرِدٌ" [٤].

ومن شواهد عمل المنسوب التي ظهرت لي في أثناء البحث قول الشاعر:

وَشَيْبَةُ وَالأَثْرَى عَدِيُّ بْنُ نَوْفَلٍ فَهَلْ قُرَشِيٌّ مِنْ أذَى الدَّهْرِ سَالِمُ [٥]

(١) شرح التسهيل ٣/١٠٥.

(٢) منهج السالك ص ٣٥٧.

(٣) شرح التسهيل ١/٢٦٨.

(٤) ارتشاف الضَّرَب ٣/٢٥٢.

(٥) البيت من الطويل. وهو لعثمان بن الوليد القرشي.

وقد أورده البحتري في الحماسة ص ٣٤١. ولم أجده في مصدرٍ آخر.

فإنَّ قوله: (قرشي) بمعنى المنسوب إلى قريش؛ لذلك عمل الرفعَ في قوله: (سالم) على الفاعليَّة؛ لأنَّه بمنزلة الوصف الثابت.

ومنها قول الآخر:

وَلَسْتُ بِنَحْوِيٍّ يَلُوكُ لِسَانَهُ وَلَكِنْ سَلِيقِيٌّ أَقُولُ فَأُعْرِبُ (١)

فقد تحمَّل المنسوبُ في الموضعين (نَحْوِيّ وسَلِيقِيّ) ضميرًا مستترًا في محل رفع فاعل؛ لأنَّه بمنزلة الوصف.

ومثال عمله في الحال قولك: أنْتَ قُرَشِيٌّ خطيبًا وهو تميميٌّ متفاخرًا.

ومثال عمله في الظرف قولك: أنَا قُرَشِيٌّ أبدًا؛ فانتصب الظرفُ والعاملُ فيه المنسوب؛ لتضمُّنه معنى اسم المفعول (٢).

ومن ذلك قول الشاعر:

يَوْمًا يَمَانٍ إِذَا لاقَيتُ ذَا يَمَنٍ وَإِنْ لَقِيتُ مَعَدِيًّا فَعَدْنَانِي (٣)

(١) البيت من الطويل، ولم أجد من نسبه لقائله، على الرغم من شهرته، وقد قال البغدادي عنه في شرح شواهد الشافية ص ١١٢: "ولم أقف على قائله".
والبيت في النهاية لابن الأثير ٤/١٧٥ وشرح الشافية للرضي ٢/٢٨ ولسان العرب ١٠/١٦١ (سلق) والتصريح ٢/٣٣١ وشرح الأشموني ٤/١٨٦ وتاج العروس ٦/٣٨٣ (سلق).

(٢) يُنظر شرح الشافية للرضي ٢/١٣.

(٣) البيت من البسيط، وهو لعمران بن حطان الخارجي. يُنظر شعر الخوارج ص ١٦٢.
وقد ورد البيت مع جملة أبيات أخرى في الكامل ٣/١٠٨٦ وإيضاح الشعر للفارسي ص ٢٨٢ وشرح الشافية للرضي ٢/١٤ وخزانة الأدب ٥/٣٥٧.

فأعمل المنسوب (يمان) في الظرف، وهو قولُه: إذا لاقيت؛ لتضمُّنِه معنى اسم المفعول أي منسوبٌ إلى اليمن إذا لاقيتُ يمنيًّا.

قال الرضيُّ - مبيِّنًا - سبب عمل المنسوب والمواضع التي يعمل فيها -: "يكون - أي المنسوب - كسائر الصفات من اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبَّهة، فإنَّ كلاًّ منها ذات غير معيَّنَة موصوفة بصفة معيَّنة؛ فيحتاج إلى موصوف يُخصِّصُ تلك الذات، إمَّا هو أو متعلّقه، نحو مررت برجلٍ تميمي وبرجلٍ مَصْرِيٍّ حمارُه؛ فيرفع في الأول ضمير الموصوف، وفي الثاني متعلَّقه. ولا يعمل في المفعول به؛ إذ هو بمعنى اللازم، أي مُنْتَسِب أو منسوب... ولا يعمل في غيره إلاَّ في الظرف الذي يكفيه رائحة الفعل، نحو أنَا قرشيٌّ أبدًا، أو في الحال المُشْبِه له" [١].

وقد جعل بعضُ المتأخِّرين عملَ المنسوب بسبب ما فيه مِنْ معنى الفعل الذي يقرِّبه من اسم المفعول.

قال صاحب «نتائج الأفكار» : "ومنه - أي ممَّا عمل لِمَا فيه من معنى الفعل - المنسوب، فإنَّه يعمل كعمل اسم المفعول؛ لكونه مُؤَوَّلاً به، نحو مررتُ برجلٍ هاشميٍّ أخُوه، أي منسوب إلى هاشم. ويُشتَرط في عمله - أي المنسوب - ما يُشتَرط فيه، أي في اسمِ المفعول [٢]".

والغريب أنَّ عبد القاهر الجرجاني عند تعداده للعوامل لم يَعُدَّ المنسوبَ منها. ولعلَّه عدَّه نوعًا مِنْ أنواع اسم المفعول؛ لأنَّه إذا عَمِلَ أُوِّلَ باسمِ المفعولِ فصار بمنزلته.

(١) شرح الشافية ١٣/٢ بتصرُّف يسير.

(٢) نتائج الأفكار في شرح إظهار الأسرار ص ٢٣٥.

الخاتمـــة

الخاتمة

الحمدُ للهِ الذي تتمُّ بنعمته الصالحات، والصلاة والسلام على خير مَنْ قامَ بالواجبات. وبعد فقد تمَّ ما قمتُ به في هذا البحث من فصولٍ ومباحثَ تتعلَّق بالأسماء العاملة عمل الفعل. وتبيَّن لي في خلال هذا البحث بعضُ النقاطِ الرئيسة، التي أمْكَنَ تلخيصُها فيما يلي:

- الفعل هو الأصل في العمل، وما عَمِلَ من الأسماء إنما هو بالحمل على الفعل، أو على ما أشبهه.

- بَلَغَ عددُ الأسماء العاملة عَمَل الفعل عشرة، وهي المصدر واسم المصدر واسم الفاعل وصيغ المبالغة والصفة المشبَّهة واسم المفعول واسم التفضيل واسم الفعل والظرف وعديله ، وهناك أسماءٌ عملت عَمَل المشتقِّ ؛ بتضمنها معناه، وهذا المشتق إمَّا أنْ يكون صفةً مشبَّهةً أو اسمَ فاعلٍ أو اسمَ مفعولٍ.

- بيان شروط عمل المصدر، واختلاف العلماء فيها، ومعرفة حالات المصدر العامل ، مع ذِكْرِ الشواهد على ذلك ، وتوضيح حكم توابع معمول المصدر.

- التمييز بين المصدر واسم المصدر، وذِكْر الفروق بينهما، مع تصحيح إعمال اسم المصدر المختَلَف في عمله، وأنَّه كالمصدر في معناه وعمله، وبيان الشواهد التي دلَّت على صحة عمله. وقد وصلت إلى ستة شواهد ما بين نثرٍ وشِعْرٍ.

- الجمع بين اسم الفاعل وصِيَغ المبالغة والصفة المشبَّهة تحت فصلٍ واحدٍ؛ لاتِّفاق هذه الأسماء في أمورٍ كثيرةٍ، سبق إيضاحها بالتفصيل.

- بيان حقيقة اسم الفاعل، فهو مِنْ قبيل الأسماء، لا كما يقول الكوفيُّون : إنَّه فِعْل. وقد ذُكِرَتْ في البحث أدلةٌ كثيرةٌ على اسميته.

- بيان قسمي اسم الفاعل العامل، مع ذِكْرِ شروط عمل القسم الثاني منهما، ومناقشة آراء العلماء في هذه الشروط، وترجيح ما دلَّ عليه الدليل. وتوضيح أحكام أنواعٍ أخرى لاسم الفاعل غير عاملة، وذِكْر الشواهد عليها.

- بيان أوزان صِيَغِ المبالغة العاملة، والتنبيه على أنَّها غير محصورة في الصيغ الخمس المشهورة، مع ذِكْر الشواهد الدَّالة على إعمالها، وترجيح مذهب سيبويه في ذلك.

- ما ثُنِّيَ أو جُمع من أسماء الفاعلين وصِيَغ المبالغة يأخذ حُكْمَ المفرد منها بالنسبة للعمل وشروطه، وقد ذُكِرَتْ الشواهد الدالة على ذلك.

- أكثر أوزان الصفة المشبَّهة مخالفٌ لأوزان الفعل، وإنما عملت تشبيهًا لها باسمِ الفاعل، وقد بلغ عددُ أوزانها من الثلاثي ستةَ عشرَ وزنًا.

- تقسيم الصِّفة المُشَبَّهَة العاملة إلى أقسام بحسب معمولها، مع بيان حُكْمِ كلِّ قسمٍ منها، وما وَقَعَ فيه مِنْ خلافٍ، وتوضيح ما صَحَّ من الصُّوَر الواردة في كلِّ قسمٍ وما امتنع، مع بيان الشواهد على ذلك. وذِكْر الفروق العامَّة بين الصِّفة المشبَّهة واسم الفاعل.

- لم يختلف العلماء في إعمال اسم المفعول الآتي على وزنه القياسي عَمَلَ الفعل المبني للمجهول، حيث يرفع ما بعده على النيابة عن الفاعل. وقد

جاءت له عن العرب سبعةُ أوزانٍ سماعية لا يعمل فيها، ومِنَ العلماء مَنْ أجاز له العملَ حينئذٍ، وإثبات ما يشهد لذلك.

- اسم المفعول قد يخالف معناه الأصلي، ويأتي بمعنى اللزوم والثبوت؛ فيعامل حين ذاك معاملةَ الوصف الثابت؛ فيرفع معموله على الفاعلية أو ينصبه على التشبيه بالمفعول به أو التمييز، أو يجرّه على الإضافة، وقد ذكر النُّحاة ثلاثة شواهد على إضافته لمعموله، وتوصَّل البحث إلى إضافة سبعة شواهد أخرى على هذه المسألة، علاوةً على ما وَرَدَ ذِكْرُه عند النحاة.

- يعمل اسمُ التفضيل باتّفاق في خمسة أشياء، هي الضمير والظرف والجارّ والمجرور والحال والتمييز. ولا يعمل في المفعول به والمفعول المطلق باتّفاق. ويعمل الرفعَ في الاسم الظاهر فيما يُعرف بمسألة الكحل، ولها شروطٌ ذكرها العلماء، وألّفوا فيها مؤلفاتٍ خاصَّةٍ بها، وقد ذُكِرَ بعضُها في أثناء البحث.

- اسم الفعل من قبيل الأسماء على الصحيح من أقوال العلماء، ومنهم مَنْ قال بفعليَّته، ومنهم مَنْ أخرجه من أقسام الكلمة الثلاثة، وأفرده بقسمٍ خاصٍّ وسَمَّاه الخالفة.

- اسم الفعل يأخذ حُكْمَ فعله من ناحية العمل، فإنْ كان فعله الذي بمعناه متعدِّيًا رَفَعَ الفاعلَ ونَصَبَ المفعول به، وإنْ كان فعلُه لازمًا رَفَعَ الفاعلَ فقط، ولم يختلف في ذلك العلماء، ونظرًا لقُوَّةِ شبهه بالفعل عَمِلَ دون اعتمادٍ أو اشتراطِ زمنٍ معيَّنٍ.

- إعمال الظَّرفِ والجارِّ والمجرورِ المعتَمِدَيْنِ على الفعل، فيصح لهما رَفْعُ الفاعل، ونصبُ الحال، وتتعلَّق بهما الظُّروف والمجرورات، وقد وردت في البحث شواهد كثيرة على ذلك. أمَّا الظَّرف والجارّ والمجرور غيرُ المعتمدين

فلا يصحّ لهما العملُ عند الجمهور، وبعضُ العلماء يُجيز لهما العمل - في هذه الحالة - أيضًا.

- الأسماء التي تضمَّنت معنى المشتق، يصحُّ لها أن تعملَ عملَه، وذلك قياسٌ مطَّردٌ على الصحيح. وأكثر هذه الأسماء قد جاء بمعنى الصِّفة المشبَّهة فعمل عملَها، وهذا هو ما سَوَّغَ تقديمَ الأسماء المُؤَوَّلة بها على غيرها في الفصل الأخير، ومِنْ هذه الأسماء ما كان مُؤَوَّلاً باسم الفاعل، ومنها ما كان مُؤَوَّلاً باسم المفعول. وقد ذُكِرَتْ الشواهدُ الدالةُ على كلِّ نوعٍ منها، ومِنْ هذه الشواهد ما لم يذكره النحويون في كتبهم.

- تنَّوعَت الشواهدُ التي وردتْ في البحث ما بين شواهد من القرآن الكريم والحديث الشريف وأقوال العرب وأشعارهم.

وقد بلغ عدد الشواهد الشعرية التي وردت في البحث أحَدَ عَشَر وثلاثمائةِ شاهدٍ من غير المكَرَّر. وقد جُمعتْ هذه الشواهد من كتب النحو واللغة والأدب والمجموعات الشعرية ودواوين الشعراء، مع بيان وجه الاستشهاد من البيت والمصادر التي ذكرته والبحر الذي نُظِمَ عليه.

هذا وأسأل الله عزَّ وجلَّ أنْ يوفِّقَنا للصَّوابِ ويُجنِّبَنا الخطأَ في الأقوال والأفعال. وصلَّى الله وسلَّمَ على نبيِّنا محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين. وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين.

الفـهـــارس

١ – فهرس الآيات القرآنية.

٢ – فهرس الأحاديث الشريفة والآثار.

٣ – فهرس أقوال العرب وأمثالهم.

٤ – فهرس القوافي من الشعر والرجز.

٥ – فهرس الأعلام.

٦ – فهرس المصادر والمراجع.

٧ – فهرس الموضوعات.

فهرس الآيات القرآنية

فهرس الآيات القرآنية

نص الآيــة	رقم الآية	رقم الصفحة
سورة الفاتحة :		
﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾	٤	٢٢٦، ٢٢٧، ٢٣٠، ٢٣١
﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾	٧	٤٢٨، ٤٥١
سورة البقرة :		
﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ﴾	١٩	٦٨٧
﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً﴾	٣٠	١٧٨، ٢٣٥
﴿وَلاَ تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾	٤١	١٤٥، ٥٢٨
﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلاَقُو رَبِّهِمْ﴾	٤٦	١٤٥، ١٩٠
﴿ لاَ تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا﴾	٤٨	٩٢
﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ﴾	٦١	٥١٤
﴿وَا للهُ مُخْرِجٌ مَّا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ﴾	٧٢	١٧٦،١٩٧
﴿فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾	٧٤	٥٠٠
﴿وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ﴾	٨٥	٨٦، ٤٣٠
﴿فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنبِيَاءَ ا للهِ مِن قَبْلُ﴾	٩١	١٩٦
﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ﴾	٩٦	٥٣١
﴿بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾	١٣٥	٦٦٩
﴿عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ ا للهِ وَالْمَلاَئِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾	١٦١	١٠٩
﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ. أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ﴾	١٨٣، ١٨٤	٦٩

نص الآيــة	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ﴾	٢٠٠	٣٨، ٤٠، ٧٩
﴿وَا للهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾	٢٠٢	٣٤٦
﴿قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ا للهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾	٢١٧	٧٦
﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ﴾	٢٢٢	١١٧
﴿تَرَبُّصُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾	٢٢٦	٨٩
﴿أَنْ يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ فِيهِ سَكِينَةٌ مِن رَّبِكِمْ﴾	٢٤٨	٦٨٧
﴿وَلَوْلاَ دَفْعُ ا للهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾	٢٥١	٣٨، ٧٩
﴿فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ تُرَابٌ﴾	٢٦٤	٦٨٦
﴿ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِندَ ا للهِ﴾	٢٨٢	٤٧٦، ٥١٤
﴿وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ﴾	٢٨٣	٣٥٨، ٣٦٨
سورة آل عمران :		
﴿وَا للهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ﴾	٣٦	٥١٤
﴿وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ﴾	١١٨	٥١٤
﴿بِخَمْسَةِ آلاَفٍ مِنَ الْمَلاَئِكَةِ مُسَوَّمِينَ﴾	١٢٥	٤٥٠
سورة النِّساء :		
﴿وَإِنْ أَرَدْتُمُ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ﴾	٢٠	٨٦
﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾	٢٣	٦٦٤
﴿كِتَابَ ا للهِ عَلَيْكُمْ﴾	٢٤	٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤

نص الآيــة	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنافِقِينَ فِئَتَيْنِ﴾	٨٨	٦٩١
﴿وَلاَ تَهِنُوا فِي ابْتِغَاءِ الْقَوْمِ﴾	١٠٤	٨٦
﴿لاَ يُحِبُّ اللهُ الجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلاَّ مَن ظُلِمَ﴾	١٤٨	١٠٢، ١٠٣
﴿وَأَخْذِهِم الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ﴾	١٦١	٧٩
سورة المائدة :		
﴿وَلاَ آمِّينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِّن رَّبِّهِمْ﴾	٢	٢٠٨
﴿إِنَّا أَنزَلْنَا التَّوْرَاةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ﴾	٤٤	٦٨٦
﴿وَآتَيْنَاهُ الإِنجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ﴾	٤٦	٦٨٣، ٦٨٥
﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللهَ ثَالِثُ ثَلاَثَةٍ﴾	٧٣	٢١٩
﴿فَصِيَامُ ثَلاَثَةِ أَيَّامٍ﴾	٨٩	٨٩
﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾	١٠٥	٥٩١، ٦٠٩، ٦٤٤، ٦٥٢، ٦٥٥، ٦٦٠
﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ﴾	١١٢	٧٥
سورة الأنعام :		
﴿وَهُوَ اللهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الأَرْضِ﴾	٣	٧٣٧
﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجِ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ﴾	٩٥	١٨٩، ١٩٨، ٢٢٨
﴿جَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا﴾	٩٦	١٩٣، ١٩٧، ١٩٨، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٣٠، ٢٣١

نص الآيــة	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِ﴾	١١٧	٥٦٤، ٥٦٦
﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا﴾	١٢٣	٥٣١
﴿اللهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾	١٢٤	٥٦٥، ٥٦٦
﴿مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِذُكُورِنَا﴾	١٣٩	٧١١
﴿هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمْ﴾	١٥٠	٦٢٧، ٦٤٥، ٦٥٣
﴿إِلَى رَبِّكُمْ مَرْجِعُكُمْ﴾	١٦٤	١١٧
سورة الأعراف :		
﴿قَالَ إِنَّكَ مِنَ الْمُنظَرِينَ﴾	١٥	٤٥٠
﴿وَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾	٢٩	١٨٣
سورة الأنفال :		
﴿مُوهِنُ كَيْدِ الْكَافِرِينَ﴾	١٨	١٤٤
سورة التوبة :		
﴿أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللهِ وَرَسُولِهِ﴾	٢٤	٥٠٢
﴿إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ﴾	٤٠	٢٢٠
﴿وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ﴾	٦٠	٤٣٠، ٤٤٣
﴿إِنَّ اللهَ مُخْرِجٌ مَّا تَحْذَرُونَ﴾	٦٤	١٧٨
﴿فَاسْتَبْشِرُوا بِبَيْعِكُم﴾	١١١	٨٥
﴿وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لأَبِيهِ﴾	١١٤	٨٥

نص الآيــة	رقم الآية	رقم الصفحة
سورة يونس :		
﴿وَعْدَ اللهِ حَقًّا إِنَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ﴾	٤	٦٦
﴿مَكَانَكُمْ أَنتُمْ وَشُرَكَاؤُكُمْ﴾	٢٨	٦٠٩، ٦٥١، ٦٧٤
سورة هود :		
﴿وَمَا نَرَاكَ اتَّبَعَكَ إِلاَّ الَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا﴾	٢٧	٥٣٢، ٥٣٣
﴿لاَ عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللهِ إِلاَّ مَن رَّحِمَ﴾	٤٣	٤٢٥
وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَى قَالُوا سَلاَمًا قَالَ سَلاَمٌ﴾	٦٩	١١٥
﴿هَؤُلاَءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾	٧٨	٥٨٠، ٧٢٨
﴿وَكَذَلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ﴾	١٠٢	٨٥
﴿ذَلِكَ يَوْمٌ مَجْمُوعٌ لَّهُ النَّاسُ وَذَلِكَ يَوْمٌ مَّشْهُودٌ﴾	١٠٣	٤٢٩
﴿فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا فَفِي النَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ خَالِدِينَ فِيهَا ...﴾	١٠٦	٦٩٢
سورة يوسف :		
﴿لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَى أَبِينَا مِنَّا﴾	٨	٥٠٢، ٥٠٨
﴿وَاللهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ﴾	٢١	١٧٧
﴿وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ﴾	٢٣	٦٢٥، ٦٢٦
﴿رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ﴾	٣٣	٥٠٨، ٥٣٨

نص الآيــة	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿فَا للهُ خَيْرٌ حَافِظًا﴾	٦٤	٥٤٢
سورة الرَّعد :		
﴿وَمَنْ عِندَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾	٤٣	٦٨٣، ٦٨٥
سورة إبراهيم :		
﴿أَفِي ا للهِ شَكٌّ﴾	١٠	٦٨٢، ٦٨٤
﴿رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَاءِ﴾	٤٠	٨٥
سورة الحِجْر :		
﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾	٩	٣
سورة النَّحل :		
﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ا للهِ﴾	٥٣	٧٠٠
﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ا للهِ مَا لاَ يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِّنَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ﴾	٧٣	٩١
﴿وَإِيتَاء ذِي الْقُرْبَى﴾	٩٠	٨٧
﴿إِنَّمَا عِندَ ا للهِ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾	٩٥	٥١٤، ٥١٦
سورة الإسراء :		
﴿فَلاَ تَقُل لَّهُمَا أُفٍّ وَلاَ تَنْهَرْهُمَا﴾	٢٣	٦٣٧، ٦٥١
﴿رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا فِي نُفُوسِكُمْ﴾	٢٥	٥٧٩
﴿رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ﴾	٥٤	٥٣٨
﴿وَمَن كَانَ فِي هَـذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الآخِرَةِ أَعْمَى وَأَضَلُّ سَبِيلاً﴾	٧٢	٤٩٥، ٤٩٩
﴿مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾	٨٢	٧١١

نص الآيــة	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿هُوَ أَهْدَى سَبِيلاً﴾	٨٤	٥٦٤
سورة الكهف :		
﴿أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً﴾	٧	٥٤٠
﴿سِنِينَ عَدَدًا﴾	١١	٤٢٥
﴿أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا﴾	١٢	٥٧٠
﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾	١٨	١٩٣، ١٩٥، ١٩٦، ٢٨١
﴿سَيَقُولُونَ ثَلاَثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾	٢٢	٢٠٣، ٢٢٢
﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾	٣٤	٥٤٠
﴿وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِندَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمَلاً﴾	٤٦	٥١٤
سورة مريم :		
﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ﴾	٤٦	١٧٠، ١٧١
﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾	٦٩	٥١٣
﴿أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَامًا وَأَحْسَنُ نَدِيًّا﴾	٧٣	٥١٤
﴿هُمْ أَحْسَنُ أَثَاثًا وَرِئْيًا﴾	٧٤	٥٤٠
﴿فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضْعَفُ جُندًا﴾	٧٥	٥١٤
سورة طه :		
﴿يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى﴾	٧	٥١٣، ٥١٦

نص الآيــة	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿فَأُولَئِكَ لَهُمُ الدَّرَجَاتُ الْعُلَى﴾	٧٥	٥١٩
﴿إِذْ يَقُولُ أَمْثَلُهُمْ طَرِيقَةً﴾	١٠٤	٥٤٠
﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾	١١٤	٦٥٠
سورة الحج :		
﴿يُصْهَرُ بِهِ مَا فِي بُطُونِهِمْ وَالْجُلُودُ﴾	٢٠	٣١١
﴿سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ﴾	٢٥	٧٣٣
﴿وَلَوْلاَ دَفْعُ اللهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾	٤٠	٣٨
سورة المؤمنون :		
﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾	٣٦	٦٠٨، ٦٥٠
سورة النُّور :		
﴿وَلاَ تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ﴾	٢	٥٨
﴿وَاللهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾	٣٩	٣٤٦
سورة الفرقان :		
﴿أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلاً﴾	٢٤	٥٤٠، ٥٧٦
سورة القصص :		
﴿وَيْكَأَنَّ اللهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ﴾	٨٢	٦٥١
﴿وَيْكَأَنَّهُ لاَ يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾	٨٢	٦٠٨، ٦٣٨، ٦٥١
سورة العنكبوت :		
وَقَالَ إِنَّمَا اتَّخَذْتُم مِّن دُونِ اللهِ مَوَدَّةَ بَيْنِكُمْ﴾	٢٥	٦٥

نص الآيــة	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ﴾	٣٣	٢٣٧
سورة الرُّوم :		
﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ. بِنَصْرِ اللهِ﴾	٤، ٥	٨٥
﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾	٢٧	٥٠٦، ٥٧٢، ٥٧٥، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩
﴿إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾	٣٦	٧٠٠
سورة لقمان :		
﴿هَذَا خَلْقُ اللهِ﴾	١١	٤٢٦
﴿إِنَّ اللهَ عِندَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ﴾	٣٤	٧٠٢
سورة الأحزاب :		
﴿النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾	٦	٥٠٨
﴿وَتَظُنُّونَ بِاللهِ الظُّنُونَا﴾	١٠	٥٠٣
﴿وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾	١٨	٦٢٧، ٦٤٥، ٦٥٣
﴿وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ﴾	٣٥	١٦٥، ٢٨٤
﴿وَكَفَى بِاللهِ حَسِيبًا﴾	٣٩	١٥
سورة سبأ :		
﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾	٣٣	٨٩
﴿فَأُولَئِكَ لَهُمْ جَزَاءُ الضِّعْفِ﴾	٣٧	٦٨٣، ٦٨٥

نص الآيــة	رقم الآية	رقم الصفحة
سورة فاطر :		
﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللهِ﴾	٣	١٥
﴿وَمِـنَ النَّـاسِ وَالـدَّوَابِ مُخْتَلِـفٌ أَلْوَانُـهُ كَذَلِكَ﴾	٢٨	١٧٩
سورة يس :		
﴿فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ وَمِنْهَا يَأْكُلُونَ﴾	٧٢	٤٢٢
سورة الصَّافَّات :		
﴿بِزِينَةٍ الْكَوَاكِبِ﴾	٦	٩٥
﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ﴾	١٠٢	٥٨
﴿وَفَدَيْنَاهُ بِذِبْحٍ عَظِيمٍ﴾	١٠٧	٤٢٣
سورة ص :		
﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ﴾	٢٤	٨٧
﴿لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الأَخْيَارِ﴾	٤٧	٤٤٩
﴿مُفَتَّحَةً لَّهُمُ الأَبْوَابُ﴾	٥٠	٣١٠، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٥، ٣١٦، ٣٣٠
سورة الزُّمَر :		
﴿إِلَى رَبِّكُم مَّرْجِعُكُمْ﴾	٧	١١٧
﴿أَلَيْسَ اللهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾	٣٦	١٥
﴿هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهِ﴾	٣٨	١٤٤، ١٩١، ٢٣٢، ٢٨٥

نص الآيــة	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾	٦٧	٧١٠
سورة غافر :		
﴿غَافِرِ الذَّنبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ﴾	٣	٤١٢
﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنَادَوْنَ لَمَقْتُ اللهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى الإِيمَانِ فَتَكْفُرُونَ﴾	١٠	٧٠
سورة فُصِّلَتْ :		
﴿لاَ يَسْأَمُ الإِنسَانُ مِن دُعَاءِ الْخَيْرِ﴾	٤٩	٨٦
سورة الزُّخرف :		
﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الأَرْضِ إِلَهٌ﴾	٨٤	٧٣٩
سورة الجاثية :		
﴿أَن نَّجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾	٢١	٧٣٤
سورة الفتح :		
﴿مُحَمَّدٌ رَّسُولُ اللهِ﴾	٢٩	١٩
سورة ق :		
﴿وَنَحْنَ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾	١٦	٥٢٦
سورة الذَّاريَات :		
﴿حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ﴾	٢٤	٤٥٠

نص الآيــة	رقم الآية	رقم الصفحة
سورة النَّجم :		
﴿إِنَّ رَبَّكَ وَاسِعُ الْمَغْفِرَةِ هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ إِذْ أَنشَأَكُم مِّنَ الأَرْضِ﴾	٣٢	٣٤٦، ٥٧٩
سورة القمر :		
﴿مَنِ الْكَذَّابُ الأَشِرُ﴾	٢٦	٤٦٧
سورة الواقعة :		
﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ﴾	٨٥	٥٣٩
سورة الحديد :		
﴿إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾	١٨	١٦٢
سورة المجادلة :		
﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَى ثَلاَثَةٍ إِلاَّ هُوَ رَابِعُهُمْ وَلاَ خَمْسَةٍ إِلاَّ هُوَ سَادِسُهُمْ﴾	٧	٢٢٤
سورة الحشر :		
﴿فَكَانَ عَاقِبَتَهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدَيْنِ فِيهَا﴾	١٧	٦٩١
سورة الطلاق :		
﴿إِنَّ اللهَ بَالِغُ أَمْرِهِ﴾	٣	١٤٤، ٢٣٢
﴿قَدْ أَنزَلَ اللهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا. رَّسُولاً﴾	١٠، ١١	٩٤
سورة الحاقَّة :		
﴿فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾	٢١	٤٢٣

نص الآيــة	رقم الآية	رقم الصفحة
سورة المعارج :		
﴿كَلاَّ إِنَّهَا لَظَى. نَزَّاعَةً لِلشَّوَى﴾	١٥، ١٦	٧٢٧
﴿فِي جَنَّاتٍ مُّكْرَمُونَ﴾	٣٥	٤٥٠
سورة نوح :		
﴿وَاللهُ أَنبَتَكُم مِّنَ الأَرْضِ نَبَاتًا﴾	١٧	١١٤
سورة المزَّمِّل :		
﴿تَجِدُوهُ عِندَ اللهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا﴾	٢٠	٥١٦
سورة الإنسان :		
﴿وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلاَلُهَا﴾	١٤	١٨٥
سورة المرسلات :		
﴿أَلَمْ نَجْعَلِ الأَرْضَ كِفَاتًا. أَحْيَاءً وَأَمْوَاتًا﴾	٢٥، ٢٦	٩٣
سورة النازعات :		
﴿فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى﴾	٣٩	٣١٠
﴿وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى﴾	٤٠	٣١١
سورة الطَّارق :		
﴿خُلِقَ مِن مَّاءٍ دَافِقٍ﴾	٦	٤٢٣
﴿إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ﴾	٨	٦٨
﴿يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ﴾	٩	٦٨، ٧٠١
﴿فَمَا لَهُ مِن قُوَّةٍ وَلاَ نَاصِرٍ﴾	١٠	٧٠١

نص الآيــة	رقم الآية	رقم الصفحة
سورة الأعلى :		
﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الأَعْلَى﴾	١	٥١٩
﴿وَالآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى﴾	١٧	٥١٣
سورة البلد :		
﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِـي يَـوْمٍ ذِي مَسْـغَبَةٍ. يَتِيمًـا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾	١٤، ١٥	٩١، ٩٣
سورة الليل :		
﴿لاَ يَصْلاَهَا إِلاَّ الأَشْقَى﴾	١٥	٥٨٠
سورة التين :		
﴿ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ﴾	٥	٥٣٠
سورة العلق :		
﴿اقْرَأْ وَرَبُّكَ الأَكْرَمُ﴾	٣	٥١٩

فهرس

الأحاديث الشريفة والآثار

فهرس الأحاديث الشريفة والآثار

الحـديث أو الأثر	رقم الصفحة
– "إذا ذُكِرَ الصالحون فحَيَّهَلاً بعُمَر" (ابن مسعود).	٦٥٧
– "أعْوَرُ عينِه اليمنى".	٣٥٤، ٤٠٩
– "ألاَ أخبركم بأحبِّكم إليَّ وأقربِكم منّي مَجَالِسَ يومَ القيامة".	٥٣٣، ٥٣٩
– "أَمَرَ بقتْلِ الأسْوَدِ وذو الطُّفْيَتَيْنِ".	١٠٩
– "إنَّ أمِّي ماتت وعليها صومُ شهر".	٦٨٧
– "إنَّ أهمّ أموركم عندي الصلاة، فمَنْ حفظها وحافظ عليها حَفِظَ دينه ومَنْ ضيَّعها فهو لِمَا سواها أَضْيَع"(عمر بن الخطاب).	٤٧٧
– "إنّي لأَعْلَمُ إذا كُنْتِ عنّي راضيةً".	٥٦٩
– "أيُّ الصلوات كانت أحبَّ إلى رسول الله ﷺ أنْ يُواظب عليها".	٥٦٩
– "ذِكْرُكَ أخاكَ بما يَكره".	٤١
– "رُوَيْدًا أيُّهَا النَّاس عليكمُ السكينةَ".	٦٥٤
– "رُوَيْدَكَ سَوْقَكَ بالقوارير".	٦١٤، ٦٥٤
– "سيكون هجرةٌ بعد هجرةٍ، فخيار أهل الأرضِ ألْزَمُهُم مُهَاجَرَ إبراهيم".	٥٧٠
– "شثْن أصابعه".	٣٥٤
– "صُفْرُ وِشَاحِهَا".	٣٥٤

الحـديث أو الأثر	رقم الصفحة
– "فَمَنِ احْتَجَمَ فيومَ الأحدِ والخميس كَذَبَاكَ".	٦٢٠
– "كان رسول الله ﷺ ضخمَ الهامة شَثْنَ الكَفَّيْنِ والقدمينِ ضَخْمَ الكراديس أَنْوَرَ المتجَرَّد".	٣٣٦، ٣٥٤
– "كَذَبَ عليكم الحجُّ كَذَبَ عليكم العمرةُ كَذَبَ عليكم الجهاد" (عمر بن الخطاب).	٦١٩
– "كَذَبَ عليك العَسَلُ" (عمر بن الخطاب).	٦٢٠
– "كَذَبَتْكَ الظَّهَائِر" (عمر بن الخطاب).	٦٢٠
– "لا أَحَدَ أحَبَّ إليه العذرُ مِنَ اللهِ".	٥٥٧
– "لَهِيَ أَسْوَدُ مِنَ القارِ".	٤٩٦
– "لولا قومُك حديثو عهدٍ بكُفْرٍ".	٣٥٧
– "مَا أنَا بقارئ".	١٥
– "مَا مِنْ أَحَدٍ أحَبَّ إليه المدحُ مِنَ اللهِ".	٥٥٧
– "مَا مِنْ أيَّامٍ أحَبَّ إلى اللهِ عزَّ وجلَّ فيها الصومُ منه في عشر ذي الحجَّة".	٥٤٧
– "مِلْءِ رِدَائِهَا".	٣٥٥
– "مَنْ عَمِلَ عَمَلاً ليس عليه أمرُنا فهو رَدٌّ".	٤٢٥
– "مِنْ قُبلَةِ الرجلِ امرأتَهِ الوضوءُ".	١٣٢
– "نَزَلَتْ هذه الآيةُ ورسول الله ﷺ متواريًا بمكة" (ابن عباس).	٧١١
– "نعمتان مغبونٌ فيهما كثيرٌ مِنَ الناس".	٤٣١، ٤٤٣

الحـديث أو الأثر	رقم الصفحة
– "هو الطَّهُور ماؤُه الحِلُّ مَيْتَتُه".	٣٧٨
– "واعملْ عَمَلَ مَنْ يَعْلَمُ أنّه مَجْزِيٌّ بالحسناتِ مأخوذٌ بالسيِّئات" (ابن عباس).	٤٢٩
– "وإنَّ بَيْنَ عينيه مكتوبًا كافرٌ".	٤٣١
– "وحَجُّ البيتِ مَنِ استطاعَ إليهِ سبيلاً".	٨٢
– "ومَاؤُه أبيضُ مِنَ اللبَنِ".	٤٩٦
– "اليَدُ العليا خيرٌ مِنَ اليدِ السُّفْلَى".	٥٢٠
– "يقول الله تعالى: أعددتُ لعبادي الصالحين ما لا عينٌ رأتْ ولا أُذُنٌ سمعتْ ولا خَطَرَ على قلبِ بَشَرٍ ذُخرًا مِنْ بَلْهِ ما أُطْلِعْتُم عليه".	٦١٨

فهرس

أقوال العرب وأمثالهم

فهرس أقوال العرب وأمثالهم

القـول أو المَثَـل	رقم الصفحة
– "آبَلُ مِن حنيف الحناتم".	٤٧٣
–"أحْنَكُ الشاتين".	٤٧١
– "أزهى مِنْ ديك".	٤٨٥
– "أَسَمْتُ الماشيةَ في المرعى فهي سائمة".	٤٢٥
– "أَشْغَلُ مِنْ ذاتِ النِّحْيَيْنِ".	٤٨٥، ٤٨٦.
– "أظُنُّني مُرْتَحِلاً وسُوَيْرًا فرسخًا".	٢١٢، ٢١٤
– "أعْطَاهُم للدراهمِ، وأولاهم للمعروف".	٤٧٦
– "أفْلَسُ مِنْ ابنِ المذلَّقِ".	٤٧٦
– "أكْسَى مِنْ بَصَلة".	٤٨٥، ٤٨٦
– "أَلَصُّ مِنْ سِرْحَان".	٤٧٣
– "أَلَصُّ مِنْ شِظاظ".	٤٧٢
– "أَلَصُّ مِنْ عقعق".	٤٧٣
– "أَلَصُّ مِنْ فارة".	٤٧٣
– "أمَّا العَسَلَ فأنَا شَرَّابٌ".	٢٥٧، ٢٦١
– "أمْر مُبكِياتِك لا أمْرَ مُضحِكاتِك".	٦٦٨
– "أنا زيدًا ضاربٌ أيُّ ضاربٍ".	٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٩
– "إنَّ الله سميعٌ دعاءَ مَنْ دَعَاه".	٢٦٨
– "إنَّه لَمِنْحَارٌ بوائكَهَا".	٢٦١

القـول أو المَثَـل	رقم الصفحة
– "بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ".	١٥
– "بُطْآنَ ذا خُروجًا".	٦٣٥
– "تركتُه بمَلاَحِسِ البقرِ أولادَها".	٥٠
– "ثَنَيتُ الرجُلَين".	٢٢١
– "حَيَّهَلَ الثَّريدَ".	٦٥٧
– "دُهْدَرَّيْنِ سَعْدُ القينِ".	٦٣٦
– "رُوَيْدَ يعلُون الجدَدَ".	٥٩٦
– "رأيتُ رجلاً حديدًا سنان رُمْحٍ يطْعَن به".	٣٩٦
– "سَرْعَانَ ذا إهالةً".	٦٥٢
– "سَمْعُ أُذُني زيدًا يقولُ ذاك".	٤٣
– "شَأْنَكَ والحَجَّ".	٦٦٨
– "عَلَيَّ عبدِ اللهِ زيدًا".	٦١٢
– "في بيتِه يُؤتَى الحَكَمُ".	٦٩٤
– "قريش نجباءُ الناسِ ذريةً وكرامهمُوها".	٣٩٠
– "قُطَّانٌ مكةَ وسُكَّانٌ البَلَدَ الحَرَامَ".	٢٨٦
– "كَذَبَ عليك القَتُ".	٦٢٠
– "لا عهدَ لي بألأَمَ منه قَفًا ولا أوْضَعَه".	٣٩٠
– "اللهمَّ إنَّ استغفاري إيَّاكَ مع كثرة ذنوبي لَلُؤْمٌ، وإنَّ تركي الاستغفارَ مع علمي بسعة عفوكِ لَغَيٌّ".	٤٣

القـول أو المَثَـل	رقم الصفحة
– "ما أَسْوَدَ شَعْرَه".	٤٩٦
– "ما رأيتُ أحدًا أحْسَنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيدٍ".	٥٤٥، ٥٤٧
– "ما رأيتُ قومًا أشْبَهَ بعضٌ ببعضٍ مِنْ قومِك".	٥٥٧
– "ما رأيتُ كِذْبَةً أكثَرَ عليها شاهدٌ من كِذْبَة أميرٍ على منبرٍ".	٥٥٧
– "مررتُ بثوبِ سَبْعٌ طولُه".	٧١٨، ٧٢١
– "مررتُ بحيَّةٍ ذراعٌ طولُها".	٧١٨، ٧٢١
– "مررتُ برَجُلٍ سَوَاءٍ هو والعَدَمُ".	٧٢٠، ٧٣٥
– "مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائدًا به غدًا".	١٩٩، ٦٨٣، ٧٠٢
– "مررتُ بقاع عرفجٍ كُلُّه".	٧١٥، ٧٢١
– "مُكْرَهٌ أخاك لا بطلٌ".	٤٣٢.
– "الناقصُ والأشجُّ أعدلا بني مروان".	٥٣٤، ٥٨٠
– "هذا بُسْرًا أطْيَبُ منه رُطَبًا".	٥٤٣
– "هذا ظانُّ زيدٍ أمسِ منطلقًا".	١٩٩
– "هذا مارٌّ بزيدٍ أمسِ فَسُوَيْرٌ فرسخًا".	١٩٣، ١٩٩
– "هذا المكان أقْفَرُ من غيره".	٤٧٧
– "هم أحْسَنُ النّاسِ وجوهًا وأنضَرُهُمُوهًا".	٣٩٠
– "هُنَّ حَواجُّ بيتَ اللهِ".	٢٨٦
– "هو أحْمَرُ بين العينين".	٣٠٢، ٣٤٨

القـول أو المَثَـل	رقم الصفحة
– "هو أحْنَكُ البعيرين".	٤٧٠
– "هو أسْوَدُ مِنْ حَلَكِ الغراب".	٤٩٦
– "هو أشْعَرُ أهلِ جِلْدَتِه".	٥٣٤
– "هو جيِّدُ وجهِ الدَّار".	٣٠٢، ٣٤٨
– "هو حاتِمٌ في قومه".	٧٣٨
– "هو حديثُ عهدٍ بالوَجَع".	٣٠٢، ٣٥٦
– "وَشْكَانَ ذا خُرُوجًا".	٦٣٥
– "وا للهِ لو أردتَ الدَّراهمَ لأعطيتُكَ رُوَيْدَ ما الشِّعْرَ".	٦١٥، ٦٥٦
– "يا رُبَّ صائِمِه لن يصومَه، ويا رُبَّ قائِمِه لن يقومَه".	١٦، ١٩٤، ١٩٩

فهرس

قوافي الشِّعر والرَّجز

فهرس قوافي الشِّعر والرَّجز

قافيـة البيت	البحـــر	رقم الصفحة
حرف الهمزة :		
الهمزة المضمومة :		
وفاؤُهُ	الطويل	٣٥٩
سواءُ	الطويل	٣٧٦
حرف الباء :		
الباء المفتوحة :		
أُسْبَى	الطويل	٣٨٠
تُؤَنَّبَا	الطويل	٤٦١
أَبَا	البسيط	٣٢٩
هُدَّابَا	البسيط	٣٧٢
أنيابَا	البسيط	٣٧٢
الرِّقَابَا	الوافر	٣٨٥، ٣٨٨
اجتلابَا	الوافر	١٢٩
كَلْبَا	الرجز	٣٨٧
الباء المضمومة :		
لا تُعَاتِبُهْ	الطويل	١٧٧
مَعْتَبُ	الطويل	٦٨٨
المهذَّبُ	الطويل	١٧٨

قافيـة البيت	البحـــر	رقم الصفحة
فأعربُ	الطويل	٧٤٢
أقربُ	الطويل	٥٧٧
تَحْطِبُ	الطويل	١٨٢
مَخالبُه	الطويل	٧٢٣
طَالبُه	الطويل	١٠٤
ومذاهبُه	الطويل	٢٠٦
ضَروبُ	الطويل	٢٥٨، ٢٧٩
غُيوبُ	الطويل	٣٦٠
أديبُ	الطويل	٤٥٤
قريبُ	الطويل	١٦
أطْيَبُ	الطويل	٥١٢
منقَلِبُ	البسيط	٦٩٠
كلِبُ	البسيط	٧٢٥
وَصَابُ	الوافر	٣٣١
غِضابُ	الكامل	٣٣٧
قلبُ	الرجز	٣٦٣
الأشنبُ	الرجز	٦٣٨
ينبُو	الرجز	٣٦٣
الباء المكسورة :		
لغائبِ	الطويل	٥٧٨

قافيـة البيت	البحـــر	رقم الصفحة
بيثربِ	الطويل	٤٩
راكبِ	الطويل	٥٤
كبكبِ	الطويل	١٩٤
المواهبِ	الطويل	٥٦٨
الشُّهْبِ	الطويل	٣٤٨
الذَّهَبِ	البسيط	٥٠٤، ٥٠٥
الإهابِ	الوافر	٧٢٦
الأذنابِ	الكامل	١٦٨، ٢٨٥
أصحابِي	الكامل	٦١١
فاذهبِي	الكامل	٦٢٠
لحروبِ	الكامل	٢٧٦
أحقابِها	المتقارب	٣٦٠
حرف التَّاء :		
التاء المفتوحة :		
أَتَيْتَا	الكامل	٦٢٦
هَيْتَا	الكامل	٦٢٦
التاء المكسورة :		
كالشَّقَرَاتِ	الطويل	٣٧٩
مَرَّتِ	الطويل	١٨٦
رَاسِيَاتِ	الوافر	٩٥

قافيــة البيت	البحـــر	رقم الصفحة
وَجَنَاتِهَا	الكامل	٣٦٨، ٤٥٨
نُعَّاتِهَا	الرجز	٣٦٧
ضَرَّاتِها	الرجز	٣٦٧
حرف الجيم :		
الجيم المفتوحة :		
تعرَّجَا	الرجز	٣٩٢، ٣٩٤
الجيم المضمومة :		
خروجُ	الطويل	٤٣٣، ٤٤٥
هيوجُ	الطويل	٢٥٨
الجيم المكسورة :		
المناهجِ	الطويل	٢٨٨
حرف الحاء :		
الحاء المفتوحة :		
جناحَا	المتقارب	١٨٠
الحاء المضمومة :		
الذرارحُ	الطويل	٤٣٣، ٤٤٣
ناصحُ	الطويل	٧٢٢
أملحُ	الطويل	٥١٢
أروحُ	الطويل	٥١٥

قافيـة البيت	البحـــر	رقم الصفحة
التاء المكسورة :		
الربيحِ	الوافر	٨١
المشيحِ	الوافر	٨١
تستريحِي	الوافر	٦٧٢
الموشَّحِ	الرجز	٣٦٢، ٣٧٠
حرف الخاء :		
الخاء المكسورة :		
طبَّاخِ	البسيط	٤٩٢، ٤٩٤، ٥٤٤
حرف الدال :		
الدال المفتوحة :		
وسودَدَا	الطويل	١٠٨
عرَّدَا	الطويل	٤٥٩
غَدَا	البسيط	١٥٩، ١٦٥
حُمِدَا	البسيط	٦٣٥
الممجَّدَا	الرجز	١٠٨
قَصَدَه	المنسرح	٣٩٣
حميدَا	الخفيف	٥١٧
أمردَا	المتقارب	٣٠٣
الدال المضمومة :		
يخلَّدُ	الطويل	١٣٣

قافيـة البيت	البحـــر	رقم الصفحة
يعودُ	الطويل	٣٧٩
بعيدُ	الطويل	٤٠٧
فديدُ	الوافر	٢٧٢
الدال المكسورة :		
بأوْحَدِ	الطويل	٥٧٣
كالمَوَارِدِ	الطويل	٩٦
المتجرِّدِ	الطويل	٣١٢
للجادِي	البسيط	٥٧١
موعودِ	البسيط	٥٢
الجدِّ	الرجز	٤٦١، ٤٦٣
سعدِ	الرجز	٤٦١
والكبدِ	المنسرح	٣٣٦
مقتادِهَا	المتقارب	٣٥٥
حرف الراء :		
الرَّاء الساكنة :		
النَّقُرْ	الرجز	٧٣٨
النهارْ	الرَّمَل	٦١١
فُجُرْ	الرَّمَل	٢٨٧
الراء المفتوحة :		
أصْبَرَا	الطويل	٥١٦

قافيـة البيت	البحـــر	رقم الصفحة
البدرَا	الطويل	٢٦٨
عُذْرَا	الطويل	١٨٤
ميسَّرَا	الطويل	١٣٤
نصْرَا	الطويل	٧١٢
ببيطرَا	الطويل	٥٢، ٥٥
لِيُذكرَا	الطويل	٢٨٥
دارَا	المديد	٣٧٣، ٣٨٦، ٤٠١
نهارَا	الكامل	٥١٠
أكبرَا	الرجز	٥٧٥
نَفَرَا	الرجز	٥٧٥
فطارَا	المتقارب	٧٠١، ٧٠٥
الراء المضمومة :		
المآزرُ	الطويل	٣٩٢
أعسرُ	الطويل	٥٧٧
عاقِرُ	الطويل	٢٦٠، ٢٨٠، ٢٨١
الخمْرُ	الطويل	٢٨٧
كُسُورُها	الطويل	٧٢٤
عصيرُها	الطويل	٢١٤

قافيـة البيت	البحـــر	رقم الصفحة
وضَرَّارُ	البسيط	٤٦١
أمَّارُ	البسيط	٣٠٣
مِغْوارُ	البسيط	٤٦٢
الأزُرُ	البسيط	٣٩٥
ومُفْتَقِرُ	البسيط	٤٣٧
يا عُمَرُ	البسيط	٢١٨، ٢٢٦
صدْرُه	الرجز	٤٣٤
جَسْرُه	الرجز	٤٣٤، ٤٤٤
مكفهِرُّ	الخفيف	٣٠٩، ٣٨٩
تَصِيرُ	الخفيف	٦٢، ٦٤
ينيرُ	الخفيف	٦٨٩
الراء المكسورة :		
الدهرِ	الطويل	٣٩٥
الظَّهْرِ	الطويل	٤٤٤
جارِ	البسيط	١١٠
عارِ	البسيط	٤٣٣، ٤٤٢
بالنارِ	البسيط	٤٣٦
البشرِ	البسيط	٣٩٣
على سَفَرِ	البسيط	٦٨٨
فجارِ	الكامل	١١٨

قافيـة البيت	البحـــر	رقم الصفحة
حُذَارِ	الكامل	٧١١
الأَقْدَارِ	الكامل	٢٦٣، ٢٦٦، ٢٧٠
الصَّبْرِ	الكامل	٢٨٨
الأُزُرِ	الكامل	٣٨٦
الذُّعْرِ	الكامل	٥٨٩، ٦٣٠
خَمْرِ	الكامل	٥١٠
الدَّارِ	الرجز	٨٩، ١٨٣
حَذَارِ	الرجز	٦٣٠
الأَخْيَرِ	الرجز	٤٦٧
جابرِ	السريع	٦٣٣
للكاثِرِ	السريع	٥٢٢
حرف الزاي :		
الزاي المضمومة :		
ضَامِزُ	الطويل	٧١، ٧٧
الزاي المكسورة :		
العِزِّ	الرجز	٢٦١
حرف السين :		
السين المفتوحة :		
القوانِسَا	الطويل	٥٦٤، ٥٦٨، ٥٧٠
السين المضمومة :		
رَأْسُ	الطويل	٣٦٤، ٤٥٨

قافيـة البيت	البحـــر	رقم الصفحة
السين المكسورة :		
الكاسِي	البسيط	٤٢٤
كالياسِ	البسيط	٦٣
المُخْلِسِ	الكامل	٩٨
الرأسِ	الرجز	٣٢٠، ٣٧٠
حرف الضاد :		
الضاد المكسورة :		
ينهضِ	الطويل	٢٥٩
أبَاضِ	الرجز	٤٩٣، ٤٩٧
حرف العين :		
العين المفتوحة :		
تشجَّعَا	الطويل	٧٢٣
مِسْمَعَا	الطويل	١٠٤
الوَجَعَا	البسيط	١٢٨
والفَنَعَا	البسيط	٥٠
الرِّتَاعَا	الوافر	١٣٣
الـمَـتَاعَا	الوافر	٩٧
العين المضمومة :		
أجْمَعُ	الطويل	٧٠٦
أوْجَعُ	الطويل	٤٧٧

قافيـة البيت	البحـــر	رقم الصفحة
باخِعُ	الطويل	٤٠١، ٤٠٦
أُقَاطِعُ	الطويل	١٧٣
وَادِعُ	الطويل	٤٣٦
وتَظْلَعُ	الطويل	٦٣٤
والجَدَعُ	البسيط	٦٩٧
العين المكسورة :		
البلاقِعِ	الطويل	٦٢٤
بالمطامعِ	الطويل	١٧٦
مُطَاعِ	الوافر	٧٦
جياعِ	الوافر	٥٢٨
مناعِها	الرجز	٦٥٥
حرف الفاء :		
الفاء المفتوحة :		
أَلـوفَا	الوافر	١٣٣
الفاء المضمومة :		
قائِفُ	الطويل	٦١٩
وَكِيفُ	الطويل	٨٣
القروفُ	الوافر	٦٢١
الفاء المكسورة :		
السُّدَفِ	المنسرح	٥٣٥

قافيــة البيت	البحـــــر	رقم الصفحة
حرف القاف :		
القاف المفتوحة :		
لُصُوقَا	الوافر	٧٢٩
القاف المضمومة :		
سُرادقُه	الطويل	٤٣٥، ٤٤٤
رواهقُه	الطويل	٢٣٩
رَمَقُ	البسيط	٤٤٥
خلائقُه	الوافر	١٦٨
القاف المكسورة :		
الأباريقِ	البسيط	٨٢
لم تُخْلَقِ	الكامل	٦١٧، ٦٥٦
المرفَقِ	الرجز	٧٢٦
حرف الكاف :		
الكاف المفتوحة :		
أخاكَا	الرجز	٤٤
ذاكَا	الرجز	٤٤
دُونَكَا	الرجز	٦٦٢
يَحْمِدُونَكَا	الرجز	٦٦٢
الكاف المضمومة :		
الشَّبَكُ	البسيط	٣٢٠، ٣٤٧، ٣٧٠

قافيـة البيت	البحـــر	رقم الصفحة
الكاف المكسورة :		
تراكِها	الرجز	٦٣٠، ٦٥٥
أوراكِها	الرجز	٦٣٠
حرف اللام :		
اللام الساكنة :		
الإبِلْ	الرجز	٢٦٩
المُدِلْ	الرجز	٢٦٩
الأَجَلْ	المتقارب	١٠٣
اللام المفتوحة :		
واكتحالَها	الطويل	٣٧٦، ٣٨١
وقابلَه	الطويل	١١٩
بُزْلاَ	الطويل	٣٠٢، ٣٥٦
الفعْلاَ	الطويل	١٦٦
أعْقَلاَ	الطويل	٢٦٠
العَقِلاَ	الطويل	٨٣
مُضَلَّلاَ	الطويل	٥١٧
أجْهَلاَ	الطويل	٥٤١
أوَّلاَ	الطويل	٥٤١
الصَّغِلاَ	البسيط	٨٠
قَذَالاَ	الوافر	٥٤١

قافيـة البيت	البحـــر	رقم الصفحة
يَالاَ	الوافر	١٨٦، ١٨٧
خَلِيلاَ	الكامل	١٧٤
ونائِلاَ	الرجز	٢٨٤
الحَلاحِلاَ	الرجز	٢٨٤
مالَه	السريع	٤٣٦
عذولاَ	الخفيف	٦١
الصَّهيلاَ	الخفيف	٣٢٢
ذلاَّ	المتقارب	١٧٢
اللام المضمومة :		
شمائلُه	الطويل	٣٥٩
جَيْأَلُ	الطويل	٦٩٥
مِنْثَلُ	الطويل	٢٥٥
أَكْسَلُ	الطويل	٥١١
مَفْصِلُ	الطويل	١٢٨
نواصلُه	الطويل	٦٣٢، ٦٥٢
نوافلُه	الطويل	٣٣١
آكِلُه	الطويل	٣٤٨
كاملُه	الطويل	٣٤٨
كاهلُه	الطويل	٣٣٢

قافيــة البيت	البحـــر	رقم الصفحة
أوَّلُ	الطويل	٥٧٣
حجولُها	الطويل	٦٥٦
مُحْوِلُ	الطويل	٣٣٢
غيلُ	الطويل	٦٨٨
لأَمْيَلُ	الطويل	٥٧٨
الفُضُلُ	البسيط	١١٠
الوعِلُ	البسيط	١٧٩
مَقْتُولُ	البسيط	٤٨٨
غِيلُ	البسيط	٤٨٨
أفْضَلُ	الكامل	٥١٥
لأَمْيَلُ	الكامل	٥٧٤
وأطولُ	الكامل	٥٧٤
اللام المكسورة :		
وِصَالِها	الطويل	٥٥
المراجلِ	الطويل	٣٥٩
تَنْجَلِي	الطويل	٣٤٧
مُجَعْفَلِ	الطويل	٢٠٧
المُحَلِّلِ	الطويل	٣١١، ٣٧٥، ٣٨١
الأنامِلِ	الطويل	٦٣٠

قافيـة البيت	البحـــر	رقم الصفحة
وَلاَ مَالِ	البسيط	٧٣، ٧٧
المَقِيلِ	الوافر	٩٦
مُهَبَّلِ	الكامل	٢٨٦
أنزِلِ	الكامل	٥٨٩
للمفْصَلِ	الكامل	٤٧٧
تقيلِي	الرجز	٥١٧
ظليلِ	الرجز	٥١٧
حرف الميم :		
الميم الساكنة :		
وكَرَمْ	الرَّمَل	٥٧
الميم المفتوحة :		
نادمَا	الصويل	٤٦٠
مُعْظَمَا	الطويل	٢٣٩
لَصمَّمَا	الطويل	٨٥
مصطلاهُمَا	الطويل	٣٥٠
حُرِمَا	البسيط	٤٠٦
المظالِمَا	الكامل	١٧٧
الميم المضمومة :		
ألائِمُ	الطويل	٥٠٦
سالِمُ	الطويل	٧٤١

قافيـة البيت	البحـــر	رقم الصفحة
يُتقسَّمُ	الطويل	٦٣٥
سنامُ	الوافر	٣٢١، ٣٤٦، ٣٦١، ٣٦٩
كُومُ	الوافر	٦٧٠
وألأَمُ	الكامل	٥٧٦
ونِدامُ	الكامل	٤٣، ٨٠
ظُلْمُ	الكامل	١٢٧
المظلومُ	الكامل	٩٥
وكلومُ	الكامل	٢٦٢، ٢٦٥
ذميمُ	الكامل	٤٥٩
الميم المكسورة :		
حاتمِ	الطويل	٦٣٤
المرَجَّمِ	الطويل	٤٧
دارمِ	الطويل	١٧٤
الضراغمِ	الطويل	٦٩٧
ضيغم	الطويل	٤٨٧
بسُلَّمِ	الطويل	٧١٨
المتظلِّمِ	الطويل	٣٧٨
مُسَهَّمِ	الطويل	٥٣٩

قافيـة البيت	البحـــر	رقم الصفحة
وإعْدَامِ	البسيط	٥٥٩
والحَرَمِ	البسيط	١٧٨
هرمِ	البسيط	٥٠٩
ولا قزمِ	البسيط	٢٦١، ٢٨٨
الظُّلَمِ	البسيط	٤٩٧
لم ينمِ	البسيط	٢٦٢، ٢٦٥
الذِّمَامِ	الوافر	٩٧
لَهَامِ	الوافر	١٣٠
الخدَّامِ	الكامل	٤٦٠
دَمِي	الكامل	١٦٧، ٢٨٣
ذامِ	الخفيف	٥٢٦
الحمِي	الرجز	٢٨٦
سِلْمِ	الخفيف	١٧٦
حرف النون :		
النون الساكنة :		
الأحيان	الرجز	٧٣٨
العَيْنَيْنْ	الرجز	٣٤٩، ٣٦٢، ٣٧٠
النون المفتوحة :		
قُربانَا	البسيط	٧٤

قافيـة البيت	البحـــر	رقم الصفحة
إنسانَا	البسيط	٥٤١
لو كانَا	البسيط	١٣٤
قَطَنَا	البسيط	١٧٢
الذاخرينَا	الوافر	٥٢٤
وطِينَا	الوافر	١٦٦، ٢٨٥
لِبَنِينَا	الكامل	٥٠٩
قَطِينَا	الكامل	٦٩٢
حَسَّانَا	الرجز	١٠٧
اللِّيانَا	الرجز	١٠٧
القيانَا	الرجز	١٠٧
عاذِلُونَا	الخفيف	١٧٣
هَيْنَا	الخفيف	١٢٩
النون المضمومة :		
كائنُ	الطويل	٧٠٨
متماينُ	الطويل	٦١٥، ٦٥٦
حِينُ	الطويل	١٠٥
إذْعانُ	الهزج	٥٧
النون المكسورة :		
سَفَوَانِ	الطويل	٦١٥
وأركانِ	الطويل	١٩٥

قافيـة البيت	البحـــر	رقم الصفحة
المباينِ	الطويل	٢٠٦
فعدنانِي	البسيط	٧٤٢
اللَّجينِ	الوافر	٦٨٩
البطْنِ	الرجز	٥٠٨
تِقْنِ	الرجز	٥٠٨
سَمِينِ	الرجز	٣٠٣، ٣٥٦، ٤٠٦
سِنَانِ	الخفيف	٥٥٦
حرف الهاء :		
الهاء المفتوحة :		
تَقَاضِيهَا	البسيط	٤٣٥
وَاهَا	الرجز	٦٣٨
حرف الألف اللَّيِّنة :		
الألف المفتوحة :		
والشكوَى	الطويل	٣٥٧
حرف الياء :		
الياء المفتوحة :		
جائيَا	الطويل	٢٣٣
وادِيَا	الصويل	٥٥٨
بسوَادِيَا	الطويل	٧٢٢
سَارِيَا	الطويل	٥٥٨
معاوِيَا	الطويل	١٦٧

فهرس الأعـلام

فهرس الأعـلام

الاســـم	رقم الصفحــة
د. إبراهيم السامرَّائي	٢٣، ٥٩٥، ٥٩٦
ابن الأبرش الأندلسي	٨٨
أبي بن كعب	١٨٦
ابن الأثير	٦٢٢
الأخفش الأوسط	٥٩، ٩٤، ١١٥، ١٤٥، ١٦١، ١٦٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٩٠، ٢٢٠، ٢٢٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٣٢٧، ٤٢٠، ٤٣٤،، ٤٦٨، ٤٦٩، ٦١٢، ٦١٧، ٦٢٩، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٧٠١، ٧١٠، ٧١٩
أرْوَى بنت الحباب	١٦٨
أبو الأسود الدؤلي	٦٣٤
الأشموني	٣٩، ٤٠، ٤٢، ١٥٨، ٢٩٤، ٣٥١، ٣٥٢، ٤٠٠، ٤٤٧، ٤٦٣، ٥٩١
الأصمعي	٣٤٧، ٥٢٤، ٦١٩، ٦٢٥، ٦٣٣، ٦٣٤
ابن الأعرابي	٤٧٥
الأعشى	٥٠، ٣٥٥، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٦٣٣، ٧١٨
الأعلم الشنتمري	٦٢، ٨٠، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ١٦٠، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٧٠، ٢٧٢، ٣٥٣، ٣٧٩، ٥٩٠
الأعمش	٦٦
امرؤ القيس	٢٨٤، ٣١١، ٣١٩، ٣٧٥، ٣٨١
أبو أُمَيَّة المخزومي	٢٨٠

الاســـم	رقم الصفحـــة
ابن بابشاذ	١٥٥، ٣١٨، ٣٦٣، ٣٦٥، ٣٧٧، ٥٠٢، ٥٥٣، ٦١٢، ٦٨١، ٧٢٧، ٧٢٨
البحتري	٦٩٧
ابن برهان	٥٣٢
ابن برِّي	٦٣٤، ٦٣٥
أبو البركات الأنباري	٣٣، ١٠٣، ١٦٥، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢٨٤، ٤٩٢، ٤٩٤، ٤٩٧، ٥٦٧، ٦٣٧، ٦٦٠، ٦٦٧، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٧٠٧، ٧٣٧
البعيث	٦٣٤
أبو بكر بن الأنباري	٢٢٢، ٢٢٣، ٣١١، ٣١٣، ٣١٩، ٣٤٧، ٥٧٥، ٥٩٢
أبو بكر القارئ	٩٥
التادي	٥٤٦
التبريزي	٤٣٤
التفتازاني	٣٢٥، ٣٢٦
د. تمّام حسّان	١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ٥٩٣
ثعلب	١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٥٥، ٢٥٦، ٣١١، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٩، ٤٣٣، ٤٤٥، ٥٧٥
الجاحظ	٥٢٢، ٥٢٣
الجاربردي	٥٤٦
الجرمي	١٠٧، ٢٦٦، ٥٢٢
جرير بن عطية	٧٤، ٧٨، ١٢٩، ١٦٥، ٥١٠، ٥٤١، ٦٣٢، ٦٥٢، ٦٩٢
الجزولي	٣٢٧، ٣٤٤
أبو جعفر القارئ	٦٦

الاســـم	رقم الصفحــة
د. جمال مخيمر	٥٤٥
ابن جنّي	٤٧، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٦٣، ٦٦، ٦٧، ١٣٥، ٢٠٣، ٢٤٨، ٤٠٩، ٤٦٨، ٥٠٤، ٥٠٧، ٥١٨، ٥٢١، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٣٥، ٥٦٨، ٥٧٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٦٠٣، ٦٠٥، ٦٢٨، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٤٧، ٦٦٤، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٩٥، ٦٩٩، ٧٠١، ٧٠٣، ٧٠٥، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٤، ٧٢٦، ٧٢٨، ٧٣١، ٧٣٢،
الجوجري	٤٥
الجوهري	١٢٣، ٦٢٤، ٦٣٥، ٦٤٣
ابن الحاجب	٣٠، ٥٨، ٧٠، ١٢٠، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٥٦، ٢٩٢، ٢٩٥، ٣١٧، ٣٢١، ٣٢٥، ٣٤٥، ٣٨٤، ٣٩٩، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤٤٦، ٤٦٥، ٥٤٦، ٥٤٩، ٥٥٤، ٥٦٠، ٥٩٤، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٣٨، ٦٣٩
الحارث بن ظالم المرّي	٣٨٨
حِبَّان بن قرط اليربوعي	٥٧٦
حسَّان بن ثابت ﷺ	١٣٣، ٢٧٦، ٥٧١
الحسن البصري	١٠٩، ١٤٤، ٥٢١
الحطيئة	٦٣، ٦٤، ٦٧، ٨٣، ٤٢٤
حفص	٢٣٢، ٧٣٣
حمزة	٨٥، ٤٥٠
حميد الأرقط	٣٠٣، ٣٥٦، ٤٠٦

الاســـم	رقم الصفحـــة
أبو حيَّان	٤١، ٤٤، ٥٣، ٥٩، ٧٩، ٨٤، ٨٧، ٩٠، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٥، ١٠٧، ١١٥، ١٢٧، ١٢٨، ١٣٠، ١٣٢، ١٥٣، ١٦٢، ١٦٥، ١٧١، ١٧٥، ١٨١، ١٨٢، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٨، ١٩٥، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٨، ٢٢٠، ٢٢٤، ٢٢٦، ٢٢٨، ٢٣٠، ٢٣٤، ٢٣٧، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٦، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٨، ٣٠٦، ٣١٧، ٣٢٥، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٥، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٨، ٣٦٤، ٣٨٢، ٣٩٤، ٣٩٦، ٤٠٠، ٤١٠، ٤١٣، ٤١٤، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٧، ٤٦٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٥٠٤، ٥١٧، ٥٢٦، ٥٣٠، ٥٣٢، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٦٤، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٧٠، ٥٨٠، ٥٩١، ٥٩٨، ٦٠٨، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٦٧، ٦٨٥، ٦٨٧، ٦٩٦، ٧٠٤، ٧١٩، ٧٢٨، ٧٣٢، ٧٣٥، ٧٣٨، ٧٤١
أبو حيوة	١٨٥
خالد الأزهري	١٢، ١٣، ١٤، ٢٢، ١٢٦، ١٤١، ٢١٧، ٢٢٩، ٤٦٦
ابن خالويه	٩٥، ٢٤٩، ٤٢٥، ٤٦٨
الخرنق بنت بدر بن هِفَّان	٣٨٦
ابن خروف	٢٠٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٣٦٤، ٣٦٥
ابن الخشَّاب	٢١، ٢٥، ٢٦، ٨٨، ٢٩٦، ٤٣٩، ٥٩٧، ٦٠٤، ٦١١
الخُضَرِي	٣٢٩، ٣٣٤، ٥٩٩

الاســـم	رقم الصفحــة
أبو الخطاب الأخفش	٣٨٨، ٦١٠، ٦٤٧، ٦٥٧
الخفّاف	٣٢٩
الخليل بن أحمد	١٧٠، ١٨٨، ٢٠٤، ٢٢١، ٤٢٠، ٤٩٠، ٤٩١، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٤٦، ٦٧٣، ٦٩٥، ٦٩٦، ٧٣٦
الخنساء رضي الله عنها	٣٠٣، ٣٠٤، ٤٦١
الدَّبَّاج	٣٠٦
ابن الدُّمينة	٤٣٥
الدسوقي	١٩٤، ٢٠٠
ذو الرمّة	٢٠٦، ٥١١، ٥٤١، ٦٢٤، ٦٢٥
ابن أبي الربيع	٨٧، ٩٢، ١٣٩، ٢٠٠، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٧١، ٢٧٣، ٢٧٥، ٢٧٨، ٢٨١، ٣١٣، ٣١٥، ٣٥٢، ٤٠٥، ٤٤١، ٤٤٣، ٥٠٤، ٥٥٣، ٥٦٠، ٥٩٩، ٦٠٢، ٦٥٩، ٧١٩، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦
ربيعة الرقّي	٦٣٤
الرَّضيُّ	٣٠، ٣٢، ٤١، ٥٦، ٥٧، ٥٩، ٨١، ٨٤، ١١٥، ١٤٧، ١٥٨، ١٦١، ١٦٦، ٢٠٤، ٢٢٧، ٢٣٠، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٦، ٢٩٥، ٣١٤، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٥٠، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٦، ٣٥٨، ٣٦١، ٣٦٥، ٣٦٩، ٣٧١، ٣٧٤، ٣٧٨، ٣٨٠، ٣٨٢، ٣٨٤، ٣٨٨، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٨، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٦٥، ٤٧٩، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٩٢، ٥٠٠، ٥٢٥، ٥٣٢، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٥٢، ٥٥٤، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦١٨، ٦٢٢، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤١، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٧، ٦٥٠، ٦٥٣، ٧٢٤، ٧٤٣

الاســـم	رقم الصفحــة
الرَّمَادي	٤٨٧
الرمَّاني	٤٧، ١٥٨، ٢٣٨، ٥٤٧، ٥٥٢
رؤبة بن العجَّاج	١٠٧، ٣٨٦
أبو زبيد الطائي	٣٧١
الزَّبيدي	١٨٤
الزجَّاج	١٠٢، ١١٥، ١٩١، ١٩٧، ٣١٢، ٤٠٨، ٥٤٢، ٥٦٧، ٦٠٠، ٦٣٣، ٦٦٣، ٦٦٥، ٦٦٦
الزجَّاجي	١٤٦، ١٤٧، ٢٣٤، ٢٥٠، ٢٥١، ٣١٠، ٣٤٤، ٦٦٩
أمُّ زرع	٣٥٤، ٣٥٥
الزَّمخشري	٣، ٦٩، ٧٣، ١٣٨، ١٧١، ١٩٨، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣٧، ٢٧٦، ٢٨٣، ٣١٦، ٣٥١، ٣٩٩، ٤١٦، ٤٣٨، ٤٤٩، ٤٦٩، ٤٨٥، ٥٠٥، ٥٧٦، ٥٧٨، ٦٢٢، ٦٣٧، ٦٤١، ٦٩٥
زهير بن أبي سُلمى	٤٧، ٢٣٣، ٣٢٠، ٣٦٩، ٥٩٠، ٦٣٠
الزَّيادي	٢٣٦
أبو زيد الأنصاري	٥٢٢، ٥٢٤، ٦١٩
زيد الخيل بن مهلهل الطائي	٢٧٢، ٢٧٣
سالم بن دارة	٤٣٢، ٤٤٢
ابن السرَّاج	٣٩، ٥٩، ١٠٠، ١٩٠، ١٩١، ٢٦٣، ٢٩٢، ٣٢٣، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٤٧٨، ٤٧٩، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٨٧، ٦٢١، ٦٧٣، ٧٠٧

الاســـم	رقم الصفحــة
ابن السكّيت	٢٢١، ٤٢٦، ٦٢٨، ٦٣٦
السهيلي	٣٠٥، ٣٥٣
سيبويه	٣١، ٤٣، ٤٤، ٥٣، ٦٢، ٧٥، ٧٧، ٨٩، ٩٠، ٩١، ١٠٢، ١٠٧، ١١٣، ١١٤، ١١٦، ١١٨، ١١٩، ١٥٦، ١٥٨، ١٦٠، ١٦١، ١٧٠، ١٧٥، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢١١، ٢١٩، ٢٢٢، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤٤، ٢٤٧، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٨٢، ٢٨٦، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٩، ٣٣١، ٣٣٣، ٣٣٥، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤٤، ٣٤٦، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٦، ٣٦٩، ٣٧١، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٤١١، ٤١٢، ٤١٤، ٤١٦، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٨، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٥، ٤٧٨، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٥، ٤٨٩، ٥٤٣، ٥٤٥، ٥٤٧، ٥٥٢، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٩٧، ٦١٠، ٦١٣، ٦١٥، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣١، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٦٠، ٦٦٦، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٣، ٦٧٤، ٧١٥، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٣٠، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٤٠
ابن السِّيد	٢٧٣، ٣٠٤، ٣٥١، ٣٦٧، ٦٣٥
ابن سيدَه	٢٢١، ٦٤٧

الاســـم	رقم الصفحــة
السِّيرافي	٣٢، ٦٤، ٦٧، ٧٣، ١٦٠، ١٩٨، ١٩٩، ٢٣٩، ٢٤١، ٢٦٦، ٢٦٨، ٢٦٩، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٣٨، ٣٤١، ٣٥١، ٧٠٥
ابن السيرافي	٢٧١
ابن سيرين	٥٢١
السيوطي	٤٢، ٤٤، ٥٩، ٧٤، ٧٥، ٨٤، ٨٨، ١٢٦، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٥٧، ١٥٨، ٢٠٢، ٢٤٩، ٢٥٦، ٢٧٤، ٢٧٨، ٢٧٩، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٦٤، ٤٢٣، ٤٥٤، ٤٥٦، ٥٣٧، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٨٤، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٨٢، ٧٠٥، ٧٠٦
الشاطبي	١٣٠، ٤٥٦، ٤٥٧
ابن الشجري	٧١، ٧٢، ٨٨، ٢٩٠، ٦٨٣، ٦٨٦، ٦٩٢، ٧٠٢، ٧٠٩
الشريف الجرجاني	١٣، ٢٢٩، ٢٣١
الشمَّاخ	٣٥٠، ٦٨٩
الشنتريني	٣، ٦٧١
الشنفرى	٣٣٢، ٥٧٨، ٦٩٥
شيبة المدني	١٤٤
ابن صابر	٥٩٣
ابن الصائغ	٥٣٧، ٥٤٥، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٩، ٥٦٠
الصاغاني	٦٠٨
الصبَّان	٤٥، ٦١، ١٨١، ٤٤٧، ٤٦٣، ٥٩١، ٥٩٢، ٦٠٢، ٦٠٥، ٦٢٦، ٦٣٢
صَخْر	٣٠٣

الاســـم	رقم الصفحــة
الصيمري	١٣٤، ٢١٧، ٥٠٢
أبو طالب	٢٦٠، ٢٨٠
ابن طاهر	٢٠٢، ٢٧٨، ٢٧٩، ٣٢٧
ابن الطَّراوة	٩٢، ١٠١
طرفة بن العبد	٢٨٧، ٣١٢، ٣٥٩، ٥٤٤
ابن طلحة الأندلسي	٣٢، ١٠١
عائشة "رضي الله عنها"	١٠٩، ٣٥٧، ٥٦٩
عاصم	٩٥، ١٤٤، ٢٣٢، ٧٣٣
ابن عامر	٤٥٠
ابن عباس ﷺ	٤٢٩، ٧١١
عباس العقاد	٣٦
عباس بن مرداس ﷺ	٤٦١، ٥٦٤، ٥٦٨
عبد القادر البغدادي	١٥٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٣٥٢، ٥٢٢، ٥٢٥، ٥٤٦، ٦٣٥، ٧٢٤
عبد القاهر الجرجاني	٣، ١٧، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٦، ٣٢، ٧٤٣
د. عبد الله الخثران	٢٥٥
عبد الله بن رواحة ﷺ	٤٠٦
أبو عبيد البكري	٤٢٣
أبو عبيد القاسم بن سلاَّم	٦١٩
أبو عبيدة	٥٧٢، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٨١، ٦٢٧، ٦٦٩
العجَّاج	٢٨٦، ٣٢٠، ٣٧٠
عَدِي بن زيد	٣٧٢، ٣٨٥

الاســـم	رقم الصفحـــة
ابن عصفور	٢٢، ٤١، ٤٩، ٥١، ١٩٨، ٢٠٩، ٢١٣، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٣٩، ٢٤١، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٨١، ٢٩٢، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٥٠، ٣٥٢، ٣٦٦، ٣٧١، ٣٧٤، ٣٨٧، ٣٩٤، ٤٠٥، ٤٠٩، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٦٣، ٤٨٧، ٤٨٨، ٦٤٧، ٦٩٥، ٧٠٣، ٧٢٣، ٧٣٩
ابن عطيَّة	٤٣٠
عطيَّة الصوالحي	٥٢٠
ابن عقيل	١٣٤، ١٦٢، ١٧٥، ١٨٢، ٢٠٢، ٣٣٤، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٦٤، ٤٠٠، ٤٤٨، ٥٨٠
العكبري	٦٥، ٦٦، ٦٩، ١٠٢، ١٧٠، ١٧١، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٣١٦، ٣١٧، ٤٢٢، ٤٢٩، ٤٣١، ٤٩٤، ٥٢٩، ٥٦٧، ٥٦٩، ٥٧٩، ٦١٠، ٦٢٥، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٦٠، ٦٦٣، ٦٦٥، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٩١، ٦٩٣، ٦٩٥، ٦٩٦، ٧٠٢، ٧٠٧، ٧٣٥، ٧٣٧
أبو العلاء المعرِّي	٣٧٥، ٤٩٨
أبو علي الشَّلَوبين	١٩٨، ١٩٩، ٢٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨
علي بن أبي طالب ﷺ	٣٥٤، ٦١١، ٦٢٧
أبو علي الفارسي	٣٢، ٤٧، ٥٣، ٥٥، ٦٥، ٦٧، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٥٨، ١٥٩، ١٩٧، ١٩٩، ٢١٢، ٢١٧، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٥٢، ٣٧٩، ٣٩٩، ٤٠٥، ٤٣٨، ٤٤١، ٤٧٨، ٤٧٩، ٥١١، ٥٢٣، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٦١، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٨١، ٦٨٩، ٦٩٠

الاســـم	رقم الصفحــة
أبو علي القالي	٣٥٤
علي النجدي ناصف	٥٩٥
عمر بن أبي ربيعة	٣٩٢
عمر بن الخطّاب ﷺ	٤٧٧، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢٢
عمرو بن أسواء العبدي	١٦٨
عمرو بن الإطنابة	٨٠
عمرو بن شأس الأسدي	٣٥٦
أبو عمرو بن العلاء	٨٥، ٢٣٣، ٢٨٥
عمرو بن كلثوم	٢٨٤، ٥٢٤، ٥٢٥
عمرو بن معديكرب	٦٢٠
عنترة بن شداد	١٦٧، ٢٨٣
ابن فارس	٢٩، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨
فارس الشدياق	١٢٤
د. فاضل السَّاقي	١٥٠، ٥٩٣
الفاكهي	١٢، ١٣، ١٣٩، ٤١٧، ٥٨٥، ٦٧٨، ٦٨٢
الفرَّاء	٩٣، ١٣٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٦، ١٤٧، ١٩١، ١٩٢، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢١١، ٢١٢، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٥٥، ٣١٠، ٣٤٧، ٣٥١، ٣٦٤، ٣٨٦، ٣٨٩، ٣٩١، ٤١٠، ٤٣١، ٤٩١، ٤٩٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٦٧، ٥٧٦، ٥٩١، ٥٩٢، ٦١٠، ٦١٣، ٦٤٦، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٣، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٩

الاســـم	رقم الصفحــة
ابن الفرخان	١٦٩، ٥٠٣، ٥٠٧، ٥١٣، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٨٣، ٦٨٢، ٦٦٨
الفرزدق	٣٩٥، ٥١٠، ٥١٢، ٥٣٤، ٥٧٤، ٥٧٧
ابن فلاح	٥٥٥
الفيروزأبادي	١٢٣، ١٢٤، ٦٠٨
ابن القارح	٣٧٥
ابن قاسم العبَّادي	٢٢٩، ٢٣١، ٤٠٢
ابن أمّ قاسم المرادي	١١١، ١٣٨، ٢٢٣، ٤٠٠، ٤٤٠، ٥٩١
ابن قتيبة	٤٢٦، ٦١٤
القزَّاز	٢٣٩
ابن القطّاع	٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥
القطامي	١٣٢
قُطرب	٢٢٠، ٦١٧، ٦٩٥، ٦٩٦
القنوي	٥٤٦، ٥٥٠
ابن القوَّاس	١٥٨، ٣٩٨، ٤٥١، ٤٦٥، ٥٠٥
ابن القوطيَّة	٩٣، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦
القيسيّ	٥٢٣، ٥٢٤
ابن القيِّم	١٢١
الكافيجي	١٥
ابن كثير	٨٥
كثيِّر عزَّة	٥٥

الاســـم	رقم الصفحــة
الكسائي	١٣٢، ١٤٣، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٧، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٦، ٢٠٩، ٢١٢، ٢١٤، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٣٤، ٢٥٥، ٣٤٧، ٣٨٩، ٣٩٠، ٤٤١، ٤٤٧، ٤٥٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٥٧٦، ٦١٢، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢
كعب بن زهير	٧٢، ٧٧، ٤٨٨، ٦٨٨
كعب بن سعد الغنوي	٤٥٤
كعب بن مالك	٦٥٦
د. كمال إبراهيم بدري	٦٢٢
ابن كيسان	١٤٦، ٤٧٢، ٥٢٥، ٦١٦، ٧٠٤، ٧٠٥.
اللاحقي	٢٦٦، ٢٧١، ٢٧٢
لبيد بن ربيعة العامري	٣٣٦
لقيط بن يَعْمُر الإيادي	١٢٨
المازني	١٥٨، ٢٢٥، ٢٦٣، ٢٦٦، ٢٧١، ٤٧٨، ٦٠٠
ابن مالك	٢٠، ٣٠، ٣٥، ٣٩، ٤١، ٤٢، ٤٤، ٤٥، ٤٨، ٤٩، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٥، ٥٦، ٥٩، ٦٣، ٦٤، ٦٩، ٧٢، ٧٣، ٧٦، ٨١، ٨٤، ٨٦، ٨٩، ٩٥، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٥، ١٠٩، ١١٣، ١١٩، ١٢٦، ١٢٨، ١٣٨، ١٤٠، ١٥٧، ١٥٨، ١٦١، ١٦٤، ١٧٥، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٧، ١٨٨، ٢٠١، ٢٠٧، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٥، ٢١٧، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٤٢، ٢٤٦، ٢٥١، ٢٦٨، ٢٧١، ٢٧٣، ٢٨٣، ٢٩٣، ٢٩٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٤٣، ٣٤٥،

الاســـم	رقم الصفحــة
	٣٥٠، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٨، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٧٠، ٣٨١، ٣٨٥، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٣، ٤٠٠، ٤٠٥، ٤٠٧، ٤١٣، ٤٢٢، ٤٣٢، ٤٤٠، ٤٤٦، ٤٥٢، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٦٢، ٤٦٩، ٤٧١، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٨٠، ٤٨٦، ٤٨٩، ٥١١، ٥١٤، ٥١٨، ٥٢٤، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣١، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٤، ٥٦١، ٥٦٣، ٥٦٥، ٥٦٩، ٥٧١، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨٣، ٥٨٦، ٥٩٩، ٦٠٩، ٦١٣، ٦١٨، ٦٢٨، ٦٣١، ٦٥٤، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٧٠، ٦٧٣، ٦٧٤، ٧٠٤، ٧٠٧، ٧١٦، ٧١٩، ٧٢٤، ٧٢٩، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٤١
المبرِّد	٤٤، ٥٣، ٩٩، ١١٧، ١٤٧، ١٧٥، ١٩٠، ٢١٩، ٢٢٥، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٥٩، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٦، ٢٧٢، ٣٠٧، ٣٠٩، ٣٢٣، ٣٣٣، ٣٣٥، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٤١٣، ٤١٦، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٩٠، ٤٩٥، ٥١٥، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٦٥، ٥٧٢، ٥٧٤، ٥٨٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٣، ٦٦٠، ٦٩٦
المتنبي	٤٩٧، ٤٩٨
المحاشعي	٦٧٧
محمَّد الأمير	١٩٤
محمَّد بن بشير الخارجي	٤٦٠
محمَّد بهجت الأثري	٤٩٨، ٤٩٩

الاســـم	رقم الصفحــة
محمَّد الخضر حسين	١٢٥
محمَّد الطنطاوي	٣٢
محمَّد علي النجَّار	٤٩٨
محمَّد الفاضل ابن عاشور	٤٩٨
محمَّد محيي الدين عبد الحميد	٢٢، ٣٥، ٧٨، ٤٩٦، ٤٩٨، ٥٣٣، ٥٣٦
ابن مسعود ﷺ	١٣٢، ٦٥٧
ابن مسعود الغزني	٥٦٣، ٥٦٤
ابن مَضَاء	١٩٢
ابن المقفّع	٢٦٦، ٢٧١
المكودي	٣٤٣
مكّي بن أبي طالب القيسي	١٠٢، ٤٣١، ٥٦٧، ٧٣٣، ٧٣٧
ابن منظور	١٢، ١٣
ابن ميَّادة	٣٤٨
النابغة الذبياني	١١٨، ٣٢١، ٣٤٦، ٣٦١، ٣٦٩
ابن الناظم	٤٠، ١١٨، ١٨٠، ١٨١، ١٨٨، ١٨٩، ٢٩٤، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٦، ٣٨٢، ٣٨٤، ٤١٦، ٤٢٢، ٥٥٠، ٥٦٢، ٥٨٤، ٥٨٦
نافع المدني	٤٥٠
ابن النحاس (بهاء الدين)	١٢١
النحاس (أبو جعفر)	٩٣، ١٠٢، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢٤٠، ٣١٦، ٦١٦
أبو نصر القرطبي	٢٧٠، ٢٧١
أبو نُوَاس	٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦
هدبة بن الخشرم	٧٢٣
ابن هرمة	١٧٩

الاســـم	رقم الصفحــة
ابن هشام	١٥، ٣٩، ٤٢، ٥٣، ٦٣، ٦٤، ٦٩، ٧٠، ٧٢، ٧٤، ٧٥، ٧٧، ٧٨، ٨٣، ٨٤، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١٢٦، ١٢٧، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٧١، ١٧٤، ١٨١، ١٩٤، ١٩٦، ٢٠٤، ٢٠٨، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٣٠، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٤، ٢٩٤، ٣١٧، ٣٢٤، ٣٤١، ٣٤٥، ٤٠٠، ٤٠٣، ٤١٤، ٤١٧، ٤٤١، ٤٤٣، ٤٧٨، ٥٠٦، ٥٣٥، ٥٣٧، ٥٤٥، ٥٥٠، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٦٣، ٥٦٦، ٥٨٤، ٥٨٦، ٥٩١، ٥٩٧، ٦١٧، ٦١٨، ٦٦٧، ٦٧٠، ٦٨٢، ٦٨٩، ٧٠٥، ٧٠٨، ٧٣٩
هشام الضرير	١٣٢، ١٩٢، ١٩٧، ٢٠٠، ٢٣٧، ٤٩١، ٥٧٦
ابن ولاَّد	٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥
الوليد بن عقبة بن أبي مُعيط	١٦٧
ياسين العليمي	١٣٠، ٢٥٢، ٣٢٤، ٥٣٧
يحيى بن وثَّاب	١٤٤
يزيد بن الحكم الثقفي	٤٥٩
ابن يعيش	٤٥، ١١٧، ١٤٧، ١٥٧، ١٩٢، ٢١٩، ٢٣٦، ٢٣٨، ٢٦٤، ٣٠١، ٣٠٧، ٣٠٩، ٣١٨، ٣٥٣، ٤١٣، ٤١٦، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٥٠، ٤٧٤، ٤٧٩، ٥٠٠، ٥٠٥، ٥٣٢، ٥٨٨، ٥٨٩، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٢٣، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣١، ٦٣٢، ٧٠٧، ٧٣٠
اليمني (شارح الكشاف)	٢٢٩
يونس بن حبيب	٧١٨، ٧٣٤

فهرس

المصادر والمراجع

فهرس المصادر والمراجع

أولاً المخطوطـــات :

- **التذييل والتكميل لشرح التسهيل**، لأبي حيان الأندلسي، الجزء الثالث، مصوَّرة علـى الفيلم بقسم المخطوطات بالجامعة الإسلامية برقم (٤٤٩٦) عن مخطوطة دار الكتب المصرية برقم (٦٢ - نحو).

- **رسالة في تبيين مسألة الكحل في كتاب ابـن الحـاجب**، لمحمـد السـعد القَنَـوي، وتقـع في ثلاث ورقات مصوَّرة عن مخطوطة مركز المخطوطات والتراث والوثـائق بـالكويت، برقم ٤٣/١ (٧).

- **شرح التسهيل**، لابن مالك. مصوَّرة عن نسخة دار الكتب المصرية (١٠ - نحو).

- **شرح الجُمَل**، لابن خروف، نسخة خطِّية مصوَّرة على الميكروفلـم بمعهـد البحـوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى في مكة المكرمة تحت رقـم (٤٧٨) عن مكتبة الخزانة العامة بالرباط.

- **شرح كتاب سيبويه**، لأبي الحسن الرُّمَّاني، مصوَّرة عن معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ، برقم (١٩٠ - ١٩٣) عـن مخطوطـة فيـض الله بتركيا برقم (١٩٨٤ - ١٩٨٧).

- **شرح كتاب سيبويه**، للسيرافي، نسخة مصـوَّرة عـن مخطوطـة شـهيد علـي بتركيـا في جامعة الملك سعود بالرياض.

- **مسألة الكحل**، لنجم الدين الجاربرديّ، عن نسخة مصوَّرة بدار الكتب المصرية، رقم (٥٨٠٢ / هـ).

- **المغني في النحو**، لابن فلاح المتوفى سنة ٦٨٠ هـ، نسخة مصوَّرة على الميكروفلم في قسم المخطوطات بالمكتبة المركزية بالجامعة الإسلامية، تحت رقم (٩٥٩٠) عن نسخة المتحف البريطاني.

ثانيًا المطبوعات :

- القرآن الكريم.

- **ائتلاف النصرة في اختلاف نُحاة الكوفة والبصرة**، تأليف عبد اللطيف الزَّبيدي، تحقيق الدكتور طارق الجنابي، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ، نشر عالم الكتب، بيروت.

- **أبنية الصَّرف في كتاب سيبويه**، للدكتورة خديجة الحديثي، الطبعة الأولى، ١٩٦٥م، مكتبة النهضة، بغداد.

- **إتحاف الفاضل بالفعل المبني لغير الفاعل**، للشيخ محمد بن علي بن علاَّن الصدِّيقي، تحقيق يسري عبد الغني عبد الله، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

- **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر**، لأحمد الدمياطي البنَّا، الطبعة الأولى ١٣٥٩هـ، مطبعة عبد الحميد حنفي، القاهرة.

- **الاختيارين**، لعلي بن سليمان، المعروف بالأخفش الأصغر، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، دمشق، ١٩٧٤م.

- **أدب الكاتب**، لابن قتيبة، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد.

- **ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب**، لأبي حيَّان الأندلسي، تحقيق الدكتور مصطفى النمَّاس، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ، مطبعة المدني، القاهرة.

- **إرشاد الهادي**، للعلاَّمة سعد الدين التفتازاني، تحقيق الدكتور عبد الكريم الزبيدي، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ، دار البيان العربي، جدَّة.

– **أساس البلاغة**، للزمخشري، تحقيق الأستاذ عبد الرحيم محمود، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.

– **الأساليب الإنشائية في النحو العربي**، تأليف الأستاذ عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، مكتبة الخانجي، مصر.

– **أسرار العربيَّة**، لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد بهجت البيطار، مطبعة الترقّي بدمشق، ١٣٧٧هـ.

– **اسم الفاعل بين الاسمية والفعلية**، إعداد فاضل الساقي، رسالة ماجستير، مطبوعة على الآلة الكاتبة، كلية دار العلوم، القاهرة، ١٩٦٨م.

– **اسم الفاعل والصفة المشبَّهة عند النحويين – دراسة مقارنة –** ، للدكتور محمود محمد أبو الروس، مطبعة حسَّان القاهرة.

– **اسم الفِعْل في كلام العرب والقرآن والكريم**، للدكتور السيد محمد عبد المقصود، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ، مطبعة الأمانة، مصر.

– **اسم المصدر في المعاجم العربية**، للشيخ محمد الخضر حسين، بحثٌ نُشر في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الجزء الثامن، ١٩٥٥م.

– **الأشباه والنظائر في النحو**، لجلال الدين السيوطي، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.

– **الأشباه والنظائر من أشعار المتقدمين والمخضرمين**، للخالديَّيْنِ، تحقيق الدكتور السيد محمد يوسف، طبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٦٥م.

– **الاشتقاق** ، لابن دُريد، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، مصر.

– **اشتقاق أسماء الله**، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق الدكتور عبد الحسين المبارك، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.

- **إصلاح الخلل الواقع في الجُمَل**، لابن السيد البطليوسي، تحقيق الدكتور حمزة عبد الله النشرتي، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ، دار المرّيخ، الرياض.

- **إصلاح المنطق**، لابن السكّيت، تحقيق الشيخ أحمد شاكر والأستاذ عبد السلام هارون، الطبعة الرابعة، دار المعارف، مصر.

- **الأصمعيات**، اختيار الأصمعي، تحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر والأستاذ عبد السلام هارون، الطبعة الخامسة، بيروت ، لبنان.

- **الأصول في النحو**، لأبي بكر بن السرَّاج، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.

- **الأضداد**، لمحمد بن القاسم الأنباري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ١٤٠٧هـ، المكتبة العصريَّة، بيروت.

- **أعجب العجب في شرح لاميَّة العرب**، لأبي القاسم الزمخشري، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم حَوَّر، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ، مطبعة سعد الدين، دمشق، سوريا.

- **إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم - الطارقيَّات**، لابن خالويه، تحقيق عبد الرحيم محمود، ١٤٠٧هـ، المكتبة الثقافية، بيروت.

- **إعراب الحديث النبوي**، لأبي البقاء العكبري، تحقيق الدكتور حسن موسى الشاعر، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ، دار المنارة، جدة، السعودية.

- **الإعراب عن قواعد الإعراب**، لابن هشام الأنصاري، تحقيق الدكتور علي فودة نيل، مطبوعات جامعة الملك سعود بالرياض، ١٩٨١م.

- **إعراب القراءات السبع وعللها**، لابن خالويه، تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ، مكتبة الخانجي، القاهرة.

- **إعراب القرآن**، لأبي جعفر النحاس، تحقيق الدكتور زهير زاهد، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ، عالم الكتب، بيروت.

- **الأعلام**، لخير الدين الزركلي، الطبعة الثامنة، ١٤١٠هـ، دار العلم للملايين، بيروت.

- **الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح**، لأبي الحسين بن الطَّراوة السَّبَئي المالقي. تقديم وتحقيق الدكتور عيَّاد الثُّبيتي، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ، دار التراث، مكة المكرمة.

- **الأفعال**، لأبي القاسم بن القطَّاع، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ، عالم الكتب، بيروت.

- **الأفعال**، لابن القوطيَّة، تحقيق علي فودة، الطبعة الثانية،، ١٩٩٣م، مكتبة الخانجي بالقاهرة.

- **الاقتراح في أصول النحو وجدله**، لجلال الدين السيوطي، تحقيق الدكتور محمود فجَّال، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ، مطبعة الثغر.

- **الاقتضاب في شرح أدب الكُتَّاب**، لأبي محمد بن السِّيد البطليوسي، تحقيق الأستاذ مصطفى السقا والدكتور حامد عبد المجيد، الطبعة الأولى، ١٩٨١م، الهيئة المصرية العامَّة للكتاب.

- **أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة**، للدكتور فاضل الساقي، الطبعة الأولى، ١٣٩٧هـ، مكتبة الخانجي بالقاهرة.

- **أمالي الزجاجي**، لأبي القاسم الزجَّاجي، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ، دار الجيل، بيروت.

- **أمالي السهيلي**، لأبي القاسم عبد الرحمن السهيلي، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا، الطبعة الأولى، ١٣٩٠هـ، مطبعة السعادة، القاهرة.

- **أمالي ابن الشجري**، لهبة الله بن علي الشجري، تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي، الطبعة الأولى: ١٤١٣هـ، مكتبة الخانجي بالقاهرة.

- **الأمالي النحوية**، لابن الحاجب، تحقيق هادي حسن حمُّودي، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ، مكتبة النهضة العربية، عالم الكتب، بيروت.

- **الأمالي**، لأبي علي القالي، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ، دار الحديث للطباعة والنشر، بيروت.

- **أمثال العرب**، للمفضَّل بن محمد الضبِّي، تحقيق الدكتور إحسان عباس، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ، دار الرائد العربي، بيروت.

- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، لأبي البركات الأنباري، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت.

- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، لابن هشام الأنصاري، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة السادسة، ١٩٨٠م، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

- **إيضاح الشعر (شرح الأبيات المشكلة الإعراب)**، لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ، دار القلم ، دمشق.

- **إيضاح شواهد الإيضاح**، للحسن بن عبد الله القيسي، تحقيق الدكتور محمد بن حمود الدعجاني، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

- **الإيضاح العضدي**، لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ، دار العلوم، الرياض.

- **الإيضاح في شرح المفصَّل**، لأبي عمرو بن الحاجب، تحقيق الدكتور موسى بنَّاي العليلي، مطبعة العاني، بغداد.

- **الإيضاح في علل النحو**، لأبي القاسم الزجّاجي، تحقيق الدكتور مازن المبارك، الطبعة الرابعة، ١٤٠٢هـ، دار النّفائس، بيروت.

- **البحر المحيط**، لأبي حيّان الأندلسي، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ، دار الفكر، بيروت.

- **بحوث في اللغة والأدب**، للأستاذ عباس محمود العقّاد، الطبعة الأولى، مكتبة غريب، القاهرة.

- **البحوث والمحاضرات في مؤتمر الدورة الثلاثين لمجمع اللغة العربية بالقاهرة**، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميريَّة، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م.

- **البسيط في شرح الجُمَل**، لابن أبي الربيع، تحقيق الدكتور عيّاد بن عيد الثبيتي، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

- **بغية الرائد لما تضمَّنه حديث أم زرع من الفوائد**، للقاضي عياض، تحقيق صلاح الدين ابن أحمد الإدلبي ومحمد الحسن ومحمد عبد السلام الشرقاوي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ١٣٩٥هـ.

- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، لجلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت.

- **بقيَّة الخاطريَّات**، لابن جنّي وهي ما لم يُنشر في المطبوعة، تحقيق الدكتور محمد أحمد الدالي، مجلَّة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلَّد السابع والستين، الجزء الثالث، السنة ١٤١٣ - ١٩٩٢.

- **البهجة المرضية في شرح الألفية**، لجلال الدين السيوطي، طبع بهامش شرح ابن عقيل، دار إحياء الكتب العربية، مصر.

- **البيان في غريب إعراب القرآن**، لأبي البركات الأنباري، تحقيق الدكتور طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة لكتاب، ١٤٠٠هـ.

- **البيان والتبيين**، للجاحظ، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون، الطبعة الثانية، مكتبة الخانجي بمصر.

- **تأويل مشكل القرآن**، لابن قتيبة، تحقيق السيد أحمد صقر، الطبعة الثالثة، ١٤٠١هـ، المكتبة العلمية، بيروت.

- **تاج العروس من جواهر القاموس**، لمحمد مرتضى الزَّبيدي، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت.

- **التبصرة والتذكرة، للصيمري**، تحقيق الدكتور فتحي أحمد مصطفى، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ، دار الفكر، دمشق، منشورات جامعة أم القرى.

- **التبيان في إعراب القرآن**، لأبي البقاء العكبري، تحقيق علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية بمصر.

- **التبيان في شرح الديوان**، المنسوب لأبي البقاء العكبري، تحقيق مصطفى السقا وزميليه، دار المعرفة، بيروت.

- **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين**، لأبي البقاء العكبري، تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

- **تحرير أفْعَل التفضيل من ربقة قياسٍ نحويٍّ فاسد**، للشيخ محمد الفاضل ابن عاشور، بحث نُشر في كتاب (في أصول اللغة) من منشورات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ١٣٨٨هـ.

- **تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب**، للأعلم الشنتمري، تحقيق الدكتور زهير عبد المحسن سلطان، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.

- **تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد**، لابن هشام الأنصاري، تحقيق الدكتور عباس مصطفى الصالحي، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ، دار الكتاب العربي، بيروت.

- **التخمير شرح المفصَّل**، لصدر الأفاضل الخوارزمي، تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

- **تذكرة النحاة**، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور عفيف عبد الرحمن، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.

- **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، للعلاَّمة ابن مالك، تحقيق الدكتور محمد كامل بركات، الطبعة الأولى، ١٣٨٧هـ، دار الكتاب العربي، مصر.

- **التصريح بمضمون التوضيح**، للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري، مطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر.

- **تصريف الأسماء**، للشيخ محمد الطنطاوي، الطبعة السادسة، ١٤٠٨هـ، نشر الجامعة الإسلامية بالمدينة المنوَّرة.

- **التَّعازي والمراثي**، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرِّد، حقَّقه وقدَّم له محمد الديباجي، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ، دار صادر، بيروت.

- **التعريفات**، للشريف الجرجاني، دار الكتب العلمية، بيروت.

- **التعليقة على كتاب سيبويه**، لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور عوض بن أحمد القوزي، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ، مطبعة الأمانة، القاهرة.

- **التفَّاحة في النحو**، لأبي جعفر النحاس، تحقيق الدكتور ماهر عبد الغني كريم، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ، مطبعة الأمانة، مصر.

- **تفسير أرجوزة أبي نواس: لأبي** الفتح بن جنّي، تحقيق محمد بهجت الأثري، الطبعة الثانية، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

- **التكملة والذيل والصلة**، للحسن الصاغاني، تحقيق عبد العليم الطحاوي وآخرين، مطبعة دار الكتب، القاهرة، ١٩٧٠م.

- **التكملة**، لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، الطبعة الأولى، ١٩٨١م، بغداد.

- **تلقيح الألباب في عوامل الإعراب**، لأبي بكر محمد بن عبد الملك، الشنتريني، تحقيق الدكتور معيض بن مساعد العوفي، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ، دار المدني للطباعة، جدة، المملكة العربية السعودية.

- **التنبيه والإيضاح عمّا وقع في الصحاح**، لابن برّي، تحقيق مصطفى حجازي، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

- **تهذيب اللغة**، للأزهري، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون وآخرين، القاهرة، ١٩٦٤م.

- **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، لابن أمّ قاسم المرادي، تحقيق الدكتور عبد الرحمن علي سليمان، الطبعة الأولى، ١٣٩٦هـ، القاهرة.

- **الجاسوس على القاموس**، لأحمد فارس الشدياق، مطبعة الجوائب، ١٢٩٩هـ، القسطنطينية.

- **الجامع الصغير في النحو**، لابن هشام الأنصاري، تحقيق الدكتور أحمد محمود الهرميل، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ، مكتبة الخانجي بالقاهرة.

- **الجُمَل في النحو**، لأبي القاسم الزجَّاجي، تحقيق الدكتور علي توفيق الحمد، الطبعة الرابعة، ١٤٠٨هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.

- **جمهرة أشعار العرب**، لأبي زيد محمد القرشي، تحقيق الأستاذ على فاعور، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ، دار الكتب العلميَّة، بيروت.

- **جمهرة اللغة**، لأبي بكر بن دريد الأزدي، تحقيق الدكتور رمزي بعلبكي، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م، دار العلم للملايين، بيروت.

- **الجنَى الداني في حروف المعاني**، لابن أمِّ قاسم المرادي، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ، دار الآفاق الجديدة، بيروت.

- **حاشية الأمير على مغني اللبيب**، دار إحياء الكتب العربية، مصر.

- **حاشية ابن جماعة على شرح الشافية للجاربردي**، في ضمن مجموعة الشافية، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ، عالم الكتب، بيروت.

- **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على الألفية**، للشيخ محمد الخضري، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، بمصر، ١٣٥٩هـ.

- **حاشية الدسوقي** على مغني اللبيب، مطبعة عبد الحميد حنفي، مصر.

حاشية الشّمنّي على مغني اللبيب، وبهامشه شرح الدماميني على المغني، المطبعة البهيَّة بمصر.

- **حاشية الصبَّان على شرح الأشموني**، مطبوع مع شرح الأشموني، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة.

- **حاشية ياسين العليمي على التصريح**، مطبوع على هامش التصريح على التوضيح، مطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر.

- **حجة القراءات**، لابن زنجلة، تحقيق الأستاذ سعيد الأفغاني، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.

- **الحجَّة للقرَّاء السبعة**، لأبي علي الفارسي، تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ، دار المأمون للتراث، دمشق.

- **الحلل في شرح أبيات الجُمَل**، لابن السِّيد البطليوسي، تحقيق الدكتور مصطفى إمام، الطبعة الأولى، ١٩٧٩م، مطبعة الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع.

- **الحماسة**، لأبي تمام الطائي، تحقيق الدكتور عبد الله عبد الرحيم عسيلان، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤٠١هـ.

- **الحماسة**، لأبي عبادة البحتري، علّق على حواشيه كمال مصطفى، الطبعة الأولى، عام ١٩٢٩م.

- **الحيوان**، لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق الأستاذ عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثانية، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر.

- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، للشيخ عبد القادر البغدادي، تحقيق الأستاذ عبد السلام محمد هارون، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ، مطبعة المدني بالقاهرة.

- **الخصائص لأبي الفتح بن جنّي**، تحقيق الأستاذ محمد علي النجّار، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ، عالم الكتب، بيروت.

- **دراسات في أسلوب القرآن الكريم**، للشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، مطبعة السعادة، مصر، ١٣٩٢هـ.

- **الدُّرر اللوامع على همع الهوامع**، للشيخ أحمد بن الأمين الشنقيطي، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ، دار البحوث العلمية. الكويت.

- **دروس التصريف، القسم الأول**، للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الثالثة، ١٣٧٨هـ، مطبعة السعادة بمصر.

- **دقائق التصريف**، للقاسم بن محمد بن سعيد المؤدب، تحقيق الدكتور أحمد ناجي القيسي وآخرين، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٤٠٧هـ.

- **ديوان أحيحة بن الجلاح الأوسي**، جمع وتحقيق الدكتور حسن محمد باجودة، شركة مكة للطباعة والنشر، نشر نادي الطائف الأدبي، ١٣٩٩هـ.

- **ديوان الأخطل**، رواية اليزيدي عن أبي سعيد السُّكَّري عن محمد بن حبيب عن ابن الأعرابي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

- **ديوان أبي الأسود الدؤلي**، صنعة أبي سعيد السكَّري، تحقيق محمد حسن آل ياسين، الطبعة الأولى، ١٩٧٤م، دار الكتاب الجديد، بيروت.

- **ديوان أبي طالب**، صنعة أبي هفَّان العبدي، تصحيح وتعليق محمد صادق آل بحر العلوم، النَّجف، ١٣٥٦هـ.

- **ديوان أبي النجم العجلي**، صَنَعَه وشَرَحَه علاء الدين أغا، طبعة النادي الأدبي بالرياض، ١٤٠١هـ.

- **ديوان أبي نواس**، دار صادر، بيروت، لبنان.

- **ديوان ابن الدّمينة**، صنعة أبي العباس ثعلب ومحمد بن حبيب، تحقيق أحمد راتب النفَّاخ، الطبعة الأولى، ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٩.

- **ديوان ابن مقبل**، عُني بتحقيقه الدكتور عزَّة حسن، دمشق، ١٣٨١هـ، مطبوعات مديريَّة إحياء التراث القديم.

- **ديوان الأعشى الكبير**، تحقيق الدكتور محمد محمد حسين، الطبعة السابعة، ١٤٠٣هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.

- **ديوان الأفوه الأودي في ضمن (الطرائف الأدبية)**، تحقيق الأستاذ عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلمية، بيروت.

- **ديوان الأقيشر الأسدي**، تحقيق الدكتور خليل الدويهي، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩١م، سلسلة شعراؤنا، دار الكتاب العربي، بيروت.

- **ديوان الإمام الشافعي**، تحقيق الدكتور محمد عبد المنعم خفاجي، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ، مكتبة الكليَّات الأزهرية، القاهرة.

- **ديوان الإمام عليٍّ بن أبي طالب**، تحقيق الدكتور محمد عبد المنعم خفاجي، دار ابن زيدون، بيروت.

- **ديوان امرئ القيس بن حجر**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الرابعة، دار المعارف، مصر.

- **ديوان الحطيئة برواية وشرح ابن السِّكِّيت**، تحقيق الدكتور نعمان أمين طه، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ، مطبعة المدني، القاهرة.

- **ديوان الخنساء بشرح ثعلب**، تحقيق الدكتور أنور أبو سويلم، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ، دار عمَّار للنشر والتوزيع، الأردن.

- **ديوان الشمَّاخ بن ضرار الذبياني**، تحقيق الدكتور صلاح الدين الهادي، دار المعارف، مصر.

- **ديوان الشنفرى**، جمعه وحقَّقه الدكتور إميل بديع يعقوب، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ، دار الكتاب العربي، بيروت.

- **ديوان بشّار بن برد**، تحقيق الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، نشر الشركة التونسية للتوزيع، ١٩٧٦م.

- **ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي**، عُني بتحقيقه الدكتور عزّة حسن، دمشق، ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م.

- **ديوان تأبّط شرًّا وأخباره**، جمع وتحقيق الدكتور علي ذو الفقّار شاكر، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

- **ديوان الطّرمّاح بن حكيم الطائي**، تحقيق الدكتور عزّة حسن، الطبعة الأولى، ١٣٨٨هـ، دمشق.

- **ديوان العباس بن مرداس السُّلمي**، جمع وتحقيق الدكتور يحيى الجبوري، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ، مؤسسة الرسالة.

- **ديوان العجّاج بشرح الأصمعي**، تحقيق الدكتور عزّة حسن، مكتبة دار الشرق، بيروت.

- **ديوان الفرزدق**، طبعة دار صادر، بيروت.

- **ديوان القطامي**، تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، دار الثقافة، بيروت، ١٩٦٠.

- **ديوان المتلمّس الضبعي**، تحقيق الأستاذ حسن كامل الصيرفي، معهد المخطوطات العربية، ١٣٩٠هـ، القاهرة.

- **ديوان المعاني**، لأبي هلال العسكري، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٣٥٢هـ.

- **ديوان النابغة الذبياني**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، ١٩٨٥م، دار المعارف ، مصر.

- **ديوان جرير بن عطية**، بشرح محمد بن حبيب، تحقيق الدكتور نعمان أمين طه، الطبعة الثالثة، دار المعرف، مصر.

- **ديوان جميل بثينة**، جمع وتحقيق الدكتور حسين نصَّار، دار مصر للطباعة.

- **ديوان حاتم الطائي**، تحتيق الدكتور عادل سليمان، الطبعة الثانية، ١٤١١هـ، مكتبة الخانجي، القاهرة.

- **ديوان حسان بن ثابت الأنصاري**، تحقيق الدكتور وليد عرفات، دار صادر، ١٩٧٤م.

- **ديوان حميد بن ثور**، تحقيق الأستاذ عبد العزيز الميمني، نسخة مصوَّرة عن طبعة دار الكتب، ١٣٨٤هـ، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة.

- **ديوان ذي الرمَّة**، شرح أبي نصر الباهلي، رواية أبي العباس ثعلب، تحقيق الدكتور عبد القدوس أبو صالح، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ، مؤسسة الإيمان، بيروت.

- **ديوان رؤبة بن العجَّاج**، باعتناء وِلْيم بن الورد، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ، نشر دار الآفاق الجديدة، بيروت.

- **ديوان زهير بن أبي سلمي**، بشرح أبي العباس ثعلب، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ، دار الآفاق الجديدة، بيروت.

- **ديوان سحيم عبد بني الحسْحَاس**، تحقيق الأستاذ عبد العزيز الميمني، نسخة مصوَّرة عن طبعة دار الكتب سنة ١٣٦٩هـ، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة.

- **ديوان طرفة بن العبد**، تحقيق الدكتور علي الجندي، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي.

- **ديوان طفيل بن كعب الغنوي**، تحقيق الدكتور محمد عبد القادر أحمد، دار الكتاب الجديد، بيروت، ١٩٨٦م.

- **ديوان عبد الله بن رواحة**، تحقيق الدكتور وليد قصَّاب، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ، دار الضياء، عمَّان، الأردن.

- **ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات**، تحقيق الدكتور محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت.

- **ديوان عدي بن الرقّاع العاملي**، جمع ودراسة الدكتور حسن محمد نور الدين، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

- **ديوان عدي بن زيد العبادي**، حقَّقه وجمَعَه الدكتور محمد جبَّار المعيبد، بغداد، ١٣٨٥هـ.

- **ديوان علقمة الفحل بشرح الأعلم الشنتمري**، تحقيق لطفي الصقال ودرِّيَّة الخطيب، الطبعة الأولى، ١٣٨٩هـ، دار الكتاب العربي بحلب.

- **ديوان عمر بن أبي ربيعة**، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ١٩٦٠.

- **ديوان عمرو بن كلثوم التغلبي**، تحقيق أيمن ميدان، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ، النادي الأدبي الثقافي بجدة.

- **ديوان عنترة بن شدَّاد العبسي**، تحقيق الدكتور محمد سعيد مولوي، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ، المكتب الإسلامي، بيروت.

- **ديوان قيس بن الخطيم**، تحقيق الدكتور ناصر الدين الأسد، الطبعة الثانية، ١٣٨٧هـ، دار صادر، بيروت.

- **ديوان كُثَيِّر عزَّة**، جَمَعَه وحقَّقه الدكتور إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ١٣٩٣هـ.

- **ديوان كعب بن زهير**، بشرح السكَّري، نسخة مصوَّرة عن طبعة دار الكتب المصرية، ١٩٦٥م، القاهرة.

- **ديوان كعب بن مالك الأنصاري**، دراسة وتحقيق الدكتور سامي مكّي العاني، الطبعة الأولى، ١٩٦٦م، مطبعة المعارف، بغداد.

- **ديوان لبيد بن ربيعة العامري**، تحقيق الدكتور إحسان عباس، الطبعة الثانية، ١٩٨٤م، الكويت.

- **ديوان لقيط بن يعمر الإيادي**، تحقيق الدكتور عبد المعيد خان، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

- **ديوان مجنون ليلى**، جَمْعُ وتحقيقُ الدكتور عبد الستار أحمد فرَّاج، دار مصر للطباعة، القاهرة، ١٩٦٢م.

- **ديوان معن بن أوس المزني**، صنعة الدكتور نوري حمُّودي القيسي، والدكتور حاتم الضامن، الطبعة الأولى، ١٩٧٧م، مكتبة دار الجاحظ، بغداد.

- **رأيٌ في اسم الفعل**، للأستاذ علي النجدي ناصف، بحثٌ نُشر في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الجزء الثالث والعشرين، ١٩٦٨م.

- **رسالة الغفران**، لأبي العلاء المعرِّي، تحقيق الدكتورة عائشة بنت الشاطئ، الطبعة السابعة، ١٩٨١م، دار المعارف، مصر.

- **رسالة في اسم الفاعل المراد به الاستمرار في جميع الأزمنة**، لأحمد بن محمد بن قاسم العبَّادي، تحقيق الدكتور محمد حسن عوَّاد، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ، دار الفرقان، عمَّان.

- **الزاهر في معاني كلمات الناس**، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن واعتناء عز الدين النجّار، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ، مؤسسة الرسالة.

- **الزمن في النحو العربي**، للدكتور كمال إبراهيم بدري، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ، دار أميَّة للنشر والتوزيع، الرياض.

- **السبعة**، لابن مجاهد، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، الطبعة الثانية، ١٩٨٠م، دار المعارف، مصر.

- **سِر صناعة الإعراب**، لأبي الفتح بن جنّي، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ، دار القلم، دمشق.

- **سنن الترمذي – الجامع الصحيح –**، لأبي عيسى محمد بن سورة الترمذي، تحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

- **سنن النسائي**، بشرح جلال الدين السيوطي، دار الريَّان للتراث، مصر.

- **السيرة النبوية**، لابن هشام، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، الطبعة الثانية، ١٣٧٥هـ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر.

- **شرح أبيات سيبويه**، لأبي جعفر النحاس، تحقيق أحمد خطَّاب، الطبعة الأولى، ١٣٩٤هـ، المكتبة العربية بحلب، سوريا.

- **شرح أبيات سيبويه**، ليوسف بن عبد الله السيرافي، تحقيق الدكتور محمد علي سلطاني، دار المأمون للتراث، دمشق ، ١٩٧٩م.

- **شرح أبيات مغني اللبيب**، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد دقَّاق، الطبعة الأولى، دار المأمون للتراث، دمشق.

- **شرح أشعار الهذليين**، لأبي سعيد السكّري، تحقيق عبد الستار أحمد فرّاج، الطبعة الأولى، ١٩٦٥م، مطبعة المدني، القاهرة.

- **شرح ألفية ابن مالك**، لابن الناظم، تحقيق الدكتور عبد الحميد السيد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت.

- **شرح ألفية ابن مالك**، لابن عقيل، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة العشرون، ١٤٠٠هـ: دار المعرفة، مصر.

- **شرح ألفية ابن مالك**، للمكودي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

- **شرح ألفية ابن معطٍ**، لعبد العزيز بن جمعة الموصلي، المعروف بابن القوّاس، تحقيق الدكتور علي موسى الشوملي، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ، مطابع الفرزدق، الرياض.

- **شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك**، طبعة عيسى البابي الحلبي، مصر.

- **شرح التسهيل**، لجمال الدين بن مالك، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيِّد والدكتور محمد بدوي المختون، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع.

- **شرح الجُمَل**، لأبي الحسن بن عصفور، تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح، الطبعة الأولى: ١٤٠٢هـ، الموصل.

- **شرح الحدود في النحو**، للإمام عبد الله بن أحمد الفاكهي، تحقيق الدكتور المتولي رمضان الدميري، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.

- **شرح ديوان أبي الطيب المتنبّي**، لأبي العلاء المعرّي "معجز أحمد"، تحقيق الدكتور عبد المجيد دياب، الطبعة الأولى، دار المعارف، مصر.

- **شرح ديوان الحماسة**، للشيخ أبي زكريا التبريزي، عالم الكتب، بيروت.

- **شرح الشافية للرضي**، تحقيق الدكتور محمد نور حسن وزميليه، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢هـ.

- **شرح شذور الذهب لمحمد بن عبد المنعم الجوجري المتوفّى سنة ٨٨٩هـ**، رسالة ماجستير، إعداد نواف بن جزاء الحارثي، كلية اللغة العربية بالجامعة الإسلامية، ١٤١٣هـ.

- **شرح شذور الذهب**، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م، المكتبة العصرية، بيروت.

- **شرح شواهد الإيضاح**، لابن برّي، تحقيق الدكتور عيد مصطفى درويش، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة.

- **شرح شواهد الشافية**، لعبد القاهر البغدادي، تحقيق الأساتذة محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، ١٤٠٢هـ.

- **شرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ**، لجمال الدين بن مالك، تحقيق الدكتور عدنان الدوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧هـ.

- **شرح العوامل المائة لعبد القاهر الجرجاني**، تأليف الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري، تحقيق الدكتور البدراوي زهران، الطبعة الأولى ١٩٨٣م، دار المعارف بمصر.

- **شرح عيون الإعراب**، لأبي الحسن المجاشعي، تحقيق الدكتور حَنَّا جميل حدَّاد، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ، مكتبة المنار، الأردن.

- **شرح عيون كتاب سيبويه**، لأبي نصر القيسي القرطبي، تحقيق الدكتور عبد ربِّه عبد اللطيف عبد ربِّه، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ، مطبعة حسَّان، القاهرة.

- **شرح قصيدة كعب بن زهير**، لأبي البركات الأنباري، تحقيق الدكتور محمد حسن زيني، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ، تهامة للنشر والتوزيع، جدة، المملكة العربية السعودية.

- **شرح قصيدة كعب بن زهير**، لابن هشام الأنصاري، تحقيق الدكتور محمود حسن أبو ناجي، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ، مؤسسة علوم القرآن، دمشق.

- **شرح قطر الندى وبلّ الصَّدَى**، لابن هشام الأنصاري، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٤١١هـ.

- **شرح قواعد الإعراب**، للكافيجي، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م، در طلاس، دمشق.

- **شرح القصائد السبع الطّوال الجاهليّات**، لمحمد بن القاسم الأنباري. تحقيق الأستاذ عبد السلام محمد هارون، الطبعة الرابعة، ١٤٠٠هـ، دار المعارف، مصر.

- **شرح القصائد العشر**، لخطيب التبريزي، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، الطبعة الثالثة، ١٣٩٩هـ، دار الآفاق الجديدة.

- **شرح الكافية الشافية**، لجمال الدين بن مالك، تحقيق الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ، نشر مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى.

- **شرح الكافية**، لأبي عمرو بن الحاجب، دار الطباعة العامرة، ١٣١١هـ، الناشر سعيد كميني، باكستان.

- **شرح الكافية**، لرضي الدين الاستراباذي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٥هـ.

- **شرح كتاب سيبويه**، لأبي الحسن الرُّمَّاني، الجزء الأول، تحقيق الدكتور المتولي رمضان الدميري، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ، مطبعة السعادة، القاهرة.

- **شرح كتاب سيبويه**، للسيرافي ، الجزء الأول والثاني ، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب والدكتور محمود فهمي حجازي والدكتور محمد هاشم عبد الدايم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦ - ١٩٩٠م.

- **شرح لاميَّة الأفعال**، لابن الناظم، تحقيق محمد أديب جمران، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ، دار قتيبة ، بيروت.

- **شرح لاميَّة العرب**، لأبي البقاء العكبري، تحقيق الدكتور محمد خير الحلواني، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ، دار الأفاق الجديدة، بيروت.

- **شرح اللمحة البدرية**، لابن هشام الأنصاري، تحقيق الدكتور صلاح راوي، الطبعة الثانية، دار مرجان للطباعة.

- **شرح المفصَّل**، لابن يعيش الحلبي، عالم الكتب، بيروت.

- **شرح المفضليات**، للخطيب التبريزي، تحقيق علي محمد البجاوي، الطبعة الأولى، ١٣٩٧هـ، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة.

- **شرح مقامات الحريري**، للشريشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية الحديثة للطباعة والنشر والتوزيع، مصر.

- **شرح المقدمة الجزولية الكبير**، لأبي علي عمر بن محمد الشَّلَوبين، تحقيق الدكتور تركي سَهْو العتيبي، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ، مكتبة الرشد، الرياض.

- **شرح المقدِّمة المحسبة**، لطاهر بن أحمد بن بابشاذ، تحقيق خالد عبد الكريم، الطبعة الأولى، ١٩٧٦م، الكويت.

- **شرح هاشميات الكميت**، لأبي رياش أحمد بن إبراهيم القيسي، تحقيق الدكتور نوري حمُّودي القيسي والدكتور داود سلُّوم، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ، عالم الكتب، بيروت.

- **شرح الوافية نظم الكافية**، لأبي عمرو بن الحاجب، تحقيق الدكتور موسى بنّاي العليلي، مصبعة الآداب في النّجَف، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

- **شعر أبي حيَّة النميري**، جمع وتحقيق رحيم صخي التوبلي، مجلة المورد، المجلّد الرابع، العدد الأول، ١٩٧٥م، دار الحرية للطباعة، بغداد.

- **شعر أبي زبيد الطائي في ضمن (شعراء إسلاميون)**، جمع وتحقيق الدكتور نوري حمُّودي القيسي، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ، عالم الكتب، بيروت.

- **شعر إبراهيم بن هرمة القرشي**، جمع وتحقيق محمد نفّاع وحسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

- **شعر ابن أحمر الباهلي**، جمع وتحقيق الدكتور حسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

- **شعر ابن ميَّادة**، جمع وتحقيق الدكتور حنا جميل حدَّاد، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٠٢هـ.

- **شعر الأحوص الأنصاري**، جمع وتحقيق الدكتور عادل سليمان جمال، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، ١٣٩٠هـ.

- **شعر الحارث بن خالد المخزومي**، جمعه وحقّقه الدكتور يحيى الجبوري، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ، دار القلم، الكويت.

- **شعر الخوارج** ، جمع وتحقيق الدكتور إحسان عباس، الطبعة الثانية، ١٩٧٤م، دار الثقافة، بيروت.

- **شعر الراعي النميري**: جمع وتحقيق الدكتور نوري حمُّودي القيسي وهلال ناجي، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٤٠٠هـ.

- **شعر الزبرقان بن بدر وعمرو بن الأهتم** ، دراسة وتحقيق الدكتور سعود محمود عبد الجابر، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.

- **شعر زيد الخيل الطائي**، جمع وتحقيق الدكتور أحمد مختار البزرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ، دار المأمون للتراث، دمشق.

- **شعر الكميت بن زيد الأسدي**، جمع وتقديم الدكتور داود سلُّوم، مكتبة الأندلس، شارع المتنبِّي، مطبعة النعمان، ١٩٦٩م، بغداد.

- **شعر النابغة الجعدي**، تحقيق عبد العزيز رباح، الطبعة الأولى، ١٣٨٩هـ، منشورات المكتب الإسلامي، دمشق.

- **شعر النعمان بن بشير الأنصاري**، حقَّقه وقدَّم له الدكتور يحيى الجبوري، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ، دار القلم الكويت.

- **شعر عروة بن أذينة**، جمع وتحقيق الدكتور يحيى الجبوري، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ، دار القلم الكويت.

- **شعر عمر بن لَجْأ التيمي**، جمع الدكتور يحيى الجبوري، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ، دار القلم، الكويت.

- **شعر عمرو بن شأس الأسدي**، جمع وتحقيق الدكتور يحيى الجبوري، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ، دار القلم، الكويت.

- **شعر عمرو بن معديكرب الزبيدي**، جمع وتحقيق مطاع الطرابيشي، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

- **شعر هدبة بن الخشرم العذري**، جمع الدكتور يحيى الجبوري، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ، دار القلم ، الكويت.

- **الشعر والشعراء**، لابن قتيبة ، تحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر، الطبعة الثالثة، ١٩٧٩م، دار المعارف، مصر.

- **شعر يزيد بن الطَّثريَّة**، دراسة وجمع وتحقيق الدكتور ناصر بن سعد الرشيد، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ، دار مكة للطباعة والنشر.

- **شعراء إسلاميون**، للدكتور نوري حمُّودي القيسي، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ، عالم الكتب، بيروت.

- **شعراء أمويون**، القسم الثالث، للدكتور نوري حمُّودي القيسي، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

- **شعراء أمويون**، القسم الرابع، للدكتور نوري حمُّودي القيسي، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ، عالم الكتب، بيروت.

- **شعراء مُقِلُّون**، للدكتور حاتم صالح الضامن، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ، عالم الكتب، بيروت.

- **شفاء العليل في إيضاح التسهيل**، لمحمد بن عيسى السلسيلي، تحقيق الدكتور الشريف عبد الله البركاتي، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة.

- **شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح**، لجمال الدين بن مالك، تحقيق الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت.

- **الصاحبي في فقه اللغة**، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق الأستاذ السيد أحمد صقر، الطبعة الأولى، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة.

- **الصبح المنير في شعر أبي بصير الأعشى والأعشين الآخرين**، تحقيق رودلف جاير، فينّا، ١٩٢٧م، الطبعة الثانية، ١٩٩٣م، مكتبة ابن قتيبة، الكويت.

- **الصِّحاح - تاج اللغة وصحاح العربية -**، لإسماعيل بن حمَّاد الجوهري، تحقيق الأستاذ أحمد عبد الغفور عطَّار، الطبعة الثالثة، ١٤٠٢هـ.

- **صحيح البخاري**، للإمام محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، طبعة دار إحياء التراث العربي.

- **صحيح مسلم**، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٧٤هـ.

- **ضرائر الشعر**، لابن عصفور، تحقيق السيد إبراهيم محمد، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م، دار الأندلس للطباعة والنشر.

- **طبقات الشعراء**، لابن المعتز، تحقيق عبد الستَّار أحمد فرَّاج، الطبعة الرابعة، دار المعارف، مصر.

- **الطرائف الأدبيَّة**، للأستاذ عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلمية، بيروت.

- **ظاهرة التأويل في الدَّرس النحوي**، للدكتور عبد الله بن حمد الخثران، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ، مطبوعات النادي الأدبي بالرياض.

- **العقد الفريد**، لابن عبد ربِّه، تحقيق أحمد أمين وأحمد الزين وإبراهيم الأبياري، الطبعة الثانية، لجنة التأليف والترجمة والنشر.

- **العين**، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت.

- **عيون الأخبار**، لابن قتيبة، مصوَّرة عن طبعة دار الكتب المصرية، دار الكتاب العربي، بيروت.

- **الغرَّة المخفيَّة في شرح الدرَّة الألفية**، لابن الخباز، تحقيق حامد محمد العبدلي، مطبعة العاني، دار الأنباء، بغداد.

- **غريب الحديث**، لأبي عبيد القاسم بن سلاَّم، تحقيق الدكتور محمد عبد المعيد خان، الطبعة الثانية، ١٣٩٦هـ، دار الكتاب العربي، بيروت.

- **الفائق في غريب الحديث**، لجار الله الزمخشري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي البجاوي، الطبعة الثانية، مطبعة البابي الحلبي بمصر.

- **فصل المقال في شرح كتاب الأمثال**، لأبي عبيد البكري، تحقيق الدكتور إحسان عباس والدكتور عبد المجيد عابدين، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ، مؤسسة الرسالة. بيروت.

- **الفصيح**، لأبي العباس ثعلب، تحقيق الدكتور عاطف مدكور، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٣م.

- **الفِعْل زمانه وأبنيته**، للدكتور إبراهيم السامرائي، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.

- **فهرس المخطوطات العربية بمكتبة الأوقاف العامة ببغداد**، كتب آداب العربية وعلومها، إعداد الدكتور عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد.

- **الفوائد الضيائية - شرح كافية ابن الحاجب**، لعبد الرحمن الجامي العصامي، تحقيق الدكتور أسامة طه الرفاعي، مطبعة وزارة الأوقاف والشئون الدينية، بغداد، ١٤٠٣هـ.

- **الفوائد المحصورة في شرح المقصورة**، لمحمد بن أحمد بن هشام اللخمي، تحقيق الأستاذ أحمد عبد الغفور عطَّار، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.

- **في أصول اللغة، مجموعة القرارات التي أصدرها مجمع اللغة العربية بالقاهرة** ، من الدورة التاسعة والعشرين إلى الدورة الرابعة والثلاثين، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٣٨٨هـ.

- **القاموس المحيط**، لمحمد بن يعقوب الفيروزأبادي، الطبعة الثانية، ١٣٧١هـ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر.

- **الكافية في النحو**، لابن الحاجب، تحقيق الدكتور طارق نجم عبد الله، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ، مكتبة دار الوفاء، جدّة.

- **الكامل في اللغة والأدب**، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرِّد، تحقيق الأستاذ محمد أحمد الدالي، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.

- **الكتاب**، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، إمام النحاة المعروف بسيبويه، تحقيق الأستاذ عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ، مطبعة المدني، القاهرة.

- **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، لجار الله الزمخشري، دار المعرفة، بيروت.

- **كشف الظنون عن أسماء الكتب والفنون**، لمصطفى بن عبد الله الشهير بحاج خليفة، دار الفكر، بيروت.

- **كشف المشكل في النحو**، لحيدرة اليمني، تحقيق هادي عطية مطر، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م، مطبعة الإرشاد، بغداد.

- **كنز الحفّاظ في تهذيب كتاب الألفاظ للتبريزي**، وقف على طبعه وضبطه الأب لويس شيخو اليسوعي، مكتبة دار التراث، القاهرة، ١٩٩٥م.

- **اللآلي في شرح أمالي القالي**، لأبي عبيد البكري، تحقيق الأستاذ عبد العزيز الميمني، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ، دار الحديث للطباعة، والنشر، بيروت.

- **لباب الإعراب**، للإسفرائيني، تحقيق بهاء الدين عبد الرحمن، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ، دار الرفاعي، الرياض.

- **اللباب في علل البناء والإعراب**، لأبي البقاء العكبري، تحقيق غازي مختار طليمات والدكتور عبد الإله نبهان، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق.

- **لسان العرب**، لابن منظور، طبعة دار صادر، بيروت.

- **اللغة العربية معناها ومبناها**، للدكتور تمّام حسّان، الطبعة الثالثة، ١٩٨٥م، الهيئة المصرية العامّة للكتاب.

- **ليس في كلام العرب**، لابن خالويه، تحقيق الأستاذ أحمد عبد الغفور عطّار، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ، مكة المكرمة.

- **ما بنته العرب على فَعَالِ**، للصاغاني، تحقيق الدكتور عزّة حسن، مطبوعات المجمع العلمي، العربي بدمشق، ١٣٨٣هـ.

- **مالك ومُتَمِّم ابنا نويرة**، تأليف الدكتورة ابتسام الصفّار، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٦٨م.

- **ما يجوز للشاعر في الضرورة**، للقزاز القيرواني، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب والدكتور صلاح الدين الهادي، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ، دار العروبة، الكويت.

- **ما يحتمل الشعر من الضرورة**، للسيرافي، تحقيق الدكتور عوض بن حمد القوزي، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

- **ما ينصرف وما لا ينصرف**، لأبي إسحاق الزجَّاج، تحقيق الدكتورة هدى محمود قراعة، الطبعة الأولى، ١٣٩١هـ، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة.

- **مجاز القرآن**، لأبي عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق الدكتور فؤاد سزكين، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.

- **مجالس العلماء**، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق الأستاذ عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ، مكتبة الخانجي بالقاهرة.

- **مجالس ثعلب**، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، تحقيق الأستاذ عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثانية، ١٣٧٥هـ، دار المعارف، مصر.

- **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، الجزء الثاني، صفر ١٣٥٤هـ - ١٩٣٥م.

- **مجمع الأمثال**، للميداني، تحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، ١٩٧٨م، مكتبة عيسى البابي الحلبي بمصر.

- **مجمل اللغة** ، لأبي الحسين بن فارس اللغوي ، دراسة وتحقيق الدكتور زهير عبد المحسن سلطان، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م، مؤسسة الرسالة، بيروت.

- **مجموعة المعاني**، لمؤلف مجهول، تحقيق الأستاذ عبد المعين الملوحي، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م، دار طلاس، دمشق.

- **محاضر الجلسات في الدورة السادسة عشرة لمجمع اللغة العربة بالقاهرة**، أشرف على إخراجها محمد شوقي أمين، القاهرة، ١٩٧٤م.

- **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات**، لأبي الفتح بن جنّي، تحقيق علي النجدي ناصف والدكتور عبد الحليم النجار والدكتور عبد الفتاح شلبي، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ، دار سزكين للطباعة والنشر.

- **المحرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، تحقيق المجلس العلمي بفاس، طبع وزارة الأوقاف والشئون الدينية بالمملكة المغربية، ١٤٠٣هـ.

- **المحكَم والمحيط الأعظم**، لابن سيده، تحقيق جماعة من المحقّقين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر.

- **المحلّى "وجوه النصب"**، تأليف أبي بكر أحمد بن شقير البغدادي، تحقيق الدكتور فائز فارس، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.

- **المحيط في اللغة**، للصَّاحب بن عبَّاد، تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ، عالم الكتب، بيروت.

- **مختارات ابن الشجري**، لهبة الله بن علي الشجري، ضبطها وشرحها محمود زناتي، الطبعة الثانية، ١٩٨٠م، دار الكتب العلمية، بيروت.

- **مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع**، لابن خالويه، عني بنشره براجستراسر، مكتبة المتنبي، القاهرة.

- **المخصَّص**، لابن سيده، بتصحيح الشيخ محمود بن التلاميد الشنقيطي، دار الفكر، بيروت، مصوَّر عن طبعة بولاق.

- **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو**، تأليف الدكتور مهدي المخزومي، الطبعة الثالثة، ١٤٠٦هـ، دار الرائد العربي، بيروت.

- **المذكّر والمؤنّث**، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق الدكتور طارق عبد عون الجنابي، الطبعة الأولى،ن ١٩٧٨م، مطبعة العاني، بغداد.

- **المرتجل**، لعبد الله بن أحمد بن الخشَّاب، تحقيق علي حيدر، دار الحكمة، دمشق، ١٣٩٢هـ.

- **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، لجلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أحمد جاد المولى ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي البجاوي، الطبعة الثالثة، دار التراث، القاهرة.

- **المسائل البصريَّات**، لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور محمد الشاطر أحمد، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ، مطبعة المدني، القاهرة.

- **المسائل الحلبيَّات**، لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ، دار القلم، بيروت.

- **المسائل العسكرية**، لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور محمد الشاطر أحمد، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ، مطبعة المدني القاهرة.

- **المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات**، لأبي علي الفارسي،تحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوي، الطبعة الأولى، مطبعة العاني، بغداد.

- **المسائل المنثورة**، لأبي علي الفارسي، تحقيق مصطفى الحدري، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

- **المساعد على تسهيل الفوائد**، لابن عقيل، تحقيق الدكتور محمد كامل بركات، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ، دار الفكر، دمشق.

- **المستقصى في أمثال العرب**، لجار الله الزمخشري، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

- **مسند الإمام أحمد بن حنبل** ، وبهامشه منتخب كنز العمال، دار الفكر، بيروت.

- **المستوفَى في النحو**، لكمال الدين أبي سعد بن الفرخان، تحقيق الدكتور محمد بدوي المختون، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ، دار الثقافة العربية، القاهرة.

- **مشكل إعراب القرآن**، لمكّي القيسي، تحقيق ياسين السوّاس، الطبعة الثانية، دار المأمون للتراث، دمشق.

- **المصباح المنير**، للفيومي، مكتبة لبنان، ١٩٨٧م.

- **المصون في الأدب**، لأبي أحمد العسكري، تحقيق الأستاذ عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ، مكتبة الخانجي بالقاهرة.

- **معاني القرآن لأبي زكريّا الفرّاء**، تحقيق الأستاذ محمد علي النجّار وأحمد يوسف نجاتي، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ، عالم الكتب، بيروت.

- **معاني القرآن وإعرابه**، لأبي إسحاق الزجّاج، تحقيق الدكتور عبد الجليل شلبي، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ، عالم الكتب، بيروت.

- **معاني القرآن**، للأخفش الأوسط، تحقيق الدكتور فائز فارس، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ، الكويت.

- **المعاني الكبير في أبيات المعاني**، لابن قتيبة، تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلّمي، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

- **معجم الأدباء**، لياقوت الحموي، الطبعة الثالثة، دار الفكر، بيروت.

- **معجم البلدان**، لياقوت الحموي، دار الفكر، بيروت.

- **معجم المؤلفين**، لعمر رضا كحالة، مكتبة المثنّى، بيروت.

- **معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع**، لأبي عبيد البكري، تحقيق مصطفى السقا، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٣٦٤هـ.

- **معلّقة عمرو بن كلثوم بشرح أبي الحسن بن كيسان**، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا، الطبعة الولى، ١٤٠٠هـ، دار الاعتصام القاهرة.

- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، لابن هشام الأنصاري، تحقيق الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، الطبعة الخامسة، ١٩٧٩م، دار الفكر، بيروت.

- **المفصَّل في علم العربية**، لجار الله الزمخشري، باعتناء السيد محمد بدر الدين النعساني، الطبعة الثانية، دار الجيل، بيروت.

- **المُفَضَّليَّات** ، للمفضَّل بن محمد الضبِّي ، تحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر والأستاذ عبد السلام هارون، الطبعة السادسة، بيروت، لبنان.

- **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية**، للإمام بدر الدين العيني، مطبوع على هامش خزانة الأدب، دار صادر، بيروت.

- **مقاييس اللغة**، لابن فارس، تحقيق الأستاذ عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثانية، ١٣٨٩، دار الكتب العلمية، إيران.

- **المقتصد في شرح الإيضاح**، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨٢م.

- **المقتضب**، لأبي العباس المبرِّد، تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

- **المقدِّمة الجزولية في النحو**، لأبي موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي، تحقيق الدكتور شعبان عبد الوهاب محمد، ١٤٠٧هـ.

- **المقرَّب**، لابن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري والدكتور عبد الله الجبوري، الطبعة الأولى، ١٣٩٢هـ، مطبعة العاني، بغداد.

- **الملخَّص في ضبط قوانين العربية**، لابن أبي الربيع، تحقيق الدكتور علي بن سلطان الحكمي، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

- **من مسائل اسم التفضيل**، للأستاذ عطيَّة الصوالحي، بحثٌ نُشر في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الجزء الحادي والعشرين، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٣٨٦هـ.

- **المُنْصِف، شرح كتاب التصريف للمازني**، تأليف أبي الفتح بن جنّي، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، الطبعة الأولى، ١٣٧٣هـ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر.

- **منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك**، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق سِدْنِي جَلاَزَر، الولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٤٧م.

- **موصِّل الطلاب إلى قواعد الإعراب**، للشيخ خالد الأزهري، بهامش إعراب الألفية للمؤلف نفسه، المكتبة الشعبية، بيروت.

- **الموطأ**، للإمام مالك بن أنس، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.

- **الموفَّقي في النحو**، لابن كيسان، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي وهاشم شلاش، مجلَّة المورد، المجلَّد الرابع، العدد الثاني، عام ١٩٧٥م، بغداد.

- **نتائج الأفكار**، شرح إظهار الأسرار، للشيخ مصطفى حمزة الأطهوي، تحقيق إبراهيم عمر سليمان، الطبعة الأولى، ، ١٩٩٢م، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ليبيا.

- **نتائج الفكر**، للسهيلي، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ، دار الرياض للنشر والتوزيع.

- **نشأة النحو** ، للشيخ محمد الطنطاوي، تعليق الأستاذ عبد العظيم الشناوي ومحمد عبد الرحمن الكردي، الطبعة الثانية، ١٣٨٩م.

- **النشر في القراءات العشر**، لابن الجزري، أشرف على تصحيحه الشيخ محمد علي الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت.

- **النُكَت في تفسير كتاب سيبويه**، للأعلم الشنتمري، تحقيق الدكتور زهير عبد المحسن سلطان، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ، الكويت.

- **النهاية في غريب الحديث**، لابن الأثير، تحقيق الدكتور محمود الطناحي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٨٣هـ.

- **النوادر في اللغة**، لأبي زيد الأنصاري، تحقيق الدكتور محمد عبد القادر أحمد، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ، دار الشروق، بيروت.

- **نوادر المخطوطات**، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر.

- **همع الهوامع شرح جمع الجوامع**، لجلال الدين السيوطي، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، الطبعة الأولى، ١٣٩٤هـ، دار البحوث العلمية، الكويت.

- **الوحشيات وهو الحماسة الصغرى**، لأبي تمّام الطائي، تحقيق الأستاذ عبد العزيز الميمني ومحمود محمد شاكر، الطبعة الثالثة، دار المعارف، القاهرة.

- **الوَضْع الباهر في رفع أَفْعَل الظاهر**، لابن الصائغ الحنفي، تحقيق الدكتور جمال عبد العاطي مخيمر، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ، مطبعة حسّان، القاهرة.

- **وقعة صِفّين**، لنصر بن مزاحم، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون، الطبعة الثالثة، ١٤٠١هـ، مكتبة الخانجي بمصر.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
– المقدمة	٣
– التمهيد :	١٢-٢٦
– تعريف العامل	١٢
– أنواع العوامل	١٤
– الأصل في العمل	٢٠
– أقسام الأسماء العاملة	٢٤
– سبب عمل هذه الأسماء	٢٥
– المصدر :	٢٧-١١١
– تعريف المصدر وبيان المراد به	٢٩
– المصدر وصلته بالمشتقات	٣١
– أهمية المصدر في اللغة	٣٦
– بيان عمل المصدر	٣٧
– شروط عمل المصدر والخلاف فيه	٤٠
– حالات المصدر العامل	٧٨
– أنواع إضافة المصدر	٧٩
– أحكام تابع معمول المصدر المضاف	١٠٦
– اسم المصدر :	١١٢ - ١٣٥
– تعريف اسم المصدر	١١٣
– الفرق بين المصدر واسم المصدر	١٢٠
– عمل اسم المصدر والخلاف فيه	١٢٦

الموضوع	رقم الصفحة
– اسم الفاعل :	١٣٧-٢٤٢
– تعريف اسم الفاعل	١٣٨
– آراء العلماء في حقيقة اسم الفاعل	١٤١
– صَوْغ اسم الفاعل	١٥٣
– عمل اسم الفاعل	١٥٤
– أقسام اسم الفاعل العامل	١٥٥
– شروط عمل اسم الفاعل المجرَّد	١٦٩
– أنواع اسم الفاعل غير العامل	٢١٦
– أحكام معمول اسم الفاعل	٢٣٢
– وقوع معمول اسم الفاعل ضميرًا متصلاً	٢٣٥
– صيغ المبالغة :	٢٤٣ - ٢٨١
– تعريف صيغ المبالغة	٢٤٤
شروط اشتقاق صيغ المبالغة	٢٤٦
– أبنية المبالغة وأوزانها	٢٤٩
– عمل صيغ المبالغة	٢٥٣
شروط عمل صيغ المبالغة	٢٧٧
حكم عمل اسم الفاعل وصيغ المبالغة عند تثنيتهما وجمعهما	٢٨٢
– شواهد إعمال اسم الفاعل المثنى والمجموع	٢٨٣
– شواهد إعمال المثنى والجمع من أمثلة المبالغة	٢٨٧
– الأمور التي خالف فيها اسمُ الفاعل المصدر	٢٨٩
– الصِّفة المُشَبَّهَة :	٢٩١-٤١٤
– تعريف الصفة المشبهة وسبب تسميتها بذلك	٢٩٢

الموضوع	رقم الصفحة
- صوغ الصفة المشبهة وأوزانها	٢٩٧
عمل الصفة المشبهة	٣٠٠
- عمل الصفة المشبهة الجرَّ وشواهد ذلك	٣٠١
- عمل الصفة المشبهة الرفعَ وشواهد ذلك	٣٠٧
- آراء العلماء في معمول الصفة المقترن بأل إذا كان مرفوعًا	٣١٠
- عمل الصفة المشبهة النصبَ	٣١٧
- شواهد عمل الصفة المشبهة النصب	٣٢٠
- شروط عمل الصفة المشبهة	٣٢٥
- صُوَر اجتماع الصفة المشبهة مع معمولها	٣٤٣
- صُوَر الصفة المجرَّدة من أل إذا كان معمولها مجرورًا	٣٤٥
- صُوَر الصفة المجرَّدة من أل إذا كان معمولها مرفوعًا	٣٥٧
- صُوَر الصفة المجرَّدة من أل إذا كان معمولها منصوبًا	٣٦٦
- صُوَر الصفة المقترنة بأل إذا كان معمولها مجرورًا	٣٧٣
- صُوَر الصفة المقترنة بأل إذا كان معمولها مرفوعًا	٣٧٧
- صُوَر الصفة المقترنة بأل إذا كان معمولها منصوبًا	٣٨٣
- أقسام معمول الصفة إذا كان ضميرًا أو ما هو بمنزلته	٣٨٩
- الفروق بين الصفة المشبهة واسم الفاعل	٣٩٧
- اسم المفعول :	٤١٥-٤٦٣
- تعريف اسم المفعول	٤١٦
صوغ اسم المفعول	٤١٩
- أوزان اسم المفعول السماعي	٤٢١

الموضوع	رقم الصفحة
- عمل اسم المفعول وشواهد ذلك	٤٢٨
- شروط عمل اسم المفعول	٤٣٨
- تثنية اسم المفعول وجمعه	٤٤٩
- أحكام تتعلق بعمل اسم المفعول	٤٥٢
- إجراء اسم المفعول مجرى الصفة المشبَّهة وشواهد ذلك	٤٥٥
- اسم التفضيل :	٤٦٤ - ٥٨١
- تعريف اسم التفضيل	٤٦٥
- شروط صياغة اسم التفضيل	٤٦٩
- حالات اسم التفضيل وأحكامها	٥٠١
- اسم التفضيل المجرَّد من أل والإضافة	٥٠١
- اسم التفضيل المقترن بأل	٥١٩
- اسم التفضيل المضاف لنكرة	٥٢٧
- اسم التفضيل المضاف لمعرفة	٥٣٠
- عمل اسم التفضيل	٥٣٦
- المواضع التي يعمل فيها اسم التفضيل باتفاق	٥٣٦
- عملُه الرفع في الاسم الظاهر	٥٤٥
- الكتب المؤلَّفة في مسألة الكحل	٥٤٥
- مسألة الكحل وشروطها	٥٤٦
- شواهد على مسألة الكحل وعمل اسم التفضيل فيها	٥٥٥
- عمله النصب في الاسم الظاهر	٥٦٣
- ما جاء على وزن أفعل ولم يُرَدْ به التفضيل	٥٧٢

الموضوع	رقم الصفحة
- اسم الفعل :	٥٨٢-٦٧٥
- تعريف اسم الفعل	٥٨٣
- الخلاف في حقيقة اسم الفعل	٥٨٧
- دلالة هذه الألفاظ	٥٩٧
- موضع اسم الفعل من الإعراب	٥٩٩
- الغرض من وضع اسم الفعل	٦٠٣
- تقسيم اسم الفعل بالنسبة لأصل وضعه	٦٠٧
- تقسيم اسم الفعل بحسب معناه	٦٢٣
- تقسيم اسم الفعل من جهة التعريف والتنكير	٦٣٩
- تقسيم اسم الفعل من ناحية جموده واشتقاقه	٦٤٢
- تقسيم اسم الفعل من جهة اللزوم والتعدِّي	٦٤٣
- تقسيم اسم الفعل من ناحية الإفراد والتركيب	٦٤٥
- عمل اسم الفعل وشواهد عمله	٦٤٩
- شروط عمل أسماء الأفعال	٦٥٩
- حكم تابع اسم الفعل	٦٧٣
- الظرف والجارّ والمجرور :	٦٧٦-٧١٢
- تعريف الظرف والجارّ والمجرور	٦٧٧
- عمل الظرف والجار والمجرور	٦٨١
- عمل الظرف والجارّ والمجرور المعتمدَين وبيان معني الاعتماد	٦٨٢
- عملهما الرفع وشواهد ذلك	٦٨٤
- عملهما النصب وشواهد ذلك	٦٩١

الموضوع	رقم الصفحة
- عمل الظرف والجارّ والمجرور غير المعتمدين وخلاف العلماء في ذلك	٦٩٣
- مسائل تتعلق بعمل الظرف والجارّ والمجرور	٦٩٨
- شَبَه الظرف العامل بالفعل	٦٩٩
- حقيقة العامل فيما بعد الظرف والجارّ والمجرور واختلاف العلماء في ذلك	٧٠٤
- تقديم معمول الظرف والجارّ والمجرور	٧٠٩
- الأسماء الجامدة المضمَّنة معنى المشتق :	٧١٤-٧٤٣
- المقصود بالجامد المؤوَّل بالصفة المشبَّهة	٧١٥
- عمل الاسم المؤوَّل بالصفة المشبَّهة وشواهد ذلك	٧١٧
- إجراء الجامد مجرى المشتق بين القياس والسماع	٧٣٠
- الجامد المؤوَّل باسم الفاعل وشواهد ذلك	٧٣٣
- الجامد المؤوَّل باسم المفعول وشواهد ذلك	٧٣٧
- الخاتمة :	٧٤٤
- الفهارس العامَّة للرسالة :	٧٤٩-٨٥٦
- فهرس الآيات القرآنية	٧٥٠
- فهرس الأحاديث والآثار	٧٥٦
- فهرس أقوال العرب وأمثالهم	٧٦٩
- فهرس قوافي الشعر والرجز	٧٧٤
- فهرس الأعلام	٧٩٥
- فهرس المصادر والمراجع	٨١٢
- فهرس الموضوعات	٨٥٠